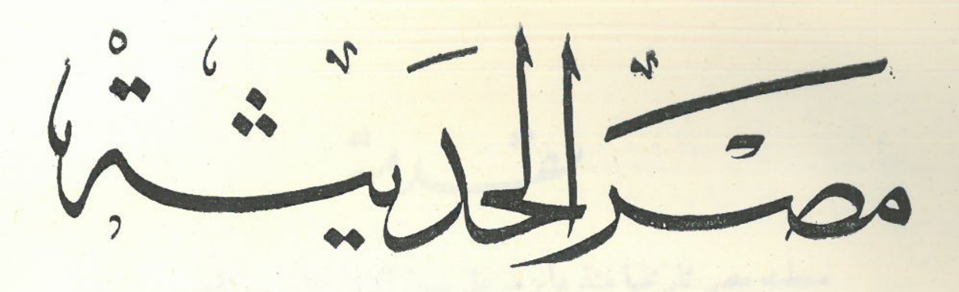


١٥١٧ — ١٨٠٥

دكتور
جلال يحيى
دكتوراة الدولة من جامعة باريس
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
جامعة عين شمس

الناشر منشأة المعارف بالاسكندرية
١٩٦٩

مقدمة

سجلت مصر تاريخها منذ مايزيد على سبعة آلاف عام، عبر العصور المختلفة ، وحتى وقتنا الحديث . ومن على الأحجار وأوراق البردى ، تطورت كتابة هذا التاريخ ، فى مادته وفى طريقة كتابته ، لكى تصل فى العصور الحديثة إلى عدد من المؤلفات الضخمة . والتى تظهر من وقت لآخر بلغات عديدة .

وإذا كان تاريخ مصر الحديث قد لقى فى الربع الثانى من القرن العشرين إهتماماً بالغاً، ووجد مصادر تموله وتنفق عليه ، فلا شك فى أن ذلك كان يرجع إلى بعض إتجاهات معينة نظرت لهذا التاريخ ، فى العصور الحديثة ، أو إعتبرتها على أنها مجرد تاريخ سياسى ، ومجرد تاريخ لمن حكموا البلاد ، وتوارثوها إبنا عن أب . وأثر ذلك فى تقسيم فترات تاريخ مصر الحديث إلى « عصور » ، يرتبط كل عصر منها بشخصية حاكم ، أو أمير ، أو خديو ، أو سلطان ، أو ملك ، فكان المهم هو نسبة كل مايتم فى البلاد فى هذه الفترة أو ذلك العصر إلى شخصية معينة ، من أسرة محددة . ولاشك فى أن هذا الاتجاه فى كتابة التاريخ كان يستند من ناحية إلى فترات تتمشى تاريخيا مع الزمن ، ولكن مما لاشك فيه أيضا هو أن كتابة التاريخ بهذه الطريقة كانت مجحفة بمجهودات أبناء هذه البلاد ، سواء أكان عددهم يبلغ المليونين أو يرتفع إلى عشرة ملايين ، أو يبلغ حتى عشرين مليوناً . كما أن القيم التى تدفع كاتب التاريخ إلى النظر لعصر معين خلال شخصية حاكمة كانت تمنعه من أن يذكر بعض الأحداث أو المواقف التى قد لاتتمشى مع هذه القيم المحددة ، والتى يكون قد حصر نفسه داخل إطارها عند محاولته الكتابة . وربما كان مايهمله كاتب هذا التاريخ على درجة من الأهمية بالنسبة لدارس

وضوح الترابط بين العوامل الاقتصادية والإجتماعية والإستراتيجية والسياسية.
وعلى دارس التاريخ الآن أن يحاول التعمق مع كل من هذه العوامل ، وحسب مقدرته،والإمكانيات المتاحة له ، حتى يتمكن من أن يكتب مايرضى عنه ، وما يجعل القارىء يرضى عما كتب .

ولايمكننا ان نتجاهل صعوبة العمل فى ميدان كتابة التاريخ الحديث، وضرورة الرجوع إلى الوثائق فى دور المحفوظات ، وهى كثيرة، ولازالت تحتاج إلى مجهودات ضخمة، حتى تصبح مهيئة أمام الباحثين والدارسين ؛ وكذلك ضرورة معرفة بعض اللغات الاجنبية ، وبدرجة من الاتقان ، حتى يتمكن الباحث من تتبع ما يكتبه علماء العالم عن بلادنا . ومع ذلك فمن الواجب الا تكون هذه العقبات حائلا دون محاولة كتابة هذا التاريخ .

ومع إزدياد شعورى بالمسئولية فى الاسهام بنصيب فى إعادة كتابة تاريخ مصر الحديث ، وجدت لزاماً على أن أبدأ ، ولا أدعى لنفسى أنه سيكون فتحاً جديداً فى كتابة التاريخ ، أو أننى أقدم عملا كاملا يصمد أمام الزمن ؛ ولكنها محاولة مخلصة ، وجدت نفسى مهيئا ومعداً لتحمل مسئوليتها . وإنى إذ أربط بين الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والعوامل الإستراتيجية والسياسية ، إنما أحاول تقديم أكبر تفسير ممكن لتلك الظاهرات التى شاهدتها مصر فى تاريخها الحديث . كما أن التقسيم الزمنى الذى إتخذته اساساً لهذا التاريخ ، يرتبط بالعوامل العامة التى توثر فى المجتمع وفى الدولة ، ودون إن ألغى اهمية القيادة بالنسبة لإتخاذ قرارات معينة،فى بعض المسائل المحددة .

وأرجو أن تكون محاولتى هذه ، مع تواضعها ، الصعوبة الواضحة فى العمل

آخر له قيم مختلفة ، ربما تكون أكثر عمقا وأصالة ، أو أكثر جرأة وثورية .
ولاشك فى أن هذه العوامل كانت تجعل من كتابة التاريخ بهذه الطريقة ،رغم وفرة الكتابة ،قاصرة وناقصة ، وتحتاج إلى إعادة نظر من جديد .

وملاحظة ثانية على ما كتب عن تاريخ مصر فى العصور الحديثة هو أنه قد دارت دائما فيما يمكننا أن نسميه « بالبنيان الفوقى » أى فى ذلك المجموع من العوامل السياسية ، دون محاولة فعالة لدراسة من يسكنون سطح هذا الإقليم وأرضه ، أى دراسة الأحوال الاجتماعيه ، والظاهرات التى قد يتخذها دارس التاريخ على أنها مؤشرات تدل على إتجاهات معينة ،وأحوال محددة عند المصريين.
وبطبيعة الحال كانت كتابة التاريخ بهذه الطريقة بعيدة كل البعد عن محاولات التعمق، ومحاولات الوصول إلى الجذور ، والأسس التى تعتبر دعائم لهذا البنيان ، الذى هو مصر؛ وهذه الجذور هى الأحوال الاقتصادية ومايصيبها من تطور ، أو ما يلحق بها من تجمد ، نتيجة لتأثيرها بمن يحتل السلطة . وإذا كانت بعض الكتابات التاريخية قد تركت الجانب السياسى أو ذلك « البنيان الفوقى » فإنها كانت تتركه لكى تنزل إلى ميدان « التاريخ العسكرى » ، أو التاريخ الحربى ، بما يشتمل عليه كذلك من معنى القوة، والارتباط بقيادة معينة ، وإمتداد حكم محدد إلى آفاق جديدة . ولاشك فى أن إهمال الجوانب الإجتماعية ، والجذور الاقتصادية ، يجعل هذا البنيان التاريخى مزعزعاً فى كتابته ، وتزيد درجة تقلقة حينما يتطور المجتمع ، وتتطور القيم الموجودة عند الرجال .

وربما كان هذا عامل من العوامل التى أثرت فى كاتبى التاريخ ، وبخاصة بعد سنة ١٩٥٢ . ذلك أن تطور القيم أجبر دارسى التاريخ الحديث على إعادة النظر فيمادرسوا ، وفيما عزموا على أن يكتبوا . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك زيادة

فى هـذا الميدان ، تضع بعض النقاط على بعض الحروف ، وتفتح عدداً من المشكلات أمام الباحثين والدارسين ، وتكون حافزاً لغيرى على العمل،وعلى الكتابة ، إذ أن الميدان يحتاج لجهود كبير .

فإلى القارىء والدارس والباحث ، أقدم مجهودى . وعلى الله قصد السبيل .

دكتور

جلال يحيى

الاسكندرية فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٦٨

« تمهيد »

درجت كتب تاريخ مصر الحديث على أن تبدأ تاريخ البلاد فى هذه الفترة منذ السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر ، أى من عصر الحملة الفرنسية على مصر . ورجع ذلك إلى سببين : أولهما هو المظهر الجديد الذى أخذته مصر منذ هذه الفترة ، بشكل واضح ومتميز عن الشكل الذى كان لها فى الفترة السابقة ، وثانيهما هو صعوبة البحث ، وبخاصة فى الكتب القديمة ، على الباحثين ، سواء أكانوا من الشرقيين أو الغربيين .

ولكن هذا الاتجاه يتنافى معما إصطلح عليه رجال التاريخ فى العالم ، بالنسبة لتقسيم العصور التاريخية بشكل عام إلى عصور قديمة ، وعصور وسطى ، وعصور حديثة ؛ كما أن صعوبة البحث فى بعض الفترات ليست مبرراً لإلغاء فترة معينة من تاريخ دولة ، أو تاريخ شعب .

ويبدأ التاريخ الحديث فى العالم مع حركة النهضة الأوربية ، ويتركز على وجه التحديد مع فتح الأتراك العثمانيين للقسطنطينية فى سنة ١٤٥٣ ، أو مع سقوط غرناطة فى أيدى الإسبانيين فى سنة ١٤٩٨ ؛ أى يبدأ مع النصف الثانى للقرن الخامس عشر . ولا يمكننا أن نعتبر أن تاريخ العصور الوسطى لا يزال ممتداً إلى بعض المناطق المتخلفة حتى الآن ، نتيجة لإستمرار الأوضاع الإقطاعية فيها مثلا ، حتى وقتنا الحاضر ، إذ أن التاريخ وتقسيماته العامة تسرى على كل العالم . رغم تباين الأوضاع وإختلاف الأحوال من منطقة إلى منطقة ، ومن إقليم لآخر ، وهذا هو الذى دفعنا إلى إعتبار أوائل القرن السادس عشر ، مع ما تم فيها من أحداث جسام ، تتمثل فى دخول القوات العثمانية إلى مصر ، بداية لتاريخ مصر فى العصور الحديثة ، حتى وإن كان هذا النظام العثمانى سيظل عتيقاً وجامداً ، ويرتبط

فى شكله وجوهره بحضارة العصور الوسطى ، أكثر من إرتباطه بروح العصر الحديث . هذه هى نقطة البداية .

وإذا كانت فترة حكم العثمانيين لمصر تعتبر ، من حيث مرحلة تطور وسائل الإنتاج ، ومن حيث مرحلة تطور المجتمع عموماً ، إمتداداً للنظام الإقطاعى الذى ساد فى مصر والمناطق الملحقة بها فى عصر المماليك ، إلا أن هناك ظروفاً جديدة طرأت على الموقف ، وذلك بالنسبة للطبقة الحاكمة المستغلة ، وعددها ، وعلاقة أفرادها ببعضهم ، وكذلك بالنسبة لعلاقة مصر بجيرانها ، وعلاقتها بالعالم. ولاشك فى أن تحول طرق التجارة العالميه فى هذا الوقت من منطقةالشرق الأوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الأطلسى ، ودول غرب أوربا ، جاءعاملا جديداً يؤثر على أحوال الشرق الادنى ، فى نفس الوقت الذى تغيرت فيه موازين القوى فى هذه المنطقة ، ودخلت فيه قوات سليم الأول دمشق ثم القاهرة .

ومع نهاية سلطنة المماليك ، تغيرت الوضعية « الدولية » لمصر ، وإن كان دخول العثمانيين إلى البلاد لم يقض على أمراء الأمس ، بل تحالف معهم بعد أن أنزلهم من مرتبتهم ، وإستعان بهم ، كأدوات له،وكجزء من نظامة ، لحكم البلاد .

وإن دراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، ودراسة طبيعة « السلطة » الموجودةفى مصر فى هذه الفترة ، تعتبر ميداناً خصباً لتقييم ذلك الشكل من أشكال الإقطاع ؛ كما أن موازنته بالنظم الإقطاعية الأخرى التى سادت فى أوربافى العصور الوسطى ، تظهر لنا فوارق هامة فى علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفى إختصاصات هذا الحاكم ؛ وربما تلقى لنا بعض الأضواء على إتجاهاته ، وتفسر لنا بالتالى ، بعض التفسير، ذلك النمط الإجتماعى الذى ساد عند الشعب ، بطوائفه المختلفة ، وربما تلقى كذلك بعض الضوء على وضعية وسائل الإنتاج عندنا ، فى الوقت الذى

تطورت فيه أوربا بخطوات واسعة . ومن وسائل الانتاج نصل إلى شكل المجتمع، ونصل منه بالتالى إلى ميدان السلطة والسياسية .

وإذا كانت كتب التاريخ قد ذكرت إجمالا أحوال البؤس والفقر ، والجهل والأمراض والأوبئة، التى كانت تفتك بالمصريين ، وذكرت إجمالا طغيان الحكام وتحكمهم، وإستكانة المصريين وذلهم، تحت ضرب السياط، وسكوتهم على الاستغلال ، وحرمانهم من السلطة ، فمما لا شك فيه أن مثل هذا الاجمال فى إعطاء الشكل العام لمجتمع خلال ما يزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، لا يتطابق تماما مع الواقع ، وقد يحمل معنى التجنى على تاريخ مصر فى هذه الفترة . وربما يعثر الباحث عن ثورة نشبت لدفع ظلم ، وحركة قامت لقلب نظام حكم ، وعزيمة وجدت للوصول إلى السلطة . وكلما زاد البحث ، وعثر على جديد ، كلما تغيرت النظرة الاجمالية والمبسطة، وثبت أن مصر لم تمت ، حتى فى عصر الموت .

حقيقة أن القيم التى سادت فى هذه الفترة ، و« الولاء » للخلافة الاسلامية ، ورباط التضامن المعنوى بين سكان منطقة الشرق الأوسط ، وبخاصة أمام هجمات الدول الغربية والاستعمارية، من البحر المتوسط ومن المحيط الهندى وخليج عدن، كانت تقلل من إمكانية الشقاق ، أو النزاع ، بين الحاكم والمحكوم ، وكانت توجه الأهالى صوب السكينة والإطمئنان، وبخاصة فى كنف هؤلاء الحكام الذين إدعوا لأنفسهم مسئولية الدفاع عن المنطقة وعن الاسلام ، ضد هجمات الاستعمار، وإن كانوا فى حقيقة الأمر يدافعون عن « سلطتهم » وعن أقاليمهم ، واقطاعاتهم، وعن عبيدهم وبهائمهم، الذين كانوا يستغلون . ولكن هذا الرباط الخاص بالولاء كان يتحول مع بعض المواقف ، وفى ظل بعض الاحداث، إلى ولاء للفكرة العامة بدلا من الولاء لفرد ، وبشكل يسمح بالاصطدام مع شخص الحاكم ، حتى وإن كان ذلك لإستبداله بحاكم آخر ، من نفس مصدر السلطة .

وهذه الفترة هى مرحلة قائمة بذاتها فى تاريخ مصر ، وتعرف بالعصر العثمانى، وستمتد حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وقرب نهاية هذه الفترة ، ستزداد الأضواء المسلطة على مصر ، نتيجة لبدء التفكير لدى بعض دول الغرب فى إحياء طريق التجارة العالمية القديم عبر البحر المتوسط . ومحاولة الوصول إلى الهند من طريق قصير. وستتنافس فى هذه العملية كل من فرنسا وإنجلترا. وسيساعد هذا التنافس على زيادة الحركة فى هذا الإقليم ، فى نفس الوقت الذى ستظهر فيه بعض الحركات من جانب بعض قيادات المماليك للاستقلال بمصر عن سلطه الدولة العثمانية ، مع حركة على بك الكبير . والمهم هو أن هذه الحركة تمثل تغيراً جديداً بعد مرحلة السكون والخمود . ومع تطور الأحداث فى العالم، ستشهد مصر مجىء الحملة الفرنسية اليها ، وستجد نفسها فجأة فى مواجهة نمط جديد من الجندية، ومن نظم الحكم ، ومن طريقة التفكير ، وطريقة العمل ؛ وستكون صدمة قاسية تكفى لإيقاظ المصريين. ولا شك فى أن هذا الصدام بين النظم الاقطاعية القديمة والقوات الاستعمارية التى كانت تمثل إنتصار البورجوازية على الاقطاع فى بلادها، سيساعد على تحطيم قوى الاقطاع فى مصر، وبخاصه بعد إنتصارها عليه من الناحية الحربية، التى تعتبر الصفة الأولى والمهنة الأولى للاقطاعيين . ولكن عوامل أخرى ، مثل إختلاف اللغه والدين ، والعادات والتقاليد ، وتحكم الأجانب فى الوطنيين ، ستساعد على بعث الروح الوطنى لدى المصريين ، وبشكل يميزهم عن المحتلين الجدد، ويميز بينهم وبين بقية سكان المنطقة . وستؤدى هذه العملية إلى ظهور قيادات جديدة من المصريين ، تشارك فى ممارسة السلطة ، وبطريقة كانت قد حرمت منها من قبل . وبإضعاف النظام الاقطاعى الموجود فى مصر ، فى نفس الوقت الذى ظهرت فيه روح المقاومة الوطنية، تهيأت البلاد لتغيير أساسى فى بنيانها الاقتصادى — الاجتماعى ، حتى وإن كان ذلك بعد مرحلة من الاضطراب .

ومن الناحية الاقتصادية ، ومن الناحية الإجتماعية ، يمكننا أن نضع تاريخ هذه الفترة، الممتدة من أول الفتح العثمانى لمصر ، فى سنة ١٥١٧ إلى نهاية عصر الفوضى فى سنة ١٨٠٥ ، تحت إسم « عصر الاقطاع » . وستتهيأ البلاد من بعدها للدخول فى مرحلة جديدة ، لها ميزاتها وخصائصها .

حقيقة أن الإقطاع لن ينتهى فجأة ، ماديا ومعنويا، ولا حتى ثقافيا، ولكن تطور وسائل الانتاج ، وتطور البنيان الإجتماعى فى مصر ، سيدخل البلاد فى مرحلة جديدة من مراحل تاريخها ، حتى وإن كان بعض الأفراد قد إستمروا فى التفكير ، أو فى معاملة الغير ، بطريقة إقطاعية ، والمعيشة بقيم إقطاعية .

* * *

وإذا كان مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر يعتبر فاتحة لعهد جديد، فإن ذلك كان يتمثل فى محاولتها كسب المصريين ، وإعلانها أنها جاءت لكى تخلصهم من تحكم الأتراك والمماليك ؛ وكان يتمثل فى أنها جاءت اليهم بمبادىء الحرية والاخاء والمساواة . ورغم أن أهداف هذه الحملة كانت إستعمارية ، إلاّ أن مجيئها قد ساعد على تبلور الشعور الطبقى بين المصريين والمماليك . ولقد قامت هذه الحملة بادخال نظم جديدة ، أهما فرض الضرائب المباشرة ، وتسجيل عقود الملكية ، وتسجيل المبانى والحوانيت . ووضعوا ميزانية لها إيرادات ومصروفات، وبدأوا فى دراسة المشروعات الزراعية والصناعية ، وأوصوا بضرورة العناية بمشروعات الرى ، والاهتمام بالمحصولات الصيفية . هذا علاوة على إنشائهم بعض المصانع اللازمة لتزويد قواتهم بالذخائر والملابس والمواد الاستهلاكية . وإن كانت الحملة الفرنسية لم تصل بالفعل إلى القضاء قضاء تاماً على نظام الاقطاع الذى ساد فى مصر، وذلك لقصر المدة التى مكثتها فيها، وإنشغالها بالظروف الاستراتيجية وبالحروب والثورات،

إلا أنها قلقلت هذا النظام من أساسه ومهدت الطريق أمام العمليات التى قام بها محمد على بعد خروج هذه الحملة من مصر .

وتولى محمد على حكم مصر بناءاً على رغبة الأهالى واختيارهم ، ونتيجة لمعرفة المصريين بمساوىء المماليك ، ورغبتهم فى التخلص منهم . ولقد قام محمد على بادخال تعديلات كبيرة على نظام الملكية العقارية والانتاج الزراعى والإنتاج الصناعى وعمليات التسويق ، بشكل جعل منه منفذاً للقضاء على النظام الاقطاعى ، وبشكل حاسم .

ولقد عمل محمد على على مواجهة الأخطار العسكرية الغربية ، وخاصة أخطار بريطانيا التى حاولت إحتلال مصر بحملة الجنرال فريزر ، كما عمل على القضاء على خطر المماليك فى مصر بمذبحة القلعة ومنع بذلك مساندة القوى الاستعمارية للقوى الاقطاعية الداخلية ، قبل أن يقضى على الاقطاع . ولقد عمل على إلغاء نظام الالتزام حتى يمهد لاخضاع الانتاج الزراعى لتخطيط الدولة وتوجيهها. ونفذ محمد على خطته على مرحلتين، فى سنة ١٨٠٩ ، وفى سنة ١٨١١ ، قبل أن يتم له إلغاء الالتزام نهائيا فى سنة ١٨١٣ .

وطلب الوالى من الملتزمين كشوفاً بأرباحهم ، فقدموا هذه الكشوف معلنين فيها أصغر ربح ممكن ، فأقرها الباشا وصرف لهم معاشات على هذا الأساس، وحرمهم من كل إمتياز خاص بالالتزام ؛ أما أراضى الوسية فإنه قد أبقاها فى أيدى أصحابها ، على أن تؤول إلى الحكومة بعد موتهم . وسيطرت الحكومة كذلك على أراضى الأوقاف .

وأصبحت الدولة بهذه الطريقة تتمتع فعلا بملكية الأراضى الزراعية ، ومهدت بهذا الطريق لتدخل الدولة فى شئون توزيع الأراضى على صغار الفلاحين ، وعلى

أساس عملهم فيها، دون ملكيتهم لها . وأخذت حكومة الأمير، أو «الميرى» توجه الفلاح فى مديريات بأكملها، إلى زراعة محصول معين، وفى مديريات أخرى إلى زراعة محصولات ثانية . وكانت الحكومة تقدم البذور سلفة للفلاحين ، وتنتظر خروج المحصول لكى تشتريه منهم بسعر معين . وهكذا أصبحت هى الزارعة الوحيدة فى مصر .

حقيقة أن هذا النظام كان يجعل الحكومة تتحكم فى الفلاح، وفى فرض أنواع معينة من المحاصيل، وفى تحديد سعر المحصول ، خاصة وأنها كانت تعيد بيع القمح إلى الفلاح فى نهاية الموسم بأثمان أكثر إرتفاعا من سعر شرائها له منه فى أول الموسم . ولكن هذا النظام عمل من جانب آخر على تقديم مساعدات أخرى للفلاح ، وعلمه زراعة محصولات جديدة ، وحماه من مساومات التجار ، وخاصة الأجانب منهم ؛ وبدلا من ان يذهب الربح إلى جيوب الأجانب ، إنتهى به المطاف إلى خزائن الدولة . ولكن الربح كان موجود ، وأغضب هذا النظام التجار الأجانب، إذ أنه كان يتعارض مع مصالحهم ، ويحرمهم من الربح الناتج عن المساومة فى نظام حرية التجارة .

ولقد ساعدت سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الزراعى ، مع حاجتها إلى إنشاء صناعة حديثة ، وخاصة لاشباع حاجة الجيش والقوات المسلحة، إلى أن تصبح الحكومة هى المسيطرة الوحيدة ، أو المحتكرة ، للانتاج الصناعى فى البلاد. ومهدت هذه السيطرة على الزراعة والصناعة ، الطريق أمام الدولة لكى تسيطر على التجارة.

وتمكنت الدولة نتيجة لذلك من تحقيق نظام الرى الدائم ، وذلك بتعميق بعض الترع ، وتقوية الجسور ، وحفر ترع جديدة ، والبدء فى إنشاء القناطر .

وأدخلت الدولة زراعة القطن فى مصر ، تلك الزراعة التى أخذت أهميتها فى الازدياد . وحققت الدولة من التجارة فى القطن أرباحا طائلة ، إذ أنها كانت تشتريه من الفلاح بخمسة ريالات للقنطار ، وتبيعة للخارج بأضعاف هذا السعر . وإهتمت الدولة بزراعة قصب السكر ، والنيلة وأشجار التوت والزيتون ، وتمكنت بما لها من أمكانيات ، من زيادة مساحة الأراضى المزروعة من مليونى فدان إلى أكثر من ثلاثة ملايين .

وكانت عملية التصنيع فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تعتبر سيراً على سياسة الاكتفاء الذاتى . فأنشأت الدولة مصانع للغزل والنسيج ، بلغ عدد عمالها ثلاثين ألفا . وربحت الدولة من هذه العملية ، وكانت تبيع قطعة القماش التى تكلفها خمسين قرشا باكثر من مائة قرش . وإهتمت الدولة بصناعة السكر والتقطير فى الوجه القبلى ؛ وإن كان نجاحها فى هذه الصناعة يقل عن نجاحها فى صناعة النسيج . وإهتمت الدولة بالصناعات الحربية اللازمة لتزويد الجيش بالمهمات والاسلحة ، وبناء السفن اللازمة للاسطول ، ووفرت على نفسها الكثير من الأموال التى كانت لازمة لاستيراد هذه المصنوعات من الخارج . وكانت هذه الصناعة مدرسة تعلم المصريين ، وتوفر للسوق المحلى كثيراً من إحتياجاته .

ولقد وصلت الحالة بالدولة إلى انها أصبحت هى المسيطرة على قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة . فهل ترضى هذه السياسة الاحتكارية ، أو رأسمالية الدولة ، أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ؟ خاصة وأنها كانت تعمل على إشباع أحد أسواقهم بمنتجاتها المحلية من ناحية ، وكانت تعمل ، من ناحية أخرى ، على منع المساومة ، التى كانوا يتخذونها وسيلة لشراء المواد الأولية من الفلاح المصرى بأبخس الأثمان ؟

لقد حدث تضارب واضح بين أنصار حرية التجارة ، من الاوربيين عامة

ومن الانجليز خاصة ، وبين هذه الأجهزة الجديدة ، المحتكرة والمركزة فى أيدى حكومة أودولة محمد على . وكان هذا التضارب فى المصالح الاقتصادية سبباً أساسياً فى وقوف رجال الأعمال البريطانيين فى وجه تجربة محمد على فى مصر . وجاءت العوامل الاستراتيجية والسياسية لكى تجبر بريطانيا على محاربة محمد على ، واستخدام القوة ضد النظام الاقتصادى الذى انشأه .

وكان لتوسع مصر فى الحجاز ، ونجد ، ووصولها إلى اليمن ، ومياه الخليج العربى ، ولتوسعها فى السودان ، وتوسعها فى سوريا — أكبر الأثر فى أن بدأت الإمبراطورية البريطانية فى إعتبارها خطراً عليها ، وخطراً واضحاً على طرق مواصلاتها الإمبراطورية ، خاصة وأن هذه الدولة الجديدة أصبحت تسيطر على الطريقين المؤديين إلى الهند : وهما طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، وطريق بيروت والاسكندرونة ، فحلب وبغداد والبصرة . أما من الناحية السياسية فإن إتحاد كل هذه الاقاليم مع مصر ، وهى عربية ، كان يهدد بنشأة قومية جديدة تظهر فى المنطقة ، وتتكتل حول طريقى الهند ، والتى كانت بريطانيا ترغب فى الاحتفاظ بها فى ايدى قوات ودول منفصلة . وهكذا وضح التضارب الإقتصادى والاستراتيجى والسياسى ، بين مصالح بريطانيا الاستعمارية فى مصر ومنطقة الشرق الادنى ، ومصالح هذه الدولة الحديثة الناشئة .

ولقد وضعت بريطانيا سياستها لمحاربة هذه الدولة المصرية فى الشرق الأدنى ، وعلى أسس إقتصادية وإستراتيجية . فبدأت بعقد معاهدة « بلطة ليمان » ، أى نظام العمل فى الموانى ، مع الدولة العثمانية فى سنة ١٨٣٨ ، ونصت فيها على ضرورة تطبيق مبدأ حرية التجارة فى جميع أنحاء الدولة العثمانية . ولما كانت مصر تعتبر قانوناً جزءاً لايتجزأ من الممالك العثمانية ، فإن معنى هذه المعاهدة كان هو موافقة السلطان

العثمانى على إلغاء نظام الإحتكار الذى أنشأته دولة محمد على فى مصر ، وفى الإمبراطورية التى كان يحكمها . هذا من الناحية الإقتصادية . أما من الناحية الإستراتيجية فإن بريطانيا قدقامت فى العام التالى بإرسال حملة إحتلت صخرة عدن ، والتى كانت تعتبر المفتاح الجنوبى للبحر الأحمر ، وذلك فى سنة ١٨٣٩ ، ثم تأهبت لمهاجمة الدولة المصرية فى سوريا ، وذلك عن طريق إستغلال العناصر غير الراضية فى الإقليم ، وعن طريق توزيع الأموال على بعض أصدقائها من الدروز ، وكذلك الأسلحة ، وعن طريق تشجيعهم على الثورة ضد مصر ، وضد النظام المصرى .

وتدخلت بريطانيا فى حرب الشام الثالثة لإجبار مصر على العودة إلى حدودها الطبيعية السابقة لتوسعها ، وفصلت بين القوة التى تحكم طريق الاسكندرية — القاهرة — السويس ، والقوة التى تحكم طريق بيروت الإسكندرونة إلى الخليج العربى . وجاءت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ تعلن أن مصر جزءاً لايتجزأ من الدولة العثمانية ، وأن القوانين التى يعمل بها فى مصر هى القوانين العثمانية . فإنتهى العمل بالنظام الإحتكارى الذى أنشأه محمد على . وكان الإقطاع قد إنتهى ، كما إنهار نظام رأسمالية الدولة ، فساعد ذلك على نمو النظام الرأسمالى فى مصر ، خاصة وأن النظام السابق فى عصر محمد على كان يحمل فى جوهره أسس هذا النظام ، وساعد ، مع تدخل النفوذ الأجنبى ورؤوس الأموال الأجنبية فى البلاد ، على نمو النظام الرأسمالى الحر فيها ، وفى صالح الأغنياء ، وفى توافق مع أصحاب رؤوس الأموال فى كل مكان .

* * *

وعلينا أن نعترف بأن تدخل محمد على ، أو تدخل الدولة ، للقضاء على نظام

الإقطاع جاء نتيجة لضعف الطبقة الوسطى ، وعدم تمكنها من وقف الإقطاع عند حده . حقيقة أن محمد على لم يغير البنيان الإجتماعى الاقتصادى لمصر من حكم الإقطاع إلى حكم البورجوازية أو الطبقة الرأسمالية ، ولكن حوله من الإقطاع إلى نظام الإحتكار ، أو رأسماليه الدولة . وسيسلم نظام محمد على العملية ، بانهياره ، إلى الطبقة البورجوازية النامية ، والتى بدأت نموها فى عصره ، فإنتهزت الفرصة للاسراع فى عمليات استغلالها ، وعلى حساب الشعب .

ولقد أثر إنهيار إمبراطورية محمد على على كل من الصناعة والتجارة والزراعة . وإضطر الباشا إلى إقفال مصانعه والورش التى كان قد أنشأها فى كل مكان ، ولم تكن هناك قوة شرائية قادرة على شراء هذه المؤسسات وإدارتها ، فكانت فرصة للاجانب ، من يونانيين وإنجليز وإيطاليين ومالطيين وفرنسيين ، لشرائها ، أو شراء مايرغبون منها ، وبأبخس الأثمان . وكان نهاية نظام الحماية الجمركية ، المتمثل فى أجلى معانية فى نظام الإحتكار ، يسمح للأجانب باغراق الأسواق بمنتجاتهم ، وهى أكثر إتقانا فى إنتاجها من المصنوعات الأهلية ، وتعتبر منافساً قوياً لها . كما أنه لم يكن من مصلحة الأجانب ترك الصناعة المصرية الوليدة تقف على أرجلها ، حتى يتمكنوا من تسويق سلعهم فى مصر . وأدى كل ذلك إلى إنهيار الصناعة المصرية ، وعودة مصر سوقاً للمصنوعات والمنسوجات الأوربية ، ومكاناً لتزويدهم بالمواد الخام . وساعد ذلك على زيادة توسع رؤوس الأموال الأوربية فى مصر ، ونشأة طبقة تعمل كوكلاء ، لتوزيع المصنوعات لحساب الأوربيين ، أو لشراء المحاصيل لهم . وأصبح فى وسع هذه الطبقة أن تربح أموالا طائلة من العمولات التى كانت تتقاضاها ، خاصة وأنها كانت تعمل لحساب الأجانب ، وبرؤوس أموالهم .

وكما أثر الإنهيار على الصناعة والتجارة، أثر كذلك على نظام ملكية الأراضى الزراعية، والإنتاج الزراعى. وكان محمد على قد أدخل بعض التعديلات على نظام الملكية الزراعية فى مصر قبيل دخول حرب الشام، وذلك نتيجة لإحتياجه إلى ضمان ولاء بعض العناصر اللازمة له للسيطرة على الجيش وعلى الادارة. فعمل على إقطاعها قطعاً من الأراضى التى يمكن إستصلاحها، والتى كانت بعيدة عن العمران، وأصبحت تعرف بالأبعاديات والشفالك، وأعفى هذه الاراضى من الضرائب، وعلى أساس قيام أصحابها باستصلاحها. وكانت هذه العملية أول تغيير فى قاعدة ملكية الدولة للأراضى الزراعية، وفى تقارب مساحة القطع الصغيرة التى كان يزرعها الفلاح. ولقد إستند أصحاب الأبعاديات والشفالك إلى مرتباتهم، بصفتهم من كبار الموظفين وكبار ضباط الجيش، لإستصلاح هذه الأراضى وكان فى وسعهم السير فى هذه العملية بسهولة تتناسب مع ضخامة مرتباتهم. وجاء إنهيار النظام الاحتكارى الذى أنشأه محمد على مساعداً لهم على سرعة نمو عملية إستغلالهم الإقتصادى. ذلك أنهم أفادوا من رخص الأيدى العاملة، وتوفرها بعد تسريح الجيش، الذى إنخفض عدده من ٢٨٥ إلى ١٨ ألف جندى، ومن اقفال المصانع ورفت العمال. فأصبحوا يمتلكون كل موارد الثروة، من أرض ورأسمال وأيدى عاملة، وكل مايلزمهم لتحسين إنتاجهم، وزيادة أرباحهم. ولم يكن من السهل على التجار الأجانب أن يخضعوهم لنظام المساومات التجارية، خاصة وأنه كان فى إستطاعتهم، ككبار ملاك وكبار الموظفين فى الدولة، أن يتركوا المحصول فى شونهم حتى العام التالى، مادموا لاينتظرون هذا المحصول، ويعيشون على رواتبهم الكبيرة. أما صغار الفلاحين، فإنهم وجدوا أنفسهم فجأة بمفردهم، ودون مفتش زراعى، ودون بذور توزعها الحكومة، وخضعوا لمساومات التجار. ولم يكن فى وسعهم الإصرار على بيع المحصول بسعر معين؛ خاصة وأنهم كانوا ينتظرونه

للتعيش بثمنه. فزادت حالة الفلاح الصغير بؤساً على بؤس؛ وإضطر إلى رهن أرضه لشراء البذور والتقاوى؛ وإنتهى الأمر بكثير منهم إلى بيع أرضه والعمل فى أرض الباشا المجاورة. هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه الأرباح، ومن الأراضى والرواتب، فى أيدى كبار الملاك. وهكذا مرت حيازة قطع أرض زراعية كثيرة من أيدى صغار الفلاحين إلى أيدى الباشوات.

ومع إزدياد الثروة فى أيدى الطبقة الحاكمة، وإستنادها إلى الأرض، علاوة على إستنادها إلى وظائفها، أخذت فى إشباع حاجاتها بطريقة متزايدة؛ فعلمت أبناءها وأنشأت القصور وإشترت العربات والجياد، فى الوقت الذى زاد فيه فقر الفلاح وضوحاً. وأخذت هذه المجموعة، من الأعيان وكبار الموظفين وكبار الضباط، تشعر بأنها تختلف عن الفلاحين، حتى وإن كان بعضها من أبناء الفلاحين. ذلك أنهم أصبحوا يمتلكون كل شيء، حتى التصرف فى مصير الفلاح، ومصير أرضه، علاوة على إستنادهم إلى سلطة مراكزهم فى الحكومة. ووضح مع الزمن أن هذه الطبقة الجديدة قد أخذت فى الإنفصال عن الفلاح، وشعرت بذلك، وعاملته على هذا الأساس. ونجد من ناحية أخرى أن إبن الفلاح قد بدأ فى الشعور بنفس هذا الشعور الطبقى تجاه هذه الطبقة، وهو إبن البلد. ولكن رواسب كثيرة كانت تمنعه من إتخاذ موقف إيجابى، بل كانت الظروف المادية والمعنوية تجبره على وضع قوته فى خدمة هذه الطبقة الجديدة، التى كانت تملك له الخير والشر فى القرية، وقد تساعده أو تخدمه فى الحكومة أو تجاهها.

ولقد كان لإنهيار النظام الإحتكارى، الذى أنشأه محمد على، أكبر الأثر فى بداية عملية نمو النظام الرأسمالى الحر فى مصر. وتأثر هذا النمو بالعوامل الداخلية والخارجية المسيطرة، سواء أكانت تتعلق بنظام ملكية الأرض، أو بالنظم

المالية ، وكمية رؤوس الأموال الموجودة فى السوق ، وكذلك بتعداد الأهالى ؛ وخرجت من كل ذلك إمكانيات التطور ، وسرعته فى الدخول إلى عمليات إستثمارية معينة ، سواء أكانت زراعية أو مالية .

ونلاحظ أن الفترة التالية لعصر محمد على ، أى أواسط القرن التاسع عشر ، قد إمتازت ببدء عملية تمليك الفلاحين للاراضى الزراعية ، تلك السياسة التى كان قد بدأها محمد على ، والتى سار عليها كل من عباس الأول ومحمد سعيد ، إلى أن أصدر هذا الأخير لائحة سنة ١٨٥٤ ، التى نظمت ملكية الأراضى وحيازتها . وكانت هذه السياسة سبباً أساسيا فى استقرار الملكية ، وفى زيادة الدافع الشخصى للانتاج الزراعى ، وفى قدرة المالك على الإقتراض بضمان أرضه . فنتج عن ذلك إنتشار البنوك والمصارف ، وتصدير اوربا لكمية من رؤوس الأموال صوب مصر .

ولقد واصلت مصر فى هذه الفترة الإهتمام بتوفير مياه الرى وتوسيع رقعة الأراضى المزروعة ، فحفرت ١٢ ترعة فى عصر اسماعيل ، كلفتها إثنى عشر مليونا من الجنيهات ؛ وزادت مساحة أرضها المزروعة من أربعة ملايين إلى أربعة ملايين وثمانمائة ألف فدان . ومع زيادة مساحة الأراضى المزروعة ، إزدادت مساحة المزروعات الصيفية ، وخاصة القطن والقصب . وكانت للحرب الأهلية الأمريكية ، ووقف تصدير أمريكا لأقطانها ، أثراً كبيراً فى إرتفاع أثمان محصول القطن ، وفى إتجاه المصريين إلى زراعته ، وخاصة بعد أن وصلت أثمانه إلى خمسين ريالا بدلا من خمسة عشر . ولقد اعتقد المصريون أنه يمكنهم الإعتماد على إنتاج وتصدير القطن بصورة مستمرة ؛ إلا أن نهاية الحرب الأهلية فى أمريكا أعادت إلى سوق القطن العالمية أسعارها السابقة . وكان عدد كبير من المصريين قد إقترض

لكى يتمشى مع سياسة التوسع فى الزراعة ؛ فجاء إنخفاض الأسعار لكى يضعهم فى أزمة مالية تجاه البنوك والمصارف ، ومعظمها أجنبى . فنزعت ملكية مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية .

وكان الخديو إسماعيل نفسه يهتم بهذا النوع من الإستثمار الزراعى ، فإضطر نتيجة لذلك إلى الإهتمام بمحصول جديد ، هو قصب السكر ، الذى كان يصلح ويبشر بالنجاح فى الصعيد . وحفر ترعة الإبراهيمية ، وبدأ فى إنشاء المصانع اللازمة لتكرير وتنقية السكر . ونسى إسماعيل مبدأ التخصص فى الإنتاج ، والذى كان يسمح لدول أخرى بأن تنتج القصب والسكر بأسعار تقل عن أسعار التكلفة المصرية ؛ خاصة وأن مبدأ حرية التجارة كان سائداً . فانتهت هذه العملية بخسارة جديدة ، خاصة وأن الحكومة لم تقم باللازم لحماية هذه الصناعة الجديدة الناشئة .

وإجتازت أوربا فى هذه الفترة عصر الثورة الصناعية التى ساعدت ، بالتخصص وبتحسن الآلات ، على سرعة الإنتاج ، وبالتالى على سرعة دورة رأس المال ، وسرعة تكدس الأرباح . ونشأ فى أوربا إتجاه لتصدير رؤوس الأموال للخارج ، لإستغلالها فى مشروعات مضمونة ، وبأرباح مجزية ، وخاصة إذا ما إستغلت فى قروض لشراء المنتجات والمصنوعات الأوربية ، وفى مشروعات النقل والسكك الحديدية . وساعدت حركة تصدير رؤوس الأموال على تصريف المصنوعات الأوربية ، وتحقيق الربح ، وتسهيل وصول المواد الخام والمنتجات الزراعية إلى أوربا . وإذا كان جزء من رؤوس الأموال هذه قد إستخدم فى مصر فى عملية التسليف الزراعى بضمان الأرض ، فان جزءاً آخر قد جاء ليسهم فى عملية حفر قناة السويس ، وبناء السكك الحديدية ، وبناء مصانع السكر ، وغيرها من العمليات المالية ، التى إحتاجت اليها مصر ، والتى إحتاج إليها

الخديو إسماعيل . ولقد أفاد إسماعيل من هذه العمليات المالية والقروض لدفع التزاماته تجاه قناة السويس، وللانفاق على المشروعات العامة ، ولمقابلة نفقات زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ، وللتوسع فى بناء السكك الحديدية ، وللإنفاق على حملة كريت ، ولانشاء مصانع السكر . كما أنه أفاد منها فى شراء أملاك الأمير عبد الحليم سنة ١٨٦٥ ، وأراضى الأمير مصطفى فاضل فى سنة ١٨٦٧ ، وهى أراض زراعية فى الصعيد ، ولاستغلالها فى زراعة قصب السكر . والواقع أن شرائه لهذه الأراضى كان يدل على أن الحكام أنفسهم كانوا لا يزالون يمرون فيما هو بين مرحلتى الاقطاع والرأسمالية ، وذلك نظراً لاعتمادهم على الأرض ، ومحاولتهم تصنيع حاصلاتها لتحقيق الربح . كما أنها دلت من ناحية ثانية على عملية إقتراض لإعادة تصدير رأس المال لأمراء يعيشون خارج مصر، وتمنعهم علاقاتهم الشخصية مع الخديو من المعيشة فى البلاد . ولو كنا فى عصر محمد على لصادر أملاكهم ، ولكن حرية الملكية الشخصية إضطرت إسماعيل إلى القيام بهذا العمل ، وبهذا الشكل .

حقيقة أن جزءاً من ديون إسماعيل قد إنفق على مشروعات إنشائية ، مثل شق الترع وإقامة الكبارى وإصلاح مينائى الاسكندرية والسويس ، ومد السكك الحديدية وإقامة مصانع السكر، وبلغت فى مجموعها مايقرب من أربعين مليونا من الجنيهات، ولكن إسماعيل كان قد تولى حكم مصر فى وقت بلغت فيه ديونها ١٦ ميلونا ، وزادت هذه الديون فى عهده إلى ٩١ مليون جنيه . كما أن إسماعيل كان لايستلم القيمة الفعلية لديونه التى كان قد تعاقد عليها ، وذلك نتيجة لعدم وجود الخبراء الماليين فى عهده . كما أنه إستخدم جزءاً كبيراً منها فى تقديم الهدايا وإقامة الحفلات وأوجه الانفاق والبذخ الأخرى . وكان قد تعاقد على هذه

القروض على دفعات ، وإضطر إلى أن يدفع من كل منها أرباح الديون السابقة ، فلم يبق له منها بالفعل الكثير . ولقد كانت هذة الديون سبباً فى إرتباك المالية المصرية ، وفى التدخل الأجنبي ، وإقامة رقابة أوربية على مالية مصر . وكانت سبباً فى عزل إسماعيل ، وتولية إبنه محمد توفيق ، وفى وقت تغيرت فيه الأوضاع الطبقية والفكرية والإقتصادية فى مصر .

* * *

ولقد تزايد عدد السكان فى مصر من ٢ ½ مليون نسمة فى عصر محمد على إلى مايزيد على سبعة ملايين فى عصر إسماعيل ، وأدى ذلك إلى إعادة تقسيم الملكية بين الورثة ، الغنى منهم والفقير ، أى أنه أدى إلى إنخفاض متوسط مساحة الملكيه العقارية للفرد عما كان عليه سابقا . فاذا أضفنا إلى ذلك إمكانية توسع الأثرياء فى شراء الأراضى،لوجدنا أن مساحة الأراضى التى يملكها الفلاح الصغير قد تناقصت فى متوسطها حتى بلغت مايقرب من الفدان الواحد . وجاءت الهزات الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعار القطن بعد إرتفاعها، وسياسة الاقتراض، والتجاء الفلاح إلى بنوك التسليف ، أسبابا جديدة تؤدى إلى تفتت الملكية الزراعية . ولكن سياسة الباب المفتوح ، بعد عصر الاحتكار ، دفعت بالمنتج المصرى إلى التخصص فى الزراعة، وإرتفعت نسبة الأراضى المزروعة قطنا ، رغم تعرض أسعاره لبعض التقلبات . وكان هذا التوسع فى زراعة هذا المحصول يعنى تقليل مساحة الارض المخصصة لزراعة الحبوب ، فزاد استيراد مصر من القمح لاطعام أبنائها، وأطعام الاجانب المقيمين فيها ، وإعتمد الفلاح على محصول الذرة فى طعامه . وهكذا ظهر الخلاف والفرق بين الفلاح وغيره حتى فى نوع الحبوب التى يستخدمها فى خبزه ، علاوة على الاختلاف الطبقى والفكرى بين الاثنين .

وكان اسماعيل قد التجأ الى القروض الداخلية ، وحاول أن يسدد بها ، منذ

سنة ١٨٧١ ، بعض ديونه الخـــارجية ؛ وجاء قانون المقابلة عبئاً جديداً على كاهل الفلاح . ووسط هذا الاضطراب الإقتصادى ، إضطر إسماعيل فى سنة ١٨٧٥ ، أى فى نفس السنة التى جاءت فيها بعثة كيف لدراسة المالية المصرية ، إلى بيع أسهم مصر فى قناة السويس . ومن العجيب أن يقوم فى نفس السنة بعملية توسع كبرى فى إفريقية ، وذلك بارساله الحملات إلى هرر وإلى شرق إفريقية وإلى أعالى النيل . ومما لاشك فيه أنه كان يبحث عن موارد جديدة يقوم باستغلالها فى هذه المناطق؛ وكانت غنية بالصمغ العربى وسن الفيل وريش النعام؛ وفى الوقت الذى كان فيه مبدأ حرية التجارة مقرراً فى مصر ، حاول إسمـاعيل أن ينشىء نظاما إحتكاريا لهذه المواد فى أقاليمها . وكانت هـذه السياسة الإحتكارية ، والتى كانت لاتستند إلى قاعدة ثابتة لها فى مصر غير شخصه ، قد عملت على قلقلة النظام الاقتصادى فى الإمبراطورية المصرية الإفريقية ؛ ولم تستمر فاعليتها فى هـذه الأقاليم مادام إسماعيل نفسة قد نفى من مصر . والمهم هو أن هذا النمو الإقتصادى والإجتماعى قد ساعد على تبلور العوامل والطبقات داخل مصر نفسها ، وبين مصر والأقاليم الأخرى التى إتحدت معها ؛ وأخذت هذه العوامل والقوى فى التفاعل مع بعضها، وفى التفاعل مع العوامل الخارجية ، وفى محـــاولة تغيير الأوضاع الفاسدة ؛ فكانت الثورة العرابية .

ويمكننا أن نقول بشكل عام بأن القوى الموجودة فى مصر فى هذا العصر كانت كلها تؤمن بضرورة التغيير للوصول إلى إصلاح الأحوال ؛ ولـكن وسيلة كل قوة إختلفت عن وسائل القوى الأخرى . فنجد فى اليمين عناصر الإصلاح ، وهى التى آمنت بضرورة إصلاح الضمير ، والتعليم ، والعودة بالخلف الفاسد إلى سيرة السلف الصالح ، وكانت تعتمد على التعليم ، أى على نشأة أجيال جديدة ، وكان ذلك يحتاج إلى وقت طويل . أما الوسط فكان يمتاز بضمة لصفوفه لعدد من الرجال الذين كانوا قد تمرنوا على الحكم ، وتعلم عددمنهم فى أوربا ، وإستندوا إلى أملاكهم

العقارية ومصالحهم ، لـكى يطالبوا بدستور يحمى البلاد من سوء تصرف الحـكم المطلق ، ويحدد فى نفس الوقت علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفى ظل القانون الذى يحترم مصالح كل فرد ، وكل طبقة . لقد كانوا يحاولون زيادة سلطتهم ، وإشتراكهم فى شئون الحـكم ، وعلى أساس إحترام الجميع للقانون ، أى عـدم السماح لأحد بالإعتداء على إمتيازاتهم . أما اليسار فكان يتكون من عناصر ثورية ، قاست من تحـكم الأتراك والمتتركين ، وحاولت أن تغير الأوضاع ، ولو بالقوة ، وإعتزت بمصريتها ونادت بحقوق الفلاحين .

وكان الأستاذ الامام محمد عبده يمثل عناصر اليمين فى الوقت الذى كان فيه كل من شريف وسلطان يمثل عناصر الوسط ، وأحمد عرابى ومحمود سامى البارودى يمثلان عناصر اليسار . وشعرت الدول الاستعمارية بأن قيام حكومة دستورية فى مصر سيؤثر على التصويت على الميزانية ، أى سيؤثر على دفع أرباح الديون الأجنبية . كما أن قيام حكومة ثورية سيؤثر على وضعية خطوط المواصلات التى تمر فى مصر ، وخاصة قناة السويس . ولذلك فإنها قد عملت على التدخل الحربى لوقف هذه التجربة ، وأفادت من تردد عناصر الوسط فى مسألة شرعية الثورة أو عدمها ، لإضعاف المعسكر الوطنى وإحتلال البلاد . وإذا كان كل من الشيخ محمد عبده وأحمد عرابى ومحمود سامى البارودى قد نفى من مصر ، وهم يمثلون عناصر اليمين واليسار ، فإن شريف قد تولى الوزارة ، وظل سلطان ذا نفوذ بين الوجهاء ولدى المحتلين .

ولقد إمتاز عصر الإحتلال البريطانى لمصر بأنه قد فصل مصر عن ممتلكاتها الإفريقية ، وبدأ فى إعطائها شخصية إقليمية قائمة بذاتها . أما من الناحية الإقتصادية فإنه قد أعطى لمصر نوعاً من الإستقرار اللا م للتخصص والإنتاج ، وعلى أن

يكونا فى خدمة المصالح البريطانية . ولقد إختارت بريطانيا لمصر التخصص فى الإنتاج الزراعى . وكانت السنوات الممتدة منذ سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٨٨٢ قد قضت على ما بقى فى مصر من مصانع ، خاصة وأن سياسة الباب المفتوح وعدم وجود خبرة فنية كافية ، وعدم وجود حماية جمركية لازمة، سمح للسلع الأوربية بالوصول إلى السوق المصرى بأسعار متهاودة ، وبانتاج أحسن . وكان وجود الإنجليز فى مصر يشجع على التخصص فى زراعة القطن ، التى كانت بريطانيا مستعدة لشراء محصوله وتصنيعه فى بلادها . وسارت بريطانيا على هذه السياسة دون أن تعلنها ، رغم أنها أظهرت إهتماما بمشروعات الرى وحفر الترع وإقامة القناطر والخزانات . ولقد تم فى سنة ١٨٩٠ إصلاح قناطر محمد على ، كما أنشئت قناطر أسيوط فى سنة ١٩٠٢ ، وقناطر زفتى فى سنة ١٩٠٣ ، وقناطر إسنا فى سنة ١٩٠٨ ؛ وإلى جانب ذلك بدىء فى إنشاء خزان أسوان منذ سنة ١٩٠٢ ، ثم بدىء فى تعليته فى سنة ١٩١٢ . وساعد هذا الخزان الأخير وحده على حجز مليار طن من المياه ، زادت بعد التعلية إلى ٢ مليار و ٣٠٠ الف طن .

ولقد ساعدت هذه المشروعات على زيادة الأراضى المزروعة قطناً من مليون فدان إلى ١ر٥ مليون فدان فيما بين سنتى ١٩٠٣ ، ١٩١٢ . وزاد تحسين وسائل الرى من زيادة إنتاج الفدان من ٢ر٧ قنطار إلى ٤ر٢٥ قنطار . وكان القطن يصدر إلى إنجلترا ، التى أصبحت أكبر المستوردين من مصر . وأثرت عملية شراء بريطانيا لمحصول القطن المصرى على زيادة رؤوس الأموال البريطانية فى مصر ، وخاصة فى المصارف والشركات . وساعدت البيوت التجارية التى كانت توزع المصنوعات البريطانية فى مصر على زيادة نصيب بريطانيا فى كمية رؤوس الأموال الموجودة فيها . وكان إصلاح نظام النقد المصرى منذ سنة ١٨٨٥ ، والذى قام على أساس إستخدام الذهب وحده أساساً للعملة ، قد ترك ثلاث عملات ذهبية إلى جانب

الجنيه المصرى فى السوق . الاولى هى القطعة ذات العشرين فرنك الفرنسى والمعروفة باسم البنتو ، والثانية هى الجنيه المجيدى ، والثالثة هى الجنيه الإنجليزى . ولكن كبر حجم المعاملات التجارية المصرية الإنجليزية ، مع رداءة الجنيه الإنجليزى بالنسبة للعملات الأخرى ، وقلة عدد قطع العملة الذهبية المصرية ، وعجزها عن إشباع عمليات السوق ، جعلت الجنيه الإنجليزى هو السائد فى السوق المصرى . وجاء هذا رباطاً ثانياً يربط بين الزارع المصرى وبين رجال الأعمال البريطانيين .

ولاشك فى أن بقاء نظام حرية التجارة سمح للسلع الإنجليزية بإغراق السوق المصرى ، ومنع بالتالى إمكانية نشوء صناعات جديدة فى مصر . وإستمر الحال على ذلك حتى الحرب العالمية الاولى ، التى أنفقت فيها بريطانيا كثيراً من الرواتب على رجال قواتها المسلحة الموجودين فى مصر ، والتى عجزت فيها عن موازنة غطاء الذهب الموجود فى البنك الاهلى ، بأوراق النقد التى يصدرها هذا البنك فى مصر ، وخاصة أمام صعوبة نقل الذهب من لندن إلى القاهرة ، وعدم رغبة إنجلترا فى القيام بهذه العملية ، التى كانت ستدعم الجنيه المصرى ، وتخفض من قيمة رصيد بريطانيا والجنيه الإسترلينى من الذهب .

* * *

ومنعت ظروف الحرب وصول سلع كثيرة إلى مصر ، وكانت بذلك ، وبطريق غير مباشر ، نظام حماية جمركية ، أو نظام حماية صناعية ، فرضته الظروف وساعدت به على نشأة صناعة وطنية . وساعدت رؤوس الأموال الموجودة فى مصر فى فترة الحرب ، وأرصدة مصر فى إنجلترا ، وحاجة السوق المصرى ، على نشأة عمليات مصرفية وطنية ، وبداية نشأة الصناعة فى مصر بعد نهاية الحرب . وجاء إرتفاع أسعار القطن مساعداً على إنتشار الرخاء ، وتوفير رؤوس الأموال .

وحينما بدأت أسعار القطن فى الإنخفاض من جديد ، فكر بعض رجال الأعمال فى ضرورة الإتجاه صوب الصناعة ، حتى يتمكنوا من التحرر من تقلبات أسعار هذا المحصول . كما أن إنتشار العمران وتصدير السلع الأوربية لمصر ، كان قد عود المصريين ، منذ قبيل الحرب العالمية ، على المعيشة فى مستوى مرتفع ، وسمح هذا المستوى بالتفكير فى الإتجاه إلى التصنيع ، مادام ورود السلع قد تعطل بسبب الحرب . وكانت الزراعة قد أثبتت عجزها ، نتيجة لزيادة عدد السكان إلى مايزيد على ١٢ مليون نسمة ، فى الوقت الذى لم تزد فيه مساحة الأرض المزروعة كثيراً. فإتجه الرأى إلى البدء فى التصنيع كمخرج من الخارج ، وحل من الحلول ، لمواجهة زيادة السكان . وأخذت الحكومة من جانبها فى التفكير فى تغيير نظام الضرائب والرسوم الجمركية ، وخاصة بعد المصروفات التى كانت قد أنفقتها فى قطاع الخدمات، من أشغال عمومية وتعليم وصحة وغيرها . وكان هذا التفكير يعنى إنشاء حماية جمركية للصناعة الناشئة ، وخلق قطاع صناعى يمكن للحكومة أن تزيد إيرادها ، بفرض الضرائب عليه . وساعد إنتشار التعليم وضعف المكاسب فى الزراعة ، على توجه بعض المتعلمين صوب الصناعة ، كعملية رأسمالية ، يمكنها أن تدعم الاقتصاد القومى ، وتدعم التجارة التى كانت تعتمد على المنتجات الزراعية الداخلية والسلع المصنوعة فى الخارج ؛ أى أن قطاعا من الرأى العام قد بدأ فى التفكير بعقلية الطبقة الوسطى الرأسمالية، والتى كانت تعتز دائماً بقوميتها وجاءت التطورات العالمية دليلا يثبت أن الإستقلال السياسى لايكفى وحده للوقوف فى الميدان ، بل من الواجب تدعيمه بالإستقلال الإقتصادى . وكان هذا الاستقلال الأخير يتطلب الاعتماد على النفس للبدء فى الصناعة أو لتحويل بعض المنتجات الزراعية إلى مصنوعات أو منتجات مصنوعة . ولاشك فى أن هذه الآراء قد وجدت تجاوباً من الحكومة ومن الأهالى فى نفس الوقت ، خاصة وأن بعض الاثرياء ورجال الاقتصاد أنشأوا بنك مصر فى

سنة ١٩٢٠ ، وقامت الحكومة من جانبها بانشاء مصلحة التجارة والصناعة فى نفس السنة .

وعلينا أن نذكر هنا أن هذه المرحلة هى إحدى مراحل التطور الإجتماعى والاقتصادى فى مصر ، وساعد عليها توفر رؤوس الأموال ، وظروف الحرب، وضرورة إشباع السوق بالمنتجات ، ومحاولة تدعيم الاستقلال السياسى . وهى تمثل مرحلة نزول الطبقة الوسطى الرأسمالية إلى الميدان ، للمساهمة فى بناء بلادها، وتدعيم إستقلالها ، وبطريقتها الخاصة . وليس أدل على ذلك ، من الناحية السياسية ، من أن الحركة الوطنية فى مصر فى ذلك الوقت قد ربطت بين ضرورة الإستقلال السياسى ، وضرورة وضع حكم دستورى للبلاد ؛ أى أنها عملت على حماية نفسها ، وإنتزاع حقوقها من الدولة المحتلة ، وفى نفس الوقت الذى عملت فيه على ألا تدفع الضرائب إلا بعد موافقة نوابها .

وعلى أى حال فقد بدأ بنك مصر عملياته ، ونزل إلى الميدان أمام بنوك أجنبية ، وفروع لبنوك أجنبية قوية . وقام هذا البنك برؤوس أموال مصرية، وتحت إدارة عدد من المصريين، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء بعض الصناعات المصرية وتدعيمها . ولقد تمكن هذا البنك من إنشاء أكثر من عشرين شركة فى مدة لاتتجاوز ثلاثين عاما ، وأسدى إلى البلاد خدمات جليلة ، وعمل على إستثمار جزء من المدخرات فى إنشاء الصناعة ، وأصبح يمثل نهضة مصر الإقتصادية فى عصر نمو الرأسمالية فيها .

ولقد قام بنك مصر بانشاء بعض مصانع الحليج والغزل والنسيج ، وأصبحت الأقطان المصرية تصدر للخارج بعد حلجها وكبسها . أما صناعة الغزل والنسيج فقد تركزت فى أيدى شركة الغزل الأهلية ، وشركة مصر للغزل والنسيج . وأسهم بنك مصر بعد ذلك فى ميادين التأمين والملاحة ومصايد الأسماك، وحتى

فى صناعة السينما والأفلام . ولقد قابلت هذا البنك بعض الصعوبات الناتجة عن إستغلاله جزءاً هاماً من رأسماله المدفوع ، ومن الودائع ، فى الصناعة ؛ الأمر الذى أدى إلى تقليل وإضعاف سيولة مركزه المالى ، وواجه أخطار تعريض ودائع الأفراد للضياع فى حالة فشل الصناعات التى قام بانشائها ؛ وتعرض كذلك للأزمات المالية التى كانت تتعرض لها الصناعات . ولذلك فقد كان من الطبيعى ألا يترك بمفرده فى الميدان ، وأن تقوم الرأسمالية الوطنية بتدعيم مركزه ، كلما واجه أزمة معينة ، وإلا فعلى الدولة نفسها أن تقوم بتدعيمه ، حتى لا يعلن الافلاس . ولقد دعمته مصر وحكوماتها بالفعل ، وأكثر من مرة .

وظلت الأحوال فى تطورها فى مصر إلى أن بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية فى سنة ١٩٣٠ . ولقد نشت هذه الأزمة نتيجة لزيادة الانتاج بعد الحرب العالمية الأولى، وما ترتب على ذلك من إرتفاع الأسعار ، الذى تسبب بدوره فى زيادة الإنتاج . فأدى ذلك إلى إرتفاع أسعار الأوراق المالية. وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية . وحين تدخلت حكومة هذه الدولة لايقاف عملية إرتفاع الأسعار ، بدأت هذه الأسعار فى الانهيار ، وأدى ذلك إلى تزعزع الثقة وإرتباك الأسواق . ولقد أثرت هذه الأزمة على الصناعة وعلى التجارة ، وأثرت على مصر. وكانت مصر تعتمد فى معاملاتها التجارية على بيع القطن ، وعلى شراء الأدوات المصنوعة . وأدى الانخفاض الكبير فى أثمان المواد الخام إلى عجز مصر عن إستيراد حاجياتها، وإلى تحملها خسائر جسيمة . وعملت الحكومة المصرية فى أول الامر على التدخل وشراء محصول القطن ، مما ساعد على إرتفاع أسعاره داخلياً ، ولكنها إضطرت ، نتيجة للخسارة التى تكبدتها فى هذه العملية ، إلى ترك السوق حراً في الموسم التالى ، وخاضع لقانون العرض والطلب ، وإمتنعت عن

بيع ما إشترته من أقطان، وسلمت عمليه إقراض المزارعين ، بإنشائها بنك التسليف الزراعى ، فى سنة ١٩٣١ . وحينما وجدت الحكومة عدم جدوى هذه الحلول ، قامت بمحاولة أخرى ، وهى تخفيض القيمة الخارجية للعملة ؛ وبعد أن خرجت بريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ تلتها مصر ، وخفضت قيمة النقد بمقدار ٣٠ ٪ . وساعدت هذه العملية على تشجيع التصدير من ناحية ، وتقليل الاستيراد من ناحية أخرى . كما أن هذه العملية قد ساعدت مصر على التخلص من جزء من قيمة ديونها ، التى كانت قد إرتبطت بالاسترلينى .

وكانت هذه الأزمة الإقتصادية سبباً فى توجية الإقتصاد صوب عدم الاعتماد على محصول زراعى واحد ، والسير صوب تنويع المحصول والغلة . كما أن مصر قد بدأت فى الاهتمام بوسائل التخزين والحليج وعصر الزيوت ، والتوسع فى صناعة المنسوجات وصناعة السكر ، حتى تتمكن من تحويل أكبر كمية ممكنة من المواد الاولية إلى مواد مصنوعة ، ولازمة لسد حاجة السوق المحلية ، بدلا من الاعتماد على السوق الدولى ، الذى ظهر أنه غير مأمون الجانب ؛ وللافادة من الفرق فى السعر بين أثمان المنتجات الزراعية ، المعرضة دائما للهبوط ، وأسعار المواد والمنتجات المصنعة ، والمعرضة دائماً للزيادة ، وتحتاجها البلاد . ولذلك فإن هذه العملية قد عملت على تركيز وإستقرار الاقتصاد فى مصر عما كان عليه الحال سابقا ؛ وساهمت ، مثل غيرها فى أوربا منذ قرن من الزمان ، على استخدام الايدى العاملة ، وسرعة دورة رأس المال ، وتحقيق نوع من الادخار اللازم .

وفى فترة الحرب العالمية الثانية ، إنقطعت وسائل المواصلات بين مصر والعالم الخارجى من جديد ، فظهرت ضرورة إعادة النظر فى الانتاج ، وضرورة تحديد إنتاج القطن ، والتوسع فى زراعة الحبوب ، التى كانت لا تكفى لسد

حاجة المصريين . ومرة جديدة جاءت هذه الحرب كنظام حماية تلقائى للصناعة الموجودة ، ومشجع على نشأة صناعة جديدة . ولكننا نلاحظ أن ظروف الحرب قد حرمت الفلاح من إستخدام الأسمدة والوسائل اللازمة ، كما أنها حرمته من الآلات الزراعية وقطع غيارها . ومع تزايد الطلبات ، إرتفع مستوى الأسعار ، وتكدست رؤوس الاموال ، فى نفس الوقت الذى تكدست فيه أرصدة الحكومة من الجنيهات الاسترلينية فى لندن ، نظير الخدمات التى أدتها مصر لحليفتها ، طبقا لمعاهدة الشرف والتحالف . وكان وجود عدد كبير من من رجال القوات المسلحة البريطانية ، ومن الحلفاء ، فى مصر ، عاملا هاماً أدى إلى إغراق السوق بكميات كبيرة من النقود ورؤوس الأموال ، لم يشهد مثلها من قبل . وكان عدد جنود الحلفاء فى مصر حينئذ يزيد على المليون ، فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه عدد موظفى الدولة نصف المليون . وكان الجندى يتقاضى ثمانية عشرة جنيهاً شهرياً ، وهو الجندى البسيط ، وفى الوقت الذى لم يصل فيه متوسط راتب الموظف المصرى إلى هذا المبلغ . أى بمعنى آخر ، كانت كمية إنفاق القوات « الحليفة » فى مصر فى فترة الحرب تزيد على ضعفى بنود الميزانية المصرية الخاصة بالمرتبات ؛ هذا علاوة على ماكانت القيادة العامة البريطانية تنفقه فى السوق المحلية ، نتيجة لشرائها المواد الغذائية ، ودفعها ثمن الخدمات اللازمة للمعسكرات .

ولقد تسببت هذه العملية فى رخاء واضح فى مصر ؛ إلا أن القطاع الذى كان يسمى بأصحاب الدخول الثابتة ، والذى لم يكن فى وسعه مسايرة إرتفاع الأسعار المستمر طبقا لقانون العرض والطلب ، قد ظهرت عليه مظاهر الأزمة والضيق المالى . كل ذلك والتجارة حرة فى الاسواق .

* * *

ولقد إضطرت الحكومة إلى التدخل ، ولكن بحلول مؤقتة ؛ وأعطت علاوة لغلاء المعيشة لموظفيها بلغت ١٥ ٪ ، وفى الوقت الذى زادت فيه رؤوس الأموال المدفوعة فى السوق بنسبة ٣٠٠ ٪ . وحاولت الحكومة أن تعمل على تثبيت الأسعار ، وخاصة للسلع الأساسية ، وإنشاء نظام للتموين ؛ ولكن هذا النظام أثبت عدم جدواه ، نتيجة لإشرافه على بعض السلع دون غيرها ، ونتيجة للأخطاء التى إرتكبت فى تطبيقه .

أما قطاع الصناعة ، فكان عليه أن يواجه صعوبات الإستيراد ، وكثرة الطلبات ، علاوة على مطالب القوات المسلحة ، وإحتياجات بعض البلدان الشقيقة ، وكل القوات المسلحة الموجودة فيها . وإحتاج كل ذلك لمصر ؛ ولذلك فقد كان على الصناعة المصرية أن تتوسع ، رغم أن الظروف كانت غير طبيعية. ونتيجة لإختفاء المنافسة ، عملت الصناعة على تقديم أية مصنوعات ، حتى وإن كانت رديئة ؛ وعملت على تحقيق أكبر ربح ممكن . وسمح ذلك للحكومة بفرض الضرائب التصاعدية على الأرباح ، والإفادة بطريق غير مباشر من المستهلك ؛ أى أن الحكومة سايرت عملية نمو الرأسمالية فى مصر وتركزها ، وعلى حساب المستهلك ، وحسب نظرية حرية التجارة ، وفى الوقت الذى تطلب تدخلها لحماية المستهلك ، الذى كان قد أنهكت قواه .

أما بعد الحرب ، فان مصر كانت فى حالة إنهاك واضحة ، رغم مظاهر الرخاء الموجودة فى بعض القطاعات . وكانت الأراضى الزراعية غير حاظية بعناية كافية ، وكانت الأسواق قد بدأت فى التحول إلى أسواق داخلية أو إقليمية ، وتعتمد إعتماداً كبيراً على زبائن مؤقتين ، هم رجال جيوش الحلفاء . كما أن الصناعة كانت قد نسيت معنى المنافسة الدولية ، ومنافسة المصنوعات الممتازة .

وكان من الضرورى الإهتمام بزيادة مساحة الأرض المزروعة ، لضمان الحصول على الحبوب اللازمة لخبز الشعب . ولكن زيادة الثروة فى السوق ، ووجود رصيد إسترلينى للحكومة ، والارباح التى حققتها الشركات ، ساعدت كلها على زيادة التوسع الرأسمالى ،وزيادة التوسع فى الصناعة ، وفى مساحة الاراضى المزروعة ، خاصة وأن أسعار القطن أخذت فى الإرتفاع ، نتيجة لعودة المواصلات البحرية ، وطلب المصانع الأوروبية للقطن المصرى . ولذلك فان العمل قد بدأ لإستصلاح أراضى شمال الدلتا ، والتى كانت تبلغ ثلث مليون فدان تقريباً ، كما بدأ التفكير فى مشروعى منخفض القطارة ووادى الريان . ومع زيادة أسعار القطن ، زادت المساحة المزروعة منه على حساب قصب السكر والقمح ، فتدخلت الحكومة لحماية قصب السكر ،ولكن ثبات أسعار القمح وجه الحكومة إلى إستيراده من الخارج، وإن كان ذلك قد كلف مصر جزءاً من أرصدتها .

أما بالنسبة للملكية العقارية الزراعية ، فنلاحظ إستمرار تفتتها ، مع زيادة عدد السكان ، وعملية التوريث ، حتى وصلت فى متوسطها إلى ٢ر١٦ فدان للمالك الواحد فى سنة ١٩٥٠ . وكانت نسبة من يملك أقل من خمسة أفدنة نسبة كبيرة . وفى نفس الوقت ساعدت الإمكانيات المالية ، وإزدهار العمليات الرأسمالية ، على زيادة الملكيات العقارية الزراعية الكبيرة ، وبشكل جعل من ٠ر٤ ٪ من الملاك يملكون مايزيد على ثلث الأراضى الزراعية . وتطلب الأمر ضرورة الاهتمام بالملكية العقارية ، كأساس ثابت للانتاج الضرورى ، وفى بلد لم يكن قد وصل بعد إلى أن يصبح بلداً صناعياً . وكان هذا العامل سبباً أساسياً لمطالبة جزء هام من الرأى العام الوطنى بضرورة تحقيق « العدالة الاجتماعية » .

وإذا كانت زيادة الارباح قد غيرت من شكل بعض القطاعات فى المجتمع ،

فما لاشك فيه أن قطاع الفلاحين ، وقطاع العمال ، وقطاع الموظفين ، الذى لم يكن قد إنضم بعد إلى قطاع العمال ، والذين كانوا فى مجموعهم عصب الحياة فى مصر ، كانوا يشكون من سوء أحوالهم الإقتصادية والمالية . ولما كانت الحكومة فى وضع لايسمح لها ، بعد أن أقفلت على نفسها الباب بسياسة تثبيت الرواتب وتثبيت الاسعار ، بأن تقوم بعمليات الإنشاء والتعمير ، اللازمة للسكك الحديدية والطرق والكبارى ، والترع والمصارف ، والموانى ، التى كانت قد أنهكتها الحرب، ولا أن تقوم بعمليات التنمية الإقتصادية اللازمة لمعيشة ذوى الدخول المحدودة ،وصغار الكادحين ، ولا أن تقوم بعمليات الخدمات اللازمة لشعب أنهكه العمل والجهل والفقر والمرض ،فلا نعجب إن كانت المظاهرات تطالب بالعدالة الإجتماعية .وإن كانت الحكومة قد أخذت فى تخدير الرأى العام بأنها ستهتم ، وستهتم دائماً، بمحاربة الفقر والجهل والمرض .

ولقد عجزت الحكومة عن القيام بواجبها ، وظهر منذ سنة ١٩٤٨ تعثرها فى سياستها الداخلية ، علاوة على رقصها على السلم ، فى محاولة ضرب النفوذ البريطانى بالنفوذ الأمريكى . وثبت أمام المصريين أنها حكومة مقصورة على طبقة معينة ، ولها إمتيازات ومصالح معينة ، وأنها منفصلة عن الشعب . ولذلك فإنها لم تصمد أمام ثورة الرأى العام ، التى كانت تعبر فعلا عن الثورة ، والتى أيدت الثورة بمجرد قيامها .

* * *

هذه هى الخطوط العامة لأهم ما أصاب تطور الأحداث فى مصر فى العصور الحديثة ، وبشكل تلقائى ومستمر ، منذ الفتح العثمانى حتى وقت الثورة . وهى ملامح رئيسية لتلك الأحوال الإقتصادية والإجتماعية التى تعتبر أساساً يقوم عليه

« البنيان الفوقى » ، أو الأوضاع السياسية الموجودة فى البلاد . وعلينا أن نحتفظ بها واضحة فى أذهاننا أثناء قراءتنا للتاريخ ، حتى يمكننا أن نربط بين البنيان وبين أساسه ، ونرجع الأحداث إلى العوامل الفعالة التى أدت إليها ، حتى وإن كانت هذه العوامل تحت سطح الأرض.

فيمكننا أن نقول إذا أن مصر قد تطورت من عصر « الاقطاع » الذى إمتد حتى أوائل القرن التاسع عشر ، الى نظام رأسمالية الدولة فى أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر . وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أسهمت بدور كبير فى إضعاف الاقطاع ، إلا أن كل من الطبقة البورجوازيه والطبقة الشعبية لم تتمكن بمفردها أو فى مجموعها من أن تقضى على هذا الإقطاع ، وإحتاج الأمر إلى « قيادة » معينة تقوم بهذه العملية ، وتسير بالتطور الطبيعى والمنطقى خطوة الى الامام؛ وإن كانت هذه القيادة لم تقضى على الإقطاع لكى تنقل السلطة إلى رجال الرأسمالية، إذ جعلها رأسمالية من نوع خاص ، هو النوع الاحتكارى ، وإن كان ذلك لاينفى عنها صفتها الرأسمالية . وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبعد إنهيار نظام إحتكار الدولة للاقتصاد ، أخذت الرأسمالية دورها فى العمل؛ وإن كانت الرأسمالية المصرية قد تخصصت فى الملكية العقارية ، وفى الإنتاج الزراعى ، وتركت ميدان عمل الرأسمالية المتاجرة فى أيدى الاجانب . وإن الشقاق ، وتضارب المصلحة الفعلية بين هذين الميدانين ، هو الذى تمثل فى الثورة العرابية . وكان الإحتلال البريطانى فى مصر يعبر عن إرغام الرأسمالية المصرية على البقاء فى ميدان الثروة العقارية والانتاج الزراعى ، وتحت إشراف الرأسمالية الأجنبيه المتاجرة ، التى كانت قوات الإحتلال البريطانى لمصر قد تركزت فى البلاد للدفاع عن مصالحها .

وإذا كانت الرأسمالية المتاجرة المصرية قد نشأت وإشتد ساعدها فى السنوات

الأولى للقرن العشرين ، فإنها نشأت فى كنف الرأسمالية الأوربية ، أو العالمية . وظلت هذه المجموعة الجديدة تؤثر تأثيراً فعالا فى مقدرات مصر إلى أن ظهر عجزها عن معالجة المشكلات الداخلية الأساسية ، وإنتشرت شعارات « العدالة الاجتماعية » فى كل مكان ؛ فكانت بوادر الثورة .

وهذه المراحل متداخله فى بعضها ، ويترك كل نظام بعض مخلفاته ، أو بعض رواسبه ، فى فيما يورثه للمرحلة التالية . وعند إعلان الثورة فى سنة ١٩٥٢ كانت هناك الرأسمالية مسيطرة ، بقطاعاتها الصناعية والتجارية ؛ ولكن ذلك لاينفى وجود قوى ترجع إلى الرأسمالية العقارية ، ورواسب ترجع إلى عهد الاقطاع ، وتأثيرها على الأوضاع والإتجاهات التى وجدت فى مصر حتى فى سنة ١٩٥٢ .

فمن « الإقطاع » ، وهو إقطاع إلتزامى ، إلى « رأسمالية الدلة » وهى احتكارية ، الى عصر الرأسمالية العقارية ، ثم إلى عصر الرأسمالية المتاجرة ، وضرورة التغيير ، سارت مصر عبر تاريخها فى العصور الحديثه . وبطريقة أخرى نقول من عهد الحكم العثمانى ، إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ثم النصف الثانى من هذا القرن ، نصل إلى تاريخ مصر فى القرن العشرين ، الذى وصل إلى مرحلة الثورة .

هذه هى التقسيمات العامة لتاريخ مصر الحديثة . وسنسير فى روايتها من قسم إلى قسم . ولنبدأ من البداية .

الباب الأول

الفتح العثمانى لمصر

الفصل الأول

نمو النظام الاقطاعى فى مصر

كانت منطقة الشرق الأدنى عامة ، والعالم العربى خاصة ، تحتل مواقعاجغرافيا واستراتيجيا هاماً بين أقاليم وبلاد الشرق الأقصى وأقاليم وبلاد أوربافى الغرب . وساعدها ذلك على أن تتحكم فى التجارة العالمية ، وتثرىمنها ، وتتزايد الأموال فى أيدى أبنائها . وساعدت هذه الظاهرة على إزدياد أهمية الطبقة الوسطى المتاجرة . ولولا خوف الحكام على إمتيازاتهم المتوارثة ، وخضوع المنطقةلأخطارخارجية، لإستمرت طبقة التجار ، وهى الطبقة الوسطى ، فى نموها . ولقد أدت هـذه العوامل الداخلية والخارجية إلى زياد أهمية العناصر العسكرية ، وإلى تثبيتدعائم النظام الاقطاعى . ويعتبر هذا التطور ، وبهذا الشكل ، نكسة فى تاريخ تطور الحضارة ، قل أن يشهد العالم مثلها فى مكان آخر منه . ولقد أثرت هذه النكسة على تاريخ المنطقة بأكملها وعلى تاريخ مصر حتى الآن .

١ — الازدهار التجارى :

إحتاجت أوربا وبلاد الغرب بشكل عام إلى موارد بلاد الشرق الأقصى ، وموادها الأولية ، سواء أكان ذلك لحفظ اللحوم وإعطاء نكهة معينة للطعام ، وللمواد اللازمة للعلاج ، أوكان ذلك للمصنوعات والمواد الخام التى كانت من منتجات الشرق الأقصى . وإحتاج الغرب إلى التوابل كما إحتاج إلى الحرير . وكانت هذه التجارة تنقل فى خلال العصور الوسطىعبر طريقين عرفا بهذين الإسمين . وكان الطريق الأول هو طريق الحرير ؛ وهـو طريق برى يمر من الصين إلى

مناطق آسيا الوسطى ومنها الى فارس ، ويستمر بعدذلك عبر بلادالرافدين والشام أو فوق هضبة الأناضول إلى بيزنطة ومنها إلى أوربا . وكانت القوافل التى تسير على هذا الطريق تستخدم عدداً من العرب، ويقوم العرب بتمويل بعضها والاثراء منها ومن التجارة التى تحملها ؛ كما كانت الدول العربية تجنى الكثير من وراء فرضها الضرائب على هذه التجارة التى تمر على هذا الطريق . أما الطريق الثانى فكان طريق التوابل ، وهو طريق بحرى تسلكه السفن ويعمل فيه البحارة العرب الذين كانوا يذهبون إلى الشرق الأقصى وجاوة وسومطرة ، وحتى موانى الصين، ويعودون بسفنهم محملة بهذه السلع اللازمة . وكان هذا الطريق يستمر بعد ذلك مع الخليج العربى ، ومنه تنقل البضائع بالقوافل من البصرة فبغداد فدمشق وحلب، ومنها إلى الموانى الشامية المطلة على البحر المتوسط ، أو يستمر مع البحر الأحمر، سواء للوصول إلى السويس ومنها بريا إلى القاهرة والاسكندرية ، أو لكى تبدأ قوافل أخرى فى نقل هذه السلع من عدن عبر الحجاز حتى موانى فلسطين الحالية. وكان العرب يعملون فى هذه السفن ويعملون فى القوافل التى تنقل هذه التجاره ، وعمل آلاف منهم كحمالين وجمالين ووزانين ، وكان ذلك مورداً لرزقهم . كما أن الدولة الموجودة فى هذه المنطقة العربية حصلت على ضرائب هامة من هذه التجارة، ساعدتها على مواجهة ما يلزمها من أوجه الإنفاق .

ولقد سيطر العرب على هذه التجارة العالمية ، سواء أكان ذلك فى شرائها أو نقلها أو إعادة بيعها لأوربا . وربحوا من ذلك أرباحاً طائلة . وكانت هذه الأرباح تجعل من العرب فى أثناء العصور الوسطى عناصر متاجرة ، أكثر من كونهم عناصر تهتم بفلاحة الأرض أو تربية المواشى . وأثر ذلك على هذه الطبقة الوسطى التى تزايدت أهميتها نتيجة لعملها بالتجارة ، كما أثر على موارد الدولة التى إهتمت بالضرائب المفروضة على هذه التجارة ، أكثر من إهتمامها بالموارد الأخرى. وإن

ما شهده العالم العربى عامة فى هذه الفترة من بنايات شاهقة وفنون مزدهرة وعلوم منقولة عن الفارسية واليونانية ليرجع أساسا إلى زيادة هذه الموارد المادية فى أيديهم ، وبشكل أثر على مستوى معيشتهم الاجتماعية ، وعلى حياتهم العملية والفنية .

ولقد تركزت الثروة إذا فى هذه الفترة فى أيدى الطبقة الوسطى أو المتاجرة العربية ، وأثر ذلك بالتالى على نوع العملة المعروفة ، وأصبح الدينار العربى أساساً للتعامل التجارى العالمى قبل غيره من القطع الذهبية الأخرى ، التى إحتاجت لبعض الوقت للظهور والانتشار فى بقية أنحاء العالم .

وتعامل العرب فى هذه العصور الاسلامية مع تجار المناطق والبلدان الأوربية، وكان هذا التعامل يقع فى كل من الموانى الشامية والموانى المصرية . وكان صغر حجم السفن يحتم نقل السلع إلى أقرب الموانى ، ولذلك فإن التجارة العالمية بين الشرق والغرب كانت تتركز بين موانى قريبة من بعضها ، بين الموانى الشامية والمصرية من جهة ، وموانى الإمارات والدوقيات الايطالية من جهة أخرى ، وخاصة فى البندقية وجنوة ، التى كانت تعيد توزيع السلع بعد ذلك على كل أوربا. وجاء عدد من التجار الأوربيين إلى الموانى العربية وأقاموا فيها ، وأنشأوا الوكالات أو الفنادق التى تسمح لهم بالمعيشة فى البلاد ، وبتخزين السلع قبل شحنها أو بيعها ، سواء أكانت آتية من الشرق أو الغرب . ولقد عقدت فى أثناء هذه العصور إتفاقات تجارية بين هؤلاء التجار الأجانب ودولهم وإماراتهم من ناحية، وبين السلطات العربية والاسلامية من ناحية أخرى . ودعمت هذه الاتفاقات تلك الحركة التجارية ، وأعطتها شكلا منظما له أهميته ؛ وظهر أن من مصلحة الدولة وضع أسس سليمة لهذه العملية التجارية ، خاصة وأنها كانت تعود عليها بأرباح واضحة . وكانت الضرائب التى تفرضها الدولة على هذه السلع تصل فى حالات كثيرة

إلى أضعاف ثمنها ، وتسمح لها بالتالى بالانفاق على إداراتها وحكامها وجيوشها ، وحتى على العلماء والفقهاء والشعراء .

ولقد بدا وكأن منطقة الشرق الأدنى قد أخذت فى التحول من نظام حكم يسوده الإقطاع ، ظهر مع أوائل الفتح الإسلامى ، وإستمر مع الدولة الأموية ، ويرتبط بسلطة الدولة على الأرض والفلاحة ، وبإهتمامها بالخراج والجزية ، إلى نظام تزداد فيه أهمية التجارة والضرائب المباشرة . ظهر وكأن نظـام الاقطاع سيترك مكانة لنظام حكم طبقة وسطى ، أو لسيطرة هذه الطبقة عـلى الشئون العامة . وكان الأمير يجالس العلماء ويحتاج إلى أمـوال التجار وسلعهم النادرة ، أكثر من مجالسته لكبار القواد وحكام الدولة . ولقد تبلور هذا النمو الاجتماعى الاقتصادى فى شكل نوع خاص من الأدب والثقافة ظهر واضحا فى أثناء القرن العاشر الميلادى . ولـكن الأوضاع العالمية ومراكز القوى فيها أصابت هذا التطور بنكسة عامة ، وإعادته من جديد إلى نظام إقطاعى صلب وراسخ .

٢ — نمو الاقطاع :

عاش الأمراء والحكام فى العالم العربى معيشة ترف وبذخ واضحة ،وصفتها القصص الشعبية التى روت أيام هارون الرشيد وقصص ألف ليلة وليلة . ونعم الحكام بأكداس مكدسة من الدنانير ، سخروها فى الحصول على النادر والنفيس، من وسائل اللهو والتسلية والترف . ومع هذه الحياة المنعمة خشوا على أنفسهم من إنقضاض حكام آخرين عليهم ، ينتزعون السلطة من بين أيديهم ، وينعمون بما يعيشون فيه من ترف . فعملوا عـلى شراء الجند ، وإستقدمو لذلك عناصر شابة قوية فتية ، من بين الزنوج والأتراك ، إشتروهم بالأموال وفى شكل عبيدأو

رقيق ، ودربوهم على إستخدام الأسلحة وعلى الولاءللحاكم .وأصبحوا يستخدمون هذه القوات المرتزقة للدفاع عن إمتيازاتهم ، وللاحتفاظ بمستوى معيشتهم ، الذى عجز القلم حتى الآن عن إعطاءصورةدقيقة عنه . وكانوا يحكمون المنطقةالمتوسطة فى العالم ، ويتحكمون بالتالى فى كل الموارد الاقتصادية المعروفة فى ذلك العصر، ويستفيدون منها أكبر فائدة . ولـكنهم وضعوا أسسا لنمو طبقة محاربة ، تشترى بالأموال ، وتمتاز بولائها للحاكم ، دون أن تورث هذه الصفات لأبنائها .ولذلك فهى تختلف عن رجال الحرب أوالسيف الذين سيطروا على أوربافى عصورالإقطاع . وكانت هذه الطبقة تعتمد على رواتبها أكثر من إعتمادها على مساحات من الارض الزراعية تقسم على أفرادها كما كان عليه الحال أوربا الإقطاعية . والمهم هو أن هذه القوةالجديدة أخذت تسيطر على السلاطين ، وتتدخل فى أمر توليتهم وعزلهم، وخاصة عند موت أحد الحكام ، ومحاولة إختيار أو تنصيب حاكم آخر. وجاءت الأحداث الدولية لـكى تزيد من أهمية هذه القوة العسكرية ، وتجعلها تسيطر تماما على حكم البلاد ، وعلى إقتصاديات البلاد .

وتعرضت منطقة الشرق الأدنى العربية لأخطار أجنبية ،تمثلت فى شكل هجمات المغول والصليبيين عليها . وجاءت هذه العوامل لـكى تسمح للحاكم بأن يستند إلى سلطات إستثنائية تمكنه من تعبئة كل الموارد حتى يتمكن من مواجهة الأخطار الخارجية ، ومن الدفاع عن البلاد . وكان هذا الحاكم قد أصبح مملوكا ،أى مستوردآ من الخارج ، وكانت تربيته تساعده على أن يكون من رجال السيف ،لامن رجال الفكر أو الاقتصاد . ووجد فى هذه الظروف دافعاًله على أن يزيدمن أهمية العناصر العسكرية ، ويمارس سلطاته فى أجلى معانيها . وإزدادت أهمية العناصر المحاربةأو العسكرية ، وهى العناصر التى وقع عليها العبء الأول فى المنطقة ، فزاد إستيراد هذه العناصر ، وزاد عددهم،وأصبحوا يسيطرون على غيرهم .

وأدت ضرورات العمليات الحربية إلى أن يتدخل الحاكم فى فرض زراعة محصول معين ، أو مصادرة سلعة خاصة ، بدعوى إحتياج القوات المحاربة إليها . فخضعت بذلك كل من الزراعة والتجارة للمحاربين ولظروف الحرب. وإستولت الطاقة العسكرية على كل السلطات فى أيديها ، ومارستها بشكل قد يؤثر فى الانتاج أو الثروة العامة ، ودون أن يتمكن أحد من الأهالى من الإحتجاج ، مادام كل الجهود موجهة ضد الأخطار الخارجية ،التى تهدد كيان البلاد . ولقد إستمرت هذه الأخطار الخارجية فترة طويلة ، إمتدت إلى ماتزيد على قرنين ونصف قرن من الزمان ، وكانت هذه الفترة كافية لكى يدعم النظام العسكرى نفسه ، ويرسى قواعده ، ويسيطر على موارد البلاد،ويعطى لها نفس تشكيله العام ،ويصبح بمثابة إطار عام لها .

ولقد أثرت هذه الحروب الطويلة والمستمرة فى التجارة وفى الزراعة ، فقل التعامل التجارى مع الخارج ،نتيجة لإقفال الحدود والموانى ، وعدم توفر وسائل النقل ، وقلة أمن الطرق ، كما إنصرف الحكام عن شق الترع والمصارف وبناء الجسور والقناطر .ومنذ هذا الوقت زاد إهتمام الحكام بالملكية العقارية وبالانتاج الزراعى ، حتى يضمنوا محصولا أساسياً يمكنهم الإعتماد عليه فى التموين ، وفى تغذية الجنود ، وحتى فى المبادلة مع غيرهم كما ساعدت عقلية المحاربين وتصلبها وتشددها على الإرتباط بالارض التى يدافعون عنها،والارتباط بالتالى بغلتها التى ينتظرونها . فأخذ التنظيم العام للإقليم نفس الشكل أو النموذج التى أخذته القوات المحاربة ، برتبها وتسلسل قيادتها وشكلها الهرمى . وأصبح النظام الإقتصادى الإجتماعى نظاما إقطاعيا فى شكله وفى طبيعة تكوينه ، حتى وإن إختلف عن النظام الإقطاعى الذى ساد أوربا فى نفس الفترة .

وكان من الصعب على هؤلاء الحكام والمحاربين والمماليك أن يتنازلوا عن هذه السلطة ، وعن تلك المصالح والإمتيازات التى حصلوا عليها . وحينما خشوا من أن تسترد الطبقات الكادحة من الشعب حقوقها، تبلوروا فى شكل طبقة حاكمة متحكمة ومستغلة، وإحتفظوا للمصرى بمكانه كمقاتل وطنى بسيط، وكذلك الأمر بالنسبة للسوريين ، ولكنهم إستوردوا لهم قيادات عسكرية أجنبية ، سواء من المماليك أو من العبيد السود ، لكى يضمنوا بقاء الوطنى فى مستوى أقل ، ولكى يضمنوا عدم تطلعه إلى القيادة أو الامارة .

ولقد تأثرت كل من الصناعة والحرف بهذا التغيير الاقتصادى الذى بدأ بإنخفاض أهمية التجارة فى هذا النظام الجديد ، وإستمر فى شكل قلة العمليات التجارية الخارجية ونشوء قيادات جديدة فى البلاد .

٣ـ الصناعة والحرف :

كانت الصناعة السائدة فى مصر والشرق الأدنى فى هذا العصر هى صناعة يدوية تعتمد على الأسواق المحلية وتقوم أساساً على نظام الحرف والطوائف . وكان لكل حرفة طائفة لها شيخها الذى يشرف على أمورها وعلى أفرادها ، ويدافع عن مصالحهم . وكان هذا النظام وراثياً فى مصر وفى الشام ، وينتقل من الأب إلى إبنه ؛ ولذلك فإن التعليم الصناعى كان مرتبطا بالأسرة ، ويساعد على المحافظة على تقاليد معينة للحرفة ، مع محاولة التخصص فيها وإتقانها . وكان أصحاب الحرف يجتمعون سوياً فى شكل طائفة تشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويكون الأول ملماً بدقائق الحرفة التى يمارسها ، ويشترك مع غيره من المعلمين فى إنتخاب شيخ الطائفة ، الذى يشرف على أمورها ويحكم بين أفرادها . أما العريف فكان يحتل المكان التالى بعد المعلم ، وهو عامل أجير يعيش عند معلمه، ويشرف

على الصناع والصبيان ، ويمكنه أن يرقى بالمران والخبرة ، وبعد إختبار معين ، يصبح معلماً . وأما الصبيان فكانوا يعملون فى الحرف والصناعات اليدوية ويتمرنون عليها ، وحتى يتمكنوا من أن يصبحوا معلمين فيهافى يوم من الايام ؛ وكانت العلاقة وثيقة بين المعلم ورجاله ، كما كانت فترة التدريب كافية . وإشتهرت الصناعة فى ذلك العصر بالدقة والمهارة ، والوصول إلى مستوى رفيع من الانتاج .

وكان إشراف الدولة على هذه الحرف يتلخص فى جمع الضرائب منها ، دون التدخل فى نواحى الانتاج الفنية . وكان الصناع يبيعون مصنوعاتهم فى أسواقهم، إذ أن حوانيتهم كانت متجاورة ، وتمثل سوقاً معيناً للنجارين مثلا أو الحدادين، أو الصاغة أو العقادين ؛ كما كانوا يبيعونها فى الأسواق المحلية التى تنتشر مع الموالد فى الأقاليم . وكانوا يتكاملون فى عملهم مع النظام التجارى، سواء باستيراد المواد الخام اللازمة لهم . أو لتسويق مصنوعاتهم فى الخارج ؛وكانت المصنوعات المصرية والسورية تصل فى هذا العصر إلى الموانى الايطالية وإلى أوربا ، وإلى بلاد المغرب العربى ، والأقاليم السودانية مع قوافل التجار وقوافل الحج . كما أن نظام الطوائف أفاد من كثرة الاموال الموجودة فى أيدى الحكام المماليك ، لكى يبدعوا فى صناعاتهم ، ويزيدوا فى إتقانها ، مادام الحاكم مستعداً للدفع والاغداق . ولذلك فان نمو النظام الاقطاعى فى عصر المماليك ، سواء فى مصر أو سوريا أو الحجاز ، لم يحكم بالتدهور على الحرف والصناعات الموجودة ، بل ساعد على زيادة إتقانها وإزدهارها وإنتشارها . وإذا كانت الحروب الصليبية قد أثرت بعض التأثير على العلاقات التجارية بين الشرق والغرب ، وعلى كمية السلع المصدرة إلى أوربا ، إلا أنها لم توقف هذه الحركة وقفاً تاماً ؛ وكان جزءاً منها

يتمثل فى شكل مصنوعات وطنية . كما أن التضييق الذى واجهته طرق التجارة مع أوربا فى هذه الفترة قد أدى إلى محاولات لزيادة كمية التبادل التجارى بين الأقاليم الإسلامية وبعضها ، وفى إتجاه القارة الإفريقية .

وكانت قوافل الحج تأتى من بلدان المغرب العربى محمله بمنتجات ومصنوعات هذه الأقاليم ، ومنسوجات صوفية وجلدية وفضية ؛ وكان بعض الحجاج يستخدم هذه التجارة من بلد إلى بلد كوسيلة للكسب وهم على طريق الحج . وكانوا يعودون من الحجاز عبر مصر إلى بلادهم بنفس الطريقة ؛ وكثيراً ماقاموا بدورة فى الأقاليم السورية قبل أن يصلوا الى مصر ؛ وكانوا يحملون معهم بعض المنتجات والمصنوعات والسلع ، ويوزعونها فى الأقاليم التالية فى طريق سفرهم. أما قوافل إفريقية فكانت تصل من سنار إلى إسنا ومن دارفور إلى أسيوط ؛ وكانت تحمل العاج والتبر وريش النعام والصمغ العربى وسن الفيل ؛ وتصطحب بعض العبيد، وتعود من مصر محملة بالأنسجة والمصنوعات . وكانت القوافل التى تأتى عن طريق درب الأربعين يصل عددها إلى خمسة آلاف جمل ؛ وتمثل قيمة تجارية لها أهميتها . وكانت الدولة تفرض عليها الضرائب عند وصولها ، وتعود وتفرض ضرائب جديدة عند دخول هذه السلع الى القاهرة . وعوضت هذه التجارة بعض الموارد التى نقصت من مصر أثناء الحروب الصليبية .

والمهم هو أن الصناعة والحرف ظلت مزدهرة فى عصر المماليك ، وظهرت آثارها فى حالة الرخاء الاقتصادى الذى إزدهر فى البلاد نتيجة لنمو الحركة التجارية .

واذا كان الازدهار التجارى وازدهار الصناعات والحرف مظهران من مظاهر نشاط الطبقة الوسطى ، فان الطبقة الحاكمة كانت قد أخذت شكلا إقطاعياً

واضحاً وسيطرت على البلاد . ولكن ما هو البنيان السياسى الذى قام على الأسس الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد المماليك ؟

٤ — حكم المماليك :

إهتم الحكام والسلاطين المماليك بالاحتفاظ بمقاليد الحكم فى أيديهم ودون أن يحاولوا إشراك غيرهم معهم فيها .

كانوا يشعرون من ناحية بأنهم أجانب مستوردون من خارج الإقليم ، ولذلك فان صلتهم بالأهالى كانت ضعيفة . ودفعهم ذلك الى محاولة التشبث بالحكم ، والخوف من السماح بوصول أى عناصر وطنية اليه .

وجاءت الظروف لكى تجعل منهم طبقة محاربة ، تعيش بسيفها ورمحها وفرسها ، ويمكنها أن تعتمد على القوة المادية بدلا من إستنادها إلى قوة الفكر ، أو مهارة الصنعة ، أو أهمية رأس المال المتاجر . فاستندوا إلى هذه القوة كوسيله يفرضون بها أنفسهم على الاقليم ، ويبنون عليها إمتيازاتهم الخاصة .

ولكن استيرادهم من الخارج كعناصر محاربة ، وطبيعة النظام العسكرى الذى عاشوه ، لم تسمح لهم بخلق أسر وراثية تحكم البلاد من بعدهم . فاعتمدوا على عملية شراء مماليك جدد لتدريبهم ، وتزويد طبقتهم بالدماء الجديدة وبالعناصر المدعمة لها . ولقد أدى ذلك بالتالى إلى وضع نظام خاص بالمماليك كطبقة حاكمة تسيطر على البلاد ، وفى شكل جمهورية عسكرية ، يصل الأقوى من بينهم الى الحكم ، دون أن يتمكن من توريثها لابنائه . وكان النظام يتمثل فى تدريب المماليك الجدد منذ صغرهم على الاعمال الحربية وركوب الخيل واستخدام الاسلحة ، الى أن يصل الى مرحله الشباب ويصبح فارساً ، ثم يرقى من بعد ذلك الى رتبة

البكوية ، ويصبح مسئولا عن عدد من المماليك ، وعن إدارة إقليم معين من أقاليم البلاد .

وكان كل من البكوات المماليك يحاول أن يصل إلى الحكم عن طريق قوته ، والتى كانت تتمثل فى عدد مماليكه ، وفى مستوى التدريب الذى يصلون إليه . فاهتم كل منهم بشراء المماليك الجدد وتدريبهم ، وشراء الخيول والأسلحة ، حتى يسمح له ذلك بالوصول إلى الحكم فى يوم من الأيام . كما إعتمد المماليك على المؤامرات كوسيلة يصلون بها إلى الحكم ، وإنتزاعه من أيدى غيرهم من المماليك .

ومع قلة العمليات الحربية الخارجية إنصرف هم المماليك إلى الحكم ، كل فى إقليمة ؛ وزاد إهتمامهم بالأرض وبالفلاحة ، وبغلة الأرض وبالضرائب ، كمورد من موارد عيشهم ، وكوسيلة للوصول إلى الحكم . وكانوا حكاما من طبقة معينة ، يدين كل منهم بالولاء لأحد البكوات المماليك ، وكان هؤلاء البكوات بدروهم يخضعون لشيخ البلد أو لأمير الحج ، ويستندون إلى القوة العسكرية ، ويستخدمونها وسيلة وحيدة وفعالة للسيطرة على أداة الحكم ، وللاستمرار فى عملية إستغلال عباد الله الصالحين .

وكان التجار والصناع والفلاحين من الوطنيين مبعدين عن الحكم أمام هذه الطبقة التى سيطرت على البلاد ولم تكن هناك سياسة بالمعنى المعروف الآن ، أو مناقشة من أجل مشروع معين أو إتجاه معين ، إذ أنهم كانوا جميعا من العناصر العسكرية التى تمثل البنيان الادارى والعسكرى فى البلاد ، وتصل إلى الحكم عن طريق الأقدمية أو عن طريق المؤامرات . وظل الحال على ذلك إلى أن وقعت التغيرات الإقتصادية العالمية ، مع إكتشاف الطرق الجديدة للتجارة ، ودخول العثمانيين إلى مصر ، فأدخلت عوامل جديدة إلى هذا البنيان الاقتصادى الإجتماعى ، وبالتالى إلى البنيان السياسى للبلاد .

الفصل الثانى

عملية التوسع العثمانى

فى الوقت الذى زاد فيه ضعف القوى المملوكية فى مصر والشام ، تزايدت فيه قوى العثمانيين فى كل من البلقان وآسيا الصغرى ، كما تزايدت فيه قوى فارس فى عهد الصفويين . وكان نفس العصر يبشر بازدياد نمو القوى الرأسمالية فى أوربا ، وازدياد قوة الطبقة الوسطى المتاجرة فى الغرب . ولقد توصل الأوربيون إلى تحويل طرق التجارة العالمية عن منطقة الشرق الأدنى العربى ، بوصولهم إلى الهند والشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح . وفقدت منطقة الشرق الأدنى العربى مورداً من أهم موارد رزقها ، فى نفس الوقت الذى تعرضت فيه لعملية توسع العثمانيين ودولتهم النامية . وكان لتغيير مراكز الثروة العالمية أكبر أثر فى الوصول إلى هذه النتائج .

١ — تحول طرق التجارة :

ظلت مصر وسوريا ، والدولة القائمة على شئونهما واحدة فى عصر المماليك ، وظلت مسيطرة على طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، حتى نهاية القرن الخامس عشر . ولقد تعاملت أوربا مع العرب ، وشعرت بأهمية هذه التجارة ، وأهمية الإيرادات التى تصل عن طريقها إلى جيوب حكام الشرق الأدنى . وكانت الأسباب الاقتصادية أهم وأعمق من غيرها فى دفع الأوربيين إلى إرسال حملاتهم الصليبية إلى الشام وإلى دمياط . وإذا كانت البابوية قد دعت المسيحيين الغربيين إلى المساهمة فى هذه الحملات باسم الصليب فان أطماع الملوك والأمراء والفرسان

الأوربيين المادية كانت واضحة فى نفس هذه الحملات .

ولقد ساعدت الحروب الصليبية على زيادة سلطة الملوك فى أوربا ، فى وقت غيبة النبلاء والفرسان فى الأراضى المقدسة ، خاصة وأن بعضهم قد قتل فى هذه الحروب ، وإستولى الملوك على أراضيهم ؛ وخرج الاقطاعيون الأوربيون من هذه الحرب ضعفاء ، كما إضطر بعضهم إلى بيع أراضيه أو رهنها . وكانت هذه الحروب قد ساعدت على نشأة الضرائب المباشرة للانفاق على الحملات ، وزادت هذه الضرائب من تدعيم مركز الملوك فى الوقت الذى زاد فيه عبؤها على الاقطاعيين ؛ فتضعضعت الطبقة الاقطاعية ونمت الطبقة الوسطى التى تزايدت الأموال فى أيديها . وجاء إستخدام البارود وتكوين الجيوش الحديثة ضربة قوية موجهة إلى الاقطاع الاوربى ، إذ أنه لم يكن فى وسع الأمير الاقطاعى أن ينفق على تكوين مثل هذه الجيوش الحديثة ، بمدفعيتها وبنادقها ، وكان فى وسع الملك وحده أن ينشىء مثل هذه الجيوش ، ويستعين فى ذلك بالضرائب المباشرة التى زودته بها الطبقة الوسطى المتاجرة . وهكذا نمت الملكيات ، ونمت الطبقات الوسطى معها ، وتكاملت مع بعضها فى شكل القوميات الحديثة .

ولما تغيرت القوى المسيطرة على أوربا ، تغيرت وسائل عملها . وإذا كان الفرسان والنبلاء قد حاولوا الانتصار على بلاد المشرق العربى برياً ، فان الطبقة الوسطى المتاجرة ستحاول أن تنتصر عليهم بحرياً . وإعتمدت هذه الطبقة المتاجرة على وسائل جديدة ، مثل البوصلة ، أو الابرة المغناطيسية والاسطرلاب والدفة المتحركة لعبور البحار . وسمحت لها هذه الوسائل ببناء سفن كبيرة ؛ وتطلب بناء مثل هذه السفن وسائل مادية كبيرة كذلك ، فبدأت الرأسمالية عملها .

كان معنى بناء سفن كبيرة وقوية إمكان شحنها بكميات أكبر من البضائع ؛

فجاء تقدم الوسائل المالية مكملا لتقدم الوسائل الفنية للبحرية . وظهرت البنوك وإنتشرت . وبدلا من نقل الذهب والفضة بدأ الممولون فى إيداعها لدى أحد المختصين ، والذى أصبح بالتالى مسئولا عن خزانة زبائنه ؛ فنشأت البنوك ، والعمليات المصرفية ، ثم نشأت الشركات والعقود وعمليات التأمين . ثم زادت وسائل العمـــل باستخدام الصكوك ، وساعد ذلك على إنتشار الأجور ؛ وعلى إختفاء نظام الرق ، وتحرر أبناء القرى وأبناء المدن. ولقد إجتمعت بذلك العوامل الأساسية للازدهار الصناعى ،وإنتشرت صناعة المنسوجات الصوفية فى كل أوربا ، وعاش منها آلاف من الغزالين والنساجين والصباغين .

ولقد كانت هذه الوسائل الجديدة من سفن ونقود وأنسجة تهدف التعامل مع الشرق ؛ وإرتبطت أوربا بهذه الأسواق الجديدة ، وأصبحت محتاجة إلى أن تبيع؛ وجرها ذلك إلى البحث عن المراكز البحرية وعن المخازن والقواعد والامتيازات . ودخلت أوربا بذلك فى عصر الاستغلال الرأسمالى الذى كان أساسا لدخولها فى عصر الإستعمار .

ولقد ساعدت هذه التغيرات الاقتصادية والمالية التى وقعت فى أوربا على تغيير وجه تاريخ العالم بشكل عام ، وتاريخ الشرق الأدنى ومصر بشكل خاص. وأخذت أوربا تبحث عن كنوز تنهبها ، ومناجم ذهب تستغلها؛ ولم يكن فى وسعها أن تجدها إلا فيما وراء البحار . وكانت السيطرة على التجارة العالمية والبحث عن كنوز جديدة من المعدن النفيس سبباً أساسياً فى الوصول إلى الكشوف الجغرافية ، وتحول التجارة العالمية . وقامت كل من البرتغال وإسبانيا بدورها فى الكشوف الجغرافية وغزو العالم بحثا عن الذهب ، عصب الحياة الرأسمالية . وساعد موقع البرتغال الممتاز على توجيه أنظار البرتغاليين إلى السواحل الإفريقية ، وعملهم

على إستكشاف ما وراء المحيط الأطلسى . وإذا كان البرتغاليون قد بدأوا عملياتهم فى شكل عسكرى للسيطرة على بلاد المغاربة ، فإنهم قد عمدوا إلى محاولة الإلتفاف حول العالم الإسلامى للوصول إلى طريق التوابل . فوصلت سفنهم إلى ذلك الجزء من الساحل الإفريقى الذى كانت تصل إليه قوافل التبر الآتية من السودان الغربى ، وسموه نهر الذهب Rio De Oro ، ثم إلى الرأس الأخضر ، وأنشأوا القلاع على نقط مختلفة من الساحل . وواصل بارثلميو دياز سفره صوب الجنوب حتى رأس العواصف الذى إلتف حوله وسماه باسم رأس الرجاء الصالح ودخل إلى المحيط الهندى . ووجدت البرتغال بهذه الطريقة طريق الهند ، أو طريق الشرق الأقصى، الذى كان مصدر التوابل ، ومصدر الحرير . وسيطرت البرتغال على تجارة الشرق الأقصى ، والتى كانت توردها إلى أوربا وتتقاضى ثمنها من الذهب . أما إسبانيا فإنها تمكنت من السيطرة على مناطق غنية بالذهب فى أمريكا ، ثم تمكن الاسبانيون من القيام بعمليات للاستغلال الزراعى فى العالم الجديد ، عمليات أصبحت تدر عليهم من المحاصيل ومنتجاتها الكثير(1) .

والمهم هو أن وصول البرتغاليين إلى مياه الشرق الأقصى وسيطرتهم على التجارة الدولية أو العالمية جاء على حساب مصر وأبناء الشرق الأدنى العربى . ولقد كان وصول البرتغاليين إلى مياه المحيط الهندى فى سنة ١٤٩٨ كارثة على العرب ومراكزهم ومدنهم وسفنهم وتجارتهم فى كل مكان . ويروى لنا التاريخ أن البرتغاليين قد قاموا بإحراق مدن وموانى العرب على طول ساحل إفريقية الشرقية ، ومن موزمبيق حتى ساحل البنادر وخليج عدن . وأحرقوا وأغرقوا

---

(1) أنظر : الاستعمار والاستغلال والتخلف . للمؤلف . الدار القومية . ١٩٦٥ . ص ١٦٦ — ١٧٢ .

سفن العرب فى كل مكان ، ومنعوا تجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى الشرق الأدنى ، وإلى مصر والشام .

ولقد كان هجوما عنيفا على سلطنه المماليك ، وفى ميدان خلفى لم تكن هذه الدولة تتوقع هجوم الأعداء منه . ولقد حاولت مصر ، رغم المفأجاة ، ورغم قلة إمكانياتها ، أن تدفع هذا الهجوم ؛ وحاولت أن تتحالف مع البندقية ،وأن ترسل السفن إلى البحر الاحمر ، والقوات العسكرية إلى اليمن ، لكى تمنع استيلاء البرتغاليين على عدن ، أو دخولهم فى البحر الاحمر ، وتهديدهم لموانى الحجاز والموانى المصرية . ولقد بذل السلطان الغورى كل ما فى وسعة ، ولكن القوات المصرية ضلت الطريق فى اليمن، وإنشلغت بمشكلات القبائل وخصوماتها ؛ وإنهزم الاسطول المصرى أمام الاسطول البرتغالى فى مياه الهند ، فى موقعة ديو البحرية سنة ١٥٠٨ . وتم بذلك البرتغاليين السيطرة على مياه الهند فى ذلك الوقت الذى ضعفت فيه إمكانيات مصر العسكرية وقلت ورود التجارة إليها ، وحرمت من مورد أساسى من موارد رزقها (١) .

ولقد بدأ الفقر يخيم منذ ذلك الوقت على منطقة مصر والشرق الادنى. وأثر ذلك على إنخفاض مستوى معيشة العرب ، وأدى إلى فقرهم وإنصرافهم عن العلوم والفنون إلى البحث عن قوت يومهم ، وإلى كدحهم وشقائهم ؛ لقد تغيرت الظروف العامة فى المنطقة ، وفى الوقت الذى لم يجد فيه الفلاح مناصاً من العمل فى هذه الظروف العصيبة ، حاول الحكام والمسيطرون أن يحافظوا على مستوى معيشتهم، ولم يجدوا سوى الارض والفلاح أمامهم وسيلة للإحتفاظ بما يلزمهم من موارد ؛

---

(١) أنظر : العلاقات المصرية الصومالية . المولف . لجنة الدراسات الافريقية . المكتبة الافريقية . ١٩٦٠ . ص ١٥ — ١٦ .

فزاد العبء أضعافاً مضاعفة على الفلاح ولم تسمح له الظروف بالتحرك أو التململ ؛ وربما كان ذلك قناعة منه أو استسلاماً أو عجزاً أو جهلاً بما وصل إليه ، ولكنه إستمر فى فقرة وعجزه عن مواجهة الأمراض والاوبئة . وإنقطعت صلته بالعالم ، وبدأ رحلة طويلة على طريق التخلف والخضوع للتحكم والاقطاع والاستغلال وجاء الغزو العثمانى لمنطقة الشرق الأدنى لكى يزيد أحواله سوءاً وبؤسه شقاءاً .

(٢) التوسع العثمانى :

ينسب معظم الكتاب سوء أحوال مصر والشرق الأدنى إلى الحكم العثمانى . ولكن الواقع هو أن هذا الحكم قد وصل إلى المنطقة بعد نمو وتركز النظام الاقطاعى فيها ، وبعد تحول طرق التجارة العالمية عنها . ولقد سهل على العثمانيين أن يتوسعوا فى منطقه الشرق الأدنى ومصر نتيجة لذلك الانهيار الاقتصادى والعسكرى للمنطقة . وجاءت طبيعية الحكم العثمانى ،وطبيعة القائمين به ،وإمكانياتهم لحكم المنطقة ، سببا جديداً يمكن إضافتة إلى أسباب تدهور وتخلف المنطقة .

وكانت منطقة الشرق الادنى تشتمل فى ذلك الوقت على ثلاث قوى رئيسية : الاولى هى قوة الأتراك العثمانيين فى البلقان وآسيا الصغرى ، والثانية هى قوة الصفويين فى فارس ، والثالثة هى قوة المماليك فى مصر والشام والحجاز . وكان التنافس واضحاً بين كل من هذه القوى ، وخاصة بين العثمانين السنيين ، وبين الصفويين الشيعة . وكانت كل قوة من هذه القوى آخذة فى النمو ؛ وتسير على سياسة التوسع الاقليمى على حساب جيرانها . وإتجهت أنظارهما من هضاب فارس وآسيا الصغرى إلى منطقة السهول الجنوبية ، تلك الأرض المنبسطة التى

كان يسكنها العرب ؛ ولما كانت كل قوة من هاتين القوتين ، الفارسية والتركية ، غير عربية ، فانها قد إتخذت الاسلام شعاراً لحركتها التوسعية . ولقد نجح الفرس فى الإستيلاء على بلاد الرافدين ، خاصة وأن عدداً من أهل المنطقة، كانوا يدينون بمذهب الشيعة . فعمد العثمانيون إلى إجلائهم عن العراق ، للاحتفاظ به لأهل السنة .

إستولى الصفويون على العراق فى سنة ١٥٠٨ ، وفى عصر الشاه إسماعيل ، الذى أقام دولته على أنقاض الإمارات المغولية ، وإتخذ المذهب الشيعى مذهباً رسمياً لدولته . وجاء الأتراك العثمانيون بقيادة السلطان سليم الأول زاحفين نحو الشرق ، وهزموا القوات الفارسية فى موقعة جالديران سنة ١٥١٤، ودخلوا عاصمتهم تبريز . ولكن السلطان سليم إرتد عن هذه العاصمة ، وترك بذلك الفرصة للفرس للانتعاش ولم تكن موقعة جالديران حاسمة إلا فى أنها وجهت أنظار العثمانيين صوب ضرورة السيطرة على بقية الأقاليم العربية الموجودة فى الشرق الادنى ، وبخاصة أقاليم الشام ومصر ، التى كانت تسيطر عليها الدولة المملوكية ، وتضيف إليها الحجاز ، وذلك لكى يمنعوا الفرس من إمكانية التوسع فيها .

والواقع أن الخلاف المذهبى لم يكن إلا ستاراً دعائياً وإعلامياً لتوسيع رقعة هذه الدولة أو تلك ، والسيطرة على الموارد الاقتصادية فى البلاد العربية ، والدفاع عنها وعن مواردها وغلاتها بالقوة الحربية ؛ أى معنى آخر ، منع مرور هذه الموارد والغلات إلى أيدى الآخرين، وبالتالى الإحتفاظ بعملية الاستغلال لأنفسهم بدلا من تركها لغيرهم. ذلك أن حكام فارس لم يكونوا من أهل البيت الكريم. ولم يظهروا إستعداداً لتولية سلالة الرسول مسئوليات معينة فى دولتهم، رغم تكريمهم لأماكن

تقديس وزيارة أبناء المذهب الشيعى ؛ وكذلك الحال مع الأتراك العثمانيين الذين كانوا من السنة دون أن يتركوا لأهل الجماعة حظ فى إدارة شئونهم ؛ بل عمدوا إلى الإستيلاء على الخلافة الإسلامية عند أول فرصة سنحت لهم .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن العثمانيين كانوا قد وقفوا وقفات هامة ضد القوى المسيحية فى البلقان . وتمكنوا من الاستيلاء على القسطنطينية ومن تحويلها إلى عاصمة لامبراطوريتهم . ومعنى هذا أنهم قاموا بالهجوم على قوات الاستعمار الاوربية ، التى حاولت إستعادة نفوذها فى شرق البحر المتوسط ، ذلك النفوذ الذى إرتبط بمصالح إقتصادية هامة . ولكن العثمانيين لم يعملوا على القضاء على الامبراطورية الفارسية ، وهى المنافسة لهم فى عملية توحيد الشرق الادنى ، بل إتجهوا صوب سوريا ومصر ، والتى كانت تشرف على الحجاز واليمن ، وذلك فى الوقت الذى كانت فيه قوة المماليك فى حرب معلنة على أشدها مع القوات البرتغالية ، التى نجحت فى الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح ، وقامت بتخريب المدن العربية فى شرق إفريقية ، وأقامت معاقل لها على بر الزنج وفى منطقة الجنوب العربى ؛ ووصلت إلى الهند وأخذت فى تهديد مصر والحجاز من البحر الأحمر . وأخيراً فان إسبانيا كانت تواصل هجماتها فى ذلك الوقت على البلدان العربية والإسلامية فى شمال إفريقية ، وكان الأجدر بالقوى العثمانية ، التى تدعى لنفسها العمل على الدفاع عن أرض الاسلام ، أن تتجه صوب هذه القوى الاستعمارية المسيحية المعتدية، التى أغارت على بلاد المغرب الإسلامى بعد أن طردت العرب من الأندلس ؛ بدلا من أن توجه جهودها صوب الشام وصوب مصر .

ولقد إعتبر العثمانيون أن واجبهم الأول يتلخص فى الدفاع عن الأقاليم الإسلامية ضد الأخطار والهجمات الخارجية ؛ وإعتقدوا أنهم أقدر من السلطان

الغورى ومن دولة المماليك على الدفاع عن المنطقة ، وتوحيدها فى صف واحد قوى ضد أى إعتداء أجنبي . وإستخدم العثمانيون السيف وسيلة لتوحيد الشرق الادنى بأقاليمه فى دولة واحدة ؛ أى أن المسألة قد وصلت إلى مرحلة معركة حول قيادة المنطقة ووحدتها . وكانت تحاول فى حقيقة الأمر توسيع الرقعة التى كانوا يحكمونها ، وزيادة المنطقة التى كانوا يسيطرون عليها ، وزيادة إمكانيات إستغلالهم لها . وكان هذا هو السبب الأساسى فى حتمية وقوع الصدام بين الدولة العثمانية الناشئة وبين دولة المماليك الهرمة .

٣ — حتمية الصدام مع سلطنة المماليك :

كانت هناك أسبابا عديدة ، مادية ومعنوية ، إقتصادية وإستراتيجية وسياسية ودينية ، تحتم وقوع صدام بين قوة المماليك وقوة الأتراك العثمانيين. وساعد على ذلك تجاور أقاليم الدولتين ، وظهور الإتجاه التوسعى عند العثمانيين بشكل واضح .

والواقع أن الإصطدام الذى وقع بين العثمانيين والصفويين كان أساسه يتركز حول إمتداد « مناطق النفوذ » فى منطقة الشرق الأدنى . وكان معنى محاولة العثمانيين النزول من هضاب آسيا الصغرى ، إلى منطقة العراق ، وإخراجها . أو إستعادتها ، من نفوذ الصفويين ، وإرجاع هؤلاء الأخيرين إلى هضبتهم من جديد ، هو تطلع العثمانيين إلى منطقة السهول العربية ، التى كان الجزء الأكبر والأكثر أهمية منها ، وهو الشام والحجاز ومصر ، بما فية من مدن تعتبر عواصما للاسلام ؛ وتطلعهم إلى زيادة نفوذهم فى هذه المنطقة ، بأى شكل من الأشكال ، وإلى القيام باستغلالها، مهما كانت الادعاءات . وساعد العثمانيين على

القيام بتنفيذ خطتهم ذلك الاتجاه الذى كان يدفعهم دائما ، ومنذ نشأة دولتهم ، إلى التوسع باستمرار ، وفى كل إتجاه .

ولا شك فى أن إعتزاز العثمانيين بقوتهم العسكرية ، وتوالى إنتصاراتهم ، كان دافعا لهم صوب السيطرة على تلك المنطقة ، التى وضحت أهميتها الاقتصادية والدينية ، والتى كانت السلطة المسيطرة عليها قد أخذت فى الضعف ، وتتالت هزائمها أمام قوات البرتغاليين البحرية .

أما من الناحية الاقتصادية فكان الأتراك العثمانيون يسيطرون على طرق التجارة البرية التى كانت تصل إلى آسيا الصغرى أو إلى منطقة البحر الاسود ، لكى تمر عبر بلادهم الى مناطق غرب أوربا ووسطها . وكانت سيطرة دولة المماليك على منطقة عبور التجارة العالمية ، من الشرق الأقصى الى سواحل الشام، أو عبر البحر الأحمر إلى الموانى المصرية ، يدفع العثمانيين الى التطلع لتلك الرسوم التى كان المماليك يحصلون عليها من هذه التجارة ، ويجعلهم يتطلعون الى تلك الثروات الضخمة التى كانوا بها يتمتعون .

أما من الناحية الاستراتيجية ، فلاشك فى أن السيطرة على سواحل الشام ، وسواحل مصر ، كانت مهمة بالنسبة للدولة العثمانية ، ولمصالحها فى هذا البحر المتوسط ، خاصة وأن هذه الدوله كانت قد بدأت منذ فترة فى الاهتمام بالبحر المتوسط ، وبالمراكز الاستراتيجية والجزر الموجودة فيه .

وأما من الناحية السياسية فإن سيطرة الدولة العثمانية على المدن الكبرى فى الشام وفى مصر ، وإبتلاعها لسلطنة المماليك ، مع ما تشتمل عليه من مدن مقدسة فى الحجاز وفى فلسطين ، كانت ستظهر السلطان العثمانى فى شكل جديد ، وبهيبة

معينة ؛ إذ أنه سيصبح رئيساً للعالم الإسلامى ، ومسيطراً على أماكن حج المسيحيين فى فلسطين .

فإذا أضفنا إلى ذلك شعور العثمانيين بقوتهم ، وشعورهم بضعف الدولة المملوكية ، لوجدنا أن كل العوامل كانت تدفعهم إلى حتمية الإصطدام بسلطنة المماليك ، كخطوة أولى للإستيلاء عليها ؛ ومهما كانت الظروف والإدعاءات . وجاء تطور الأحداث فى المنطقة لكى يساعد على الوصول إلى هذه الحتمية .

وكانت أولى هذه الظروف مرتبطة بمسألة الحرب التى وقعت بين العثمانيين والصفويين . ورأى العثمانيون ، بعد موقعة جالديران ، أن الموقف العسكرى قد ظل مائعاً ، أو غير محدد ؛ وأنه من الصعب تحديده داخل إيران نفسها ، أو حتى داخل مناطق آسيا الصغرى . ولذلك فعلى هذا الصراع أن ينقل ميدان عملياته إلى المناطق التى كان فى وسع كل من الدولتين أن تتوسع فيها ، أو تنشىء لنفسها فيها مناطق نفوذ . وعلى هذا الأساس ينظر بعض المؤرخين إلى عملية الإصطدام العثمانى المملوكى على أنه حلقة من حلقات الصراع العثمانى الصفوى . ولكن هذه النظرة تتجاهل وجود قوة دفع خاصة ، شعر بها العثمانيون ، وحركتهم صوب وضع سياسة معينة تجاه السلطنة المملوكية . كما أن فكرة النزاع العثمانى الصفوى لا يمكنها أن تغطى تلك الفجوة التى يمثلها إتجاه العثمانيين إلى وقف توسع القوى البرتغالية فى مناطق البحر الأحمر والخليج العربى .

وكانت هناك مناطق إحتكاك بين الدولة العثمانية والسلطنة المملوكية ، ما دامت هاتان الدولتان متجاورتان ، ومادامت قوة العثمانيين كانت قد بدأت فى الخروج للتوسع فى البحر المتوسط . وكان على هاتين الدولتين أن تسلكا أحد طريقين : فإما التآخى والتعاون ، وبخاصة أمام الأخطار الخارجية ، وإما الإصطدام فى

حالة تضارب المصالح . والواقع أن تاريخ العلاقات المملوكية العثمانية قد إشتمل على هاتين الطريقتين ، وبدأ بالتعاون ، وإنتهى به الأمر إلى حتمية وقوع الصدام .

أما بالنسبة لإمكانية التعاون ، فإنها كانت موجودة فى أول الأمر ، ونشأت نتيجة للأخطار التى هددت الشرق الأدنى ، وتمثلت منذ البداية فى غزوة تيمورلنك ، وإن كانت هزيمة بايزيد قد عطلت إمكانية وصول الدولتين إلى عقد تحالف ثابت بينهما . ثم تمثلت بعد ذلك فى مسألة ظهور الخطر البرتغالى ، وهجماته من الخليج على المنطقة . ولقد طلب السلطان الغورى العون والمساعدة من السلطان بايزيد الثانى ، وقدم العثمانيون هذا العون فى شكل أخشاب لبناء الأسطول المملوكى ؛ وإشترك العثمانيون إلى جانب السفن المصرية فى معركة بحرية ضد سفن فرسان القديس يوحنا ، التى كان يقودها أحد البرتغاليين ، أمام سواحل الإسكندرية فى سنة ١٥١٠ . وفى نفس الإتجاه تلقت القاهرة بإبتهاج وفرح أنباء إنتصار العثمانيين فى أوربا ، وكانت تقيم لذلك الإحتفالات ، وتعتبرها إنتصارات للاسلام .

ولكن عوامل تضارب المصالح ، أو تعارضها ، كانت موجودة بين الدولتين . فكان إستيلاء المماليك على جزيرة قبرص ، فى سنة ١٤٢٤ ، قد أثار قلق العثمانيين ، وإن كان العثمانيون لم يعطوا لهذه العملية أهمية كبيرة ؛ خاصة وأن ميادين العمليات التوسعية كانت مفتوحة أمامهم من كل ناحية ؛ وكان فى وسعهم أن ينتزعوا جزراً أخرى من أيدى القوى المسيحية فى البحر المتوسط نفسه .

وكانت نقطة الإحتكاك الثانية ، وإذ كانت الأولى فى الأهمية . هى منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين ، أى منطقة حدود أعالى الشام . وحدث نزاع عليها فى عهد السلطان بايزيد الثانى ، وزاد من حدته إلتجاء الأمير جم ، منافس

بايزيد على العرش ، إلى أراضى السلطان قايتباى . فزاد التوتر بين الدولتين ، وهجمت القوات العثمانية على منطقة طرسوس ، التى كان الأمير قد إلتجأ إليها ؛ وخاف العثمانيون من أن يناوءهم منها . ولكن جيوش السلطان قايتباى هزمت قوات العثمانيين ؛ وإنتهى الأمر بعقد الصلح فى سنة ١٤٩١ ، بين الطرفين . وحينما نشبت الحرب بين العثمانيين والصفويين ، لم يتخذ السلطان الغورى موقفاً صريحاً من الجانبين . وكان موقفه فى حقيقة الأمر فى غاية الصعوبة ، خاصة وأنه كان فى كفاح مسلح ، برى وبحرى ، ضد البرتغاليين ؛ وكان من الصعب عليه أن يتحالف مع الصفويين ، وهم شيعة . كما كانت لسلطنته حدوداً مشتركة ، فى أعالى الشام ، مع كل من الصفويين ومن العثمانيين . وكانت العلاقات قد ساءت بين المماليك والعثمانيين ، نتيجة لإجارة الغورى لبعض الأمراء العثمانيين الذين فروا من سلطة سليم . ورد السلطان سليم على ذلك باغلاق أسواق الرقيق فى وجه المماليك ، خاصة وأنه كان فى حرب مع الصفويين ، وكان يحتاج لموارد بلاده من الرجال ؛ ولكنها كانت ضربة قوية ، وجهها للنظام المملوكى ، الذى كان يعتمد فى كيانه على وصول العناصر المحاربة من هذه المناطق . وبعد ذلك منع الغورى بعض الهدايا ، التى كانت مرسلة من الهند ، من أن تصل إلى السلطان سليم وهكذا نجد أن هذه العلاقات كانت قد وصلت إلى مرحلة لا تتميز بالود ، فى الوقت الذى ستبدأ فيه العمليات الحربية بين العثمانيين والصفويين ، أى فى الوقت الذى ستنزل فيه الجيوش العثمانية من هضبة آسيا الصغرى ، وتبدأ فى ممارسة الزحف فى المناطق السهلة من العالم العربى .

وكانت هناك إمارة تقع إلى أقصى شمال السلطنة المملوكية فى الشام ، وتخضع لنفوذ الغورى فى مصر ، وعلى الحدود المشتركة بين العثمانيين والصفويين ؛ وهى إمارة « دولة ذو الغادر » التى كان حاكمها هو الأمير علاء الدين . وبإيعاز من الغورى ، أخذت هذه الإمارة موقفاً عدائياً من العثمانيين ، فى وقت حربهم

مع الصفويين . فإذا كان السلطان الغورى لم يتحرك ، فإنه قد دفع بأحد التابعين له إلى إتخاذ موقف معاد للعثمانيين . ورفض الأمير علاء الدين تقديم المؤن اللازمة للجيش العثمانى أثناء زحفه على المناطق الفارسية ، وأدى ذلك إلى تعطل العثمانيين لبعض الوقت . ولم ينس السلطان سليم لهذا الأمير موقفه ؛ وعند عودته من الحرب ، أزال هذه الدويلة من على الخريطة ، أى إبتلعها ، وضمها إلى بلاده . وكان هذا عملا عسكرياً عدوانياً ضد دولة المماليك .

حقيقة أن الحرب لم تعلن بين العثمانيين والمماليك ، ولكن تطور الحرب العثمانية الصفوية ، وضم إمارة علاء الدين ، جعلت السلطان الغورى يشعر بخطورة الموقف فى الشام ، وبإمكانية تحول العمليات الحربية الرئيسية للعثمانيين صوب أقاليمه وإجتياحهم لها ، بسرعة خاطفة ، خاصة وأنها كانت بلاداً سهلة مكشوفة . وتقدم السلطان الغورى فى صيف سنة ١٥١٦ إلى الشام ، وكانت نيته تتلخص فى الدفاع عن حلب ، أولى معاقله الشمالية أمام العثمانيين . وكان وجود القوات المملوكية فى الشام يدفع بالعثمانيين إلى الإصطدام بهم ، مادامت جبهتهم مع فارس كانت لاتزال مفتوحة .

الفصل الثالث

إستيلاء العثمانيين على سوريا

وضحت حتمية وقوع صدام مملوكى عثمانى منذ الوقت الذى تقدمت فيه الجيوش المملوكية من مصر إلى سوريا، ولكى تمنع أى إعتداء قد يقوم به العثمانيون فى هذا الاتجاه. ولقد إتخذ السلطان الغورى إستعداده لهذا التقدم، وفى ظل ظروف خاصة، تميزت بضعف إمكانياته، وبإختلاف تكتيكه عن تكتيك العثمانيين؛ وكذلك بإختلاف واضح بين إمكانيات كل من القوتين. وكانت معركة مرج دابق نقطة تحول خطيرة فى تاريخ الدولة المملوكية، وتاريخ المنطقة عموما، وتاريخ مصر بوجه خاص.

١ — الإستعداد:

كان هناك إختلاف واضح بين قوة كل من المعسكرين المتنافسين على سيادة المنطقة. ووضح هذا الإختلاف فى القيادة، وفى القوات المسلحة، وقوة تدريبها، وتسليحها، داخل كل معسكر؛ ووضحت فى درجة المرونة التى كان يتميز بها كل معسكر فى حركاته حيال المعسكر الآخر.

وفى الوقت الذى كان فيه السلطان سليم شابا فى مقتبل العمر، كان السلطان الغورى قد بلغ الثامنة والسبعين من عمره. وهذا الإختلاف فى السن يعطينا صورة لما يمكن لكل من القائدين أن يقوم به. وكان السلطان الغورى قد حكم السلطنة المملوكية ما يقرب من خمسة عشر عاما، وكان غليظ الجسد، ذو كرش كبير، وكان يلبس فى أصابعه الخواتم، وكان مترفاً فى ملبسه، ومترفاً فى حياته،

يحب الأكل والشرب إلى درجة النهم. وفى المعسكر المواجه، كان السلطان سليم «مربوع القامة، واسع الصدر، أقنص العنق، مكرفس الأكتاف»، وكان يعيش متنقلا على ظهر جواده، ومع رجاله، من البلقان إلى آسيا الصغرى، وينزل فى الخيام. ولا شك فى أن هذا الاختلاف فى طبيعة القيادة سيكون له أثراً على نتيجة الإلتقاء، أو الاصطدام بين القوتين.

وفى الوقت الذى بلغت فيه قوات المماليك الزاحفة شمالا ما يقرب من خمسة آلاف رجل، كانت قوات العثمانيين يصعب تقدير عددها. أما عن كفاءة التدريب فلا شك فى أن مصر كانت قد فقدت جزءاً كبيراً من رجال قواتها المسلحة، أو قوات المماليك، فى تلك الحملات التى كانت قد أرسلتها إلى الحجاز، وإلى اليمن، لمنع سيطرة البرتغاليين على جنوب الجزيرة العربية وعلى عدن. ولذلك فإن القوة التى ستصحب السلطان الغورى إلى الشام ستكون أقل كفاءة فى تدريبها من القوات السالفة. هذا فى الوقت الذى زاد فيه تمرن العثمانيين على الحرب بزحفهم شرقاً، وبمنازلتهم لقوات الشاه إسماعيل الصفوى.

وعلينا ألا ننسى أهمية تسليح كل من القوتين؛ خاصة وأن الجيوش العثمانية قد تميزت بإستنادها إلى قوة مدفعية لها أهميتها، فى الوقت الذى إفتقر فيه المماليك لمثل هذا السلاح. وكان السلطان الغورى يخشى من هجوم العثمانيين على بلاده، ولكنه كان يخشى كذلك من قيام العثمانيين بهجوم بحرى على سواحل الاسكندرية أو رشيد ودمياط، وفى نفس الوقت الذى كان يخشى فيه من إمكانية وقوع هجوم برتغالى على الموانى الحجازية، وبخاصة على جدة. ولا شك فى أن هذا التوزيع لمجهودات الغورى قد أثر على نقطة الصدام بينه وبين العثمانيين؛ إذ أن الغورى قد عمل على تحصين المراكز البحرية الشمالية فى مصر، وسواحل الحجاز، فى الوقت

الذى كان عليه أن يتقدم فيه للدفاع عن حلب .

وفى الوقت الذى خضع فيه العثمانيون لقيادتهم خضوعا تاماً ، كان هناك نوع من التقلقل بين المماليك وقيادتهم ، كما كان هناك ما يقرب من الإنفصال بين المصريين والمماليك . ولا شك فى أن نظام الحكم المملوكى فى أواخر عهده كان يساعد على وجود تمييز واضح بين القوات المحاربة المملوكية ، وبين الشعب . كما أن الأحوال العامة التى أحاطت بالنظام المملوكى فى آخر أيامه ، وضغط الدوافع الإقتصادية ، عرقلت وسائل عمل القيادة المملوكية ، وزادت من الانفصال الموجود بينها وبين الشعب .

وكان لتحول طرق التجارة العالمية ، مع زيادة الأعباء العسكرية ، أكبر الأثر فى محاولة المماليك الضغط مالياً على المصريين . ونفس هذه الظروف قللت من سهولة حركتهم ، بعد أن تعددت أمامهم جبهات القتال ، ومن مواجهة البرتغاليين، إلى مواجهة العثمانيين . وكانت الأرزاق قد قلت فى البلاد ، وأصبح للمماليك أموال متأخرة ، كان على السلطان الغورى أن يقوم بصرف جزء منها لهم ، قبل أن يتمكن من أن يطلب إليهم القيام بأى عمل . وكان السلطان الغورى قد فرض الضرائب على الغلال ، وبشكل زاد من قلق الأهالى . وجاءت الأخبار من الشام بأن الحالة فى غلاء شديد ، وأن هناك نقص واضح فى التبن والعليق ، وأن الأهالى لم يقوموا بجمع المحصول . وكانت مساوىء الغورى كثيرة لا تحصى ، وأحدث من أنواع المظالم ما لم يحدث . وكانت معاملته فى الذهب والفضة والفلوس الجدد « أنحس المعاملات ، جميعها زغل ونحاس وغش ، لا يحل بها بيع ولا شراء ولا معاملة فى ملة من الملل » (١) . وكانت كل البضائع غالية نتيجة لذلك .

---

١ — إبن إياس : الجزء الثالث . ص ٥٩ .

وفى دار الضرب كانوا يضيفون النحاس والرصاص جهاراً فى الذهب والفضة . وكان الأشرفى الذهبى إذا صفى يظهر فيه ذهباً يساوى إثنا عشر نصفاً . وكان النصف الفضة ينكشف فى ليلته ، ويصير من جملة الفلوس الحمر .

وعلينا ألا ننسى أن سوء الأحوال الإقتصادية قد أدى إلى عدم إستتباب الأمن . وكانت المناسر منتشرة فى البلاد، هذا علاوة على وقوع بعض الكوارث ، مثل إنقلاب الجسر الموجود فى الفيوم ، وتأثير ذلك على هذه المنطقة . ولقد قدروا ثلاثين ألف دينار لإصلاح هذا الجسر من جديد .

ورغم هذه الصعوبات فقد كان على السلطان الغورى أن يواجه الموقف . وكان عليه أن يدبر أثمان اللحوم المتأخرة للمماليك ، وبلغت أربعين ألف دينار . ولقد إضطر السلطان الغورى إلى أن يلغى الضرائب والمكوس ، التى كان قد فرضها على الغلال ، وكان عليه أن يدفع متأخرات المماليك ، ويعمل على إستتباب الأمن فى البلاد ، ويضرب بيد قوية على رجال المناسر ، ويؤمن البلاد ضد هجمات العربان ، وقت خروجه إلى الشام . ولقد إضطر السلطان الغورى إلى أن يدفع للمماليك جزءاً من متأخراتهم ، وعجز عن دفع الباقى ؛ فإضطر بعضهم إلى التراجع عن السفر معه . وكان عليه أن يعيد توزيع السلطة وقت غيابه ؛ فعين إبن أخيه ، طومان باى ، نائباً للغيبة ، إلى أن يحضر ويعود من الشام . وعين جماعة من المماليك ، ومن الشيوخ والعواجز ، فى الكشوفيات ، حتى يكونوا مع الكشاف لرد العربان ، ولحفظ البلاد فى غيبته .

وعلينا ألا ننسى بعد ذلك أنه كان على الغورى أن يواجه الدسائس ، والإتصالات السرية التى كان العثمانيون يقومون بها بين صفوف عدد من المماليك . وإذا كان السلطان الغورى قد إحتفظ فى مصر بالأمير العثمانى الصغير ، قاسم بن

أحمد بك بن بايزيد ، وهو غلام يبلغ من العمر ثلاثة عشر سنة ، وكان إبناً لأخى السلطان سليم ، فإن قيمتة كانت أقل بكثير من فاعلية إتصال العثمانيين بعدد من أمراء المماليك .

ورغم كل هذه العوائق ، فقد كان على السلطان الغورى أن يستعد للسفر مع قواته ، وللاقاة العثمانيين . « وإجتمع السلطان بالأمراء فى الميدان وأقاموا فى ضرب مشورة بسبب ذلك إلى قريب الظهر ، فأشيع أن السلطان قال أنا أخرج بنفسى وأقعد فى حلب حتى أنظر ما يكون من أمر الصوفى وإبن عثمان ، فإن كل من إنتصر منهما على غريمه لا بد أن يزحف على بلادنا . فانفض المجلس على أنه لا بد من خروج تجريدة تقيم بحلب وتحرس البلاد الحلبية »(١) .

وكان على السلطان أن يصطحب معه الخليفة العباسى الموجود فى مصر ، وكذلك القضاة ، ورجال الطرق الصوفية . وإضطر السلطان إلى أن يقدم لهم الأموال حتى يستعدوا للسفر . ولا شك فى أن هذا الإستعداد كان يعنى نوعاً من التعبئة . « فإضطربت أحوال العسكر ، وإرتجت القاهرة ، وعز وجود الخيل والبغال ، وصار المماليك يهاجمون الطواحين ويأخذون منها الخيول والبغال ... فغلقت الطواحين قاطبة ، وإمتنع الخبز من الأسواق ، وكذلك الدقيق ، ووقع القحط بين الناس ، وضج العوام ، وكثر الدعاء ، وغلقت أسواق القماش بسبب المماليك ، وإختفى الصنائعية والخياطون ، وإضطربت أحوال القاهرة ، وإختفى جماعة من التجار خوفاً من المماليك ، وإختفى طائفة من الغلمان خيفة السفر . وصارت أحوال مصر مثل يوم القيامة ، كل واحد يقول يارب روحى »(٢) .

---

(١) إبن إياس : الجزء الثالث . ص . ١٥

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص . ١٩

ورغم كثرة الأموال التى أنفقها السلطان الغورى على أمرائه ، إلا أنهم رأوا عدم كفايتها ، خاصة وأنهم كانوا يحصلون على أكثر منها فى المناسبات المماثلة السابقة . فمع قلة السلع واللوازم فى الأسواق ، كان معظم المماليك يشعرون بأنهم لم يحصلوا على حقوقهم . « وفرق السلطان على مماليكه الجلبان لبوس الخيل من حرير ملون وخوذ وأتراس وبدلات ؛ مابين زنود وركب فولاذ وغير ذلك من آلة السلاح التى فى الزرد خانة . فتزاحمت عليه المماليك ، وصاروا يخطفون اللبوس الملاح بأيديهم ، ولا يرضون بالذى يفرقه السلطان عليهم ، فعجز عن رضاهم فى ذلك اليوم ، وكثر تمردهم فى هذه الأيام إلى الغاية » (١) .

وأصدر السلطان إلى الأمراء أوامراً بأن يسافر من يتم إستعداده من بينهم . وإستعد الغورى لكى يصطحب معه الخليفة العباسى ، والقضاة الأربعة ، ورجال الطرق الصوفية ، وخلفاء السيد البدوى ، والسيد أحمد الرفاعى . وإستعد الغورى كذلك لكى يصطحب معه أعداداً كبيرة من التابعين والفراشين ، و « الطبالين والزمارين والمنقرين » وبعض المغنيين ، علاوة على جماعة من النجارين والحجارين ، وبعض القراء والوعاظ والمؤذنين .

وكان إستعداد السلطان الغورى للسفر قد أثار بعض الإنتقادات ، إذ أنه لم يتبع التقاليد التى كان سلاطين المماليك يحافظون عليها ، وإنتقدوه فى قلة عدد فرسانه ، وإنتقدوه فى عدم تفتيشه بنفسه على القوة المصاحبة له . وأخيراً فإن الخروج فى وقت الصيف ، « والشمس فى برج السرطان » ، كان يعرض جنوده لمشقة كبيرة . ورغم كل ذلك ، فكان على الغورى أن يتقدم ، ويزحف صوب شمال سوريا .

---

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٢١

٢ ـ التقدم الى سوريا :

أتم السلطان الغورى إستعداده ، وقرر بداية السير ، والتقدم إلى سوريا . وكان السلطان قد عين معه خمسة عشر أميراً للسير فى هذه الحملة ، خمسة منهم ، من « أرباب الوظائف » ، والعشرة الآخرين لقيادة المحاربين ، مما يعطى فكرة عن عدد قوات المماليك المتقدمة ، وهى خمسة آلاف مقاتل ؛ وهو العدد الذى رجحه إبن إياس على أنه قوة هذه التجريدة من القرانصة والجلبان وأولاد الناس(١) .

وبعد خروج عدد من الأمراء على رأس رجالهم إلى سوريا ، أقام السلطان الغورى عرضاً عسكرياً للقوة وللموكب الذى سيصحبه . وخرج السلطان وأمامه النفير ، فى موكب عظيم ، قل أن يتفق لسلطان غيره . وسارت فى أول الموكب ثلاثة أفيال مزينة ، وتلاها « العسكر المنصور » ، ثم الأمراء ، وأمراء الطبلخات ، وأمراء العشراوات ، ثم أرباب الوظائف . وحضر هذا الموكب السادة الأشراف إخوة الشريف بركات أمير مكة ، ثم سار الأمراة المقدمون ، وبعدهم السادة القضاة الأربعة ، مشايخ الإسلام ؛ وجاء بعدهم أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وهو لابس العمامة البغدادية ، وتلى ذلك الجنائب السلطانية ، من الخيول المطهمة ، ذات السروج المزركشة ، والمطرزة بخيوط الذهب والفضة . « ثم مشت البقج والمجامع مغطية بالحرير الأصفر ، ومشى البخورى بالمبخرة ... ثم أقبل السلطان الملك الأشرف قانصوه الغورى عز نصره ، وكان الخليفة قدامه بنحو عشرين خطوة ، وكان السلطان راكباً على فرس أشقر بسرج ذهب ... وهو لابس قباء بعلبكى أبيض بطرز ذهب على حرير أسود عريض ، قيل كان فية خمسمائة ذهب بنادقة ، وكان ذلك اليوم فى غاية الأبهة والعظمة »(٢) .

(١) ابن إياس . الجزء الثالث . ص . ٣٠

(٢) المرجع السابق . نفس الجزء . ص . ٢٧

ودخل الغورى فى هذا الموكب من باب زويلة وشق القاهرة ، فإرتجت له المدينة ، وضجت له الناس بالدعاء ، وإنطلقت له النساء بالزغاريت من الطيقان ، واستمر فى ذلك الموكب حتى خرج من باب النصر ، ووصل إلى المخيم بالريدانية. وسارت فى نفس الموكب خزائن الذهب ، التى كانت كل منها تشتمل على ألف دينار « خارجاً عن المعادن » . وكان السلطان قد أفرغ الخزائن فى مصر من الأموال التى كان قد جمعها من البلاد منذ أوائل سلطنته إلى أن خرج فى هذه التجريدة . وفرغ كذلك حواصل الذخيرة ، وأخذ ما فيها من التحف وآلات السلاح الفاخرة التى كانت للملوك السابقين ، وغيرها من التحف . وحمل خزائنه خمسون جملا ، وحمل زردخانته مائة جمل . وتقرر بعد ذلك يوم الرحيل . ومع خروج هذه القوة من القاهرة لم يبق فى هذه المدينة من المماليك القرانصة والعواجز والشيوخ والجلبان وأولاد الناس إلا نحو ألفى نفر .

وقبيل تحرك السلطان من مخيم أو معسكر الريدانية ورد له خطاب من نائب حلب ، يذكر فيه أن السلطان العثمانى قد أرسل رسولا يحمل خطاباً ، وأنهم قد إحتفظوا بالرسول فى حلب ، وأرسلوا الخطاب إلى السلطان فى القاهرة . « ولما فكه السلطان وقرأه ، فإذا فيه عبارة حسنة ، وألفاظ رقيقة ؛ منها أنه أرسل يقول له : أنت والدى ، وأسألك الدعاء ، وإنى ما زحفت على بلاد على دولات [أو علاء الدولة] إلا بإذنك ، وأنه كان باغياً على ، وهو الذى أثار الفتنة القديمة بين والدى والسلطان قايتباى ، حتى جرى بينهما ما جرى ، وهذا كان غاية الفساد فى مملكتكم ، وكان قتله عين الصواب ... وأما التجار الذين يجلبون المماليك الجراكسة فإنى ما منعتهم ، وإنما هم تضرروا من معاملتكم فى الذهب والفضة ، فامتنعوا عن جلب المماليك إليكم ، وأن البلاد التى أخذتها من على دولات أعيدها لكم ، وجميع ما ترونه ويريده السلطان فعلناه »(١) .

(١) ابن إياس . الجزء الثالث . ص ٣٠ .

والواقع أن السلطان إنشرح من هذا الخطاب ، وجمع الأمراء المقدمين وقرأه عليهم ، فإستبشروا بأمر الصلح ، والعودة إلى الأوطان عن قريب . ويعلق إبن إياس على ذلك الموقف على أنه كان فى مجموعه حيلا وخداعاً من السلطان العثمانى، حتى يبلغ مقاصده . ولاشك فى أن ذهاب الأمراء المماليك إلى سوريا ، وهم يعتقدون فى حسن نيات العثمانيين ، كان يزيد من وقع عنصر المفاجأة على نفوسهم، ويضعهم أمام الأمر الواقع بطريقة حاسمة .

وعند دخول السلطان الغورى دمشق ، قابله الأمير سيباى ، نائب الشام ، أو نائب دمشق . ودخل فى موكب حافل ، وأمامه الخليفة والقضاة الأربعة ، وسائر الأمراء المقدمين وأمراء الطبلخانات والعشراوات. وأربات الوظائف ، والجمع الكثير من العسكر والناس ؛ وزينت له مدينة دمشق ، « ودقت له البشائر بقلعة دمشق ، ونثر على رأسه بعض تجار الإفرنج ذهبا وفضة ، وفرش له سيباى تحت حافر فرسه الشقق الحرير ، وإزدحمت عليه المماليك بسبب نثار الذهب والفضة . فكاد السلطان أن يسقط عن ظهر فرسه من شدة زحـــام الناس عليه ... » . (١)

وظلت دمشق مزينة سبعة أيام كاملة لقدوم هذا الموكب السعيد . وخطب قاضى القضاة فى المسجد الأموى جمعتين متتاليتين ، وإن كان السلطان لم يحضر صلاة . وبعد ذلك رحل الغورى وتوجه إلى حمص ، ثم رحل عنها وتوجه إلى حماة ؛ وهناك قابله نائبها ، جان بردى الغزالى ، وأقام له الولائم .

والواقع أن هذا الشكل للاستعداد ، وهذا الشكل للموكب الذى تقدم به الغورى إلى الشام ، بما يشتمل عليه على مظاهر الفخامة والأبهة ، كان يقرب من العرض العسكرى ، أكثر من إقترابه من صورة لقوات محاربة تتخذ إستعدادها للوقوف

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٣٥ .

على الحدود ، وللدفاع عن المملكة . ولا شك فى أن شعورهم بإمكانية التفاهم مع العثمانيين ، وإستنادهم إلى الوقائع السالفة ، التى كانت قد حدثت فى عهد السلطان قايتباى ، ستقلل من القيمة العملية لقوات المماليك ، وبصفتها قوات محـــاربة ، وتواجه خصما قوياً حسن التدريب ، وواسع الحيلة .

وبعد ذلك إستمر الموكب فى تقدمه حتى حلب ، حيث قابله خاير بك ، نائبها. وفى هـذه المدينة قابل الغـورى مندوبى السلطان سليم ، وهما ركن الدين ، قاضى القضاة العثمانى ، وقراجا باشا ، أحد الأمراء . وعاتبهم الغورى على إستيلائهم على بلاد علاء الدولة ، وردوا عليه بأن سلطانهم قد فوضهم فى عقد الصلح النهائى مع الغورى ؛ وذكروا له أنهم قد أصدروا فتوى من علماء بلادهم بقتل الشاه إسماعيل الصفوى ، وأن السلطان سليم يرغب فى ألا يتدخل الغورى فى النزاع القائم بينه وبين اسماعيل الصفوى ، الذى قرر أن يقطع أثره من وجـه الأرض ؛ وأن هذا شرطاً أساسياً للصلح بين العثمانيين ومماليك مصر . وكان الوفد العثمانى قد أحضر معه بعض الهدايا للسلطان الغورى ، ولبعض أمراء المماليك ، وللخليفة . وأجاب الغورى على ذلك بأن أرسل للعثمانيين كميات السكر والحلوى التى كانوا قد طلبوها، وزودهم بخطـاب إلى السلطان سليم ، يتضمن أمر الصلح بينهما . وظـل الغـورى وأمرائه ينتظرون رداً على جوابهم ، ولم يفكروا فى أنها كانت خدعة من جانب العثمانيين .

وإنتشرت روح المسالمة والصلح بين قوات المماليك ؛ وحتى خطبة الجمعة التى ألقاها قاضى القضاة كمال الدين الطويل فى حلب ، ركزها على معنى الصلح ، بدلا من أن يجعلها تحمل معنى الكفاح ، وترفع بذلك من الروح المعنوية ومن درجة الاستعداد عند المحاربين . وأخذ السلطان الغورى يوزع النقـــود على الأمراء

والمشايخ والمماليك . ثم إستقدم قواده ، من الامراء المقدمين للألوف ، والنواب وأمراء الطبلخـانات وأمـراء العشراوات ، وحلفهم على المصحف بأن يظلوا على ولائهم له ، وبألا يغدروا به . فحلفوا كلهم ، وأقسموا على ذلك . ثم أقام الغورى عرضاً لقواته فى ميدان حلب ، وهم باللبس الكامل . وأحضر قاسم بك العثمانى من حماة ، وخلع عليه ، وأشهر أمره بحلب . ولاشك فى أنه كان يرى فى إستخدامه له وسيلة يجمع بها حوله عدداً من القادة العثمانيين . ولـكن سرعان ما جاءت الأنباء بأن السلطـان سليم قـد ألقى القبض على رسـول السلطـان الغورى إليه ، ووضعه فى الحديد ، رغم أنه كان يحمل إليه هدايا ثمينة ، تبلغ قيمتهـا أكثر من عشرة آلاف دينار .

وكانت هذه إهانة بالغة للغورى ، ومفاجـأة له فى نفس الوقت ، خاصة وأنه كان قد أحسن معاملة مندوبى السلطان سليم ، وأرجعهم إليه معززين مكرمين . وكان السلطان سليم قد أظهر لمندوب الغورى أنه سيشنقه ، وذكر له أنه يرفض الصلح ، ثم حلق له لحيته ، وأهانه إهـانة بالغـة . وعاد مندوب الغـورى لسيده لـكى يعلمه بما وقع ؛ وعلم السلطان الغورى فى نفس الوقت أن طلائع قوات العثمانيين قد زحفت ووصلت إلى عينتاب ، وملـكت قلاع ملطية وبهنسا وكركر وغيرها . ولما وصلت هذه « الأخبار الردية إلى السلطان إضطربت أحواله وأحوال الناس وأحوال العسكر قاطبة » (١) . وأصدر السلطان الغورى أوامره لأمرائه نواب حلب ، والشام ، وطرابلس ، وصفد ، وحمص ، وغـزة ، بالخروج ؛ وصحبهم من المشاة خمسة آلاف رجـل . ونادى السلطان على العسكر بالرحيل ، وأبلغهم أنه سيخرج عن قريب إلى القتال ، والذى يريده الله هو الذى يكون .

١ — إبن إياس ، الجزء الثالث ، ص ٤٣ .

وفى الوقت الذى إرتفعت فيه الأسعار فى الشام ، وضج فيه الأهالى من معاملة المماليك ، والذى إنشغل فيه السلطـان الغـورى بأحوال مصر نفسها ، وبعـدم إستتباب الأمن فى الأقاليم الحجازية مع إقتراب موسم الحج ، وفى الوقت الذى قام فيه العثمانيون ببعض الاتصالات السرية مع بعض الأمراء والنواب من المماليك ، فى هذا الوقت كان على السلطان الغورى أن يواجه قوات العثمانيين .

٣ — معركة مرج دابق :

خرج السلطان الغورى من حلب إلى جيلان ، ومنها إلى مرج دابق ، وهو المكان الذى سيشهد الموقعة . وكان السلطان يرتب العسكر بنفسه ، وكان حوله أربعون مصحفاً فى أكياس حرير على رؤوس جماعة من الأشراف ، وإلتف حوله خلفاء سيدى البدوى وسيدى الرفاعى والسادة الأشراف القادرية ، وكذلك القضاة الأربعة ، والأمراء النواب . وكان أول من إشترك فى المعركة هم « المماليك القرانصة دون المماليك الجلبان ، فقاتلوا قتالا شديداً ، هم وجماعة من النواب ، فهزموا عسكر إبن عثمان ، وكسروهم كسرة مهولة منكرة ، وأخذوا منهم سبع صناجق ، وأخذوا المكاحل التى كانت على عجل ، ورماة البندق ، فهم إبن عثمان بالهروب أو بطلب الأمان ، وقد قتل من عسكره فوق العشرة آلاف إنسان ، وكانت النصرة لعسكر مصر أولا » (١) .

وكانت هـذه هى المرحلة الاولى ، أو الجولة الاولى ، فى المعركة . وسرعان ما إنتشرت الإشاعة بأن السلطان الغورى قد أمر المماليك الجلبان بعدم الدخول إلى المعركة ، وبتركهم المماليك القرانصة يقاتلون وحـدهم . وأثر ذلك على سير المعركة ، إذ أن المماليك القرانصة ثبطت عزيمتهم عن القتال . وبعدئذ قتل الامير

(١) المرجع السابق ، نفس الجزء ، ص ٤٦ .

سودون العجمى .كما قتل ملك الأمراء سيباى ، نائب الشام ، فإنهزم جانب كبير من العسكر فى ميمنة المماليك . ثم إنهزم خاير بك ، نائب حلب ، وهرب ، فتحطمت الميسرة .وسيظهر فيما بعد أن خاير بك كان على إتصال سرى مع العثمانيين ضد السلطان الغورى ، وأنه كان أول من هرب من الميدان ، وأظهر الهزيمة،وأثر بذلك على الشكل العام لتوزيع القوات على خريطة العمليات .

« وصار السلطان واقفاً تحت الصنجق فى نفر قليل من المماليك ،فشرع ينادى يا أغوات ، هذا وقت المروأة ، هذا وقت النجدة ، فلم يسمع له أحد قولا ، وصاروا يتسحبون من حوله وهو يقول للفقراء إدعوا الله تبارك وتعالى بالنصر ، فهذا وقت دعائكم ، وصار لايجد له معيناً ولا ناصراً . فإنطلقت فى قلبه جمرة نار لاتطفأ ، وكان ذلك اليوم شديد الحر ، وإنعقد بين العسكرين غبار حتى صاروا لايرون بعضهم بعضاً . وكان نهار غضب من الله تعالى قد إنصب على عسكر مصر ، وغلت أيدهم عن القتال ، وشخصت منهم الأبصار ... فلما إضطربت الأحوال ، وتزايدت الأهوال ، خاف الأمير تمر الزردكاش على الصنجق السلطانى ، فأنزله وطواه وأخفاه، ثم تقدم إلى السلطان وقال له ... إن عسكر إبن عثمان قد أدركنا، فانج بنفسك وأدخل إلى حلب . فلما تحقق السلطان ذلك غلبه فى الحال خلط فالج ، أبطل شقه ، وأرخى حنكه ، فطلب ماء ، فأتوه بماء فى طاسة من ذهب ، فشرب منه قليلا ، وألفت فرسه على أنه يهرب ، فمشى خطوتين وإنقلب عن الفرس إلى الأرض ، فأقام نحو درجة ، وخرجت روحه ،ومات من شدة قهره ، وقيل فقئت مرارته ، وطلع من حلقه دم أحمر » [١] .

وبمجرد ان شاع خبر موت السلطان الغورى إشتدت قوة هجمة العثمانيين على من كانوا حول السلطان . ولم يعلم أحد خبراً عن السلطان ولم يجد له أثر ، ولم

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص . ٤٦ — ٤٧ .

تظهر جثته بين القتلى: « فكأن الأرض فقد إبتلعته فى الحال » ،وداس العثمانيون معسكر الغورى بأرجل خيولهم ، بما فيه من الامتعة والأرزاق ، وداسوا أعلام الفقراء وصناجق الأمراء ، ووقع النهب فى أرزاق المماليك وإمدادهم وتموينهم .

وفجأة زال ملك السلطان الغورى ، وفى معركه قصيرة نسبيا ؛ من طلوع الشمس إلى مابعد الظهر ، وإنتهى الإمر بما أراده الله . وقتل فى هذه المعركة آلاف من الجانبين ، وعدد كبير من الأمراء المماليك ، وأسر العثمانيون عدداً كبيراً من الأمراء والمماليك . « فكان مرج دابق جثث مرمية ،وأبدان بلا رؤوس ، ووجوه معفرة بالتراب ، قد تغيرت محاسنها ، وصار فى ذلك المكان خيول مرمية موتى، وسروج مفرقة ، وسيوف مسقطة بذهب ...... وخوز وزرديات » .

وزحفت القوات العثمانية إلى مكان معسكر الغورى ، وإحتلته ، وإستولت على مافيه من الاوانى الفاخرة ، والأسلحة ، وخزائن المال ، والتحف . وكان إنتصاراً سريعاً وحاسما للقوات العثمانية . « ولم يقع قط لأحد من سلاطين مصر مثل هذه الكائنة ، ومات تحت صنجقه فى يوم واحد ، وانكسر على هذا الوجه أبدا ، ولاسمع بمثل ذلك ، ونهب ماله وبركه بيد عدوه ، غير قانصوه الغورى » .

ويرجع ابن إياس هذه الواقعة إلى أن الغورى وأمرائه كانوا قد إبتعدوا عن العدل والإنصاف بين مصالح المسلمين، فرد الله على أعمالهم ونياتهم، وسلط عليهم العثمانيين . والواقع أن هناك أسباباً كثيرة أدت إلى هذه النتيجة ، بعضها غير مباشر ، ويرجع إلى طبيعة الحكم المملوكى نفسه وظلمه للأهالى ، وإستغلاله لهم ، وإنفصاله عنهم ، وبعضها أسباباً مباشرة ، تتعلق بتحركات القوات فى المعركه نفسها ، وبالإمكانيات التى حصل عليها العثمانيون بين صفوف المماليك . ولاشك فى أن إستخدام الغورى

للماليك القرانصه وحدهم ، دون المماليك الجلبان كان له تأثير ؛ فهؤلاء الأخيرين « لم يقاتلوا فى هذه الواقعة ، ولاظهرت لهم فروسية ، ولاجذبوا سيفاً ، ولاهزوا رمحاً » .

وإستند العثمانيون كذلك إلى سلاح المدفعيه الذى أوقع بالجيش المملوكى أكبر الخسائر .

ولم يتمكن الغورى من أن يفرق بين المماليك الموالين له ، والمماليك الذين كانوا على إتصال بالعثمانيين . وكان يثق فى خاير بك ، الذى إنضم علانية إلى جانب العثمانيين بعد الموقعة مباشرة ، ولايثق فى سيباى بك . نائب الشام الذى نصحه بالتخلص من الخونة ، من أمثال خاير بك . وكان قد نصحه كذلك بأن يعود إلى مصر ، ويتولى هو مع أعوانه قيادة جيش المماليك . وكان سيباى بك قد أمسك بتلابيب خاير بك فى حلب ، وجره بين يدى الغورى ، وطلب إليه أن يقتل هذا الخائن . ولكن الغورى كان يشك فى نيات سيباى ، وفى أنه كان يطمع فى السلطنة ، وإستمع إلى نصيحة جان بردى الغزالى ، نائب حماة ، وإقتنع بأن قتل خاير بك سيؤدى إلى تفريق كلمة المماليك ، وهم يواجهون العثمانيين . وهذه العلاقة بين الغورى وقواده ، أثرت على خط سير المعركه ، وخاصه عند إنسحاب خاير بك ، وجان بردى الغزالى ، من ميمنة الجيش ومن ميسرته .

وتعتبر موقعة مرج دابق من المواقع الفاصلة فى التاريخ ،خاصة وأن نتائجها كانت فائقة الأهمية بالنسبة لتاريخ المنطقة عامة ، وتاريخ مصر بنوع خاص . وبعد قلة موارد مصر الاقتصادية ، الناتجة من تحول طرق التجارة العالمية، وبعد مجهودات مصر ضد البرتغاليين فى مياه المحيط الهندى ، وفى خليج عدن ، جاءت هذه الموقعة لكى تجبر المماليك على الدفاع عن الجزء الأخير من منطقة حكمهم ، ومنطقة إستغلالهم ؛ للدفاع عن مصر نفسها، وخاصة أمام سقوط القلاع الشامية

فى أيدى العثمانيين ، الواحدة تلو الأخرى . وكانت مرج دابق نقطة تحول خطيرة بالنسبة لاحتضار النظام المملوكى ، وأثرت على البنيان السياسي والاقتصادي لمصر الحديثة .

٤ — نتائج المعركة :

حاول عدد من الأمراء المماليك بعد الهزيمة مباشرة الدخول إلى حلب ، وواجهواهناك مالم يكن فى حسبانهم ، فلقد « وثب عليهم أهل حلب قاطبة ، وقتلوا جماعة من العسكر ، ونهبوا سلاحهم وخيولهم ، وبروقهم ، ووضعوا أيديهم على ودائعهم التى كانت بحلب ، وجرى عليهم من أهل حلب مالم يجر عليهم من عسكر ابن عثمان »(١). وكشفت هذه الحادثه عن وجود ثأر بين أهل حلب وبين المماليك ، منذ قدومهم إلى مدينتهم ، فكانوا قد « نزلوا فى بيوت أهل حلب غصباً ، وفسقوا فى نسائهم وأولادهم ، وحصل منهم غاية الضرر والأذية» . وإضطر بقية المماليك إلى أن تسرع بالذهاب إلى دمشق ، وهم فى اسوأ حال ، وإضطروا إلى البقاء هناك حتى تتكامل بقيتهم ، ويعيدوا تنظيم ما بقى من رجالهم .

ودخل السلطان سليم إلى حلب ، وتوجه إليه أمير المؤمنين المتوكل على الله، وثلاثة من القضاة ، أما الرابع فقد اتجه بسرعة إلى دمشق . وأحسن السلطان سليم مقابلة الخليفة وأنعم عليه ،وطلب إليه أن يبق معه . ولكنه وبخ القضاة الثلاثة ، وإتهمهم بأخذ الرشى على الأحكام الشرعية وبسعيهم بالمال لتولى القضاء، وبعدم إرشادهم إلى الخير ، وعدم منعهم سلطانهم عن المظالم التى كان يوقعها بالناس، وأنهم كانوا يرون ذلك منه ولا يستنكرونه . وإستولى السلطان سليم على ماكان

(١) ابن اياس ، الجزء الثالث ، ص ٤٩٠ .

بقلعة حلب من مال وسلاح وتحف وجواهر ، وهو « مالم يره قط ، ولافرح به أحد من أجداده » ، وإستولى كذلك على ماكان للأمراء وللماليك من أموال وخيول وغيرها . ولقد تزينت له مدينة حلب وخطب بإسمه فى صلاة الجمعة ، وإرتفعت له الأصوات بالدعاء . وفى حلب ، قدم خاير بك ، وقدم نفسه للسلطان سليم ، وصار من جملة أمرائه ، ولبس زى الأتراك . وسموه خاين بك .

ولم يكن من السهل على بقية قوات المماليك أن تقف فى وجه القوات العثمانية أمام دمشق أو غيرها من القلاع المملوكية . ويمكننا أن نقول أن الطريق كان قد أصبح مفتوحا أمام العثمانيين الى مصر ، وأنه كان من الصعب على بقية القوات المملوكية الموجودة فى القاهرة أن توقف عملية التوسع العثمانى ، أو ترد قوات العثمانيين عن البلاد .

ووصلت الانباء تعلن الهزيمة ، وتبلغ بقتل الأمراء والأعيان والقضاة . فإمتلأت القاهرة بالصراخ والعزاء . وصار فى كل حارة وزقاق وشارع عويلا وبكاء . وإرتجت القاهرة ، وضج الناس ، وإضطربت الأحوال ، وكثر القيل والقال .

وبعد أن كان خروج السلطان الغورى بقواته من القاهرة يزيد من إمكانيات الفوضى فى البلاد ، وبخاصة أمام مظالم المماليك وتعسفهم ، جاءت أنباء الهزيمة ، تعلن نهاية الدولة المملوكية وهيبتها ، وإنتشار الذعر والفوضى فى كل مكان . وقام العربان بالهجوم على مناطق الشرقية ، وقام غيرهم بالهجوم على البحيرة والغربية. وأصبح على مصر ، فى الوقت الذى فقدت فيه سلطانها ، والذى كان عليها أن تواجه فيه غزو القوات العثمانية لبلادها ، أن تحاول تأمين الأهالى ، وتأمين الاقاليم من الفوضى الداخلية ، ومن أعمال السلب والنهب . وحتى بقية المماليك الجلبان ، الذين كانوا فى القلعه ، وهم مماليك الغورى الخاصة ، ظهرت بينهم إتجاهات الفوضى ،

وحاولوا النزول الى القاهرة ، والبدء فى عمليات السطو ، والسلب ، والنهب ، وجيش العثمانيين يزحف على البلاد . أنه الانهيار والفوضى . وكانت هذه الحالة تنذر بالنتيجة المحتومة .

ولقد زاد العبء على كاهل الأمير طومان باى ، نائب الغيبة ، وكان عليه عليه أن يتخذ القرارات ، وبصفته المسؤول الرسمى عن البلاد . وجاءت هزيمة مرج دابق لكى تضيف الى مسؤلياته الداخلية مسئوليات عامة ، عن مصر بأكملها . وكان عليه أن يواجه الداخل ويواجه الخارج فى نفس الوقت ، ويواجهما دون أن تكون له من الوسائل مايسمح له بالتصرف .

وختمت معركة مرج دابق تاريخ الأقاليم السورية بشكل نهائى ، وأدخلتها فى عداد المناطق العثمانية . ومنذ سنة ١٥١٦ ظلت الأقاليم السورية أراض عثمانية حتى سنة ١٩١٨ . ومن سوريا ، ستقوم القوات العثمانية بالاستيلاء على مصر ، والاستيلاء على الحجاز واليمن ، وستكون سوريا هى ركيزة العثمانيين كذلك فى الاستيلاء على العراق . وستتحمل الدولة العثمانية مسئولية كل المنطقة ، وماتم فيها من جمود أو تطور ، حتى أوائل القرن العشرين .

الفصل الرابع

استيلاء العثمانيين على مصر

وقع عبء الدفاع عن الإقليم المصرى على كاهل السلطان طومان باى ، الملقب بالملك الأشرف أبو النصر . وكان عبئاً ثقيلا ، وخاصة بعد الإنهيار الذى أصاب الجبهة المملوكية فى الشام ، وعدم تمكن المماليك من إعادة تنظيم البقية الباقية من قواتهم إلا بكل صعوبة ؛ وكانت مسألة الحصول على مجندين جدد من المماليك تعتبر أمراً مستحيلا فى ذلك الوقت ؛ وكان فقد المهمات العسكرية والمدفعية فى الشام يضعف المماليك بشكل واضح . وعلينا ألا ننسى أن ضعف السلطة كان يساعد على زيادة الفوضى والإضطراب فى الإقليم المصرى ، حتى بين المماليك أنفسهم . فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف الإمكانيات الإقتصادية ، وتضعضع الروح المعنوية ، لوجدنا أن المعركة كانت خاسرة بالنسبة للنظام المملوكى . وعلى أى حال فقد كان على المماليك أن يدافعوا عن نظامهم ، وعن بلادهم التى إرتبطوا بها .

١ ـ مبايعة طومان باى :

بعد أن ثبت موت السلطان الغورى ، ورجع بعض الأمراء من تجريدة الشام ، تطلب الأمر إختيار أمير منهم ، يتولى السلطنة ، ويسير أمور البلاد ، ويدافع عنها ضد الغزاة العثمانيين . وكان طومان باى، نائب الغيبة ، أصلح من غيره لتولى هذه المهمة ، خاصة وأنه كان قد سير أمور البلاد بطريقة عادلة أثناء غيبة السلطان الغورى فى الشام . « فساس الناس فى غيبة السلطان أحسن سياسة ، وكانت الناس عنه راضية ، وأطاعه العسكر الذى تخلف بمصر قاطبة » .

ولكن طومان باى تمنع عن استلام السلطة ، رغم إصرار بقية الأمراء على توليته أزمة الأمور . ولا شك فى أن طومان باى كان يعرف صعوبة الأمر ، وجسامة المسئولية ، وبشكل جعله يزهد فى تولى السلطة فى تلك الظروف . ولقد تعلل الأمير طومان باى بعلل مختلفة : « منها أن خزائن بيت المال ليس فيها درهم ولا دينار ، فإذا تسلطن ما ينفق على العسكر شيئاً ؛ ومنها أن إبن عثمان ملك البلاد الشامية وهو زاحف على مصر ، وأن الأمراء لايطاوعون على الرجوع إلى السفر ثانياً ؛ ومنها أنه إذا تسلطن يغدروا به ويركبوا عليه ويخلعونه من السلطنة ويرسلونه إلى السجن بثغر الإسكندرية ، ولا يبقونه فى السلطنة إلا مدة يسيرة »(١). ولكنهم أحضروا مصحفاً ، وحلف عليه الأمراء بأنهم لن يخامروا عليه ، ولن يغدروا به ، ولن يثيروا فتناً ، وأنهم سينتهوا عن مظالم المسلمين قاطبة . وبهذا تم الإتفاق على ترشيح الأمير طومان باى للسلطنة .

وفى اليوم التالى إجتمع أمير المؤمنين يعقوب ، والد أمير المؤمنين المتوكل على الله ، وصحبته هارون ، إبن الخليفة ، وعدد من القضاة ؛ وكان والد الخليفة يحمل تفويضاً عن إبنه الذى خرج إلى الشام . وبايع الأمير طومان باى نيابة عن ولده محمد المتوكل . وتولى الأشرف طومان باى بهذه المبايعة السلطنة ، وله من العمر ما يقرب من ثمانية وثلاثين سنة . وجلس على كرسى المملكة ، وقبل الأمراء له الأرض ، ودقت له البشائر بالقلعة ، ونودى باسمه فى القاهرة ، وارتفعت له الأصوات بالدعاء ، وفرح كل أحد من الناس بسلطنته ؛ وكان محبباً للعوام لأنه كان لين الجانب ، قليل الأذى ، غير متكبر ولا متجبر . وخطب له فى المساجد . وأصبح سلطان المملكة .

(١) ابن إياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور . الطبعة الثانية ، القاهرة سنة ١٩٦١ الجزء الخامس . ص ١٠٣

وبدأ طومان باى سلطنته باستقبال عدد من الأمراء المماليك العائدين من ميدان الهزيمة فى الشام ، وحضر منهم جان بردى الغزالى نائب حماة ، ورشحه السلطان لتولى نيابة الشام . وربما كان من بينهم من يرغب فى تولى السلطنة ، ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام الأمر الواقع ، فقدموا لطومان باى فروض الطاعة والولاء . كما حضر نائب قلعة حلب ، الذى كان قد سلم هذه القلعة إلى العثمانيين من غير حرب ولا حصار . وحضر مع بعض رجاله ؛ فغضب منه طومان باى ، وأمر بالقبض عليه ، وسجنه فى برج القلعة .

ونادى السلطان على العسكر بالإستعداد للعرض ، وهو العسكر الذى كان مقيماً بمصر ، ولم يخرج فى تجريدة الشام . كما نادى أيضاً بأن كل من أخذ شيئاً من نهب سلاح العسكر يقوم برده ، خاصة وأن بعض الغلمان والعبيد الذين كانوا فى التجريدة قد نهبوا الكثير من المال والسلاح ، وإلا فإن العقوبة ستكون هى الشنق .

وأصبح على طومان باى أن يعيد تنظيم ما بقى للبلاد من قوات محاربة . فعرض العسكر ، وكتب منهم نحو ألفى مملوك ، وعين من الأمراء المقدمين الذين كانوا بمصر نحو ستة مقدمين ، وعين الأمير جان بردى الغزالى باشا على العسكر ، أى قائداً عاماً للقوات ، وهذا علاوة على ترشيحه لولاية نيابة الشام . ولم تكن أنباء دخول العثمانيين دمشق قد وصلت حتى ذلك الوقت إلى القاهرة ، وكانت الدولة تحاول الإحتفاظ بسلطتها على سوريا ، وتعتقد أن العثمانيين لن يمتلكوا إلا أقاليم سوريا الشمالية ، وأقاليم الجزيرة .

وفى نفس الوقت قام السلطان طومان باى بإصدار الأوامر بالقبض على بعض الأمراء الذين كانوا فى خدمة السلطان الغورى ، وخاصة من كان مسيط رأمنهم على أمر الخزائن . وكان طومان باى قد عرض هذه الخزائن فوجدها فارغة ، ليس

بها درهم ولا دينار . وزاد هذا من إظهار صعوبة مهمة السلطان الجديد ، وهو يواجه أخطار الغزو .

وسرعان ما وصلت الأنباء تعلن دخول العثمانيين دمشق ، ووصلت أنباء تثير القلق حول الحجاز . وحول حملة الهند .

أما عن دخول العثمانيين دمشق ، فقد وصلت القاهرة أنباؤها بشكل مفزع ، خاصة وأن السلطان سليم كان قد قتل أمير قلعتها ، وستة وثلاثين أميراً من أمراء هذه المدينة ، علاوة على من وجده من الرعية . وأثرت هذه الأنباء على الرأى العام ، وعلى الروح المعنوية . وأصبح الناس يقولون أنه لم يبق بعد أخذ الشام إلا أخذ مصر . وسيطر هذا الإعتقاد على المصريين ، وعول بعض الناس على الهروب إلى الصعيد . وتنكد السلطان والامراء والاهالى بهذا الخبر ، كما يقول ابن إياس .

ولم يتمكن طومان باى من إرسال المحمل إلى الحجاز ، وسرت إشاعة بأنه سيرسل جماعة من عسكره إلى مكة فى صحبة الكسوة ؛ ولكن هذه الإشاعة لم تثبت ، ولم يخرج أحد للحج . واضطر طومان باى إلى إرسال الكسوة والصرر الموجهة لاهل مكة والمدينة عن طريق الطور والبحر ، إذ أن الطريق البرى كان قد أصبح مهدداً .

وسرعان ما وردت الأنباء من الهند تعلن أن السفن التى كان السلطان الغورى قد أرسلها إلى هناك قد « غرقت بما فيها من مكاحل ومدافع وآلات السلاح » . كما وردت الانباء تعلن وقوع شقاق بين الريس سلمان ، قائد الأسطول والحملة ، وبين الأمير حسين نائب جدة ، وتعلن أن « كلا منهما توجه إلى جهة من جهات الهند ولم يعلم له خبر » (١) .

(١) ابن إياس : الجزء الخامس . ص ١١٥

ومع هذه الصعوبات ، كان على طومان باى أن يستعد لكى يواجه زحف العثمانيين ، وبإمكانيات ضعيفة .

٢ ـ غزة ومعركة بيسان :

إستقر رأى المماليك على ضرورة خروج العسكر وتركزها فى غزة وحراستها، إلى أن تخرج التجريدة الكبيرة إليهم فى فصل الربيع .

وأعطى السلطان لكل مملوك خمسين ديناراً ، ولكنهم قاموا بردها . فإضطر إلى أن يدفع لكل منهم مائة دينار ، علاوة على مايقابل ثلاثة أشهر من بدل التغذية . وأخذ ملك الأمراء جان بردى الغزالى ، نائب الشام ، فى الإستعداد فى الريدانية ، للسفر إلى غزة . وحينما نادى السلطان على المماليك المعينين للسفر ، وهم نحو ألفى مملوك، بأن يخرجوا صحبة قائدهم ، إعترض بعضهم عليه ، وقالوا له : « ما نخرج ولا نسافر حتى تنفق علينا ثمن جمل ، ستة أشرفية ، وتصرف لنا العليق واللحم المنكسر »(١). وكان يوماً مضطرباً ، فسدت فيه أحوال العسكر ، وفى الوقت الذى كانت فيه قوات العثمانيين تزحف صوب غزة ، والذى كان نائب غزة ينادى فيه بضرورة إدراكه بالعسكر قبل أن يستولى عليها العثمانيون « وتتعبوا فى خلاص البلاد » من أيديهم . فإضطر طومان باى إلى أن يصرف للقوات المعينة للسفر ثمن اللحم عن ثلاثة أشهر ، رغم أن الخزانة كانت خاوية . وكان إصرارهم على هذه المطالب ، وفى هذه الظروف ، يدل على أنهم كانوا قوات يزيد إقترابها من القوات المرتزقة ، وإنها كانت بعيدة عن أن تكون قوات وطنية .

وعاشت القاهرة فى ذلك الوقت فترة عصيبة من القلق ، وتضارب الأنباء

(١) المرجع السابق . ص ١١٨

والإشاعات ، وبشكل يخفض من الروح المعنوية للمماليك . فأعلن أحد الأمراء العائدين لمصر أن العثمانيين قد أرسلوا ما يقرب من خمسة آلاف فارس ، وأنهم قد أشرفوا على أخذ مدينة غزة ؛ ثم سرت الإشاعة بأن العثمانيين قد إستولوا على هذه المدينة ، وأن نائب غزة قد هرب منها. فإضطربت القاهرة لهذه الأنباء، ونادى السلطان على العسكر المعين للسفر ، والذى أخذ نفقته ، بضرورة الخروج فى الحال . وسرت الاشاعة بأن السلطان سيخرج بنفسه ، وصحبته الأمراء ، وكل العسكر ، لملاقاة العثمانيين .

وكان الأمير الذى أتى بهذه الأنباء من رجال خاير بك ، نائب حلب . وكان قد أحضر معه أمير غزة وبعض رجاله مكبلين بالحديد . وإتهمهم بأنهم كاتبوا العثمانيين فى أمر تسليم غزة بلامقاومة . ولكنهم إستجاروا بالسلطان ، وشرحوا له وجود خلاف بين القيادة وبين الجنود فى غزة ، استغلها الأمير فى الوقيعة بهم. ولقد تشفع لهم كذلك القائد العام جان بردى الغزالى ، وبرأهم مما نسب إليهم . فإضطر طومان باى إلى العفو عنهم . وهذا الجو من الفوضى والاضطراب ، والوقيعة بين الرجال والقيادة ، والتنافس بين قيادات المماليك ، وإتصال بعضهم بالعثمانيين ، كان يزيد من صعوبة الأمر لمواجهة القوات الزاحفة .

ثم عرض السلطان العسكر المعين للسفر فى التجريدة ، « وعرض السلطان عجلات من خشب تجرها أبقار وفيها رماة بالبندق الرصاص ، فكانوا نحو ثلاثين عجلة أو فوق ذلك ، وعرض جمالا وفوقها مكاحل ورجال يرمون بالبندق الرصاص من المكاحل فوق ظهور الجمال ، وعرض طوارق خشب بسبب الرماة بالنشاب ، فقوى قلب العسكر فى ذلك اليوم على القتال »(١).

(١) ابن اياس : الجزء الخامس . ص ١٢١

وأظهر طومان باى أنه سيخرج بنفسه لقتال العثمانيين ، وإستحث بقية الأمراء على الخروج ، ولكنه لم يدفع لهم أية أموال ، وأمرهم بالخروج للقتال عن أنفسهم وأولادهم وأزواجهم ، إذ أن بيت المال لم يبق فيه درهم ولا دينار ، وأنه واحد منهم ، إن خرجوا خرج معهم ،وإن قعدوا قعد معهم. إنهاضرورةالحرب، وعليهم أن يحاربوا من أجل بلادهم وأهلهم ، ودون إشتراط ذلك بثمن نقدى .

ورغم ذلك فإن المماليك كانوا غير راضين . وإضطر السلطان إلى أن يدفع لكل منهم خمسين ديناراً . ولكنهم رموا هذه النقود فى وجهه ، وذكروا أنهم لن يسافروا حتى يأخذ كل منهم مائة دينار . ونزلوا من القلعه « على حمية وهم على غير رضى ، فخنق منهم السلطان وقام من على التكة وطلع إلى المقعد وقال : ما أقدر على مائه دينار لكل مملوك والخزائن فارغة من المال ،وإن لم ترضوا بذلك فولوا لكم من تختاروه فى السلطنة وانا أتوجه إلى مكة أو غيرها من البلاد. فوقع فى ذلك اليوم بعض إضطراب ، وأشيع أن بعض المماليك قال للسلطان : ...... إن رحت لعنة الله عليك ، غيرك يجى يعمل سلطانا . فسمع ذلك بأذنه منهم ، وأشيع أن السلطان قال للعسكر : إنتو أخذتوا من السلطان الغورى مائة وثلاثين ديناراً ولم تقاتلوا شيئا ، وكسرتوا السلطان وأخنيتوا به حتى قتل منكم قهرا. فنزل العسكر من القلعه على غير رضى ، وأشيع إثارة فتنة بين العسكر».(١) وفى اليوم التالى أحضر لهم طومان باى إبن السلطان الغورى ، وطلب إليهم أن يسألوه إن كان والده قد ترك أى شىء من المال فى الخزائن ، وذكر لهم أنه سيكون أول من يبوس له الأرض إذا ما بايعوه سلطانا . وهنا انقسم المماليك قسمين : فقرر

---

(٢) إبن إياس · الجزء الخامس · ص ١٢٦ ·

الجلبان السفر بلا نفقه للأخذ بثأر الغورى ، أما القرانصة فإنهم قد أصروا على عدم السفر قبل إستلام مائة وثلاثين ديناراً لكل فرد وأخيرا تم الامر بالاتفاق مع العسكر على أن ينفق لهم السلطان خمسين ديناراً لكل مملوك ، علاوة على ثمن اللحم المنكسر ، منذ خمسة أشهر ، وكذلك ثمن العليق المنكسر . وتمت هذه المساومات فى الوقت الذى كانت القاهرة تعلم فيه ، ولو عن طريق الإشاعة ، بدخول العثمانيين مدينة غزة .

وحضرت إلى مصر جماعة من العثمانيين ذكروا أنهم قد أتوا موفدين من السلطان سليم ويحملون رسالة منه ويقال أنهم إبتعدوا عن الطريق السلطانى الذى كان جان بردى الغزالى يسيطر عليه ، ووصلوا عن طريق التيه إلى عجرود ، ولم يشعر المصريون بهم إلا قرب المطرية ، ومعنى ذلك أنه كان فى وسع قوات العثمانيين كذلك أن تصل إلى مشارف القاهرة بسهوله ، ودون أن يعلم بها أحد . ولقد أهان المماليك هؤلاء المندوبيين ، بنفس الطريقة التى كان العثمانيون قد أهانوا بها مندوب الغورى إليهم . ورغم ذلك فقد كان مجيئهم ، والأخبار التى يحملونها ، تدل على على شدة بطش العثمانيين وقوتهم . وذكر من رافقهم من العرب أن السلطان سليم كان قد صرح بأنه لن يرجع إلى بلاده حتى يملك مصر، ويقتل كل من كان بها من المماليك . وأمر طومان باى بسجنهم ، وشنق بعضهم ؛ وأشيع فى القاهرة أن ما يقرب من أربعين نفراً من العثمانيين قد حضروا مع هذا الرسول ، وأنهم قد اختفوا فى القاهرة . فصدرت الأوامر بعدم إخفاء المصريين لأى عثمانى .

وكانت رسالة السلطان سليم تتضمن كثيراً من الوعيد والتهديد ؛ وأنه قد أخذ المملكة بالسيف بعد موت السلطان الغورى ، وطلب إلى طومان باى أن يحمل

له خراج مصر فى كل سنة ، كما كان يحمل لخلفاء بغداد ؛ كما طلب إليه أن يضرب العملة فى مصر باسمه ، وكذلك الخطبة ، ويكون نائباً عنه بمصر ، وله من غزة إلى مصر ، وللعثمانيين من الشام إلى الفرات ؛ وإلا فإن العثمانيين سيدخلون مصر، ويقتلون جميع من بها الجراكسة ، « فلما قرئت هذه المطالعة على السلطان بكى وحصل له غاية الرعب ... وإضطربت أحوال الديار المصرية ، وأخذ كل أحد حذره من إبن عثمان ، وقالوا: مثلما طرقتنا قصاده على حين غفلة يطرقنا هو أيضاً على حين غفلة . فشرع الناس فى تحصيل أماكن فى أطراف المدينة وجوانبها ليختفوا فيها إذا دخل ابن عثمان إلى مصر ، وبعض الناس عول على أنه ينزل فى مراكب هو وعياله وأولاده ويتوجه بهم إلى أعلا الصعيد إذا تحقق مجىء ابن عثمان» وسرت الإشاعة فى ذلك الوقت بأن خاير بك قد دخل فى خدمة العثمانيين ، وأنه أخذ فى الانصال ببعض الأمراء المقدمين ، لكى يرغبهم فى الدخول فى طاعتهم ، وأنه يقوم بالدعاية لهم ، ويذكر لهم أنهم سيبقون كل منهم فى وظيفته ، وعلى رزقهم ، بعد دخولهم إلى البلاد .

وفى هذا الجو المضطرب وصلت الى القاهرة أنباء موقعة بيسان ، وهزيمة جان بردى الغزالى ، باشا العسكر ، ونائب الدولة فى الشام .

وكان ملك الأمراء جان بردى الغزالى قد خرج إلى التجريدة قبل العسكر بعدة أيام ، وصارت الأمراء والعسكر يخرجون من بعده متفرقين ، وبتكاسل كبير . فلما أبطأوا على الغزالى ، جمع بعض العربان ، وتقدم مع بعض الأمراء إلى غزة . وقاطعوا على عسكر إبن عثمان من طريق غير الدرب السلطانى ، وتم الإلتحام فى الشريعة ، بالقرب من بيسان . وكان قائد الجنود العثمانية هو سنان باشا ،

(١) المرجع السابق ص ١٢٥

وكانت قوته كبيرة ، فى الوقت الذى كانت فيه قوات جان بردى الغزالى بسيطة. وكانت الموقعة مهولة ، وإنكسر الغزالى ومن معه من الامراء . ولم ينج من عسكر مصر فى هذه الحركة إلا من طال عمره . وقيل أن مماليك الغورى هم الذين بادروا بالهرب ، فوقعت الهزيمة الثانية .

ولقد إنتشر الذعر فى القاهرة . وحتى وقت نزول طومان باى إلى الميدان ، قامت ضجة كبيرة فى الرملة ، وسرت الاشاعه بأن الجنود العثمانيين قد وصلوا إلى الريدانية ... فلبس العسكر آلة الحرب وركبوا جميعاً ورجت القاهرة. ولكنهم لم يجدوا فى الريدانية أحداً من العثمانيين . وكانت هذه الاشاعة قد انتشرت نتيجة لنزول بعض العربان من الجبل ، وسيرهم صوب الريدانية ، فاعتقد من رآهم بأنهم كانوا من فرسان العثمانيين وعاشت القاهرة أياما عصيبة ، وهى متوترة الاعصاب .

ثم استقبلت القاهرة بعد ذلك بقايا قوات المماليك المنهزمة ، وهم فى أسوأ حال. وذكروا أن العثمانيين كانوا مزودين بأرماح لها كلاليب يخطفون بها الفارس من على فرسه ؛ كما ذكروا أن العثمانيين كانوا مثل الجراد المنتشر لا يحصى عددهم ، وأنهم كانوا مزودين برماة بالبندق الرصاص على عجلات خشب ، تسحبها أبقار وجاموس فى أول العسكر . ولكن طومان باى فرح بعودة جان بردى الغزالى سالماً ، إذ أنه كان فارس الاسلام ، والقائد العام للقوات .

ثم وصلت الأنباء بعد ذلك تعلن أن سنان باشا قد أعمل السيف فى رقاب أهل غزة ، وقتل منهم نحو ألف من الرجال والصغار ، وحتى النساء . ذلك أن خروج سنان باشا لملاقاة جان بردى الغزالى قد تلاه إنتشار إشاعة فى غزة بإنتصار المماليك على العثمانيين ، فقام نائب غزة وجنوده بنهب معسكر العثمانيين، وأحرقوا

خيامهم ، وقتلوا من تخلف فى هذا المعسكر . وبعد عودة سنان باشا من المعركة رأى ماحدث ، وأمر بتفتيش بيوت أهل غزة ، ووجد بها بعض حوائج العثمانيين. فأمر عسكره بالإنتقام، فقتلوا منهم ما لا يحصى عدده ، وراح الصالح بالطالح » .

وإشتد خوف الأهالى من العثمانيين ، وخاصة بعد ما قاموا به فى غزة من القتل والنهب وسبي النساء وقتل الأطفال. وبدأ العربان ورجال الهوارة يتوافدون على القاهرة . وكان طومان باى قد ألزم مشايخهم بالحضور وبإصطحاب جماعات من الفرسان الذين يتميزون بالشجاعة . وعسكروا فى الجيزة ، ثم دخلوا إلى الرملة ، ونزلوا بها حتى يعرضهم السلطان فى الميدان . « وقد إنحط قدر الترك عند العرب والفلاحين والناس قاطبة بسبب هذه الكسرات التى وقعت للعسكر وتملك ابن عثمان البلاد الشامية ، وثبت عند الناس أن دولة الأتراك قد آلت الى الانقراض ، وأن إبن عثمان هو الذى يملك البلاد ، وصار جماعة من الفلاحين اذا أتاهم قاصد من باب أستاذهم يقولون : ما نعطى خراج حتى يتبين لنا ان كانت البلاد لكم أو لإبن عثمان ، فنبقى نوزن الخراج مرتين . وقد اضطربت الاحوال براً وبحراً (١).

٣ ـ الاستعداد :

أخرج طومان آلات الحرب لعرضها ، وجلس فى الميدان وسارت أمامه العجلات الخشبية التى كان قد صنعها للتجريدة ، فكانت عدتها مائة عجلة ، أو عربة ، يجر كل منها زوج من الابقار ، وكان فى كل منها مكحلة نحاس ترمى بالبندق والرصاص

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٣٣.

ونزل السلطان من المقعد ، وركب وفى يده عصا ، وصار يرتب العجل فى مشيها بالميدان. ثم سار بعد العجل مائتا جمل محملة طوارق ، نحو ألف وخمسمائة طارقة ، ومحملة أيضا بارود ورصاص وحديد ورماح خشب . وسار أمام هذا الموكب بعض الرماة ، وهم يهتفون : الله ينصر السلطان . وإشتمل هذا الموكب على عدد من الأمراء ، وعلى كثير من النجارين والحدادين . وسار الموكب من باب الميدان إلى الرملة ، ثم دخل من باب زويلة وشق وسط القاهرة . « فإصطفت الناس على الدكاكين بسبب الفرجة ، وكان يوماً مشهوداً ، وارتفعت الأصوات من الناس بالدعاء للعسكر بالنصر » .

ووردت الأنباء بأن العثمانيين قد خرجوا من الشام قاصدين مصر ، وأشيع أن السلطان سليم قد قسم قواته إلى فرقتين ،فرقة تجىء عن طريق الدرب السلطانى، وفرقة تجىء عن طريق التيه .فجمع طومان باى الأمراء لإتخاذ قرار ، وأشيع بين الناس أن السلطان سيخرج إلى الريدانية ، ويقيم بها ، ويقسم قواته إلى قسمين: فرقة تتقدم إلى الصالحية ، وفرقة تتقدم نحو عجرود . وكان الأمراء قد قرروا أن يخرجوا إلى التجريدة فى أول العام الجديد ، وزادتهم هذه الأنباء إضطراباً، وإستقر الرأى على أن يخرجوا إلى الريدانيه .

ونادى طومان باى على المغاربة الموجودين بمصر ، بضرورة حضورهم للعرض. وطلب إليهم أن يعينوا من بينهم قوة تبلغ ألف رجل ، لكى تخرج مع التجريدة. ولكنهم ردوا على السلطان بأنه ليس من عادتهم الخروج مع العسكر ، وأنهم لا يقاتلون إلا الفرنج ، ولا يقاتلون المسلمين . وأظهروا بذلك تعصبا للعثمانيين . وهددهم السلطان بقتل كل مغربى يجدونه فى القاهرة ، ونزلوا من القلعة على غير إتفاق .

وخرج السلطان طومان باى وتوجه إلى الريدانية ، وبات فى المعسكر هناك. ثم أخذ الأمراء المقدمون يخرجون شيئاً فشيئاً ، هم ومماليكهم ، وهم لابسين آله الحرب . ويذكر إبن إياس أن هذه التجريدة كانت أكثر عسكراً من تلك التى كانت قد خرجت مع السلطان الغورى ، وكان لطومان باى عزم شديد فى عمل العجلات وسبك المكاحل وعمل البندق الرصاص ، وجمع من الرماة مالا يحصى .

وفى الريدانية إجتمع الجمع الغفير من العسكر وهم لابسون آلة السلاح ،وقد سدوا الفضاء ، وإجتمع هناك السواد الأعظم من العوام ، حتى النساء ، وقد أطلقوا الزغاريد . وإرتفعت الأصوات للسلطان بالنصر . وقرر طومان باى أن العرض العسكرى سيكون بعد ثلاثة أيام فى الصالحية . ولكن الامراء منعوه من التوجه إلى الصالحية ، وذكروا له أنها لن تقع بينهم وبين العثمانيين واقعة « إلا فى الريدانية » (1) .

ووردت الانباء بأن العثمانيين قد خرجوا من غزة ، وأن طلائع جنودهم قد وصلت إلى العريش . وإنتشر الخبر بأن طومان باى قد رسم بحفر خندق من سبيل علان إلى الجبل الاحمر وإلى آخر مزارع المطرية ، وأنه نصب على ذلك الخندق الطوارق والمكاحل معمرة فيها بالمدافع ، وصف حولها العربات الخشب التى كان قد صنعها بالقلعة . وأمر المحتسب بأن ينادى فى القاهرة للسوقة وأرباب البضائع ، من الزياتين والخبازين والجبانين واللحامين بأن يتحولوا ببضائعهم إلى المعسكر الذى أنشىء عند تربة العادل ، وينشئوا هناك سوقاً ، يبيعون فيه للجنود . ثم أشيع أن السلطان قد إهتم بعمل حائط يستتر بها على المكاحل التى نصبها فى الريدانية ، وأشيع أن السلطان كان يحمل بنفسه الحجارة مع البنائين .

(1) ابن اياس . الجزء الخامس . ص . ١٣٩ .

ثم ترادفت الأنباء بوصول العثمانيين إلى قطيا ، ثم عن وصولهم إلى بلبيس. وقبض المماليك عن بعض الرجال من جماعة خاير بك ، نائب حلب الذى كان قد إنضم إلى العثمانيين . وكانوا يحملون بعض الرسائل من سيدهم إلى بعض الأمراء المقدمين بمصر . وأشيع أن العثمانيين نادوا بالامان على أهالى بلبيس عند دخولهم اليها . وحاول طومان باى أن يخرج بالعسكر ويلاقيهم هناك ؛ ولكن الأمراء لم يمكنوه من ذلك ، « ولو لاقاهم من هناك لكان عين الصواب . فإن خيولهم كانت قد بطلت من الجوع . وكان غالب عسكر إبن عثمان مشاة على أقدامهم من حين خرج من الشام ، وهم فى غاية التعب ، فربما كان يكسرهم قبل أن يدخلوا إلى الخانكاه ويجدوا العليق والمأكل والمشرب والراحة من التعب ، فلم يتفق للسلطان أن يلاقيهم من هناك ، حتى تمكنوا من الدخول إلى الخانكاة » . وأمر طومان باى الجنود بأن يبيتوا أمام المعسكر ، وهم على ظهور خيولهم ، لابسون آلة الحرب ، ولاينامون إلا بالنوبة ، خوفاً من هجمة ليلية قد يقوم بها العثمانيون . وكان الرعب قد تملك قلوب المماليك من مجىء العثمانيين .

وفى اليوم التالى وصلت الأنباء بنزول العثمانيين إلى بركة الحاج ، فإضطربت أحوال عسكر مصر . وأغلقت أبواب القاهرة ، وتعطلت الطواحين ، وقل الدقيق والخبز من الأسواق . وركب طومان باى وسائر الأمراء والمماليك ، وإجتمع من العساكر من المماليك السلطانية ومماليك الأمراء والعربان نحو عشرين ألف فارس ، ودقت الطبول والزمور حربياً ، وصار السلطان طومان باى راكباً بنفسه وهو يرتب الأمراء على قدر منازلهم . وصف العسكر من الجبل الاحمر إلى غيطان المطرية ، فإجتمع هناك الجمع الغفير .

وكان طومان باى قد حصن المعسكر بالمكاحل والمدافع ، وصف هناك الطوارق،

وصنع عليها تسانير من الخشب . وجعل خلف المكاحل نحو ألف جمل ، وعليها زكايب فيها عليق ، وجمع الأبقار لجر العجلات . وكان يعتقد أن القتال سيطول بينه وبين العثمانيين ، وأن الحصار سيستمر لمدة طويلة . وبعد أن وصل العثمانيون إلى بركة الحاج ، لم يجسر طومان باى على أن يتوجه اليهم . وبقى فى مواقعه ، للدفاع عن القاهرة ، وعلى طول ذلك الموقع الممتد من جبل المقطم إلى شمال شرقى القاهرة .

٤ — موقعة الريدانية :

بدأ العثمانيون بالزحف ، ووصلت طلائعهم إلى الجبل الأحمر ؛ « فلما بلغ السلطان طومان باى ذلك زعق النفير فى الوطاق ونادى السلطان للعسكر بالخروج إلى قتال عسكر إبن عثمان ، فركبت الأمراء المقدمون ودقوا الطبول حربياً ، وركب العسكر قاطبة حتى سد الفضاء ، وأقبل عسكر إبن عثمان كالجراد المنتشر ، وهم السواد الأعظم ، فتلاقى الجيشان فى أوائل الريدانية ، فكان بين الفريقين وقعة مهولة يطول شرحها ، أعظم من الوقعة التى كانت فى مرج دابق ».(١) وقتل من العثمانيين وأمرائهم وجنودهم جماعة كثيرة ، وصارت الجثث تملأ الأرض فى المنطقة المجاورة للجبل الأحمر .

« ثم أن العثمانية تحايوا وجاءوا أفواجاً أفواجاً ، ثم إنقسموا فرقتين ، فرقة جاءت من تحت الجبل الأحمر ، وفرقة جاءت للعسكر عند الوطاق بالريدانية . فطرشوهم بالبندق الرصاص ، فقتل من عسكر مصر مالايحصى عددهم ، وقتل من الأمراء المقدمين جماعة ... فلم تكن الاساعة يسيرة مقدار خمس درجات حتى إنكسر عسكر مصر وولى مدبراً ، وتمت عليهم الكسرة . فثبت بعد الكسرة السلطان طومان باى نحو عشرين درجة وهو يقاتل بنفسه فى نفر قليل من العبيد

(١) ابن إياس . الجزء الخامس . ص ١٤٥ .

الرماة والمماليك السلحدارية ، فقتل من عسكر إبن عثمان مالايحصى عددها . فلما تكاثرت عليه العثمانية ، ورأى العسكر قد قل من حوله ، خاف على نفسه أن يقبضوا عليه ، فطوى الصنجق السلطانى ، وولى وإختفى ، وقيل أنه توجه إلى نحو طرا ، وهذه ثالث كسرة وقعت لعسكر مصر » .

« وأما الفرقة العثمانية التى توجهت من تحت الجبل الأحمر ، فإنها نزلت على الوطاق السلطانى ، وعلى وطاق الامراء والعسكر ، فنهبوا كل ما كان فيه من قماش وسلاح وخيام وخيول وجمال وأبقار وغير ذلك . ثم نهبوا المكاحل التى نصبها السلطان هناك ، ونهبوا تلك الطوارق والتساتير الخشب والعربات التى تعب عليهم السلطان .... ونهبوا البارود الذى كان هناك ، ولم يبقوا بالوطاق شيئا ، لا قليلا ولا كثيراً » (١) .

وبعد هرب السلطان ، ونهب الوطاق ، دخلت جماعة من العثمانيين إلى القاهرة ، وملكوها بالسيف عنوة . وتوجهت جماعة منهم إلى المقشرة ، وأحرقوا بابها ، وأخرجوا من كان بها من المحابيس . وكانت بها جماعة من العثمانيين سجنهم هناك طومان باى وقت خروجه للريدانية . كما أطلقوا من كان فى سجن الديلم والرحبة والقاعة . ثم توجه العثمانيون الى بيوت الأمراء ، ونهبوها . ثم دخلوا الى الطواحين ، وإستولوا على ما كان بها من بغال . كما أخذوا عدة جمال من السقايين . وكان للعثمانيون ينهبون كل مايلوح لهم ، وأخذوا يخطفون الصبيان المرد والعبيد السود ، وإستمر النهب إلى مابعد المغرب . كما توجهوا إلى شون الغلال التى بمصر وبولاق ونهبوها ، « وهذه الحادثة التى وقعت لم تمر لاحد من الناس على بال » .

لقد فقدت سلطنة مصر ماتبقى لها من قوات مسلحة للمماليك ، وإختفى

(١) إبن إياس . الجزء الخامس . ص ١٤٦ .

السلطان طومان باى ، وملك العثمانيون القاهرة . لقد إنهارت دولة المماليك .
وإن كانت لديهم قوة لمقاومة ،فسيصعب عليهم إستعادة عاصمة البلاد .

وفى اليوم التالى دخل إلى القاهرة أمير المؤمنين ، محمد المتوكل على الله؛ ودخلها فى صحبة الوزراء العثمانيين ، وفى صحبة أعداد كبيرة من قواتهم . كما دخلها ملك الأمراء خاير بك نائب حلب ، والقضاة الثلاث الذين كانوا فى أسر العثمانيين . ودخل الخليفة من باب النصر، وسار أمامة المناودن ينادون بالأمن والإطمئنان، وبالدعاء للسلطان الملك المظفر سليم شاه بالنصر ، فضج لهالعوام بالدعاء . ونادوا كذلك بتسليم كل مملوك مختبىء . ولكن العثمانيين ظلوا ينهبون ، بحجة بحثهم عن المماليك الجراكسة ، وإستمر النهب والسلب ثلاثة أيام متتالية .

وعين السلطان سليم جماعة من الإنكشارية لكل باب من أبواب المدينة ، وإستمر العثمانيون فى القبض على المماليك من الترب والغطيان،وكانوا يحضرونهم إليه ، فيأمر بضرب أعناقهم . فلما كثرت رؤوس القتلى هناك نصبوا صوارى وعليها حبال ، وعلقوا عليها رؤوس من قتل المماليك الجراكسة وغيرهم ، حتى قيل أنه قد قتل بالريدانية مايزيد على أربعة الاف إنسان ،من مماليك جراكسة ، وغلمان ، ومن عربـــان الشرقية والغربية ، وصارت الجثث مرمية ، وجافت منها الأرض .

وإستقبل السلطان سليم الأمير محمد بن السلطان الغورى ، وخلع عليه،وأعطاه أماناً على نفسه ، ورسم له بأن يسكن فى مدرسة أبيه . وأحضروا للسلطان سليم مفاتيح قلعة الجبل ، ولكنه رفض الإقامة بها ، ونقل معسكره من الريدانية ، ونصبه فى بولاق ، على شاطىء النيل .

ثم دخل السلطان سليم إلى القاهرة من باب النصر ، وسار فى المدينةفى موكب

حافل ، وأمامه قوات عظيمة من الفرسان والمشاة ، حتى ضاقت بهم الشوارع . ثم دخل من باب زويلة ، وتوجه من هناك إلى بولاق . وسار أمامه الخليفة والقضاة . وإرتفعت له الأصوات بالدعاء من الناس . وسلمت القاهرة رسميا ، وأصبحت منذ ذلك اليوم أكبر درة تزين عمامة السلطان العثمانى .

الفصل الخامس

تصفية سلطنة المماليك

بعد دخول السلطان سليم إلى القاهرة ، وإستيلائه على عاصمة البلاد ، أصبح عليه أن يتولى إدارتها ، ويقضى على المقاومة الموجــودة فى بعض الأقاليم ، وبخاصة فى الصعيد . كما ساعدته مدة إقامته فى مصر على أن يصفى بقية ما كان ملحقاً بمصر من أقاليم ، وبخاصة فى الحجاز واليمن ، ويضمها بدورها الى حظيرة الدولة العثمانية . ووقع بذلك عليه وعلى دولته عبء مواجهة الأخطار الخارجية، التى كانت تتعرض لها دولة المماليك ، سواء من البحر المتوسط ، أو من المحيط الهندى وخليج عدن والبحر الأحمر . فـكانت مسئولية جديدة ، أضيفت إلى مسئوليات الدولة العثمانية ، وأثرت بالتالى على توزيع مشغوليات الدولة ، بين المشكلات الداخلية والمشكلات الخارجية . كما أن فترة اقامة السلطان سليم فى مصر ، على قصرها ، كانت لازمة لوضع الأسس الجديدة لنظام الحكم العثمانى فى مصر ، حتى وإن كانت هذه الأسس سيزداد وضوحها فى الفترة التالية ، وبخاصة فى عهد سليمان القانونى .

١ — إستمرار المقاومة :

بعد أن أقام العثمانيون معسكرهم الرئيسى عند بولاق ، وإعتقدوا أنهم قد ملكوا القاهرة ، قامت قوات المماليك الجراكسة بهجمة ليلية على هذا المعسكر ، وأحاطت به . واستخدم المماليك جمالا محملة ساساً ، أشعلوا فيه النار ؛ فأدى ذلك الى اشتعال النيران فى جانب كبير من معسكر العثمانيين ثم أعمل المماليك

السيف والرمح فى العثمانيين ، فقتلوا منهم أعداداً كبيرة . وإنضم إلى المماليك فى هــذه الهجمة الليلية كثير من الأهالى والنوتية الموجودين فى بولاق ؛ وإستمرت المعركـة طول الليل . ومنذ الصباح ، إشتدت المعركـة بين المماليك والعثمانيين ، وإستمرت إلى ما بعـد المغرب . وإنتشرت الأخبار فى نفس الوقت بأن العربان قد إنتهزوا هذه الفرصة ، وهاجموا معسكر العثمانيين فى الريدانية . وتمكن المماليك من أن يعيدوا سيطرتهم على القاهرة ، ثم « صاروا يكبسون البيوت والحارات على العثمانية ، كما كانت العثمانية تكبس البيوت والحارات على المماليك الجراكسة» . وكانوا يقطعون رأس كل من يظفرون به من العثمانيين، ويحضرونها بين يدى السلطان طومان باى .

ودل هذا على أن قوة بأس المماليك كانت لا تزال قوية ، وأنه كان فى وسعهم الإستمرار فى المقاومة ، ومحاولة إسترجاع سلطتهم عـلى عاصمة البلاد . وإنضم عـدد كبير من الأهالى إلى المماليك فى هـذه الحركة . وإستمرت المعارك دائرة ، يتقدم فيها المماليك فى إحدى المناطق ، ويعاود العثمانيون إنتزاعها منهم بعد ذلك . ونزل السلطان طومان باى « فى جامع شيخو الذى بالصليبة ، وصار يركب بنفسه ويكر من الصليبة إلى قناطر السباع فى نفر قليل من العسكر . ثم رسم بحفر خندق فى رأس الصليبة ، وآخر عند قناطر السباع ، وآخر عنـد رأس الرملة ، وآخر عند جامع إبن طولون ، وآخر عند حدرة البقر » .(١) وما أن ظهر طومان باى حتى خطب بإسمه على منابر القاهرة فى يوم الجمعة ، وكان فى الجمعة السابقة قد خطب بإسم السلطان سليم . ولقـد إستمر طومان باى فى معاركه مـع العثمانيين ، ويقتل منهم فى كل يوم مـا لا يحصى عـددهم ، من يوم الأربعـاء إلى يـوم السبت ، طلوع الشمس .

(١) أنظر : إبن إياس . الطبعة الثانية . الجزء الخامس . ص. ١٥٤ .

وإستخدم العثمانيون كل ما كان فى وسعهم إستخدامه، من شدة وعنف وقسوة، للسيطرة على الموقف من جديد ، ولتأمين حياة قواتهم . فقاموا عند زاوية الشيخ عماد الدين فى الناصرية بإحراق البيوت المحيطة بالزاوية ، ونهبوا القناديل والحصر الموجودة فى الزاوية ، « وقتلوا جماعة كثيرة من العوام وفيهم صغار وشيوخ ».(١) وتوجه عدد من العثمانيين إلى مصر العتيقة ، وطلعوا من على القرافة الكبيرة ، وملكوا من باب القرافة إلى مشهد السيدة نفيسة ، ودخلوا إلى ضريحها، وأخذوا قناديلها الفضة وبسط المسجد .

وصارت جثث القتلى من العثمانيين والمماليك ملقاة على الأرض من بولاق إلى قناطر السباع ، وإلى الرملة وإلى تحت القلعة ، وفى الحارات والأزقة ، أبدان بلا رؤوس . وظل طومان باى يقاتل العثمانيين ، وهو فى نفر قليل من المماليك وبعض الأمراء ، خاصة وأن بعض المماليك كان قد أخذ فى الإختفاء من جديد فى المنازل والإصطبلات والمقابر ، خوفاً على أرواحهم . وبعد ثلاثة أيام من المعارك ، إضطر طومان باى إلى الإنسحاب من القاهرة ، فكانت رابع هزيمة تحيق بالمماليك على أيدى العثمانيين .

ولا شك فى أن هذه المعارك قد أثرت على معنوية العثمانيين ، وجعلتهم يخشون على سلطتهم ، بل حتى على سلامة أرواح قواتهم الموجودة فى القاهرة . ويظهر هذا التأثير من قوة حركة رد الفعل التى قام بها العثمانيون ، والتى أخذت شكلا واضحاً للانتقام فى القاهرة وضواحيها . فتفرس العثمانيون فى الصليبة ، وأحرقوا جامع شيخو ، فأحرقوا سقف الإيوان الكبير والقبة التى كانت به ، ويرجع ذلك إلى أن طومان باى كان قد نزل به وقت المعارك ، كما أحرقوا البيوت المحيطة به. وألقى العثمانيون القبض على كثير من الأهالى ، وتفرسوا فى العوام

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . نفس الصفحة .

والغلمان ، وأعملوا فيهم السيف، وراح الصالح بالصالح ؛ وصارت جثثهم مرمية على الطرقات . من باب زويلة إلى الرملة ، ومنها إلى الصليبة ثم إلى قناطر السباع والناصرية وإلى مصر العتيقة . ويقدر إبن إياس عدد من قتل فى هذه الأيام الأربعة بعشرة آلاف نسمة . (١) وأخذ العثمانيون يفتشون على المماليك فى البيوت والحارات ، وحتى فى المساجد والجوامع . وهاجموا الجامع الأزهر وجامع الحاكم وجامع ابن طولون ، وغيرها من الجوامع والمدارس والمزارات . وكانوا يقتلون من يجدوه فيها من المماليك .وقيل أنهم قبضوا على نحو ثمانمائة مملوك . وأصبحت الجثث ملقاة فى كل مكان ، تنهشها الكلاب . ويقول إبن إياس أن المصريين لم يقاسوا مثل هذه الشدة أبداً ، إلا فى زمن نبوخذ نصر البابلى . وكان هذا هو رد الفعل العثمانى الأول والتلقائى على هذه الحركة العدائية ، والذى أظهر العثمانيين بمظهر القوة والبطش ، وسمح لهم بإستقرار الأمر فى العاصمة .

وعاد سليم إلى معسكره ، وأصدر أمراً باعلان الأمان على الأمراء الذين كانوا لايزالون مختبئين . وأمر المماليك المختفين بالظهور والتوجه إلى مدرسة الغورى. فاجتمع له مايزيد على خمسين أميراً من المماليك ، فوبخهم « وبصق على وجوههم وذكر لهم ظلمهم وما كانوا يصنعون » ؛ ثم أمر بحجزهم فى القلعة ، وربما كان يدخرهم للاستعانة بهم فيما بعد فى إدارة البلاد .

وجاء الأمير جان بردى الغزالى يطلب الأمان من السلطان سليم . وكان قد إنسحب بعد موقعة الريدانية صوب غزة . وأعطاه السلطان سليم الأمان .

أما طومان باى فإنه إتجه صوب البهنسا ، فى الصعيد . ثم قويت شوكته هناك بسرعة ، والتفت حوله جماعة كثيرة من العربان، وإجتمع عنده الجم الغفير من الأمراء والعسكر . ولا شك فى أنه كان فى وسعه أن يحصل على كمية من الأسلحة

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٥٦ .

من الخارج ، تساعده على الاستمرار فى مقاومة العثمانيين . فقد وردت الأنباء ، بعد خروجه من القاهرة بقليل ، بورود زردخانة ، من نشاب وقسى وبارود ، إلى ثغر الاسكندرية ، مما تسبب فى نشوب حالة جديدة من التوتر. وأخذ السلطان سليم حذره من طومان باى .

وزاد من خطورة الموقف أن أعداداً من المماليك كانت لا تزال موجودة فى الاسكندرية ، كما أن بعض الكشوفيات كانت لم تخضع بعد لسلطة العثمانيين . فاضطر السلطان العثمانى إلى تأمين الإسكندرية ؛ كما إضطر إلى اتخاذ حذره فى القاهرة نفسها . فأرسل ناظر الخاص لإحضار المماليك الموجودين فى الاسكندرية . وكان الظاهر قانصوه ، خال الناصر ، سلطان مصر السابق ، موجوداً بالاسكندرية ، وكان قد سجن فى برج هذه المدينة ، حتى أمر طومان باى بإخراجه منه . فأعاده ناظر الخاص إلى البرج كما كان ، بمجرد وصوله إلى الاسكندرية ، ثم خنقوه فى الليل ، ودفنوه هناك . وكانت الإشاعة قد سرت بأن الجراكسة تقصد عودته إلى السلطنة ، فبادر السلطان سليم شاه وخنقه وكفى أمره » (١) .

وأصبحت منطقة الجيزة غير آمنة ، وكان الجراكسة يقتلون بعض العثمانيين الموجودين فيها ، ويستولون على الخيول وعلى الجمال ، من وقت لآخر . وأمر سليم بإعداد حملة من ألفى مقاتل ، مسلحين بالبنادق ، لتطهير بر الجيزة . ولكن هذه الحملة فشلت فى مهمتها . فاضطر السلطان سليم إلى أن يأمر بإقفال أبواب القاهرة وأبواب دروبها ، وقت الصلاة ، خوفاً من دخول المماليك الجراكسة إلى المدينة على غفلة من أهلها .

وكان من الصعب على العثمانيين أن يشعروا بالإطمئنان فى مثل هذه الظروف ،

(١) ابن إياس : الجزء الخامس ص ١٦٣ .

خاصة وأن أعداداً من المماليك كانت موجودة فى سجون المدينة ، وكان فى استطاعتهم ، فى حالة وقوع هجوم جديد ، أن يتخلصوا من سجنهم ، وينضموا إلى بقية المهاجمين للعثمانيين . ولا شك فى أن هذا العامل ، المتصل بالأمن ، وبالخوف ، هو الذى دفع السلطان سليم إلى أن يصدر أمره بنفى المماليك الجراكسة ، الذين كانوا فى الترسيم فى الوكالة الموجودة خلف مدرسة الغورى ، وفى سجن الديلم ، إلى إسطنبول . « فأخرجوهم وهم فى قيود ... وكانوا نحو سبعمائة مملوك ، وقيل أكثر من ذلك ، فشقوا بهم القاهرة ، ثم توجهوا بهم إلى بولاق وأنزلوهم فى المراكب . فلما استقروا فى المراكب خشبوا منهم جماعة بقرامى خشب فى أيديهم ، ثم سافروا بهم فى البحر إلى ثغر الاسكندرية ، ثم يتوجهون بهم من هناك إلى إسطنبول ، فصار لنسائهم وأولادهم ضجيج وبكاء فى ساحل بولاق عندما ودعوهم » (١) .

وأخيراً فإن السلطان سليم قد رحب بمسألة عقد إتفاق مع طومان باى بمجرد أن فاتحه فى ذلك .

وكان طومان باى قد أرسل عدة خطابات إلى المباشرين والأعيان ، وإلى كاتب السر ، وحتى إلى الخليفة ؛ وعاتبهم وذكر لهم أنه لن ينساهم ، حتى إذا كانوا قد نسوه . ثم كتب إلى السلطان سليم عارضاً الصلح والاتفاق ، وبشروط معينة ، وإلا فإنها الحرب : « إن كنت تروم أن أجعل الخطبة والسكة باسمك وأكون أنا نائباً عنك بمصر وأحمل لك خراج مصر حسبما يقع الإتفاق عليه بيننا من المال الذى أحمله إليك فى كل سنة . فارحل عن مصر أنت وعسكرك إلى الصالحية وصون دماء المسلمين بيننا ولا تدخل فى خطية أهل مصر من كبار وصغار وشيوخ وصبيان ونساء ، وإن كنت ما ترضى بذلك فاخرج ولاقينى فى بر الجيزة ويعطى الله النصر

(١) ابن إياس · الجزء الخامس · ص ١٦٥ .

لمن يشاء منا » (١) . ويقال أن حاشية الرسالة قد اشتملت على تحديد أكثر :
« لا تحسب أنى أرسلت أسألك فى أمر الصلح عن عجز ، فإن معى ثلاثين أميراً [...] ومعى من المماليك السلطانية والعربان نحو عشرين ألفاً ، وما أنا بعاجز عن قتالك ، ولكن الصلح أصلح إلى صون دماء المسلمين » (٢) .

وأسرع السلطان سليم باحضار القضاة الأربعة ، الذين كان قد أعادهم إلى سلطتهم بعد احتفاظه بهم معه منذ حلب ، وإحضار أمير المؤمنين ، وكذلك جماعة من الوزراء . « وكتب بحضرتهم صورة حلف إلى السلطان طومان باى ، وكتب ابن عثمان خطه عليه » . وتم الإتفاق على أن يحمل القضاة الأربعة ، مع دوادار الخليفة ، هذا الحلف إلى طومان باى ، مع مندوب عن السلطان سليم .

ولكن بعض العربان وبعض الجراكسة هاجموا هذا الوفد السلطانى قرب البهنسا ، وقتلوا العثمانيين وأهانوا القضاة . فعرف سليم أن طومان باى قد تراجع فى أمر الصلح ، وأن عليه مواصلة عملياته الحربية لكسر شوكة المماليك ، حتى تستقر له الأحوال فى مصر .

٢ — القبض على طومان باى واعدامه :

إنتشرت الأخبار فى القاهرة بأن طومان باى جمع من العساكر والعربان ما لا يحصى عددهم ، وأنه زاحف بهم على العثمانيين فى بر الجيزة ؛ فكثر القيل والقال ، ووقع الاضطراب فى القاهرة . وامتنع ورود البضائع إلى القاهرة ، وخاصة من الجبن والزبد ، التى كانت ترد من الجيزة وقليوب ، واضطربت أحوال القاهرة . وطلب العثمانيون جميع السقايين بجمالهم وروايهم ، لكى يستعدوا للسفر مع الحملة التى

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١٦٦ .

(٢) المرجع السابق . ص ١٦٧

كانوا يعدونها ضد طومان باى فى الصعيد . وأمر العثمانيون ببناء معديات على ساحل طره وساحل مصر القديمة ، لنقل الجنود الى البر الغربى . إنه الاستعداد للحملة .

ثم عمل السلطان سليم على التخلص من الامراء والمماليك الذين كانوا فى القلعة ، فأحضروهم إلى معسكره ، وهم أربعة وخمسين أميراً وقائداً ، ووبخهم ، ثم أمر بضرب أعناقهم أجمعين . ويقال أن السلطان سليم قتلهم إنتقاما لقتل مندوبه الذى كان قد أرسله صحبة القضاة الأربعة إلى طومان باى . « فصارت أجسادهم مرمية على الأرض تنهشهم الكلاب بالنهار والضباع والذئاب بالليل ، وصارت نساء الأمراء المقدمين تبرطل المشاعلية بمال له صورة حتى يمكنوها من نقل جثة زوجها ... وصارت جثث البقية مرمية هناك تنهشها الكلاب . وكانت هذه الكائنة من أعظم الكوائن فى حق الأمراء ، وقد ظهروا بالأمان من ابن عثمان ثم غدرهم وقتلهم ، فكان لا يثق أحد له بأمان وليس له قول ولا فعل » (١) . ولكنها ضرورات الامن ، مع الرغبة فى الانتقام وفرض النفس .

وبعد ذلك عبر السلطان سليم إلى بر الجيزة ، لقتال الأشرف طومان باى الذى كان قد وصل إلى المناوات ، ومعه من العربان والعسكر من المماليك الجم الغفير ، ثم تلاقت القوتان ، العثمانية والمملوكية ، « وكان بين الفريقين وقعة لم يسمع بمثلها ، أعظم من الوقعة التى كانت على الريدانية ، وقيل كانت هذه الواقعة عند كوم الحمام ... وانكسرت العثمانية غير ما مرة ، وطردتهم الأتراك حتى ألقوا أنفسهم فى البحر ، وكانت الكسرة عليهم أولا ، وقتل منهم جماعة كثيرة . ثم بعد ذلك تكاثرت العثمانية على الأتراك وطرشتهم الرماة بالبندق الرصاص ، فهزموهم ووقعت الكسرة على الأتراك ، وولى السلطان طومان باى مهزوماً ، فتوجه إلى

(١) ابن اياس . الجزء الخامس . ص ١٦٩ — ١٧٠

بلدة تسمى البوطة فى أعلا تروجة . وهذه خامس كسرة وقعت على عسكر مصر» (١) .

وأعمل العثمانيون السيف فى رقاب المماليك والعربان المجندين معهم ، وقطعوا رؤوسهم ، وعبروا بها إلى بر بولاق، حاملين إياها على مدارى من خشب السفن ، وقابلتهم الطبول والزمور ، وأمروا أهل القاهرة باقامة الزينات إحتفالا بنصرهم على المماليك . وكان عدد الرؤوس التى دخلوا بها إلى القاهرة تقرب من ثمانمائة رأس ، للماليك والعربان ، وكان عدد من قتل هناك وألقى فى النيل أكثر من ذلك .

وأمام هذه الهزائم المتتالية ، ومع ضعف الامكانيات العسكرية، إضطر طومان باى إلى أن ينسحب من الصعيد ويلتجىء إلى الدلتا . ونزل عند أحد أصدقائه من مشايخ البحيرة . ولكن سرعان ماعلم العرب بوجوده لديه ، ثم علم السلطان سليم بذلك ، فأرسل اليه جماعة من جنوده تمكنوا من القبض عليه بسهولة . وسواء أكان حسين بن مرعى قد خان العهد ، أو لم يخنه ، فإن ما يهمنا هو عدم تمكن طومان باى من الحصول على حماية الوطنيين له ، بعد أن تفرق الأمراء المماليك من حوله .

وقابل طومان باى السلطان سليم ، ثم توجهوا به إلى خيمة خاصه فى حراسة جنود الإنكشارية فى معسكر العثمانيين فى إمبابة . وظلت القاهرة منقسمة على نفسها ، ولا تصدق أمر إلقاء العثمانيين القبض على طومان باى . وبعد سبعة عشرة يوماً أرسل العثمانيون طومان باى إلى بر بولاق ، وساروا به فى موكب شق القاهرة ، وأمامه ما يقرب من أربعمائة عثمانى . وكان يحيى الأهالى الواقفين لرؤيته على طول الطريق ، وهو لا يدرى ما يصنعون به . «فلما أتى إلى باب زويلة

(١) ابن اياس . الجزء الخامس . ص ١٧١ .

أنزلوه من على الفرس ، وأرخوا له الحبال ، ووقفت حوله العثمانية بالسيوف . فلما تحقق أنه يشنق وقف على أقدامه على باب زويلة ، وقال للناس الذين حوله : إقروا لى سورة الفاتحة ثلاث مرات . فبسط يده وقرأ سورة الفاتحة ثلاث مرات وقرأت الناس معه ، ثم قال للمشاعلى : إعمل شغلك» (١) . ولقد حزن عليه الناس حزناً كبيراً ، نظراً لشجاعته ، وبطولته فى التصدى للعثمانيين ، ولثباته فى الحرب واستمراره فى المقاومة حتى آخر لحظة ؛ هذا علاوة على حسن سمعته ، وحسن أخلاقه ، وحسن سياسته للناس . وكان ملكا حليما قليل الأذى كثير الخير، كما يقول عنه ابن إياس . وظل ثلاثة أيام وهو معلق على الباب ، ثم أنزلوه وأحضروا له تابوتاً ووضعوه فيه ، ثم توجهوا به إلى مدرسة عمه السلطان الغورى ، ودفنوه فى الحوش الذى يقع خلف المدرسة . وكانت هذه أول مرة فى التاريخ يشنق فيها سلطان لمصر .

ولا شك فى أن إلقاء القبض على طومان باى بهذه الطريقة والتخلص منه ، كانت انتصاراً كبيراً للسلطان سليم ، وإضعافاً لحكم المماليك ، وتدعيما لحكم العثمانيين لمصر .

٣- الحجاز واليمن :

باستتباب الأمر للعثمانيين فى مصر ، أصبح عليهم أن يتولوا كذلك أمر الأقاليم التى كانت ملحقة بها ، وخاصة فى شبه الجزيرة العربية ؛ وهى أقاليم الحجاز واليمن .

وكما كانت سوريا الجنوبية ضرورية من الناحية الإستراتيجية للدفاع عن مصر

(١) ابن اياس : الجزء الخامس ص ١٧٦ .

ضد أية هجمة تأتى لها من الشمال أو من الشرق ، كان الحجاز واليمن مهمين كذلك من الناحية الإستراتيجية ، كخط دفاع أول عن مصر ، أمام أية هجمة قد تفاجئها من المحيط الهندى وخليج عدن . وكان البرتغاليون يواصلون حينئذ هجماتهم على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، وعلى الخليج العربى ، وفى نفس الوقت الذى تطورت فيه العلاقة بين مصر المملوكية والدولة العثمانية إلى حرب معلنة ، وعملت فيه إحدى القيادتين على الاستيلاء على منطقة نفوذ وسيادة القيادة الأخرى . وكان من المنطقى أن يسيطر العثمانيون على الحجاز واليمن بعد أن سيطروا على مصر .

ولم تكن العلاقة بين مصر ، بصفتها سلطنة مملوكية ، وبين « ملحقاتها » فى الحجاز واليمن ، مقصورة على مجرد الناحية الإستراتيجية . حقيقة أن المجهودات البرية والبحرية ، والتى كان السلطان الغورى قد بذلها فى هذه الأقاليم ، وحتى فى المحيط الهندى ، كانت قد زادت من إظهار أهمية الناحية الإستراتيجية ، وأن مسيرة الحملات المملوكية إلى اليمن ، ومحاولة سيطرتها على منطقة عدن ، وإنشائها لقاعدة بحرية هناك ، وخروج الأسطول المملوكى إلى مياه المحيط الهندى ، وحتى إلتقائه بالأسطول البرتغالى قرب ديو ، كانت كلها تقدم العامل الإستراتيجى على غيره من العوامل فى هذه الفترة، وفى هذه الظروف الخاصة بظهور البرتغاليين فى مياه المحيط الهندى ، وتأثير ذلك على التجارة العالمية . ولكن الروابط كانت وثيقة بين مصر والحجاز . وكذلك مع اليمن ، منذ العصور الإسلامية الأولى ، التى نظمت هذه العلاقة ، وأرست لها تقاليدا بنيت على المصلحة المشتركة لأبناء هذه المنطقة أجمعين . فكانت مصر هى التى ترعى الحجاز ، وهى التى ترسل إليه كسوة المحمل فى كل عام . وكانت مصر هى التى ترسل الأرزاق لأهل الحجاز ، معونة لهم ، وتكريماً لإقليمهم ، وللرسالة التى يقومون بها فى موسم الحج . وكانت مصر هى

التى ترعى المجاورين ، الذين يأتون من جميع أطراف العالم الإسلامى ، ويقررون البقاء فى الأراضى المقدسة، طلباً للعلم، أو رغبة فى البركة . وكانت مصر هى التى تشتمل على أكبر مساحة من الأراضى والأملاك الموقوفة على خدمة المسلمين فى مكة والمدينة . هذا علاوة على وجود بعض المؤسسات المصرية فى الحجاز ، تؤدى للحجاج خدمات عامة ، مثل « التكية » المصرية التى كانت تعتبر ملجأ ومستشفى فى نفس الوقت للحجاج .

وكانت مصر هى التى تشرف على الحجاز من الناحية الإدارية ، وهى التى تشرف على أكبر قافلتين من قوافل الحجاج تصل إلى الحجاز : القافلة الأولى تأتى من دمشق ، ويتجمع فيها الحجاج الآتين من العراق ، ومن الجزيرة ، ومن آسيا الصغرى ، ويسيرون فيها ، مع أبناء سوريا إلى بيت المقدس ، ثم جنوبا إلى الحجاز ، والقافلة الثانية التى كانت تتجمع فى القاهرة ، وتضم حجاج كل أقاليم بلاد المغرب ، وكانت تصل إلى مصر ، لكى تخرج من جديد ، وهى تضم الحجاج المصريين ، وتأخذ معها المحمل والكسوة الشريفة إلى الأراضى الحجازية . وكانت حكومة السلطنة تزود كل من القافلتين بقوة للحراسة ، تصحبها وترد عنها العصابات وتؤمن لها طريق السفر . وبعد سقوط الشام ، ثم سقوط مصر فى أيدى العثمانيين، كان من الطبيعى أن يدخل الحجاز كذلك فى أيدى من استولوا على السلطة فى هذين الإقليمين . ومع انتقال الهيبة التى كانت للسلطنة المملوكية إلى دولة العثمانيين، أصبح من المنطقى أن يتجه العثمانيون بأنظارهم إلى الحجاز، حتى يتمتعوا بلقب « حماة الحرمين الشريفين » . ولا شك فى أن تزعم العثمانيين للمنطقة السنية من العالم الإسلامى ، ووقوفهم فى وجه الأطماع التوسعية لدولة الصفويين الشيعية ، كان يدفعهم كذلك إلى الرغبة فى بسط حمايتهم ، ومد نفوذهم ، على الحجاز .

أما من ناحية أبناء الحجاز فإنهم كانوا يفيدون من انضمامهم للدولة المملوكية

فى مصر ، خاصة أن هذا الانضمام لم يكن يكلفهم شيئاً . وكان الحجاز يخضع لنظام حكم الأشراف الموجودين فى مكة ، والذين ينتسبون إلى البيت الشريف. ورغم وقوع خلافات من وقت لآخر فيما بينهم إلا أن الأشراف كانوا يعملون على تصفية هذه الخلافات ، ثم يواصلون تبعيتهم لمصر ، أو انضمامهم إليها ، خاصة وأنها كانت هى الدولة التى تستضيف الخلافة ، وتحميها .

وعلينا أن نذكر أن العلاقة بين الأشراف وبين السلطنة المملوكية فى مصر قد ضعفت فى السنوات الأخيرة من حكم السلطان الغورى ، وخاصة فى الوقت الذى قام فيه بمجهودات حربية فى الحجاز واليمن لدفع خطر توغل النفوذ البرتغالى فى هذه الأقاليم . كما أن الهزائم التى لحقت بالمماليك أمام البرتغاليين فى مياه الهند ، والانقسام الذى وقع بين صفوفهم ، والخصومات التى نشبت بينهم وبين أهل اليمن ، ساعدت على قلة هيبتهم فى الأقاليم الحجازية . حقيقة أن حسين الكردى حاول بعد عودته من اليمن ، أن يدعم نفوذ السلطنة المملوكية فى الحجاز، وينشىء هناك خط دفاع حربى عن مصر ، يقيمه فى جدة، ويمنع به أساطيل البرتغاليين من انتهاك حرمه الحجاز ، ومن الوصول إلى السويس ومصر . ولكن الهزائم أثرت فى نفسية الرجال ، وساعدت على ظهور الخلافات بين عناصر المماليك وبعضها . فنشب النزاع بين حسين الكردى ، قائد القوة البرية، وبين الريس سلمان، قائد الأسطول البحرى . وترك الريس سلمان الحجاز وعاد إلى القاهرة . وكانت هذه الخلافات تضعف من سمعة مصر، وتضعف من سيطرتها على الأراضى المقدسة . وبعد هزيمة مرج دابق ، واستيلاء العثمانيين على القاهرة ، لم تكن هناك صعوبة فى انضمام أشراف الحجاز إلى الدولة التى سيطرت على مقدرات مصر ، والتى ظهرت على أنها توحد أقاليم العالم الإسلامى ، وتدافع عنه أمام أخطار هجمات الشيعة ، وأخطار هجمات البرتغاليين المسيحيين .

وفى القاهرة ، وجد السلطان سليم بعض علماء وقضاة الحجاز ، كان السلطان الغورى قد اعتقلهم وقت وقوع الاضطرابات التى كانت قد حدثت هناك ضد الحكم المصرى . فأفرج السلطان سليم عنهم ، وأشاروا عليه بأن يكتب إلى الشريف بركات، شريف مكة ، يدعوه إلى قبول السيادة العثمانية ، وإعلان الخطبة باسم سليم؛ وكتبوا من جانبهم إلى الشريف بركات بهذا المعنى . ولقد أثمرت هذه العملية ، إذ أن الشريف بركات وجد من الحكمة أن يقبل السيادة العثمانية ، خاصة وأنه كان يواجه الخطر البرتغالى ، وكان فى حاجة إلى مساعدة دولة إسلامية كبرى له . وكان على الحجاز كذلك أن يكون مسالما مع الدولة التى تحكم مصر ،حتى يفيد من الأوقاف المحبوسة على الحرمين ، وعلى فقراء مكة والمدينة ، وأخيراً فإن دخول الحجاز تحت السيادة العثمانية لم يكن يهدد النظام الموجود فى الحجاز فى شىء ، بل كان يبشر بتدعيم مركز الشريف بركات ، ضد منافسيه المحليين.

وكل هذه الأسباب مجتمعة ، علاوة على فكرة وحدة العالم الإسلامى ، هى التى أدت إلى قبول الشريف بركات للعرض العثمانى ، وإرساله إبنه إلى القاهرة ، يحمل للسلطان سليم تهنئة والده بفتح الشام ، وفتح مصر ، ويحمل إليه كذلك مفاتيح الحرمين الشريفين ، إقراراً باعترافه بالسيادة العثمانية . ولقد أكرم السلطان سليم وفادة ابن الشريف بركات ، وأعطاه تفويضاً بحكم والده للحجاز ، ووجهه إلى التخلص من حسين الكردى ، أمير المماليك فى جدة . وإحتفلت مكة بعودة ابن الشريف ، وقرأوا التفويض على الناس ، وخطبوا الجمعة باسم السلطان سليم ؛ وانتهى الأمر بإلقائهم القبض على حسين الكردى ، وبقتلهم إياه غرقاً .

وهكذا دخلت الحجاز سلمياً فى نطاق الدولة العثمانية ، وإن كانت قد إحتفظت بنفس نظام حكمها اللامركزى؛ وإن كان العثمانيون سينشئون صنجقية خاصة بهم فى جدة، تكون أساساً وقاعدة لعملياتهم فى البحر الأحمر وفى اليمن .

وكما ورثت السلطنة العثمانية مصر فى مناطق نفوذها فى الحجاز ، سيعمد العثمانيون إلى التطلع بأنظارهم إلى ما وراء الحجاز ؛ إلى اليمن ، وإلى عدن ، خاصة وأن العثمانيين كانوا قد ورثوا كذلك تركة مصر فى الكفاح ضد أخطار الغزو البرتغالى فى منطقة البحر الأحمر ، وإمكانية قيام تحالف بين البرتغاليين ورؤوس الحبشة المسيحيين ، ضد الحجاز ، وضد المسلمين فى وادى النيل . ولكن التوسع العثمانى فى اليمن سيأتى على مراحل ، وسيزداد وضوحاً فى عهد السلطان سليمان . وسيشتمل على معطيات جديدة ، وخاصه وأن اليمن كانت تضم السنيين ، كما كانت تضم الزيديين ، وهم من الشيعة .

وهكذا كانت نتيجة انتصارات العثمانيين هى حصولهم على ملك جديد ضموه ، ولكنها كانت تمثل كذلك تزايداً فى فتح الجهات أمامهم ، دون أن يتمكنوا من إقفال أى من الجبهات السابقة التى كانوا يحاربون فيها . وبعد جبهة البلقان والمجر ، وجبهة فارس فى وجه الشيعة ، وجبهة سواحل شرق البحر المتوسط أمام فرسان القديس يوحنا ، وجبهة شمال إفريقية أمام الإسبانيين ، فتحت مصر أمامهم أبواب الحجاز ، والبحر الأحمر ، واليمن ، الموصلة إلى جبهة البرتغاليين فى المحيط الهندى . ولا شك فى أن فتح هذه الجبهة الجديدة أمام العثمانيين سيدفعهم كذلك إلى محاولة السيطرة على مياه الخليج العربى ، فيتكاتف فى ذلك عامل الخطر البرتغالى ، مع عامل خطر هجمات الصفويين الشيعة ، فى توجيه العثمانيين صوب السيطرة على العراق . ولا شك كذلك فى أن تزايد فتح الجبهات العسكرية أمام العثمانيين فى دفاعهم عن منطقة الشرق الإسلامى سيعمل على استهلاك جزء كبير من مواردهم المادية فى هذه الحروب ، وسيمتص جزءاً كبيرا من وقتهم ومن مشغوليتهم على حساب نظم الحكم الداخلية ، والالتفات إلى مشكلات الإنتاج ، ومشكلات التنمية .

وهكذا كتب على مصر ، بعد فقدانها السيطرة على موارد التجارة العالمية ، أن تفقد سيادتها ، وتصبح مجرد ولاية تخضع لسيادة دولة وجهتها الظروف العالمية إلى ميادين الحروب ، وبشكل حرمها من الوقت ومن الإمكانيات اللازمة لتحسين أحوال الناس .

وبعد النكسة الاقتصادية ، والهزيمة العسكرية ، قل الأمل فى إمكانية تحسن أحوال المنطقة ، وإستمر إستنزاف مواردها فى عمليات الدفاع . ولاشك فى أن هذا سيؤثر على الأحوال الإقتصادية والإجتماعية لمصر والمصريين فى أثناء القرون التالية ، كما سيؤثر على أحوال كل الأقاليم المحيطة بها . وكانت العوامل الخارجية هى التى فرضت هذه التجربة القاسية على المنطقة ، وعلى أبنائها .

٤ - الأسس الجديدة للحكم :

كانت فترة إقامة السلطان سليم فى مصر ، على قصرها ، قد فتحت أعينه على المشكلات الخاصة بهذه السلطنة ، وبالأقاليم التى كانت منضمة إليها ، وكذلك على المشكلات الخارجية التى كانت تواجه هذه السلطنة ، وكان كل ذلك كفيلا بجعله يضع الأسس الأولى لنظام الحكم الذى سيسير عليه فى مصر ، ولعلاقة العثمانيين بأبناء هذه الأقاليم التى فتحوها ، أو التى قبلت الدخول تحت سيادتهم . ولا شك فى أن مشكلة الإدارة كانت هى المشكلة الأولى التى واجهته ؛ ولكن طبيعة العثمانيين ومستوى حضارتهم وطريقة معيشتهم كانت لها تأثيراً كبيراً على شكل القرارات التى اتخذوها .

فما أن أتم السلطان سليم إخضاع القاهرة ، وأعطى الأمان للأمراء المماليك ، حتى أخذ فى تنظيم إدارة البلاد . فعين بعض أمرائه فى مناصب نائب غزة ، وكاشف المحلة ، وكاشف الشرقية ، وكاشف الغربية ؛ وولى عدة كشاف فى أماكن

مختلفة من البلاد . كما كلف الدفتردار، على الشرفى يونس ، الأستادار ، بمسح بلاد الشرقية ، وبكشف ما فيها من إقطاعيات المماليك الجراكسة وغيرهم من الرزق والاوقاف . ولاشك فى أن هذا القرار كان يهدف تقليم أظافر الأمراء المماليك، والإستناد إلى مجموعة جديدة من الأمراء ، تدين له بالولاء.فى الوقت الذى كان طومان باى يواصل فيه عملياته الحربية لمقاومة العثمانيين.

وبعد قضائه على المقاومة ، التى تمثلت فى السلطان طومان باى ، إنتشرت الإشاعة فى القاهرة بأن السلطان سليم سيعود إلى إسطنبول ، وأنه سيجعل يونس باشا نائباً عنه بمصر . ثم ظهر أنه يرغب فى إرسال بعض المصريين إلى عاصمة الدولة العثمانية ؛ فجلس جماعة من وزرائه فى المدرسة الغورية ، وطلبوا عدداً من أعيان الناس ، من القضاة والشهود والمباشرين والتجار ، وأعيان الغورية ، وطائفة من السوقة المتسببين فى البضائع ، وطائفة من البنائين والنجارين والمرخمين والمبلطين ، وغير ذلك من المعلمين ؛ ثم عينوا منهم جماعة لكى يسافروا إلى إسطنبول ؛ وكتبوا أسماءهم فى قوائم وألزموا كل واحد منهم بأن يحضر له بضامن يضمنه : وكان هذا تمهيداً لتزويد عاصمة ملكه بعدد من العلماء ومن الصناع لتجميل عاصمته، ولإنشاء مدرسة تشبه مدرسة السلطان الغورى ، فى إسطنبول . ثم بدأت السلطات العثمانية فى إنزالهم إلى المراكب ، علماء وصناع وتجار ، لتوصيلهم إلى الإسكندرية ، تمهيداً لسفرهم إلى إسطنبول . وسيعمد السلطان سليم كذلك إلى إرسال الخليفة العباسى إلى إسطنبول مع من يرسلهم إلى هناك . ودل ذلك على أن عاصمة الملك ، وعاصمة الدولة ، قد انتقلت من القاهرة إلى إسطنبول .

وقام السلطان سليم بإختيار ما يحلو له فى القاهرة؛ وأمر بالبدء فى فك رخام القلعة ، الذى كان موجوداً فى قاعات البيسرية والدهيشة والبحرة والقصر الكبير،

وفك العواميد السماقى التى كانت فى الإيوان الكبير . وصار العثمانيون يأخذون معهم جماعات من المرخمين ،ويهجمون على قاعات الناس ويأخذون ما فيها من الرخام السماقى والزرزورى والملون ، « فأخربوا عدة قاعات من أوقاف المسلمين وبيوت الأمراء ... وغير ذلك من قاعات المباشرين والتجار وأبناء الناس ... ثم إن الوزراء إستدرجوا لأخذ الكتب النفيسة التى [كانت] فى المدرسة المحمودية والمؤيدية والصرغتمشية ، وغير ذلك من المدارس التى فيها الكتب النفيسة ، فنقلوها عندهم ووضعوا أيديهم عليها ، ولم يعرفوا الحرام من الحلال فى ذلك »(١) .

وعمل السلطان سليم على تغيير العملة المتداولة فى مصر . وكانت العملة العثمانية الجديدة خفيفة جداً ؛ وكان الأهالى يخسرون فيها الثلث ، فوقف حال الناس بسبب ذلك ، وصارت البضائع تباع بسعرين : سعر العملة القديمة ، وسعر العملة الجديدة ؛ إلى أن فرض العثمانيون أمر إلغاء العملة القديمة نهائياً ، الأمر الذى جعلهم يربحون خمسين فى المائة من قيمة العملة التى طرحوها فى الأسواق والتى جمعوا نظيرها عملة المماليك ، وبالقوة .

وسافر السلطان سليم إلى الإسكندرية ، بعد أن أنزل رخام القلعة فى صناديق من الخشب ، ووضعها فى سفن إتجهت إلى هذا الميناء . وهناك أشرف السلطان سليم على وضع من يرسلون إلى إسطنبول فى الأبراج، ووضع زوجاتهم وأولادهم فى الخانات ، حتى يتم قدومهم ، ثم يسافرون دفعة واحدة إلى إسطنبول . وبعد غيبة بلغت إسبوعين ، عاد السلطان سليم إلى القاهرة ، وعرض الجنود بقيادة يونس باشا ، وإستعد للعودة إلى عاصمة ملكه .

وكان السلطان سليم قد منع رجال جيشه من التزوج من زوجات الأمراء المماليك ، وكان هذا يدل على عدم رغبته فى توطين رجاله فى مصر ، وعلى رغبته

---

(١) إبن إياس . الجزء الخامس . ص ١٧٩ .

فى الإحتفاظ برجاله كطبقة محاربة ، ترتبط بشخصه وبدولته ، ولا ترتبط بإقليم معين من أقاليم الإمبراطورية . وجمع العثمانيون الأهالى من شوارع القاهرة ، وقيدوهم بالحبال ، وصعدوا بهم إلى القلعة . وزاد خوف الأهالى من ذلك . ولكن سرعان ما علموا بأنهم قد جمعوا الأهالى لكى يسحبوا المكاحل النحاس الكبيرة التى كانت موجودة فى القلعة ، ويجروها حتى ساحل النيل ، لكى تأخذ طريقها على السفن إلى إسطنبول كذلك . وقاسى الناس فى سحبها غاية المشقة « وحصل لهم بهدلة من الضرب والسك » وكانوا يربطون الرجال بالحبال فى رقابهم ، ويسوقونهم بالضرب الشديد على ظهورهم ، حتى وإن كانوا من أعيان الناس .

وأخذ العثمانيون يلقون القبض على عدد من المصريين ، ويجمعون جمال السقايين ، وذلك تمهيداً لعودتهم عبر سيناء إلى الشام ، ومنها إلى إسطنبول . وعرض السلطان سليم كسوة الكعبة ، ثم إستعد للسفر . وأطلق سراح عدد من الأمراء المماليك كانوا فى السجون . وعين الأمير خاير بك ، ملك الأمراء ، نائباً للسلطنة بمصر . ودل ذلك على أن العثمانيين سيستعينون بالمماليك فى حكم البلاد . حقيقة أن يونس باشا قد إعترض على السلطان سليم فى هذه العملية الأخيرة ، وعلى أساس أن العثمانيين قد تكبدوا الكثير لفتح الشام وفتح مصر ، ثم يقوم السلطان بعد ذلك بتسليم الشام لجان بردى الغزالى ، وتسليم مصر لخاير بك . ولكن يونس باشا دفع حياته ثمناً لهذا النقد الجرىء . ودل ذلك على أن السلطان سليم كان قد قرر بشكل نهائى أمر الاستعانة بالمماليك كحلفاء خاضعين له ، على حكم أقاليم الدولة الامبراطورية الجديدة . كما دل على أن نظام الحكم سيعتمد على اللامركزية ، حتى تتفرغ الدولة للمهام الخارجية الجسيمة .

وصعد خاير بك إلى القلعة . وأمر بقايا المماليك المختفين بأن يظهروا ، وأعطاهم الأمان . فظهر منهم الجم الغفير ، وهم فى أسوأ حال ، متزين بزى الفلاحين . ولكن خاير بك كان يحكم مصر بإسم العثمانيين ، وبمساعدة بعض فرق جيوش العثمانيين ، وإن كان سيستند كذلك إلى بقايا المماليك الموجودين فى البلاد. وسيؤدى ذلك إلى نوع من التنافس بين العثمانيين والمماليك ، وخاصة بعد أن يعطى خاير بك الأمان للجراكسة ، ويسمح لهم من جديد بركوب الخيل ، وبشراء السلاح . ولقد حاول العثمانيون من رجال الحامية الباقية بمصر أن يقوموا بالضغط عليه ، حتى يرتب لهم رواتب ومخصصات ، ويمنحهم إقطاعات ، كما كان عليه الحال بالنسبة للمماليك ؛ ولكنه إعتذر عن ذلك ، وطلب منهم أن يتفاهموا فى ذلك مع السلطان . وكادت هذه العملية أن تؤدى إلى ثورة فى القلعة ، يتمكن فيها رجال الحامية العثمانية من الاستيلاء على السلطة فى مصر . وكان تدخل السلطان سليم فى العملية ، وسحبه بعض فرق الحامية العثمانية الموجودة فى البلاد ، من الفرسان والمشاة ، يدل على أنه كان يرغب فى تدعيم النظام الذى وضعه لمصر ، أو الذى وضع أسسه ، والذى كان يقوم على التوازن بين القوى المختلفة ، وفى صالح الدولة .

وإستلم خاير بك حكومة مصر مدى الحياة ، وبصفتها منطقة نفوذ إقطاعى له . وكان عليه أن يحتفظ بما يبقى له من أموال بعد دفع نفقات رجال الحامية والفرسان والصناجق ، أو يستخدمه كما يحلو له . وكان السلطان سليم قد ترك له ما يقرب من الف من الفرسان ، وما يقرب من خمسمائة من المشاة من حملة البنادق ، بقيادة أحد الضباط العثمانيين . وكان على هذه الحامية أن تخضع لأوامر قائدها ، وتخضع لتوجيهات خاير بك . وكثيراً ما لفت السلطان سليم أنظار نائبه فى مصر إلى ضرورة عدم ترك رجال الحامية يضايقون الأهالى من المصريين ، وإلى

ضرورة عدم المساس بمقررات الجراكسة ، وضرورة ترك أراضيهم وأوقافهم لهم . والواقع أن جزءاً كبيراً من المماليك الجراكسة دخل فى صفوف القوات العثمانية الموجودة بمصر ، كما دخل أمراؤهم فى صفوف الإدارة ، وتولوا مناصب الإشراف على الأقاليم .

وبعد وفاة السلطان سليم ، قدم خاير بك فروض الطاعة والولاء لإبنه السلطان سليمان ، الذى سيعرف بإسم القانونى فيما بعد ؛ وهو السلطان الذى سيعمل على تدعيم سلطة العثمانيين ونفوذهم فى مصر . وكان سليم قد اكتفى بوضع حكومة الإقليم الجديد فى أيدى خاير بك ، ولكن الاحداث الخطيرة التى وقعت فى أوائل حكم السلطان سليمان ستدفع هذا السلطان إلى التفكير فى إعادة غزو الإمبراطورية التى كان والده قد فتحها ، وفى ضم مصر نهائياً إلى الدولة العثمانية . وسنرى أنه قد إضطر مع ذلك إلى أن يحسب حساباً للوضعية وللشخصية المصرية ، وإن كان هذا الأمر هو الذى أدى إلى إنتشار الفوضى والإضطراب فى طول مصر وعرضها . وكان السلطان سليمان قد أظهر كرماً واضحاً فى أوائل حكمه ، وسمح لكثير من المصريين الموجودين فى إسطنبول بالعودة إلى مصر ، وأعاد تثبيت خاير بك فى النيابة ، وأعاد إليه أسرته وحريمه المحتجزين فى عاصمة السلطنة الجديدة ؛ كما سمح بعودة الخليفة العباسى لمصر ، حيث توفى بها فى سنة ١٥٤٣ ، ودون أن يسمع به أحد وسنحت لخاير بك فرصة لإثبات ولائه للدولة العثمانية ، وللنظام الجديد ، حين أطلع السلطان على نيات جان بردى الغزالى ، نائب الشام ، بشأن الإنفصال بحكم سوريا ، والإستقلال بها . ورفض خاير بك التعاون مع زميله فى الشام ، وألقى القبض على كثير من الجراكسة الذين حاولوا الإنضمام إلى حركة المماليك الإنفصالية فى سوريا ، وجمع قوات جديدة حتى يستعد لأية إمكانية . ولقد

انتهت هذه الحركة بقتل جان بردى الغزالى ، بعد أن سحق العثمانيون قواته فى سنة ١٥٢١ قرب دمشق .

وأظهر خاير بك ولاءه للدوله العثمانية فى أثناء حصار رودس ، وأمد الدولة بعدد من السفن والقوات ، وبكمية من الأسلحة والذخائر ، وكمية من المهمات الحربية ومواد التموين . وفى هذه العملية ، إنضم فرسان مصر ومشاتها ، وعربها وجراكستها ، إلى الجيش العثمانى .

والواقع أن خاير بك كان يجيب على كل الشروط التى كان العثمانيون يرغبون فيها ، بالنسبة لحكام الأقاليم . وسار خاير بك طبقاً للتعليمات التى كانت تصل إليه من إسطنبول ، وإن كان قد تشدد كذلك مع الأهالى ، وخاصة فى شأن جمع الضرائب ، وفى مسألة تقرير التعامل بالعملة العثمانية الجديدة ، التى لم تكن فى صالح المصريين .

وتوفى خاير بك فى ٤ نوفمبر سنة ١٥٢٢ ولم يترك خلفا له . وعلينا أن نذكر أنه لم يكن محبوبا ، وكثيراً ما أهانه الأهالى فى شوارع القاهرة ، بسبب قسوته ، وبسبب غلاء الأسعار وسيادة الفقر فى عهده ؛ كما أخذوا عليه قسوته تجاه بعض الأسر ، ونسبوا إليه كل المساوىء والمصائب التى نزلت بالبلاد ، منذ عهد السلطان الغورى وعهد طومان باى . ولم يترحم عليه أحد ؛ ويقول المؤرخ أحمد ابن زنبل الرمالى أن الناس « كانت ... تسمع صراخه فى القبر ، حتى ضجت الناس من ذلك ، وكان موته عبرة لمن إعتبر »(١) . أما إبن إياس فإنه قد واصل تأسفه على مرور عهد المماليك وإنقضائه . وكانت مصر قد دخلت بالفعل عهداً جديداً فى تاريخها ، هو عهد الحكم العثمانى .

---

(١) أحمد بن زنبل : تاريخ السلطان سليم خان ... طبعة سنة ١٢٧٨ هـ ص ١٢٨ .

الباب الثانى

الحكم العثمانى لمصر

الفصل السادس

الوالى

بعد أن خضعت مصر للحكم العثمانى ، وأصبحت مجرد إقليم من أقاليم هذه الدولة ، إنتقلت السيادة من القاهرة إلى القسطنطينية . وأصبح السلطان يختار من يمثله لحكم هذا الإقليم . وإذا كان السلطان سليم قد إختار خاير بك لهذا المنصب ، وهو من الأمراء المماليك ، فان إبنه سليمان سيدخل تعديلا على هذا الوضع ، بعد وفاة خاير بك ؛ خاصة وأن إحتلال أحد المماليك لمنصب الولاية أو النيابة كان يقوى من التطلعات الإستقلالية عند المماليك ، ويجعلهم يأملون فى السيطرة « القانونية » على البلاد ، ماداموا يحتفظون بالسيطرة « الفعلية » عليها . فما هى شخصيات ولاة العثمانيين فى مصر ؟ وماهى إختصاصاتهم ؟ ووسائل عملهم ؟ وطبيعة علاقاتهم بالسلطان وبقية القوى الموجودة فى البلاد ؟

١ – الولاة العثمانيون :

علم السلطان سليمان ، أثناء حصاره لرودس ، بنبأ وفاة خاير بك ، فى سنة ١٥٢٥ . فأسرع بإرسال صهره ، الصدر الأعظم ، مصطفى باشا ، إلى مصر(١) .

---

(١) كان مصطفى باشا قد بدأ حياته بحارا على السفن ، ثم باعوه لاحدى السيدات التى أشرفت على تعليمه وتهذيبه ، ونبـغ بشكل واضـح فى العزف على الآلات الموسيقية . والتقى به سليمان ، حين كان وليا للعهد ، فأعجب به ، وضمه إلى خاصته . وارتفعت أسهم مصطفى بعد وصول سليمان الى العرش ، وارتقى بسرعة فى المناصب ، حتى أصبح بيكاربيك =

وكلفه بتدعيم نفوذ العثمانيين فى هذه البلاد ، وبدراسة أحوالها ، وباقتراح مايراه، من أجل بقاء مصر ولاية عثمانية .

وكانت أحوال مصر قد اضطربت وقت وفاة خاير بك . فحضر إليها مصطفى باشا على رأس حملة تتألف من ٢٥٠٠ جندى ، وتضم إليها عدداً من العلماء والمؤرخين . وواجه مصطفى باشا فى مصر ثورة عارمة قام بها المماليك الجراكسة، وكانوا يأملون من ورائها طرد العثمانيين من البلاد . ولقبوا أحد أمرائهم ، وهو قانصوه الدوادار، بلقب السلطنة ، وقطعوا الطرق ، وسيطروا على المواصلات ؛ واتفقوا مع مشايخ العرب ، ووعدوا الأهالى باعفائهم من دفع الميرى لمدة عام . ولقد تمكن مصطفى باشا من تحطيم هذه الثورة . ونقل ما كان خاير بك قد جمعه من ثروات وأموال ، قيل أنها زادت بكثير عما كان قايتباى قد تمكن من جمعه . وباع تحفه وخيوله بالمزاد .

وبقى مصطفى باشا فى مصر لمدة ثلاثة أشهر ، أتم فى خلالها دراسة الأحوال العامة للديوان ، وللفرق العسكرية ، ودراسة أحوال البكوات ، والكشاف والمماليك ؛ كما درس أحوال المالية ، وإيرادات الأقاليم ، وأوضاع الأراضى والأوقاف . وستكون هذه الدراسة أساساً للتنظيم المسمى « قانون نامه » ، الذى أصدره السلطان بشأن نظام حكم مصر[1] .

= للروميلى ، ثم صدرا أعظم فى سنة ١٥٢٣ . وقربه سليمان من أسرته وزوجه من أخته ، وأصبح أهم رجل فى الدولة بعد السلطان .

(١) اعتمد سيلفستر دى ساسى Silvestre de Sacy على نسخة من هذا القانون لعمل دراسة تحليلية باسم « مذكرة عن طبيعة تطور حقوق ملكية الأراضى فى مصر منذ غزو المسلمين لهذه البلاد حتى الحملة الفرنسية » ، وقرأها فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٠٣ أمام المجمع أنظر : DEHRAIN , Henri ; L' Egypte Turque. p. 15

[Hist. de la Nation Egyptienne. Vol. V.].

ومنذ ذلك الوقت نظر الباب العالى إلى مصر على إعتبار كونها مجرد بشالك ، أو ولاية تخضع لحكم أحد الباشاوات ، مثلها فى ذلك مثل بقية ولايات الدولة ، فى الروميلى ، أو قرمانيا ، أو كنديا ، أو حلب ، أو الشام . وزودت مصر بوسائل الإدارة اللازمة لها من ولاة ، وضباط لقوات الحامية ، علاوة على مابقى فيها من البكوات المماليك .

وأصبحت مصر تخضع لحكم أحد الولاة ، أو الباشاوات ، الذى كان يمارس سلطاته طبقا للفرمانات أو « خطى شريف » . وكان السلطان يحدد للوالى ، فى فرمانه ، أنه مسئول عن الدفاع عن مصر ، وأن عليه أن يرسل إلى الأعتاب السلطانية مبلغاً سنوياً من المال ، يبلغ مقداره ٦٠٠,٠٠٠ قرش ، توردها الولاية سنويا إلى الخزانة السلطانية ؛ وفى حالة عدم عثوره على كل هذا المبلغ ذهبا ، أن يرسل بعضه من القطع الفضية ، والقطع البرونزية . وعليه أن يرسل ٥٠٠ جندى لحراسة هذه « الخزنة » من بين رجال الحامية ، ويرسل ٥٠٠ جندى آخرين لحراسة قوافل الحجاج إلى الحجاز . وكان على الوالى أن يرسل ، علاوة على ذلك ، إلى القسطنطينية ١٢٠٠ جندى ، بقيادة أحد الأمراء ، الذين يمتازون بالخبرة والشجاعة والمهارة العسكرية ، لمساعدة الدولة فى حروبها العامة . وكان على الوالى أن يهتم بصفة خاصة بجمع الأموال المقررة ، وبضمان إرسالها للخزانة السلطانية فى الفترات المحددة لها . وكان على الوالى كذلك أن يحافظ على الولاية ، ويفصل فى شكاوى الأهالى ، ويراقب الضبط والربط عند القوات الموجودة فى البلاد ، وبكل حزم ، ويعاقب ضباطها إذا ما لزم الأمر . وكان عليه ألا ينسى إرسال المعونة والهدايا والمساعدات إلى فقراء الحجاز ، وأن يقوم بأعماله بنشاط وبكل ولاء لسيده السلطان .

وكانت بشالك مصر تعتبر فى نظر الباب العالى هى ثانى ولاية فى الإمبراطورية؛ ولذلك فان السلطان كان يرسل إليها من يختارهم من بين كبار المسئولين، الذين كانوا قد تمرنوا قبل ذلك على حكم ولايات أخرى أصغر . وكان بعضهم قد إحتل منصب الوزارة، وحاز ثقة السلطان، سواء فى الإدارة الداخلية، أو فى قيادته للجيوش، أو فى تمثيله للسلطان فى مفاوضاته مع الدول الأجنبية . فكان على باشا الصوفى (١٥٤٦) قد حكم ولاية بغداد، وكان سنان باشا (١٥٧١) والياً على حلب، وحافظ أحمد باشا (١٥٩١) والياً لقبرص، وكل من حسين باشا (١٦٣٧) ومقصود باشا (١٦٤٢) والياً على ديار بكر، وعلى باشا (١٧٠٧) والياً على تامسقار، ومصطفى باشا السلحدار (١٧٥٣) والياً على المورة وإن كان ذلك لم يمنع الباب العالى، فى بعض الحالات، من تعيين أحد النواب، أو الكخيا، فى منصب الوالى الذى كان يخلو من وقت لآخر . وحدث ذلك عند تعيين قرا محمد، كخيا إسماعيل باشا، بدلا عنه فى منصبه فى سنة ١٦٩٩ . وتكرر ذلك فى سنة ١٧٨٩، وعين إسماعيل، كخيا الوالى، باشا على مصر . ويذكر لنا ماجالون أنه كان صهراً لباى تونس، ووزيراً له، ولكنه إضطر إلى الهجرة والعيش فى ايطاليا لمدة سنوات عديدة، نتيجة لخوفه على حياته من المؤامرات التى كانوا يرتبونها له هناك. ولما كان حسن باشا، قائد الأسطول العثمانى، قد سمع به، فانه استدعاه الى اسطنبول، وعينه كخيا له . وحضر معه بهذه الصفة الى مصر، وتركه فيها بعد نهاية ولايته، وطلب الى السلطان أن يرسل له فرمان يوليه به بشالك مصر.

أما عن القيمة الحقيقية لهؤلاء الولاة، فنجد أن كتابات معظم الأوربيين عنهم، وبخاصة فى أثناء القرن الثامن عشر، كانت تصفهم بالضعف، وتذكر عنهم أنهم كانوا يخضعون لمجموعة الرجال المحيطين بهم، سواء أكانوا من قادة الجنود، مثل أغا الانكشارية، أو كانوا من الأمراء المماليك . ولكن هذا التعميم كان يعنى

البعد عن التمييز، والوصول إلى نتائج بعيدة عن الصحة . وإذا كان بعض هؤلاء الباشاوات من ذوى الشخصيات الضعيفة، فإن هذه المجموعة من ممثلى السلطان فى مصر قد ضمت كذلك عدداً من ذوى الشخصيات القوية . وكان إسماعيل باشا الذى تحدث عنه دى ماييه de Maillet فى سنة ١٦٩٩ « حاضر البديهة، حاد الطباع، ولكنه كان فيما عدا ذلك أحسن حاكم فى الإمبراطورية كلها » . ويصف المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى على باشا حكيم أوغلى (١٧٥٥—١٧٥٧) بأنه إمتاز برقة الطباع، كما إمتاز بعزيمته القوية، التى كان يظهرها عند الشدائد .

وكان بعض الباشاوات من المتعلمين، أو الذين يميلون إلى العلوم وإلى دراسات الفقه، والفلسفة، والرياضيات . فعمل داوود باشا (١٥٣٨ — ١٥٤٩) على تزويد مكتبات جوامع القاهرة بالكتب والمخطوطات . وكانت محادثات جعفر باشا (١٦١٨) دسمة ومفيدة، وأعجب به علماء الشريعة وفقهاؤها، كما أعجب به رجال العلوم . وكان لمقصود باشا (١٦٤٢) معارف واسعة فى الرياضيات . أما رامز محمد باشا (١٧٠٥) فإنه كان يميل إلى مناقشة الموضوعات العلمية، والطب، والفلسفة ؛ وتحدث معه دى ماييه عن انتشار اللغة الفرنسية فى أوربا، ونسب ذلك إلى انتشار كتب الفرنسيين فى القارة، وإن كان القنصل الفرنسى قد ذكر أنها كانت ترجع إلى انتصار الجيوش الفرنسية، حتى لا يقلل من مجد ملك بلاده. وكان أحمد باشا (١٧٤٨ — ١٧٤٩) يميل إلى الرياضيات، التى كان قد درسها مع الشيخ حسن الجبرتى، والد عبد الرحمن الجبرتى، المؤرخ ؛ وكان يخلو إلى نفسه ويتفرغ للعمليات الحسابية ؛ كما كان يقضى أوقات فراغه فى عمل المزاول، التى زود الأزهر بواحدة منها . وكان عبد الله باشا (١٧٢٩ — ١٧٣١) من الفقهاء، ويذكر عنه الجبرتى أنه كان ملماً بقراءات القرآن، وبالفلسفة، ويكتب فى التوحيد .

ولذلك فإن الباب العالى كان يرسل إلى القاهرة أحسن ما كان عنده فى الهيئة الإدارية ، وبشكل جعلهم يتميزون عن الكخيا وعن بقية الأمراء والأغوات الذين كانوا فى مصر ، والذين لم يتسع أفقهم إلى أبعد من ضفاف النيل بكثير . أما بالنسبة لضعف سلطة الباشاوات ، وبخاصة فى أثناء القرن الثامن عشر ، فإن ذلك كان يرجع إلى طبيعة النظام نفسه ، وإلى ظروف القوى الموجودة فى البلاد وعجز الولاة عن تطوير هذا النظام أو إصلاحه .

٢ - وصول الوالى واختصاصاته :

كان الباشا يصل إلى مصر إما بالطريق البرى ، إذا ما أتى من الشام أو الحجاز ، وإما بطريق النيل ، إذا ما أتى من عاصمة الدولة العثمانية نفسها . وفى كلتا الحالتين كان يدخل القاهرة فى موكب كبير ، بعد أن يبلغ السلطات الموجودة فيها بقدومه .

وبعد وصول الباشا فى « ذهبيته إلى بولاق ، التى كانت هى ميناء القاهرة النهرى فى ذلك الوقت ، كان يقيم مؤقتاً فى إحدى « الاستراحات » الموجودة هناك : وتعطينا كتابات القناصل الأجانب وصفاً تفصيليا للاحتفال بقدومه ، فكان الأمراء والبكوات وكبار الضباط يضربون خيامهم على الضفة اليمنى للنيل ؛ وكانت هذه الخيام تمتاز بالاتساع ، وبالفخامة ، وتفرش بالسجاجيد الواردة من الهند . وكانوا يوقدون المصابيح فى المساء أمامها ، وبشكل يعطى رسوما هندسية جميلة . وفى اليوم التالى لوصول « الذهبية » من رشيد ، كان الباشا ينزل منها ، ويقابل باستقبال حافل ، ويمتطى صهوه جواد ، ويسير حوله كل البكوات والقواد حتى الاستراحة . وكان ذلك يدل على منتهى الاحترام للباشا القادم ؛ ويدل فى نفس الوقت على منتهى التحفظ بالنسبة إليه ؛ وكثيراً ما كان هذا الالتقاء :لأول يعطى البكوات ، أو كبار الضباط ، شعوراً بإمكانية التعاون

معه ، أو بصعوبة ذلك . وكان الباشا يدخل إلى القاهرة بعد بضعة أيام فى موكب كبير ، يحيط به الأمراء والقواد، على ظهور الخيل ، ويسير أمامه بعض الحرس حاملين السلاح ، وتصحب الموكب فرقة موسيقية عسكرية . وكان الأهالى يصطفون على طول الطريق لمشاهدة الباشا الجديد ، وكانت غالبيتهم من الرجال ، مع أقلية من السيدات المحجبات .

وكان بعض الباشاوات يدخل القاهرة فى احتفال ضخم ، مثل مصطفى باشا ، صهر السلطان سليمان القانونى ، الذى أحاطت بموكبه كبار شخصيات السلطنة نفسها ، وتبعه جيش كبير من الانكشارية . وكانت غالبية الولاة تدخل إلى القاهرة فى هذا الموكب وهى ترتدى ألواناً زاهية ، وترصع عمامتها ببعض الجواهر التى تلمع فى ضوء الشمس . وكان موكب دخول على باشا إلى القاهرة فى سنة ١٧٠٧ يضم حاشية يزيد عددها على ١٢٠٠ شخص . ولكن بعض الولاة كان يقنع بموكب بسيط ، كما كان عليه الحال بالنسبة لرامز محمد باشا ؛ وإن كان ذلك قد دفع بعض المتفرجين إلى التساؤل عما إذا كان هذا الوالى يحظى بالفعل بمكانة مهمة لدى الباب العالى ، أو إذا ما كان مريضاً .

وبعد أن كان الباشا يشق شوارع القاهرة ، يصل إلى قصره فى القلعة . وكان يقوم ، بعد بضعة أيام ، باستقبال بكوات المماليك ، إستقبالا رسميا ؛ وكانوا يقدمون له فروض الطاعة والولاء ، وبصفته ممثل السلطان فى البلاد .

وكان الباشاوات يعينون فى ولاية مصر لمدة عام . ولكن كثيراً ما كانوا يبقون فى مناصبهم لمدة أخرى أو لمدتين . ولذلك فإنهم كانوا يبقون فى هذا المنصب عموماً لمدة سنتين أو ثلاث سنوات . ومع ذلك فقد بقى كل من سليمان باشا وداوود باشا فى ولاية مصر ، الأول لمدة ثلاثة عشر عاماً (١٥٢٥ — ١٥٣٨) ، والثانى لمدة إحدى عشر عاماً (١٥٣٨ — ١٥٤٩) ؛ ولكن ذلك كان إستثناءاً من القاعدة . وفى سنة

١٧٠٠ ، عين السلطان محمد باشا والياً على مصر لمدة أربعه أعوام . وقام بعض الباشاوات بحكم مصر مرتين : مثل سليمان باشا وسنان باشا ، فى أثناء القرن السادس عشر ، وعادوا إلى القاهرة بعد فترة قادوا فيها جيوش الدولة فى ميادين المعارك ، الأول فى فارس ، والثانى فى بلاد العرب ؛ وكان هذا هو أيضا مثل على باشا ، الذى حكم مصر فى المرة الأولى فى سنة ١٧٠٧ ، وعاد إليها من جديد فى سنة ١٧١٧ ، بعد أن قاد القوات العثمانية فى جزيرة كريت ؛ ومثل على حكيم أوغلى باشا ، الذى حكم مصر فى سنة ١٧٤٠ ، ثم حكمها فى سنة ١٧٥٥ .

وعلى العكس من ذلك ، كانت فترة ولاية بعض الباشاوات قصيرة للغاية : مثل إسكندر باشا (١٦٥٠) الذى حكم لمدة ثلاثة أشهر ، وكل من محمد باشا (١٦٢٢) وأحمد باشا (١٦٧٥) الذى حكم لمدة شهر ونصف شهر . وتمتلىء كتابات القناصل الأوربيين دائماً بعبارات : « سرت الإشاعة عن تغيير الباشا » و « وسيسافر الباشا » و « سافر الباشا » و « وصل الباشا الجديد » ؛ ويدل ذلك على إستمرار تغيير الولاة ، ويدل على عدم الإستقرار . ومنذ سنة ١٥١٧ حتى سنة ١٧٩٨ توالى على حكم مصر مائة والى وعشرة .

أما عن مقر الوالى ، أو الباشا ، فإنه كان فى قلعة القاهرة ، التى بناها صلاح الدين على أول جبل المقطم ؛ وكانت تشرف على ساحة الرميله وكانت تتألف من قسم مرتفع ، يسكنه الإنكشارية ، وقسم منخفض توجد به ثكنات العزب وبقية أوجاق الجنود ، وعدد من القصور ؛ وكان الوالى يسكن إحداها . ولما كان الباشاوات يشعرون بأنهم كانوا مؤقتين فى القاهرة ، فإنهم لم يهتموا كثيراً بالقصر الذى كانوا يسكنون . ويذكر بعض القناصل ، ومنهم دى مايبه ، أن قصر الباشا كان فى حالة سيئة ، ونادراً ما كان أحد الباشاوات يفكر فى القيام بادخال أى إصلاح عليه ولكنا نجد أن بعض الولاة المحبين للبذخ ، مثل إسماعيل باشا ، قد أدخل بعض الإصلاحات

على هذا القصر فى مدة ولايته ، عند نهاية القرن السابع عشر ، وذلك بمناسبة الإحتفالات التى أقامها لختان إبنه ؛ فأقام جناحاً جديداً للقصر ، وزرع حديقة كان يحضر لها الماء يومياً على ظهور الجمال .

وكان الباشاوات لا يخرجون كثيراً من هذا القصر ، ولا يزورون الأقاليم ، وبشكل يفصل بينهم وبين الرعية ، ويؤثر على الطريقة التى كانوا يحكمون بها البلاد .

وكان الولاة يستلمون من الباب العالى المراسلات الرسمية ، ويصدرون تعليماتهم بعد ذلك للسير عليها . وكان الباشاوات يأمرون بإقامة الإحتفالات عند علمهم بانتصار الجيوش السلطانية ؛ كما كانوا يرأسون حفل « وفاء النيل » ، حينما تصل مياه الفيضان إلى إرتفاع معين أمام مقياس الروضة . وكان هذا الاحتفال يشتمل كذلك على « فتح الخليج » ، الذى كان يبدأ من النيل أمام جزيرة الروضة ، ويسير إلى القاهرة ؛ ويشتمل على تقاليد ، وله فرحة كبيرة عند الجميع ؛ فهو دلالة على الرخاء بالنسبه للفلاح ، ودلالة على جمع الأموال بالنسبة للحاكمين .

وكان الباشا يشارك فى الإحتفالات الرسمية والمناسبات ؛ ويحضر صلاة العيد ، ومعه الأغوات ، والكخيا ، وقادة الإنكشارية . وكان يشارك فى صلاة الاستسقاء لنزول المطر فى سنوات الجفاف وإنخفاض النيل ؛ ويرأس حفل خروج المحمل والكسوة فى طريقها ، مع قافله الحج ، إلى الحجاز . وكانت هذه القافلة تبدأ من ميدان الرميلة ، تحت القلعة ، ويسلم الوالى زمام الجمل الذى يحمل المحمل إلى أمير الحج ، الذى كان عليه قيادة القافلة وحراستها من إعتداء البدو ، وهجمات قطاع الطرق .

كما كان الباشا يرأس الديوان ، أو مجلس الحكومة ، والذى كان يجتمع فى القصر ثلاث مرات إسبوعياً ؛ ويحضره كبار قادة الجنود ، والبكوات وكبار العلماء . وفى هذا اليوم ، كانت الساحة المؤدية إلى الديوان ، فى القلعة ، تمتلىء بخيول البكوات وكبار القواد ، الذين كان كل منهم يصطحب معه بعض مماليكه .

وكانت هذه الجياد تحمل سروجا مطهمة ، ومطعمة بالجواهر والأحجار الكريمة ، التى كان بريقها يضوى تحت أشعة الشمس . أما الديوان الصغير ، فإنه كان يشتمل على قادة الفرق العسكرية وحدها ، وكان يجتمع فى صالة إجتماعات الباشا . وكان هذا الديوان الخصوص هو الذى يقرر الشئون السياسية والشئون المالية والاقتصادية للولاية . وفى بعض الحالات ، كان النقاش فى الديوان يأخذ نغمة مهددة ، وربما يصل الحال إلى خروج الأسلحة من أغمادها ، وبشكل يحول النقاش إلى معركة .
وكانت رئاسة الديوان من أهم إختصاصات الوالى ، وإن كانت أهم وسائل عمله هى الوسائل المالية .

٣ — المالية :

لما كان الولاة يقيمون فى مصر لمدد قصيرة ، فإنهم كانوا غير قادرين على القيام بأى عمل يستلزم وقتا طويلا ، حتى وإن كانوا يرغبون فى القيام بمثل هذا العمل . كما أن الأموال أصبحت شغلهم الشاغل ، أو مشغوليتهم الرئيسية ؛ وكان هدفهم الأول هو جمع أكبر ما يمكن جمعه من الأموال فى فترة إقامتهم القصيرة فى البلاد .

وكانت أرض مصر تكفى لمعيشة أهلها ، ودون أن يحتاجوا لواردات أجنبية ، ولا حتى لمياه الأمطار ، ما داموا يعيشون من النيل . وكان فيضان النيل يحمل لمصر الخصب ، ويعطى الفلاح طريقة معينة لإعداد الأرض ، ونمطا معينا فى التفكير ، وانتظار المحصول . وكانت الأرض هى وسيلة الإنتاج الوحيدة ، ومصدر الثروة الفعلية . وكما عاش عليها الفلاح ، ركز الحكام والمستغلون أهتمامهم بها وعليها ، حتى يتمكنوا من الحصول على الثروة اللازمة لحياتهم ، كحكام وكمستغلين .

وإذا كان السلطان يعتبر هو مالك كل أرض البلاد ، إلا أنه لم يفرض عليها ضرائب مباشرة ، تقوم بجمعها هيئة من موظفى المالية . ولكن غلة القرى كانت تعود إلى الملتزمين ، الذين كانوا من قدماء الضباط ، أو من البكوات المماليك ، أو من مجرد الأشخاص العاديين . وكان الملتزم يحصل على الضرائب بواسطة الشيوخ الذين كانوا يشرفون على القرى ، ويسمى كل منهم باسم « شيخ البلد » . وكانت الضريبة التى تفرض على المحاصيل تقسم إلى قسمين : « مال باديشاهى » أو « مال ميرى » ، كان يمثل نصيب السلطان ، ونصيب ممثله والى القاهرة ؛ و « الفائض » ، الذى كان الملتزم يحتفظ به لنفسه .

وكان جمع الميرى نقدا من اختصاص إدارة فى القاهرة ، يشرف عليها « الرزنامجى » ، والذى كان السلطان يعينه فى هذا المنصب مدى الحياة . وكانت حسابات الرزنامجى تكتب بالتركية ، وتقدم للباشا ، وكذلك إلى البك الدفتردار ، أى أمين الخزانة . ثم ترسل بعد ذلك إلى اسطنبول . وعلاوة على أموال الميرى التى كانت تجمع نقدا ، كان الباشا يجمع الميرى عينا ، من القمح والأرز والشعير . وكانت هذه المحاصيل تنقل من الأرياف إلى القاهرة ، وتشون فى شون خاصة بها . وكان الميرى يمثل الضريبة العقارية ، ويمثل المورد الرئيسى للوالى الحاكم .

ولكن الميرى لم يكن هو مورد الباشا الوحيد ، إذ أنه كان يتصرف فى الأرض نفسها ، وبصفته ممثلا للسلطان . ففى أكتوبر سنة ١٦٩٧ م بالقاهرة محمد بك ، ابن حسين باشا ، عند عودته من مكة ، بعد إنجاز مهمة كان السلطان قد كلفه بها هناك ، وحاول الوالى ، إسماعيل باشا ، أن يتقرب إليه فمنحه أراضى ثلاث قرى ، بلغت قيمتها ٤٥٫٠٠٠ جنيه ، فى ذلك الوقت .
وفى حالة وفاة الملتزم ، كان على أبنائه أن يحصلوا على موافقة الباشا على إرثهم

للقرية أو لمجموعة القرى التى كان سيداً عليها . ولم تكن هذه العملية تتم إلا نظير دفع مبلغ معين يحدده الوالى ، أو نظير « إعادة شراء » هذا « الحق » . وفى حالة عدم وجود أبناء له ، كان فى وسع الورثة أن يحصلوا كذلك على هذا « الحق » ، بعد دفع المبلغ الذى يعينه الوالى . وفى حالة عدم وجود وصية ، فإن منطقة النفوذ كانت ترجع إلى الوالى ، الذى يمنح عملية استغلالها لملتزم آخر ، ونظير دفعه مبلغا معيناً للحصول على هذا الحق . وربما كان هذا يكفى ، كما يقول هنرى ديهيران لشرح عملية إثراء الولاة فى حالات انتشار الأوبئة على البلاد(١) . فكان الوالى يجمع فى يوم واحد ما تبلغ قيمته مائتى أو ثلاثمائة ألف جنيه ، نتيجة لموت الملتزمين ، وإعادة بيع نفس المنطقة ثلاثة أو أربعة مرات فى الأسبوع الواحد .

وكانت الجمارك تعتبر مصدراً آخر من مصادر مالية الباشا . حقيقة أن إحتلال الأتراك العثمانيين لمصر قد تم فى وقت تحول طرق التجارة بين الشرق والغرب ، ووصول تجار غرب أوربا إلى سلع الشرق الأقصى عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وبشكل حرم مصر من المكاسب التى كانت تعود عليها فى زمن السلاطين المماليك . ولكنا نجد ، رغم ذلك ، أن الجمارك المصرية قد استمرت فى تحصيل الرسوم على السلع الأجنبية اللازمة للاستهلاك المحلى ، أو التى كانت تعبر البلاد . وظلت موانى السويس والقصير ، على البحر الأحمر ، تستقبل سفن العرب ، التى كانت تنقل الحراير وأنسجة الهند ، وتنقل كميات صغيرة من القهوة من اليمن والجزيرة العربية . وكانت هذه الأنسجة ، والبن ، تلقى رواجا كبيراً ومتزايداً فى أوربا ، وبشكل سمح لمصر بالاحتفاظ ببعض المكاسب ؛ وسمح للوالى بالاستمرار فى

---

(١) أنظر :
DEHERAIN, Henri, L'Egypte Turque. pp. 28 29 [Hist. de la Nation Egyptienne. Tome v.].

جمع الرسوم الجمركية . أما الموانى المطلة على البحر المتوسط ، وهى الإسكندرية ورشيد ودمياط ، فانها ظلت تتعامل . وإن كان ذلك بكميات أقل عما كان عليه الحال فيما مضى ، مع مرسيليا وليجهورن وجنوا والبندقية ، علاوة على تعاملها مع كريت واليونان أزمير واسطنبول ، وتعاملها مع يافا وعكا وطرابلس الشام . وكانت أسيوط تحتفظ بمركزها ، كنهاية لخط قوافل دار فور ، وللنقل النهرى مع السودان ، مما جعل هذه المدينة مستودعا للسلع الافريقية ؛ وكثرت فيها الوكالات المليئة بسن الفيل ، وخشب الأبنوس ، وريش النعام . والصمغ العربى ؛ وكانت جماركها والرسوم التى تدفع فيها ، من مصادر إيرادات الوالى . وأخيراً فعلينا ألا ننسى أهمية تجارة الرقيق بالنسبة لمصر فى هذا العصر العثمانى ، وحصول الوالى على رسوم مرتفعة عليها ، سواء أكان ذلك على العناصر البيضاء من المماليك المستوردين من القوقاز ، أو على العبيد السود المستوردين من قلب إفريقية .

كانت كل هذه موارد ثابتة لايرادات الوالى وماليته ولكن الولاة كانوا ينتهزون فرصاً معينة للحصول على إيرادات « عارضة » حسبما كانت الظروف تسمح بذلك . ففى سنة ١٧٠١ ، نشبت إحدى حركات التمرد فى دمياط ، ووقع أثناءها الاعتداء على منزل أحد الرعايا الفرنسيين فى المدينة ؛ وبعد شكاية القنصل الفرنسى وتدخل السفير فى اسطنبول ، وصل إلى دمياط أحد مندوبى الصدر الأعظم ، لكى يعيد إلى الفرنسى ما فقده . ويذكر القنصل الفرنسى أن الباشا وعدد من كبار الحكام قد إنتهزوا هذه الفرصة ، كما كانت عادتهم دائما ، لكى يحصلوا من المتهمين على كل ما كان فى وسعهم الحصول عليه . وكانوا يكتبون بذلك محضراً . وبطبيعة الحال ، عادت حوائج الفرنسى إليه ، أما بقية ما جمع فإنه ظل فى أيدى الحكام . ولا شك فى أن الحكام . وعلى رأسهم الوالى ، كانوا يتميزون فى غالبيتهم بالجشع ، والرغبة فى جمع الثروات ، وكانوا يمارسون ذلك ضد الأجانب أنفسهم ،

وبطرق ملتوية ؛ وقد يؤدى ذلك إلى نشأة مشكلات مع الدول الأجنبية ؛ وإن كانوا يضطرون إلى التراجع بسرعة ، بعد تدخل السفراء فى اسطنبول ، وبعد إرسال لجان أو مندوبين من عاصمة الدولة . أما ممارسة هذا الجشع والظلم تجاه الأهالى ، فكانت أخباره لا تصل فى أغلب الأحيان إلى عاصمة الدولة ؛ ولم يجد المصرى من يدافع عنه ، فزاد استسلاما على تواكله . وكثيراً ما كانت هذه العمليات تؤدى إلى شقاق بين السلطات الحاكمة ، بين الباشا وقادة الجنود ، أو بينه وبين الأمراء المماليك ، أو بين الأمراء وصناجق العسكر .

وإذا كان من الصعب تبرير هذا الجشع ، إلا أنه من السهل تفسيره . فكان الباشا أو الوالى يخضع لحاجات متعددة ، وكلها مالية . فكان عليه أن يدفع من الميرى ورسوم الجمارك رواتب الجند ، ويجهز منها تلك الكتيبة الصغيرة التى كان يرسلها إلى اسطنبول ، والتى كانت تأخذ شكل حملة من حالة اشتباك الدولة العثمانية فى حرب .
وكان الوالى يدفع كذلك رواتب الموظفين ، سواء أكانوا من كبار « أرباب الوظائف » أو من صغار « الافندية » . وكانت قافلة الحج السنوية تتكلف كذلك نفقات باهظة : فكان أمير الحج يتسلم بعض المخصصات ، وكانت القوة المعينة لحراسة القافلة والمحمل ، تطالب دائما بالرواتب والتعيين ، كما كانت هذه القافلة تدفع الأموال لمشايخ العربان على طول الطريق ، سواء أكان ذلك « حسنة » فى أيام الحج المباركة ، أو كان ذلك « إتاوة » لمنع العربان من الاعتداء على الحجاج .
وكثيراً ما حملت السنوات أنباءً عن اعتداء العربان والمناسر على قافلة الحج ، لا فى شمال الحجاز ، وشبه جزيرة سيناء ، ولكن حتى على طريق القاهرة السويس نفسه ؛ الأمر الذى كان يدل على أن « الأموال » المصرية ، لم تكن قد وصلت إلى شيوخ العربان . وكان على الوالى أن يدفع كل ذلك ، علاوة على إنفاقه على المؤسسات العامة ، والأوقاف ، التى كانت مسئولة من خزانته .

وبعد ذلك ، فعلينا ألا ننسى أن الوالى كان يفكر فى ثروته الشخصية .
فكان المتقدمون لشغل منصب والى مصر كثيرين أمام الباب العالى ؛ وكانوا يتنافسون فيما بينهم لإظهار سعتهم أمام العظماء ، وبخاصة أمام كيسلر أغاسى ، أو قائد الطواشيين السود ، وأمام كابى أغاسى ، أو قائد المماليك البيض ، وأمام السلحدار أغاسى ، أى كبير حملة أسلحة السلطان ، وحامل سيفه ، والباش شاويش أو رئيس الحجاب ، وكذلك أمام رجال البلاط والحرس السلطانى . وبعد حصولهم على هذا المنصب ، كان على الولاة أن يستردوا ما أنفقوه ، وكان عليهم فى نفس الوقت أن يحتفظوا بحماية هؤلاء العظماء والكبراء لهم ، حتى يحصلوا على مد فترة ولايتهم لمصر . وكان عليهم ، فوق كل ذلك ، أن يأمنوا مستقبلهم . ويذكر لنا ماجالون ، فى ٢٩ مارس سنة ١٧٨٩ ، أن إسماعيل باشا قد دفع أموالا طائلة للحصول على هذا المنصب ، وكان يرغب فى أن يبقى محتفظا به لعدة سنوات .
وكان الباشا لا يضمن ما قد تجىء به الأيام ، وكان يتساءل فى كل يوم عما إذا لم يجىء أحد المندوبين إلى بولاق ، يحمل أمراً من السلطان بعزله ، أو عما إذا لم يحضر إلى القصر أحد ممثلى الأعيان ، أو كخيا الانكشارية ، أو العزب ، أو أحد ممثلى البكوات ، لكى يبلغه أمر عزله . وهذا الشعور أجبر الولاة على بذل كل جهدهم لجمع الأموال ، وأكلوا بذلك الشجر كما أكلوا الثمار ، وأكلوا الغلة كما أكلوا الأرض ، ونهبوا كل شىء ، واستغلوا مصر بدون أى حدود . وكان ورود أحد الولاة غير الطامعين ، وغير الجشعين ، إلى مصر يثير الدهشة من وجود مثل هذا الوالى ، الذى كان يأكل « من أمواله الخاصة » .

٤ — الجزية :

كانت ولاية القاهرة ترسل للسلطان جزية سنوية تسمى « الخزنة » ، تبلغ قيمتها ٦٠٠ر٠٠٠ قرش ، ويضمن المال الميرى توريدها .

وكان إرسال هذه الجزية إلى اسطنبول يمثل أحد الواجبات الرئيسية للباشا أو الوالى . وهناك بعض تلميحات فى كتابات القناصل أو المؤرخين عن إرسال هذه الجزية إلى السلطان . ولم يشك الرحالة فرنسوا دى بافى Francois de Pavie فى سنة ١٥٨٥ فى مسأله انتظام دفع مصر لهذه الجزية . وحددها بنفس المبلغ ، الذى كان يصل إلى ٠٠٠ر٠٤٠ر٢ جنيه فرنسى ، وذكر أنها كانت ترسل إلى اسطنبول بريا فى حراسة ثلاثمائة فارس ومائتين من مشاة الانكشارية . وكان القناصل يذكرون ، من وقت لآخر ، أن الباشا كان يؤجل بعض العمليات ، نتيجة لانشغاله بإرسال «الخزنة» إلى اسطنبول . ويذكر لنا عبد الرحمن الجبرتى أمر إرساله هذه الخزنة من وقت لآخر ؛ فيذكر فى سنة ١٧١٠ أن هذه العملية تمت بإشراف محمد بك الدالى ؛ وفى سنة ١٧١٧ أنها قد تمت بإشراف محمد بك ابن إبراهيم بك أبو شنب ، وفى سنة ١٧٣٥ أنها كانت باشراف حسن بك الدالى . وكانت هذه العملية تتم فى إحتفال خاص ، يشارك فيه عدد من كبار الموظفين ومن الأصدقاء . ولذلك فان جزية مصر لخزانة السلطان قد إستمرت بطريقة منتظمة حتى منتصف القرن الثامن عشر . ولكنهاوصلت بشكل منقطع فى أثناء النصف الثانى من هذا القرن . فانقطعت فى سنة ١٧٥٩ ، وهى السنة الى سيطر فيها على بك الكبير على مصر ؛ وكان يطمع فى الاستقلال ، ورفض إرسال الجزية .

أما محمد بك أبو الذهب ، الذى كان على علاقات أحسن مع السلطان ، فإنه سمح للوالى ، بعد أن أصبح شيخا للبلد ، بالقيام بواجبه من جديد فأرسلت الخزنة فى سنة ١٧٧٤ إلىاسطنبول ؛ وشكر السلطان أبا الذهب على ذلك ، وأهداه ثلاث جوارى جركسيات . وحينما ترك حسن باشا ، قبودان البحرية العثمانية مصر ، بعد حملته إليها في سنة ١٧٨٧ ، أوصي وكيله ، الذى سيصبح إسماعيل باشافيما بعد ،

بضرورة إعادة أمر إرسال الجزية بشكل منتظم . وحينما عاد إبراهيم بك ومراد بك إلى القاهرة ، فى سنة ١٧٩١ ، بعد أن كان القبطان باشا قد طردهم منها ، إنقطع وصول الخزنة إلى إسطنبول . وفى أثناء العقد الأخير من هذا القرن ، كان من المؤلم على نفوس رجال الباب العالى أن يروا إنقطاع وصول الجزية من القاهرة . وفى ١٩ يونيو سنة ١٧٩٨ ، ذكر القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى إسطنبول إلى الريس أفندى ، أو وزير الخارجية ، الذى كان فى ذلك الوقت هو عاطف أفندى ، أن هذا الإهمال يبرر فى نظر حكومة الإدارة الموجودة فى فرنسا ، كون هذه الولاية ، التى إمتنعت عن تقديم إلتزاماتها الرئيسية تجاه السلطان ، قد إنفصلت على السلطنة ، أو عن الإمبراطورية .

وبعد وصول «الخزنة» إلى إسطنبول ، كان الباب العالى يرسل رداً يدل على إستلامه لها ؛ وكثيراً ما كان هذا الرد مصحوباً بخلعة وسيف ، كانت تصل إلى القاهرة ، ويسلمها أحد الأغوات إلى الوالى فى حفل رسمى أمام الديوان .

وعلاوة على حصول الصدر الأعظم على هذه الخزنة ، كان ينتهز فرصة وصولها لكى يحصل من البك ، رئيس البعثة التى توصلها ، على معلومات خاصة بأحوال بشالك القاهرة . ولاشك فى أنها كانت فرصة ينتهزها البك للوقيعة بأعدائه ، أو بمنافسيه . وفى سنة ١٧١٧ ، مثلا ، أبلغ محمد بك ، ابن إبراهيم بك أبو شنب ، الصدر الأعظم أن إسماعيل بك ابن إيواظ كان يرغب فى الإستقلال بحكم مصر .

وكان باشا القاهرة يرسل كذلك إلى إسطنبول ضريبة نوعية تشتمل على مواد غذائية ، وعلى كميات من الحلوى ، لسيدات القصر . وكانت تصل فى «قافلة بحرية» تضم عدداً من السفن ، مزودة بالمدفعية . وكانت تشتمل على الأرز والسكر والتمر والزعفران والفلفل ، والمسك والسنامكي والصمغ ، هذا علاوة على

البخور والحناء . وكان كل ذلك يمثل أعباءاً بالنسبة للوالى فى القاهرة .

٥ ـ عزل الولاة :

رغم أن معظم الباشاوات لم يستقروا فى حكم القاهرة لمدة طويلة ، فإن بعضهم قد توفى أثناء مدة ولايته ؛ مثل أحمد باشا الذى توفى فى سنة ١٦٩١ ، ومحمد أمين باشا الذى توفى فى سنة ١٧٥٢ ، ومصطفى باشا الذى توفى فى سنة ١٧٦٢ .

وفى بعض الحالات ، كان الوالى يترك منصبه بطريقة طبيعية ، وبعد إتمامه مدة شغله لهذا المنصب . فترك قرة محمد باشا القاهرة فى سنة ١٧٠٥ ، ونزل بطريق النيل إلى الإسكندرية ، لكى يعود منها إلى إسطنبول ؛ وقدم له الأكابر هدايا ثمينة . وكذلك الحال بالنسبة لعبدى باشا ، الذى ترك القاهرة فى سنة ١٧١٧ ، لاستلام منصبه الجديد فى ولاية طرابلس الشام .

ولكن كثيراً ما كان الباشا يضطر إلى الخروج من وظيفته بطريقة مفاجئة ؛ سواء أكان ذلك بناء على أمر يأتى من السلطان ، أو نتيجة لإحدى المؤامرات التى يحيكها له ضباط الأوجاق أو البكوات . وفجأة كان أحد الأغوات يصل من إسطنبول حاملا أمر الباب العالى بعزل الوالى ، فى حالة تغيير البلاط لفكرته عن هذا الباشا ، أو فى حالة تفوق أحد المنافسين عليه وتمكنه من الحصول على هذا المنصب لنفسه بدلا عنه . وفى هذه الحالة كان الباشا المعزول يترك قصره فى القلعة ، ويقيم فى أحد بيوت المدينة ، ويبقى فيها إلى أن تصل بشأنه الأوامر من إسطنبول .

ويمتلىء تاريخ مصر العثمانية بأمثلة عديدة على ذلك . ففى سنة ١٦٩٦ عزل على باشا ، وصدرت أوامر السلطان بالإشتداد فى معاملته . فصادروا أملاكه ، وحتى ملابسه ؛ وشاركه وكيله نفس المصير . وفى فبراير سنة ١٧٠٠ فقد حسين باشا ثقة الباب العالى ، وعومل بنفس الطريقة وكان الباب العالى يعرف أن

كبار موظفيه كانوا يسرعون بجمع الثروات ، فكان يمارس حيالهم عمليات التعذيب حتى يحصل منهم على ما جمعوه . فسلم حسين باشا ونائبه ١٤٠ كيس ، ووعدوا بتقديم ٢٠٠ كيس آخرين عند وصولهم إلى إسطنبول . وفى بعض الحالات ، وكما حدث مع رامز محمد باشا فى سنة ١٧٠٦ ، كان الباشا المعزول يحظى بعطف من الكبراء ومن الأمراء . وشهد عام ١٧٠٧ عملية عزل على باشا فى شهر سبتمبر ، على مرحلتين : المرحلة الأولى وصل فيها مندوب من السلطان يحمل مرسوماً بضرورة دفع الباشا فى مدة ثلاثة أيام ، لممثل تجار إسطنبول ، مبلغ يتراوح بين ٧٠٠ ، ٨٠٠ كيس ، وهى التى كان قد إستدانها منهم قبل سفره حتى « يستعد » لتولى مهام البشالك ؛ وعجز على باشا عن الدفع ؛ فقام ممثل السلطان بعد ذلك بقراءة مرسوم ثان بعزله أمام الديوان .

وربما كان عزل الوالى مجرد مقدمة لمعاملة أشد عنفاً ؛ فلقد نقل حسن باشا ، الذى كان قد عزل من ولاية مصر فى سنة ١٥٨٣ ، فى أحد الزوارق التى سارت به فى البسفور ؛ دون أن يعرف أحد مصيره بعد ذلك ؛ كما أن على باشا ، الذى شكوا فى تأييده لنيات إسماعيل بك ابن إيواظ للإستقلال بمصر ، قتل فى القاهرة نفسها ، فى سنة ١٧١٨ ، وأشرف على العملية رجب باشا ، الذى جاء إلى مصر بصفته والياً جديداً عليها ، وكان مكلفاً من الصدر الأعظم بتنفيذ الحكم .

وحتى إذا كان الباشا يحظى برضاء السلطان ، فإنه كان مهدداً دائماً بالعزل من جانب ضباط الوجاقات ، أو من جانب البكوات المماليك ، الذين كان من الواجب أن يصبحوا موظفين خاضعين له ، ولكنهم كانوا فى نفس الوقت مستقلين عنه ، ويسيطرون عليه . وكثير من الولاة إجبروا على التخلى عن منصبهم بهذه الطريقة . وكانوا فى غالب الأحيان يتحفظون على الباشا فى أحد البيوت ، حتى تصل بشأنه التعليمات من الباب العالى . وبعد حدوث خلاف بين الإنكشارية

والباشا فى شهر سبتمبر سنة ١٦٩٧ ، أجبروه على أن يتنحى بنفسه عن السلطة .
وفى ٢٢ يونيو سنة ١٧١١ إضطر خليل باشا ، الذى كان قد أيد الإنكشارية ضد العزب ، إلى أن يستقيل ، بعد هزيمة الجانب الذى إنضم إليه . وفى سنة ١٧٢١ ، قام قادة الانكشارية بضرب قصر القلعة من أعلى المقطم ، وأجبروا رجب باشا على التنحى .

وحينما كان الكخيا ، أو البكوات ، يقررون عزل الباشا ، كان الأوده باشى هو الذى يبلغ الوالى بهذا القرار . وكان الأوده باشى يحتل مركزاً هاماً بين رجال الوجاقات ؛ وكانوا يسمونه عموماً بإسم « أبو طبق » ، نتيجة لشكل العمامة التى كان يضعها على رأسه ؛ فكانت من الجـــوخ الأسود ، ولها حواف عريضة ، ولا يضع عليها أى شال ؛ فكانت أشبه قبعات الأوربيين أكثر من شبهها بعمائم الشرقيين . وكان يرتدى ملابس سوداء وضيقة ؛ ولا يمتطى جواداً ، ولا بغلا، بل حماراً . وعند خروجه فى الصباح ، وبهذا الشكل ، من منزله ، كان منظره ينذر بوقوع ثورة ، ويجذب إليه أهالى المدينة، الذين يسيرون معه فى الشوارع المؤدية إلى الشكنات . وكان مظهره يجبر كل الجنود الموجودين فى الطريق على الإنضمام إليه،حتى يصل إلى القلعة مع جمهرة كبيرة . ثم يطلب مقابلة الباشا ،وينحنى أمامه بإحترام ؛ ثم يقلب طرف السجادة التى كان منحنياً تجاهها عند وقوفه ، ويقول : « إنزل يا باشا » ؛ وتنتهى بهذه الجملة كل سلطات نائب السلطان فى القاهرة : فمن وقت التفوه بها ، لا يصبح للباشا أى حق فى التصرف فى الجنود ، أو حتى فى إصدار أوامره لرجال الحرس الخاص بقصره ، ويخضع الجميع لأوامر الأوده باشى .
وقبل المساء كان أهالى القاهرة يتأكدون من وقوع هذا التغيير . وإن كان هـذا لم يكن يعنى بالضرورة أن الباشا المعزول بهذه الطريقة سيحرم فى نفس الوقت من رضاء السلطان : ففى سنة ١٦٩٧ عين الباب العـالى إسماعيل باشا ، الذى عزله

الإنكشارية ، باشا على ولاية أخرى .

وعلينا أن نذكر، بالإجمال، أن هذا الوالى ، الذى كان يمثل السلطان فى البلاد ، كان يسير حسب نظام معين، فيما يتصل بطريقة إختياره للولاية، وعلاقته بالباب العالى ، ومدة إقامته بمصر ، والقوى الأخرى التى تركها نظام الحكم العثمانى إلى جواره ؛ وكل ذلك فى جو من المؤامرات ، والوشاية ، وحركات التمرد ؛ مع روح النهم والجشع ، والرغبة فى الإثراء السريع . ومن قصره الموجود فى القلعة ، كان الوالى ينظر إلى القاهرة من أعلى الجبل ، ليجدها تحت أقدامه ؛ وإلى المصريين ، على أنهم رعية، وعبيد السلطان؛ وبشكل جعله يمثل الدولة وسطوتها فى قوتها وجبروتها ؛ وإن كان بعد ذلك قد أصبح يمثل نفس الدولة فى تفاهتها وضحالتها ، فى عصر جمودها وضعفها، وتفككها وإنهيارها .

الفصل السابع

القوات البرية والبحرية

كان الوالى أو الباشا هو ممثل السلطان فى مصر ، وممثل سلطته ، وممثل سيادة الدولة ؛ وكانت الوسيلة الفعلية للاحتفاظ بمصر ولاية للدولة ، ولمنع بقايا الأمراء المماليك ، من التطلع للإستقلال بالبلاد من جديد ، هى تلك القوات التى تركتها الدولة فى مصر ، والتى كانت فى شكل فرق ، أو « وجاقات » ، هذا علاوة على وجود بعض القطع البحرية العثمانية فى المياه المصرية . وكان لقادة هذه الفرق دورا يقومون به ، إلى جانب الوالى ، فى حكم البلاد ؛ ويدعمون بذلك سلطته بقوة فعلية ؛ كما كانوا يقومون بمراقبته ، ومراقبة المماليك ، حتى لا يقوم أى منهم بالإنفصال عن الدولة العثمانية . فما هى أهم هذه الوجاقات ؟ وما هى القيمة الفعلية التى كانت لها ، فى مصر ، وبالنسبة للدولة العثمانية ؟

١ - الوجاقات : -

كان السلطان سليم قد ترك فى مصر قوات عسكرية يتراوح عددها بين ١٢ و ١٥ ألف جندى وكانت هذه القوات مقسمة إلى ستة فرق ، أو وجاقات هى : المتفرقة ، والشاويشية ، والجوميليان ، التفكشية ، والعزب ، والانكشارية . وأضاف إليها السلطان سليمان وجاقاً جديداً يضم أولئك المماليك الذين كانوا يرغبون فى الخدمة فى صفوف القوات المسلحة العثمانية .

وكانت الوجاقات ، فيما عدا العزب والانكشارية من الفرسان ؛ أما هاذين الوجاقين فكانا يضمان المشاة . وكان تنظيم هذه الوجاقات يشبه تنظيم بقية القوات العثمانية فى أية ولاية أخرى . فكان لكل وجاق أغا أو قائد ؛ وكخيا أو وكيل للقائد ؛ وباش إختيار ، أو أكبر الضباط سناً ؛ ودفتردار ، مسئول عن شئونه

الإدارية ؛ وخزنة دار ، مسئول عن شئونه المالية ؛ وروزنامجى ، مسئول عن المكاتبات .

وحصل كل وجاق من هذه الوجاقات على إمتيازات ، فى شكل إقطاعات من الأرض كانوا يحصلون على ريعها ؛ وكانت هناك هيئة من الموظفين تشرف على هذه العملية ، وتشرف على الإنفاق اللازم للوجاق .

وكان وجاق المتفرقة مكلفاً بنوع خاص بحماية القلاع فى الثغور البحرية ، فى الإسكندرية ، ورشيد ، ودمياط ، والسويس . ومع مرور الزمن فقد رجاله كل قيمة عسكرية لهم وأصبحت سلطات الولاية لا تثق فيهم كثيراً .

أما رجال وجاقات الجوميليان والتفكشية والشرقة ، فكانوا متشابهين ؛ وكان الأجانب يعتبرونهم جميعاً على أنهم فرسان ، أو إسباهية ، وكانت هذه الوجاقات الثلاث موزعة بين الأقاليم ، وتعتبر كحرس للكشاف ؛ ولذلك فإنها لم تقم بدور يؤثر على الأحداث السياسية التى وقعت فى مصر طوال العهد العثمانى ، وإن كانت تعتبر قوى مكملة فى عمليات الصدام والصراع التى وقعت بين العزب والانكشارية . وفى سنة ١٧٠٨ ، مثلا ، إجتمع ضباطها مع ضباط العزب ، وقرروا أن يعملوا متحدين ضد الانكشارية ؛ وإستدعوا قواتهم الموجودة لدى الكشاف للعودة بسرعة إلى القاهرة .

ولعب العزب دوراً هاماً فى الاحداث التى كانت تجرى فى مصر حتى منتصف القرن الثامن عشر . وكان وجاقهم يتدخل فى كل الاحداث . وكانوا أغنياء ، ويتمتعون بخضوعهم لعدد من الضباط ذوى الهمة والنشاط : مثل الشوربجى والصابونجى ؛ الذين كانوا يقررون الأمور الهامة للدولة ، والذين كانوا يتمتعون بهيبة لدى الكبير والصغير ، ويتمتعون بحب الامراء والصناجق . وكانت معارك وجاق العزب ، بشكل عام ، موجهة ضد وجاق أو فرقة الانكشارية ، والتى كانت

أقوى الفرق العسكرية العثمانية الموجودة فى البلاد .

٢ ـ الانكشارية :

كانت الإنكشارية فرقة من جنود المشاة ، أنشأها السلطان أورخان فى أثناء القرن الرابع عشر . وكانت الحكومة العثمانية تزود هذه الفرقة بعدد من أبناء الأهالى المسيحيين ، فى المناطق الخاضعة لحكم الدولة ، والذين كانوا يؤخذون من أسرهم ، ويعتنقوا الاسلام ، ثم يتعلمون الفنون الحربية وإستخدام السلاح .

وكان رجال الانكشارية يحملون البنادق ، والغدارات ، والسيوف . وتميزت بنادق الانكشارية الموجودين فى مصر بأنها كانت مطعمة بالصدف والعاج ، كما تميزت بثقلها ، مما كان يجبر الجنود على أخذ خطوة للوراء ، مع كل طلقة ، حتى يحتفظوا بتوازنهم . وكانوا ماهرين فى إستخدام أسلحتهم لدرجة بعيدة .

وكان الانكشارية ينقسمون إلى « أورط » أو كتائب ، لكل منها علمها الخاص ، الذى يحمل شارة معينة ، هلال ، أو مجموعة أهلة ، أو خيمة أو مدفع ؛ وكثيراً ما كان الجنود يرسمون هذه الشارة بالوشم على سواعدهم .

وكان قادة هذه الفرقة موجودين فى إسطنبول ، ويرأسهم « أغا الانكشارية » ، والكخيا ، وقائد الكتيبة الثانية ، وغيرهم من كبار الضباط . وفى مصر ، كان الانكشارية هم الذين ينتخبون قائدهم ، أو أغا الانكشارية ، من بين الضباط الموجودين ؛ وكان يساعده مجلس خاص فى تصريف شئون الفرقة . وكان ضباط الانكشارية يحضرون الديوان الكبير ، كما كان أحدهم يحضر ، علاوة على ذلك ، الديوان المخصوص ؛ الأمر الذى كان يسمح لهم بالدفاع دائما عن مصالح فرقتهم .

وكان رجال الانكشارية هم الذين يقومون بحراسة القنصليات الأجنبية ، وكان البعض من بينهم موجودا فى المواقع المتطرفة ، سواء فى القصير أو عند مدخل بحيرة البرلس .

ومنذ نهاية القرن السابع عشر تحسنت أحوال الانكشارية ، نتيجة لاستلامهم رواتبهم بانتظام ، وأخذهم هذه الرواتب من المال الميرى ومن رسوم الجمارك .

وكان هناك تفاوت كبير بين رواتب صغار رجال الانكشارية ، ورواتب كبار قادتها ، كما هو الحال بالنسبة لكل تنظيمات العهود الاقطاعية . ومع دخول الفوضى إلى هذا الوجاق ، كما دخلت مع الضعف إلى جميع أنحاء الدولة ، أصبح رجال الانكشارية يحصلون على إيرادات أخرى بطرق منحرفة . فكان بعض سكان القاهرة ، حتى من الأثرياء ، والذين لم يحملوا سلاحاً فى حياتهم ، قد يقيدون أسماءهم على أنهم من المتطوعين فى هذه الفرقة ، حتى يحصلوا على حمايتها لهم .

وكان رجال الانكشارية الحقيقيون « يأكلون » الرواتب التى ترصد لهؤلاء المتطوعين ، أو الأعضاء الشرفيين فى الانكشارية . وكان نظام هذا الوجاق يسمح باعطاء معاش لرجال الانكشارية بعد وفاتهم ؛ وأصبح الانكشارية يفرقون هذه المعاشات فيما بينهم .

وكان السلطان سليم وخلفاؤه قد حرموا على رجال الانكشارية تملك الأراضى . ولكنهم لم يطبقوا هذه التعليمات إبتداء من النصف الثانى للقرن السابع عشر . وتمكن بعض ضباط انكشارية ، بعد هذه الفترة ، من شراء قرى بأكملها ، كما حصل غيرهم على صكوك إلتزام ، إستغلها وجمع منها الثروات . هذا علاوة على أن رجال الانكشارية كانوا يحصلون من القناصل والتجار الأجانب على مبالغ من الأموال ، لها قيمتها .

وكان رجال الانكشارية يتميزون بوجود روح التضامن فيما بينهم ، جنود وضباط ، حيال الأهالى ، وتجاه الأجانب ، حتى إذا ما تعلق الأمر بانحراف أو باستغلال للسلطة . فاذا ما تقدم أحد الأهالى لكخيا الانكشارية بشكوى عن انحراف من أحد رجاله ، قد يظهر أمامه أنه سيعاقبه ، ولكنه لا يفعل ، ولا يرفض

فى نفس الوقت أخذ الهدية التى تقدم له ، كتقدير من صاحب الشكوى . وبهذا أصبح وجاق الإنكشارية يمثل عنصراً من عناصر الفساد ، فى وقت ضعف الدولة، وبدلا من أن يكون وسيلة من وسائل المحافظة على الأمن والنظام والحقوق .

وكان الانكشارية يقيمون فى أعلى جزء من القلعة ، الأمر الذى سمح لهم بالتحكم ، بقوة نيران أسلحتهم ، فى فرق العزب والفرق الأخرى الموجودة فى القلعة ، والتحكم حتى فى قصر الوالى نفسه . ومع مرور السنين ، وازدياد ضعف الدولة ، زادت سلطة الانكشارية بشكل واضح . وأخذوا يتحدثون مع قناصل الدول، وطلبوا إلى قنصل فرنسا فى سنة ١٦٨٨ فك أسر إحدى عشر من رجال الانكشارية كانوا قد وقعوا فى الأسر ، واستخدمتهم فرنسا فى التجديف على السفن ؛ وألح القنصل على دولته فى ضرورة إجابتهم لطلبهم ، خاصة وأنهم كانوا يتمتعون بسلطة كبيرة فى البلاد .

وما دام رجال الانكشارية كانوا مستقلين عن الوالى ، ويخضعون لقيادة عامة موجودة فى عاصمة الدولة ، ويسيطر قادتهم على مجموعة من الكتائب الموجودة فى مصر ، ويتميزون عن غيرهم فى رواتبهم وإيراداتهم ، فمن السهل أن يتطلع بعض ضباطهم ، وخاصة فى وقت ضعف الدولة ، إلى السيطرة على السلطة ، أو حتى إلى انتزاعها ، كما سنرى ذلك فيما بعد.فكانت هذه الفرقة إذن محسوبة على الدولة فى فترة ضعفها بعد إن كانت هى التى أسهمت إلى حد بعيد فى بناء هذه الإمبراطورية العسكرية المتسعة الأرجاء .

٣ ـ البحرية : ـ

كان للدولة العثمانية بمصر ، علاوة القوات البرية ، قوات بحرية ، موجودة الموانى . وكانت هناك دور لصناعة السفن، موجودة فى بولاق، وفى الاسكندرية، وفى السويس ؛ كما كانت هناك قيادات للبحرية ، يحمل صاحبها لقب « قبودان » ، موجودة فى الاسكندرية وفى رشيد ودمياط والسويس . وكان هؤلاء القباطين

يختارون من بين ضباط الوجاقات . وكان أكثرهم أهمية هو بيك البحرية ، قبودان ميناء الاسكندرية ، والذى كان يشرف على ميناء رشيد فى نفس الوقت ؛ وكان الوالى هو الذى يقوم بتعيين كل من هاذين القائدين فى منصبيهما. وعلى العكس من ذلك، نجد أن قبودان البحر الأحمر، الموجود فى السويس، كان يخضع لسلطة الباب العالى رأساً ، سواء فى التعيين أو فى العزل . والواقع أن هذا التقسيم والتمييز بين السلطات البحرية الموجودة فى مصر كان أمراً معقولا ، خاصة وأن سلطة القبودان باشا، قائد البحرية العثمانية، كانت ثابتة وواضحة فى البحر المتوسط. كما أن البحر الأحمر كان يتميز بأهمية خاصة ، ويصعب على الدولة أن تتركه تحت تصرف أحد الولاة الموجودين فى أقاليمها . ولقد وضحت هذه الأهمية بطريق بطريق مباشر بعد هجمات البرتغاليين على البحر الأحمر فى أوائل القرن السادس عشر ؛ وفى خلال هذه الفترة ، كانت دور الصناعة البحرية تعمل بهمة فى فى السويس ؛ وشهد طريق القاهرة السويس كثيراً من القوافل التى كانت تنقل الأخشاب ومواد السفن من عاصمة الولاية إلى هذا الميناء . وكان هذا هو السبب الذى جعل السلطان سليم وخلفاءه يهتمون باصلاح الطوابى والقلاع الموجودة فى عجرود، وفى السويس وفى الطور، وبرعاية الآبار الموجودة فى هذه الأماكن. وستزداد أهمية السويس والبحر الأحمر وضوحاً وقت غزو اليمن ، كما ستظهر بعد ذلك فى وقت تدخل باشاوات مصر فى الشقاق الذى نشب بين الأشراف فى مكة . وكانت هذه المواقع مهمة كذلك لحماية طريق الحج ، وللدفاع عن قافلة الحج، وحمايتها من العربان . وأدت هذه المشغولية الأخيرة إلى إهتمام الدولة كذلك بميناء العقبة ، التى كانت تقع على الطريق البرى المؤدى إلى الحجاز . ولكن دار الصناعة البحرية فى السويس أهملت ، مع إختفاء هذه الظروف الخاصة ، ولم تعد تبنى إلا بعض السفن اللازمة لأغراض التجارة المحلية .

العثمانية كذلك بمسئولية قيادة البحرية الموجودة فى السويس والبحر الأحمر، خاصة وأن هذا البحر كان قد تحول إلى بحيرة عثمانية ، بعد دخول العثمانيين إلى مصر ؛ وكان على الدولة أن تحتفظ بسلطتها عليه ، وعلى الأقاليم المجاورة له ، ورد العدوان الأجنبي عنه وعنها .

٤ – مساعدة الدولة العثمانية فى حروبها :

إذا كانت الدولة العثمانية قد تحملت مسئولية الدفاع على مصر ، إلا أنها لم تشترك ، ولمدة ثلاثة قرون ، فى عمليات حربية للدفاع عن هذه الولاية ، إذ أن أحداً لم يقم بمهاجمتها . ولذلك فإن التاريخ لم يسجل للقوات العثمانية الموجودة فى مصر أى دور قامت به فى مهمتها الأساسية التى وجدت من أجلها . وربما يفسر لنا ذلك ، بعض التفسير ، أمر إنشغال رجال قوات الحامية العثمانية الموجودين بمصر بمشاغل أخرى ، لا تمت من قريب ولا من بعيد بمسئولية فرقهم ، وذلك على حساب الدولة ، وعلى حساب الرعية من المصريين .

ونجد ، على العكس من ذلك ، أن مصر قد شاركت فى تقديم قوات عسكرية للدولة العثمانية ، وقت إنشغالها فى حروبها وإنشغالها فى قمع الفتن والثورات التى كانت تنشب فى أقاليمها . وساعدت القوات العسكرية الموجودة فى مصر ، والتى كانت تعتبر جزءاً من القوات العثمانية ، دولة السلطان فى حروبها فى الغرب ضد رجال الإمبراطورية ، وفى الشرق ضد فارس ، وفى الشمال ضد روسيا .

ومن وقت لآخر ، كان أحد الضباط يحضر من إسطنبول إلى القاهرة ، ويحمل معه أوامراً من السلطان إلى الوالى ، تقضى بضرورة إرسال بعض فرق الجنود ، وبدون تأخير . وكان القناصل والأجانب يحسبون حساباً لما يقع : إذ أن الجنود كانت تسمح لنفسها قبل سفرها ، فى بعض الأحيان ، بالإعتداء على ممتلكات الأهالى والأجانب ؛ كما أن السلطات كانت تصـادر السفن الأجنبية

ولا شك فى أن المواصلات الاستراتيجية ، كانت لها أهمية خاصة ، علاوة على مسألة المواصلات التجارية ، فى عملية تفكير الباب العالى ، مرات عديدة ، فى أن يحسن المواصلات بين النيل والبحر الأحمر . ففكر الباب العالى ، فى سنة ١٥٢٩ فى إعادة حفر خليج أمير المؤمنين القديم ، الذى كان يربط النيل بهذا البحر . ولقد إهتم تجار البندقية إهتماما خاصا بهذا المشروع ، الذى جندت الدولة له ما يقرب من ٢٠٫٠٠٠ عامل . وعاد سنان باشا إلى المشروع من جديد ، دون أن يتمكن من إتمامه ، وكان يأمل فى تسهيل نقل المهمات الحربية لدار الصناعة فى السويس ، وقت الحملة على اليمن . وفى سنة ١٥٧٩ فكر الصدر الأعظم فى مشروع كبير الأهمية ، يتلخص فى ضرورة حفر قناة فى برزخ السويس تصل مياه البحر المتوسط بمياه البحر الأحمر ، حتى يتمكن الأسطول العثمانى من الانتقال بسهولة بين هاذين البحرين ، ومن الوصول إلى اليمن ، وإلى المحيط الهندى . ويذكر لنا البارون دى توت Tott أن السلطان مصطفى كان يفكر فى نفس هذا المشروع مرة جديدة فى أواسط القرن الثامن عشر .

أما حراسة البحر ، والتى كانت تخضع لقبودان البحرية الموجود فى القاهرة ، فإنها كانت تختص بالضرائب . وكان الهدف منها هو جمع الضرائب والرسوم على السفن التى كانت تمر أمام مراكز حراستها ، وعلى عمليات التفريغ والشحن التى تتم على النيل فى الصعيد ، وفى فرعى رشيد ودمياط . ولم تقم هذه الفرقة بتحمل أية مسئولية تتعلق بالدفاع عن البلاد .

وبالإجمال ، فإن الدفاع البحرى عن مصر كان يقع ، فى البحر المتوسط ، على كاهل الأسطول العثمانى ، الذى كان بقيادة القبودان باشا ، وكان هو أقوى الأساطيل الموجودة فى البحر المتوسط ، وظل كذلك أقوى الأساطيل الموجودة فى الحوض الشرقى لهذا البحر ، حتى فى فترة ضعف الدولة العثمانية . وإحتفظت الدولة

الموجودة فى الموانى ، لإستخدامها فى عملية نقل الجنود . وكان رجال الإنكشارية يشددون الحراسة فى الاسكندرية ، على فنادق الاجانب ووكالاتهم ، قبيل مجىء العسكر من القاهرة إلى هذه المدينة . وكانت السفن الفرنسية والأجنبية الموجودة فى الميناء تحيى قائد ، أو سردار ، هذه القوة ، وتقدم له الهدايا .

ولقد شاركت القوات العسكرية الموجودة فى مصر فى عديد من حروب السلطان : ففى سنة ١٦٦٦ فكر الصدر الأعظم ، أحمد كبرولى ، فى ضرورة توجيه مجهود خاص إلى جزيرة كريت، التى كان العثمانيون يحاربون أبناء البندقية، منذ مايزيد على عشرين سنة، لإنتزاعها منهم . فأعد الحملة اللازمة لذلك ، وأصدر أمره إلى باشا مصر لإرسال ألفى جندى إلى الجزيرة . وشاركت هذه الحملة المصرية فى عملية الحصار الشهير الذى إنتهى بإنتصار العثمانيين فى ٦ سبتمبر سنة ١٦٦٩ وبسيطرتهم على الجزيرة ، رغم مقاومة القوات البريه والبحرية العنيفة للعثمانيين .

وفى أثناء الحرب الطويلة المدى التى قام بها الأتراك ضد النمسا ، من سنة ١٦٨٣ إلى سنة ١٦٩٩ ، طلب السلطان إلى باشاوات مصر ، مرات عديدة ، إرسال الإمدادات العسكرية . فأرسل ولاة القاهرة ألفى جندى فى سنة ١٦٨٧ إلى أدرنة ، وألفى جندى فى سنة ١٦٨٩ إلى إسطنبول ، كما أرسلوا ألفى جندى إلى سالونيك وألف آخر إلى رودس فى سنة ١٦٩٥ ، وقاموا فى العام التالى بإرسال ألفى جندى إلى بلغراد ، وأضافوا إليهم ، بعد عامين ، ٢٤٠٠ جندى أرسلوهم إلى سالونيك . وكانت هذه القوات تنقل على السفن التركية ، أو على أى سفن للأجانب تكون موجودة فى الميناء . وكان رجال الإنكشارية يمثلون نسبة كبيرة فى الإمدادات التى كانت مصر ترسلها لمساعدة الدولة فى حروبها .

وبعد نهاية هذه الحرب ، والتوقيع على معاهدة كارلوفتز ، فى سنة ١٦٩٩ ، نشبت حرب جديدة بين الدولتين فى سنة ١٧١٥ . وأسرع السلطان أحمد الثالث ،

فى سنة ١٧١٧ ، بطلب مدد جديد من القوات الموجودة فى مصر . وقاست القاهرة كثيراً من حالة الفوضى وإنعدام الضبط والربط عند هولاء الجنود المسافرين للحملة ، وإلى ميدان القتال . ذلك أن الجنود أخذت فى قتل الاهالى ، وأعملت السلب والنهب فى الحوانيت والمنازل ، وفى وضح النهار . وأقفلت الحوانيت بعد ذلك لفترة تقرب من شهر . وفى هذه المناسبات ، كان المصريون يضطرون إلى البقاء فى منازلهم ، والإختفاء بعيداً عن الشوارع ، حتى لا يقع لهم مكروه .

وحينما دخلت الدولة العثمانية فى حرب ضد روسيا فى سنة ١٧٦٨ ، نتيجة لإستيلاء القوزاق على مدينة بلطة ، ورفضت كاترين الثانية تسوية هذا الخلاف، وصل أحد قادة السلطان مصطفى الثالث إلى القاهرة ، وطلب إلى الوالى ضرورة الإسراع فى إرسال الإمدادات إلى ولايات الدانوب وجنوب روسيا . وإنتهت هذه الحرب بهزيمة الدولة العثمانية ، وبالتوقيع على معاهدة كوجك قاينار يدجى؛ وكانت من الحروب التى أسهمت فيها القوات الحربية المصرية .

وهكذا شاركت مصر بقواتها فى الدفاع عن الدولة العثمانية ، والدفاع عن سلامة أراضيها ، فى وجه قوات الغزو ، التى وجهت عدوانها إليها . وكان هذا عنصراً جديداً يثبت ذلك الترابط والتكامل الموجودين بين الدولة الحاكمة والإقليم المحكوم ، وفى ظل أوضاع إقطاعية شرقية .

الفصل الثامن

المماليك والكشاف والبكوات

إشترك المماليك فى حكم مصر فى أثناء العصر العثمانى ، مع الباشاوات ، ومع ضباط الوقاجات . وكانت الدولة تعين عدداً من بكوات الصناجق (أو اللواءات) فى كل إقليم ، أو فى كل ولاية ، من أقاليمها وولاياتها . وكان عددهم يختلف من ولاية لأخرى : فكان هناك خمسة من بكوات الصناجق فى طرابلس الشـام ؛ وعشرين فى كل من ولايتى ديار بكر والروميللى ؛ وخمسة وعشرين فى الأناضول . أما مصر ، فإن السلطان سليم قد عين فيها أربعة وعشرين من البكوات . وكانت المجموعة الأولى منهم من أمراء المماليك ، الذين كانون قد إنضموا إليه بعد إنتصاراته فى سنة ١٥١٧ . ثم أصبح من سلطة الباشاوات التعيين فى مناصب البكوية الشاغرة ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . وفى أثناء القرن الثامن عشر ، أصبح قواد الوجاقات وبقية البكوات الموجودين يفرضون على الباشا أسماء من يرشحونهم لشغل مناصب البكوات الشاغرة ؛ ويضطر الباشا إلى الموافقة على من يختارونهم . وظل البكوات يختارون لفترة طويلة من بين ضباط الوجاقات ، وبخاصة ضباط وجاق المتفرقة ؛ ولكنهم أصبحوا ، منذ نهاية القرن السابع عشر ، يختارون عموماً من بين صفوف المماليك .

١ ـ المماليك :

كان المماليك يستوردون من خارج البلاد ، ويشترون بالمال . وكانوا يردون من مناطق مختلفة ، سواء فى شمال البلقان أو من جنوب روسيا ، أو حتى من بعض الأقاليم الألمانية ، وكذلك من اليونان وكريت ، وحتى من إيطاليا ومن

إسبانيا فى بعض الحالات . ولكن غالبيتهم العظمى كانت تستورد من المناطق المحيطة بالبحر الأسود وبحر آزوف ، ومن القرم وبلاد الجركس والأباظـة وجورجيا . وكان تجار الرقيق يشترونهم من ذويهم ، أو يخطفونهم من قراهم . وكانوا يمتازون بجمال الوجه ، وبالرشاقة ، خاصة وأنهم كانوا ، فى غالبيتهم ، من العناصر القوقازية والسلافية . وكان تجار الرقيق ينقلونهم بالسفن ، وهم فى سن الصبا ، من بحر آزوف والبحر الأسود والقرم ، إلى الاسكندرية ودمياط . وبعد عملية الختان ، وإعطاء المملوك إسم عربى ، كمحمد وعلى وحسن وحسين وإبراهيم وعبد الله وعثمان وغيرها ، كان المملوك يباع لأحد الكبراء فى القاهرة .

وربما يكون المشترى هو أحد ضباط الوجاقات ، أو أحد أغوات الانكشارية أو العزب . ونعرف أن إبراهيم الشوربجى الصابونجى ، الذى كان من وجاق العزب ، وتوفى فى سنة ١٧١٧ ، كان له كثير من المماليك . أما إبراهيم كتخيا ، الذى سيطر على مصر لفترة طويلة ، فان قوته ونفوذه كانت ترجع ، إلى حد بعيد ، إلى ضخامة عدد مماليكه . وكان المطاف ينتهى عادة بالمماليك إلى بيوت البكوات . وقدر الجنرال مينو متوسط ثمن المملوك بخمسة آلاف فرنك ؛ أى ما يعادل مائتى جنيه ذهب .

وبعد دخول المملوك بيت البك ، كان يجد نفسه بدون أية روابط أسروية ، أو روابط تربطه ببلاده الأصلية ، التى ولد وشب فيها ؛ فتصبح مصر وطناً له ، ويصبح البك الذى إشتراه كوالد له ، وزملاءه كاخوان له ؛ وينسب إلى هذا البك ، وإلى بيته ؛ وتصبح العلاقات قوية بين المملوك وسيده ، وبدرجة أن الاحداث كانت تعجز عن أن تؤثر فيها . ومهما إرتفعت منزلة المملوك ، والرتبة أو المنصب الذى يحتله ، فانه كان يعتبر نفسه دائماً على أنه إبن لسيده ، وتابع له . ويحافظ

المملوك على هذا الولاء لسيده ، مهما دارت الأيام ، وامتلأت بالشدائد ؛ ويظل إلى جانبه إذا ما إنهزم فى المعارك أمام المنافسين له ، ويخرج معه من القاهرة ، ويعود إليها معه من جديد . وحتى إذا لم يحتل المملوك مناصب الكشوفية ، ولم يحصل على رتبة البكوية ، فانه يظل مرتبطاً ببيت سيده ، رغم تقدمه فى السن ، ولا يفكر فى الانفصال عنه ، وممارسة سلطات أوسع .

وكان تعليم المماليك يهدف تدريبهم على الفروسية . وكان الحصول على الجياد والخيل من لوازم حياتهم . وكانت مصر مشهورة فى العالم كله بوجود سلالات عربية من الخيول الأصيلة بها ؛ كانت تستورد الجياد من الشـــام ، ومن الجزيرة العربية . وكانت ملابس المماليك تناسب ركوب الخيل ؛ وكانوا يدخلون قمصانهم فى سراويلهم الواسعة ، والتى كانت مرتفعة ، وتصل حتى صدورهم ؛ وكانوا يغطون رؤوسهم بعمائم صغيرة ، ويلبسون الخفاف فى أقدامهم . وكان كل مملوك يختار مايشاء من الألوان لملابسه ، وبشكل يؤدى إلى التنويع ، بعكس الحال فى كسارى الجيوش الحديثة . وكان ظهر سرج خيول المماليك مرتفعاً ، ليساعده على الإستناد فى أثناء تحرك الجواد ، وليمنعه من السقوط عندما يجرح . أما الركاب ، فكان أكبر وأطول من القدم ، وله حواف حادة ، تستخدم كمهماز لبطن الجواد ، وقد تجرح الخصم عند الإلتحام ، فى حالة دفع الفارس للركاب إلى الأمام ؛ وكان الركاب مرتفعاً ، ويسمح للفارس بالوقوف منتصباً فى أثناء الإلتحام . أما اللجام فكان محكما ، وبشكل يسمح للمملوك بالتحكم فى جواده تماماً ، وبالانتقال من الحركة السريعة ، فجأة ، إلى الوقوف ، أو حتى إلى التراجع .

وكما كان المملوك يحب الخيل ، فإنه كان يحب الأسلحة ؛ وكان يحمل عدداً متنوعا منها ؛ فيضع غدارتين فى حزامه ، مع خنجر ، ويحمل سيفاً مقوساً فى يده ، ويعلق غدارتين أخرتين فى سرج فرسه . وكانت سيوف المماليك رفيعة ومشحوذة ،

ومقساة إلى درجة كبيرة . وكانت ملابسهم وسروج خيولهم وأسلحتهم تدل على الترف ؛ فكانت السروج مزركشة بخيوط الفضة والذهب ، والسيوف والغدارات مطعمة بالعاج . وكانت تجمعات المماليك تبهر الأنظار ، لتعدد ألوان الملابس ، ولبريق الأسلحة فى ضوء الشمس .

وكان المماليك يتدربون على أعمال الفروسية فى المنطقة الواقعة بين النيل ، والخليج ، الذى كان يدخل إلى القاهرة ؛ وكانت هذه المنطقة خالية من المساكن ، فى ذلك الوقت . فكانوا يدربون فيها خيولهم ، ويتدربون أنفسهم على إطلاق الغدارات وإصابة الهدف بالتنشين على « قلل » من الفخار ؛ كما كانوا يتدربون على أعمال السيف ، على « شواخص » يقطعون رؤوسها ؛ ويتدربون على استخدام الرمح ، مع الكر والفر السريع . وكان التدريب يشتمل كذلك على ألعاب التحطيب ، التى برعوا فيها لدرجة بعيدة . وكان كل من البكوات يشرف بنفسه على تدريب مماليكه ، وبمساعدة بعض المدربين ؛ وكان يشجعهم ويكافىء الممتازين من بينهم . أما فى بيت سيدهم ، فان المماليك كانوا يقومون على خدمته ، وتقديم القهوة وشبك التدخين له ، وكانوا يرتدون حينئذ الملابس الفضفاضة ، ويضعون العمائم على رؤوسهم .

ولكن المماليك ، رغم تفوقهم فى التدريبات العسكرية ، لم يهتموا كثيراً بدراسة العلوم والرياضيات والأدب ، ولا حتى بدراسة التاريخ والجغرافيا ، التى قد تفيدهم فى حياتهم ، كمحاربين وكحكام . وبطبيعة الحال ، كان لهذه القاعدة بعض الاستثناءات ، ولكنها كانت بسيطة فى عددها . وبنوع عام ، كانت أنظار المماليك لا تتطلع إلى ما وراء وادى النيل ؛ وحتى أولئك الذين وصلوا إلى رتبة البكوية ، وسيطروا على مصر ، كانت معارفهم عن العالم الخارجى قاصرة ، وبشكل واضح .

٢ ـ الكشاف :

كان البكوات يعتقون مماليكهم ، بعد أن يظهر تفوقهم ؛ وقد يصبح أحدهم كاشفاً ، وهو ما يشبه الضابط العظيم ، فى بيت هذا البك . وكان البكوات يقيمون فى القاهرة بشكل مستمر تقريباً ، الأمر الذى كان يجبرهم على ترك سلطاتهم على الأقاليم التى كانوا يحكمونها للكشاف . مما أدى إلى أن يصبح هؤلاء الكشاف هم الحكام الحقيقيين لأقاليم مصر فى العهد العثمانى .

وكان « قانو ننامة » ، الذى أصدره السلطان سليمان ، قد قسم مصر إلى خمسة عشر كشوفية ؛ ولكن يبدو أن عدد هذه الكشوفيات قد زاد عند نهاية القرن السابع عشر إلى ما يزيد على الثلاثين . وكانت أهم مراكز هذه الكشوفيات فى الوجه البحرى موجودة فى دمنهور والمنصورة والمحلة وبلبيس وطنطا ومنوف وقليوب ؛ وأهمها فى مصر الوسطى موجودة فى الجيزة واطفيح والفيوم والبهنسا وأشمون ومنفلوط ؛ وأهمها فى مصر العليا موجودة فى أسيوط وأبو تيج وطهطا والجزيرة وسوهاج والمسيرات وفرشوط وبهجورة وحوف وقنا والأقصر وأرمنت والأخصاص وإسنا وأسوان . ولا شك فى أن توزيع الكشوفيات كان غير متناسق بالنسبة لخريطة مصر ؛ فكان هناك سبع كشوفيات فى الوجه البحرى ، وسبع كشوفيات من القاهرة إلى منفلوط ، ثم ما يقرب من عشرين كشوفية إلى الجنوب من منفلوط ، وبشكل جعل الكشوفيات قريبة من بعضها فى هذه المنطقة ، وجعل زمامها صغيرا ، وجعل من صغار المدن ، أو كبار القرى ، مراكزاً لهذه الكشوفيات .

ويعدد لنا « قانو ننامة » واجبات الكشاف . بطريقة تفصيلية . ولما كانت حياة البلاد مرتبطة بفيضان النيل ، وبحسن إستخدام مياهه . فإن واجب الكشاف الاول كان هو الإشراف ، فى مناطقهم ، على جسور النيل وإصلاحها؛ وكان عليهم أن يهتموا بذلك قبل مجىء الفيضان ، ويجندون لهذه العملية ، ويسخرون فيها ، الفلاحين ، وبمساعدة مشايخ البلد الموجودين فى القرى التى تقع فى زمامهم ؛ كما كان عليهم التأكد من غمر مياه الفيضان للحياض ، حتى يتمكن الفلاحون من زرع الأرض . وفى هذا المجال ، كان الكاشف يقوم بأعباء مهندس الرى ، وبأعباء الإشراف الزراعى .

ومن ناحية ثانية ، كان الكاشف يشرف على عملية جمع الضرائب وجمع الأموال فى كشوفيته ، وطبقا للنظم المقررة ، ثم يقوم بارسالها إلى الخزانة العامة فى القاهرة. وكان عليه أن يراقب الصيارفة . ويتعقب من يتهرب من دفع الأموال .

أما الواجب الثالث للكاشف ، فكان هو الإشراف على الامن ، وحماية القرى من هجمات البدو . وكانوا يعتبرون هؤلاء البدو ، عند هجومهم على القرى ، على أنهم من « الخارجين على القانون » فيحلون قتلهم ، ويستولون على خيولهم وأسلحتهم . وكثيراً ما كان الكشاف يطلبون العون ، سراً . من القاهرة ، إذا ما كانت أعداد البدو كبيرة ؛ ثم يقومون بقيادة هذه القوات ويهاجمون بها البدو، ويؤدبونهم ، ويرسلون بعضهم أسرى إلى سجون الباشا .

وكان قانو ننامة يعمل على حماية الفلاحين من تطرف الكشاف، أو من إستغلالهم لسلطاتهم ؛ وبخاصة فى جمع الأموال إذا لم يصل الفيضان لإرتفاع معين ؛ وكذلك فى أمر معاقبة البدو ، وضرورة إثبات أنهم مذنبين ، حتى لا يستغل الكشاف سلطاتهم ، ويتفرسون فى الأهالى ولكن مما لاشك فيه أن النظام والقانون كان شيئاً ، والسلطة كانت شيئاً آخر ؛ وبخاصة مع ضعف إمكانيات الأهالى ، وإبتعادهم

أو إنفصالهم عن مركز السلطة .

وكان لكل كاشف مخصصات ثابتة ، يأخذها من كل قرية من القرى التابعة له . كما كان له راتب محدد ، سنوى ، حتى لا يحتفظ لنفسه بأى مبلغ من الأموال التى تجمع . وكان قانو ننامة يعتمد ، أساساً ، على النظام الذى وضعه قايتباى ، السلطان المملوكى ، لحكم أقاليم مصر .

وبينما كان بعض الكشاف حكاماً للأقاليم ؛ كان بعضهم الآخر مجرد مساعدين للبكوات ، الذين كانوا حكاماً رسميين لأقاليم أخرى . وكان الباشا هو الذى يقوم بتعيين الكشاف ، ولكن الأمر تطور ، مع الزمن ، وأصبح الباشا ، منذ أواخر القرن السابع عشر ، يوافق على الترشيحات التى كان يقدمها له ضباط الوجاقات ، أو البكوات ، لشغل هذه المناصب . وكانت بيوت الكشاف ، فى عواصم الأقاليم ، تختلف تماماً عن بيوت الفلاحين ، فى حجمها وإتساعها ؛ وكانت مبنية بالحجر ، وكان بعضها يشبه القصور ، وربما كانت تحيط بها أسوار حصينة ، ولها بوابات ضخمة ، مما يجعلها قريبة الشبه بالحصون . وكان الكشاف يعيشون عيشة بذخ فى هذه الدور والقصور ، وتقرب من معيشة البكوات فى القاهرة . وكانوا يخرجون فى موكب ، يتقدمه إثنان من السياس ، وإثنان من الفرسان ، ثم تتبعهم كوكبة من الفرسان ، فى طوابير للحراسه . أما على النيل ، فإنهم كانوا يستقلون « الذهبيات » ، التى كان يتبعها فى سيرها عدد كبير من السفن والزوارق . فكان الكشاف يحتلون مركزاً هاماً فى البلاد ، وكان بعضهم يتمتع بما يتمتع به كبار البكوات من سلطة ومن نفوذ .

وكان لكل كاشف قوة عسكرية فى كشوفيته ، يصل عدد رجالها إلى بعض مئات من جنود الوجاقات ، وبخاصة وجاق المتفرقة ؛ كما كانت له مماليكه . وكانت الدولة هى التى تنفق على القوة العسكرية ، ويتحمل الكاشف أمر الإنفاق على مماليكه بنفسه .

وكان الكشاف يقومون بتنفيذ مهمات عامة أو خاصة لرؤسائهم البكوات : فنجد أن إسماعيل بك ، الذى كان شيخاً للبلد ، قد أرسل أحد الكشاف ، فى سنة ١٧٨٩ ، على رأس مائة جندى إلى السويس لحراسة شحنة إحدى السفن الفرنسية التى كانت قد وصلت من الهند ، والتى كان القنصل ماجالون يخشى من هجوم العربان عليها . وقام هذا الكاشف بدور قائد فصيلة . كما أن ابراهيم بك ، الذى كان شيخاً للبلد بعد ذلك ، أرسل فى سنة ١٧٩٣ أحد الكشاف للتباحث مع القنصل ماجالون . وقام هذا الكاشف بدور مندوب عن شيخ البلد .

وعلاوة على الإشراف على الرى ، وجمع الأموال ، كان عمل الكاشف يتركز حول إستتباب الأمن فى إقليمه ، وحماية الفلاحين المستقرين فى الوادى من هجمات بدو الصحراء الرحل . وكان الأمن يضطرب بمجرد تغيب الكاشف ، وذهابه إلى العاصمة ؛ ولذلك فإن الكشاف كانوا يحاولون دائماً أن يصلوا إلى الوقيعة بين قبائل البدو وبعضها ، حتى تستمر فى صراعاتها القبلية ، وتكفى سكان الوادى شرها .

وكان الكشاف ، مثلهم فى ذلك مثل كل من يحتل سلطة فى مصر فى ذلك الوقت ، يعيشون على حساب الفلاح . وكانوا يدفعون فى القاهرة للباشا ، ولضباطه ، ولخزانة السلطان ؛ وكان من المنطقى ألا يعتمدوا على مجرد رواتبهم ؛ وما داموا يقدمون أكثر من الواجب ، فمن المؤكد أنهم كانوا يحصلون كذلك على أكثر من الواجب ، وعلى الأقل بنسبة تغطى ما كانوا يدفعون . وإحتفظت أقاليم مصر ، ولفترة ثلاثة قرون ، برخاء وأمن نسبى ، وعاد ذلك إلى الكشاف ، الذين كانوا هم الهيكل الرئيسى للبنيان الإدارى للبلاد ، فى عهد الحكم العثمانى .

وفى كل عام ، كان الكشاف يحضرون إلى القاهرة ، إبتداء من شهر أغسطس ، ويقيمون بها حتى شهر يناير ؛ وينتظرون إنحسار مياه الفيضان وإخضرار الأرض

بالبرسيم والخضروات . وكان لهم فى القاهرة من الدور ما يشبه دور البكوات فى فخامتها وحسنها ، وإمتلائها بالكماليات . وعلى عهد مراد بك وإبراهيم بك ، كان حى الناصرية ، قرب مسجد السيدة زينب ، من أحياء السادة؛ وقام الكثير من الكشاف بإنشاء دورهم الفخمة فيه ؛ ومنهم حسن كاشف الشركسى ، ومصطفى كاشف إبراهيم بك الكبير . وعمر كاشف الدوادار ، وإبراهيم السنارى صاحب مراد بك .

٣- البكوات :

كانت البكوية هى أرفع منصب يتطلع إليه أكثر المماليك طموحا . وكان لهذا المنصب قيمه كبيرة فى أثناء القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . وكان البكوات من كبار موظفى السلطان ؛ ويقوم الباشا الوالى ، بمثله فى مصر ، بتعيينهم . وكان هذا التعيين يتم فى حفل خاص ، وأمام الديوان . الذى كان يجتمع فى إحدى صالات القصر ، ويقرأ فيه الفرمان الخاص بمنح هذه الرتبة ، ويغطى الباشا كتفى البك الجديد بمعطف من الفرو .

وكان عدد البكوات فى مصر أربعة وعشرين ، كما ذكرنا . وفى بعض الحالات كان ابن أحد البكوات يحصل عد هذا اللقب بعد وفاة والده ؛ مثل اسماعيل بك الذى حصل على هذا اللقب فى سنة ١٧٢٠ وكان إبنا لإيواظ بك الذى كان قد قتل فى سنة ١٧١١ فى أثناء المعارك التى كانت قد دارت بين الانكشارية والعزب ؛ ومثل محمد بك أبو شنب ، الذى كان والده هو ابراهيم بك أبو شنب ، والذى شارك فى حكم مصر لمدة سنوات عديدة. ولكن هذه الحالات كانت بسيطة فى عددها؛ فنادراً ما كان الإبن يحصل على هذا اللقب ، أو هذه الرتبة، بطريق الوراثة . وحتى فى هذه الحالة كان هذا البك لا ينعم بنفس النفوذ والمركز بين زملائه بنفس الدرجة التى يحصل بها عليها المملوك المستورد ، الذى ولد فى بلاد القوقاز ، والذى أنشىء تنشئة

المملوك العادى . وكانت غالبية المماليك ، وكذلك البكوات ، لا تترك أبناءاً ؛ الأمر الذى ساعد على إستمرار إعتماد هذه « الطبقة » أو « الجماعة » على الاستيراد ، لملىء النقص الذى يحدث فى صفوفها .

وكانت العادة ، حينما يخلو أحد مناصب البكوات ، فى أثناء القرن الثامن عشر ، أن تطلب أكبر مجموعة البكوات ذات السيطرة على مصر إلى الباشا أن يعيين أحد كشاف أو مماليك مجموعتها فى هذا المنصب الشاغر . وكانت المجموعة المسيطرة من المماليك تعمد ، بعد إنتصارها على منافسيها من المجموعات الأخرى ، إلى تعيين مماليكها فى المناصب التى خلت بوفاة أو بقتل البكوات المنافسين لها . وحدث ذلك ، وكما سنرى فيما بعد ، عند هزيمة على بك الكبير ، وخروجه مع مماليكه إلى الشام ؛ فقام محمد بك أبو الذهب حينئذ بتعيين أربعة عشر بيكاً من أعوانه فى المناصب الشاغرة . ولذلك فإن شغل هذا المنصب كان يتم عن طريق « الإختيار » وليس عن طريق الوراثة ، أو عن طريق رباط الدم ، والقربى ، كما كان يحدث فى مناصب السيادة فى بقية الأنظمة الإقطاعية الأخرى فى العالم .

ولم يكن البكوات يحملون إسم أسر ، بل كانوا ينتسبون للبيت المملوكى الذى شبوا فيه . وكان إسمهم الشخصى يسبقه أو يتبعه إسم آخر ، أو صفة ؛ فهناك على بك الكبير ، وعلى بك الصغير ، وهناك أيوب بك الدفتردار ، وحسين بك كشكش ، مثلا ، ومحمد بك أبو الذهب ، لأنه كان ينثر القطع الذهبية فى الشوارع يوم حصوله على لقب البكوية ، وعثمان بك الطمبورجى ، ومحمد بك الألفى ، ومحمد بك جركس ، ومحمد بك قطامش ، ومحمد بك الدرويش ، ومحمد بك أباظة ، وأحمد بك بوشناق ، وقاسم بك المسكوفى ، إلى آخر ذلك .

وكان البكوات هم حكام الاقاليم ؛ وكان بعضهم مكلفاً بحماية القاهرة من مناسر العربان ، الذين كانوا يحومون حولها ، ويهددون من يخرج منها أو يدخل إليها .

وكانوا يعهدون بهذه المهمة الأخيرة إلى أصغر البكوات سناً ، فيعسكرون مع قوة عسكرية ، فى غرب المدينة عند مصر العتيقة ، أو فى شرقها . وعند نهاية القرن الثامن عشر، قلت كفاءة هذه الحراسة، وبشكل يهدد أمن سكان القاهرة نفسها.

وكان خمسة من البكوات يحكمون أقاليم الغربية والمنوفية والبحيرة والشرقية وجرجا ؛ كما كان ثلاثة بكوات آخرين يحكمون الاسكندرية ودمياط والسويس .

وكان البكوات هم الذين يقومون بالمهمات البعيدة : فكان أحدهم يقود الفرقة العسكرية التى تحرس « خزنة » مصر ، أى الجزية ، إلى إسطنبول ؛ وكان بيكاً آخر يقود فرقة الجنود التى كان السلطان يطلب إلى مصر إمداده بها حين يشتبك فى حرب : ففى سنة ١٦٣١ قاد قيطاس بك فرقة الجنود التى أرسلت لإمداد جيش السلطان الذى كان يحارب الفرس ؛ وفى سنة ١٧١٠ قاد إسماعيل بك ذو الفقار الحملة المكونة من ثلاثة آلاف رجل، والتى كانت مرسلة للإشتراك فى الحرب ضد روسيا . وفى بعض الحالات ، كان البكوات يقودون الحملات الموجهة ضد الأعداء الداخليين ؛ ففى سنة ١٦٨٩ قاد إسماعيل بك حملة لمعاقبة عربان البحيرة ؛ وفى سنة ١٦٩٩ عاد إيواظ بك من حملته ضد البدو ، الذين كانوا قد رفضوا دفع الأموال عن أراضيهم ، ومعه ثلاثمائة رأس من البهائم ، بعد أن عجزت جموعهم عن الوقوف فى وجه جنوده .

ولم تكن سلطة البكوات متساوية ، ولم يكن نفوذهم حتى متقارباً . فمن بين أربعة وعشرين من البكوات ، كان الدفتردار ، وأمير الحج ، وشيخ البلد ، يتمتعون بالسلطة وبالنفوذ أكثر من غيرهم .

أما الدفتردار فكانت إختصاصاته مالية ، وكان عليه أن يشرف على سجلات الملكية .

وأما أمير الحج فكان رئيساً وقائداً لقافلة الحج ، التى كانت ترسل المحمل والكسوة ، وكذلك الغلال ، فى كل عام إلى الحجاز . وكان هناك شخصان يتمتعان بهذا اللقب فى الدولة العثمانية : الباشا والى دمشق ، والذى كان يقود قافلة الحج من الشام إلى الحجاز ؛ وأمير الحج المصرى ، والذى كان هو أحد البكوات ، ويقود قافلة الحج التى كانت تتجمع فى القاهرة من حجاج مصر وبلاد المغرب إلى الأراضى الحجازية . وكان البكوات يتطلعون لمثل هذا الشرف ؛ فكان كل البكوات يكرمون أمير الحج ويحتفلون به ، عند سفره ، وبعد عودته ؛ وإن كانت هذه المهمة تكلف من يقوم بها الكثير من النفقات .

وكان منصب شيخ البلد هو محط تطلع جميع البكوات . وكانت إختصاصات هذا المنصب قد تحولت مع الزمن إلى نوع من الطغيان . وحينما قتل حسين بك فى سنة ١٧٥٧ ، أسرع على بك إلى قصر الباشا فى القلعة ، وأجبره على تعيينه فى هذا المنصب ، ومنذ ذلك الوقت ، أخذ على بك فى حكم البلاد . وكان شيخ البلد يسيطر على أكبر نصيب من الأموال والضرائب؛ فكان جزء منها يدفع لرواتب الجند ، وجزء آخر يدخل إلى خزنة السلطان ، ثم يتصرف شيخ البلد وأعوانه فيما يتبقى بعد ذلك . ولما كان الوالى هو الحاكم الرسمى لمصر ، فإن إنتزاع شيخ البلد لسلطته منه كان يدل على إغتصابه لها ، ويدل على ضعف الدولة العثمانية ، وعلى زيادة قوة المماليك فى مصر . وقد يحدث فى بعض المناسبات أن يمارس أحد البكوات الأقوياء سلطات الوالى بالفعل : فكان الديوان يجتمع ، فى حالة خلو منصب الباشا ، سواء أكان ذلك نتيجة لوفاته ، أو لنقله لإسطنبول ، أو لعزله بعد نجاح إحدى المؤامرات ؛ ثم يختار هذا الديوان قائمقاماً له ، غالباً ما يكون هو أحد البكوات ؛ ويظل هذا القائمقام يمارس سلطاته حتى وصول الوالى الجديد ، أى لمدة عدة أشهر ؛ وفى بعض الحالات ، كان شيخ البلد ينجح فى جعل

الديوان يختار أحد صنائعه لشغل هذا المنصب ؛ وكان يتوصل أحياناً إلى أن يتولى بنفسه سلطات القائمقام ؛ فيصبح هو المسيطر الفعلى والوحيد على البلاد، كما حدث مع إبراهيم بك فى سنة ١٧١٥ .

وكان البكوات ، حكام الأقاليم ، يقيمون فى مقار حكوماتهم خلال بضعة أشهر فقط من كل سنة ؛ وكان من الصعب عليهم التغيب لفترة طويلة عن القاهرة ، التى كانت مركز الحكم ، ومركز المؤامرات . ولكن بيك جرجا كان لا يسير على هذه القاعدة ، خاصة وأن إقليمه كان بعيداً عن العاصمة ، الأمر الذى ساعده على الإستقرار ، وعلى التمتع بنفوذ واضح فى إقليمه ، وفى كل الصعيد . وكان قصره متسعاً ، ويضم حدائق يربى فيها النعام والغزلان وغيرها من الحيوانات ؛ كما كانت إدارته تضم قائداً للشاويشية ، وأغاً للإنكشارية ، وقواداً لبقية جنود الوجاقات ، وأحد التراجمة ، وكثير من العبيد . وكانت حكومة بيك جرجا تتميز عن غيرها من حكومات الأقاليم ، وتعطى لهذا البك نوعاً من الإستقلال ، وتشتمل على عدد كبير من الكشوفيات ، إلى شمال هذه المدينة وإلى جنوبها . وكان بيك جرجا يستند إلى قوة عسكرية قوية ؛ ويذكر لنا عبد الرحمن الجبرتى ، فى سنة ١٧١١ ، أن محمد بك الصعيدى قد وصل إلى البساتين ، قرب القاهرة ، وإستقر هناك لمدة ثلاثة أيام ، ثم دخل العاصمة فى اليوم الرابع ، على رأس عدد كبير من العربان والمغاربة وبدو الهوارة . وعلاوة على ما كان يحصل عليه زملاؤه البكوات من إيرادات ، كان بيك جرجا يحصل على نصيب عينى من السلع التى كان تجار دارفور يحضرون بها مع قوافلهم إلى أسيوط .

وكان البكوات ، وبصفتهم من الموظفين ، يحصلون على رواتب ، كانت تصل فى بداية القرن الثامن عشر إلى ما قيمته تسعة عشر جنيها فرنسيا فى اليوم ، وكانت تصل إلى ما قيمته سبعة وثلاثين جنيها عن الأيام التى كان يقضيها فى السفريات

الخاصة بالعمل . ولكن هذا الراتب كان يمثل جزءاً بسيطاً من موارد البكوات ، الذين كانوا يستغلون الفلاحين الموجودين فى القرى التابعة لهم . وفى تلك العصور التى سيطر فيها الأجانب من الفرنسيين والإنجليز وأهل البندقية ، مع بعض اليهود ، على التجارة ، كانت الارض هى المصدر الوحيد للثروة ؛ ويفسر لنا ذلك شغف البكوات بالحصول على أراضى القرى من الباشا ، وشرائها إذا ما وجدوا الوسائل اللازمة . وكان البكوات يحصلون على مساحات واسعة من الأراضى الزراعية ، بما عليها من قرى ، قد يصل عددها إلى بعض المئات . وكانت هذه الأراضى تشتمل على بعض أراضى الأوقاف ؛ أما الباقى فكان إما أراضى « وسية » يمتلكها البك ، ويزرعها له الفلاحون ويستلم محصولها ؛ وإما أراضى مؤجرة للفلاحين ، الذين كانوا يقومون بزراعتها ويدفعون عنها «المال الميرى» . ومن هذا «المال الميرى» ، كان البك يرسل جزءاً ، كما ذكرنا ، للباشا الوالى ، ويحتفظ بما يتبقى ، أو « بالفائض » لنفسه . وكان جشع البكوات والحكام بغير حدود ، ولا يقتصر أبداً على مجرد تسلم المال الميرى . وكانوا يعملون على إنتزاع كل ما يمكنهم أخذه من الفلاح . وفى حالة العجز ، كان الفلاح يضطر إلى ترك أرضه وداره ، ويخرج من القرية ، ومعه زوجته وأولاده ، بحثاً عن قطعة أرض فى قرية أخرى ، قد يكون المسيطر عليها أقل جشعاً . وكان الفلاحون لا يشاركون فيما ينشب فى البلاد من ثورات وتناحر على السلطة ؛ وكانوا يعيشون لكى يكدحوا ويدفعوا ، والخوف مسيطر عليهم . وكان المماليك ينظرون إلى الفلاحين نظرتهم إلى البهائم ، اللازمة لفلاحة الارض ، ودون أى إعتبار لإنسانيتهم ، ولا حتى لحياتهم . أما الحكومة ، فإنها لم تقم بأى شىء لتغيير هذه الحالة ؛ بل كانت ، على العكس من ذلك ، ترسل الحملات تباعاً لتأديب القرى ، ولإخضاعها للسلطة . وكانوا يجلدون الفلاحين ، ويعتبرون أن الجلد هو الوسيلة المثلى للحصول على الأموال منهم . وفى بعض

الحالات ، كان البكوات يفكرون فى السيطرة حتى على أموال الأوقاف ، خاصة وأنهم كانوا فى حاجة دائمة ومستمرة . لا لمجرد الإحتفاظ بمستوى معيشتهم ، بل للإرتفاع به ، وفى جو واضح من البذخ والفخفخة . وحاولوا فى سنة ١٧٧٧ أن يستولوا على الأوقاف الخيرية ، الموقوفة على الجامع الأزهر ؛ الأمر الذى أدى إلى وقوف العلماء فى وجوههم ، وإلى ظهور حركة هياج شديدة بين طلبة الأزهر ، الذين تحصنوا فى جامعهم ، رغم محاصرة القوات له . وأخذ العلماء والطلبة يدعون أهالى القاهرة إلى الثورة على الظالمين الغاصبين ؛ فإضطر البكوات وقواد الوجاقات إلى التراجع .

وكان المملوك ، بمجرد وصوله إلى رتبة البكوية ، يعمل على إنشاء بيت له . وكان يعمد إلى شراء المماليك ، وبأعداد كبيرة : فبلغ عدد مماليك إبراهيم بك كتخدا ألفى مملوك ، وعدد مماليك على بك ثلاثة آلاف . وفى وقت زيارة ڤولنى Volney لمصر ، كان لإبراهيم بك ستمائة مملوك ، ولمراد بك أربعمائة مملوك ، ولبقية البكوات مايتراوح بين خمسين ومائتى مملوك . وكان البك هو الذى يكسى ويسلح مماليكه ، ويشترى لهم الخيول . وكان البكوات ومماليكهم يتميزون بشجاعتهم . وحتى فى وقت الحملة الفرنسية ، وبعد هزيمتهم فى موقعتى شبراخيت ثم الأهرام ، أثبتوا جدارة كبيرة أمام قوات الحملة . ووضح ذلك فى عمليات إبراهيم بك فى إقليم الشرقية ، وعمليات مراد بك التى إستمرت أكثر من ستة أشهر فى الصعيد .

وكانت بيوت البكوات تشتمل على عدد من العبيد السود ، يأتون مع القوافل من قلب إفريقية ؛ وكانت تضم كذلك عدداً من الجوارى البيض ، يشترون من القوقاز ومن البلقان . وكان البكوات يتزوجون من الجوارى البيض ، وينفقون الكثير من الأموال على ملابسهن الفاخرة وحليهن الباهرة . ولاشك فى ان زوجات المماليك والبكوات كن يقمن بدور خاص بهن ، وإن

كان ذلك داخل الحرملك فى القصور ، من أجل سيطرة أزواجهن على السلطة فى البلاد . ووصل الحال ببعضهن إلى السيطرة على البكوات ، حتى فى العلاقات مع الخارج ؛ مثل « ستى نفيسة » التى كانت زوجة لعلى بك ، ثم تزوجت من بعده مراد بك . ولقد إتصل بها الجنرال كليبر قبيل معركة عين شمس ، وطلب إليها أن تحصل من زوجها ، مراد بك ، على وعد بعدم التدخل فى المعركة التى ستقع بين الفرنسيين والأتراك . ونفذ مراد بك ذلك الطلب . وعقد معه الجنرال كليبر ، بعد إنتصاره على العثمانيين ، إتفاقاً إعترف فيه به أميراً على الصعيد ، تحت الحماية الفرنسية . وإحتفظت هذه السيدة بنفوذها فى البلاد حتى بعد وفاة زوجها ، ووصول أحد مماليكه ، وهو عثمان بك البرديسى ، إلى منصب « شيخ البلد » ، بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر . فحين وصل ماثيو ديليسبس Mathieu de Lesseps إلى القاهرة ، قنصلا عاما لفرنسا فى البلاد ، رفض عثمان بك البرديسى مقابلته ؛ فتمكن القنصل الفرنسى من مقابلة السيدة نفيسه سراً ؛ وكانت تميل إلى فرنسا ، وأظهرت حنقها من سلوك أبنائها البكوات والمماليك . ووعدت بتأييد القنصل . وفى اليوم التالى مباشرة ، إتصل عثمان بك البرديسى نفسه بالقنصل ، وطلب إليه التكرم بتشريفه بالمقابلة !!

وكان لكل بك من البكوات إدارة خاصة به ، تشتمل على عدد من الأقباط ، وخاصة فى شئون الكتابة والصرافه ، أو جمع الأموال من الأهالى ، وتقييد ذلك فى السجلات . وإشتهر أقباط مصر فى العصر العثمانى بتخصصهم فى وظائف الكتاب ووظائف الصرافين ، وبشكل جعلهم الأيدى المنفذة للبكوات والمماليك فى عملية إستغلالهم للفلاح المصرى . وإشتهر هؤلاء الأقباط بحرصهم ، مما جعل الكثيرين من بينهم يتمكنون من جمع الثروات الطائلة . وكان بعضهم يعيش معيشة بذخ واضح ، ويمتلك الكثير من الجوارى والعبيد ؛ ولكن غالبيتهم كانت تحاول

دائماً إخفاء مظاهر ثرائها ، حتى لا يطمع فيهم البكوات المماليك . وكثيراً ما كان البكوات يحصلون من الاقباط ، فى ساعات ، على ما أنفقوا فى جمعه السنوات الطوال ، وبدون أية قاعدة . وإشتهر بعض أقباط مصر بتمتعهم بنفوذ كبير ؛ مثل المعلم ميخائيل فرحات ، والمعلم رزق ، اللذين كانا من كتاب على بك الكبير . وكان المعلم رزق يستغل معرفته ، أو إدعائه معرفة التنجيم ، فى التأثير على سيده ، وبدرجة جعلته يسيطر عليه ، ويستغل هذه السيطرة فى الحصول على ما يرغب فيه ، سواء من الاهالى ، أو حتى من الاجانب .

ومع إزدياد سلطة البكوات ونفوذهم ، وبخاصة فى القرن الثامن عشر ، أصبح لعدد منهم ، وكما كان للولاة العثمانيين ، أطباء خصوصيون ، كان بعضهم من الاوربيين . وينطبق ذلك على على بك وعلى محمد بك أبو الذهب وعلى حسين بك كشكش . ولكنهم كانوا لا يفرقون بين الطب والسحر . وكانت بعض بيوت البكوات تضم كذلك المضحكين ، وفرق الموسيقى ، اللازمة للطرب والرقص .

وعلاوة على بيوتهم الموجودة فى عواصم الأقاليم ، كان للبكوات المماليك بيوتاً أخرى فى القاهرة ، ينفقون على بنائها الأموال الطائلة ، وبشكل يجعلها قريبة الشبه بالقصور . وفى أثناء القرن الثامن عشر ، كانت قصور البكوات قريبة من بركة الفيل ، التى كانت أراضيها تستخدم فى تدريب المماليك . وكان هذا هو الحى الذى فضله إسماعيل بك ابن إيواظ ، وأقام فيه . فى سنة ١٧٣٤ ، إحتفالات زواج إبنه ، التى حضرها الوالى عثمان باشا . وإنتشرت قصور البكوات حول بركة الفيل ، وبخاصة قصور إبراهيم بك ومراد بك . أما محمد بك الألفى فإنه بنى قصره إلى جنوب الأزبكية .

وكانت قصور البكوات تبنى من الحجر والطوب ، وتشتمل على دورين

أو ثلاثة ، وتشتمل على قاعات للإستقبال ، وحجرات خاصة ؛ وكانت تنقسم إلى « السلاملك » و « الحرملك » ؛ وتضم مكاتب للمعاونين ، وإصطبلات للخيول ، ومخازن ، وأروقة وحدائق داخلية . وكان لكل منها بئراً وحماماً خاصاً به . ولم يكن مظهرها الخارجى يدل على فخامتها ، وإن كانت تشتمل فى داخلها على كل وسائل الرفاهية المعروفة فى ذلك الوقت . وكانت الارضيات تغطى بالرخام الملون ؛ وكانت الحوائط تنقش بروسوم هندسية عربية ؛ أما السقوف فكانت ملونة ومذهبة . وكانت هذه القصور تشبه الحصون ، بأسوارها المرتفعة السميكة الحصينة ، وبواباتها الضخمة . وتحملت فى أوقات الفتن ، التى إنتشرت فى القرن الثامن عشر ، عمليات الحصار من الجماعات المعادية ، والتى إضطرت ، فى بعض الحالات ، إلى إستقدام بعض المدافع لفتح ثغرات فى الأسوار . وكانت « البواكى » المحيطة بالحدائق تساعد على تخفيف حرارة الشمس ؛ كما كانت الممرات الطويلة المرصوفة بالرخام تسمح بمرور تيار متجدد من الهواء فى داخل القصر ، فلا يشعر الإنسان فيه بالحر ، حتى فى فصل الصيف . وكانت القاعات مفروشة بالسجاجيد الفارسية الفاخرة ، وتتناثر على أطرافها الوسائد المزركشة بخيوط الذهب والفضة . وكان البكوات يقضون أوقاتهم إما فى الحرملك ، مع السيدات ، وفى هذا الجو المترف ، وإما فى الحدائق المليئة بأشجار الفاكهة ، أو يجلسون تحت البواكى المغطاة ، ويدخنون ، ويراقبون النعام والغزلان الذى يربونه فيها .

وكان لبعض البكوات قصوراً فى خارج العاصمة ؛ مثل قصر على بك فى شرق القاهرة ؛ وقصر إبراهيم بك على الضفة اليمنى للنيل فى مواجهة جزيرة الروضة ؛ والذى حوله الجنرال كليبر إلى مستشفى عسكرى يتسع لأربعمائة سرير ؛ وقصر مراد بك فى الجيزة ، وهو القصر الذى كان يشتمل على

شكنات لماليكه ، والذى نزل فيه الجنرال بونابرت بعد موقعة الأهرام ، وقبل دخوله إلى القاهرة .

وبين الباشا الوالى ، وضباط الأوجاق ، والماليك ، والكشاف ، والبكوات ، ضاعت المصلحة الفعلية والأساسية للمصريين ، وتنافسوا فيما بينهم لزيادة سيطرتهم ، ولزيادة عملية إستغلالهم .

الفصل التاسع

خصائص الحكم العثمانى

نجح العثمانيون فى وضع نظام حكم يقوم على أساس تقسيم السلطة بين ثلاثة قوى : الوالى ، وضباط الحامية العسكرية ، والماليك ؛ وكان هذا أساساً لنجاحهم كذلك فى الاحتفاظ بمصر ولاية عثمانية ، حتى نهاية القرن الثامن عشر . ولكن هذا الحكم العثمانى تميز بخصائص معينة ، تظهر من الدراسة الشاملة لعهد الحكم العثمانى ، ومحاولة معرفة تفاعل القوى الحاكمة مع الرعية ، ومعرفة الخطوط العاملة للعلاقات المادية والمعنوية الموجودة بينهم ، ومحاولة استنباط القواعد العامة التى كانت تنظم هذه العلاقات . ولقد تميز العهد العثمانى فى مصر بالطبقية الاجتماعية وسيادة روح الارستقراطية ، كما تميز باستغلال القوى الحاكمة للمحكومين ، ثم إتصف بالجمود والرجعية ، وبخاصة فى وقت ضعف الدولة العثمانية ؛ وإن كانت صلات التضامن المعنوى ، والدينى ، كانت واضحة ، وساعدت على إستمرار هذا الحكم ، رغم وجود تعارض واضح فى المصالح المادية لكل من الحاكم والمحكوم .

١ — الطبقية :

بلغ عدد سكان مصر فى العهد العثمانى ما يقرب من ثلاثة ملايين نسمة ، كانوا ينقسمون ، من الناحية الاجتماعية ، إلى ثلاثة طبقات متميزة عن بعضها : الأتراك العثمانيون ، والماليك ، والمصريين . ولم يكن هناك أى توازن بين هذه الطبقات ، من الناحية العددية ، ولا من ناحية وظائفها الإجتماعية ؛ ومع ذلك فقد تكاملت مع بعضها فى شكل هرمى من ثلاث درجات ، أو مساطب ، تنفصل كل منها إجتماعياً

عن غيرها إنفصالا تاماً ، وإن كانت موجودة سوياً فى نفس التشكيل .

وكانت المجموعة الاولى هى مجموعة العثمانيين ؛ وهم الذين يمثلون الغزاة الفاتحين، ويمثلون السيادة . وكانت تشتمل على الوالى ، وضباط القوات المسلحة الموجودين فى مصر ، وكبار موظفى الولاية الذين كانوا يعينون من الدولة العثمانية ، ويحضرون من عاصمتها . وكان الوالى ، أو الباشا ، يقضى فترة وجوده فى مصر ، بعيداً عن المصريين . حقيقة أن الاهالى كانوا يحظون برؤيته عند حضوره إلى القاهرة ، وكانوا يتجمهرون على جانبى الطريق الذى يشقه موكبه الرسمى ، حتى يصل إلى القلعة ؛ وكان هذا التجمهر يشتمل كذلك على بعض السيدات والاولاد . كما كان المصريون يتشرفون برؤيته فى المناسبات الرسمية ، وبخاصة عند ذهابه لصلاة العيد ، وعند رئاسته للاحتفالات الرسمية ، مثل حفل سفر وخروج المحمل ، وكذلك سفر التجريدات التى كانت مصر تمد بها الدولة العثمانية ، عند اشتباكها فى حرب مع إحدى الدول الاجنبية . أما فيما عدا ذلك ، فإن الباشا كان يقضى كل أوقاته فى قصره الموجود بالقلعة ، بعيداً عن العامة ؛ وحتى مشاركته فى جلسات الديوان كانت رسمية . وكان الديوان الصغير ، الذى يضم قادة الفرق العسكرية ، أو أغاوات الوجاقات ، يشهد تحرراً فى بحث المسائل ، وإبتعاداً عن الشكليات والرسميات ، أكثر من الديوان الكبير ، الذى كان يضم عدداً من العلماء والاعيان من المصريين . ولا شك فى أن شعور الوالى بكونه من جنس الغزاة الفاتحين ، كان يقربه من ضباط وقادة الفرق العسكرية العثمانية، وبشكل لا يتوفر أمام غيرهم، حتى وإن كانوا من علماء البلاد وأعيانها .

وهذا الشعور بالانفصال الطبقى ، مارسه الاتراك العثمانيون بشكل واضح ، لا حيال كبراء مصر وحدهم ، بل حتى تجاه المماليك ، رغم أنهم كانوا مثلهم ، من الحكام، وكانوا مثلهم، أجانب عنها ومستوردين إليها . ويرجع ذلك ،فى المقام

الاول ، إلى شعور الاتراك بأنهم قد أخذوا البلاد عنوة من المماليك ؛ فهم غزاة ، والمماليك أصبحوا خاضعين لهم ؛ حتى وإن كانوا قد تحالفوا معهم ، وساعدوهم فى حكم البلاد . وما دام التركى كان يشعر بمثل هذا الشعور تجاه المماليك ، فإن شعوره الطبقى كان يصل إلى مرحلة الانفصال الكامل عن الوطنيين ، أبناء البلاد . ومهما زادت ثروة المصرى ، وإرتفعت قيمته ودرجة تبحره فى العلم ، فإنه كان دائماً يعتبر رعية فى نظر التركى ، ويعتبر « فلاحا » ، حتى وإن كان هذا الباشا لا يعرف أكثر من التوقيع باسمه .

وكان بقاء الوالى فى القاهرة لفترة محدودة من الزمن ، وخوفه على منصبه من المؤامرات والفتن ، ورغبته فى الحصول على أكبر ما يمكنه جمعه من الاموال ، حتى يعوض ما أنفقه للحصول على هذا المنصب . ويضمن رضاء السلطات العالية عنه ، ويضمن لمستقبله بعض المدخرات - كان كل ذلك يساعده على الحذر من المحيطين به ، والحذر من البكوات المماليك ؛ ونفس هذا الخوف ، مع الرغبة فى الحصول على الاموال ، قد تتبلور فى شكل تحكم وضغط على الاهالى ، حتى يحتفظ بهيبته ، ويحصل على ما يريد وهذا يؤدى إلى انفصال تام بينه وبين بقية الطبقات الموجودة فى البلاد . ونفس هذا الشعور بالانتساب إلى جنس الغزاة الفاتحين كان موجوداً لدى كبار موظفى الولاية من الاتراك، الذين كانت الدولة تعينهم ، والذين كانوا يحضرون من عاصمتها .وكان هذا الشعور موجوداً كذلك لدى قادة الفرق العسكرية وضباطها . وساعد التنافس الموجود بين الاتراك العثمانيين وبين البكوات المماليك على زيادة الترابط بين أعضاء كل مجموعة، وظهور التناقض بوضوح بين مصالح كل منهما . وعملت الدولة العثمانية، منذ أول حكمها لمصر ، على الاحتفاظ بهذا الشعور الطبقى واضحاً ؛ وحرم السلطان سليم على رجال قواته المسلحة التزوج من مصر، وحتى التزوج من أرامل المماليك الذين قتلوا فى أثناء المعارك . حقيقة أن هذه القرارات كانت

تهدف ، فى المقام الأول ، الاحتفاظ برجال القوات المسلحة خاضعين تمام الخضوع لاحتياجات الامبراطورية ، دون إرتباطهم باقليم معين من أقاليمها ؛ ولكنها أدت إلى زيادة تثبيت الشعور بالطبقية الاجتماعية بين المنتصر والمهزوم، وبين الحاكم والمحكوم . ولن يتجرأ الضباط الأتراك على التزاوج مع المصريين إلا فى أثناء القرن الثامن عشر ، أى فى مرحلة ضعف الدولة العثمانية ،وتفككها، وإشتغال بعض الضباط بالزراعة والتجارة ، وامتلاكهم الأملاك فى الأقاليم الموجودين بها ، ودون أن تقوى الدولة ، فى ضعفها ، على إتباع النظام .

وكانت المجموعة الثانية هى مجموعة المماليك ؛ وهم الذين يمثلون حكام مصر السابقين وأصبحوا ، بعد هزائمهم أمام الأتراك العثمانيين ، يتعاونون معهم فى حكم الأقاليم ، وفى شكل تحالف بين مجموعتين عسكريتين ، إحتفظت الأولى والمنتصرة لنفسها فيه بالأولويةوبالسيادة ، وكان على الثانية أن تقدم لها ، فى هذا التحالف ، الولاء ، وتساعدها على إستمرار نظام الحكم ، وإستمرار إستغلال أبناء الأقاليم . ويقدر المؤرخون عدد المماليك الذين كانوا موجودين فى مصر فى العصر العثمانى بما يقرب من عشرة آلاف مملوك ، كانوا يستوردون بشكل مستمر من الخارج . وكان المماليك يرتدون الملابس الفاخرة ، ويعيشون عيشة البذخ ، ويسكنون القصور الفخمة ، ويقتنون الجوارى لحريمهم ، والغلمان لتدريبهم على الحرب والفروسية .

ولا شك فى أن شعور المماليك بأنهم كانوا « أمراء البلاد » ، وبأنهم كانوا مستوردين ، كان يؤدى إلى شعورهم بالتالى ، بالانفصال عن الأتراك العثمانيين ، وشعورهم كذلك بالانفصال عن المصريين . ولكن تربيتهم العسكرية ، وتخصصهم فى حكم الأقاليم ، كانت تقربهم وظيفياً ، من الأتراك ؛ كما أن حكمهم للأقاليم ، وشعورهم بأنهم أمراء مصر ، كان يقربهم ، عاطفياً ، من المصريين . ولكن النظام

العثمانى كان يفصل بين هذه المجموعات ، رغم وجود تكامل وظيفى بين إختصاصاتها الاجتماعية . وظل المماليك وبكواتهم يقومون بدورهم المحدد فى حكم الأقاليم فى وقت قوة نظام الحكم العثمانى ؛ ولكنهم عمدوا إلى زيادة سلطاتهم فى الوقت الذى ضعف فيه نظام الحكم العثمانى . وفى المرحلة الاولى ، كان هم المماليك الأول ، وشغلهم الشاغل ، هو الوصول إلى البكوية ، كهدف فى حد ذاته ، لا يجرؤن على التطلع إلى ما وراءه ، ويكرسون وقتهم لجمع الثروات ، وشراء المماليك الجدد ، والمعيشة فى مستوى إجتماعى مرتفع . أما فى المرحلة الثانية ، وهى مرحلة ضعف الدولة العثمانية ، فإن بعض المماليك أخذ يتطلع إلى السلطة السياسية ، علاوة على السلطة الادارية . وأصبح شيخ البلد يقف من الوالى موقف الند للند ، وقد يتدخل فى أمر عزله ، أو فى أمر تعيين قائمقام له ؛ وقد يعمد إلى الاستقلال بالبلاد ، كما سنرى فيما بعد ، مع على بك الكبير .

وكان المماليك يستوردون جواريهم وزوجاتهم من الخارج ، الأمر الذى أدى كذلك إلى إستمرارهم كطبقة منفصلة عن طبقة العثمانيين ، ومنفصلة عن كل المصريين . وكانت حياة المملوك ، منذ إستيراده لمصر ، حتى وصوله إلى البكوية، أو حتى إلى منصب شيخ البلد ، تجعل هذه الطبقة منفصلة كل الانفصال عن غيرها، فى أصلها وتعليمها ، ووظيفتها التى تؤديها بالنسبة للمجتمع . وساعدت مسألة عدم ترك معظم المماليك ذرية لهم ، وإعتمادهم بشكل مستمر على عملية الشراء والاستيراد لتزويد بيوتهم بالعناصر الجديدة ، على إنفصال طبقة المماليك عن غيرها من الطبقات الاجتماعية الموجودة فى مصر . حقيقة أن المماليك كانوا أكثر إتصالا من العثمانيين بالمصريين ، وأنهم كانوا يشركون المصريين فى حفلاتهم وأفراحهم ، الأمر الذى كان يدفع بعض المصريين إلى الشعور نحوهم بنوع من حب التابع لسيده . ولكن هذا الشعور ، من الطرفين، يدل كذلك على وجود تبلور طبقى بين المجموعتين داخل نفس المجتمع ، أكثر مما يدل على تقارب بينهما . وتثبت عملية استغلال المجموعتين

الحاكمتين لأبناء البلاد على وجود تبلور واضح فى المصالح الاقتصادية ، الأمر الذى يحتم وجود شعور بالانفصال الاجتماعى فيما بينهم .

أما المجموعة الثالثة فكانت هى مجموعة المصريين ، أبناء البلاد . وكان أبناء هذه المجموعة هم الذين يقومون بأعمال الفلاحة والزراعة ، وهم التجار ، وأرباب الصناعة والحرف .

ويمكننا أن نقسم هذه المجموعة ، من الناحية الاجتماعية ، إلى أكثر من طبقة ؛ ما دامت تشتمل على الفلاح الصغير الذى لا تزيد حيازته من الأرض على ثلاثة أفدنة ، وتشتمل كذلك على أرباب الصنايع ، وعلى كبار التجار فى عواصم البلاد ، الذين كانوا يسمون « شاهبندر التجار » . فهذه المجموعة تشتمل إذاً على الطبقة الشعبية ، وعلى صغار الطبقة الوسطى ، أو « المساتير » ، كما تشتمل على الأعيان ؛ هذا علاوة على إشتمالها على رجال العلم ، من أساتذة الأزهر وفقهاء اللغة والإسلام .

وكانت هذه المجموعة ، كلها ، محرومة من ممارسة السلطة السياسية ، التى كانت حكراً على الحكام الغزاة ، وعلى أعوانهم المماليك . كما كانت تمثل المجموعة التى تخضع للاستغلال فى هذا النظام ، وفى صالح المجموعتين الأخرتين .

وكان الفلاح يرتدى الملابس الخشنة الرخيصة ، ويعيش على خبز الذرة ، ويسكن بيوتاً من الطين النى ، بالاشتراك مع البهائم . وكان يعيش على حد الكفاف ؛ إذ أن المحصول كان يوضع ، بمجرد جمعه ودرسه ، تحت تصرف الصراف ، وشيخ البلد ، ممثلى سلطة الكاشف ، أو سلطة الملتزم على المنطقة . ولم يكن فى وسع الفلاح أن يجادل أو يناقش مع السلطة ، التى كانت تستولى على المال الميرى ، نقداً وعيناً ، وتستولى على فائض الكشوفية ، علاوة على ما قد يطمع فيه رجال السلطة . وكانت السياط تجبر الفلاح على الخضوع ؛ كما أن السلطة

لم تترك للفلاح إلا الحد الأدنى اللازم لمعيشته ، حتى يستمر مع بهائمه ، فى العمل فى الحقل ، ويستمر فى الإنتاج .

وكانت السلطة تتدخل كذلك وتفرض نفسها على رجال الحرف وأصحاب الصنايع ، وبشكل يقوى من عملية إستغلال الحاكم للمحكوم .

ومع الفقر الذى ساد هذه المجموعة ، وهى تمثل القوة الوطنية ، ساد الجهل ، وأصبح المصرى لا يجد وقتاً للدراسة والتعليم ، سوى ما كان موجوداً فى بعض الزوايا والكتاتيب ، من مبادىء للحساب ، وأساسيات الاسلام . وساءت كذلك الأحوال الصحية ؛ وكان المصرى هو أكبر قطاع تتفرس فيه الأوبئة ، وتؤثر فيه المجاعات . وتكاثف الفقر مع الجهل ومع الأمراض والأوبئة للوصول إلى إنخفاض مستوى المصرى ، عما كان عليه فى عهد السلاطين المماليك ؛ وأخذ المصرى يرزح تحت عبء الطبقات المستغلة ، وعجز عن تطوير وسائل إنتاجه ، وعجز عن دفع ما يطلبونه منه إلا بالكاد . وساعد الخوف من السلطة ، وسيوط رجالها ، وتجريدات التأديب التى كانت ترسلها لبعض المناطق من وقت لآخر ؛ على ظهور أمراض إجتماعية وأخلاقية ؛ فأصبح الفلاح يوصف بالجبن ، ويعجز عن ذكر الحقيقة ، وقد يتعامل بالكذب والغش ، وفى ظل مناخ نفسى غير سليم .

واضطر المصرى إلى التذلل والتوسل ، حتى تسمح له السلطات بالإستمرار فى حيازة قطعة الأرض التى يعيش منها . إنه التابع ، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانى . وحتى التجار ورجال العلم فإنهم ، رغم نجاح بعضهم فى تكوين بعض الثروات ، وفى الوصول إلى بعض المناصب فى القضاء والأوقاف ، كانوا خاضعين للسلطة السياسية ؛ أما فى وقت ضعف هذه السلطة السياسية ، فإنهم قد خضعوا للسلطة العسكرية ، التى كان يتمتع بها رجال الوجاقات ورجال المماليك .

وهذه الطبقية الواضحة فى العصر العثمانى ، كانت تتميز كذلك بشعور الحكام

والعسكريين والمماليك بأنهم يكونون أرستقراطية، وبشكل يفصل بينهم وبين عامة المصريين . فهى طبقية أرستقراطية ؛ حتى وإن كانت تختلف عن الشعور الطبقى الارستقراطى الذى كان موجوداً لدى طبقة النبلاء فى أوربا الإقطاعية ، خاصة وأن هذه الأرستقراطية الشرقية لم تكن وراثية ، وتخصصت داخلياً فى أمور جمع الضرائب والإلتزام ، أكثر من تخصصها فى الحروب والأعمال العسكرية .

٢ - الاستغلال :

تميز الحكم العثمانى فى مصر ، ونتيجة لوضوح الطبقية الاجتماعية ، وظهور روح الارستقراطية ، بأنه يقوم أساساً على إستغلال الحاكم للمحكوم .

ولقد تخصص العثمانيون فى أمور الحكم ، وفى كل الأقاليم التى فتحوها وضموها إلى دولتهم ؛ ولم يساعدوا على زيادة الإنتاج ، أو على تطوير وسائله ؛ وبطريقة جعلت العثمانيين عالة على الشعوب التى كانوا يحكمونها .

ورغم نعرة الحكم ، التى وصلت إلى حد التحكم عند الأتراك العثمانيين ، فإن فكرتهم عن الدولة كانت بسيطة ، وساذجة : فهم عناصر محاربة ، وتحكم ، وتدافع ، وترد العدوان ؛ وعلى الأقاليم أن تزودها بما يلزمها للقيام بهذه المهمة ، وبالطريقة التى تراها أو تفرضها على الرعية . فالدولة العثمانية دولة محاربة ، والجيش هو أهم أجهزتها ؛ وعلى الأقاليم أن تدفع الأموال اللازمة للإحتفاظ بمتطلبات هذا الجيش وقياداته ، وفى مستوى رفيع . ولكن حصول الدولة على الأموال كان يتطلب الإهتمام بحفظ الأمن ، أى بإخضاع الرعية ؛ ويتطلب كذلك فض المشكلات التى قد تنشأ بين الأهالى وبعضهم ، أو بين مجموعاتهم . وإستدعى هذا الأمر أن تشرف الدولة على وسائل الحكم الداخلى ، وعلى وسائل جمع الضرائب ، وتشرف كذلك على القضاء . أما فيما عدا ذلك ، من شئون الصحة والتعليم ،

والمواصلات ، فإن الدولة كانت لاتهتم بها كثيراً ، وتتركها للمجهودات الفردية ، أو للمؤسسات الأهلية . ولا شك فى أن هذا الإتجاه جاء نتيجة لشعور الأتراك العثمانيين بتبلورهم وبإنفصالهم عن بقية الشعوب التى كانوا يحكمونها . ولا شك كذلك فى أن هذه الإتجاه قد حرم الأتراك العثمانيين من الوصول إلى وحدة فعلية بين الأقاليم التى حكموها ، ومن صبغها بالصبغة التركية ، الأمر الذى يظهر بوضوح فى أقاليم البلقان ، ويظهر بوضوح كذلك فى منطقة الشرق العربى ، ومصر .

وبفكرتهم البسيطة عن الدولة ، لم يحاول الأتراك العثمانيون فرض نظام معين فى الحكم الداخلى على كل الأقاليم ؛ فاكتفوا بخضوع الزعامات الموجودة لهم ، فى النواحى المعنوية والإسمية ، فى المناطق الصعبة والجبلية ؛ بينما عمدوا إلى إدخال نظم حكم مباشرة أكثر من ذلك فى الأقاليم السهلة ، وإن كانوا قد إستعانوا هناك كذلك بقيادات قديمة ، كانت موجودة فى البلاد قبل مجيئهم ، مثل المماليك ، وإستخدموها كأعوان لهم فى حكم البلاد .

وكما كان الجيش وسيلة الدولة فى الحرب ، كان وسيلتها كذلك فى الحكم . وإذا كانت بعض الأقاليم قد شهدت توزيع الدولة لقسم من الأراضى الزراعية على فرق الجيش ، حتى تغنى الدولة نفسها مؤونة الإنفاق عليهم ؛ فإن مصر قد شهدت إشتراك قادة الوجاقات فى الديوان . أى فى مساعدة الوالى على إتخاذ القرارات الهامة التى تخص البلاد . وإذا كانت مصر لم تخضع لنظام تزويد رجال الوجاقات بإقطاعات زراعية يعملون فيها ، ويشعون منها ، فإنها كانت تخصص نصيباً معيناً من الأموال الأميرية لدفع رواتب الجنود والضباط ، علاوة على قيامها بإلتزاماتها تجاه الدولة بإرسال « الخزنة » سنوياً إلى إسطنبول ، وتجاه الأراضى المقدسة بإرسال « الصرر » مع الغلال والمحمل والكسوة سنوياً إلى الحجاز .

ومن ذلك يتضح أن العثمانيين قد خصصوا لأنفسهم الحكم ، دون أن يشاركوا

فى الإنتاج ؛ وحرموا أبناء البلاد من أن يصلوا إلى المشاركة فى حكم إقليمهم .
وعمدوا ، أكثر من ذلك ، إلى تدعيم سلطتهم بمجموعة المماليك التى كانت تحكم مصر
وتستغلها قبل حضورهم . وباسم الدفاع عن البلاد ، عاشت المجموعتين الحاكمتين ، وحتى
نهاية القرن الثامن عشر ، دون أن تشتركا فى حرب واحدة للدفاع عن البلاد . فهى
طبقة حاكمة ومستغلة ، ولم تكن مصر فى حاجة إلى وجودها ، وإلى إستمرار
الإنفاق عليها . طبقة « طفيلية » تمتص عرق الكادحين ، وتفرض نفسها عليهم
بالقوة ، ولكى تحتفظ بمستوى المعيشة الذى تختاره لنفسها ، مهما زاد العبء وثقل
على كاهل عباد الله الصالحين . ومع ضعف الدولة ، وعدم تطور أنظمتها فى حد
ذاتها ، وعدم مسايرتها للتطور الكبير ، الذى سار قدماً فى دول الغرب منذ عصر
الإستكشافات الجغرافية ، أصبحت هذه الدولة محسوبة على الاقاليم التى تحكمها ،
وأصبحت تمثل عقبة فى سبيل تطورها وتقدمها . وكان حرص الحاكم على الإحتفاظ
بمناطق إستغلاله ومناطق نفوذه يمثل الجمود ويمثل الرجعية فى هذه المنطقة الهامة
من مناطق العالم .

٣ — الجمود والرجعية :

ولقد إمتاز الحكم العثمانى بأنه عمل على الإبقاء على الحالة التى كانت موجودة
قبل دخوله إلى المنطقة ، ولم يحاول تجديدها ، بل أبقاها كما هى ، وفى جوهرها
الاساسى . وحتى بعد أن وضعت مجموعة القوانين فى عهدى سليم وسليمان ، فانها
ظلت سارية المفعول بالنسبة لكل سلاطين الدولة بعد ذلك . ومن هذه الناحية ،
كانت الدولة العثمانية تمثل الجمود ، وعدم مسايرتها للتطور الذى كان يعتبر من سنن
الحياة . وبعد فترة من الزمن تمر على المنطقة بدون حدوث أى تطور ، يعتبر النظام
رجعياً ، علاوة على جموده أو تجمده .

وقد يدعى البعض أن تطور الأحوال الاقتصادية ، وتحول طرق التجارة
بين الشرق والغرب بعيداً عن منطقة مصر والشرق الأدنى فى أوائل القرن السادس
عشر كان هو المسئول الوحيد عن ذلك الجمود والتخلف الذى أصاب كل المنطقة .
والواقع أن لتحول طرق التجارة العامة بعيداً عن المنطقة مسئوليته فى ذلك التخلف
الذى أصاب النشاط التجارى ، وإن كان من الصعب تحميله مسئولية عدم تطور
وسائل الانتاج نفسها ، إذا ما كانت هناك الرغبة والعزيمة والحاجة لتطويرها
عند المنتج والمستفيد ، أو عند الحاكم والمحكوم فى نفس الوقت . وإذا كان تحول
طرق التجارة العالمية قد أثر على قيمة الضرائب والرسوم التى كانت الدولة تجبيها
على هذه التجارة ، وحتى إذا كان قد أثر على قيمة رؤوس الأموال السائلة ، فقد
كان فى وسع المنتج المصرى ، سواء كان من رجال الزراعة أو الحرف ، أن يحسن
من وسائل إنتاجه ، ويزيد من قيمة إنتاجيته ، إذا ما كان يرغب فى تعويض
ما فاته وضاع عليه من تحول تجارة العبور . وكان فى وسع الحاكم ، إذا ما كان
مستنيراً ، أن يساعد على هذا الإتجاه ، حتى يزيد من فائض القيمة ، الذى كان يشترك
مع رجال حكمه فى العيش منه ولذلك فإن تجمد نظم الحكم العثمانية يشترك فى
المسئولية مع تحول طرق التجارة العالمية فى الوصول إلى تخلف الإنتاج ، وسوء
الأحوال الاقتصادية فى البلاد .

وبعمل الدولة على الإحتفاظ بنفس النظم رغم مرور الزمن ، أصبحت النظرة
العامة لهذه النظم على أنها هدفاً فى حد ذاتها ، لا وسيلة من الوسائل تؤدى إلى خير
المجتمع وظهرت نظريات جديدة فى السياسة فى غرب أوربا ، خافت الدولة
العثمانية من أن تصل إلى رعاياها ، أو حتى إلى رجال الحكم الموجودين فيها ومع
مجىء القرن الثامن عشر . وما صحبه من تطور فكرى وفلسفى وسياسى ، أصبحت
الدولة العثمانية تمثل الرجعية فى آرائها ، وفى نظم الحكم التى كانت تطبقها .

حقيقة ان الدولة العثمانية سارت ، منذ أول أمرها ، على سياسة عملية ، وهى الإحتفاظ بالنظم والنظريات والقيم التى كانت موجودة قبل مجيئها ؛ ولكن إحتفاظها بهذه الأوضاع لفترة طويلة من الزمن ، ودون إدخال أى تطوير عليها، رغم التطور الذى كان يتم فى كل العالم ،كان يدل على تجمدها ، ويدل على أنها إحتفظت بالمنطقة كلها فى ظل جو عام من الرجعية .

ومع ضعف الدولة ، زاد تمسكها بنظمها ، كما زاد خوفها من التغيير ؛ فزادت فى جمودها ، وزادت فى رجعيتها . وأصبحت الدولة تشك فى الجميع ، حتى فى الولاة الذين كانت ترسلهم لحكم الاقاليم ، وتخشى من إعلانهم الاستقلال بولاياتهم عنها. فعملت على تحديد سلطاتهم ، وعلى إحاطتهم بعدد من الجواسيس والعيون ، الأمر الذى أدى بهم إلى عدم التحرك ، حتى لا يقعوا فى المحظور : فهم لا يتحركون للقيام بعمل خاطىء ، ولا يتحركون كذلك للقيام بعمل نافع . فالمهم هو عدم قيامهم بأى شىء قد يظهر أمام الدولة على أنه ضد « سياستها العليا » . ثم قامت الدولة فى أثناء القرن الثامن عشر ، بتحديد فترة حكم الولاة بسنة واحدة ؛ وبذلك فقدت الدولة نفسها كل قيمة فعلية لهؤلاء الولاة ؛ وأصبحوا مجرد ممثلين رسميين واسميين ، للسلطان رأس الدولة.

ومع تحديد مدة الولاية ، حددت الدولة إختصاصات الولاة؛ فأصبح الدفتردار، وهو المسئول عن الإدارات المالية ، يعين من إسطنبول ؛ وكذلك الكخيا ، أو الكتخدا ، نائب الوالى والمسئول عن النواحى الإدارية ، أصبح يصل من عاصمة الدولة ؛ وحتى منصب قاضى القضاة الحنفى أصبحت الدولة تختار من يتولى مهامه ومسئولياته . هذا علاوة على كون سلطة الوالى محددة بالديوان ،الذى كان يشارك فيه قواد الفرق العسكرية ، وبسلطة البكوات المماليك ،الذين كانوا يتولون إدارة أقاليم البلاد .

ومع الجمود والرجعية ، والتمسك بالنظام كما هو ،زادت المساوىء والأمراض طغيانا وتفرسا فى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، وحتى فى النظم الإدارية والعسكرية ؛ فالجمود مع الضعف علامة من علامات الشيخوخة ، ومن علامات النهاية ، التى يعجز فيها الحكم عن تطوير نفسه ووسائله للسير بالبلاد . ورغم أن منطقة الشرق الأدنى كانت تتهيأ لتطور جديد فى النواحى الاجتماعية والإقتصادية قبيل دخول للقوات العثمانية إليها ، فـإن سيطرة العثمانيين عليها ، وإحتفاظهم بالأوضاع كما كانت ، أخر من حدوث هذا التطور . وإذا كان الحكم العثمانى قد إحتفظ للمنطقة بنظمها وتقاليدها ، فانه قد جمدها فى هذه المرحلة الحضارية، ولمدة ثلاثة قرون .

٤ — روح التضامن والمناخ الاسلامى :ـ

إذا كانت مصر قد فقدت ذلك المركز المتفوق الذى كانت تحتله فى العالم الإسلامى بعد دخول القوات العثمانية إليها ، فإن ذلك كان يرجع إلى فقدها الخلافة الإسلامية، التى كانت تجتذب أنظار المسلمين جميعاً صوب أمير المؤمنين الذى كان موجوداً فى القاهرة ، حتى وإن كان قد أصبح لا يمارس سلطات فعلية . كما أنه كان يرجع إلى فقدها سيطرتها على الأراضى المقدسة ، التى إنسلخت عنها ،وأصبحت ولاية جديدة من ولايات الدولة العثمانية .

ولكن وجود الأزهر فى القاهرة ساعد على إحتفاظ هذه العاصمة بنفوذ علمى وأدبى ودينى ، لدى كل من يرغب فى الدرس ، ويجد فى نفسه إستعداداً للعلم . وأدى السلطان سليم نفسه بعض الصلوات فى هذا الجامع ، كما أظهر كثير من الولاة إحترامهم له ، وأضافوا إليه بعض البنايات، وإهتموا بالطلبة الذين كانوا يدرسون فيه . ولكن علينا أن نذكر أن هـذه الجامعة عاشت فى العهد العثمانى عـلى

سمعتها الماضية ، أكثر مما كانت تقدر على القيام به من أجل مستقبلها ، أو حتى من أجل حاضر الإسلام والعلم فى البلاد . وإنخفض مستوى طلبة الأزهر بشكل واضح فى أثناء العهد العثمانى ، خاصة وأن بعضهم كان يلتجىء إلى هذا الجامـع فراراً من الظلم ودخولا فى حمى الإسلام من الإضطهاد ، أكثر من تردده عليه طلباً للعلم . وعلينا أن نعترف بأنه من الصعب فصل الأزهر وأحواله عن الأحوال التى سادت مصر ، وسادت كل المنطقة . وكان الأزهر وغيره من الجوامـع والمساجد أماكنا لقراءة القرآن ، وطلب الدعوات ، لرفع البلاء عن الأمة ، ولكشف الغمة ، ولوقف الأوبئة ، أو إنهاء المجاعات ؛ وكانوا يدعون فيها كذلك « بالنصر للسلطان » إذا ما إشتركت جيوشه فى حرب ضد فارس ، أو ضد روسيا.

وكان الأزهر يمثل المناخ العلمى والإسلامى الموجود فى مصر فى هذه الفترة أصدق تمثيل. ولم تكن هذه الفترة مواتية كثيراً للدراسة ؛ كما تدل الأبحاث التى عملت فى علوم وآداب وفقه وتشريع هذه الفترة على جودها.وعدم إشتمالها على جديد تضيفة إلى المعرفه فى هذه الميادين . هذا بشكل عام . وإن كان البحث الدقيق يرشدنا إلى ابن إياس (الذى توفى سنة ١٥٢٤) والذى يمتد تاريخه «بدائع الزهور فى وقائع الدهور » إلى السنوات الأولى من العصر العثمانى ، وإن كان هذا المؤرخ ينتمى إلى الجيل السابق ، جيل سلاطين المماليك ؛ ويرشدنا كذلك إلى ابن زنبل (الذى توفى سنة ١٥٥٣) والذى كتب عن « تاريخ السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغورى سلطان مصر وأعمالها» ،والذى أعطى لنا وصفاً حاسياً لكفاح طومان باى ونضاله بشجاعة ضد الغزو العثمانى لمصر . ولكن علينا أن ننتظر حتى وقت ظهور الجبرتى (١٧٥٦ - ١٨٢٥) لكى نجد مؤرخاً له قيمته ، ويعتبر أول مؤرخى مصر الحديثة بمعنى الكلمة . ويمكننا أن

نجد كذلك حاشية محمد بن حمزة الرملى (المتوفى سنة ١٥٩٦) على « منهاج » النواوى للشافعية . ولم تشهد هذه الفترة ظهور أى كتب فى الجغرافيا ، كما أن إكتشاف العالم الجديد ، وظهور المخترعات فى أوربا ، لم تؤثر على عقلية من كانوا رجالا للعلم فى مصر فى ذلك الوقت . وحتى المشتغلين بالطب ، أصبحوا يحصلون على مناصبهم بدفع الرشى وتقديم الهدايا . ولكننا نجد أن مؤلفات عبد القادر البغدادى (المتوفى سنة ١٦٢١) ، وكتاب القاموس الذى وضعه الشيخ مرتضى الزبيدى (المتوفى سنة ١٧٩١) ، هى من الكتب الكبيرة التى وضعت فى هذا العصر . ونعرف أن محمد بك أبو الذهب قد إشترى النسخة الأصلية من هـذا الكتاب ، ودفع فيها مائتا ألف درهم من الفضة ، لكى يضمها فى مكتبته التى أنشأها بجامعه ، الأمر الذى يرجعنا من جديد إلى أيام عظمة بغداد السابقة .

وكان المناخ العام الذى يسود مصر فى هذا العصر العثمانى هو مناخ إسلامى واضح ، تنتشر فيه الاحتفالات بموالد الشيوخ والأئمة ، سواء فى القاهرة أو فى غيرها من العواصم ؛ وعلاوة على مولد الإمام الحسين ، والإمام الشافعى ، الذى كان يمتد لعدة أيام ، ويملأ قاهرة المعز لدين الله وحى الأزهر بآلاف من الزائرين، إحتفظ مولد السيد أحمد البدوى فى طنطا ، وسيدى عبد الرحيم القنائى بجمهور كبير من الزوار والمريدين . وكانت بعض الأصوات ترتفع من وقت لآخر ضد إعطاء هذا الاهتمام الكبير للموالد ، ولكنها كانت تفشل فيما تهدف الوصول إليه. وكانت قوانين الدولة ترسم أمر إقفال محلات الشراب أثناء شهر رمضان ، وترسم ضرورة التمسك بشعائر الدين واحترامها .

وأضاف العهد العثمانى بعض المعطيات الجديدة إلى فن المعمار الإسلامى الذى كان موجوداً فى العصر المملوكى . وسيكون هذا التأثير بيزنطياً ، يؤدى إلى تصغير القباب ، وتقليل إرتفاعها ، مع إتساع قاعـدتها ؛ فأصبحت القباب مفلطحة ؛

وأصبحت المآذن متعددة الاضلاع ، وتنتهى بقمة هرمية أو مخروطية . وتم فى هذا العهد بناء عدد من المساجد فى القلعة ، وفى بولاق ، وكذلك مسجد محمد أبو الذهب الذى عمل على شكل مسجد السنانية ؛ كما تم كذلك إصلاح وترميم عدد كبير من المساجد ، مثل مسجد عمرو ، ومسجد الإمام الشافعى ، والإمام الحسين ، والسيدة نفيسة ، وكذلك الجامع الأزهر ، الذى أضيفت إليه بعض الرواقات ، مثل رواق اليمنيين . وقام على بك بإدخال إصلاحات كبيرة على مسجدى السيد أحمد البدوى فى طنطا ، والامام الشافعى فى القاهرة . وكان أكبر من اهتم بالمساجد فى العصر العثمانى هو الأمير عبد الرحمن كتخدا ، الذى بنى وأصلح ورمم ثمانية عشر مسجداً ، علاوة على ما بناه من الزوايا والمدارس والسبل والأسواق ، وأوقف عليها الاوقاف ، للانفاق عليها ولصيانتها . وشاهد القرن الثامن عشر بناء عدد كبير من التكايا والوكالات والأسواق فى القاهرة وكانت تتصف ، فى مجموعها ، بمحافظتها على روح المعمار الاسلامى .

ولا شك فى أن هذا المناخ الاسلامى كان عاملا يربط بين الحاكم والمحكوم ، بين العثمانى والمملوك والمصرى ؛ ويشعر الأهالى بأن المتصرف فى أمرهم ينتمى إلى دينهم ، حتى وإن كان يختلف عنهم فى لغته ، ويختلف عنهم فى طبقته وفى مصلحته . وكان هذا الرباط يدعم من روح التضامن ، إن لم تكن روح الوحدة ، ويدعم البنيان السياسى ، ويقوى أركانه ، كلما ظهرت فيه الشقوق ، وأصبح مهدداً بالانهيار . وإستمر روح التضامن الاسلامى هذا فى مصر طوال العهد العثمانى ، وكان خطوة أولى وطبيعية ، على الطريق المؤدى إلى حركة الجامعة الاسلامية فيما بعد ، حتى وإن كانت ظروف البلاد قد سارت من سىء إلى أسوأ . ووصلت الاحوال الاقتصادية إلى مرحلة التخلف .

الفصل العاشر

التخلف الاقتصادى

تكاتفت التغيرات الهامة التى وقعت فى منطقة الشرق الأدنى فى أوائل القرن السادس عشر ، مع طبيعة وخصائص الحكم العثمانى ، الذى تميز بالطبقية ، وبروح الأرستقراطية ، وبالاستغلال ، مع جموده ورجعيته ، فى الوصول بالاحوال الاقتصادية فى مصر إلى مرحلة لم تتقدم بعدها ، بل حتى تقهقرت عنها فى بعض القطاعات ؛ وذلك فى الوقت الذى إستمرت الاوضاع الاقتصادية فى تطورها وفى تقدمها فى مناطق أخرى من العالم . فمن الجمود وصلت الاوضاع الاقتصادية فى مصر إلى حالة من التخلف الواضحة ؛ وظهر ذلك فى جميع القطاعات: فى الزراعة وفى الصناعة وفى التجارة وفى المالية . وإستمرت هذه الحالة سائدة فى البلاد حتى نهاية القرن الثامن عشر ، وبداية القرن التاسع عشر .

١ — الزراعة :

كانت الزراعة هى وسيلة الانتاج الأولى فى البلاد ، وكانت مرتبطة بالارض وبالرى وبالأساليب المستخدمة فى الزراعة والاستغلال الزراعى .

أما الأراضى فكانت ، منذ القدم ، تعتبر ملكا للسلطان ، الذى يقوم بتوزيع مساحات منها على أعوانه ورجاله نظير ما يقدمونه له من خدمات ، وبتوزيع باقى المساحات على الفلاحين لزراعتها ودفع الضرائب النقدية والعينية عنها . وكانت المساحات التى توزع على أعوان ورجال السلطان توزع بالتالى على صغار الأعوان ، الذين كانوا يعهدون بها ، بدورهم ، إلى الفلاحين لزراعتها . وأبقى

السلطان سليم بعد دخوله مصر على هذا النظام ؛ إلا أن حيازة الفلاحين للارض كانت وراثية ، ما دام الفلاح يدفع ما يربط عليه من أموال ، وما يطلبه رجال السلطة منه .

أما بالنسبة لإيرادات الدولة من أموال الأراضى ، فقد كانت هناك بعض أراضى الأوقاف التى لا تدفع الضرائب ، وهناك أراضى الالتزام ، التى كانت توزع على من يتعهدون بجمع الضرائب ، وبشروط معينة ، ويوزعها الملتزم بدورة على صغار الفلاحين الذين يقومون بزراعتها ودفع الضرائب عنها للملتزم . والفرق واضح بين الإقطاع وبين الإلتزام ، خاصة وأن هذا النظام الأخير كان محدداً بجمع الأموال ، ولم يكن وراثياً ، إلا بشروط معينة ، وأهمها موافقة الحاكم عليها . وكان السلطان سليم قد أمر بمسح الأراضى وتسجيلها ، وتسجيل أسماء مستثمريها ، وما يكلف به كل مزارع من أموال . وبعد أن كان الكاشف هو الذى يشرف على جمع الأموال ، بمساعدة عدد من الكتبة والصرافين ، أصبحت هذه العملية من إختصاص الملتزمين ، فى وقت ضعف الدولة العثمانية . ولا شك فى أن عدم إمتلاك الفلاح لأرضه ، مع ضعف إمكانياته وزيادة ما يطلب منه ، جرد الفلاح من الدافع اللازم لتحسين عملية الاستثمار ، ولتحسين حالة الأرض ، أو حتى الاهتمام بالاحتفاظ بها فى نفس مستوى خصوبتها .

أما أراضى الأوقاف ، فكان بعضها موقوفاً على الأعمال « الخيرية »، مثل المساجد والمدارس والكتاتيب ، والتكايا ، وبعضها وقفاً « أهلياً » ؛ وذلك حسب حسب رغبة الواقف فى حجة الوقف ، وللانتفاع بالريع فى بعض الأوجه المحددة. ولا شك فى أن تجميد رأس المال بهذا الشكل كان يضمن إستمرار الحصول على الريع أو الغلة ، ولكنه كان يحرم الورثة من الانتفاع باستثمار رأس المال ، ومن تنميته ، ويؤدى إلى تفتت نصيب الورثة من هذا الريع من جيل لآخر ، مع تزايد

أعدادهم . وبدأت عملية الوقف تحت تأثير دينى ، ولضمان الحصول على ريع ينفق منه على أعمال البر والخير ؛ ولكنها تطورت وزادت مع الزمن ، وأصبح الدافع الأول لها هو ضمان عدم تعرض طمع الحكام لهذه الأملاك ، وضمان عدم دفع الورثة ضرائب عنها . ولا شك فى أن إهمال النظار أدى إلى قلة خصوبة الأرض الموقوفة ؛ كما أن هذا النظام أدى إلى تجميد بعض من قطاعات الموارد فى البلاد . وفى بعض الحالات كان النظار يستغلون ما كانوا ينظرون عليه من أوقاف ، سواء أكانوا من بين المستحقين أو كانوا من رجال الدين .

وأما نظام الالتزام فقد التجأت إليه الدولة العثمانية فى وقت ضعفها ؛ وبعد أن كان الكشاف والصناجق يشرفون على جمع الأموال الأميرية ، أصبحت الدولة تعهد بهذه المهمة إلى من يرغب فى القيام بها من أعيان البلاد ، سواء أكانوا من العثمانيين أو من المماليك أو المصريين . وقد تتفق الحكومة رأساً مع الملتزم ، أو تعرض « دائرة الالتزام » بالمزايدة على من يرغب فيها . وكان الملتزم يدفع مقدماً قيمة ضرائب دائرة الالتزام لمدة سنة ، ثم يصبح له الحق فى تحصيل الضرائب فى دائرته ؛ ويتسلم « عقد الالتزام » من شيخ البلد ، الذى أصبح هو الحاكم الفعلى لمصر فى وقت ضعف السلطة العثمانية . وبهذا العقد كان الملتزم يتحول إلى ما يشبه الحاكم المطلق فى دائرة التزامه ، وعلى الأهالى أن يطيعوه ويؤدون له ما يطلبه من ضرائب ؛ فكان يستخدم كل الوسائل الممكنة لاستنزاف ما يمكنه الحصول عليه من الفلاح ، الذى لا يقدر على معارضته . وكان الملتزم يحصل على غلات قسم من أراضى الدائرة التى يلتزم بجمع الأموال منها ، ويسمى بأرض « الوسية » ؛ وكان يسخر الفلاحين فى زراعتها ، ولا يدفع عنها أموالا للحكومة . وبحصول الملتزم على هذا « الامتياز » من الحكومة ، أصبح يمثل أعلى سلطة فى المنطقة ، ويسخر الإدارة فى خدمته ، وخدمة عملية جمع الأموال ؛ وحتى إدارات الأمن خضعت

له ، كما خضعت له بقية الاختصاصات الإدارية ، وأصبحت له كلمة فى تعيين شيخ البلد فى كل قرية من القرى التابعة لدائرة التزامه ، وكذلك تعيين « الشاهد » الذى يحفظ سجلات الاراضى ، والتى تدون فيها المســاحة وأسماء الفلاحين أصحاب الحيازة وقيمة الأموال المقررة على كل منهم ، و « الصراف » الذى يجمع الاموال ويسلمها للملتزم ، و « الخولى » الذى يدير أراضى الوسية ، و « المشد » الذى ينفذ العقوبات التى يفرضها الملتزم على الفلاحين الذين لا يدفعون الضرائب أو يرفضون الخدمة المفروضة عليهم فى أرض الوسية ، و « الـكلاف » الذى يعنى بمواشى الوسية.

وكان فى كل قرية ، علاوة على ذلك ، خفراء وإمام ونجار وحـداد وحلاق ، يتقاضون رواتباً من القرية . وكان الملتزم يشرف على الزراعة فى دائرة الالتزام ، ولـكن الزراعة كانت تقوم عموماً على المجهودات الفردية ، وتستخدم فيها الاساليب الاولية ، والتى كانت شائعة منذ قرون عديدة . وكان هم الملتزم الاول يتجه إلى جمع أكبر نصيب ممكن من غلة الارض ، لا إلى زيادة الاستثمار ، وتنمية المحصول والغلة . أما الحـكومة التى فقدت حتى عزيمتها على جمع الاموال بنفسها ، فإنها كانت عاجزة عن القيام بمشروعات الرى والصرف اللازمة : فـكانت الاراضى تروى بنظام رى الحياض ، وتعطى محصولا واحداً فى السنة ، إلا فى المساحات الصغيرة والمجاورة للنيل مباشرة ، والتى كانت تستخـدم فيها بعض السواقى ، أو يستخدم الفلاح الشادوف فى ريها ؛ وكانت المحاصيل الصيفية غير معروفة ، أو تـكاد تـكون غير موجودة .

ومع عجز الحـكومة عن القيام بالمشروعات اللازمة ، وإنصراف الملتزمين إلى جمع ما يمكنهم جمعه من غلة الارض ، وعجز الفلاح عن تحسين زراعته وتحسين أرضه ، قلت مساحة الارض المزروعة ، وطغت عليها الصحراء ، وقلت إنتاجيتها ،

وذهب الجزء الاكبر منها إلى جيوب الملتزمين ؛ فزاد ظهور التخلف فى ميدان الزراعة ، وفى قطاع الفلاحين .

٢ — الصناعة :

تأثرت الصناعة والحرف فى مصر بتغير طرق التجـارة الدولية بين الشرق والغرب ، وتحولها من منطقة الشرق الادنى إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . وهذه الفترة العصيبة المليئة بالحروب وتجريد الحملات ، إنتهت باستيلاء العثمانيين على مصر . ثم قام السلطان سليم قبل رجوعه إلى مقر سلطنته بترحيل ما يقرب من خمسمائة من العمال وأرباب الحرف إلى إسطنبول ، للاستـعانة بهم فى ترقية الصناعة فى عاصمة الإمبراطورية . وكانت هذه خسارة كبيرة لمصر ، إذ أنه إختار أقدر من وجده فى البلاد ، فحرمت مصر من عملهم ، وحرمت من فنهم .

وأثر فقد مصر لمـكانتها كدولة مستقلة على الصناعات والحرف الموجودة فيها . وبعد أن كان الجيش والاسطول أساساً لـكثير من الصناعات الحربية ، كالاسلحة والسروج والتروس والدروع والخيام وصناعة السفن ، إضمحلت الصناعات التى كانت تقوم على وجود الجيش والاسطول ، وكانت من الصناعات الهامة . كما أن إنتقال مقر عاصمة الدولة من القاهرة إلى إسطنبول قضى على كثير من مظاهر الترف وصناعة الكماليات التى كانت تخدم لوازم الملك .

وجاءت بعد ذلك نظرة الحكام العثمانيين إلى الهدف من وجودهم فى القاهرة ، وإلى فهمهم لطبيعة الحكم ، إذ أنها قد صرفتهم عن الاهتمام بالصناعة والحرف ، إلا فيما يتعلق بكونها أحد موارد الضرائب ؛ الامر الذى أدى إلى ضعف نظام طوائف الحرف ، وإلى تأخر الصناعة . كما أن فتح الحكام العثمانيون الباب للواردات

الصناعية الأجنبية ، حرم الصناعة الوطنية من الحماية اللازمة لها ، وأفقدها قطاعاً من السوق الوطنى نفسه ، وذلك فى الوقت الذى عجزت فيه ، مادياً وتنظيمياً ، عن التطور والنمو .

ولا شك فى أن التطور الذى أصاب نظام طوائف الحرف فى العهد العثمانى كان يمثل كل هذه العوامل المختلفة ، وكان يؤدى حتمياً إلى تخلف الصناعات الموجودة فى البلاد .

وبعد أن كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ، يرعى شئون الصناع وشئون الصناعة ويدافع عن مصالحهم المشتركة ، فى البيئة الصناعية المحدودة الموجودة فى ذلك الوقت ؛ وبعد أن كان لكل طائفة نظام ثابت ، يشتمل على المعلمين والعرفاء والصبيان ، ويهتم بتمرين الصبيان وترقيتهم إلى مرتبة العريف ، وبتمرين العرفاء وترقيتهم إلى مرتبة المعلمين ؛ وبعد أن كان هذا النظام يهتم بمدة التمرين ، ويراقب الصناع رقابة دقيقة من الناحيتين الفنية والاجتماعية ، ويخرج غير الصالحين منهم ويبعدهم عن الطائفة ؛ وبعد أن كان هذا النظام يحول دون إستبداد أصحاب رؤوس الأموال ، وإستئثارهم بأرباح الصناعة ، وتسخيرهم عمالهم لمصلحتهم الذاتية بغض النظر عن مصلحة الحرفة ، وضرورة رفعها إلى المستوى اللائق بها — بعد كل ذلك ، أدى تدخل الحكام العثمانيين فى نظام الطوائف إلى تحولها عن الغرض الذى أنشئت من أجله — وهو التخصص والعمل على رقى الحرف — إلى غرض آخر هو التحكم فى الصناع وإدارتهم طبقاً لرغبات الحكومة التى كان كل ما يهمها هو الحصول على الأموال بكل طريقة ممكنة ؛ وبخاصة فى عصر ضعف هذه الحكومة(١) .

---

(١) انظر : دكتور محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة. القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ ، ص ٣٠ — ٣١ .

ولقد زاد إشراف الحكومة على الطوائف ، وأخذت تتدخل فى تقاليدها ونظمها الداخلية . وأصبح واجب شيخ الطائفة الأول يتمثل فى جمع الضرائب . وتركت الحكومة لهذا الشيخ أمر تقدير فئات الضرائب ؛ فظهر إختلال فى توزيع الأعباء الضرائبية بالعدل ؛ وأصبح فى وسع هذا الشيخ أن يرهق مرؤوسيه، وظلم من يرغب فى ظلمه . وأدى ذلك إلى عجز بعض مهرة الصناع عن دفع ما يطلب منهم ، وإلى خروجهم من مجموعة الحرفيين . وبعد أن كان شيخ الطائفة رجلا فنياً يعمل وفقاً لتقاليد الحرفة ، إقترب فى إختصاصاته من موظفى الحكومة ؛ وعمل على إرضاء رجال الإدارة ورجال الحكم دون إلتفات لأمر الصناعة . وأخذ المشايخ يستغلون عملية إلتزامهم بجمع الضرائب ، وحريتهم فى جمعها ، فى الحصول على فائض يبقى لهم، بعد تقديمهم ما تطلبه الحكومة، وتقديمهم الهدايا لرجالها ، حتى يحتفظوا برضاها ورضاهم . ومع مرور الزمن، أصبحت وظيفة شيخ الطائفة عرضة لأن يشتريها من يدفع فيها أكبر ثمن ؛ وأصبح من الممكن بالتالى أن يدخل إلى هذه الطائفة من كان يقدر على إرضاء شيخ الطائفة ، الحديث النعمة والفن ؛ وأدى ذلك إلى تأخر الصنايع وتخلف الفنون . وبعد أن أصبح عمل شيخ الطائفة إدارياً ، أهمل أمر معاقبة من يخرج من أفراد طائفته على تقاليد الحرفة ؛ فتهاون الكثير من الصناع فى عملهم وفى معاملاتهم ، وقلت حماستهم على العمل وعلى الإنتاج والإبداع. ونفس نظرة رجال الحكم إلى طوائف الحرف على أنها إدارية، جعلتهم يسمحون بتكوين طوائف لغير الصناع ، مثل الخدم والحمالين والممثلين والمغنيين والحلاقين والسقايين وغيرهم ، مما كانت تعتبر فى هذا العصر على أنها حرف وضيعة ، أو قليلة الشأن ؛ فأدى ذلك إلى فقدان نظام الطوائف ما كان له من تقدير . وهكذا أدت نظرة الحكومة إلى موارد الإنتاج فى مصر نظرة إستغلالية بحتة ، وإجتهادها فى الحصول على كل ما كانت ترغب فيه من أموال ،

إلى نتيجة عكسية . فأرهقت الصناعات بالضرائب ، ممـا أدى إلى قلة الإنتاج الصناعى ، وإلى إنحطاط مستوى الصناعة ، وبالتالى إلى قلة حصيلة الضرائب ، وإنخفاض ما يصل منها إلى خزانة الدولة .

ولقد إندثرت كثير من الصناعات التى كانت موجودة فى عهد المماليك ؛ ولـكن وجود السوق المحلى وحاجته إلى منتجات تتمشى مع أذواق الأهالى ، ساعد على بقاء كثير من الصناعات ، وتفضيلها على المنتجات الأجنبية ؛ كما أن نظام المعيشة الأسروية فى البلاد ، ومركز الرق منها ، ساعد كثيراً على إستمرار وبقاء بعض الصناعات الأهلية فى المدن والقرى على السواء .

وكانت أهم الصناعات التى بقيت فى مصر ، فى العهد العثمانى ، هى الصناعات الغذائية : مثل طحن القمح والذرة وضرب الأرز والتفريخ والسكر وإستخراج الخل وتقطير ماء الورد والعرقى وصناعة القطير والحلوى ؛ والصناعات الـكسائية مثل غزل ونسج الأقمشة القطنية والصوفية والـكتانية وصناعة اللباد والتطريز ومنتجات العقادين ودباغة الجلود وصناعة الأحذية ؛ والصناعات الخاصة بالبناء : مثل ضرب الطوب وصنع الجير والجبس والنجارة والحدادة والخراطة ؛ هذا إلى جانب بعض الصناعات الأخرى المختلفة : مثل صناعة البسط والحصر وصناعة السفن وقلوع المراكب وكذلك صناعة الأسلحة والبارود وصناعة النحاس وتبيضه والصياغة وصك النقود . وكانت غالبية هذه المصنوعات تستهلك فى الأسـواق المحلية(١) ، وكانت مراكزها تقوم فى الجهات التى تخدمها فيها البيئة : مثل المراكز العمرانية التى يكثر فيها المستهلكون ؛ والمراكز الساحلية والنيلية التى تساعد فيها

(١) انظر : دكتور محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة . ص ٣٤ .

سهولة المواصلات على قلة تـكاليف النقل . وكان أشهر هذه المراكز هى القاهرة والإسكندرية ودمياط وأسيوط والقصير وقنا .

٣ — التجارة :

أصيبت التجارة فى مصر بضربة قوية ، فى أواخر العهد المملوكى وأوائل العهد العثمانى ، نتيجة لتحول طرق التجارة العالمية من الشرق الأدنى وحوض البحر المتوسط إلى منطقة غرب أوربا والمحيط الأطلسى . ولا يمكننا أن ننسب مسئولية هذا التغيير لحـكم الأتراك العثمانيين للمنطقة ، إذ أنه يرجع أساساً إلى ردود فعل دول غرب أوربا فى عصر النهضـة على طرق التعامل التى كانت موجودة من قبل فى هذه المنطقة المتوسطة فى العالم ، ويرجع كذلك إلى روح الـكشوف الجغرافية ، وازدياد نمو الدوافع الشخصية ، مع نمو النظام الرأسمالى فى أوربا نفسها . وعلى أى حال ، فقد تحمل الحـكم العثمانى للمنطقة النتائج المترتبة على الأوضاع السابقة له ، كما تحمل نتائج النظم التى وضعها للمنطقة ، وطبيعة العلاقات التى أقامها مع الدول الأجنبية بشأن التجارة .

أما التجارة الداخلية فإنها إنحصرت فى عهـد الحـكم العثمانى فى نطاق التعامل فى الحاصلات الزراعية ، والمصنوعات الوطنية ، وبعض المنتجات المستوردة من الخارج . وفى المدن ، إستمر التعامل فى الأسواق على نظام التخصص ، والذى كان موجوداً قبل دخول العثمانيين إلى البلاد : فـكانت لـكل سلعة أو مجموعة من السلع المتشابهة سوقاً خاصاً بها ، تعمل معظم الحوانيت الموجودة فيه وتتعامل بتخصص فيها . وإشتملت القاهرة مثلا على أسـواق للنحاسين ، والعقادين ، والصاغة ، والمغربلين ، والفحامين ، والسروجية . أما فى خارج القاهرة ، فقد نشأت أسواق موسمية ، حول مراكز تجمع وتجمهر الأهالى فى المناسبات ؛ وإشتهر منها مولد

السيد أحمد البدوى فى طنطا ، ومولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس ، وكذلك موالد عدد من المشايخ والسادة الموجودين فى طول البلاد وعرضها ؛ واستمرت هذه الموالد تمثل نشاطاً تجارياً كبيراً ، وتمثل أسواقاً سنوية ، يتم فيها التعامل التجارى جنباً إلى جنب مع زيارة المريدين واشتراكهم فى هذه الموالد . ونجد أن نظام الأسواق السنوية قد تحول فى المراكز والقرى الكبيرة إلى أسـواق أسبوعية ، تعقد فى يوم معين من الأسبوع فى مكان خاص بها ، وتنتقل بسلعها وتجارتها ، فى اليوم التالى ، إلى مكان آخر . وأصبحت هذه الأسواق الأسبوعية تمثل بنداً هاماً فى حياة الأهالى فى كل منطقة من المناطق ، وكانت فرصة لالتقاء الفلاحين والتجار فى يوم معين من أيام الأسبوع .

وكان فى وسع الحكم العثمانى لمصر ، رغم تحول طرق التجارة العالمية عن المنطقة، أن يؤدى إلى زيادة تنمية التجارة الداخلية ، إذا ما اهتم بها بطريقة اقتصادية ، وإذا ما اهتم بتوفير الثقة لدى التجار والمستهلكين على السواء . وكان الأمر يتطلب استقراراً فى نظم النقد ، وعناية من الدولة بالمقاييس والمكاييل والموازين ، ولكن ، هل كانت ظروف الحكم العثمانى وطبيعته تسمح بذلك ؟

أما فيما يتعلق بنظام النقد ، فنعرف أن مصر قد شهدت إضطرابا فى هـذا الميدان قبيل دخول العثمانيين إلى البلاد . وكان سلاطين المماليك لا يعطون إهتماما كافيا لعملية صك النقود ، ولا لوزنها القانونى . وكثيراً ما كانت قطع العملة تتعرض للغش فى دار صك العملة نفسها ، نتيجة للانحراف ، وقلة رقابة الدولة على اليهود الذين كانت تعينهم للعمل هناك . وفى بعض الحالات ، كانت الدولة ، أو بمعنى أصح السلطات ، تكتشف هذا الغش ، وقد تقوم بمعاقبة المسئول عنه ، خاصة إذا ما كان ذلك الغش غير صالح الدولة . وبعد أن خضعت البلاد لفوضى الحكم المملوكى فى هذا الميدان ، جاء العثمانيون بعوامل فوضى جديدة ، كما جاءوا

بروح نهم واستغلال ، حتى فى ميدان العملة . وكانت الأسواق قد قاست الكثير من إضطراب نظام العملة . وضاع على المتعاملين الكثير ، نتيجة لعدم ثبات مقياس القيم . وفى بداية الحكم العثمانى ألغيت بعض أنواع العملة الفضية والنحاسية ، واستبدلت بها غيرها ؛ كما أدخلت النقود العثمانية فى التداول ، ووضعت قيم رسمية للنقود المصرية التى لم يصبها الإلغاء . ومع ذلك فإن هذه العملية لم توضع بشكل واضح ومحدد ونهائى ؛ ويمكننا أن نعدد ما لا يقل عن ٢٤ تعديلا مختلفا لسعر المبادلة ، ولتحديد قيمة قطع العملة الذهبية والفضية والنحاسية فى عهد حكم أول الولاة العثمانيين . ولم يكن هذا التعديل المستمر يدل على سهر الحكومة على مراقبة نظام العملة ؛ بل كان يدل على تفنن الحكام فى الحصول على كل فائدة ممكنة لصالح بيت المال ، أو الخزانة . وكانوا يهدفون جعل سعر المبادلة فى مصلحتهم ، وكسب أكبر فرق ممكن بين قيمة النقود الإسمية وقيمتها الحقيقية . وتؤدى هذه العملية، بطريقة تلقائية ، إلى إنخفاض المستوى الفعلى للثروات ، وإلى إنخفاض مستوى المعيشة .

وكانت مصر تضرب نقودها باسم السلطان العثمانى ، وكانت تستورد الذهب اللازم لهذه العملية من دارفور ، وتستورد النحاس من إسطنبول . وكانت العملة المصرية قد ربطت بالعملة التركية ، وبشكل جعل أى تأثير يحدث فى قيمة هذه العملة الأخيرة يؤثر على قيمة العملة والنقود المصرية . وكان إلغاء التداول ببعض أنواع النقود ، واستبدال غيرها بها ، وتقرير قيم رسمية جديدة للعملة الباقية ، يحدث فى بعض الحالات فى وقت إرسال الجزية إلى إسطنبول ، الأمر الذى كان يؤدى إلى تخفيض قيم النقود المتداولة ، وإلى زيادة الأعباء على دافعى الضرائب. وكانت مصر تتعامل بالدينار الذهبى ، الذى كان يشتمل على عشرة قطع فضية تسمى دراهم . واستبدل العثمانيون بالدينار عملة ذهبية تساويه فى الوزن والعيار ،

وتسمى «البندقى» . أما الدرهم فقد حلت محله عملة جديدة تسمى « الميدى » وكانت تساوى نصف الدرهم . وسيتطور الميدى بمرور الزمن ، ويسمى «بارة» ، وستساوى هذه البارة جزءاً من أربعين من القرش . وحتى الآن يصعب على دارس تاريخ هذه الفترة تحديد قيمة ثابتة لهذه القطع من العملة ، سواء فيما بينها ، أو بالنسبة لقطع العملة المعروفة فى ذلك الوقت فى العالم ؛ وذلك نتيجة للتغيير المستمر فى قيمتها . ومع ذلك ، فقد شهدت مصر التعامل بقطع العملة الأجنبية ، والتى كانت قيمتها ثابتة : وكان أهمها هو « الدوقى » أو « البندقى » ، وهو عملة البندقية ؛ و « الريال الهولندى » الذى ضرب على أحد وجهيه رسم الأسد ، وكان يسمى « أبو كلب » ؛ و « الريال الإسبانى » الذى ضرب على أحد وجهيه رسم نسر داخل شكل يشبه النافذة ، وكان يسمى « أبو طاقة » .

ونفس روح الفوضى التى ظهرت فى ميدان العملة ، ظهرت كذلك فى ميدان المقاييس والمكاييل والموازين ، نتيجة لعدم خضوعها كذلك لرقابة فعالة . وأدى كل ذلك إلى إضطراب فى الأسواق ، وإنعدام للثقة ، وزيادة الغش والتزوير ، وبالتالى إلى تدهور الحالة الاقتصادية . ورغم أن العثمانيين قد ساروا على نفس الموازين والمكاييل والمقاييس التى كانت موجودة فى البلاد ، مع إدخال تعديل بسيط عليها ، إلا أن هذا التعديل كان فى إتجاه خفض القيمة . ونتجت عن ذلك قلة مساحة الفدان عما كانت عليه من قبل ، كما إختلفت هذه المقاييس من مديرية إلى أخرى . وهدف العثمانيون من ذلك إلى زيادة كمية الضرائب المربوطة على الأراضى الممسوحة ، وإلى زيادة إيراداتهم بطريقة غير واضحة ، وعلى حساب الفلاح .

أما التجارة الخارجية ، فإنها قد تأخرت وضعفت بشكل واضح ، نتيجة لقلة البضائع التى أصبحت تمر بالبلاد ، مما أدى إلى قلة حصيلة الضرائب الجمركية ، وقلة

ما كانت تستفيد مصر من أجور النقل ؛ هذا فى الوقت الذى زادت فيه الصعوبات أمام تصريف المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية . وظلت العلاقات التجارية موجودة بين مصر وبقية البلاد العربية والإفريقية ، ولكن قيمتها قلت ، نتيجة لضعف الإنتاج الزراعى والصناعى فى البلاد ، ونتيجة لضعف رأس المال والثروة العامة وتناقصها باستمرار . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك قلة شأن ميناء الإسكندرية ، وفقدها قيمتها ، نتيجة لقلة صلاحية مينائها لإيواء السفن بعد إهمال الحكومة لها ، وصعوبة إتصالها ببقية الإقليم ، بعد إنسداد خليج الإسكندرية ، الذى كان يوصلها بفرع رشيد ، وإرتفاع أجور النقل . وظلت دمياط تتعامل مع الأقاليم السورية ، ومع تركيا واليونان ؛ كما ظلت السويس تتعامل مع الحجاز واليمن ، وفى واردات الهند من الحرير والبهار والتوابل ؛ وإستمرت أسيوط مركزاً للتجارة السودانية والأفريقية . وإشتغل عدد من الأجانب المقيمين فى مصر بالتجارة الخارجية ؛ وكان منهم بعض الفرنسيين والإيطاليين ، وكانوا يقيمون فى فنادقهم ، أو وكالاتهم ، والتى كانت تشتمل على مخازنهم ومساكنهم ، فى كل من القاهرة والإسكندرية ودمياط . ورغم أن الدولة قد منحت هؤلاء الأجانب بعض الإمتيازات ، وأباحت لهم حرية التعامل وإقامة الشعائر الدينية ، وأعفتهم من الخضوع للنظم القضائية والمالية السائدة فى الامبراطورية[1] ، إلا أن هؤلاء التجار كانوا يلقون ، فى بعض الحالات ، معاملة سيئة من الحكام ، ويلاقون الكثير من الاضطهادات ، ويتعرضون لاستبداد البكوات . ورغم تعدد مفردات صادرات مصر ووارداتها ، فإن حجم

(١) انظر الاتفاقية العثمانية مع تجار البندقية ، والتى وقعها السلطان سليم معهم فى ١٤ فبراير سنة ١٥١٧ وثبت بها إمتيازاتهم السابقة ، ومنحهم بها امتيازات جديدة — فى كتاب :—
Précis de l'Histoire d'Egypte. Le Caire, 1933. Vol. III par. Etienne Combe. pp. 96-101 .

التجارة الخارجية قد نقص كثيراً عما كان عليه فى عهد سلاطين المماليك ، ووصل إلى ما يزيد قليلا عن نصف مليون جنيه فى مجموع الصادرات والواردات فى السنوات السابقة لمجىء الحملة الفرنسية إلى مصر . كما أن معظم السلع المستوردة أصبحت سلعاً كمالية ، تستورد لصالح طبقة خاصة من السكان ، من طبقة الموسرين ، من العثمانيين والمماليك ؛ أما بقية المصريين فكانت تكفى معظم حاجاتها ومطالبها من المنتجات المحلية . ولا شك فى أن قطاع التجارة قد وصل ، تحت الحكم العثمانى ، إلى مرحلة واضحة من التخلف ، مثله فى ذلك مثل بقية القطاعات الاقتصادية .

٤ — الإدارة المالية :

كانت إيرادات الحكومة فى العهد العثمانى تقوم أساساً على الضرائب ، سواء أكانت مفروضة على الأراضى ، أو على الصناعات ، أو على التجارة . أما مصروفات الحكومة ، فكانت متعددة . ونلاحظ بشكل عام أن نظام الادارة المالية ، فيما يتعلق بالايرادات والمصروفات ، قد دخلته الفوضى ، وأظهرته فى شكل يختلف عن الأشكال التى سادت فى أوربا فى ذلك الوقت .

أما من حيث الايرادات والضرائب ، فإنها لم تكن عادلة فى توزيع أعبائها بين المنتجين ؛ وكانت هذه الأعباء تقع بشكل واضح على كاهل الفلاحين ، أكثر من وقوعها على الصناع والتجار ؛ وكانت تقع على الفقراء أكثر من وقوعها على الأعيان والأثرياء . وعلاوة على ذلك ، نجد أن دافعى الضرائب كانوا لا يعلمون تماماً مقدار الضرائب المربوطة عليهم ، ولا موعد دفعها ، الأمر الذى ترك لتصرف جامعى الضرائب . كما تراخى الحكام فى أمر تنفيذ القوانين واللوائح ، ومراقبة سريانها ، الأمر الذى دفع بعض المحصلين إلى الانحراف فى عملهم . وأدى طمع الحكام إلى زيادة فئات الضرائب ، حتى يجمعوا لأنفسهم ثروات من فائض

قيمة الإنتاج . وكانت نفقات الجباية مرتفعة ؛ واضطرت الحكومة ، فى مراحل ضعفها ، إلى بيع دخل الضرائب للملتزمين ، وإلى ترك الحرية لهم فيما يجمعون . ورغم تعدد الضرائب ، فإن نظام الإلتزام كان يوصل إلى خزانة الدولة قيمة تقل بكثير عما كان يجمع من الممولين . وكان هذا النظام ، فى حد ذاته ، يتعارض مع النظم المالية السليمة ؛ وبدلا من أن يصل مجموع الإيراد إلى خزانة الدولة ، التى تقوم بعد ذلك بالإنفاق على تكاليف جمع الإيرادات ، كان الملتزمون والكشاف والبكوات يحتجزون لأنفسهم ، وعلى التوالى ، أنصبتهم من الأموال المجموعة ، ويتحدد بذلك دخل الخزانة العامة ، دون أى تحديد لما قد يصل إليه نصيب جامعى الضرائب من هذه الأعباء . ولم يفرق الحكام فى تلك العصور بين أموالهم الخاصة وبين أموال الحكومة ؛ وكانوا ينفقون من حصيلة الضرائب على مصالحهم الشخصية ، ويهملون مشروعات المنافع العامة ، سواء أكانت فى قطاع الخدمات أو فى قطاع الإنتاج . وحتى أمر الموافقة على دفع الضرائب عينا ، فانه لم يكن يهدف خدمة الممول ؛ بل كان يخضع لعملية تحديد السعر ، التى كانت تقوم بها الحكومة ، ولعملية طريقة الكيل أو الوزن ، والتى كانت دائما فى غير مصلحة الممول ؛ هذا علاوة على أن عملية نقل الضرائب العينية وتشوينها وحراستها كانت تكلف الدولة من النفقات ما لم يكن هناك داع لها . هذا فيما يتعلق بالإيرادات .

أما فيما يتعلق بالمصروفات ، فكان أغلبها يخص الإدارة ، سواء أكانت محلية ، وتتمثل فى مرتبات ومخصصات الحكام ورجال القوات العسكرية ، أو إقليمية ، وتتمثل فى « الخزنة » التى كانت ترسل لإستانبول ، « والصرة » التى كانت ترسل للحرمين ، ونفقات التجريدات التى كانت مصر تعاون بها الدولة العثمانية وقت إنشغالها فى الحروب . ومع إنخفاض قيمة التنمية ، وقلة الارباح ،

وإستهلاك الحكام لجزء كبير من فائض القيمة ، إستهلك نظام الحكم العثمانى الثمر والشجر فى نفس الوقت ، وأفقد البلاد ما كانت فى حاجة إليه ، للسير فى طريق التنمية ، أو حتى للاحتفاظ بنفس المستوى الذى كان لها . فأطبق التخلف الاقتصادى على البلاد من كل ناحية .

الباب الثالث

القرن الثامن عشر

الفصل الحادى عشر

النصف الأول من القرن الثامن عشر

ظل نظام الحكم فى مصر العثمانية يسير طبقاً للأسس التى كان قد وضع من أجلها ، طوال القرن السادس عشر ، والجزء الأكبر من القرن السابع عشر . وكان معنى هذا أن حاكم مصر هو الباشا أو الوالى ، وأنه كان يحكمها باسم السلطان ، وتعاونه فى ذلك بقية السلطات الموجودة . حقيقة أن هـــذه الفترة قد شهدت كثيراً من حركات التمرد ، ولكنها شهدت كذلك محاولات الباشاوات للقضاء عليها ؛ وكان الولاة ينجحون فى بعض الحالات فى السيطرة على الموقف ، وإن كان المتمردون يصلون ، فى حالات أخرى ، إلى التخلص من الباشا ، سواء بعزله أو بقتله . ولكن علاقة القوى الحاكمة فى مصر ببعضها تغيرت ، من الناحية الفعلية ، وإن لم يكن ذلك من الناحية القانونية ، إبتداء من الثلث الأخير من القرن السابع عشر : فقلت سلطة الوالى وضعفت بالتدريج ، وإن كان قد إحتفظ قانونا بوضعيته وإختصاصاته ، ووظيفته ومخصصاته ؛ ومرت السلطة بالتدريج إلى أيدى عدد من البكوات المماليك ، أو من قادة الأوجاقات العسكرية .

١ – الانكشارية والعزب :

أصبح رجال أوجاق الانكشارية هم المتصرفين فى شئون البـــلاد عند نهاية القرن السابع عشر . وحاول اسماعيل باشا ، الوالى ، أن يستعيد سلطته فى سنة ١٦٩٧ . وكان رجال الإنكشارية قد إستولوا على إيراد الجمارك ، فطلب إليهم الباشا تسليم هذه الأموال لخزانة الدولة ، فنشـــأت الخصومة بين الطرفين ؛ وأصبح الإنكشارية فى جانب ، فى الوقت الذى إنضمت فيه الأوجاقات الست

الأخرى إلى جانب الوالى . وكانت من عادة الإنكشارية أن يحضر ضباطها فى صبيحة يوم العيد إلى باب قصر الوالى ، ويصطحبوه إلى صلاة العيد ؛ وجاء عيد الأضحى فى ١٠ يوليو سنة ١٦٩٧ ، وإمتنع فيــه هؤلاء الضباط عن الحضور ، وعن تقديم هذا المظهر من مظاهر الإحترام والتبجيل للباشا . وإستمرت هذه الخصومة لمدة ثلاثة أشهر . وقرب نهاية شهر سبتمبر ، إجتمع الإنكشارية ، وأجبروا الوالى على أن ينزل عن السلطة ، ويختار قائمقاما بدلا عنه ؛ ثم تحفظوا عليه ، وأقفلوا الثغور وأصدروا الأوامر إلى نقط الحدود ، حتى لا تصل أى أخبار عما لاقاه الوالى من سوء المعاملة إلى السلطان . وأصبح أحد أغا الإنكشارية هو المسيطر على الأحوال فى مصر .

وبعد ست سنوات من ذلك ، أى فى سنة ١٧٠٣ ، كان قائد آخر من قواد نفس الأوجاق ، هو على أغا الإنكشارية ، يتولى السلطة فى مصر . وكان تافهاً، عديم التجربة ، ولا يتميز إلا بتعصبه ومغالاته فى القسوة(١) . وظهرت هذه القسوة فى حالات كثيرة وبخاصة فى ذلك الوقت الذى تميز بسوء الأحوال الاقتصادية . ولقد عمل على أغا على تحديد أسعــار السلع ، كوسيلة من وسائل تمكين الأهالى من الحصول عليها . ولكن هذا التحديد للسعر كان يقلل من كمية السلع التى تعرض فى الأسواق . وكان الجبن من بين هذه السلع . فأمر على أغا بإحضار رئيس طائفة تجار هذه السلعة ، وطلب منه أن يحضر له ثلاثة قناطير من الجبن ، لداره . فذهب رئيس التجار بنفسه وتسوق هذه الكمية من القرى، وبأى سعر ، وأحضرها لدار الأغا . فأمر الأغا بادخالها إلى المطبخ ، وذكر

(١) أنظر : DEHRAIN, Henri; L'Egypte Turque. [Tome V. de L'Histoire de la Nation Egyptienne.] , p. 95.

للتاجر أنه كان فى وسعه أن يحضر كميات من الجبن كذلك لأسواق المدينة ، كما أحضرها لداره . وأمر بجلده، وبكل قسوة ، ومات التاجر بعد ثلاث ساعات .

وكان التجار الفرنسيون قد حاولوا الحصول على وده بمجرد وصوله للسلطة ، فأهداه قنصلهم سترة من فرو ثعلب موسكو ، تزيد قيمتها عن مائة جنيه . ولكن التجار رفضوا بعد ذلك إعطائه هدية مالية حتى يسمح لهم الإتجار فى البن. فحقد عليهم الأغا . ووجد فى إحدى زياراته للسوق أن أحد تجارهم لا يرتدى لباس الرأس الخاص بهم ، فأمر بطرحه على الأرض ، وبضربه بالعصا ثم بالكرابيج. وكانت إهانة كبيرة للفرنسيين . وإضطر القنصل إلى التدخل ، وقرر الباشا عزل على أغا . ولكن هذه العملية كانت مؤقتة . وظهر فيها ضعف الوالى ، وقوة رجال الانكشارية ، الذين طالبوا بعد بضعة أيام بضرورة إعادة سلطات على أغا إليه ، وذلك فى إجتماع الديوان ، فى يوم ٨ نوفمبر سنة ١٧٠٣ . وكان على أغا قد شارك فى قيادة حملات المحمل ، وربما وجد زملاءه أنه لا يستحق مثل هذه العقوبة، خاصة وأنه كان قد أخطأ فى حق أحد الأجانب . والمهم هو أن الباشا إضطر إلى النزول على طلبهم ، وأعاد سلطات على أغا إليه ، وخلع عليه خلعة . ودل هذا على ضعف الوالى أمام قادة الأوجاقات بشكل واضح .

وبعد على أغا ، ظهر نجم إسماعيل بك ، وهو الذى حظى بتقدير كل من المصريين والأجانب ، ولكنه توفى فى نهاية شهر أبريل سنة ١٧٠٧ ، وسيطر بعده على باشا على البلاد . وبعد تركه مصر سنة ١٧٠٨ عادت سيطرة الإنكشارية كما كانت عليه من قبل .

ولقد تسببت سيطرة الانكشارية على السلطة فى نشأة خصومة بينهم وبين بقية الأوجاقات ، التى تكتلت سويا ضد الانكشارية . وكان هؤلاء الأخيرون يرغبون فى أن تسوى الحكومة بين كل الأوجاقات ، وكما كان السلطان سليم

قد رسم » . . . ثم أن أهل الوجاقات الست إجتمعوا واتفقوا على إبطال المظالم المتجددة بمصر وضواحيها ، وكتبوا ذلك فى قائمة ، واتفقوا أيضا أن من كان له وظيفة بدار الضرب والأنبار[1] والتعريف بالبحرين أو المذبح لا يكون له جامكية[2] فى الديوان ، ولا ينتسب لوجاق من الوجاقات ، وأن لا يحتمى أحد من أهل الأسواق فى الوجاقات ، وأن ينظر المحتسب فى أمورهم ويحرر موازينهم على العادة ، وأن يركب معه نائب من باب القاضى مباشراً معه ، وأن لا يتعرض أحد للمراكب التى ببحر النيل ، التى تحمل غلال الأنبار ، وأن يحمل الغلال المذكورة جميع المراكب التى ببحر النيل ، ولا تختص مركب منها بباب من أبواب الوجاقات ، وأن كل ما يدخل مصر من بلاد الأمناء باسم الأكل لا يؤخذ عليه عشر ، وأن لا يباع شىء من قسم الحيوانات والقهوة إلى جنس الإفرنج ، وأن لا يباع البن بأزيد من سبعة عشر نصف فضة ، وأرسلوا القائمة المكتتبة إلى الباشا ليأخذوا عليها بيورلدى[3] وينادى به فى الأسواق ، فتوقف الباشا فى إعطاء البيورلدى ، ولما بلغ الانكشارية مافعل هؤلاء إجتمعوا ببابهم ، وكتبوا قائمة نظير تلك القائمة بمظالم الخردة[4] ومظالم إسباهية الولايات وغيرها ، وأرسلوها إلى الباشا ، فعرضها على أهل الوجاقات فلم يمتثلوها ، وقالوا لابد من إجراء قائمتنا ، وإبطال ما يجب إبطاله من المظالم »[5] .

---

(١) يقصد بها مستودعات الغلال الحكومية .

(٢) كلمة فارسية ، معناها بدل تعيين أو بدل جراية .

(٣) كلمة تركية ، معناها أمر أو قرار يصدر من الصدر الاعظم أو من الباشا فى احدى الولايات العثمانية .

(٤) مبالغ صغيرة يدفعها الشعب للحكومة فى بعض المناسبات .

(٥) أنظر : الجبرتى : ج ١ — ص ٣٤ حوادث ذى الحجة سنة ١١٢٠ هـ (١١ فبراير سنة ١٧٠٩) .

ومعنى ذلك أن المظالم زادت بمصر ، وتجددت ، مع مرور الأيام ؛ كما أن الفوضى كانت قد بدأت تضرب أطنابها داخل تنظيم القوات المسلحة للدولة ، وأن بعض رجال هذه القوات كان يحصل على وظائف أخرى ، ويحصل منها على بدل تعيين أو بدل جراية ، وأن بعض التجار كان يحتمى برجال القوات المسلحة ، أو برجال الأمن ، حتى لا يخضع لطائلة العقاب ، وربما لا تخضع كذلك موازينهم ومكاييلهم للتفتيش . هذا من جانب . ومن جانب آخر نرى أن رجال الانكشارية رفضوا الموافقة على هذه المطالب ، نظراً لأنها كانت تمس امتيازات لهم ، لهم ، ووقفوا بذلك موقف المعارضة من رجال بقية الأوجاقات الست .

« ... واجتمع أهل الوجاقات ، ومعهم الصناجق بباب العزب ، وقاضى العسكر ونقيب الاشراف بالديوان عند الباشا ، وأرسلوا إلى الباشا أن يكتب لهم بيورلدى بابطال ماسألوه فيه ، والمناداة به ، وإن لم يفعل ذلك أنزلوه ونصبوا عوضه حاكما منهم ، وعرضوا ذلك على الدولة . فلما تحقق الباشا منهم ذلك كتب لهم ماسألوه ، وكتب لهم القاضى أيضا حجة على موجبة ، ونزل بهما المحتسب وصاحب الشرطة ونائب القاضى وأغا من أتباع الباشا ، ونادوا بذلك فى الشوارع ... »[1] .

ومع ذلك فقد إستمرت الخصومة بين الانكشارية وبين بقية الأوجاقات ، وخاصة أوجاق العزب . ورغم هدوء نسبى ، إمتد ما يقرب من عام ونصف عام ، عاد ظهور هذه الخصومة فى شكل عنيف ، فى شهر مايو سنة ١٧١١ ، واتخذ صورة من صور الحرب الأهلية ، كان يمثلها من جانب ضباط الانكشارية ، ومعهم الوالى خليل باشا ، وبعض البكوات ، مثل بيك جرجا ، الذى استقدم قوات من البدو إلى العاصمة ، ويمثلها من جانب آخر ضباط أوجاق العزب

---

(١) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ٣٤ — ٣٥ .

والأوجاقات الأخرى ، ومعظم البكوات الذين ظهر من بينهم إبراهيم بك .
وأخذ الانكشارية يطلقون المدافع من ثكناتهم المرتفعة ، والتى كانت تسيطر على
المدينة ، على ثكنات العزب ، التى كانت أسفلهم . واستمرت الحرب بين
الطرفين فى شوارع المدينة ، وخارجها . وفى النصف الثانى من شهر يونيو ١٧١١
انتصر رجال وجاق العزب . فنقبوا الجدران التى كانت تفصل بينهم وبين
بيوت أعدائهم ، واستولوا عليها . ونجحوا فى شراء بعض عناصر الانكشارية
نفسها . وفى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٧١١ ، خرج أغا الانكشارية للقيام بعملية
استكشاف من أعلى المقطم ، وانتهز أحد ضباطه هذه الفرصة ورفع العلم الأبيض ،
دلالة على طلب التسليم . فكانت الهزيمة . وتزاحم العزب الى داخل القلعة ،
واضطر خليل باشا الى التنازل عن السلطة ، ونزلوا به من القلعة ، وسجنوه فى
أحد المنازل . أما أغا الانكشارية ، فان رجاله قد تخلوا عنه ، وانفضوا من حوله .
وقتل ، وجروا جثته من الأرجل ، فى ميدان الرميلة . وشهدت الأيام التالية
عملية انتقام قام بها المنتصرون ضد من شكوا فى تعاونه مع الانكشارية ، وقضوا
على كثيرين منهم .

وسيطر المنتصرون فى أيام شهر يونيو سنة ١٧١١ على مصر ، وكان من
بينهم اسماعيل بك ، ومحمد بك ، وقيطاس بك الدفتردار ، والأوده باشى ،
وابراهيم بك ، الذى كان يتمتع بمكانة كبيرة بينهم ، نتيجة لتقدمه فى السن ،
ونظراً لضخامة ثروته . وبلغ عمره ما يقرب من ٧٥ سنة فى ذلك الوقت . أما
الوالى ، فان دوره أصبح ثانويا ، كما أصبحت سلطته اسمية . ومع ذلك فقد
فقد كانوا يخشون دائما من عودة ظهور الاضطرابات ، وكانوا يجتمعون نهارا ،
ويزيدون الحراسة ليلا ، ومنعوا الخروج فى الشوارع بعد الساعة الثامنة مساء .
ورغم أن الهدوء ساد العاصمة لفترة تقرب من أربع سنوات ، إلا أن

حربا أهلية جديدة ، أو فتنة ، عادت الى الظهور فى شهر سبتمبر سنة ١٧١٥ ؛
بين طائفتين من طوائف المماليك ، أو بين بيتين من بيوتها الكبيرة ، هما القاسمية
والفقارية ؛ نسبة الى قاسم بك الدفتردار والى منافسه ذى الفقار بك الكبير ؛
واستمر هذا النزاع بعد ذلك بين أوجاقات الجيش نتيجة لانضمامها الى هذا
الجانب أو الى الجانب الآخر . وشهدت القاهرة مذبحة عنيفة استمرت فيها من
يوم ١٨ الى يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٧١٥ ، وسالت فيها الدماء . وهجم فيها
عبدى باشا الوالى على أماكن الانكشارية ، ومعه عدد من القوات وعدد من
المماليك ، وأعمل السيف فى رقابهم ، وقضى على معظمهم ، وأرسل بعضا من رؤوسهم
مملحة الى استانبول .

ولقد ظل ابراهيم بك يمثل الشخصية الأولى الموجودة فى مصر فى ذلك
الوقت ، الى أن توفى فى بداية سنة ١٧١٩ ، وتولى مكانه اسماعيل بك ، ابن ايواظ
بك ، الذى كان قد قتل فى أثناء الفتن التى نشبت فى مصر فى سنة ١٧١١ .
واستمر التنافس على السلطة فى مصر ، رغم تغير الرجال : ومجىء رجال جدد ؛
واستمر بين قادة القوات العسكرية . كما استمر بين البكوات المماليك .

٢ - جركس بك :

تمتع اسماعيل بك بالثروة التى ورثها ، والتى ذكروا أنها بلغت أربعمائة قرية ،
وكانت تدر ما يقرب من مليون قرش كل عام ، كما اشتملت على أعداد كبيرة من
المماليك . وتولى مكان والده ايواظ بك ، وحصل على رتبة البكوية ، وهو
لا يزال أمرد ، ولا يبلغ من السن إلا ستة عشر عاما . وعجب الأهالى لرؤية
هذا البك الصغير ، بلا لحية ، فأطلقوا عليه قشطة بك . ولكن ترفعه ، مع ما كان
يتمتع به من ثروة ونفوذ ، أوغر صدور الكثيرين عليه ، وجعلهم يحاولون
منافسته فى السلطة وكان محمد جركس بك من بين هؤلاء المنافسين ؛ وكان

سر عسكر ، وقاد فرقة بلغت ثلاثة آلاف من رجال الانكشارية المصريين ، وشارك بها مع الجيش العثمانى الذى حاول رفع الحصار عن بلغراد فى سنة ١٧١٧ .

ولاشك فى أن محمد جركس بك كان لايشعر ، وهو القائد العسكرى الهمام ، باحترام كبير لإسماعيل بك ، الذى بقى فى المؤخرة . وشعر بأن قيادة بيت إبراهيم بك يجب أن تعود اليه ، لا إلى اسماعيل بك .

ونشبت المعارك بين إسماعيل بك وجركس بك إبتداء من يوم ٦ يونيو سنة ١٧١٩ ، وإستمرت لمدة إحدى عشر يوما ، وإحدى عشرة ليلة . ومات فى هذه المعارك مايزيد على الألف . وتوقفت التجارة لمدة تزيد على الأسبوعين ، وكانت الحوانيت مقفلة ، والنهب مستمراً فى الشوارع .

وأخيرا هزم محمد بك جركس بعد أن دافع عن نفسه بكل شجاعة ؛ فخرج من القاهرة مع أربعين مملوكا ، وتعقبه البدو ، وإنقضوا عليه قرب بلبيس . وقتل أغلب من كان معه ، وتحطم سيفه ، ولكنه إستمر يحارب بسيف آخر إستله من سرج فرسه . وجرح بالحراب ، فأسروه وعادوا به إلى القاهرة ، فى يوم ١٩ يونيو سنة ١٧١٩ . وأظهر خصمه اسماعيل بك شهامة ، كانت تميز المماليك ، ورفض قتله ، واستضافه ، وأمر بتضميد جراحه ، وأعطاه نقودا ، وهدية من الفراء ، وأبعده عن البلاد منفيا الى قبرص .

ولكن جركس بك لم يقبل هذه الهزيمة ، وترك الميدان بهذه الصورة ، فعاد إلى مصر ، ودخل إلى القاهرة متخفيا ، فى شهر سبتمبر سنة ١٧١٩ . وأخذ يتصل بالباب العالى ، وتعهد بأن يدفع للسلطان مبلغ خمسمائة الف قرش كل عام ، إذا ما أعيدت إليه ممتلكاته ، وحظى بمنصب الدفتردار . وكان له أعوان كثيرين فى القاهرة نفسها ، وخاصة بين رجال الانكشارية الذين كانون مخلصين

له ، وكذلك الوالى الذى كان يطمع فى ثروة إسماعيل بك وتم إنقلاب الأحداث فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٧٢٠ ؛ وإنتهز رجب باشا فرصة خروج إسماعيل بك إلى الحج ، وقبض على أقرب أعوانه من المماليك ، وعين محمد جركس بك أميراً للحج بدلا من إسماعيل بك ، وخلع علية قفطانا وفروة سمور . وسار محمد جركس بك على فرس مطهمة ، وتحيط به ثلاثمائة من رجال الإنكشارية ، بين هتافات الأهالى ، إلى بيت إبن إبراهيم بك ، أستاذه السابق . وزاد رجب باشا على هذا بمصادرته لقرى وأراضى إسماعيل بك ، وأمر بنهب قصره . وخرج جركس بك على رأس ألف من الانكشارية على طريق السويس لمهاجمة إسماعيل بك عند عودته من الحجاز . ولكن إسماعيل بك علم من الأعراب بما ينتظرة ، فسار فى طريق آخر ، ودخل إلى القاهرة متخفيا فى ملابس سيدة ، وإختبأ وأخذ يعد للأمر عدته . وأخذ إسماعيل بك فى تقليب البكوات على رجب باشا ، بدعوى أنه كان يرغب فى القضاء عليهم ، وفى جعل البلاد تخضع خضوعا تاما للسلطان .

ونجح فى تجميع البكوات ، وعدد من أغوات الأوجاقات . وأظهر هؤلاء الأخيرين لجركس بك أنهم كانوا متفقين سويا ، وأنه سيبقى بمفرده إذا لم ينضم اليهم ، ويعملوا سويا من أجل عزل الباشا ، الذى كان يرغب ، كما ذكروا له ، فى التخلص منه .

ونجح المتآمرون بسهولة . ونصب يوسف بك الجزار بعض المدافع فوق المقطم ، وإضطر رجب باشا إلى التسليم بعد بضع طلقات من البنادق والمدافع . ثم حبسوه فى أحد المنازل ، وأرسلوا ضابطا من كل وجاق إلى إستانبول لطلب عزل الوالى الذى يشكون منه .

وظل محمد جركس بك يحكم مصر حتى بداية سنة ١٧٢٦ ، وسيطر على الأوجاقات السبع . وإحتل ثلاثة عشر من بكوات بيته أهم مناصب الحكومة .

وبعد أن أظهر ميله لمصالحة إسماعيل بك ، أمر بإغتياله على أحد سلالم القلعة ، وعمل على صيد بكواته . وخضع سكان القاهرة لرغبات رجال جركس بك ، الذين أخذوا ينهبون الحوانيت والأسواق ، ويدخلون إلى الحمامات فى الأوقات المعينة للسيدات ، ويسرقون ملابسهن ؛ وكانوا يخطفون السيدات والصبية من الشوارع فى النهار .

وفى شهر أغسطس سنة ١٧٢٥ عزل جركس بك الوالى العثمانى ، باشا القاهرة. ولكن هذا الباشا لم يترك البلاد ، وتحالف مع ذى الفقار بك ، وزاد من عدد أتباعه وأعوانه ، وساعده الباشا الجديد ، الذى عينه جركس بك فى مكانه ، على أن ينتقم لنفسه ولسلطته . وفى ٩ فبراير سنة ١٧٢٦ ، رفع الواليان ، القديم والجديد ، الراية النبوية . وسارا بها فى شوارع القاهرة ، وطلبوا إلى المسلمين أن يتجمعوا بأسلحتهم صوب القلعه ؛ وقبل الظهر ، كانت الشوارع ممتلئة بالجماهير ، وهجموا على بيت جركس بك بالبنادق والمدافع . وكان مع جركس بك سبعة بكوات ، وخمسمائه مملوك ، فخرج على رأسهم ، وأبعد المهاجمين ، واستولى على ثلاث مدافع . ولكن الهجمات إستمرت فى اليوم التالى ، ووجد جركس بك أنه لا يمكنه مواجهة الأهالى المسلمين ، فهرب مع أربعين من خاصته ، من أحد الأبواب الخلفية لداره ، ونهب المهاجمون ماوجدوه فى بيته من ثروات ومنقولات وأقمشة وتحف .

ومرة جديدة ، وكما كان يحدث فى كل مرة بين المتقاتلين على السلطة ، شهدت القاهرة عمليات الإنتقام . فبحثوا عن أعوان جركس بك ، وقبضوا على أغلبهم ، وقطعوا رؤوس بعضهم ، وأرسلوها مملحة إلى إستانبول . وأبلغت إحدى السيدات عن زوجها المختبىء ، فقبضوا عليه وشنقوه فى الحال ، ثم شنقوا الزوجة بعد ساعة واحدة .

وهكذا نجح علي باشا فى إسقاط محمد جركس بك ، بتحالفه مع ذى الفقار

بك ، وساد الهدوء مصر ، ولكن سرعان ما ستبدأ أحوالها فى الإضطراب من جديد .

ذلك أن جركس بك عاد إلى الظهور فى مصر . وكان قد نجح بعد هزيمته فى سنة ١٧٢٦ ، فى الوصول إلى طرابلس الغرب ، التى أحسن الباشا فيها إستقباله . وتمكن هناك من جمع فرقة من أربعمائة جندى . وترك درنة فى سنه ١٧٢٨ ووصل إلى الصعيد ، حيث كون جيشاً كبيراً ، ضم هؤلاء المغاربة ، كما ضم أعوانه الذين كانوا قد فروا من إنتقام ذى الفقار بك . وإشتعلت الفتنة والحرب الدخلية من جديد فى سنه ١٧٢٩ . وفى ١٣ يوليو إنهزم الجيش الذى أرسله ذو الفقار لمحاربته فى الصعيد ، وقتل قائده عثمان بك . ورغم هذا النجاح الذى أصابه جركس بك ، إلا أنه فشل فى دخول القاهرة ؛ وظلت البلاد مقسمه بينهما ، فسيطر جركس بك على الأقاليم ، فى الوقت الذى إستمر ذو الفقار فى سيطرته على القاهرة .

وفى شهر أبريل سنة ١٧٣٠ ، قضى على الخصمين ، فى نفس الوقت تقريبا . فدخل بعض الرجال المسلحين إلى قصر ذى الفقار وأغتالوه ؛ وكان قبل موته قد أعد وأرسل تجريدة من الجنود والمماليك إلى الصعيد ، بقيادة على بك ؛ وهاجم جركس بك هذه التجريدة قرب دهشور ، ولكنه إنهزم ، وتعقبوه . وحاول أن يعبر النيل ، ولكن فرسه كان جريحا ، وغرق . وإنتشل بعض الفلاحين الجثة ، وجردوها من الملابس . ثم تعرف عليها أحد المماليك ، فأمر على بك بقطع الرأس وبدفن الجثة . وقتل الجنود والمماليك جميع سكان هذه القرية .

وعادت هذه الحملة إلى القاهرة ، ودخلتها فى موكب كبير ، وهى رافعة الأعلام . وسار أربعون رجلا يحملون رءوسا مقطوعة على أسنة الرماح ، كما أتوا ببعض الأسرى مكبلين بالحديد ، وتبعهم رجل يحمل وعاء من فضة عليها رأس جركس بك ؛ ثم سار بعد ذلك علي بك يتبعه رجاله ومماليكه ، ومعهم

الموسيقى ، ووصلوا حتى القلعة . وهنأ الباشا البكوات ، ومنح كل منهم فروسمور. واستلم الباشا رأس جركس بك لإرسالها لإستانبول ، وأمر بقطع رءوس الأسرى ، ثم إنسحب كل إلى داره [1] .

٣ — عثمان بك كخيا وأعوانه :—

وعلى حطام سلطة كل من جركس وذى الفقـــار أنشأ عثمان بك ، كخيا الانكشارية ، سلطته . ولكنه دعم هذه السلطة بعدد من الرجال ، بدلا من أن يعمل على التخلص منهم : كانوا هم محمد بك قطامش ، وعلى بك ، ويوسف بك كخيا . وحكم هؤلاء الأربعة مصر حكما مستبداً . ويبدو أن كل من محمد بك قطامش ويوسف بك كخيا ، كان بدون سلطة كبيرة ، أما على بك فكانت له سلطة ، وكان مندفعا إلى أقصى درجات الإندفاع . ولكن مما لاشك فيه أن عثمان بك كخيا كان أكثرهم أهمية ، وكان يحتفظ بمعظم السلطة بين يديه ، وكانت له الكلمة الأولى فى ادارة شئون البلاد . وكان علاوة على ذلك مترفعا ، ومغروراً . وكان الوالى بجانبه منزوع السلطة .

ولم تكن من طبيعة الأوضاع فى مصر فى تلك الفترة ترك من بالسلطة ينعم بها ، ماداموا يتطلعون جميعا إلى هذه السلطة ، وما دام باب التآمر مفتوحا أمام الجميع . وفى شهر يناير سنة ١٧٣١ دخل بعض من ظـــل حياً من مماليك محمد جركس بك سراً إلى القاهرة ، لكى يستولوا عليها ، بعد أن يقتلوا الكخيا المسئول ، وأولئك الذين كانوا يعـــاونونه . ولكن أمرهم كشف ، وذاقوا انتقام من كانوا فى السلطة . وحدثت مؤامرة ثانية ، بعد خمس سنوات ، فى سنة ١٧٣٥ . وكان عثمان كخيا قد حاول أن يأخذ جمارك

(١) أنظر : ... DEHERAIN, Henri; L'Egypte Turque. P. 106,

دمياط من حسين كخيا ، الذى كان مثله من ضباط الانكشارية ، وكان يستغل هذه الجمارك منذ عدة سنوات . وصمم هذا الأخير على قتل عثمان بك ، إذا ما جاء إلى إدارته ؛ وعرف عثمان بك بذلك ، ففضل مصالحته ، ودفع له خمسين كيسا .

وبعـــد عام آخر نجحت مؤامرة دبرها محمد بك الدفتردار مع بعض أعوانه . ودعى محمد بك الدفتردار عثمان كخيا وزملاءه إلى داره بمناسبة إتمام إحدى المبانى العامة ، فى نفس الوقت الذى دعى فيه كبار ضباط الأوجاقات ، وكبار البكوات والكشاف . وذهبوا إلى الدعوة ، وفى لحظة معينة ، هجم المتآمرون على أصحاب السلطة . وكان أول من سقط منهم هو محمـــد بك قطامش ، ثم داروا على على بك ، وعثمان كخيا ، ويوسف كخيا . وقتل الأربعة ، كما قتل كثير غيرهم ، وقل من لم تصبه طعنة أو جرح . وانتهى بذلك حكم هذه المجموعة الرباعية التى حكمت مصر من سنة ١٧٣٠ إلى ١٧٣٦ .

وخاف منفذوا مؤامرة ١٥ نوفمبر سنة ١٧٣٦ من إنتقام رجال المقتولين ومماليكهم ، فالتجؤا إلى مسجد السلطان حسن ، واختبأوا فى داخله . ولكنهم لم يتمكنوا من البقاء هناك أكثر من يوم واحد ، واضطروا إلى الهرب من جديد من رجال عثمان كخيا ، وفروا إلى الأرياف . وإعتقد رجال عثمان كخيا أن الوالى كان له ضلع فى المؤامرة ، فصمموا على عزله . وفى يوم أول يناير سنة ١٧٣٧ ، إحتل الجنود مع الشروق ، الأماكن المخصصـــة لهم ؛ وركب البكوات خيولهم ، وذهبوا الى ساحة قرة ميدان ، التى يوجد بها قصر الباشا ، لكى يجبروه على تنفيذ ما يطلبوه منه بلا مقاومة ؛ وفى نفس الوقت دخل محمد بك درويش إلى قصر الباشا ، لكى يعلنه برغبة البكوات . ووافق الباشا ،

وركب فرسه ، وتبعه كبار الضباط ، وسار مع محمد درويش بك إلى الدار التى كانوا قد أعدوها له ، لكى يبقى فيها حتى تصل أوامر الباب العالى .

واستولى على السلطة ثلاث رجال ، أحدهم يحمل نفس إسم عثمان بك، القتيل ، وكان الثانى هوكخيا الانكشارية ، والثالث هو كخيا العزب ، الذى كان عظيم الثراء ويتمتع بثقة جنوده . وكان عثمان بك هو الرئيس الفعلى للحكومة .

ولكن المؤامرات عادت من جديد . وفى ١٠ يناير سنة ١٧٤٠ ، أغتيل كخيا العزب ، بيد أحمد بك ، الذى كان كخيا آخر من نفس أوجاق العزب .

وحتى عثمان بك نفسه ، فانه بعد أن حكم وسيطر على السلطة لمدة بضع سنوات ، أبعده ضباط الاوجاقات عن الحكم . وبينما كان يصعد إلى القلعة،فى يوم ١٦ يونيه سنة ١٧٤٣ ، لكى يحضر جلسة الديوان ، وقع فى كمين ، وأصابته ضربة سيف . ووجد أنه لن يتمكن من المقاومة ، وهو بمفرده ، فأسرع إلى داره . ولكن الدار حوصرت ، فأمر باسراج الخيول ، وخرج من داره،على رأس ما يقرب من ثلاثمائة مملوك ، وشق شوارع القاهرة ، بكل عظمة ، ودون أن يتمكن أعداؤه من مطاردته . وما أن خرج عثمان بك من داره ، حتى هجم عليها المتآمرون ، ونهبوا ما فيها ، ثم أشعلوا فيها النيران .

ومن بولاق ، سافر عثمان بك إلى جرجا ، والتى كان حاكمها أحد بكواته .

ولم تهدأ إضطرابات العاصمة حتى بداية شهر مارس سنة ١٧٤٤ . وكان لعثمان بك أعوان كثيرين بين ضباط الأوجاقات ، ورغم ذلك فانه لم يرغب فى الاستمرار فى إثارة الفتن فى البلاد . وحينما رأى ابراهيم كخيا يرسل تجريدته إليه فى جرجا ، إنسحب إلى السويس ، ومنها إلى سوريا ، ثم إلى استانبول .

ويذكر عنه الجبرتى أنه كان صديق والده ،وأنه كان على خلق عظيم ، ونبيل فى مشاعره ، رقيق فى أحاسيسه . وكان البدو يخشون بأسه ، وظلت الطرق البرية والبحرية آمنة فى عهده ؛ وكان عيبه الوحيد هو إندفاعه وحدة طبعه ، وكان لا يرجع فى كلمة أعطاها . وكان قد أحاط نفسه فى القاهرة بمجموعة مختارة من البكوات والعلماء ، كما كان يقرأ كتب الأدب ، التى ذكر لنا الجبرتى منها «مقامات الحريرى» . وعاش عثمان بك فى إستانبول حتى سنة ١٧٧٦ .

وبعد إبعاد عثمان بك عن القاهرة ، وتولى السلطة كبير المتآمرين ، فى مؤامرة شهر يونيو سنة ١٧٤٣ ، وهو إبراهيم بك كخيا الانكشارية ، وحكم مصر لفترة عشر سنوات . وكان رجلا عادياً ، مملوكاً ، مثل غيره ، وإن كان يتميز بالعنف وبالشجاعة ، وإلى أقصى الحدود .

٤ — ابراهيم بك كخيا :

ولقد ظل إبراهيم بك كخيا مسيطراً على السلطة لفترة ثلاث سنوات ، وإن كان قد إضطر إلى إشراك غيره معه فيها . وإضطر إلى التعاون مع راغب باشا، الوالى ، ومع رضوان بك كخيا العزب ، لكى يتغلب على المصاعب التى صادفته، والتى حاولت الوقوف فى طريقه .

وفى أثناء إنعقاد الديوان ، فى ١٠ أغسطس سنة ١٧٤٧ ، حدثت مشادة بين البكوات وبين أغوات الأوجاقات ، وتحولت إلى معركة قتل فيها عثمان بك ، أغا أوجاق المتفرقة ، وكل من خليل بك وعمر بك ، وكانا من خصوم إبراهيم بك كخيا . وفى خلال الفوضى التى صحبت المعركة ، فر كل من على بك الدمياطى ومحمد بك ، وكانا من خصوم ومنافسى إبراهيم بك كخيا كذلك ، إلى ثكنات أوجاق الجاويشية ، فتبعهم الوالى ، وطالب بتسليمهما ، باسم السلطان ، وسلما ، وقطع

رأسيهما . أما ابراهيم بك قطامش ، وكان خصما آخر لإبراهيم بك كخيا ، فانه تحصن فى داره مع خمسة من بكوات مماليكه ؛ فهاجم الوالى هذا الدار، على رأس فرقة من الانكشارية، بقيادة ابراهيم بك كخيا ، وفرقة من العزب بقيــادة رضوان بك كخيا ، وبعض رجال أوجاقات الاسباهية ، وكانوا من الفرسان . وهاجموا الدار ، وضربوها بالمدافع . فاضطر المماليك إلى الانسحاب ، ليلا مع سيدهم ابراهيم بك قطامش ، وتوجهوا صوب الصعيد . وهكذا تمكن ابراهيم بك كخيا من توجيه ضربة قوية لكل من الدمياطى وقطامش ، وعين الوالى مماليك صديقه عبد الرحمن بك كخيا فى أماكن هؤلاء المماليك ، الذين فروا أو قتلوا . وأصبحت السلطة الأولى فى أيدى ابراهيم بك كخيا .

ولم يمر العام على ذلك ، حتى أثار طغيان ابراهيم بك حقد البكوات وقواد الأوجاقات، من جديد وبعد أن كان الباشا صديقاً له ، أصبح من بين خصومه ؛ وتحالف مع حسين بك ، الذى كان أقدم البكوات ، وكان الأهالى يحترمونه ، لكبر سنه ، ويحبونه ؛ وذلك من أجل إسقاط ابراهيم بك كخيا . ودخل كثير من البدو والمنفيين ليلا إلى القاهرة وتجمعوا فيها . وسرت الاشاعة بأن حسين بك كان يعتمد على ثلاثة آلاف رجل ، ومعه ثمانية وعشرين مدفع . وتحدد يوم ١٣ يوليو سنة ١٧٤٨ ميعادا للهجوم على بيت ابراهيم بك كخيا ، ولكن الباشا تردد ؛ فاضطر خصومه إلى العمل فى يوم ١٤ ، واحتلوا ثكنات الانكشارية والعزب ؛ وحاصروا الباشا بهذه الطريقة ؛ وطالبوه بالتنازل عن الحكم . ولم يظهر الباشا ما يدل على رغبته فى المقاومة ، ونزل من القلعة معهم . ولكن حادثا خطيرا وقع له ؛ ذلك أنه أثناء مروره أمام باب العزب ، الذهاب إلى المنزل الذى كانوا قد أعدوه له ، تملك الغضب رضوان بك كخيا ، وأمر باطلاق النار عليه ، الأمر الذى أدى إلى قتل وجرح تسعة أفراد من حاشية الوالى .

وحاول الباشا الإسراع ، ولكن فرسه كبت تحته ، وسقط على الأرض . وكان ابراهيم بك أكثر حكمة من رضوان بك ، وأخذ الوالى إلى مكان آمن .

وبقى بعد ذلك ابراهيم بك كخيا ورضوان كخيا ، وكان عليهما أن يتغلبا على حسين بك . ولكن هذا الأخير تحصن فى بيته بكل قوة . وإستمر ضرب الرصاص وإطلاق المدافع، وكانت الشوارع تشهد كثيرين من القتلى ومن الجرحى ، فى كل ساعة . واستمر القتال بين الفريقين ، وكان من الأسهل على ابراهيم بك كخيا أن يكسب الموقف أسرع عن ذلك ، إذا ما كان قد احتفظ بالوالى فى القلعة . وأخيرا فإن حسين بك قد إضطر إلى الانسحاب من داره ليلا ، مع مماليكه ، وفر إلى الصعيد ؛ وقام خصومه بنهب داره وإحراقها . وأصبح براهيم بك سيد البلاد، وظل كذلك حتى وفاته .

وأصبحت مصر فى عهده هادئه ، ولكنه كان هدوءاً يشبة هدوء الموت . أما سلطة الوالى فانها أصبحت إسمية ، وأصبح لا يقدر حتى على مقابله القناصل دون التفاهم مسبقاً على ذلك مع إبراهيم بك كخيا . وكان ابراهيم بك مرناً ولبقاً، وذكيا وماكراً ، وعنيفاً وكريماً ، فى نفس الوقت . ولم يعتمد على الأوجاقات وحدها، بل إعتمد كذلك على بيوت المماليك الكبرى ، وإقتنى لنفسه مئآت من هؤلاء المماليك ، « أمر منهم ثلاث صناجق وهم : عثمان بك (الجرجاوى) ، وعلى بك (الغزاوى) ، وحسين بك (كشكك) »[1] ورغم تحكم ابراهيم بك وجبروته ، فإن عصره كان عصر إزدهار بالنسبة لمصر ؛ وقلت الفتن فى الشوارع ، وتوفرت السلع فى الاسوق ، وإنخفضت أسعارها . وإنتظم إرسال المــؤن والغلال إلى الحجاز ، وإرسال المحمل إلى مكة .

---

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٠ . ص ١٧٠ .

وكان ابراهيم بك يخشى من القتل ، فأخذ يتنقل باستمرار ، وتحيط به حاشية كبيرة ؛ وكان يشاهد فى أحد الأيام فى بولاق ، وفى اليوم التالى فى مصر القديمة ، أو عند قبة العزب ؛ وكانت له منازل فى كل حى من أحياء القاهرة ، ويبيت كل ليلة فى واحد منها ، دون أن يعلم أحد بمكانه الفعلى . وكان يعتقد أنه سيموت مقتولا ، إما بالسيف أو السم ، وبالغدر أو بالمواجهة . ولكن ابراهيم بك مات بالمرض ، وعلى فراشه . وبدأ فى الشعور بالمرض فى يوم ١١ نوفمبر سنة ١٧٥٤ ، وتوفى فى يوم ٢٢ من نفس الشهر . وانتشرت الإشاعة عن أنه قد مات نتيجة لتعاطيه كميات كبيرة من المخدرات .

* * *

ومن هذا السرد السريع للأحداث ، والتى تتركز حول العلاقة بين السلطات الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت ، نجد أن الباشا ، أو الوالى ، لم يعد يسيطر على القوات العسكرية الموجودة فى ولايته ، رغم أنه كان ، قانوناً ، هو القائد الأعلى لكل هذه القوات . ولم يعد رجال الأوجاقات يعرفون هؤلاء الولاة ، الذين كانوا يبقون فى قصورهم ، ويتغيرون من فترة لأخرى .

ونجد أن سلطة قادة الأوجاقات قد أخذت فى التزايد ، وبخاصة مع ضعف الدولة العثمانية عموماً ، وضعف ولاتها بنوع خاص ، ابتداء من نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر . وكان أكثر هؤلاء القادة سلطة هم كخيا أوجاق الانكشارية ، وكخيا أوجاق العزب . وكذلك تزايدت سلطة المماليك ، وسلطة بيوتهم التى زادت أعداد المماليك فيها ، وزاد عدد من ينتسب إليها من الكشاف والبكوات . وفى الفترات التى كانت تسيطر فيها شخصيات قوية على السلطة ، مثل شخصية ابراهيم بك ، أو ابراهيم كخيا ، كان الباشا يصبح مسلوب السلطة ، ويضطر لتنفيذ رغباتهم . وكان الباشا الوحيـــد الذى يتمكن من مجاراة الأحداث

والإشتراك فيها ، هو ذلك الذى يتمتع بالدهاء ، ويعرف كيف يفرق بين من يسعون إلى السلطة ، وينضم إلى من يظهر على أنه أقدر من غيره عليها . ولكنه كان يحكم عندئذ ، لا بصفته حاكم الولاية ، ولكن بصفته رئيساً لحزب ، أو لمجموعة ، من تلك المجموعات المتناحرة ؛ وكان هذا الوضع يؤدى بالتالى إلى خضوع هذا الوالى لما تأتى به الأيام ، من إنتصار أو إنهزام لتلك المجموعة التى ينضم إليها .

وعلى النقيض من ذلك نجد أن هؤلاء القواد والبكوات ، كانوا يحاولون الإحتفاظ بالوالى بكل مظاهر الاحترام والتبجيل ، كمظاهر خارجية . وكان السبب فى ذلك هو أنه كان يمثل السلطان ، وكانوا يحتفظون لهذا السلطان ، وهو أمير المؤمنين ، بكل مظاهر الإحترام الممكنة . وكان هذا العامل هو الذى يدفعهم بعد عزل أحد الولاة وتعيين قائمقام بدله ، إلى إقفال الثغور والموانى ، حتى لا تصل أية أخبار أو شكاوى إلى إستانبول ؛ ثم يرسلون مندوبين عنهم يشرحون للباب العالى ماقاموا به من عمل ، ويطلبون تعيين والى آخر . أى أنهم كانوا يمارسون السلطة بالفعل de facto ، ولا يفكرون فى ممارستها قانونا de Jure .

وفى حادثة تنحية محمد جركس بك لرجب باشا فى سنة ١٧٢١ ، أرسل جركس بك سبعة من كبار القواد إلى إستانبول ومعهم أربعمائة كيس ، لكى يحصلوا على موافقة الأعتاب العالية على ماقام به من عمل . ونعرف أن الصدر الأعظم أمر ، بمجرد وصولهم إلى عاصمة الدولة ، بأخذ مامعهم من نقود ، وإلقاء القبض عليهم ، وحبسهم فى سفينة نائب القائد العام للأسطول ، وهى السفينة التى عادت بهم إلى مصر ، دون أن يتمكنوا من الإتصال بأية شخصية من شخصيات العاصمة ، والتى كان فى وسعها مساعدتهم ، مثل شخصية الكيسلر أغاسى ، مثلا . ويمكننا أن نتصور حالة محمد جركس بك عندما علم بعودة مندوبيه على هذه الصورة ،

مع ماتشتمل عليه من إحتقار سلطات إستانبول لما يقوم به القواد والبكوات فى عاصمة مصر ، وماتشتمل عليه من إمكانية إنتقام السلطان منهم .

وكانت حادثة إبراهيم كتخيا ورضوان بك ، فى شهر يوليو سنة ١٧٤٨ ، أكثر خطورة . وكان إطلاق النار على ممثل السلطان أمر له دلالة كبيرة . ولذلك فإن ابراهيم ورضوان قد منعا السفر من مصر ، ثم أسرعا بارسال مندوب لتقديم الإعتذارات للسلطان عن هذه الحادثة، التى إدعوا أنها نتجت عن خطأ وعن سوء تفاهم . والتجئوا فى ذلك أيضا إلى الكيسلر أغاسى ، حتى ينجحوا فيما يرغبون .

وكان ابراهيم كتخيا يظهر كل إحترام للسلطان ؛ وكان حريصاً على ألا يصل إلى إستانبول من أخبارهم إلا كل خير ؛ سواء إذا كان الأمر يتعلق بمركز الوالى فى مصر ، أو كان يتعلق بمركز الأجانب المقيمين بهذه البلاد ، وعلاقتهم بالسلطات الموجودة فيها .

وكان الباب العالى يحكم فى ذلك الوقت امبراطورية بدت عليها مظاهر الضعف، سواء فى ناحية شخصية السلاطين ، أو إمكانيات الدولة ، كما تكاثر عليها الأعداء . وكانت الحروب شبه مستمرة بين هذه الدولة وجيرانها الأقوياء ، والذين تمثلوا فى روسيا ، والإمبراطورية ، وأبناء البندقية ، وكذلك دولة الفرس . وحاربها البنادقة فى المورة وفى بحر الادرياتيك ، وحاربها الامبراطور على نهر الساف وفى المجر ، وحاربها قياصرة روسيا فى منطقة بحر آزوف ، وحاربها الفرس فى منطقتى آذربيجان والعراق . وكتبت على هذه الدولة بعض الهزائم ، وأن كانت قد حصلت كذلك على بعض الإنتصارات وتمكنت من وقف قوة هذه الهجمات الموجهة ضدها . وكتبت بعض المعاهدات على الدولة العثمانية أن تتنازل عن بعض أقاليمها لأعدائها ، مثل معاهدة كارلوفيتز فى سنة ١٦٩٩ ، التى أجبرت الدولة على التنازل

عن كروانيا وسلوفينيا والمجر وترانسلفانيا للامبراطورية ، وعن بودوليا لبولندا ، وعن منطقة بحر آزوف لروسيا . ولكن الدولة العثمانية حصلت من جديد ، بمعاهدة بلغراد ، على جزء ممـا كانت قد فقدته ؛ فحصلت من النمسا على البوسنة والصرب ، ومعها بلغراد ، وعلى الأفلاق ؛ ومن روسيا على أن يظل بحر آزوف والبحر الأسود مقصوراً على ملاحة السفن العثمانية .

وتمتعت الدولة العثمانية بمركز جغرافى وإستراتيجى وحضـارى ممتاز ، فكانت تطل على سته بحار ؛ هى بحر الادرياتيك والبحر الأسود وبحر ايجة والبحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى ؛ وكانت تضم عواصم المنطقة ، وعواصم العصور القديمة والوسطى ، وتشتمل على إستانبول وأدرنة ودمشق وبغداد والقاهرة ، علاوة على مكة والمدينة ؛ وكانت تضم الملايين من الاهالى ؛ وكانت إحدى الدول العظمى ، أو العظيمة ، الموجودة فى العالم فى ذلك الوقت . ولم يكن فى وسع سلطات القاهرة ، من قواد وبكوات مماليك ، أن تفكر بسهولة فى عملية الدخول فى صراع مع هذه الإمبراطورية ، خاصة وأن رباط التضامن الإسلامى كان يجمع الجميع بروابط وثيقة ، حتى وان كانت عاطفية .

ومع ذلك فأن مظاهر ضعف الدولة قد زادت كل يوم فى ظهورها عن اليوم السابق ، وكثرت حركات تمرد الفرق العسكرية ، كما كثرت حركات إنفصال الحـكام ، أو استقلالهم ، عن عاصمة الدوله ؛ الأمر الذى أدى الى زيادة المصروفات ، وقلة الإيرادات فى نفس الوقت . وستظهر الحرب التى أعلنتها كاترين الثانية ضد الدولة العثمانية فى سنة ١٧٦٨ ضعف هذه الإمبراطورية ، وبشكل يسمح لأحد بكوات مصر ، وهو على بك الكبير ، بالقيام بمحاولة الإستقلال بمصر عن هذه الدولة العثمانية .

الفصل الثانى عشر

على بك الكبير

ساعدت الأوضاع الموجودة فى مصر وفى منطقة الشرق الأدنى ، عند منتصف القرن الثامن عشر، على ظهور شخصية من الشخصيات التى إنتهجت سياسة معينة ، تجاوبت مع الأحوال العامه الموجودة ، وتأثرت بالإستعدادات الشخصية للبطل الذى سيلعب الدور الأول فيها . وأعطتنا هذه الشخصية تجربة فريدة فى نوعها فى ذلك العصر، فى علاقة مصر بالأقاليم المحيطة بها ، وعلاقاتها بالدولة العثمانية. وتمت هذه التجربة فى أثناء الربع الثالث من القرن الثامن عشر . وعلينا أن نتتبع هذه الشخصية، ومافامت به ، وعلاقاتها بكل من الدولة العثمانية ومن الدول الأجنبية ، قبل أن نتمكن من تقييمها ، وتقييم الحركة التى قامت بها .

١ - شيخ البلد :-

لاشك فى أن حياة على بك قد إكتنفها الغموض إلى درجة بعيدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالفترة الأولى منها ، أى بالفترة السابقة لمجيئه إلى مصر . وعلى أى حال فقد ذكر بعض المؤرخين أنه ولد فى سنة ١٧٢٨ فى بلاد الأباظه فى القوقاز ؛ وأن والده كان أحد قساوسة الكنيسة اليونانية ؛ وأنه أسر فى إحدى الغابات ، وجىء به إلى الاسكندرية، حيث بيع كمملوك لمديرى جمركها فى سنة ١٧٤٣ ؛ وأنهما قدماه هدية إلى إبراهيم بك جاويش الإنكشارية . وبدأت بعد ذلك مرحلة التعليم والتدريب ، اللازمة لحياة كل مملوك ؛ ويقال أنه تفوق على رفاقه فى ركوب الخيل، وفى اللعب بالجريد وضرب السيف ، والطعن بالحربة وإستخدام الأسلحة النارية، وبدرجة أنهم أطلقوا عليه لقب جن على . وأصبح كاشفا وله من العمر إثنين

وعشرين عاما ؛ وكان ذلك فى سنة ١٧٤٩ . ولما توفى أستاذه إبراهيم كخيا فى سنة ١٧٥٤ تقلد الصنجقية ، باسم « على بك مير اللوا قاز طاغلى » (١) . وكان على بك معتداً بنفسه ، ويعرف أنه سيتقلد الإمارة بسيفه .

وكان على بك ذا أطماع كبيرة ، وكان يرغب فى الوصول إلى شياخة البلد ، أى إلى تزعم كل المماليك . ولكنه لم يرغب فى التسرع ، إذ أنه كان هناك كثير من المنافسين فى الميدان ،وكانوا أقدم منه ، وأكثر عدداً وعدة وأموالا . فكان هناك رضوان كتخدا ، وعبد الرحمن كخيا الانكشارية ، وغيرهم من الأكابر . ففضل على بك أن ينحاز إلى أقوى المنافسين ، حتى يتم له التخلص من منافس آخر . (٢) ولم يتمكن عبد الرحمن كخيا ، رغم شهرته والعمائر الكثيرة التى قام فى القاهرة ، من أن يصل إلى شياخة البلد ، خاصة وأنه لم يكن له من المماليك مايسمح له بانتزاع السلطة من منافسيه . فتولى الشياخة فى أول الأمر عثمان بك الجرجاوى، ولم يستمر فيها طويلا ، ثم تولى الشياخة بعده حسين بك الصابونجى فى سنة ١٧٥٧ . وبدأ حسين أعماله بتوزيع خصومه وتفريقهم خارج العاصمة ،فنفى على بك إلى مديرية الدقهلية . ونفى عثمان بك إلى أسيوط ، ونقل حسين بك كشكش

---

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير — القاهرة ، دار الفكر العربى، ١٩٥٠ . ص ٢٠ .

(٢) كان عبد الرحمن كتخدا إبن حسن جاويش القازدغلى، أستاذ إبراهيم كتخدا. وتقلد السردارية ، وتولى منصب الكتخدا . وعمل كثير من الخيرات ، وبلغ عدد المساجد التى أنشأها وجددها ثمانية عشر مسجدا ، أهمها المشهد الحسينى ، والسيدة زينب ، والسيدة سكينة ، والسيدة عائشة ،والسيدة رقية ،ووقف عليها أوقافا كثيرة ، هذا علاوة على الزوايا والأسبلة والمكاتب، حتى سمى « بصاحب الخيرات والعمائر فى مصر والشام والروم » . وعاد إلى مصر بعد نفيه فى الحجاز ،وتوفى بعد أيام ، ودفن بالأزهر . أنظر : الجبرتى ج ٢. ص ٥ — ٨.

من جرجا إلى البحيرة . ولكن كشكش إستمال إليه رجال الصابونجى وقاموا باغتيال حسين بك فى قصره فى ٢٥ نوفمبر ١٧٥٧ .

وتولى الشياخة بعد ذلك على بك الغزاوى ، إلى أن تقلد إمارة الحج ، وترك شياخة البلد لخليل بك . وهنا نجد أن عبد الرحمن كتخدا يلعب دورا ضد خليل بك ، لإزاحته من الطريق ، ولتوجيه المماليك إلى إختيار على بك شيخاً للبلد بدلا عنه . وأصبح « عزتلو مير اللواء على بك » شيخ البلد فى مصر ، فى أوائل سنة ١٧٦٠ . ورغم ذلك فقد كان هناك منافسين لعلى بك فى السلطة ، منهم عبدالرحمن كتخدا ، وحسين بك كشكش ، وصالح بك شاهين حاكم جرجا . وعمل على بك على تكوين قوة عسكرية يمكنه الاستناد إليها للقضاء على من تسول له نفسه أن ينافسه ؛ فأخذ فى إقتناء المماليك ، وتجنيد المغاربة ، وعمل على التقرب من الباشا الوالى ، وتحسين علاقته به ، وكذلك تحسين علاقته بالديوان ، وبقادة الأوجاقات . وبعد عدة سنوات ، تمكن من أن يصبح أغلب الصناجق من رجاله .

وفى سنة ١٧٦٧ خرج على بك أميراً للحج ، وعين مملوكه محمد الخازندار ، على زمزم . ودخل إلى القاهرة فى أبهة عظيمة ، وسرعان ما نفى عبد الرحمن كتخدا إلى الحجاز ، ونفى الكثيرين من أنصاره .

ثم حاول على بك أن يوقع بين صالح بك وحسين بك كشكش ؛ فنفى الأول إلى رشيد ، وعين الثانى صنجقا لجرجا . ولكن صالح بك فر إلى المنيا ، وجمع الرجال ، وإستند إلى قوة همام ، شيخ عرب الهوارة ، الذى أمده بالذخيرة والعتاد . وحاول على بك أن يرسل حسين بك كشكش على رأس تجريدة لمحاربة صالح بك بالصعيد ، حتى يضربهما الواحد بالآخر ، ولكن هذه التجريدة لم تصل إلى نتيجة حاسمة ، وأصبح على بك يخشى من حسين بك كشكش الذى كان على رأس الحملة فى الصعيد . وحاول على بك نفى حسين بك ، إلا أن هذا الأخير رفض تنفيذ

الأمر ، وكان يستند إلى قوته العسكرية ، وعاد إلى القاهرة وإستقر بها . وحاول على بك أن يتخلص منه بالسم ، ولكنه فشل ، فاضطر على بك إلى أن ينفذ رغبة خصمه ، وخرج من القاهرة منفياً إلى الشام . وسمح ذلك لخصومه بتولية رجالهم السلطة مكان رجاله ؛ وتولى خليل بك شياخة البلد فى الوقت الذى تولى فيه كشكش بك إمارة الحج . ثم عاد على بك إلى القاهرة ، فنفوه من جديد إلى مديرية الدقهلية ، ونفوا رجاله الذين قدموا معه إلى أسيوط . ومن الدقهلية نجح على بك فى حبك المؤمرات ، التى تمت فى سنة ١٧٦٧ بجرح حسين بك ، وقتل الجرجاوى بك ، وإثارة الشكوك حول حمزه باشا ، فنفوه ، وإختاروا خليل بك قائمقام . وخشوا من على بك ، فنفوه إلى أسيوط . وكانت فرصة فريدة لكى يذهب إلى رجاله المنفيين فى الصعيد ، ويتحالف مع مشايخ العرب ، وأصحاب العصبيات هناك ، كما حدث مع صالح بك القاسمى بضمانة الشيخ همام : « فتحالفا وتعاقدا على الكتاب والسيف » . وكان لهذا التحالف تأثيراً كبيراً على أصحاب السلطة فى القاهرة ، وكذلك على ورود التموين إلى عاصمة البلاد . وحاول كشكش بك إرسال تجريدة للقضاء على على بك وصالح بك فى الصعيد . ولكن العلماء عارضوا هذا الاتجاه ، وحاولوا مصالحتهم سويا ، وإنتهى الأمر بخروج التجريدة فى ١٢ أكتوبر سنة ١٧٦٧ ، وكانت تضم خمسة صناجق ، ثم إنضمت إليها تجريدة أخرى تضم ثلاثة صناجق . وهزم على بك هذه القوة شمال بنى سويف ، يوم ٢٠ أكتوبر ، وعاد بعدها كشكش بك إلى القاهرة ، لكى يجمع الأموال ويجند الرجال من جديد . ورفض الوالى ، محمد راقم باشا ، إصدار الأمر بهذه التجريدة الثالثة ، فأضطر كشكش بك إلى أن يخرج مع رجاله من القاهرة إلى الشام . وكانت فرصة أمام على بك يمكنه أن يصل فيها إلى ضم بقايا أتباع كشكش بك إلى صفوف رجاله ؛ كما أن على بك عمل على التقرب إلى الوالى ، وأظهر له أنه على علاقة ود مع قادة

الفرق العسكرية ، وأنه « على إستعداد أن يلثم قدمى الباشا » . وتمكن على بك من الدخول إلى القاهرة بعد أيام ، وتألق نجمة ، وسيطر على السلطة .

وفى الوقت الذى عمل فيه على كسب الوالى إلى جانبه ، وكسب رضاء السلطان بتسهيل إرسال الخزنة إلى إستانبول ، والصرة والغلال إلى الحرمين ، إستمر فى التخلص من رجال خصومة ، وإستصدر فرمانات من الباشا بنفى من كان يرغب فى نفيهم من بينهم .

وسرعان ماعاد كشكش بك وخليل بك من غزة ، بعد ثمانية أشهر ، على رأس جيش من فرسان المماليك والدروز والمغاربة ، وإنضم إليهم كثير من العربان ، ونزلوا إلى دمياط ، وتقدموا إلى المنصورة ، وهزموا أول تجريدة أرسلها على بك ضدهم ، ثم تقدموا صوب طنطا . وأخذ على بك فى إعداد تجريدة جديدة ، وساعده فى ذلك الشيخ همام من الصعيد ، كما ساعدة محمد راقم باشا ، الوالى . وقاد هذه التجريدة كل من صالح بك وأبى الذهب بك ، وعملوا على حصار المتمردين فى طنطا ، إلى أن نفذ مالديهم من ذخيرة ومؤن ، فطلبوا الأمان من أبى الذهب ، الذى أمنهم ، وعمل مؤامرة فى نفس الوقت للقضاء على كشكش بك وخمسة من أمرائه . أما خليل بك فانه إعتصم بضريح السيد البدوى ، ثم أخرجوه منه بالأمان ، ونقلوه إلى قلعة الإسكندرية ، حيث لقى حتفه فى أواخر سنة ١٧٦٨ . وعادت قوات على بك ، بقيادة صالح بك وأبى الذهب بك ، ودخلت إلى القاهرة من باب النصر فى موكب عظيم ، وأمامهم الرءوس محمولة على صوانى من الفضة ، وهى رءوس كشكش بك وأمرائه الخمسة .

وأخيرا فإن على بك قد شعر بأن صالح بك قد أخذ فى شراء المماليك ، وفى تأسيس بيت له ، يمكنه أن ينافسه على السلطة ، فدفع بعض أعوانه إلى إغتياله فى

شهر سبتمبر سنة ١٧٦٨ . وأصبح على بك يسيطر كل السيطرة على مصر ، دون منافس .

وإستمر على بك فى سياسة إظهار الولاء للسلطان ، وإرسال الخزنة كاملة ، وكذلك إرسال صرة الحرمين مع الغلال والأموال الموقوفة على فقراء الحجاز . وكان على بك يرسل إلى إستانبول ، علاوة على ذلك ، هدايا كبيرة وخيول مطهمة ، إلى السلطان ورجال دولته . وأظهر نفس الاحترام تجاه الوالى ، ولم يكن يقوم بحركة إلا بعد أن يطلب فرمان بها من الباشا . فاكتسب عطف الآستانة ، كما إكتسب معاونة الباشا وإحترامه له . وكان السلطان يرسل مندوبيه إلى على بك ، يحملون له الخلع والسيوف ، هدية من السلطان الأعظم . وإحتفظ على بك بعلاقات طيبة مع القاضى العثمانى ، وانتهز كل فرصة لتقديم الهدايا له وللوالى . وكان ذا هيبة ، ولا يجالس إلا ذوى الحيثية من الرجال . وبفضل هذه السياسة ، ضمن على بك عدم معارضة الباشا أو الديوان لاعماله ، وفى ظل تلك الثقة ، نشط على بك ليكمل تنفيذ الخطة التى رسمها لإزالة العقبات ، وشل نفوذ الحامية والديوان (١) .

وتمكن على بك من القضاء على المماليك الباقين من بيوت الأمراء التى كانت منافسه له ، وأقام أتباعه فى أهم مناصب الحكومة . وإستكثر من شراء المماليك ، حتى بلغ مالديه منهم مايقرب من ستة آلاف ، وفى نفس الوقت حرم على كشافه وبكواته شراء المماليك ، أكثر من مملوك أو مملوكين ، حتى يظلوا على ولائهم له .

وعمل على بك على أن يأمن شر الحامية والديوان ويقلل من نفوذهما ومن عدد رجالها ؛ فأشركهم فى الحروب الداخلية التى هلك فيها البعض ، ثم أبعدهم خارج

(١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، ص ٣٦ — ٣٨ .

العاصمة . وكان إذا عزل أو نفى أو إغتال واحدا من ضباط الأوجاقات، إستبدل به آخر من أتباعه . وإعتنى على بك بالأمن والعدل ، وبشكل أجبر الضباط على القنوع برواياتهم ، أو الانصراف عن هذه المهنة . وبقضائه على نفوذ كبار ضباط الأوجاقات ، أضعف على بك من سلطه الديوان ، ثم ركز السلطتين الإدارية والحربية فى يديه . وإذا كان العربان الموجودين فى الوجه البحرى وفى الصعيد يمثلون خطرا على سلطته ، فإنه عمل على القضاء على شوكتهم فى معركتى دجوه وأسيوط .

وكان العربان مصدر فساد وفتن، ويهجمون على الأراضى الزراعية، ويفرضون عليها الإتاوات ، وكان أخطرهم فى الوجه البحرى هو سويلم بن حبيب، وأخطرهم فى الصعيد هو الشيخ همام .

وكان سويلم بن حبيب يقوم بحراسة الملاحة النيلية بين بولاق وكل من دمياط ورشيد ، وحصل من ذلك على ثروة ضخمة، فأصبحت له قرى بأكملها ، وأصبحت له كذلك سفن مسلحة فى النيل، عليها رجال غلاظ ، تفرض الإتاوات على السفن. فاستند على بك إلى أن الشيخ سويلم كان قد أكرم كشكش بك ، وأرسل إليه تجريده بقيادة أبى الذهب . وإتجه الشيخ سويلم إلى البحيرة ، فاكتفى على بك بمصادرة أمواله وممتلكاته . وحين كون الشيخ سويلم قوة جديدة ، وجاء أحمد بك الجزار لمساعدته ، أرسل على بك ضدهم تجريدة جديدة ، هزمتهم وشتتت شملهم .

أما الشيخ همام الهوارى فكان ذا عزوة، مرهوب الجانب، مشهوراً بشهامته . وخضعت له البلاد من جرجا حتى أسوان . وكان لديه خير كثير ، وكان يرسل الأموال والهدايا بإستمرار إلى القاهرة ، حتى فى الوقت الذى كان شيوخ الوجه البحرى يتعللون فيه بضيق ذات اليد . وكان يجير كل من كان يطلب حماه ، وقام

بدور ، كما ذكرنا ، فى التوفيق بين صالح بك وبين على بك . ورغم كل ذلك ، فان على بك قرر أن يتخلص من نفوذه . وأرسل تجريدة بقيادة أبى الذهب ضده ، بحجة أنه أنكر الإتفاق الذى كان قد عقده مع إبراهيم كتخدا بشأن التنازل له عن إلتزام فرشوط . ولكن ما أن تقابلت طلائع قوات أبى الذهب مع طلائع رجال الشيخ همام حتى إتفق الطرفان على أن يقتصر حكم همام على البلاد الواقعة إلى الجنوب من هذه المنطقة ، وخرجت بذلك جرجا ، عاصمة الصعيد ، من نفوذ الشيخ همام . وأسرع على بك بتعيين أحد بكواته حاكما على جرجا ، وأخذ فى القضاء على بقايا المماليك الفارين والمنفيين واللاجئين إلى هناك . وطلب إلى الشيخ همام أن يطرد مالديه منهم . ورأى الشيخ همام أن على بك يقصده بهذه العملية ، فجمع المماليك اللاجئين لديه ، وطلب إليهم أن يخرجوا شمالا إلى أسيوط ؛ ورغم تحصين هذه المدينة ، فإنهم دخلوها وسيطروا بذلك على مواقع هامه . وعندئذ كون على بك حملة كبيرة، إذ أنه كان يعرف أن معركة الصعيد ستقرر له مستقبل السيطرة على البلاد دون منازع . وكانت هذه الحملة تشتمل على المماليك والمغاربة وفرق من الحامية ، وعلى أعداد من المرتزقة من الدلاة والدروز والشوام، وكانت بقيادة محمد بك أبو الذهب . وإنتصرت جيوش على بك ، وقوات الدولة، على عناصر المماليك خارج أسيوط ، فاضطرت بقاياهم الى التقهقر مهزومة صوب الجنوب . وعمل محمد بك أبو الذهب على إستمالة أحد أبناء أعمام الشيخ همام ، ومناه بحكم الصعيد . وشعر الشيخ همام بما آلت اليه الاحوال ، فمات كمداً فى سنة ١٧٦٩ .

ولاشك فى أن الشيخ همام الهوارى كان شخصية فذة فى تاريخ مصر ، وأعجب بها كل من عرفها ، سواء من الشرقيين أو الغربيين . وأعطى لنا الجبرتى (١)

(١) الجزء الاول . صفحة ٣٤٣ — ٣٤٥ .

صورة ناصعة لحياة هذا الشيخ، ولعلو همته، وكرم أخلاقه. ولكن الاصطدام بينه وبين على بك الكبير كان اصطداماً سياسياً، بين قيادة ترغب فى السيطرة على البلاد بقوة الجنود والإدارة والنظام، وقيادة أهلية استندت إلى ثروتها وعصبيتها، وأخلاقها، لكى تعطى حمايتها للجميع، وبكرم عربى أصيل، حتى وإن كانوا من الخارجين على الإدارة أو الخارجين على السلطة.

وبعد ذلك دانت مصر، أو خضعت، لسيطرة على بك، شيخ البلد.

٢ - الانفراد بالحكم :

وجاءت الظروف الدولية فى سنة ١٧٦٨، ونشوب الحرب الروسية العثمانية، فرصة فريدة أمام على بك الكبير لكى يبدأ حركته الاستقلالية بمصر، ويتخلص من الباشا العثمانى، وينفرد بالسلطة كاملة فى البلاد. وكانت الدولة العثمانية فى حالة ضعف إدارية وعسكرية ومالية، مما ساعد على ظهور الإضطرابات فى معظم أقاليمها، سواء فى البلقان، أو فى منطقة الشرق الادنى، وبخاصة فى بلاد العرب وفلسطين، وسوريا والعراق. ولم يكن هناك داع يدعو لعدم إفادة القيادات المصرية المملوكية، من إنتهاز هذه الفرصة، مثل غيرها، مادام لها من القوة، ومن الرجال والأموال، ما يمكنها من تنفيذ أهدافها. ومنيت الدولة العثمانية بهزائم، وإضطرت قواتها البرية إلى التقهقر عبر الدانوب، وإلى الخروج من القرم، وإلى الجلاء عن الأفلاق والبغدان والصرب. وإنتشرت الأساطيل الروسية فى البحر الأسود، وفى البحر المتوسط، وهاجمت بلاد الأناضول، وسوريا؛ وهددت مصر. ولاشك فى أن على بك الكبير قد رأى فى ذلك ضعف الدولة العثمانية حربيا، وعجزها عن الاحتفاظ بهيبتها، وإرتباكها السياسى والإدارى، فعمل على انتهاز الفرصة، واستغلالها لمصلحته.

وإذا كان على بك قد استند الى الباشا العثمانى من قبل، فان الفرصة قد سنحت

للتخلص منه، فاستصدر أمراً من الديوان بعزل الباشا، وتولى على بك القائمقامية عوضاً عنه[1]. وبقى محمد باشا فى الحجر حتى توفى فى أوائل سنة ١٧٦٩. وظل على بك قائمقاما حتى آخر عهده، ولم يسمح للباشوات العثمانيين بدخول مصر. وكانت هذه العملية جزءاً من تطور طبيعى لتزايد سلطة البكوات المماليك فى مصر، فى أثناء النصف الاول من القرن الثامن عشر، وتنازعهم على السلطة مع قادة الفرق العسكرية. ولم يبق فى مصر من مظاهر السيادة العثمانية سوى الخطبة والعملة والخزنة السنوية. أما الاولى فقد ظلت كما هى، وأما الثانية فقد أحدث فيها على بك تغييراً طفيفاً فى سنة ١٧٦٩، وأما الخزنة فقد أوقف ارسالها ابتداء من سنة ١٧٦٨. ولاشك فى أن انتساب على بك الى المماليك، وترديده أن ملوك مصر كانوا مثلهم من المماليك، وكذلك ملوك الجراكسة، وأن « هؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها »، كما يقول الجبرتى، كان يدل على أنه كان يرغب فى الحصول على استقلال البلاد، ورفع سلطة الدولة العثمانية عنها، معتمدا فى ذلك على قوة المماليك، ولكن على أساس أن يكون هؤلاء المماليك من أتباعه هو شخصيا. وهى نقطة هامة بالنسبة لشخصية ذلك القائد.

ولكن علينا أن نذكر أن استقلال على بك الكبير لم يكن يعنى الاستقلال التام مع السيادة؛ ذلك أنه إحتفظ بلقب القائممقام بعد عزل الوالى، وكانت السجلات قد أشارت الى الولاة على أنهم « دستور مكرم مشير مفخم حضرت وزير مصطفى باشا »، وعلى أنهم « حضرت وزير أفخم محافظ مصر »، ولكن هذه الألقاب اختفت من السجلات بعد ذلك، ولم ينسبها على بك لنفسه؛ وأما لقب « سلطان مصر وخاقان البحرين » فمن المؤكد أن شريف مكة هو الذى منحه له. وعلينا أن نذكر أن على بك الكبير قد غضب حين دعا الخطيب له فى

---

(١) أنظر الجبرتى : ج ١ صفحة ٣٠٨ .

مسجد الداوودية ، بعد خطبته للسلطان ، فأحضره وسأله عن السبب فى ذلك ثم عاقبه على تلقيبه بلقب السلطنة(1) . هذا علاوة على أن العملة التى ضربها فى مصر حملت إسم السلطان مصطفى الثالث ، سلطان الدولة العثمانية . وحمل وجهها الآخر أنها ضربت فى مصر ، وإن كان قد حمل كذلك كلمة « على » . ودل ذلك على أنه قد سيطر على مصر مع اعترافه بخضوعه للسلطان .

وكانت أولى مجهودات على بك هى الاتصال بصديقه ظاهر العمر حاكم عكا للتحالف معه ، ولتأمين جناحه من جهة سوريا ، رغم أن الدولة العثمانية لم تكن فى وضع يسمح لها بالوقوف حينئذ فى وجه هذه الحركات ، وقصرت جهودها على توجيه باشا دمشق إلى الحيلولة دون إتصال قوات على بك بقوات الشيخ ظاهر فى عكا .

وكان على بك شديد الحرص على أن يتعرف على كل شىء بنفسه ، ويطلع على كل صغيرة وكبيرة ، حتى يشعر الحكام بعين رقابته ؛ وكان فى نفس الوقت سمح الصدر ، وفتح بابه للجميع ، حتى يتأكد من أن الأهالى كانوا ينعمون بالأمن والعدل .

ولقد أقام مملوكه محمد بك أبو الذهب ، رئيسا للشرطة فى القاهرة ؛ كما أقام بعض التحصينات فى الموانى ، وبخاصة فى الاسكندرية ودمياط ؛ وضرب بيد من حديد على المفسدين وقطاع الطرق . وتتبع من كانوا يتداخلون فى القضايا والدعاوى ، ويتحايلون على ابطال الحقوق ، بأخذ الرشى والجعالات ؛ فعاقبهم بالضرب الشديد ، وبالنفى إلى البلاد البعيدة ؛ ولم يرع فى ذلك أحدا سواء كان متعمما أو فقيها أو قاضيا أو كاتبا ، كما يقول الجبرتى .

(1) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . ص ٦٠ ٦١ عن الجبرتى . جزء ١ ص ٢٣٦ — ٢٣٧ .

وحاول بعض التجار استغلال فرصة المجاعات ، فى سنة ١٧٧٠ ثم فى سنة ١٧٧٢ ، للكسب الفاحش ؛ وكانت جيوش على بك تعمل فى ذلك الوقت فى بلاد الحجاز وفى الشام ، وكانت القاهرة تمر بأزمة تموين حادة ؛ فأخذ على بك هؤلاء الجشعين بأشد العقاب ؛ وكان المحتسب « يخرج على الخيل وأمامه تابع يحمل ميزان ومثاقيل عيارية ، ويتبعه عدد من الشرطة يحملون العصى » .

ولكن علينا أن نذكر أن إحتياج على بك إلى الأموال ، كما حدث فى سنة ١٧٧٠ ، كان يدفعه إما إلى مصادرة أموال الأغنياء ممن لا ينتسبون اليه ، ويضرب بذلك هدفين مرة واحدة ، هما الحصول على الأموال ، والقضاء على نفوذ هؤلاء الأغنياء ومالهم من سيطرة ؛ وإما الى فرض مبالغ من الاموال على أهل الذمة من اليهود والأقباط ، وزيادة الضرائب المفروضة على بقية أفراد الشعب . ولاشك فى أن رغبة من فى السلطة فى الحصول على الاموال كانت تدفعه دائما لإتخاذ كل مايراه للوصول الى أهدافه ، وخاصة اذا كانت السلطة كل السلطة فى يديه . ووضع يده على موارد الباشا المالية ، وكان من أهمها أموال الجمارك فى الموانى ، وايرادات جمرك البهار . وتشدد على بك فى جمع الضرائب المقررة ، وإستحدث رسوما جديدة ، مثل تلك التى فرضها على دفن الأموات . ويقول عنه الجبرتى أنه هو الذى استحدث وابتدع المصادرات وسلب الأموال . والى جانب ذلك اتبع نوعا من القروض الإجبارية من التجار الأجانب الموجودين فى مصر . وعمل على بك على ادارة الجمارك لحسابه الخاص ، فحرم الملتزمين اليهود والأجانب من الإثراء منها ، كما حرم رجال الأوجاقات من التمتع بإيراداتها . الأمر الذى أدى الى اضعاف نفوذ هذه الأوجاقات واضعاف سيطرتها على البلاد .

وإذا كان على بك قد ترك الأوجاقات كما كانت عليه ، إلا أنه عمل على

تكوين جيش كبير ، لكى يعتمد عليه فى السيطرة على البلاد من الداخل ؛ والسيطرة على المناطق التى كان يرغب فى ضمها تحت سلطته . وكان هذا الجيش الجديد ينقسم إلى قسمين : الاول من فرق مملوكية راكبة ، وبلغ عدد فرسانه حوالى الستة آلاف من المماليك المدربين ، عدا تابعيهم ؛ والثانى من مجموعات المرتزقة من أتراك وشوام ومغاربة ومتاولة ودروز وعرب حضرموت وعرب اليمن ، ومن الاحباش ، ومن الدلاة ، وكانوا لا يقلون فى أعدادهم عن الإثنى عشر ألفاً . وإهتم على بك بمدافع الحصار ، وبالسفن الحربية ، وعمل على استقدامها من الخارج .

ولا شك فى أن الأسباب المالية والاقتصادية كان لها دوراً فى أصول قيام على بك الكبير بعملية ضم الحجاز وسوريا ، مع غيرها من العوامل ، وبخاصة فى ذلك الوقت الذى كان تفكير عدد من الاوربيين عامة ، ومن الفرنسيين والانجليز خاصة ، قد أخذ فى الإتجاه صوب مصر ، كمعبر بين البحرين الابيض والاحمر ، ووسيلة للاتصال مع الشرق الأقصى ، كما كان عليه الحال قبل إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، وتحول التجارة إلى المحيط الأطلسى . وكانت كل من الحجاز وسوريا لازمة لمصر لإتمام مرور هذه التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، ومن منطقة تتمتع بالأمن اللازم .

٣ — ضم الحجاز : —

كان الحجاز خاضعا لحكم الأشراف ، الذين اعترفوا بدورهم بالسيادة العثمانية، منذ أن دخلت قوات السلطان سليم القاهرة فى سنة ١٥١٧ . وظلت مصر مسئولة عن إرسال المحمل والصرة إلى الحرمين فى كل عام ، كما كانت مكلفة بإرسال الأقوات والغلال إلى الحرمين الشريفين .

ولقد حدث شقاق بين الأشراف على السلطة فى الحجاز ، وظهر هذا الشقاق بشكل واضح ، فى السنوات الأولى من النصف الثانى من القرن الثامن عشر . وأخذ هذا الشقاق شكل النزاع على السلطة ، الذى إستخدمت فيه القوة بين المتنافسين . ولقد إتصل أحد هؤلاء الأشراف ، وهو الشريف عبد الله بن يحي بن بركات بعلى بك الكبير ، فى سنة ١٧٦٨ ، وطلب منه تأييده ضد خصومه . وكان على بك فى ذلك الوقت مشغولا بأحداث مصر نفسها ، فلم يتمكن إلا من إعطاء وعد شفهى بالمساعدة . وفى موسم الحج فى سنة ١٧٦٩ أوصى على بك أمير الحج المصرى ، وكان فى هذا العام هو محمد بك أبو الذهب ، بدرس الموقف ، وبمعرفة نيات العرب ، والإمكانيات اللازمة للتدخل . ونتيجة لتدخل أمير الحج المصرى فى صالح الجانب المنافس لمن طلبوا عون مصر ، زاد الموقف توترا ، وأسرع الشريف عبد الله بالاصرار على طلب تدخل على بك للمرة الثانية فى سنة ١٧٧٠ .

وكانت الأحوال قد استقرت حينئذ لعلى بك فى مصر ، الأمر الذى ساعده على الاتجاه بأنظاره نحو الخارج . وكان مركز الحجاز ، يمثل أهمية خاصة بالنسبة لكل حاكم إسلامى يرغب فى أن تتسع شهرته إلى ما وراء الحدود ؛ وكان وجود سلطة لمصر فى الاراضى المقدسة ترفع من هيبة حاكمها ، وولى الأمر فيها فى أعين المغاربة والسودانيين والشوام ، وغيرهم من المسلمين . هذا علاوة على أن السيطرة على سواحل الحجاز وموانيه كانت تمثل أهمية استراتيجية ، وأهمية اقتصادية بالنسبة لمصر ، وخاصة فى ذلك الوقت الذى بذل الأوربيين فيه بعض المجهودات لإستخدام البحر الاحمر من جديد فى الاتصال بالهند وبالشرق الاقصى . وكان فى وسع مصر أن تفيد من مركز ميناء جدة ، الذى كانت له شهرة واسعة فى ذلك الوقت ، وكان يعتبر مستودعا متوسطاً لتجارة

اليمن والهند والشرق الأقصى ، والذى كان يمكنه أن يساعد ميناء السويس فى وصل تجارة الشرق الأقصى بمصر مباشرة ، ومنها عن طريق الموانى الشمالية ، فى الاسكندرية ورشيد ودمياط ، بأوربا عن طريق البحر المتوسط ،الذى كان شأنه قد أهمل منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن الخامس عشر . ولا شك فى أن التاجر البندقى كارلو روستى قد شجع على بك الكبير على هذا المشروع ،الذى كان فى وسعه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على العلاقات وعلى المواصلات بين الشرق والغرب . وكان الرحالة الانجليزى جيمس بروس قد ناقش مع على بك كذلك ، فى شهر يونيو سنة ١٧٦٨ ،مشروع فتح الطريق المصرى المباشر لتجارة الهند مع أوربا. والأرباح الوفيرة التى تعود على مصر من مثل هذا المشروع . ولا شك فى أن على بك قد درس هذه الإمكانيات ،ووجد أنه من الضرورى أن يقوم بفتح الحجاز ، وبالإستيلاء على جدة ، لكى يتخذها قاعدة للسفن وللتجارة فى البحر الأحمر . ولقد أكد ذلك كثير من الرحالة ، حتى بعد عهد على بك الكبير .

ولقد إهتم على بك بتجهيز الحملة ، فأشرف بنفسه على إعداد الجنود والذخائر والمؤن . ويقول الجبرتى أنه أمر بتجهيز « الذخائر والإقامات وعمل البقسماط ... ثم عبوا ذلك وأرسل مع باقى الإحتياجات واللوازم ... فى البر والبحر ، واستكتب أصناف العساكر - أتراكا ومغاربة وشواما ومتاولة ودروزا وحضارمة ويمانية وسودانا وحبوشا ودلاة وغير ذلك » . ولقد خرجت هذه التجريدة من القاهرة بعد دخول الحجاج ، وكانت بقيادة محمد بك أبى الذهب ، وكان بها ثلاثة صناجق ، وثلاثة آلاف من العسكر ، وثلاثون مدفعاً . والواقع أن على بك قد اختار أحسن جنوده وأحسن قواده لهذه الحملة .

وشحنت الذخائر والمهمات على ثلاث سفن من السويس ، ثم سارت الحملة بطريق البر ،وإحتلت ينبع للتمكن من انزال الذخائر والمؤن التى كانت قد أرسلت بطريق البحر . ثم تقدمت الحملة بعد ذلك صوب مكة ، التى أسرع الشريف فيها بإخراج النساء والأطفال منها ، وأقام فيها بمن عنده من العسكر ، وطلب إلى العربان مساعدته . ولكنه كان يفتقر إلى الأموال ، فلم يتمكن من جمع قوة كبيرة ، وإضطر إلى مغادرة مكة إلى الطائف . وبعد ثلاثة أيام دخل أبو الذهب مكة ، وولى الشرافة لعبد الله بن حسين بن يحي بن بركات . وتأثر الشريف كثيراً من عطف سادة مصر عليه ، فلقب على بك بلقب « سلطان مصر وخاقان والبحرين » .

ولقد حاول أحد الأشراف المنافسين أن يعود إلى مكه من جديد ، ولكن قوات أبى الذهب فاجأته ، واشتبكت معه فى معركة شديدة ، واضطرته إلى التراجع . وفى أثناء ذلك الوقت تمكن حسن بك ،الصنجق المصرى ،من الدخول إلى جدة ، ومن احتلالها باسم على بك . « ثم حكمها بدل الباشا الذى كان يتولاها من طرف السلطان » . وسيلقب حسن بك بعد ذلك بالجداوى ، نسبة إلى جدة .

ولكنا نلاحظ أن حسن بك قد بقى بجدة بعد ذلك ، بينما عاد محمد بك أبو الذهب ، على رأس بقية القوات ، ومعه القائد المملوكى الثانى إسماعيل بك إلى القاهرة . ولم تكن العمليات العسكرية قد استغرقت أكثر من شهر واحد ، ولم تستغرق الحملة كلها ، بما فيها الذهاب والعودة ،أكثر من ستة أشهر . ومعنى هذا هو بطبيعة الحال كفاءة محمد بك أبو الذهب ، ولكنه يعنى أيضا أن على بك الكبير لم يحتفظ من الحجاز إلا بميناء جدة . فكانت هى إذن الهدف الفعلى لحملته ، أو على الأقل قاعدة عملياته بالنسبة للحجاز ، وبالنسبة للبحر الأحمر .

ولقد عهدوا بإدارة جمرك جدة إلى أحد إخوة روستى ، وبقيت الحظوة

النهائية لإتمام مشروع نقل التجارة بين الشرق والغرب عبر مصر ، والاتفاق مع شركة أوربية على هذا العمل فى البحر الأحمر، الذى أصبح بحيرة مصرية . ولقد كتب أحد التجار الإنجليز إلى على بك فى سنة ١٧٧٠ يقترح عليه « فتح طريق تجارى مباشر » بين الهند وميناء السويس . فكتب على بك فى العام التالى إلى حاكم البنغال الانجليزى يعرض عليه الأمر ، ويطلب منه أن يعاونه فى تحقيقه ، ويمده بكل مساعدة ممكنة من جهته . ولم يلبث أن تكونت فى كلكتا شركة انجليزية صغيرة المتاجرة مع مصر ؛ ولما تولى حاكم البنغال الجديد وارن هيستنجس Warren Hastings ، رحب بتلك الخطوة ، وبدأت بعض السفن التجارية رحلتها من الهند إلى السويس . ولقد أشار داميرات، القنصل الفرنسى ، إلى ذلك ، وذكر أنه قد « عقد إتفاق بين البك وتجار من الانجليز ، وظهر العلم البريطانى فى السويس » . ولا شك فى أن مثل هذه الاتفاقية قد حددت رسوما جركية مخفضة ، وتعهد على بك بحماية التجار الانجليز وتجارتهم [1] . ولقد ذكر سافارى أن بعض السفن الانجليزية قد وصلت إلى السويس ، محملة بأقمشة البنغال ، وأنها لاقت رواجا وربحا وفيراً .

---

(١) عندما عاد بروس من الحبشة فى ١٠ يناير سنة ١٧٧٣ ، عقد مع أبى الذهب اتفاقا جديدا بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١١٨٦ (فبراير سنة ١٧٧٣) كان كتجديد للاتفاق السابق ، تعهد فيه أبو الذهب بتخفيض الرسوم الجركية إلى ٨ ٪ وفرض ٥٠ ريالا اسبانيا رسم ميناء على كل سفينة ، ومنح التجار الانجليز حق المتاجرة فى السويس أو القاهرة مع حمايتهم وحماية أموالهم . ثم تأكدت تلك الاتفاقية فى ٧ مارس ١٧٧٥ بعقد « معاهدة ملاحة وتجارة » بين بك مصر ووارن هيستنجس حاكم البنغال من قبل الأمة البريطانية .

أنظر : محمد رفعت رمضان : على بك الكبير . ص ١٢٩ - ١٣١ .

وأخيراً فإن فكرة السيطرة على البحر الأحمر ، وعودة التجارة العالمية إلى هذا الطريق ، قد طرحت موضوع وصل مياه البحر الأحمر بمياه البحر المتوسط . وربما كان فى وسع على بك أن يوافق على تنفيذ مثل هذا المشروع ، لو إستمر له الأمر فى مصر . وكانت تجربة على بك خارج حدود مصر تدل على رغبته فى العمل فى منطقة الشرق الأوسط ؛ وكان فى حاجة إلى الشام لكى يمنع تدخل النفوذ العثمانى ، ضد نفوذه ، فى الحجاز وفى البحر الأحمر .

٤ — ضم الشام : —

وكانت أحوال الشام تحت الحكم العثمانى ، فى أثناء القرن الثامن عشر ، تعكس كذلك نفس الضعف الذى كان قد أصاب بقية أنحاء الامبراطورية . وكانت الشام تشتمل على ديانات مختلفة ، وطوائف متعددة ، علاوة على وجود العصبيات ، وبخاصة عند أهالى المناطق الجبلية ، وقبائل وعشائر البادية . وكثيرا ما كانت سلطة ممثل السلطان فيها لا تتعدى دائرة المدن والموانى التى يحكمون منها . وفى مناطق كثيرة ظهرت شخصيات متميزة ، لم تخضع لسلطة الدولة ، إلا من الناحية الإسمية . ويهمنا من هذه الشخصيات ، وفى الفترة التى ندرسها ، شخصية الشيخ ظاهر العمر ، والذى تمكن من أن يصبح متصرفا فى صيدا ويافا وحيفا والرملة ونابلس وصفد وعكا ، أى أن سلطته امتدت على جميع سوريا الجنوبية ، أو فلسطين ، واتخذ من عكا مركزاً لشياخته الكبيرة . وهذه الشخصية ستؤثر فى مصر ، وفى تاريخ مصر ، نتيجة لاتصالها بعلى بك الكبير ، ولوضع مشروعات عمل مشتركة بينهم .

ولقد اضطرت الدولة العثمانية إلى الاعتراف بالشيخ ظاهر على أنه المسيطر

على كل الإقليم ، ومنحته فى وقت نشوب الحرب مع روسيا فى سنة ١٧٦٨ لقب « شيخ عكا وأمير الأمراء حاكم الناصرة وطبرية وصفد وشيخ إقليم الخليل » . وكانت للشيخ ظاهر عصبية قوية ، وله أبناء عديدون ، وثروة ضخمة ، وكان فى وسعه أن يجهز للقتال ستة آلاف فارس . وحين اتصل بعلى بك الكبير ، كان له من العمر ما يقرب من ثمانين عاما ، ولكنه كان محتفظا بقوته ، وبحدة ذكائه ، وبنشاطه . وكان الشيخ ظاهر قد آوى وأكرم على بك عندما نفى إلى فلسطين،فى شهر مارس سنة ١٧٦٦ ، الأمر الذى جعل على بك يحتفظ له بالجميل ، بعد عودة على بك إلى مصر . وكانت الدولة العثمانية قد حاولت الانتقاص من سلطة الشيخ ظاهر ، وضمت بيت المقدس إلى سلطة عثمان باشا والى دمشق ، ودفعته إلى التعاون مع والى صيدا ، ووالى طرابلس ، ضد نفوذ الشيخ ظاهر . ولكن على بك تخلص من الباشا العثمانى فى القاهرة فى سنة ١٧٦٨ ، وأرسل إلى الشيخ ظاهر يعلمه بذلك،وعرض عليه التعاون سويا ضد مكائد العثمانيين . وفى نفس هذا الوقت خشيت الدولة العثمانية من إمكانية إقامة تحالف بين أميرى مصر وفلسطين، فوجهت والى دمشق إلى ضرورة الحيلولة دون تلاقى جيشيهما . وتقدم عثمان باشا صوب منطقة نفوذ الشيخ ظاهر ، وعند بحيرة طبرية ، أظهر الشيخ ظاهر أنه قد إنهزم،وإنسحب وترك معسكره ،الأمر الذى دفع بالعثمانيين إلى احتلال هذا المعسكر . وكان قد جمع القوات فى المنطقة المحيطة ، ونزل بها ليلا على الأتراك ، وهزمهم ، وإستولى منهم على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر . وكان هذا الانتصار سببا فى عودة سلطة الشيخ ظاهر إلى ما كانت عليه . ولكنه ظل يخشى مما قد تقدم عليه الدولة العثمانية ، فاتصل بعلى بك فى أواخر سنة ١٧٧١ لكى ينجده من الخطر المحدق به .

وكانت قوات على بك قد عادت مظفرة فى ذلك الوقت من الحجاز ، فوافق

على الدخول إلى العمليات فى الشام . وعين على بك عبد الرحمن أغا الإنكشارية قائدا لتجريدة كانت مهمتها تأمين الطريق بين مصر وفلسطين . وقامت هذه الحملة بمهمتها ، وتخلصت من الشيخ سليط شيخ عربان غزة .ثم أرسل على بك بحملة ثانية كانت بقيادة إسماعيل بك ، وكان عدد رجالها يزيد على عشرة آلاف مقاتل ، وسارت بطريق البر ، فى الوقت الذى رحلت فيه حملة ثالثة من دمياط بحراً ، ثم أردفها بحملة جديدة . وكان لنزول القوات المملوكية المصرية إلى سوريا الجنوبية تأثيرا كبيرا على القيادة العثمانية فى الشام ، وإنسحب عثمان باشا بسرعة من منطقة القدس إلى دمشق وفى ذلك الوقت تقدم الشيخ ظاهر لملاقاة حلفائه المماليك ، وإستعد للزحف على دمشق . والظاهر أن اسماعيل بك تردد فى مهاجمة عثمان باشا ، حينما ادعى هذا الأخير أنه خارج للحج . وفى نفس الوقت عززت الدولة العثمانية قواتها فى الشام . فأرسل الشيخ ظاهر الى على بك يطلب قائدا أطوع ومددا أوفر .

ولاشك فى أن نزول القوات المصرية الى فلسطين قد أظهر صلاحية هذه الاراضى لإتخاذها قاعدة حربية لعمليات الجيش المملوكى فى كل سوريا . ولكنه أظهر كذلك حاجة هذه العمليات الى المدفعية ، وضرورة الحصول على مساعدة من جانب البحر،خاصة وأن الطريق البرى كان طويلا ومهدداً . وكانت هذه الضرورة هى التى وجهت على بك الكبير الى أن يستمع لإقتراح روسى، ويتصل بجمهورية البندقية ، لكى يحصل منها على مايريد ، ويعرض عليها فى نفس الوقت محالفته ومساعدته على امتلاك بعض الجزر العثمانية فى البحر المتوسط ، وإعادة تجارتها مع المشرق الى ماكانت عليه من قبل . ولكن ظروف جمهورية البندقية فى ذلك الوقت اضطرتها الى تقديم الشكر ، والى الاعتذار فى نفس الوقت .وكانت العمليات الحربية قد تجددت بين الدولة العثمانية وروسيا ،

وبشكل إحتجز معظم القوات العثمانية فى البلقان ، وتمكن الأسطول الروسى من أن يعمل فى البحر المتوسط ، ويحاول إثارة الولايات ، والعصبيات والأقليات ، على الدولة العثمانية فلم يجد على بك غضاضة من أن يحصل على حاجته عن طريق روسيا ، والأسطول الروسى .وكتب على بك إلى الكونت أورلوف قائد الأسطول الروسى فى البحر المتوسط ، وأبدى له رغبته فى عقد معاهدة تحالف وصداقة مع روسيا ، ووعده بكل مايحتاج اليه جيشه وأسطوله : من مؤونة ومال ، وطلب إليه فى نظير ذلك أن يزوده بالمدفعية وبعدد من المهندسين . وشجع الكونت أورلوف هذه الحركة ، ووعـــد بعرض طلبات على بك على كاترين الثانية ، امبراطورة روسيا .

ونصل بهذا الى انقسام واضح فى منطقة سوريا ، بين قوات الدولة العثمانية المتركزة فى نصفها الشمالى وقوات على بك والشيخ ظاهر الموجودة فى فلسطين . ومع هذا الإنقسام كان هناك انقسام آخر : إذ أن اتصال على بك بالاسطول الروسى ، فى وقت محاربة روسيا للدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، كان يؤدى الى تخلخل معنوى ، وعلى أساس دينى،بين عدد من رجال على بك نفسه. وإذا كان الجيش العثمانى يحظى بإمداد وتموين يأتى له من آسيا الصغرى ، وعلى إتصال بعاصمة الدولة ، فإن قوات على بك الكبير كانت فى حاجة الى امدادات ومعونات تأتى لها من طريق البحر، ولم تكن واثقة من وصولها، مادامت كاترين الثانية لم تكن قد أخذت قراراً فى الأمر بعد .

واهتم على بك بتجهيز الحملة الجديدة التى حاول أن يصل بها إلى إنهاء الخطر العثمانى من سوريا . وبلغ عدد رجالها أربعين ألف مقاتل ،زودهم بما يحتاجون إليه من سلاح وذخيرة وعتاد . وعين محمد بك أبو الذهب ، بطل حملة الحجاز ، قائداً عاماً . وكانت تجريدة كبـــيرة « وخرجوا فى تجمل زائد وإستعداد

عظيم . . . ومعهم الطبول والزمور والنخاتر . . . والمدافع والجبخانات . . . . وأجناس العالم ألوفا مؤلفة » كما يقول الجبرتى . ولقـد إضطر على بك إلى فرض مبالغ على كل مدينة فى مصر ، وفرض أموال على اليهود والأقباط ، حتى يتمكن من تجهيز هذه الحملة . وإتصل على بك ببعض أعيان دمشق وعلمائها ، وشرح لهم أن هـذه الحملة موجهة ضـد عثمان باشا ، ولكن لاشك فى أن هـذه الإتصالات والمبررات كانت لاتكفى ، بشكل عام ، لتبرير إشهاره السيف فى وجـه الدولة العثمانية ، وفى مثل هذا الوقت .

وزحفت الحملة فى شهر ديسمبر سنة ١٧٧١ ، وإحتلت غزة ، وإنضمت إليها حملة إسماعيل بك،التى كانت موجودة هناك ، ثم إستولت على الرملة وعـلى نابلس . وحين إقتربت القوات المملوكية من بيت المقدس ، خرج إليها حاكمها وقضاتها ورجال الدين فيها ، ورحبوا بقدومها ، مع إشتراط عدم القيام بعمليات حربية فى هذه المدينة المقدسة . وسلمت يافا بعد حصار شهرين ،ثم إنضمت قوات الشيخ ظاهر إلى القوات المصرية ، وإحتلوا صيدا ، ولم يبق أمامهم إلا دخول دمشق . وعند ذلك الوقت جمع عثمان باشا فرقه العسكرية من ولايات دمشق وحلب وطرابلس ، وتقدم صوب القوات المصرية ، ولـكنه إنهزم إلى الجنوب من دمشق ، وإضطر إلى التقهقر شمالا صوب حمص وتقـدم أبو الذهب إلى أبواب دمشق ، وتقدم إليه العلماء ، فعرض عليهم الكتاب الذى كان على بك قد زوده به ، والذى عدد فيه مساوىء عثمان باشا ، من الظلم والجهالة،وتعدى حدود الدين ، وصنع مالايليق بالمسلمين . ودخل أبو الذهب دمشق فى يوم ٦ يونيو سنة ١٧٧١ دون أن تسيل قطرة واحدة من الدماء وإرتدت حامية المدينة إلى القلعة ، وتحصنت بها ،فحاصرتها القوات المصرية.وإضطرتها إلى التسليم . ودخل أبو الذهب دار الوزارة فى دمشق ، وجلس حيث كان يجلس ممثل السلطان .

ووصل صدى هـذا النصر إلى القاهرة وإحتفل به على بك إحتفالا كبيرا . «ووردت البشائر بذلك ، فنودى بالزينة ، فزينت مصر وبولاق ومصر العتيقة زينة عظيمة ثلاثة أيام بلياليها . وتفاخروا فى ذلك إلى الغاية ، وعملت وقادات وأحمال قناديل بشموع بالأسواق وسائر الجهات . وعملوا ولائم ومغانى وآلات وطبولا وشنكا وحراقات وغير ذلك .... وتعاظم على بك فى نفسه ، ولم يكتفى بذلك ، فأرسل إلى محمد بك يأمره بتقليد الأمراء المناصب والولايات على البلاد التى فتحوها وملكوها » (1) .

وأصبح على بك سيد سوريا ، وأصبح فى وسعه حتى أن يعلن نفسه سلطانا على مصر وسوريا . وكان هذا هو أقصى ماوصله نفوذ على بك الكبير .

ولكن السلطان إستصدر فتوى من قاضى القضاة والمفتى الأعظم بإعتبار على بك ورجاله وحلفائه وأنصاره بغاة يجب قتلهم أينما وجدوا . وهنا تظهر أهمية ذلك السلاح المعنوى ، الذى زاد من خطورته إتصال على بك الكبير بقواد روسيا، وهى دولة مسيحية، وفى حالة حرب مع دولة الخلافة الاسلامية .

وفى ليلة ١٠ يونيو سنة ١٧٧١ ، بدأ نجم على بك فى الأفول . ذلك أن محمد أبو الذهب قد عاد سريعا إلى مصر ، وسحب فى طريق عودته جميع الحاميات التى كان قد أقامها فى البلاد المفتوحة ، وبدأ يحارب سيده وولى نعمته . ولاشك فى أن إدعاء على بك الكبير فتح الشام لتخليصها من عثمان باشا لم يكن قد لقى تفهما وتصديقا من جانب السوريين ،ولاحتى من جانب قادة قواته العسكريين .

وقد تساءل بعض المؤرخين عما إذا لم يكن على بك يرغب فى أن يصل إلى بلاد الأناضول والقسطنطينية عن طريق سوريا (2) . ولكن إذا كان مثل هـذا المشروع يبدو خياليا ، فإن على بك قد حاول على الأقل أن يؤمن

(1) الجبرتى: جزء ١ ص ٢٦٥ .

(2) مثل شارل رو : أنظر محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، ص ١٧٠ .

أملاك حليفه الشيخ ظاهر ، يؤمن على قوته فى مصر من وجود جيوش عثمانية متمركزة فى دمشق . ووجد كل من الشيخ ظاهر وعلى بك فى إنشغال تركيا بحربها ضد روسيا فرصة لتحقيق أطماعهما ؛ ووجدت روسيا فى هاتين الحركتين المتمردتين على الدولة عاملا مساعدا لها ،وهى تحارب الدولة العثمانية ، فشجعتهما . والمهم هو أن بطاقات السلطان،وقوة روح التضامن الاسلامى ،وإعتياد نظام المماليك على المؤامرة للوصول إلى السلطة ، وارتباط هـذه العملية ، أو المغامرة ، بشخصية القائمين عليها ، دون إستنادها إلى قوة مادية أو معنوية من الأهالى سكان المنطقة — لاشك فى أن كل ذلك أدى إلى فشل هـذه التجربة ، وقيام تنازع بين على بك ومحمد بك ، إنتهى بوصول أبى الذهب إلى السلطة ، وعودة المياه إلى مجاريها .

ووصل صدى هذا النصر إلى القاهرة وإحتفل به على بك إحتفالا كبيرا . «ووردت البشائر بذلك ، فنودى بالزينة ، فزينت مصر وبولاق ومصر العتيقة زينة عظيمة ثلاثة أيام بلياليها . وتفاخروا فى ذلك إلى الغاية ، وعملت وقادات وأحمال قناديل بشموع بالاسواق وسائر الجهات . وعملوا ولائم ومغانى وآلات وطبولا وشنكا وحراقات وغير ذلك . . . . وتعاظم على بك فى نفسه ، ولم يكتف بذلك ، فأرسل إلى محمد بك يأمره بتقليد الأمراء المناصب والولايات على البلاد التى فتحوها وملكوها » (١) .

وأصبح على بك سيد سوريا ، وأصبح فى وسعه حتى أن يعلن نفسه سلطانا على مصر وسوريا . وكان هذا هو أقصى ماوصله نفوذ على بك الكبير .

ولكن السلطان إستصدر فتوى من قاضى القضاة والمفتى الاعظم بإعتبار على بك ورجاله وحلفائه وأنصاره بغاة يجب قتلهم أينما وجدوا . وهنا تظهر أهمية ذلك السلاح المعنوى ، الذى زاد من خطورته إتصال على بك الكبير بقواد روسيا، وهى دولة مسيحية،وفى حالة حرب مع دولة الخلافة الاسلامية .

وفى ليلة ١٠ يونيو سنة ١٧٧١ ، بدأ نجم على بك فى الأفول . ذلك أن محمد أبو الذهب قد عاد سريعا إلى مصر ، وسحب فى طريق عودته جميع الحاميات التى كان قد أقامها فى البلاد المفتوحة ، وبدأ يحارب سيده وولى نعمته . ولاشك فى أن إدعاء على بك الكبير فتح الشام لتخليصها من عثمان باشا لم يكن قد لقى تفهما وتصديقا من جانب السوريين ،ولاحتى من جانب قادة قواته العسكريين . وقد تساءل بعض المؤرخين عما إذا لم يكن على بك يرغب فى أن يصل إلى بلاد الأناضول و القسطنطينية عن طريق سوريا (٢). ولكن إذا كان مثل هذا المشروع يبدو خياليا ، فإن على بك قد حاول على الأقل أن يؤمن

(١) الجبرتى :جزء ١ ص ٢٦٥ .

(٢) مثل شارل رو : أنظر محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ص ١٧٠ .

أملاك حليفه الشيخ ظاهر ، يؤمن على قوته فى مصر من وجود جيوش عثمانية متمركزة فى دمشق . ووجد كل من الشيخ ظاهر وعلى بك فى إنشغال تركيا بحربها ضد روسيا فرصة لتحقيق أطماعهما ؛ ووجدت روسيا فى هاتين الحركتين المتمردتين على الدولة عاملا مساعدا لها ،وهى تحارب الدولة العثمانية ، فشجعتهما . والمهم هو أن بطاقات السلطان،وقوة روح التضامن الاسلامى ،وإعتماد نظام المماليك على المؤامرة للوصول إلى السلطة ، وارتباط هذه العملية ، أو المغامرة ، بشخصية القائمين عليها ، دون إستنادها إلى قوة مادية أو معنوية من الأهالى سكان المنطقة — لاشك فى أن كل ذلك أدى إلى فشل هذه التجربة ، وقيام تنازع بين على بك ومحمد بك ، إنتهى بوصول أبى الذهب إلى السلطة ، وعودة المياه إلى مجاريها .

الفصل الثالث عشر

محمد بك أبو الذهب

كانت عملية إنسحاب محمد بك أبى الذهب من الأقاليم السورية إلى مصر ، بعد إنتصاره على القوات العثمانية ، وسيطرته على هذه الأقاليم ، مفاجأة للجميع . وربما رأى البعض فى ذلك أن على بك الكبير نفسه هو الذى كان قد أمر بمثل هذا التقهقر ، ولكن الواقع أن « النظام المملوكى » كان هو المسئول عن تطور الأحداث بمثل هذه السرعة ، وبمثل هذه المفاجآت وكان يدل على أن محمد بك أبو الذهب قد أخذ فى مواجهة سيده ، على بك الكبير ، وكان يدل كذلك على قرب وقوع « معركة قيادية » بين « السيد » و « التابع » ، ويدل بالتالى على أن الرجل الثانى فى القيادة قد طمع فى تولى القيادة العليا والسلطة ، بنفسه ، مع ما قد يحمله ذلك من نتائج على الوضعية العامة التى كانت المنطقة قد وصلت اليها

١ — العودة من الشام :—

أرجع بعض المؤرخين سبب عودة محمد بك أبو الذهب من الشام إلى دور قام به اسماعيل بك ، القائد الثانى للقـــوات المملوكية فى الشام ، ونتيجة لغيرته وحسده على أبى الذهب ، ونتيجة كذلك لميله إلى الدولة العثمانية . ويذكر هؤلاء المؤرخون أن اسماعيل بك قد حذر أبا الذهب من غضب الدولة العثمانية بعد تفرغها له حين تنتهى من حربها مع روسيا ؛ وأنه قد أثار فيه النعرة الدينية ، وذكره بحرمة قتال سلطان مسلم ، وفى أراض مقدسة ؛ وأن عصيان السلطان عصيان لله ، والخروج على طاعته خروج عن دين الإسلام . هذا علاوة على نقده لموقف الشيخ ظاهر العمر ، الذين استكبر عليهم ، ورفض المجىء لمقابلتهم ، وأرسل ولديه

بدلا عنه ، وكأنهم من « الصعاليك » . ومعنى ذلك أنه حرضه على عصيان أوامر على بك الكبير ، أى الإنضمام الى جبهة السلطان والجبهة الإسلامية ، ضد جبهة المماليك والقيادات التى كانت تحاول الاستقلال . ولاشك فى أن تفاهم على بك الكبير ، أو رغبته فى الاتفاق مع روسيا ؛ كان لها وزنا له قيمته ، مادامت تمادى الدولة العثمانية ، وكان من الواجب على كل مسلم مؤمن أن يقف فى جانب الدولة العلية ، دولة الخلافة الاسلامية .

ولكن مؤرخين آخرين أرجعوا هذا الإنسحاب من الشام الى محمد بك أبو الذهب ، وكذلك الى طبيعة النظام المملوكى ، وعلى أساس رغبة أبى الذهب فى الوصول الى الحكم والسلطان ، وكانت الفرصة مواتيه له لتغيير مواجهته ، وبشكل يمكنه أن يحظى فيه بتأييد السلطان ، بعد أن يظهر على أنه قد انقلب على سلطة من ثار عليه .

وانقسم المؤرخين بين هذين الاتجاهين ، وأيد منهم الأتراك ورجال التضامن الإسلامى التفسير الأول ، وقدموه على التفسير الثانى ، رغم أن العاملين قد أثرا بلا شك سويا فى موقف أبى الذهب . وربما يكون الباب العالى قد اتصل سرا بأبى الذهب ، وربمـــا عن طريق عثمان باشا والى دمشق ، ليكسبوه إلى صفوفهم ؛ ويضربوا المماليك الواحد بالآخر ، ويجعلوه يطمع فى مركز سيده ، وصهره ، وفى سلطته .

وكان من اللازم أن يجمع محمد بك أبو الذهب قيادات المماليك الموجودة معه فى الشام من أجل تنفيذ هـذه الخطة ، واتخاذ هذا الموقف ، وبشكل يضع على بك الكبير فى مواجهة رجاله وقادة قواته المسلحة ، ويسهل عليهم أمر الانتصار . وكانت الفرصة مواتية حين استلم على بك أبو الذهب أوامر على الكبير بمواصلة الزحف ، والإستمرار فى فتح كل الشام ، ويذكر لنا الجبرتى أنه جمع « أمراءه

وخشداشينه الكبار فى خلوة وعرض عليهم الاوامر ، فضاقت نفوسهم ، وسئموا الحرب والقتال والغربة ، وذلك مافى نفس محمد بك أيضا ، ثم قال لهم : ماذا تقولون ؟ قالوا : وماالذى نقوله والرأى لك ، فأنت كبيرنا ونحن تحت أمرك وإشارتك ، ولانخالفك فيما تأمر. فقال: ربما يكون رأيى مخالفا لرأى أستاذنا . قالوا : ولو كان رأيك مخالفا لأمره فنحن جميعا لانخرج عن أمرك وإشارتك . فقال : لا أقول لكم شيئا حتى نتحالف جميعا ، ونتعاهد على الرأى الذى يكون بيننا ، ففعلوا ذلك ، وتعاهدوا وحلفوا على السيف والكتاب. ثم أنه قال لهم أن أستاذكم يريد أن تقطعوا أعماركم فى الغربة والحرب ، والاسفار والبعد عن الاوطان، وكلما فرغنا من شيء فتح علينا غيره ، فرأيى أن نكون على قلب رجل واحد ، ونرجع إلى مصر ، ولانذهب إلى جهة من الجهات ، وقد فرغنا من خدمتنا . وأن كان يريد غير ذلك من المماليك يولى أمراء غيرنا ، ويرسلهم الى مايريد ، ونحن يكفينا هذا القدر ، ونرتاح فى بيوتنا وعند عيالنا . فقالوا جميعا ونحن على رأيك » (١) ولاشك فى أن هذا الموقف لم يكن يتنافى مع رغبة محمد بك فى الوقوف فى وجه سيده ، ولم تكن مسألة « الغربة » و « البعد عن الاوطان » والرغبة فى الراحة فى بيوتهم وعند عيالهم، الا مبررات لتنفيذ الهدف الذى كان يرغب فى الوصول اليه ، خاصة وأن طبيعة حياة المماليك كانت تجعلهم يعشقون الحرب ، ولم تكن فترة اقامتهم فى الشام قد بلغت الحد الذى يجبرهم على العودة لمصر .

وأخذت عودة محمد بك أبو الذهب من الشام شكلا سريعا ، قارب شكل الفرار أكثر من شكل التقهقر ، أو قارب شكل الهجوم المفاجيء السريع على مصر. وكان محمد بك أبو الذهب يتخلص من كل مايعوق سرعة تقدمه ، وبشكل جعله يصل الى القاهرة بعد ساعات قليلة من وصول نبأ عودته الى على بك .

(١) الجبرتى : ج ١ — ص ٣٦٥ .

ولا شك فى أنه كان يرغب بذلك فى الافادة من عنصر المفاجأة ، حتى يسهل عليه إتمام الإنقلاب .

وأسقط فى يد على بك ، خاصة وأن القوة كانت مع محمد أبو الذهب . وتعلل أبو الذهب بأن الجيش المملوكى قد لقى معاملة سيئة من الشيخ ظاهر العمر ورجاله، الذين كانوا يقتالون بعض القوات المصرية ، كما تعلل بأنهم كانوا غرباء ، وفى بلاد بعيدة ، وأنهم قد خشوا أن تحدث لهم نائبة فى تلك البلاد . فرجعوا . وأصبح مركز على بك الكبير مهزوزا فى عاصمته ، ووضح أن تابعه لاينفذ أوامره ، فى الوقت الذى يتولى فيه قيادة القوات المسلحة . وتأكد على بك من عدم ولاء أبى الذهب حين عرض عليه العودة إلى فلسطين ورفض ، فى الوقت الذى شرح له فيه الشيخ ظاهر الموقف ، وأرسل أحد أبنائه للبقاء فى القاهرة برهانا على صداقته لعلى بك . ولم يرغب على بك الكبير فى اتخاذ موقف صريح ضد تابعه ، وربما عجز عن ذلك ، خاصة وأنه كان فى وسع أبى الذهب أن يجمع حوله الأنصار الذين كان قد كسبهم خلال حملاته فى الحجاز وفى الشام . وفى نفس الوقت عمل على اخراجه من القاهرة .

ولقد أمر على بك أحد أعوانه بابلاغ أبى الذهب ، فى أوائل سنة ١٧٧١ ، أمره بنفيه إلى الصعيد ، وأشرف على بك الطنطاوى بنفسه على خروج أبى الذهب من العاصمة . وهناك بعض الروايات عن أن على بك قد أمر رجاله بالإحاطة بدار أبى الذهب ، ليتخلصوا منه ، وأنه قد تمكن من الإفلات ليلا والتجأ الى الصعيد . والمهم هو أنه خرج من القاهرة الى الصعيد ، وليس هناك ما يستبعد وجود مثل هذه المؤامرة ، بالنسبة لحياة المماليك وطريقة تفكيرهم .

وعين على بك أحد البكوات المخلصين له ، وهو أيوب بك ، حاكما على جرجا، وكلفه بالتخلص من محمد بك أبو الذهب . ولانستبعد أن يكون أساس هذه الثقة

الامدادات لها بالمراكب فى النيل . وكانت المفاجأة لعلى بك ، هى إنضمام إسماعيل بقواته إلى محمد بك أبو الذهب ، وزحفهم سويا علـى العاصمة . وتم ظهور الانشقاق أو الانقسام فى القيادة ، وأصبح الصعيد تحت سيطرة محمد بك ، فى الوقت الذى أصبح فيه على بك لايسيطر إلا على العاصمة .

وحاول على بك أن يعيد تنظيم مابقى له من قوات بسرعة ، وعين سبعة من مماليكه ، وقلدهم الصنجقية ، ولـكن أهل مصر لم يعودوا يتمتعون بالثقه فيه وفيهم ، وسموهم « بالسبع بنات » (١) ، وحاول أن يزيد عدد رجاله ومماليكه. والتجأ على بك الى على الطنطاوى ، لـكى يخرج على رأس حملة جديدة صوب الصعيد ، وخرج بنفسه الى البساتين ، التى تقع جنوب القاهرة ، للاشراف على تحصين الضفة الشرقية للنيل ، وللاشراف على ادارة العمليات . ولـكن قوات الطنطاوى تقابلت مع طلائع قوات أبى الذهب شمال بنى سويف ، ومنيت بهزيمة ، اضطر بعدها الطنطاوى الى العودة الى سيده . وارتد على بك بسرعة الى القاهرة ، وتحصن بالقلعة ، وربما كان يرغب فى الاستمرار فى المقاومة ، فى الوقت الذى وصلت فيه طلائع قوات أبى الذهب الى قرب القاهرة ، وان كانت على الضفة الغربية . ولاشك فى أن على بك قد عمل تقديرا للموقف ، وخشى من أن تقوم قوات أبى الذهب بمحاصرته فى القلعة ، وتأخذه أسـيرا بعد حصار يطول أو يقصر . ولذلك فانه قرر الخروج من القلعة ، والخروج من القاهرة ؛ وكان من الطبيعى أن يتجه تفكيره الأول الى الإتجاه صوب صديقه وحليفه الشيخ ظاهر ، فى سوريا الجنوبية . وكان معنى ذلك سيطرة أبى الذهب التامة على مصر .

٢ — أبو الذهب فى القاهرة :ـــ

استعد على بك بسرعة للخروج من القاهرة ، وعمل على تجهيز متاعه الخاص،

(١) الجبرتى : جزء ١ ، ص ٢٦٦ .

راجعا إلى أن أيوب بك هو الذى كان قد أفضى إلى على بك الـكبير بموقف أبى الذهب واتفاقه مع بقية المماليك وهم فى الشام .

واعتقد على بك بأنه قد أمن على موقفه الى درجة ما ، خاصة وأنه أرسل بعد ذلك حملة جديدة الى سوريا الجنوبية لمساعدة الشيخ ظاهر وكانت تبلغ مايقرب من خمسمائة أو ستمائة فارس ، وتمكنت من الانتصار على قوات عثمان باشا قرب نهر الاردن فى شهر سبتمبر سنة ١٧٧٢ . ولـكن قلة عدد قوات هذه الحملة كانت تدل على أن على بك لم يـكن مطمئنا كل الاطمئنان للموقف الداخلى فى مصر نفسها ، وأنه كان يتوقع بعض الأحداث ، ويرغب فى أن يـكون مستعدا لمواجهتها .

وفى جرجا ، استقبل أيوب بك محمد بك أبا الذهب بالترحيب ، والإكرام ، وقدم له بعض الخيول والخيام ، وأظهر له الود والإخلاص . ولـكن على بك كان يراسل أيوب بك بشأن التخلص من أبى الذهب . ووقع أحد هذه الخطابات فى يد أبى الذهب ، فعلم بمضمونه . ثم واجه أيوب بك ، وأمر بالقبض عليه ، وأنزلوه الى المراكب ، وقطعوا يمينه ، ثم شبكوا لسانه فى سناره ، وجـذبوه ليقطعوه . واضطر الى أن يلقى بنفسه الى النيل فمات غريقا . وكان أبو الذهب يرغب فى ارساله مقطوع اللسان الى على بك فى القاهرة ، بعد أن كذب عليه .

وتغير الموقف ، وظهر أن على بك يعادى أبا الذهـــب ، والتفت معظم العناصر المعارضة لعلى بك حول أبى الذهب ، ومنهم أتباع صالح بك ، وأتباع قاسم بك ، وكثير من الهوارة . كما كسب محمد بك بعض الرجال فى حاشية سيده ، وأصبح يسيطر على كل الصعيد ، وفى موقف مواجهة صريحة ضد على بك الكبير .

ومع زيادة تأزم الموقف بهذا الشكل ، إضطر على بك الى استخدام القوة وسيلة للقضاء على تابعه ، وعلى تأديبه ، مادام قد أخذ شكل العصيان . وجهز تجريدة كبيرة أرسلها إلى الصعيد بقيادة إسماعيل بك ، فى الوقت الذى أرسل فيه

وأرسل يأمر المعلم رزق ، المتصرف فى الشئون المالية ، بإحضار ما بالخزانة من أموال . ولكنه لم يجد المعلم رزق ، الذى كان قد اختفى .

وفى نفس الوقت إتصل على بك بسرعة ، عن طريق يعقوب الأرمنى ، بالكونت أورلوف ، قائد الأسطول الروسى ، وأبلغه بما حدث ، وبأنه ذاهب إلى سوريا ، وطلب منه أن يرسل إليه هناك مددا من الجنود والمدافع والخبراء يستعين بهم على العودة إلى مصر . ثم خرج من القاهرة فى ليلة ١٢ أبريل سنة ١٧٧٢ ، وكانت معه قوة لا تتجاوز السبعة آلاف رجل ، بين فرسان ومشاة . وكان ست وعشرون بعيراً ينقلون ماله وثيابه . وكانت ثروته الخاصة تقدر بثمانمائة الف محبوب ، هذا علاوة على كمية من المجوهرات تزيد قيمتها على ثمانية ملايين من الدوقات . وأسرع فى السير حتى لا يلحق به أبو الذهب . ووصل إلى عكا بعد إحدى عشريوما .

ودخل أبو الذهب إلى القاهرة فى اليوم التالى لخروج سيده منها ، وبعد أن كان قد غاب عنها سبعين يوما . وتخلص من أعوان سيده بالسجن وبالقتل . وأمر بإبطال النقود التى حملت إسم على بك ، وأرسل يبشر الباب العالى بما قام به .

ومن ناحية أخرى كان على بك قد وصل إلى الشام منهكا كسير النفس ، وأصابته حمى شديدة ، وإن كان الشيخ ظاهر قد عمل على طمأنته ورفع روحه المعنوية . ومرت بعض قطع الأسطول الروسى فى ميناء عكا ، بقيادة الفارس ريزو Rizo ، فنزل مع بعض الضباط لتحية على بك . وانتهز هذا الأخير الفرصة ، وأرسل معه ذى الفقار بك ، يحمل هدية إلى الكونت أورلوف ، مع رسالة جديدة يرجوه فيها إرسال بعض قطع المدفعية والذخيرة ، مع ثلاثمائة جندى من البلقانيين، الذين يخدمون فى قوات روسيا ، نظرا لحاجته الشديدة إليهم فى عملية

عودته لإستعادة السلطة فى مصر .

وكان على بك فى موقف صعب وهو فى سوريا ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تواصل الضغط على هذه المنطقة لكى تخضعها وتقضى على شوكة سادتها ، والعصبيات الموجودة فيها . وأخذت القوات العثمانية تهدد صيدا ، فاشتركت قوات على بك مع قوات الشيخ ظاهر فى الدفاع عن هذه المدينة ، وتمكن المماليك وحلفاؤهم من رد هجوم العثمانيين عن المدينة . ورفع هذا الانتصار من روح على بك المعنوية ، وعمل على تدعيم سلطته فى المنطقة ، حتى يسهل عليه أمر التقدم من جديد إلى مصر ، بمجرد مجىء المدد الروسى . وبدأ بحصار يافا ، وساعدت سفن الشيخ ظاهر فى نقل العتاد والتموين فى هذه العملية ، ولكن قائد الحامية رفض التسليم ، رغم إحكام الحصار على هذه المدينة ، وكان قد إختزن فيها قدراً كبيرا من الزاد والعتاد . وأمر على بك بنصب المدافع تجاه الباب الشرقى المدينة ، ولكن دون أن يتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة . فاضطر على بك إلى فتح غزة ، واللد والرملة ، والسيطرة عليها ، وعاد بعد ذلك إلى يافا من جديد. واشتد الحصار، وأمر على بك بقطع أشجار الفاكهة المحيطة بالمدينة، لتضييق الحصار على من كان بها ، ولحرمانهم من الوقود اللازمة لهم .

وعاد ذو الفقار بك على سفينة روسية ، ومعه يعقوب الأرمنى ، وكانت السفينة تحمل النجدة الروسية ، التى كانت تتمثل فى ضابطين ، وثلاثة مدافع للميدان من النحاس ، وسبعة بنادق مع خمسمائة طلقة . وحمل يعقوب الأرمنى رد أورلوف الذى وعد على بك بالعمل على إرسال نجدة سريعة . ووضعت هذه المدافع الثلاث معززة لمدافع على بك الكبير . ولكن أحد الضابطين الروسيين أصابته طلقة قضت عليه ، فطلب على بك من السفينة الروسية ثلاث مدافع أخرى . ورغم تصدع بعض الاجزاء من الاسوار، فان المدافعين استماتوا

بدرجة أجبرت المهاجمين على الارتداد عن المدينة بعد تحملهم خسائر كبيرة .

وعاد الضابط الروسى الثانى إلى سفينته . وظل الموقف على ما هو عليه ، حتى بعد مجىء بعض قطع الأسطول الروسى ، فى منتصف شهر ديسمبر ، ومشاركتها فى ضرب يافا بالمدفعية من جهة البحر . وأدى الحصار فعله مع الزمن ، خاصة وأن سفن الشيخ ظاهر عملت على قطع مواصلات يافا البحرية مع مصر ، وتموينها منها . وفر حاكم يافا ، وتمكنت قوات المماليك وقوات الشيخ ظاهر من الدخول إلى هذه المدينة فى أول فبراير سنة ١٧٧٣ ، أى بعد ثمانية أشهر من الحصار . وكان فتح يافا مشجعا لعلى بك الكبير على الاستعداد للعودة إلى مصر .

وكان الشيخ ظاهر لا يرحب بفكرة إسراع على بك بالعودة ، خاصة وأنه كان يفيد من وجوده فى عملية استتباب الأمر له فى سوريا الجنوبية ، كما كان يفيد من وجوده فى صد هجوم العثمانيين على منطقة نفوذه . فأخذ يقنعه بضرورة الانتظار حتى يصل المدد الروسى ، وإعادة تكوين وإنشاء فرقة عسكرية ، تسهل عليه العمليات المقبلة فى مصر ، فى الوقت الذى قد تضعف فيه قوة المماليك فى القاهرة . ويظهر الشيخ ظاهر بذلك فى شكل زعامة اقليمية تحاول الإفادة لنفسها من الموقف ، وبشكل يسمح لها بالسيطرة العسكرية على المدن والموانى السورية .

ومن القاهرة ، كان محمد بك أبو الذهب يفكر فى الموقف ، ويجد أنه من الأصوب فصل الشيخ ظاهر عن على بك ، والإسراع بملاقاة قوات على بك قبل أن تتم استعدادها ، أى فى أقرب فرصة ممكنة ، ويا حبذا لو كان هذا اللقاء قريبا من الأرض الخضراء ، من قواعده هو فى مصر ، وبعد أن تكون قوات على بك قد أنهكت بالسير ، فى شمال صحراء سيناء ، حتى يسهل توجيه الضربة اليهم . إذن فقد كان من اللازم استدراج على بك الكبير ، مع ما تمكن من جمعه من

قوات حتى ذلك الوقت ، إلى مصر من جديد .

وأوعز محمد بك أبو الذهب إلى بعض البكوات الموالين له . وبعض ضباط الفرق ، بأن يكتبوا إلى على بك يستنجدون به من ظلم أبو الذهب ، ومن قسوته ، ويغرونه على العودة إلى مصر . « وجمع القرانصة والذين يظن فيهم النفاق . وأسر إليهم أن يراسلوا على بك ، ويستعجلوه فى الحضور ، وينمقوا له مساوىء المترجم ومنفراته ، ويعدوه بالمخامرة معه ، والقيام بنصرته متى حضر ، وأرسلوا إليه بالشريطة السرية [إصطلاح ، أوشفرة] فراج عليه ذلك ، واعتقد صحته ، وأرسل إليهم بالجوابات وأعادوا له الرسالة كذلك باطلاع مخدومهم وإشارته » (١) .

وكانت لهذه الرسائل أثرها فى أن يقرر على بك العودة إلى مصر ، وعلى أساس أن صناجق مصر كانت تنتظر قدومه ، وأنهم سينضمون إليه بمجرد وصوله إلى الصالحية . وتمت الخدعة ، وعاد مندوب على بك من طرف الكونت أورلوف دون أن يصحب معه مددا ، فعمل الشيخ ظاهر على مساعدة حليفه ، وأمر بجباية الأموال المقررة على غزة واللد والرملة ، وجمع ما قد يوجد بها من مؤن وعلف ، للجيش وللخيول . وسحبت حاميات هذه المدن ، وبدأ الجيش يتحرك فى أوائل شهر مارس ١٧٧٣ ، وكان مكونا من مماليك على بك ، ومن جنود الشيخ ظاهر ، علاوة على ثلاثة آلاف جندى من المغاربة ، أى أن هذه القوات لم تزد فى عددها على ثمانية آلاف ، من فرسان ومشاة . ولا شك فى أن المعركة القادمة ستكون فاصلة بالنسبة لعلى بك ، وبالنسبة لمحمد بك ؛ أو بمعنى آخر بالنسبة للاتجاه الاستقلالى وبالنسبة لإتجاه التضامن الإسلامى تحت راية السلطان .

---

(١) الجبرتى : جزء ١ صفحة ٤١٧ .

٣ — معركة الصالحية : —

وصلت قوات على بك الكبير ، بعد مرورها فى غزة وفى خان يونس ، إلى الصالحية فى ٤ أبريل سنة ١٧٧٣ ، وهناك إلتقت بطلائع جيش محمد بك أبى الذهب . ورغم تفوق جيش أبى الذهب فى العدد على المهاجمين ، فان المعركة لم تستمر إلا لبضع ساعات ، منى فيها الجيش المدافع بخسائر فادحة ، وإضطر إلى الانسحاب . ودخلت قوات على بك الكبير إلى الصالحية ، بقيادة على بك الطنطاوى .

واضطر محمد بك أبو الذهب إلى أن يلجأ إلى « ذوى الحيثية » من رجال القاهرة ، وحاول أن يشرح لهم الموقف ، من وجهة نظره ، ويثير فيهم عوامل الحماس الدينى ضد من تحالف مع أعداء الإسلام . فشرح أنه لا يأبه كثيراً باتصال البعض من بينهم بعلى بك ، إذ أن ذلك لن ينقص من مرتبته هو فى شىء ، ويمكنه أن يذهب، شخصياً، ويعيش فى أى مكان ؛ ولكن عليهم أن يعرفوا جيداً أن على بك هو حليف الروس ، وسيستقدم جيشاً أوربياً كبيراً إلى البلاد. وإدعى أن قلب على بك كان يميل إلى المسيحية أكثر من ميله إلى الإسلام ؛ وأن هؤلاء النصارى القادمين سيغتصبون أراضيهم وأموالهم. وسيستحيون نساءهم وبناتهم ، وسيجبرونهم على تغيير دينهم ، كما فعل المسيحيون الآخرون بالهند ، والذين إدعوا فى أول الأمر أنهم جاءوا من أجل التجارة ، ثم إستقروا وأقاموا المنشآت وتدرجوا حتى أصبحوا حكاماً للهند، وراحوا يغتصبون الأموال وينتهكون الأعراض ، ويبشرون بالمسيحية بين المسلمين !! وأخذ فى تخويف «ذوى الحيثية» هؤلاء من مجىء على بك الكبير ، ومجىء حلفائه الروس. وطلب إليهم معاونته على طرد عدو البلاد والشرع . والواقع أنه لم يلتجىء إلى هذا « الاستجداء »

للعواطف إلا حين شعر بضعف امكانياته المادية لمواجهة هذا الخطر ، وباحتياجه لمعونة ذوى الحيثية له . وكان وتراً حساساً ، يصعب الضرب عليه دون اعطاء نغمات ، وأصداء ؛ وأعلن المجتمعون استعدادهم للجهاد ، واستعدادهم للإستشهاد.

ولقد تمكن محمد بك أبو الذهب بذلك من تكوين جيش كبير ليواجه به قوات على بك الموجودة فى الصالحية ، وساعده ذوى الحيثية فى تقديم وتكتيل الامكانيات اللازمة لمثل هذا العمل الدفاعى . وبلغت هذه الأخبار إلى مسامع على بك ، فحزن لها ، ولكنه إستمر فى تدريب قواته ، رغم إنهاك قوته ، وإنخفاض روحه المعنوية ، وإصابته بالحمى من جديد . وإلتقت القوتان فى يوم ١٣ أبريل . وكان جيش على بك أكثر تنظيما ، رغم قلة عدده . وبدأت المعركة قبيل الظهر ، الفرسان فى الجناحين ، والمشاة فى القلب . وصادف أحد الجناحين نجاحاً ، وكان بقيادة على بك الطنطاوى ؛ أما الجناح الآخر فقد إنهزم ، وكان بقياده ولدى الشيخ ظاهر العمر . ولكن المشاة إنضموا إلى قوات محمد بك أبو الذهب ، فتغير شكل المعركة بوضوح .

وشعر على بك الكبير أنه فقد كل شىء ، ولكنه صمم على الصمود . ثم سمح لرجاله بالإنسحاب قبل إقتراب الخصم ، وظل فى الميدان مع بعض خاصته. وهجم كتخيا أبو الذهب ، ومعه حوالى الثلاثين رجلا على فسطاط على بك ، وإقتحموا بابه رغم مقاومة عشرة من مماليكه قتل وجرح فى أثنائها بعض المهاجمين. ولما أحاطوا بعلى بك فزع رغم مرضه إلى سيفه فشهره للدفاع عن نفسه وصرع أول قادم بضربة واحدة وجرح إثنين آخرين . وعندما تبين المهاجمون جرأة المدافع عن نفسه أطلقوا عليه النار . فأصيب فى ذراعه الأيمن وإبهامه بطلقتين ، ولكنه لم ينفك يقاوم ، وأطلق النار عليهم بيده اليسرى ، فجرح الكتخيا ، ولكنه خر على الأرض طريحاً بعد أن أصابت يده اليسرى طعنة سيف ، فحملوه جريحاً

أسيراً إلى فسطاط أبى الذهب »(١).

وكانت هـذه الموقعة حاسمة فى حياة على بك الكبير ، كما كانت هامة بالنسبة لتغير سير الأمور فى مصر ، وقضت على هـذا الاتجـاه الاستقلالى عن الدولة العثمانية ، حتى وإن كانت عودة سلطة هذه الدولة على مصر كانت إسمية ، مادامت القوة الفعلية ظلت مركزة فى المماليك .

وبعد وصول على بك إلى معسكر أبى الذهب ، قام هـذا الأخير وقبل يده ، وقلده فى ذلك بقية المماليك . وكان الرباط بين المملوك وسيده من القوة بشكل يصعب على الأحـداث أن تفصم عراه . وحملوا على بك فى محفـة إلى داره بالأزبكيه ، وأحضروا أحد الأطباء لمعالجته . ولـكنه توفى بعـد بضعة أيام ، فى أوائل شهر مايو سنة ١٧٧٣ .

وأخيراً وصلت حملة روسية ، برية وبحرية ، إلى صيدا، لنجدة على بك ، ولم تـكن تعلم مصيره الأخير . وكانت هـذه الحملة مكونة من إحدى عشرة سفينة حربية ، وتحمل على ظهرها حملة برية تبلغ ألف ومائتى جندى ، معظمهم من الروس، وكذلك كثير من ضباط المدفعية، وبعض المدافع والقنابل. ولوكانت هذه الحملة قد وصلت قبل ذلك التاريخ بشهر واحد ، لتغيرت نتيجة معركة الصالحية .

٤ – حكم محمد بك أبو الذهب :–

كان محمد بك أبو الذهب مشهوراً بقسوته ، وكذلك بحبه للبذخ . أما الأحداث التى تدل على قسوته فـكثيرة ، وأما حبه للبذخ فقـد إشتهر به منذ أول حياته . ويقول الجبرتى (٢) أن سبب تلقيبه بإسم أبى الذهب ، أنه لما لبس الخلعة بالقلعة صار يفرق البقاشيش ذهباً ، وفى حال ركوبه ومروره جعـل ينثر الذهب على

(١) أنظر : محمد رفعت رمضان : على بك الـكبير . ص ١٩٦ — ١٩٧ .
(٢) الجبرتى : ج ١ — ص ٤١٧ .

الفقراء والجعيدية ، حتى دخل إلى منزله ،فعرف بذلك لأنه لم يتقدم نظيره لغيره ممن تقلد الأمريات . وإشتهر عنه هذا اللقب وشاع ، وسمع عن نفسه شهرته لذلك ، فكان لايضع فى جيبه إلا الذهب ، ولايعطى إلا الذهب ، ويقول ، أنا أبو الذهب فلا أملك إلا الذهب » .

وكان أهم ماقام به محمد بك أبو الذهب بعد أن إستتبت له الأوضاع فى مصر أن عمل على عودة المياه إلى مجاريها ، وتحت سلطته ،فعمل على جمع أولئك البكوات الذين كانوا قد طردوا من مناطقهم، وتشردوا ،وعمل على إكرامهم وإستخدمهم وواساهم ،وإستوزرهم وقلدهم المناصب، ورد إليهم بلادهم وعوائدهم ، وإستعبدهم بالإحسان والعطايا ، وإستبدلهم العز بعـد الذل والهوان ، وراحة الأوطان بعد الغربة والتشريد والهجاج فى البلدان »(١) . إنـه كذلك الإستقرار مع دوام الإحسان . وأدى ذلك إلى تثبيت دعائم حـكمه . «فتثبت دولته ، وإرتاحت النواحى من الشرور والتجاريد ،وهابته العربان وقطاع الطريق ، وأولاد الحرام، وأمنت السبل وسلـكت الطرق ، بالقوافل والبضائع ، ووصلت المجلوبات ، من الجهات القبلية والبحرية ، بالتجارات والمبيعات »(٢) .

وكانت تجربة على بك الـكبير قد زادت من إلتفات التجار الأجانب إلى أهمية مركز مصر بالنسبة للتجارة بين الشرق والغرب ؛ وتوسط الإنجليزى جيمس بروس عند محمد بك أبى الذهب ، لعقد إتفاقية فى صالح شركة الهنـد الشرقية ، وتم التوقيع عليها فى شهر فبراير سنة ١٧٧٣ ؛ وهى الإتفـاقية التى تأكدت نصوصها بمعاهدة ٧ مارس سنة ١٧٧٥ (٣) ولاشك فى أن ذلك كان خطوة هامة

(١) الجبرتى : ج ١ — ص ٤١٨ .
(٢) الجبرتى : ج ١ — ص ٤١٨ .
(٣) أنظر : محمد رفعت : على بك الـكبير . ص ٢٢٣ .

على ذلك الطريق الطويل الذى ستبدأ مصر فى التعرف عليه ، وعلى رجاله . وبسرعة متزايدة ، وبشكل يؤثر فى مستقبل البلاد .

وأظهر محمد بك أبو الذهب خضوعه للدولة العثمانية ، وعزيمته على الإنتظام فى دفع الجزية ، التى كان على بك قد أوقف إرسالها إلى استانبول . وبعد أن كان على بك قد منع دخول أى باشا عثمانى إلى القاهرة ، إستقبل محمد بك أبو الذهب الوالى الجديد الذى حضر إلى مصر ، وهو خليل باشا ، وصعد معه إلى القلعة ، كما كانت العادة سابقاً . ولاشك فى أن الباب العالى قد سر من رؤية المياه تعود إلى مجاريها السابقة ، ومن عودة مصر إلى سلطته وسيادته ؛ فأرسلت الدولة إلى محمد بك أبى الذهب المرسومات والخطابات ، « ووصل إليه سيف وخلعة ، فلبس ذلك فى الديوان ، ونزل فى أبهة عظيمة » .

ولاشك فى أن محمد بك أبا الذهب كان يتمتع بمركز ممتاز وبمكانة خاصة فى نظر الدولة ، وبشكل يجعلها تجيب رغباته . حتى فيما يتعلق بتعيين الولاة وعزلهم . وكان مصطفى باشا النابلسى ، من أولاد العظم ، قد إلتجأ إليه ، فأكرمه ، وأمر بصرف راتب له ، رغم خروجه على الدولة . ثم كتب إلى الباب العالى للعفو عنه ؛ وطلب له ولاية مصر نفسها ، فأجابه الباب العالى إلى ذلك ، وأرسل إلى القاهرة فرمان التولية ؛ ونقل خليل باشا إلى ولاية جدة . وحتى إذا كانت الدولة ضعيفة ، فإن ذلك لاينفى قوة أبى الذهب . ويذكر بعض المؤرخين أن خليل باشا كان « محجورا عليه ، ليس له فى الولاية إلا الإسم والعلامة على الأوراق » ، أما التصرف الفعلى فكان لمحمد بك أبى الذهب .

ثم شرع محمد بك أبو الذهب فى بناء مدرسته المواجهة للجامع الأزهر ، على طراز جامع السنانية ، التى يطنب لنا الجبرتى فى طريقة بنائها : « و ... تم عقد قبتها العظيمة ، وما حولها من القباب المعقودة ، على الموازين ، وبيضوها ، ونقشوا

داخل القبة بالألوان والأصباغ . وعمل لها شبابيك عظيمة ، كلها من النحاس الأصفر المصنوع ، وعمل بظاهرها فسحة مفروشة بالرخام المرمر ، وبوسطها حنفية ، وحولها مساكن لمتصوفة الاتراك ... » [1] وأسند مهمة التدريس فيها إلى غالبية مدرسى الأزهر ، ورتب لهم الرواتب ، والبسهم فراوى السمور وفراوى نافا البيضاء يوم إفتتاحها . وإن كانت هذه المدرسة لم تحتفظ بأهميتها إلا لمدة سنة واحدة ، وفقدت ماحظيت به من رعاية نتيجة لخروج محمد بك أبى الذهب إلى الشام ، وموته هناك .

وكان الشيخ ظاهر العمر قد شعر بضعف مركزه ، بعد موت على بك الكبير ، فعمل على التقرب إلى الدولة ، وراسل عثمان باشا والى دمشق فى الامر . وأظهرت له الدولة أنها قد عفت عنه ، وإن كانت فى حقيقة الامر لاتطمئن إليه . وعادت سيطرة الشيخ ظاهر على كل سوريا الجنوبية ، الأمر الذى أثار محمد بك أبا الذهب . فطلب إلى السلطان أن يسمح له بتجهيز حملة للقضاء على حليف على بك ، وعدو السلطنة . ولم تمانع الدولة فى ذلك ، وأصدرت له الفرمان اللازم .

وأعد محمد بك أبو الذهب حملة كبيرة ، بلغ عدد رجالها ستين الفا ، وكانت مجهزة بالمدافع التى كانت بقيادة الإنجليزى روبنسون . وتركت هذه الحملة القاهرة فى شهر مارس سنة ١٧٧٥ ، وإستولت على غزة بسهولة ، ثم وصلت إلى يافا . ولكن الحملة إضطرت أمام مقاومة هذه المدينة الأخيرة إلى فرض الحصار حولها ، ودام هذا الحصار مدة ستين يوماً . وأعملت المدافع بعض التأثير فى بعض أجزاء من الأسوار ، وفتحت إحدى الفجوات ، وحاول المماليك الدخول منها إلى المدينة . وكان من الصعب على المماليك أن يحاربوا وهم مترجلين عن خيولهم ، خاصة وأن دروعهم كان تقيد من سرعة حركتهم ، وتثقل عليهم تحت حرارة الشمس . وبعد

(١) الجبرتى : ج ١ — ص ٤١٨ .

دخولهم من هذه الفجوة ، وجدوا أنفسهم فى منطقة خلاء كانت تفصل الأسوار عن بيوت المدينة ؛ وكان المدافعون متحصنين وراء النوافذ ، وفوق الأسطح ، وأمطروهم بوابل من القنابل . ولكن المماليك واصلوا تقدمهم ، واضطر المدافعون ، من رجال الشيخ ظاهر ، إلى التفاوض والتسليم ولكن سرعان ماوقع إشتباك آخر ، أعطى المماليك لهم فيه درساً لايمكنهم أن ينسوه ، بعد أن أصبحت رؤوس قتلاهم أكداساً وتلالا .

وكان الجبرتى كبير الإعجاب بمحمد بك أبى الذهب ، ولكنه نظر إلى مجزرة يافا على أنها هى التى ترجح سيئاته على حسناته . فذكر أنه كان آخر من أدركهم من الأمراء المصريين شهامة وصرامة سعداً ، وحزماً وعزماً وحكماً ، وسماحة وحلما ، وأنه كان قريباً للخير ، يحب العلماء والصلحاء ، ويميل بطبعه إليهم ، ويعتقد فيهم ويعظمهم ، وينصت لكلامهم ، ويعطيهم العطايا الجزيلة ، ويكره المخالفين للدين ، ولم يشتهر عنه شىء من الموبقات والمحرمات ، ولا مايشينه فى دينه أو يخل بمروءته . . . « ولولا مافعله آخراً من الإسراف فى قتل أهل يافا بإشارة وزرائه لكانت حسناته أكثر من سيآته » .

وأثرت أنباء يافا على الشيخ ظاهر فى عكا ؛ وما أن علم بزحف محمد بك أبى الذهب صوب مدينته حتى فر منها . فدخلها أبو الذهب فى زهوة النصر ، وأرسل يأمر بإقامة الزينة بمصر . وكان السلطان قد أصدر فرماناً بتأمير أبى الذهب على مصر والشام ، تشجيعاً له على القضاء على الشيخ ظاهر ، ولكن موت أبى الذهب المفاجىء ، حرمه من الإبتهاج بالنصر ، ومن التمتع بهذا الشرف . وعادوا بجثته إلى القاهرة .

وعادت مسألة إخضاع الشيخ ظاهر العمر إلى الدولة العثمانية ، التى أرسلت أسطولا بقيادة الغازى حسن باشا لتسلم الأموال التى يسددها الشيخ ظاهر .

وبعد ضرب مدينة عكا بمدفعية الأسطول ، حاول الشيخ ظاهر الخروج من المدينة ، ولكنه سقط قتيلا برصاص أحد جنوده المغاربة ، وعادت منطقة نفوذ الشيخ ظاهر إلى السيادة العثمانية من جديد .

أما مسألة السلطة فى مصر ، فإنها ستشهد تنافساً جديداً من المماليك عليها ، وإن كانوا جميعهم من « بيت » محمد بك أبو الذهب .

الفصل الرابع عشر

إبراهيم بك ومراد بك

بمجرد وفاة محمد بك أبو الذهب ، إستولى تابعه مراد بك على قيادة الجيش ، وأخلى حصن عكا ، وأسرع بالقدوم صوب مصر ، وكان يرغب فى فرض نفسه بالقوة على بقية المماليك المتطلعين إلى السلطة . وقطع المسافة إلى القاهرة فى إثنى عشر يوما ، ووصل إلى العاصمة بعد أن أنهكت قواته ، وتوفى بعض الرجال فى هذه العملية . وحين إجتمع الديوان فى قلعة القاهرة ، إستقر الأمر على أن يتسلم إبراهيم بك شياخة البلد ، ويتسلم مراد بك الدفتردارية ، ويتسلم يوسف بك إمارة الحج . وكان الثلاثة من « بيت » محمد بك أبو الذهب . وكان معنى ذلك وجود أكثر من رئيس فى السلطة ، الأمر الذى يساعد على إقتسام وتوزيع الإختصاصات ، ويؤدى بذلك إلى الإستقرار فى الحكم . ولكن ، هل كان نظام الحكم المملوكى العثمانى فى هذه الفترة ، وبعد تجارب على بك ومحمد بك ، يسمح بمثل هذا الإستقرار ، أو يعمل على التقليل من تطلعات كل من قادة المماليك نحو الإنفراد بالسلطة ؟

لاشك فى أن السنوات التالية ستشهد صراعا واضحا على السلطة ، وإستمراراً للتناحر بين قادة المماليك وبعضهم ، الأمر الذى يؤدى إلى ضعف النظام المملوكى ؛ وستشهد كذلك بعض محاولات للتدخل ، إما من جانب الدولة العثمانية أو من جانب الدول الاوربية . وعلى أى حال فإن ضعف القيادة سيؤدى إلى تخفيف ثقل العبء الموجود على الأهالى ، ويسمح للنابهين من بين المصريين باستمرار النمو ، والأخذ فى مناقشة ومجادلة سلطات الحكم العثمانية والمملوكية .

١ — إقتسام السلطة :-

رغم أن البكوات الثلاث كانوا يتمتعون بنفس المرتبة ، إلا أنه سرعان ماظهر أن مرادبك قد أخذفى التقدم عليهم. ونعرف أن مرادبك كان قدأعجب بزوجة سيده، السيدة نفيسة، زوجة على بك الكبير، وأنه تزوجها بعد وفاة زوجها، وأصبحت منذ ذلك الوقت تسمى السيدة نفيسة المرادية . وكانت تتمتع علاوة على جمالها ، بثروة ضخمة ، وتتمتع كذلك بحب المماليك لها ، حتى أصبحت تلقب بأم المماليك. وكان هذا الزواج يظهر مراد بك فى شكل متميز عن زميليه ، ويجعله يستند إلى ثروة ضخمة ، وإلى نفوذ واضح ، وكأنه الوارث لعلى بك الكبير نفسه .

وكانت أولى المشاكل التى صادفت البكوات الثلاثة هى مشكلة الاتفاق فيما بينهم على توزيع الثروة الضخمة التى كان سيدهم محمد بك أبو الذهب قد تركها ، والتى كانت تقدر بما يقرب من عشرين مليون جنيه من الايراد السنوى . وكان عليهم أن يدفعوا الى حكومة الباب العالى مايقرب من ستة ملايين من الجنيهات كضريبة ميراث على هذه الثروة . ولكن البكوات قرروا عدم دفع أى شىء من جيوبهم أو من ثراوتهم الخاصة ، وقرروا تقسيم هذه الضريبة مناصفة بين مدينة القاهرة، وبين مدن وقرى مصر .

وهكذا بدأ مراد بك فى فرض الإتاوات على الفلاحين فى الدلتا. ورفض بعض فلاحى القرى التابعة ليوسف بك بدفع الإتاوة التى فرضها مراد بك عليهم ، ووقفوا يدافعون عن قراهم مستخدمين فى ذلك بعض الأسلحة النارية ، فعمد رجال مراد بك على إنزال عقوبة شديدة بهم ، وعندئذ ، إمتطى يوسف بك صهوة جواده ، وجمع رجاله ، وتقدم لكى ينزل نفس العقوبة بسكان القرى التابعة لمراد بك . ولكن يوسف بك وجد أنه من الصعب عليه التغلب على رجال

مراد بك ، فاضطر إلى الانسحاب من جديد . وأثر هذا الانسحاب فى هيبته ، إذ أنه أظهره بمظهر الضعف ، إن لم يكن بمظهر التابع لمراد بك . وبالنسبة لعقلية المماليك ، كان مثل هذا التصرف كافيا لكى ينفض بعض مماليك يوسف بك من حوله . ويتحولون إلى خدمة مراد بك .

وشعر مراد بك عندئذ بأن له من القوة ومن النفوذ ما يساعده على السيطرة على السلطة الموجودة فى مصر . وكان هدفه يتخلص فى الاستيلاء على القلعة ، وإخضاع الباشا الوالى ، وإجباره على أن يعينه شيخا للبلد . فخرج من قصره ، فى يوم ٢٧ يونيو سنة ١٧٧٦ ، مع أعوانه فى شكل فرقة مسلحة ، وأخـــذ فى التقدم صوب القلعة . ولكن المؤامرة فشلت نتيجة لإكتشافها ، وما أن وصل إلى أبواب القلعة ، حتى وجدها تقفـل فى وجهه . فاضطر إلى الإنسحاب إلى مصر القديمة وهو يرغى ويزبد ويهدد ، وتشاور البكوات والديوان ، وسمحوا له بالعودة إلى القاهرة من جديد .

ثم وقعت بعد ذلك مؤامرة من جانب آخر ، قام بها بعض البكوات المماليك ، الذين لم يكونوا من مماليك محمد أبو الذهب . وإتفق يوسف بك مع محمد بك طوبال مع اسماعيل بك الكبير واسماعيل بك الصغير ، ونجحوا فى الإستيلاء على السلطة . وعين إسماعيل بك الكبير ، رئيس المؤامرة ، نفسه شيخا للبلد ، بعد أن إستصدر بذلك مرسوما من الباشا الوالى . وأمام هـــذا الإنقلاب فى السلطة ، وهو إنقلاب مسرحى ، إضطر كل من إبراهيم بك ومراد بك ، وكانا متفقين ، إلى الفرار الى الصعيد . ولكن الاتفاق بين المنتصرين كان قصير الأجل . فإتهم اسماعيل بك الكبير اسماعيل بك الصغير بأنه قد أخذ فى العمل ضده ، للاستيلاء على السلطة منه ، وهاجمه عند خروجه من المسجد . وضربه على بك بالسيف ، وان كانت الضربة قد جرحته فى كتفه ، بدلا من أن تقضى عليه . فنقلوه الى بيت القائد ، حيث أجهزوا عليه فى شهر يناير سنة ١٧٧٨ .

وهكذا ضعف مركز إسماعيل بك الكبير نفسه ، نتيجة لوقوع إنشقاقات داخل مجموعة المماليك الموالية له . وكان اسماعيل بك الكبير يشعر فى نفس الوقت بأن مركزه مهددا ، خارج القاهرة ، مادام ابراهيم بك ومراد بك يسيطران عـــلى الصعيد . فأعد اسماعيل بك حملة أو تجريدة ، لإخضاع مصر العليا ، ولكن قواته تخلت عنه فاضطر الى الفرار الى سوريا ، ثم انتقل منها الى طرابلس الغرب ، وعاد من هناك الى الصعيد من جديد . وفى أثناء ذلك الوقت بطبيعة الحال كان ابراهيم ومراد قد دخلا الى القاهرة .

وخلال الفترة الممتده من سنة ١٧٨٠ الى سنة ١٧٨٦ استمر الصراع ، بشكل عام ، وأن كان قد ظهر بمظهر متقطع ، بين كل من مراد بك ، وابراهيم بك ، واسماعيل بك . وكان مراد وابراهيم يراقب كل منهما الآخر ، وكانا يتخاصمان ثم يتصالحان . ووجهوا حملات عديدة الى الصعيد للتخلص من اسماعيل بك ، أو للقضاء على سلطته هناك ، ولكنهما فشلا فى ذلك . وكانت هذه الفترة تمثـــل خليطا من المؤامرات ، والانقلابات المسرحية ، وأحداث الإغتيال ، وتغيير المواجهة ، أو الخيانة ، ويصعب شرحها بالتفصيل ، إذ أن ذلك سيكون سردا لتفاصيل حياة من الفوضى ، والتنازع والتقاتل ، لوصول بعض الشخصيات الى السلطة ومحافظتها على نوع من الولاء أو حصولها على بعض الإمتيازات .

وشهدت هذه الفترة تدهورا واضحا فى الاوضاع الإقتصادية والاجتماعية ، الموجودة فى مصر ، نتيجة لهذه الحروب المستمرة ، والفتن والإضطرابات . ويروى لنا الجبرتى فى أحداث شهر ذى الحجة سنة ١١٩٨ ، أى الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٤ أن مراد بك قد أرسل الى الباشا وأمره بالنزول ، فأنزلوه الى قصر العينى معزولا وتولى مراد بك قائم مقام ، وعلق الستور على بابه ، فكانت ولاية هذا الباشا (محمد باشا) أحدى عشر شهراً ... وكانت أيامه كلها

محناً وغلاء » . ثم يذكر بعد ذلك سوء الأحوال العامة خلال هذه السنة :

« وانقضت هذه السنة كالتى قبلها فى الشدة والغلاء ، وقصور النيل ، والفتن المستمرة ، وتواتر المصادرات والمظالم من الامراء ، وانتشار أتباعهم فى النواحى لجبى الاموال من القرى والبلدان ، وإحداث أنواع المظالم ، ويسمونها مال الجهات ، ودفع المظالم والفردة حتى أهلكوا الفلاحين ، وضاق ذرعهم ، واشتد كربهم ، وطفشوا من البلاد ، فحولوا الطلب على الملتزمين ، وبعثوا لهم المعينين فى بيوتهم ، فاحتاج مساتير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك ، مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن ذلك ، وتتبع من يشم فيه رائحة الغنى ، فيؤخذ ويحبس ، ويكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه ، وتوالى طلب السلف من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلة ، ولما تحقق التجار عدم الرد استعوضوا خساراتهم من زيادة الاسعار ، ثم مدوا أيديهم إلى المواريث ، فاذا مات الميت أحاطوا بموجوده ، سواء كان له وارث أو لا ، وصار بيت المال من جملة المناصب التى يتولاها شرار الناس ، بجملة من المال يقوم بدفعه فى كل شهر ، ولا يعارض فيما يفعل فى الجزئيات ، وأما الكليات فيختص بها الامير ، فحل بالناس مالا يوصف من أنواع البلاء ، إلا من تداركه الله برحمته ، أو اختلس شيئا من حقه ، فان اشتهروا عليه عوقب على استخراجه . وفسدت النيات ، وتغيرت القلوب ، ونفرت الطباع ، وكثر الحسد والحقد فى الناس لبعضهم البعض ، فيتتبع الشخص عورات أخيه ويدلى به إلى المظالم ، حتى خرب الاقليم ، وانقطعت الطرق ، وعربدت أولاد الحرام ، وفقد الأمن ، ومنعت السبيل إلا بالخفارة وركوب الغرر ، وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقى والظلم ، وانتشروا فى المدينة بنسائهم ، وأولادهم يصيحون من الجوع ، ويأكلون ما يتساقط فى الطرقات من قشور البطيخ وغيره ، فلا

يجد الزبال شيئا يكنسه من ذلك ، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمير والجمال ، فاذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه ، ومنهم من يأكله نيا من شدة الجوع ، ومات الكثير من الفقراء بالجوع ، هذا والغلاء مستمر ، والاسعار فى الشدة ، وعز الدرهم والدينار من أيدى الناس ، وقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم فى المجالس ذكر المآكل والقمح والسمن ، ونحو ذلك لاغير ، ولولا لطف الله تعالى ، ومجىء الغلال من نواحى الشام والروم لهلكت أهل مصر من الجوع ... واستمر ساحل الغلة خاليا من الغلال بطول السنة ، والشون كذلك مقفولة ، وأرزاق الناس وعلائفهم مقطوعة . وضاع الناس بين صلحهم وغبنهم ، وخروج طائفة ورجوع الأخرى » (1) .

وكان هذا التدهور الواضح فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، مع زيادة المظالم ، وانتشار الفوضى ، وعدم إعتبار سلطة ممثل السلطان فى مصر ، سببا فى أن قرر السلطان عبد الحميد الاول فى ذلك الوقت ، إعادة سلطته الفعلية على الولاية .

وبدلا من أن تشهد مصر مجىء ولاة من إستانبول ، مجردين من السلطة ، شهدوا هذه المرة ، مجىء حملة حربية كبيرة ، على سفن عديدة ، وبقيادة حسن باشا ، القائد العام ، أو قبطان باشا ، الأسطول العثمانى .

٢ — حملة حسن باشا على مصر :—

لم يكن السلطان حين اتخذ قراره بإرسال حملة قوية إلى مصر يفكر فى مجرد الأوضاع الموجودة فى هذه الولاية ، وفى سلطته وحقوق سيادته ، بل كان متأثراً كذلك بموقف الدول الاوربية ، وبمطالبها منه .

(1) الجبرتى : ج ٢ — ص ٨٣ — ٨٤ .

وكانت الحالة قد بلغت بمراد بك إلى حد تم ديده بهدم دار الفرنسيسكان الموجود فى الاسكندرية ، فى حالة عدم دفعهم خمسة آلاف ريال لإبنه صالح أغا. وكتب الرعايا الأجانب الموجودين فى مصر إلى سفرائهم فى القسطنطينية بتاريخ ١٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٧٨٦ ، وشرحوا أمر هذه الإتاوة الضخمة ، وطلبوا إليهم أن يساعدوهم فى مواجهة مثل هذا الموقف الخطير . فتقدم سفراء فرنسا والبندقية ، والأقاليم المتحدة ، وممثلى الامبراطورية وروسيا ، وإسبانيا ونابولى ، بطلب جماعى وجهوه إلى الباب العالى ، بشأن حسن معاملة رعاياهم الموجودين فى الولاية . وإنتهز الباب العالى فرصة هذا « التدخل » لكى يظهر سلطته فى تلك الولاية ، التى بدت ، منذ عهد على بك الكبير ، فى إظهار انفصالها عن الدولة . فصدرت التعليمات إلى حسن باشا بإعداد الأسطول ، وبتولى قيادة الحملة البرية التى سينقلها عليه إلى مصر .

وكان مشروع هذه الحملة يؤثر على مصالح الدول الأوربية فى مصر . وكان ابراهيم بك ومراد بك قد وقعا ، فى سنة ١٧٨٥ ، مع القائد تريجيه Truguet على معاهدات تهدف تسهيل اتصال فرنسا بالهند والشرق الأقصى عن طريق السويس . ولذلك فإن سفير فرنسا فى القسطنطينية كان يرغب فى بقاء ابراهيم بك ومراد بك فى السلطة ، حتى يضمن تنفيذ الاتفاقيات . وعلى العكس من ذلك كان سفير انجلترا فى نفس المدينة يرغب فى إسقاط حكم هذين البكوين ، الأمر الذى سيؤدى إلى إلغاء العمل بهذه الاتفاقيات ، وإلى منع السفن الفرنسية من الدخول إلى البحر الأحمر من جديد . وحاول كل من هذين السفيرين التقرب إلى القبطان باشا ، وأن يشرح له وجهة نظره . وقد قدم له سفير فرنسا ساعة فاخرة ، ولكن حسن باشا استمر فى إعداد الحملة بعد قبوله للهدية . وشعر البكوات بالخطر الذى أصبح يهددهم ، وكانوا قد بدأوا فى هدم دار الفرنسيسكان ، فعادوا إلى

بنائه على نفقتهم ، وأرسلوا خطابات تحمل معنى الاعتذار لرئيس الجالية الفرنسية فى مصر ، وللسفير الفرنسى فى القسطنطينية ؛ كما أرسلوا يعربون عن ولائهم وخضوعهم للباب العالى ، ويعدون بدفع ما تأخر عليهم من الجزية السنوية . ومعنى ذلك أنهم قد استسلموا . ولكن السلطان عرض الموقف على مجلسه المخصوص ، ثم رفض الإستماع إلى مكاتبات البكوات ، وتقرر إرسال الحملة .

ولقد أصرت الدولة العثمانية على لومها المماليك لعدم إرسال الخزائن المنكسرة ، وطالبت بسرعة إرسال هذه الأموال ، وكذلك إرسال مرتبات الحرمين من الغلال والصرر . وبدأت الأنباء تصل عن ورود سفن من الدولة العثمانية ، ومجىء قوات من العسكر على هذه المراكب . فاجتمع زعماء المماليك ، وعلى رأسهم مراد بك ، مع الوالى . ويذكر لنا الجبرتى أن مراد بك قد أظهر نوعا من التشدد ، وأنه قال للباشا : « ليس لكم عندنا إلا حساب، أمهلونا إلى بعد رمضان ، وحاسبنا على جميع ما هو طرفنا نورده ، وأرسل إلى من وصل إلى الاسكندرية يرجعون إلى حيث كانوا ، وإلا فلا نشهل حجا ولا صرة ولا ندفع شيئا ، وهذا آخر الكلام ، كل ذلك وابراهيم بك يلاطف كلا منهما . ثم اتفقوا على كتابة عرضحال من الوجاقلية والمشايخ ويذكر فيه أنهم أقلعوا وتابوا ورجعوا عن المخالفة والظلم والطريق التى ارتكبوها وعليهم القيام باللوازم »[1] . وكان والى جدة قد حضر إلى الاسكندرية يطالب بالمتأخرات المتعلقة به وبولايته ، فقرر المماليك أن يدفعوا إلى القبطان باشا وإلى باشا جدة مبلغا قدره ثلاثمائة وخمسين كيسا . وجمعوا العلماء لكتابة العرائض ، واجتمعوا سويا فى القلعة ، ويذكر لنا الجبرتى أن مراد بك قد

---

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٠٧ .

انخفض للباشا جدا « وقبل اتكه وركبتيه ويقول له يا سلطانم نحن فى عرضكم فى تسكين هذا الامر ودفعه عنا ، ونقوم بما علينا ، ونرتب الامور ، وننظم الأحوال على القوانين القديمة ، فقال الباشا : ومن يضمنكم ويتكفل بكم ؟ قال : أنا الضامن لذلك ، ثم ضمانى على المشايخ والإختيارية »(1).

ولكن سرعان ما وصل الغازى حسن باشا « سارى عسكر السفر البحرى المنصور » الى ثغر الاسكندرية وصحبته السفن ، فزاد الإضطراب ، وكثر اللغط ، وأتموا العرضحالات بسرعة ، وأرسلوها الى الاسكندرية مع السلحدار. وكتب حسن باشا عدة فرمانات وأرسلها الى مشايخ البلاد وأكابر العربان ، ووعدهم فيها برفع الظلم ، وبتطبيق القانون حسب سجلات السلطان سليمان ، الأمر الذى يحدد الضريبة المربوطة على الأراضى ؛ وأدى ذلك إلى ميل القلوب إلى ممثل الدولة العثمانية ، وانصرافها عن أمراء المماليك. ووصلت فرقة أخرى من البحرية العثمانية إلى ميناء رشيد ، فزاد قلق المماليك ، وقرروا إرسال تجريدة بسرعة ، بقيادة مراد بك ، إلى جهة فوة ، حتى يمنعوا الطريق ؛ كما قرروا أن يرسلوا إلى حسن باشا مكاتبات بأنهم سيحرروا الحسابات ، وسيقوموا باللازم ، وعليه أن يرجع من حيث أتى ، وإلا فانهم سيحاربوه . وأخذوا فى جمع المراكب ، وشحنها بالمؤن والذخائر ، ونقلوا أمتعتهم من قصورهم إلى بيوت صغيرة متفرقة فى المدينة. وأخرجوا كميات الحبوب التى كانت مخزونة لديهم وطرحوها فى الأسواق ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض أسعارها . ويعلق الجبرتى على ذلك بقوله : « مصائب قوم عند قوم فوائد » . وخرج مراد بك وأمرائه ومماليكه الى بولاق ، ثم عبروا النيل الى امبابه . وكان حسن باشا قد أظهر أنه صاحب

(1) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٠٨ .

الأمر والنهى فى البلاد ، وأرسل المكاتبات إلى أعيان القاهرة ، يستنكر فيها ماقام به مراد بك وإبراهيم بك ، وطلب قراءتها على الملأ فى الجامع الأزهر. وتواترت الأخبار عن إنتصار مراد بك فى مدينة فوة ، ثم عن وقوع إنتصارات أخرى ؛ ولكن سرعان ماظهر عدم صحة هذه الإشاعات ، « فحضرت بعض المركب » وفيها مماليك ومجاريح وأجناد ، وأخبروا بكسرة مراد بك ومن معه ، وأصبح الخبر شائعا فى المدينة »(1) وكانت هذه الحادثة قد وقعت قرب الرحمانية ، أى أن قوات المماليك لم تتمكن من الوصول إلى شمال الدلتا .

ولقد حاول إبراهيم بك أن يستولى على القلعه أو يسيطر عليها ، وعلى أبوابها ؛ ولكن الباشا لم يمكنه من ذلك ، وطلب القاضى والمشايخ، الذين أمضى البعض منهم الليل عند باب العزب ، ونصب الباشا رايته على هذا الباب . وأرسل المنادين لجمع الأهالى « وكل من كان طائعا لله وللسلطان يأتى تحت البيرق ، فطلع عليه جميع الألضاشات والتجار وأهل خان الخليلى وعامة الناس ، وظهرت الناس المخفيون والمستضعفون والذين أخملهم الدهر ، والذى لم يجد ثياب زيه إستعار ثيابا وسلاحا ، حتى إمتلات الرميلة وقرا ميدان من الخلائق ، وأرسل محمد باشا يستحث حسن باشا فى سرعة القدوم »(2) وقرأ الباشا خطا شريفا يذكر أن الدولة لاتبحث إلا عن إبراهيم بك مراد بك ، وأنها تعطى الأمان لكل من يطلبه .

ولاشك فى أنها كانت فترة عصيبة بالنسبة للأمن والنظام ، إنتشرت فيها الهجمات على البيوت والبهائم ، وعلى الممتلكات ، وكثرت فيها حوادث السرقة هنا وهناك ، وإن كان الأمر لم يستمر على هذا الوضع لفترة طويلة ، إذ سرعان

(1) الجبرتى : ج ٢ . ص ١١١ .

(2) المرجع السابق ، نفس الجزء . ص ١١٢ .

ماوصل حسن باشا القبطان إلى ساحل بولاق ،واحتفلوا بقدومه إحتفالا رسميا، وضربوا له المدافع . وأخذت بعض سفن حسن باشا فى تعقب إبراهيم بك ومراد بك اللذان فرا إلى الصعيد. «وخرجت جماعة من العسكر ففتحوا عدة بيوت من بيوت الأمراء ونهبوها ، وتبعهم فى ذلك الجعيدية وغيرهم ، فلما بلغ القبطان ذلك أرسل إلى الوالى والآغا وأمرهم بمنع ذلك ، وقتل من يفعله ، ولو من أتباعه . ثم ركب بنفسه وطاف البلد ، وقتل نحو ستة أشخاص من العسكر وغيرهم وجد معهم منهوبات ، فانكفوا عن النهب ... وأمر بتسمير بيت ابراهيم بيك ، الذى بالأزبكية ، وبيت أيوب بيك الكبير ، وبيت مراد بيك » .(1) وذهب اليه مشايخ الأزهر ، كما ذهب اليه التجار. وشكوا اليه ظلم الأمراء ، فوعدهم خيرا . وترأس الباشا بنفسه الديوان ، وقلد بعض المماليك مناصب الصنجقية ، وخلع عليهم الخلع .ونصح حسن باشا المماليك بالتزام طرقهم وقوانينهم القديمة ، كما أمر قواد الجنود بعدم دخول بيوت الأمراء ، وبكتابة مايجدونه من متروكاتهم ، وبإيداعها فى مكان من البيت ، ويختمون عليه .

وكان بعض العساكر قد تعدى على أهل الحرف ، فكان يأتى إلى القهوة أو لدى الخياط أو المزين ويخلع سلاحه ويعلقه « ويرسم ركنه فى ورقة أو على باب دكان ،وكان يعنى أنه أصبح شريكا لصاحب المحل،الذى سيحظى بحمايته. وكان هذا الجندى يأتى فى أى وقت ويجلس كما يشاء،ثم يحاسب صاحب المحل. ويقاسمه فى المكسب. فضج الأهالى من هذه الطريقة ، وتظلموا للباشا ، فصدرت الأوامر بإبطال شركة هؤلاء العسكر مع أهل الحرف ، وبإلقاء القبض على مثل هؤلاء الجنود ،وتسليمه إلى الحاكم . وكانت هذه المشكلات تظهر باستمرار ، مادام هناك إختلاف فى العادات والتقاليد بين أهالى البلد وهؤلاء الجنود الذين جاء بعضهم من أصقاع

(1) الجبرتى : ج ٢ — ص ١١٥ .

بعيدة من تلك الامبراطورية الشاسعة .

ويبدو أن القبطان حسن باشا كان يرغب فى الحصول على أكبر كمية ممكنة من أموال مراد بك وابراهيم بك، وكذلك أموال الأمراء التابعين لهم ، فأخرجت الخبايا الكثيرة من البيوت ، وتم التحفظ على أماكنهم ؛ ثم إستمر التفتيش والفحص،وطلبوا الخفراء وحبسوهم لكى يدلوا عن هذه المخبئات . وإستدعوا زوجة ابراهيم بك ، هى وضرتها، حتى صالحت بجملة من المال والمصاغ كما طالبوا زوجة أخرى من زوجات إبراهيم بك بما لديها من الجواهر. وخاصة ذلك التاج الذى كانت تحتفظ به . أما زوجة مراد بك فإنها قد إختفت،وكانت ودائع زوجها موجودة لدى السيد البكرى،فسلمها إلى حسن باشا .وتشدد حسن باشا فى هذه العملية،ورغم تشفع بعض المشايخ عنده فى زوجة إبراهيم بك ،فإنه أجابهم بقوله : «تدفع ما على زوجها للسلطان ، وتخلص ، فقالوا له النساء ضعاف وينبغى الرفق بهن ، فقال إن أزواجهن لهم مدة سنين ينهبون البلاد ، ويأكلون أموال السلطان والرعية ، وقد خرجوا من مصر على خيولهم،وتركوا الأموال عند النساء ، فإن دفعن ما على أزواجهن تركت سبيلهن ، وإلا أذقناهن العذاب » (1) .

وأمر حسن باشا بإخراج جوارى إبراهيم بك وبقية الأمراء ، من بيض وسود وأحباش ،وبيعهن بالمزاد. وكان البيع بأبخس الأثمان، وإشتراهم العثمانيون وعساكرهم . ولكن هذه العملية إستمرت وإمتدت إلى بعض المحظيات، وبعض أولاد الأمراء ، الأمر الذى دفع ببعض مشايخ الأزهر إلى الذهاب إلى القلعة ، وطلبوا من محمد باشا الوالى أن يتحادث مع القبطان باشا فى الأمر، ثم دخلوا على حسن باشا ، « وكان المخاطب له شيخ السادات ، فقال له إنا سررنا بقدومك إلى

(1) الجبرتى : ج ٢ — ص ١١٧ .

مصر لما ظنناه فيك من الإنصاف والعدل ، وإن مولانا السلطان أرسلك إلى مصر لإقامة الشريعة ومنع الظلم ، وهذا الفعل لا يجوز ، ولا يحل بيع الأحرار وأمهات الأولاد ... فاغتاظ وأحضر أفندى ديوانه وقال أكتب أسماء هؤلاء حتى أرسل إلى السلطان وأخبره بمعارضتهم لأوامره ، ثم التفت اليهم وقال : أنا أسافر من عندكم والسلطان يرسل لكم خلافى فتنظروا فعله ، أما كفاكم أنى فى كل يوم أقتل من عساكرى طائفة على أيسر شىء مراعاة وشفقة، ولوكان غيرى لنظرتم فعل العسكر فى البيوت والأسواق والناس ، فقالوا له : إنما نحن شافعون ، والواجب علينا قول الحق ، وقاموا من عنده وخرجوا » (١). ومن هذه الحادثة تظهر بوضوح نظرة كل من هذا القائد العسكرى ، ومن العلماء والمشايخ ، لإحدى المشكلات ، ومحاولة حلها ، وتظهر فيها العنجهية العسكرية ، وكذلك الرغبة فى إحقاق الحق ، وسيادة روح العدل والشرع ، رغم مواجهة القوة ، من جانب المشايخ .

واستمر وصول الامدادات إلى القاهرة ، فحضر إليها كل من عابدى باشا ودرويش باشا ، ودخلت طوائف عساكرهما إلى المدينة « وهم بهيئات مختلفة وأشكال منكرة ... وبعضهم بطراطير سود طوال شبه الدلاة ، والبعض معمم بوشيه ملونة مفشولة على طربوش واسع كبير ... وصورهم بشعة وعقائدهم مختلفة ، وأشكالهم شتى ، وأجناسهم متفرقة ، ما بين أكراد ولاوند ودروز وشوام ؛ ولكن لم يحصل منهم إيذاء لأحد ، وإذا اشتروا شيئاً أخذوه بالمصلحة » (٢) .

ثم وصل بعد ذلك أحمد باشا ، والى جدة ، الذى كان مقيما بالاسكندرية .

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١١٨ .

(٧) المرجع السابق . نفس الجزء . ص ١١٩ .

وجاءت الرسائل والهدايا من الباب العالى ، إلى القبطان باشا ، ومحمد باشا يكن ، الوالى ، وإلى عابدى باشا ، ودرويش باشا ، وأحمد باشا ، والى جدة فاجتمعوا فى القلعة لقراءة الفرامانات ؛ وضربوا المدافع « وكان ديوانا عظيما وجمعية كبيرة لم تعهد قبل ذلك ، ولم يتفق أنه إجتمع فى ديوان خمسة باشاوات فى آن واحد » (١). وكان الفرمان الخاص بحسن باشا ، القبودان باشا ، مليئا بالاحترام والتبجيل ، والثناء على ما فعله ، وتوصيته بالرعية ، وذكر اسماعيل بك وحسن بك الجداوى، اللذين كان حسن باشا قد استعان بهما فى شياخة البلد وإمارة الحج ، بعد خروج إبراهيم بك ، ومراد بك من القاهرة ، واشتمل على ضرورة الإنتقام من العصاة .

وأقلعت السفن العثمانية فى النيل جنوباً ، لتعقب الأمراء المماليك الذين انسحبوا إلى الصعيد ، وحدث اشتباك بين هذه السفن وبين المماليك قرب أسيوط ، وإن كان هذا الاشتباك لم يؤد إلى نتيجة لها قيمتها . ثم استعد حسن باشا لإرسال تجريدة عسكرية إلى الصعيد ، بقيادة كل من عابدى باشا ، ودرويش باشا . وتتالت الاشتباكات قرب أسيوط لفترة من الزمن ، وكانت تنتهى بعودة الجنود العثمانيين إلى سفنهم ، وعودة المماليك إلى معسكرهم .

وكتب الأمراء المماليك ، بعد إنسحابهم من أسيوط إلى طهطا ، رسالة إلى عابدى باشا : « إنكم تخاطبونا بالكفرة والمشركين ، والظلمة والعصاة ، وإننا بحمد الله تعالى موحدون ، وإسلامنا صحيح ، وحججنا بيت الله الحرام ، وتكفير المؤمن كفر ، ولسنا عصاة ولا مخالفين ، وما خرجنا من مصر عجزاً ولا جبناً عن الحرب ، إلا طاعة للسلطان ولنائبه ، فإنه أمرنا بالخروج حتى تسكن الفتن ، وحقناً للدماء ، ووعدنا أنه يسعى لنا فى الصلح ، فخرجنا لأجل

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٢٢ .

ذلك ، ولم نرض بإشهار السلاح فى وجوهكم ، وتركنا بيوتنا وحريمنا فى عرض السلطان ، ففعلتم بهم ما فعلتم ، ونهبتم أموالنا وبيوتنا ، وهتكتم أعراضنا ، وبعتم أولادنا وأحرارنا وأمهات أولادنا ، وهذا الفعل ما سمعنا به ولا فى بلاد الكفر ، وما كفاكم ذلك حتى أرسلتم خلفنا العساكر يخرجوننا عن بلاد الله ، وتهددونا بكثرتكم ، وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله ، وإن عساكر مصر أمرها فى الحرب والشجاعة مشهور فى سائر الأقاليم ، والأيام بيننا ، وكان الأولى بكم الإجتهاد والهمة فى خلاص البلاد التى غصبها منكم الكفار واستولوا عليها، مثل بلاد القرم والودن وإسمعيل وغير ذلك »(١). وكانت الرسالة تشتمل على مزيج من الأسلوب الخشن مع الأسلوب اللين؛ ولكنها لم تؤد إلى نتيجة، خاصة وأن القائد العثمانى كان يعتقد فى إمكانية حصوله على نصر عسكرى على هؤلاء المماليك .

وواصل المماليك مكاتبة حسن باشا، طالبين الصلح والأمان ، وذكروا لعابدى باشا أنهم سيردون له كل ما ضاع منه فى المعركة ، ولكن حسن بك الجداوى كان يفضل أخذ ما ضاع منهم بالسيف ، أى بالقوة . وكان حسن باشا لا يأمن لمن انضم إليه من المماليك ، وخشى أن يتحولوا فى أثناء الحرب فى الصعيد إلى جانب ابراهيم بك ومراد بك « فتذهبوا معنا ، ثم يقع منكم الخيانة والمخامرة . ثم حلف أنه إن وقع شىء من ذلك ليكون سببا فى خراب مصر سبع سنوات ولا يبقى بها أحد »(٢) . وكان حسن باشا يفضل أن يكون الرد على ابراهيم بك ومراد بك أنهم سيجابون لطلبهم، إذا كان قصدهم هو الصلح والأمان وقبول التوبة ، ويقوم القبطان باشا فى هذه الحالة بطلب الأمان لهم من السلطان ، ويعهد لهم بمناصب ، حيث يرغبون ، خارج الأقاليم

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٢٥ .

(٢) أنظر الجبرتى : نفس الجزء ص ١٣٢ .

المصرى يتعيشون فيها بعيالهم وأولادهم ، ومع من يشاءون من مماليكهم وأتباعهم. وأما بقية الأمراء فيمكنهم أن يحضروا إلى مصر ، أى إلى القاهرة، ويقيمون بها، ويصبحون من جملة عسكر السلطان ، أو أن يعينوا إن رغبوا فى أماكن يقيمون بها فى الوجه القبلى . أما إذا رفضوا ذلك فستكون الحرب .

ولكن البكوات المماليك أظهروا أنهم يمتثلون لكل ما يؤمرون به ، ما عدا السفر إلى غير مصر ، إذ أنه يصعب عليهم فراق الأوطان ، وذكروا أنه لم يشق عليهم شىء أعظم من تمكن خصومهم ، اسماعيل بك وحسن بك ، من البلاد . وذكروا أنهم مستعدين لمنازلة هؤلاء الأميرين ورجالهما ، بدون اشتراك جنود السلطان . ولكن حسن باشا كان قد جاء إلى مصر لتنفيذ خطة معينة ، وكان على المماليك أن يمتثلوا لها .

وتقدمت قوات الأمراء القبليين شمالا حتى وصلت إلى منطقة الجيزة ، وفرضوا الكلف على البلاد. وفى نفس الوقت خرجت قوات اسماعيل بك وحسن بك إلى البر الشرقى ، ناحية طرة . ثم عدوا إلى البر الغربى على السفن ، وأقاموا فيها المتاريس، لكى يواجهوا زحف الأمراء القبليين . وحاول الأمراء القبليون مهاجمة هذه المتاريس ، ولكن العثمانيين كانوا متيقظين ، فضربوا عليهم المدافع من البر والبحر ، من الفجر إلى شروق الشمس ، فرجعوا إلى مكانهم من غير طائل ، ثم انسحبوا بعد ذلك الى دهشور . وكتب المماليك بعد ذلك يطلبون الامان من جديد ، وأن يعينوا لهم أماكن من الوجه القبلى يقيمون بها ؛ فوافق حسن باشا على ذلك ، وترك لهم حرية اختيار المكان ، الذى سيقيمون به ، ولكنه إشترط عليهم أن يكونوا جماعة قليلة، ويحضر باقى الأمراء بالأمان إلى مصر. فلم يرضوا بالافتراق عن بعضهم، واستقروا قرب بنى سويف.

وإستمر حسن باشا فى عمل استعداداته ، وفى تعدية الجنود الى البر الغربى ؛

ووصلته إمدادات من قبرص وقرمان ، فاضطر المماليك الى الإنسحاب جنوبا الى أسيوط ، وان كانت بقيتهم قد ظلت قرب المنيا ؛ ثم استمروا فى انسحابهم حتى طهطا . وتعقبت التجريدة فلول المماليك المنسحبة ، ووقعت بينهم واقعة كبيرة ، استمرت لمدة ست ساعات ، وقتل فيها الكثير من الجانبين . واستمر المماليك فى انسحابهم جنوبا ، حتى كف العثمانيون عن تعقبهم . واعتبر حسن باشا هذه الواقعة نصراً لجنوده ، وأمر باطلاق المدافع من القلعة ، وجاءت المشايخ والأكابر لتهنئته . وبعد ثلاثة أسابيع وصلت الأخبار بوصول السفن العثمانية الى أسوان ، وبسيطرتهم عليها ، وبأن الأمراء المماليك قد إنسحبوا إلى ناحية إبريم [1] . وعاد عابدى باشا إلى القاهرة ، بينما ظل حسن بك فى قنا . ولكن هذا لم يمنع المماليك من الزحف شمالا من جديد ، وبشكل جعل العمليات الحربية فى الصعيد متداخلة الخطوط ، وتعتمد على الكر والفر السريع ، واختراق خطوط العدو .

وكان حسن باشا قد إعتمد منذ مجيئه إلى مصر على قروض من التجار ، لكى ينفق على حملاته العسكرية ، إلى أن تصل إليه الأموال من الباب العالى ؛ وحين وصلت له خزانته ، قام برد هذه السلف إلى أصحابها . ولكنه أظهر تشدداً فى جمع الأموال ، وحتى مع محمد باشا يكن ، الذى انتهت مدة ولايته لمصر ، فأمر بمحاسبته . وحين إتضح أن عليه ألف ومائتان وخمسة وعشرون كيساً ، وطلب أن تخصم منها باقى العوائد الموجودة بزمم الأمراء ، رفض حسن باشا مثل هذه التسوية . ثم أمر بالتشديد عليه حين وصل إلى رشيد « وضايقوه حتى باع أمتعته وحوائجه » ، رغم أنه كان قد فعل الكثير حين جاء حسن باشا إلى مصر ، وكان يهول الأمر على المماليك والمشايخ ، ويحذرهم من العناد ، وذكر لهم أن جنوده

(١) أنظر الجبرتى : ج ٢ — ص ص ١٣٧ — ١٣٩ .

ستأتى آلافا مؤلفة ، ومعها الدواب لجر المدافع . هذا علاوة على أنه كان قد أعد القاهرة لدخول حسن باشا ، ووقف فى وجه المماليك .

وبعد أن كان حسن باشا قد أمر بابطال المظالم ورفعها عن مصر ، عادت هذه المظالم وتقررت ، وخاصة بعد أن إستعان بإسماعيل بك ، الذى حسن له أمر إعادتها ، فأعيدت وسموها « التحرير » ، وعين المكلفين لجبايتها . ونزلت هذه النازلة بالفلاحين وأهل القرى ، فى الوقت الذى إنتشر فيه موت البهائم ؛ والذى كان فيه النيل منخفضاً ، والمحصول ضعيفاً . فتغيرت قلوب الخلق جميعا على حسن باشا ، وخاب ظنهم فيه ، وتمنوا زواله ، وفشا شر جماعته وعساكره القليونجية فى الناس ، وزاد فسقهم وشرهم ، وطمعهم ، وإنتهكوا حرمة المصر وأهله » [1] . ثم فرض حسن باشا « تفريدة على بلاد الأرياف ، أعلى وأوسط وأدنى ، وأرسل الامراء لجمعها فى طول البلاد وعرضها . وسرعان ما أخذوا يطالبون الفلاحين بالمال الشتوى ، فضج الملتزمون ، وتكلم رجال الأوجاقات فى الديوان ، وقالوا « من أين لنا ما ندفعه وما صدقنا بخلاص المظالم والصيفى والفردة ، ولم يبق عندنا ولا عند الفلاحين شىء » [2] . ولكن حسن باشا لم يتنازل ، وشرح أنه سيترك البلاد قريباً ، ومن الضرورى تشهيل المطلوبات قبل سفره . وحين اتصلوا بعابدى باشا لكى يخفف عنهم ، طالبهم بالميرى كذلك ، وشنع عليهم ، وحلف أن يحبسهم حتى يدفعون . وهكذا يظهر لنا الجبرتى أن حسن باشا إهتم فى الأيام الأخيرة لوجوده فى مصر بعملية جمع أكبر كمية ممكنة من الأموال ، أكثر من اهتمامه بأى شىء آخر .

وقرر حسن باشا أن يترك لإسماعيل بك كمية من المدافع والقنابل وآلات

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٤١ .

(٢) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٤٥ .

الحرب ، كما قرر أن يبقى فى مصر حامية تبلغ ١٥٠٠ جندى . وكانت الحرب قد أعلنت من جديد بين روسيا والدولة العثمانية ، وهجمت القوات الروسية على القرم وإستولت على بقيتها ، فاضطر حسن باشا إلى السفر للاشتراك فى الجهاد. وأصدرت الدولة العثمانية عفوا عن ابراهيم بك ومراد بك ، على أن يقيم الاول فى قنا ، والثانى فى إسنا ، مع تحريم دخول القاهرة عليهما . وسافر حسن باشا من مصر ، وخرج الامراء لوداعه ، وأخذ معه بعض الرهائن من المماليك .

ويقول الجبرتى أنه «لم يحصل من مجيئه إلى مصر وذهابه منها إلا الضرر ، ولم يبطل بدعة ، ولم يرفع مظلمة ، بل تقررت به المظالم والحوادث ، فإنهم كانوا يفعلونها قبل ذلك مثل السرقة ، ويخافون من إشاعتها وبلوغ خبرها إلى الدولة ، فينكرون عليهم ذلك . وخابت فيه الآمال والظنون، وهلك بقدومه البهائم التى عليها مدار نظام العالم ، وزاد فى المظالم التحرير ، لانه كان عندما قدم أبطل رفع المظالم ، ثم أعاده بإشارة إسماعيل بك ، وسماه التحرير، فجعله مظلمة زائدة، وبقى يقال رفع المظالم والتحرير ، فصار يقبض من البلاد خلاف أموال الخراج عدة أقلام منها المضاف والبرانى ، وعوائد الكشوفية ، والفرد المتعددة ، ورفع المظالم والتحرير ، ومال الجهات وغير ذلك ... »(١). والمهم هو أنه جاء لكسر شركة إبراهيم بك ومراد بك ، والقضاء عليها ؛ ولكنه لم يصل إلى نتيجة حاسمة فى هذا الشأن .

٣ — سيطرة اسماعيل بك الكبير : —

بعد سفر حسن باشا بقى عابدى باشا فى القلعة ، أما شياخة البلد فإنها ظلت مع إسماعيل بك الكبير ، وصار بيده العقد والحل والإبرام والنقض .

ولكن إسماعيل بك ورث الموقف كما كان ، ودون أن يكون هناك حل واضح

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٤٦ .

لمشكلة النزاع على السلطة . وكان صدور العفو عن إبراهيم بك ومراد بك ، يزيد من إعتبارهما، ويزيد من أطماعهما فى إستعادة مركزهما السابق، أو حتى فى الحصول على قدر أكبر من السلطة والامتيازات ، وخاصة بعد إنسحاب حسن باشا من مصر . وكان أى تحرك جديد من جانب هذين الاميرين يستتبع مواجهة إسماعيل بك له بقوات عسكرية ، الأمر الذى كان يستدعى حصوله على الأموال . ويبدو أن حسن باشا قد أخذ من مصر كل ماوصل إلى يديه من أموال ، وحتى آخر لحظة، ولذلك فإن إسماعيل بك قد إضطر إلى الحصول على الاموال من الاهالى ؛ وهى عملية تستتبع نفور المصريين منه . وهكذا كان إسماعيل بك فى موقف لا يحسد عليه.

وعمل إسماعيل بك على أن يفرض مبلغاً من المال على تجار البن والبهار ، وعلى النصارى والاروام ، والشوام والمغاربة ، وكذلك على تجار الغلال ، وغيرهم من المتسببين ، الأمر الذى أدى إلى إغلاق الحوانيت ، وإجتماع أبناء هذه الطوائف . والمهم أن هؤلاء الاهالى فى غضبتهم قد إتجهوا إلى الأزهر ، وضجوا وإستغاثوا من هذه النازلة . وأجبروا الشيخ العروسى على الكتابة لإسماعيل بك. وظلوا مرابطين فى الأزهر حتى رد عليهم إسماعيل بك ، وذكر أنها قرض وسلفة ، يدفعها من يقدر عليها ولكن المجتمعين رفضوا ذلك الرد ، وإعتبروه خدعة، وإعتقدوا أن السلطة ستأخذهم الواحد بعد الآخر ، بعد فتح حوانيتهم من جديد. فاضطر الشيخ العروسى إلى الركوب ، وسار حوله الجمع الغفير وبعض المجاورين حتى جامع المؤيد . وأرسل إلى إسماعيل بك يخبره بالموقف ؛ فحنق عليه ، وإعتقد أنه هو الذى دبر الأمر ، وكرر ماسبق ذكره من الكلام ، وأنه لن يطالب أحداً بشىء . وتفرق الناس . وبعد يومين، أرسلوا إلى أهل الصاغة والجواهرجية والنحاسين، وطالبوهم بالمقرر عليهم ، فلم يجدوا بداً من الدفع . وتطرق الحال إلى باقى الناس، حتى بياعين الفسيخ ، ومجموع ذلك نحو إثنين وسبعين حرفة »(١).

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٥٢ .

الحرب ، كما قرر أن يبقى فى مصر حامية تبلغ ١٥٠٠ جندى . وكانت الحرب قد أعلنت من جديد بين روسيا والدولة العثمانية ، وهجمت القوات الروسية على القرم وإستولت على بقيتها ، فاضطر حسن باشا إلى السفر للاشتراك فى الجهاد. وأصدرت الدولة العثمانية عفوا عن ابراهيم بك ومراد بك ، على أن يقيم الاول فى قنا ، والثانى فى إسنا ، مع تحريم دخول القاهرة عليهما . وسافر حسن باشا من مصر ، وخرج الأمراء لوداعه ، وأخذ معه بعض الرهائن من المماليك .

ويقول الجبرتى أنه «لم يحصل من بجيئه إلى مصر وذهابه منها إلا الضرر ، ولم يبطل بدعة ، ولم يرفع مظلمة ، بل تقررت به المظالم والحوادث ، فإنهم كانوا يفعلونها قبل ذلك مثل السرقة ، ويخافون من إشاعتها وبلوغ خبرها إلى الدولة ، فينكرون عليهم ذلك . وخابت فيه الآمال والظنون، وهلك بقدومه البهائم التى عليها مدار نظام العالم ، وزاد فى المظالم التحرير ، لانه كان عندما قدم أبطل رفع المظالم ، ثم أعاده بإشارة إسماعيل بك ، وسماه التحرير ، فجعله مظلمة زائدة، وبقى يقال رفع المظالم والتحرير ، فصار يقبض من البلاد خلاف أموال الخراج عدة أقلام منها المضاف والبرانى ، وعوائد الكشوفية ، والفرد المتعددة ، ورفع المظالم والتحرير ، ومال الجهات وغير ذلك ... »[1]. والمهم هو أنه جاء لكسر شركة إبراهيم بك ومراد بك ، والقضاء عليها ؛ ولكنه لم يصل إلى نتيجة حاسمة فى هذا الشأن .

٣ — سيطرة اسماعيل بك الكبير : —

بعد سفر حسن باشا بقى عابدى باشا فى القلعة ، أما شياخة البلد فإنها ظلت مع إسماعيل بك الكبير ، وصار بيده العقد والحل والإبرام والنقض .

ولكن إسماعيل بك ورث الموقف كما كان ، ودون أن يكون هناك حل واضح

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٤٦ .

لمشكلة النزاع على السلطة .وكان صدور العفو عن إبراهيم بك ومراد بك ، يزيد من إعتبارهما ، ويزيد من أطماعهما فى إستعادة مركزهما السابق ، أو حتى فى الحصول على قدر أكبر من السلطة والامتيازات ، وخاصة بعد إنسحاب حسن باشا من مصر . وكان أى تحرك جديد من جانب هذين الاميرين يستتبع مواجهة إسماعيل بك له بقوات عسكرية ، الأمر الذى كان يستدعى حصوله على الأموال . ويبدو أن حسن باشا قد أخذ من مصر كل ماوصل إلى يديه من أموال ، وحتى آخر لحظة؛ ولذلك فإن إسماعيل بك قد إضطر إلى الحصول على الأموال من الاهالى ؛ وهى عملية تستتبع نفور المصريين منه . وهكذا كان إسماعيل بك فى موقف لا يحسد عليه.

وعمل إسماعيل بك على أن يفرض مبلغاً من المال على تجار البن والبهار ، وعلى النصارى والاروام ، والشوام والمغاربة ، وكذلك على تجار الغلال ، وغيرهم من المتسببين ، الأمر الذى أدى إلى إغلاق الحوانيت ، وإجتماع أبناء هذه الطوائف . والمهم أن هؤلاء الاهالى فى غضبتهم قد إتجهوا إلى الأزهر ، وضجوا وإستغاثوا من هذه النازلة .وأجبروا الشيخ العروسى على الكتابة لإسماعيل بك. وظلوا مرابطين فى الأزهر حتى رد عليهم إسماعيل بك ، وذكر أنها قرض وسلفة ، يدفعها من يقدر عليها ولكن المجتمعين رفضوا ذلك الرد ، وإعتبروه خدعة، وإعتقدوا أن السلطة ستأخذهم الواحد بعد الآخر ، بعد فتح حوانيتهم من جديد. فاضطر الشيخ العروسى إلى الركوب ، وسار حوله الجمع الغفير وبعض المجاورين حتى جامع المؤيد . وأرسل إلى إسماعيل بك يخبره بالموقف ؛ فحنق عليه ،وإعتقد أنه هو الذى دبر الأمر ، وكرر ماسبق ذكره من الكلام ، وأنه لن يطالب أحدا بشىء .وتفرق الناس .وبعد يومين ،أرسلوا إلى أهل الصاغة والجواهرجية والنحاسين، وطالبوهم بالمقرر عليهم ،فلم يجدوا بدآ من الدفع .« وتطرق الحال إلى باقى الناس، حتى بياعين الفسيخ ، ومجموع ذلك نحو إثنين وسبعين حرفة » .[1]

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٥٢ .

وإشتد رجال إسماعيل بك فى التعسف مع الرعية فى طلب هذه السلفة. «وتعدى الحال إلى بياعين المخلل والصوفان، وتضرر الفقراء من ذلك».

وسرعان ماوصلت الانباء من كشاف الوجه القبلى، بأن رجال إبراهيم بك ومراد بك قد وصلوا إلى أسيوط، ثم وصلت طلائعهم إلى شمال منفلوط. وهرب الكشاف الموجودين هناك إلى القاهرة، فصعد إسماعيل بك إلى الديوان، واجتمع بالأمراء، وقادة الأوجاقات، والمشايخ. ثم شرح إسماعيل بك الموقف وقال: «يا أسيادنا يامشايخ، ياأمراء ياوجاقلية، إن جماعة القبليين نقضوا عهد السلطان، وإنتقلوا من أماكنهم، وزحفوا على البلاد، فهل الواجب قتالهم ودفعهم [؟] فقالوا نعم. فقال إن المخالفين إذا نقضوا عهد السلطان، ولزم الحال إلى قتالهم، يصرف على المقاتلين من العسكر من خزينة السلطان، وليس هنا خزينة، فكل منكم يقاتل عن نفسه. فأجابه إسماعيل أفندى الخلوتى وقال: ونحن، أى شىء تبقى عندنا حتى نصرفه، وقد صرنا كلنا شحاتين، لانملك شيئا، فقال له الباشا هذا الكلام لايناسب، ولاينبغى أنك تكسر قلوب العسكر بمثل هذا الكلام، والاولى أن تقول لهم أنا وأنتم شىء واحد، إن جعت جوعوا، وإن شبعت إشبعوا معى. ثم إنحط الرأى بينهم على أن يكتبوا عرضا الدوله والاخبار عن نقضهم، وعرضا لهم بالتحذير. وقال الباشا نرسل نعلن الدولة، وننظر مايكون الجواب، فإن زحفوا قبل مجىء الجواب خرجنا إليهم وقاتلناهم ثم كتبوا فرمانات لجميع الغز والاجناد الغائبين بالارياف بالحضور. وبكى إسمعيل بيك بالمجلس، ونهنه فى بكائه، فقال له الإختيارية: لاتبك يابيك ...»[1] ولقد إقترح إسماعيل بك على المشايخ أن يكتبوا للدولة حتى ترسل لهم عساكر، فعارض الشيخ العروسى فى ذلك، وذكر أن العساكر الرومية لاتنفع بين العساكر المصرية،

(١) الجبرتى: ج ٢ — ص ١٥٣.

والأولى إستجلاب خواطر الجند بالإحسان إليهم، والذى تعطوه للأغراب أعطوه لاهل بلادكم أولى». وإستند إسماعيل بك إلى ذلك، وطلب فرض فردة جديدة على البلاد والقرى، وجعلوا على كل بلد مائة دينار وعشرة. ثم إقترح الباشا ضرورة كتابة مشايخ الأزهر فتوى تجيز قتال المماليك القبليين، لانهم نقضوا العهد. وأفسدوا فى البلاد، فكتبت الفتوى.

وهكذا أصبح فى وسع إسماعيل بك أن يحصل على الأموال اللازمة للإستعدادات الحربية، فى نفس الوقت الذى استند فيه الى فتوى شرعية، تجيز قتال المماليك. وطالب الأمراء القبليين بالمنطقة الواقعة جنوبى أسيوط، وبرد ما أخذ منهم، وكذلك رد أتباعهم ومماليكهم، الذين كانوا قد أرسلوا إلى الإسكندرية. ثم وردت الاخبار بوصول هؤلاء المماليك إلى بنى سويف، فاضطرت سلطات القاهرة إلى أن تأخذ للأمر أهبته، وتبدأ فى الدفاع عن العاصمة.

وكان من طبيعة مثل هذا الموقف أن يؤثر على الحالة الاقتصادية فى البلاد: فكانت الطرق مقطوعة، والامن غير مستتب، والعربان يواصلون هجماتهم هنا وهناك؛ فضاقت المعايش، ومنعت السفن، وتعطلت الاسباب برا وبحرا. وإقترح الشيخ العروسى ضرورة إجتماع المشايخ ومقابلتهم الباشا، وتحدثهم معه فى هذا الأمر. فوافق الباشا، وإدعى إسماعيل بك أن الدولة العثمانية قد أوسلت فرمانا بضرورة الحث والتشديد على محاربة الأمراء القبليين. وهنا ظهر أن شيوخ الأزهر كانوا لايرغبون فى ترك الامور تسير بطريق غير معقول، وأنهم كانوا يرغبون فى تحديد موقف السلطات بوضوح. «فلما فرغوا من ذلك تكلم الشيخ العروسى. وقال: أخبرونا عن حاصل هذا الكلام، فإننا لانعرف بالتركى، فأخبروه فقال: ومن المانع لكم من الخروج، وقد ضاق الحال بالناس، ولايقدر أحد من الناس أن يصل إلى بحر النيل، وقربة الماء بخمسة عشر نصف فضة،

وحضرة إسمعيل بيك مشتغل ببناء حيطان ومتاريس ، وهذه ليست طريقة المصريين في الحروب ، بل طريقتهم المصادمة ، وإنفصال الحرب في ساعة ، إما غالب أو مغلوب ، وأما هذا فإنه يستدعى طولا . وذلك يقتضى الخراب والتعطيل ». [1] ووافق الباشا على ذلك ، وأمر بتشهيل الإستعداد للخروج . وخرجت الجنود إلى المتاريس فى الجيزة ، ونزل الباشا من القلعة ولكن هذه القوات ظلت فى موقف الدفاع فى كل من البرين الشرقى والغربى، ولم يقوموا بالزحف . فضاق الحال ابالناس ، وتعطلت لأسفار ، وإنقطع ورود البضائع من الصعيد ومن الوجه البحرى ، خاصة وأن عرب البحيرة أعملوا السلب والنهب فى هذا الاقليم ، ومنعوا سفر السفن فى فرع رشيد .

وفى أثناء ذلك الوقت كان بعض الأمراء يخرجون بخيامهم إلى البر الغربى ، ثم يعودون من جديد ، وكأنهم يرغبون فى إيهام الناس بأنهم يستعدون للزحف . ولاشك فى أنها كانت عملية تمويه . من جانب إسماعيل بك . الذى كان يهدف البقاء فى القاهرة . ومع مرور الأيام « ضاقت أنفس المقيمين بالمتاريس ، وقلقوا من طول المدة ، وتفرق غالبهم ، ودخلوا المدينة » . ومن وقت لآخر كانت الإشاعة تسرى بأن الامراء القبليين قد هجموا على المتاريس ، فيهب الأمراء من القاهرة . ويجدوا أنها مجرد إشاعة . وزاد تكاسل المدافعين ، ورغبتهم فى البقاء فى القاهرة . فى الوقت الذى وصلت فيه طلائع قوات الأمراء القبليين إلى طرة ، وإلى مشارف الجيزة.

وفى يوم الأربعاء سادس عشر [من شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٢ هـ .] [2] عقد الباشا الديوان بقصر العينى ، وجمع به سائر الأمراء وضباط الأوجاقات

(١) الجبرتى ج : ٢ - ص ١٥٨ .

(٢) يقابل ١٧ من سبتمبر سنة ١٧٨٨ .

والمشايخ ، نتيجة لحضور سفير بمكاتبات من طرف الحكومة الروسية . وكانت هذه الحكومة حين علمت بنبأ الحملة العثمانية على مصر ، قد أرسلت رسالة إلى أمراء المماليك ، على يد قنصلها المقيم بالإسكندرية ، حذرتهم من ذلك ، وحضتهم فيها على تحصين الثغر ، وعلى منع حسن باشا من العبور ، فحضر القنصل إلى القاهرة ، وإجتمع بهؤلاء الأمراء ، وتباحث معهم فى الأمر ، ولكنهم أهملوه وعاد دون أن يحصل على رد وبعد مجىء حسن باشا ، وخروج الأمراء إلى الوجه القبلى ، بحثوا عن هذا القنصل ، وإتصلوا به ، ولكنهم إنهزموا أمام قوات الدولة العثمانية . وكانت حكومة روسيا ترغب فى أن ترسل جندآ لنجدتهم ، وبعض السفن ، خاصة وأن الحرب تجددت بينها وبين الدولة العثمانية . فعاد هذا السفير إلى دمياط ، وقرر أن يكاتب أمراء المماليك ، عن طريق هذا السفير . « فأعلموا الباشا بذلك سرا ، وارسلوا إليه بالحضور ، فلما وصل إلى شلقان خرج إليه إسمعيل بيك فى تطريدة كأن لم يشعر به أحد ، وأعد له منزلا ببولاق ، وحضر به ليلا ، وأنزله بذلك القناق ، ثم إجتمع به صحبة على بيك وحسن بيك ورضوان بيك ، وقرؤا المكاتبات بينهم ، فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا ، وطلبوا ذلك الألجى [1] عند الباشا ، وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا . فركبوا معه إلى قصر العينى ، وأرسل الباشا فى تلك الليلة التنابيه لحضور الديوان فى صبحها فلما تكاملوا أخرج الباشا تلك المراسلات ، وقرئت فى المجلس ، والترجمان يفسرها بالعربى وملخصها خطابا إلى الأمراء المصرية ، أنه بلغنا صنع إبن عثمان الخائن الغدار معكم ، ووقوع الفتن فيكم ، وقصده أن بعضكم يقتل بعضا ، ثم لايبقى على من يبقى منكم ، ويملك بلادكم ، ويفعل بها عوائده ، من الظلم والجور والخراب ، فإنه لايضع قدمه فى قطر إلا ويعمه الدمار والخراب . فتيقظوا لأنفسكم ، واطردوا من حل ببلادكم

(١) معناها السفير.

من العثمانية ، وارفعوا بنديرتنا (١) ، وإختاروا لكم رؤســاء منكم ، وحصنوا ثغوركم ، وإمنعوا من يصل إليكم منهم إلا من كان بسبب التجارة ، ولا تخشوه فى شيء ، فنحن نكفيكم مؤونته . وأنصبوا من طرفكم حكاماً بالبلاد الشـامية ، كما كانت فى السابق ، ويكون لنا أمر بلاد الساحل ، والواصل لكم كذا وكذا مركباً ، وبها كذا من العسكر والمقاتلين ، وعندنا من المال والرجال ما تطلبون ، وزيادة على ما تظنون . فلما قرىء ذلك ، إتفقوا على إرسالها إلى الدولة ، فى ذلك اليوم صحبة مكاتبة من الباشا والامراء ... وأنزلوا ذلك الالجى فى مكان بالقلعة مكرما » (٢) .

ولقد إستمر إسماعيل بك فى بناء التحصينات عند طره ، كما بنى أبراجاً من القلعة إلى الجبل ، وأخرج إليهـا الذخائر والمؤن . ولم يحـاول المماليـك القبليين الهجوم على هذه التحصينات ، بل نجد على العكس من ذلك أن بعض الجنود العثمانيين قد حاولوا الهجوم على مواقع المماليك القبليين ، وهجموا عليها بالسفن؛ ولكن المماليك استخدموا المدفعية التى نصبوها فوق الجبال ، لرد هـذه الهجمة . وأرسل باشا القاهرة حملة جديدة ضد المماليك ، وحدثت موقعة إستمر فيها القتال مدة يومين ، وإستخدمت فيها المدفعية ، دون أن تعطى نتيجة حاسمة فى الموقف العسكرى ؛ وإن كان إسماعيل بك قد إستغل هذه العمليات ، فى تقرير الغرامات، أو التبرعات الإجبارية ، على البلاد والقرى .

---

(١) معناها العلم .

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٦٤ — وقتل هذا السفير بعد ذلك فى القلعـة ، حين طلبت الحكومة العثمانية إرساله إليها .

أنظـر : DEHRAIN, Henri ; L'Egypte Turque. p. 195.

[Tome V. de L'Histoire de la Nation Egyptienne.] .

وإستمرت المراسلات بين الأمراء القبليين وبين الوالى فى القاهرة ؛ وكادوا أن يصلوا إلى اتفاق فيما بينهم ، يتلخص فى ترك الاقليم الواقع جنوبى أسيوط ، على البرين الشرقى والغربى ، للأمراء القبليين ، لولا ان اسـتدعت الدولة عابدى باشا وعينت إسماعيل، كتخدا حسن باشـا ، مكانه فى الولاية ؛ فتـذرع الأمراء القبليون بذلك ، وبتغيير من إتفقوا معه، لكى يواصـلوا موقفهم العدائى من سلطات القاهرة . فجمع الباشا الجديد الديوان ، وعرض الأمر على المشـايخ والقضاة،الذين وافقوا على الاستمرار فى محاربتهم . ولا شك فى أن جمع الديوان كان يهدف ضمان الحصول على الموارد المالية اللازمة للحملة ، من الاستمرار فى مصادرة أموال المماليـك الفارين ، والإستمرار فى فرض الفردة على الأهالى . ونشطت الحكومة فى جمع الأموال « باقى الحلوان ... ثم المـال الشـتوى ، ثم الصيفى ؛ وفى أثنـــاء ذلك المطـالبة بالفرد المتوالية المقررة على البـلاد من الملتزمين » . ووجه إسماعيل بك « على الناس قباح الرسل والمعينين من السراجين والدلاة وعسكر القليونجية، فيدهمون الإنسان، ويدخلون عليه فى بيته مثل التجريدة. الخمسة والعشرة ، بأيديهم البنادق والأسلحة، بوجوه عابسة ، فيشاغلهم ويلاطفهم ويلين خواطرهم بالإكرام ، فلا يزدادون إلا قسوة وفظاظة ، فيعدهم على وقت آخر، فيسمعونه قبيح القول ويشتطون فى أجرة طريقهم ، وربما لم يجدوا صاحب الدار ، أو يكون مسافراً ، فيدخلون الدار ، وليس فيها إلا النساء » (١). وأخذ الكشاف يزيدون من نشاطهم ، ويتعسفون مع المسافرين القادمين من الوجـه القبلى أو الذاهبين إليه ، ويفتشون السفن . وزادت سمعة مصطفى كاشف ، المرابط فى طره. فى هذا الميدان « فان وجد بالسفينة شيئا [حاجات الأمراء القبليين] نهب مافيها من مال المسافرين والمتسببين ، وأخذه عن آخره ، وقبض عليهم وعلى

---

(١) الجبرتى: جزء ٢ — ص ١٢٩ .

الريس ، وحبسهم ونكل بهم ، ولا يطلقهم إلا بمصلحة ؛ وإن لم يجـد شيئا فيه شبهة ، أخذ من السفينة مااختاره وحجزهم ، فلايطلقهم إلا بمال يأخذه منهم.(١)
وكان هذا الوضع يجبر الأهالى على مصانعته ، إتقاء لشره ، وحفظا لمالهم وأمتعتهم. فكان من يرغب فى السفر إلى الصعيد ، يتقدم إليه ، بالوسايط ، ويصـالحه بما يطيب به خاطره ، حتى يتمكن من المرور بسلام ؛ أما من يأتى من الصعيد فكان يرسل إليه ريس السفينة، لكى يصالحه كذلك ، ويدفع المعلوم. ولا شك فى أن معرفة هذه الطريقة أدت إلى إستخدامها بسهولة لكى يتصل الأمراء القبليين بأعوانهم فى القاهرة . ولم تعد هذه المتاريس ، ونقط المراقبة ، تكفى لما أنشئت من أجله .

ولقد إستخدم إسماعيل بك أعداداً كثيرة من العساكر ، من البلقـان ، وأسكنهم فى الجيزة ، وفى بولاق ، وفى مصر القـديمة . ومـا اعدته الأموال التى جمعها فى الإنفاق عليهم . وأفاد كذلك من هذه الأموال فى إرسال الهدايا والتحف إلى الدولة العثمانية ، وكانت هذه الهدايا غالية فى ثمنها ، وملفتة للنظر ، حتى فى إستانبول .

ومع تشدد إسماعيل بك مع الأمراء القبليين فى دفع باقى ماعليهم من أموال، إشترطوا عليه إعادة السفن الأولى ، التى أرسلوها بالغلال له ، قبل أن يرسلوا الباقى ، وأصروا على أنهم لم ينقضوا العهـد الذى كانوا قـد اتفقوا عليه مع مندوب السلطان .

وتكاثرت المصائب على البلاد ، وظهر وباء الطاعون فى مصر فى سنة ١٧٩١، ومات به مالا يحصى من الأطفال والشبان ، والجوارى والعبيد ، والأجناد والكشاف والأمراء . وكان يخرج من بيت الأمير فى المشهد الواحـد الخمسة والستة والعشرة ، وإزدحموا على الحوانيت فى طلب العدد والمغسلين والحمالين .

---
(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٨٠ .

ويقف فى إنتظار المغسل أو المغسلة الخمسة والعشرة ويتضاربون على ذلك . ولم يبق للناس شغل إلا الموت وأسبابه ، فلا تجـد إلا مريضاً أو ميتاً ، أو عائداً أو معزياً ، أومشيعاً ، أو راجعاً من صـلاة جنازة أو دفن ، أومشغولا فى تجهيز ميت ، أو باكيا على نفسه موهوما . ولا تبطل صلاة الجنائز من المساجد والمصليات ، ولا يصلى إلا على أربعة أو خمسة أو ثلاثة . وندر جدا من يشتكى ولايموت ، وندر أيضاً ظهور الطعن ولم يكن بحمى، بل يكون الإنسان جالساً، فيرتعش من البرد ، فيدثر ، فلا يفيق إلا مخلطاً ، أو يموت من نهاره أو ثانى يوم ... واتفق أن الميراث انتقل ثلاث مرات فى جمعة واحدة.(١)

والمهم هو أن إسماعيل بك قد مات بهذا الطاعون ، وتنازع على الرئاسة كل من حسن بك الجداوى ، وعلى بك الدفتردار ، ثم إتفقوا على تأمير عثمان بك طبل ، تابع إسماعيل بك ، على مشيخة البلد ؛ وأظهروا التوبة ، والرغبة فى إبطال المظالم ، ومنع زيادة المكوس . وكان إسماعيل بك قد أحضر أمراءه حين أصيب بالطاعون ، وشرح لهم أن عثمان بك طبل هو كبيرهم. وأوصاه بضرورة اليقظة ، خاصة وأن البلد كانت محصنة ، وكان فى وسع من يملكها أن يحتفظ بها .

ولـكن أن هذا التغيير فى القيادة المملوكية كان سبباً كافياً لكى يتحرك الأمراء القبليين من جديد ويستعدون لدخول القاهرة .

٤ — عودة ابراهيم بك ومراد بك الى القاهرة :—

ما أن إنتشر نبأ وفاة إسماعيل بك، حتى جاءت الأخبار بتقدم مراد بك ، من أسيوط إلى المنيا ، وانتشر بقية الأمراء فى المقدمة ، ووصلوا إلى المياط . أما إبراهيم بك فانه قد ظل باقياً فى منفلوط لبعض الوقت . وكان هذا الخطر يهدد المماليك الموجودين فى القاهرة ، فعملوا على الاستعداد عند طره ، وفى الجيزه ،

---
(١) الجبرتى : ج ٢ ص ١٩١ .

وحفروا خندقاً من البحر إلى المتاريس ، وفرضوا فلاحين على البلاد للحفر .

وجاءت المراسلات من الأمراء القبليين ، يحملها السيد عمر أفندى مكرم : « إننا فى السابق طلبنا الصلح مع إخواننا ، والصفح عن الأمور السالفة ، فأبى المرحوم إسماعيل بك ، ولم يطمئن لطرفنا ، وكل شىء نصيب ، والأمور مرهونة بأوقاتها . والآن إشتقنا إلى عيالنا وأوطاننا ، وقد طالت علينا الغربة ، وعزمنا على الحضور إلى مصر على وجه الصلح ، وبيدنا أيضا مرسوم من مولانا السلطان ، وصل إلينا صحبة عبد الرحمن بك ، بالعفو والرضا ، والماضى لا يعاد ، ونحن أولاد اليوم ، وأسيادنا المشايخ يضمنون غائلتنا » (١) . وكان فى وسع المشايخ أن يتدخلوا إذا ما كان الأمر مقصورا بين المماليك وبعضهم ؛ أما إذا كان الأمر بينهم وبين السلطان ، فان الكلمة فيه تعود إلى الوالى ، مندوب السلطان . وكان رد الباشا هو ضرورة تقديم الأمراء القبليين طلب لدخول القاهرة قبل قدومهم ، حتى يتصل بالدولة ، ويطلب الإذن لهم بدخول العاصمة ، إذ أن السلطان هو الذى أمر بإخراجهم منها .

وسرى الإستعداد فى القاهرة على قدم وساق ، ولكن فى جو من التكاسل فى نفس الوقت . وذهب الباشا إلى طره للتفتيش على المتاريس ، وحشدوا كل الإمكانيات الموجودة للدفاع عن هذه المتاريس ، وعن متاريس الجيزة ، وأبواب القاهرة . وسرعان ماظهر أن المماليك القبليين قد وصلوا إلى حلوان . وخشت سلطات القاهرة من أن يقوموا بعملية إلتفاف من خلف الجبل ، ولكنهم ضربوا خيامهم فى حلوان ، فى مواجهة المتاريس . وحاولت السلطات فى القاهرة أن تأخذ المشايخ معها إلى جهة طره ، حتى تظهر أمام الأهالى أن المشايخ كانوا معها . ونادوا بذلك فى الشوارع . « وحضر الشيخ العروسى إلى بيت الشيخ البكرى ، وعملوا

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٩٣ .

هناك جمعية ، وخرج الآغا من هناك ينادى فى الناس ، ووقع الهرج والمرج ، وأصبح يوم الخميس فلم يخرج أحد من الناس .... وبقى الأمر على السكوت بطول النهار ، والناس فى بهتة ، والأمراء متخيلون من بعضهم البعض ، وكل من على بيك الدفتردار وحسن بيك الجداوى يسىء الظن بالآخر » (١) .

وفى أثناء الليل تحول الباشا والأمراء وخرجوا الى ناحية العادلية وفى ضحى اليوم التالى ، كانوا واقفين على الخيول « فلم يشعروا إلا والأمراء القبالى نازلون من الجبل بخيولهم ورجالهم » . (٢) ولكنهم كانوا فى غاية الإجهاد ، وواجهتهم المتاريس ؛ واقترح بعض المماليك الهجوم عليهم ؛ ولكن عثمان بك رفض ذلك ، وعاد بالجملة الى القاهرة . وسمح هذا للأمراء القبليين بالراحة . وفى أثناء ذلك الوقت بدأت مجموعات من المماليك المقيمين فى القاهرة تخرج إلى سادتها القادمين من الصعيد . ثم بدأت طلائع الأمراء القبليين فى دخول القاهرة ، وتبعتهم الجمال تحمل أمتعتهم . وكان أكثرهم يلبسون الدروع . وعاد هؤلاء المماليك الى بيوتهم ودورهم ؛ الوقت الذى صعد فيه الباشا مع بعض الأمراء الى القلعة . وصدرت الاوامر الى طائفة القليونجية والارنؤود والشوام بالإستعداد للسفر . ثم صعد الامراء إلى القلعة ، وقابلوا الباشا ، وخلع عليهم الخلع . وهكذا استتب الأمر للأمراء القبليين فى القاهرة من جديد . وسرعان ما وصل مرسوم سلطانى بالعفو والرضا عن هؤلاء الأمراء ، فعقدوا الديوان ، وقرأوا المرسوم ، إحتفلت القاهرة ، أو حكام القاهرة ، بهذا الرضا السامى .

وفى الوقت الذى كان فيه أمراء المماليك فرحين بعودة سطوتهم وسلطانهم على البلاد ، كانت مصر تجتاز فترة من الشدة ، والغلاء ، وتتابع المظالم ، وخراب

(١) الجبرتى : ج ٢ ص ١٩٤ .
(٢) الجبرتى : ج ٢ — نفس الصفحة .

البلاد ، وشتات أهلها ، وإنتشارهم بالمدينة ،حتى ملؤا الأسواق والأزقة، رجالا ونساء وأطفالا ، يبكون ويصيحون ليلا ونهارا من الجوع ، ويموت من الناس فى كل يوم جملة كثيرة من الجوع ». (١) وكان النيل قد جاء منخفضا ، فزاد كرب الأهالى ، واختفت الغلال من السواحل ، وارتفعت أسعارها عما كانت عليه . « وآل الامر الى ان صار الناس يفتشون عن الغلة فلا يجدونها ، ولم يبق للناس شغل ولا حكاية ولاسمر بالليل والنهار ، فى مجالس الأعيان وغيرهم، إلاّ مذاكرة القمح والفول ونحو ذلك . وشحت النفوس ، واحتجب المساتير ، وكثر الصياح والعويل ، ليلاونهارا،فلاتكادتقع الأرجل إلاعلى خلائق مطروحين بالأزمة ».(٢) وأكلت الدودة البرسيم ، وكذلك الغلة ؛ فحاول أصحاب المقدرة أن يعيدوا زرع بعض قطع من الأرض ، وسقوها بالسواقى والشواديف ، وتفرست فيها الدودة كذلك . « ولم يبق بالأرياف إلا القليل من الفلاحين ، وعمهم الموت والجلاء » . (٣)

وفى الوقت الذى تكاثرت فيه المصائب على البلاد، كان ابراهيم بك ومراد بك يفخرون بالخلع التى أرسلها الباب العالى اليهم ، ويشعرون أنه لم يعد هناك من ينازعهم السلطة .

وجاء موسم الحج ، وتأخرت عودة الحجاج، وجاءت الأنباء بعد ذلك بمهاجمة العربان لقافلة الحج « من سائر النواحى ، عند مغاير شعيب » ؛ وأنهم قد نهبوا الحجاج ، وحطموا المحمل ، وأحرقوه ، وقتلوا عدداً كبيراً من الحجاج ومن المغاربة ، وأخذوا أمتعتهم ودوابهم ، ونهبوا كل ما كان معهم . وجرح أمير الحج،

---

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ٢٣٨ .

(٢) المرجع السابق — نفس الجزء — ص ٢٣٨ — ٢٣٩ .

(٣) » » — » » — ص ٢٣٩ .

وأصابته ثلاث رصاصات ، واختفى لمدة أيام ، ثم أحضروه ، بدون ملابس ، وفى أسوأ حال . «وأخذوا النساء بأحمالهن ، والذى تبقى منهم أدخلوه إلى قلعه العقبة ، وتركهم الهجان بها من غير ماء ولازاد » . (١)

واستقر الرأى على خروج إثنين من بكوات المماليك بسرعة لمواجهة هذا الموقف « وخطف أتباعهم فى ذلك اليوم ماصادفوه من الجمال والبغال والحمير وقرب السقائين التى تنقل الماء من الخليج . ونهبوا الخبز من الطوابين والمخابز ، والكعك والعيش من الباعة . وفى يوم خروجهم وصل جماعة من الحجاج،ودخلوا فى أسوأ حال من العرى والجوع والتعب » . (٢)

وهكذا استمرت المصائب تنزل بالبلاد ، الواحدة بعد الأخرى ، وظل الأمراء مشغولين بجورهم ، وتتابع مظالمهم . وكانوا لايفكرون إلا فى انفسهم . ففى هذا الوقت الذى إنتشرت فيه المجاعة ، وضاقت أيدى المصريين ، عمل مراد بك على تشييد مسكنه فى الجيزة ، « وزاد فى عمارته » حتى يليق بأمير من الأمراء. ولم يكتفى مراد بك بذلك ، بل أنه « إستولى على غالب بلاد الجيزة ، بعضها بالثمن القليل ، وبعضها غصبا . وبعضها معاوضة » (٣) . وتشبه به صالح أغا ، وبنى لنفسه داراً إلى جواره ، وأسكن فيها حريمه ، ليكون قريبا من مراد بك .

ولكننا نلاحظ بشكل عام أن بعض أصوات من المصريين عامه ، ومن الشيوخ خاصة ، بدأت فى الارتفاع فى ذلك الوقت ، محتجة على الظلم ، ومحتجة على الإستبداد .

وكانت للشيخ الشرقاوى حصة فى إحدى قرى بلبيس بالشرقية ، وجاء إليه

---

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ٢٥٠ .

(٢) نفس المرجع — نفس الجزء : نفس الصفحة .

(٢) » » — » » — ص ٢٥٧ .

أهلها ، وإشتكوا له من محمد بك الألفى ، ومن أن أتباعه قد حضروا إليهم وظلموهم ، وطلبوا منهم مالاطاقة لهم به ، وجاءوا إليه مستغيثين . فزاد حنق الشيخ ، وذهب إلى الجامع الأزهر ، وجمع المشايخ ، وأقفلوا أبواب الجامع ، بعد أن تخاطب مع مراد بك وإبرهيم بك ، وعدم تحركهما ثم كرر نفس الشيء فى اليوم التالى ، وأقفل الشيوخ الجامع « وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت ، ثم ركبوا فى ثان يوم ، واجتمع عليهم خلق كثير من العامة ، وتبعوهم ، وذهبوا الى بيت الشيخ السادات . » (١) وزاد ازدحام الناس أمام بيت هذا الشيخ ، وبشكل جعل ابراهيم بك يراهم . وعلم باجتماعهم ، فأرسل اليهم أيوب بك الدفتردار ، الذى سلم عليهم « ووقف بين يديهم ، وسألهم عن مرادهم ، فقالوا له : نريد العدل ، ورفع الظلم والجور ، واقامة الشرع وابطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها وأحدثتموها . فقال : لايمكن الاجابة الى هذا كله ، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعايش والنفقات ؛ فقيل له هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وماالباعث على الإكثار من النفقات وشراء المماليك ، والأمير يكون أميراً بالإعطاء لا بالأخذ [؟] فقال : حتى أبلغ ، وانصرف ، ولم يعد لهم بجواب » . (٢)

ولقد انفض المجلس ،وعاد المشايخ إلى الجامع الأزهر ، « واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية ، وباتوا بالمسجد » . وعمد ابراهيم بك الى المشايخ وأخذ يعضدهم ، ويذكر لهم أنه متضامن معهم ، وأنه لا يوافق على هذه الأمور ؛ وأرسل فى نفس الوقت الى مراد بك يحذره من عاقبة ذلك .

فاضطر مراد بك الى أن يتصل بهم ، ويذكر لهم أنه يجيبهم الى جميع ماطلبوه ،

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ٢٥٨ .

(٢) المرجع السابق ـ نفس الجزء ـ نفس الصفحة .

فيما عدا شيئين ؛ هما ديوان بولاق ، وطلب المنكسر من الجامكية ؛ « ونبطل ماعدا ذلك من الحوادث والظلم ، وندفع لكم جامكية سنة تاريخه اثلاثا » . (١) وطلب مراد بك أربعة من المشايخ ، إختارهم بالإسم ، وذهبوا إليه فى الجيزة ، وأحسن إستقبالهم ، وطلب إليهم السعى فى الصلح على أساس ماذكر . وعادوا من عنده ، وإنقضى اليوم على ذلك .

وفى اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك وإجتمع بالأمراء هناك ، ودل هذا على أن المسألة تطلبت تدخل الوالى بنفسه . ثم أرسلوا إلى المشايخ رضوان كتخذا إبراهيم بك ، طالبين حضور الشيخ السادات . و السيد النقيب ، والشيخ الشرقاوى ، والشيخ البكرى ، والشيخ الأمير . وذهب هؤلاء المشايخ ، وطلبوا إلى العامة أن يبقوا فى أماكنهم ، فى الجامع الأزهر . ودار الكلام بينهم ، وطال الحديث . وذكروا أنهم قد « تابوا ورجعوا ، والتزموا بما شرطه العلماء عليهم » . وتم الصلح على أن يدفعوا سبعمائة وخمسين كيسا موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ، ويصرفوا غلال الشون ، وأموال الرزق « ويبطلوا رفع المظالم المحدثة ، والكشوفيات والتفاريد والمكوس ، ماعدا ديوان بولاق ؛ وأن يكفوا أتباعهم عن إمتداد أيديهم الى أموال الناس ، ويرسلوا صرة الحرمين ، والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا فى الناس سيرة حسنة . » (٢). وكتب القاضى حجة بذلك ، ووقع عليها الباشا ، وختم عليها ابراهيم بك ، وأرسلها الى مراد بك فختم عليها كذلك .

ومعنى هذا أن العلماء قد تدخلوا ، وأجبروا الأمراء على التوقيع على وثيقة تحد من سيطرتهم وإستغلالهم للبلاد . ولاشك فى أن وصول العلماء إلى

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ٢٥٨ .

(٢) الجبرتى : ج ٢ ـ ص ٢٥٩ .

مثل هذا الوضع القوى ، ووصول البكوات المماليك إلى حد الرضوخ لمطالب العلماء ، والتوقيع على الشروط ، كان يدل على حدوث تغيير فى علاقات القوى الموجودة فى مصر ببعضها ، وبشكل يصعب على الباحث التاريخى أن يلحظه قبل هذه الفترة .

ويذكر لنا الجبرتى أن الفتنة قد إنجلت ، أو إنتهت « ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم ، وأمامه وخلفه ، جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب مارسم سادتنا العلماء ، بأن جميع المظالم والحوادث المكوس بطالة من مملكة الديار المصرية » . (١) لقد كانت مظاهرة شعبية ، تعبر عن الفرحة ، بعد ذلك الإعتصام الذى قاموا به فى مقر العلم ، ومقر علماء القاهرة . ولاشك فى أن أهالى القاهرة قد فرحوا بما وصلوا إليه ، وفتحت الأسواق من جديد ، وسكن الحال ، لفترة من الوقت . ولكن هل كان فى وسع البكوات المماليك أن يبقوا بدون إستنزاف الاموال من الاهالى ؟ وإذا كانت القاهرة قد وقفت أمامهم ، وبقيادة علمائها ، مثل هذه الوقفة ، فهل كان فى وسع بقية المدن أن تقوم بنفس الشىء ؟ لم يمض شهر واحد على توقيع المماليك على هذه الوثيقة ، حتى نزل مراد بك إلى دمياط ، وفرض عليها الضرائب الباهظة .

لقد كان الشعب يحتاج إلى قوة ، وإلى تنظيم ، لكى يتمكن من وقف المماليك عند حدهم .

---

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ٢٥٩ .

الفصل الخامس عشر

بداية التطور الإجتماعى والسياسى

جرى العرف بين جمهرة المؤرخين على أن يعتبروا القرن الثامن عشر فى مصر فترة ركود وخمول ، تفككت فيه القوى ، وتفسخت ، وركدت الأحوال ، حتى زاد التعفن ، وفى جو عميت . والواقع أن تاريخ هذه الفترة فى مصر كان يمتاز بصراعات قوية ، وبحركات سريعة ، ويبشر بحدوث تغيير واضح فى علاقات القوى الموجوده داخل مصر . وكانت علاقة أصحاب السلطة فى البلاد بالتجار الأجانب ، وبمشروعات التجارة العالمية ، تبشر ، أو تنذر ، بحدوث تغيرات أخرى ، بين مجموع القوى الموجودة فى البلاد ، وبين قوى الضغط العالمية . وكانت هذه الحركات السريعة ، والإحتكاكات بين من كانوا فى السلطة وبعضهم ، وبينهم وبين الأهالى ، تدل على قرب وقوع تطور فى البنيان الاجتماعى الموجود فى ذلك العصر ، والذى سيعطى نتائجه بلاشك فى البنيان السياسى كذلك . وإذا كانت هذه العوامل لم تعط نتائج سريعة ، إلا أنها مهدت الميدان لحدوث مثل هذا التطور ، خاصة حينما تصطدم البلاد بصدمة عنيفة تأتيها من الخارج . ومع ضعف السلطة ، وتطور الأحوال الإقتصادية ، بدأ ظهور التغير فى الأحوال الإجتماعية . ومع إهتمام الدول الغربية من جديد بمصر ، كطريق يؤدى إلى الهند ، سيزداد ظهور ذلك التطور الاجتماعى والسياسى .

١ — ضعف السلطة : —

شهد القرن الثامن عشر فى مصر ، من بين ماشهد ، حدوث صراعات مختلفة ومتشابكة ، بين كل القوى التى كانت تسيطر على البلاد . وحدثت هذه الصراعات

بين الولاة ، وبين كل من المماليك وضباط الأوجاقات ، الذين كانوا يشتركون،
عن طريق الديوان ، فى حكم البلاد . كما حدثت صراعات أخرى بين الأوجاقات
وبعضها. وكذلك بين مجموعات المماليك وبعضهم. وكانت هذه الصراعات تستتبع إما
إتصال بعض هذه القوى بالولاه ، لكى تستند إلى سلطتهم ، أو إتصالها بشرائح
من المعسكر الثانى ؛ فنجد أن بعض رجال الأوجاقات ، فى صراعهم مع رجال
الأوجاقات الأخرى، يضمون إلى جانبهم بعض قيادات المماليك ؛ كما نجد أن بعض
بيوت المماليك ، فى صراعها مع بعضها، تحاول أن تكسب بعض قادة الأوجاقات.
ولا شك فى أن هذه الصراعات كانت تزيد من حماس المتصارعين ، ولكنها كانت
تستهلك الكثير من أموالهم ، ومن رجالهم ، وبشكل يؤدى إلى إضعاف هذه
المجموعات من الناحية المادية . ونعرف أن القرن الثامن عشر كان يمثل فترة ضعف
بالنسبة للدولة العثمانية ، وزيادة تهجم الدول الأوربية المعادية على أراضيها .
وكان ذلك الوضع العام يمنع الدولة من أن تقدر على إرسال إمدادات تدعم بها
قوة الأوجاقات ، أو الفرق العسكرية ، الموجودة فى مصر . وكانت هذه الحروب
تحرم المماليك كذلك من الحصول على العناصر الشابة الجديدة، التى كانوا يحتاجون
إليها ، لزيادة أعدادهم ، ولتدعيم سلطة بيوتهم . فأدت هذه الصراعات إذن إلى
ضعف كل من إشترك فيها ، سواء من الولاه ، أو من رجال الأوجاقات ، أو من
المماليك . ومعنى ذلك هو ضعف تلك المجموعة التى عهد إليها السلطان سليم بالسلطة
فى مصر، وبشكل يضمن له بقاء هذا الإقليم خاضعا لإمبراطوريته .

ولم يحدث هذا الضعف فى السلطة بشكل مفاجىء ، أو سريع ، إذ أنه إمتد
طوال القرن الثامن عشر . كما أن هذا الضعف لم يصب كل العناصر التى إشتركت فى
السلطة مرة واحدة ، بل كانت مكاسب بعض القطاعات تعتبر خسائر بالنسبة
لقطاعات أخرى تشترك معها فى السلطة . وإستمر هذا الوضع ، الذى كان يتضمن

إستمرار الإنسلاخات ، وإستمرار الصراعات ، حتى بدت مظاهر الإنهاك والضعف
على كل من يتولى السلطة فى البلاد .

وبدأت هذه الصراعات بين فرق القوات العسكرية الموجودة فى مصر وبعضها،
وحاولت بعض هذه الفرق ، أو هذه الأوجاقات ، أن تحصل على إمتيازات
وسلطات أكثر من غيرها . وكانت السنوات الأولى من القرن الثامن عشر قد شهدت
زيادة نفوذ الإنكشارية ، حتى فى وجه الوالى ، وشهدت تكتل بقية الأوجاقات
فى جانب آخر ووصل الأمر بضباط الإنكشارية إلى حد تدخلهم ، وعزلهم الوالى ،
وسيطرتهم على السلطة ، أو تعيينهم أغا الإنكشارية قائم مقام للوالى المعزول .
وكانت سيطرة رجال الإنكشارية على السلطة بهذه الطريقة دافعا لرجال
بقية الأوجاقات على التدخل لإيقاف الإنكشارية عند حدهم ، وللحصول على
نفس إمتيازاتهم . وأدى هذا الصراع إلى ضعف سلطة الوالى ، نتيجة لضغط
الانكشارية عليه، كما أدى إلى ضعف قوة كل من الانكشارية وبقية رجال الأوجاقات
الأخرى ، نتيجة لصراعهم ضد بعضهم .

وأدى هذا الضعف إلى محاولة إستعانة أحد الجانبين بقوات ثانوية ، كما حدث
فى سنة ١٧١١ ، وحين حاول الإنكشارية الاستناد إلى قوة بك جرجا ، الذى
إستقدم قوات من البدو إلى العاصمة . ولا شك فى أن إشتراك البدو فى هذه
الصراعات كان يعمل على زيادة سطوتهم فى البلاد ، تلك السطوة التى ستتزايد
على مرور الأيام ، فى أثناء القرن الثامن عشر ، وبشكل يجبر قادة الأوجاقات ،
أو زعماء المماليك ، على محاولة ضربها ، حتى لا تنتزع منهم السلطة ، خاصة وأن
هؤلاء البدو كانوا غير منظمين ، وكانوا يعتبرون قوة ضاربة ، يمكنها ترجيح
إحدى الكفتين على الكفة الأخرى ، ولكن سرعان ما تتحول بعد ذلك إلى
عمليات السلب والنهب ، خاصة وأنها كانت تبهر بشكل ما تراه فى القاهرة . ولم

يمكن رجال الأوجاقات ، أو قادة المماليك ، يقدرون على الصبر على مثل هذا
الوضع ، وعلى مثل هذه الفوضى .

كما أن نفس الشعور بالضعف أجبر رجال الأوجاقات على أن يضمنوا لأنفسهم
حلفاء من بين المماليك ، وكانت هذه العملية تزيد من سلطة المماليك ونفوذهم ،
فى نفس الوقت الذى يزداد فيه ضعف الفرق العسكرية ؛ الأمر الذى يؤدى إلى
اختلال التوازن بين القوى الثلاث المسيطرة على السلطة .

وأخيراً ، فعلينا ألا ننسى أن الطريق لمحاولة إيجاد حل لمثل هذه الخصومات ،
وفى مثل هذا المناخ من التضامن والأخوة الإسلامية ، كان يستتبع عقد جلسات
بين المتخاصمين ، للتفاهم ، والتراضى ، والمصالحة . وكانت هذه الجلسات تستتبع
حضور العلماء ، ونقيب الاشراف ، والقضاة ، يصلحون بين المتخاصمين ، أو
يحكمون بينهم ، وبشكل يزيد من كلمة المشايخ والعلماء والقضاة أهمية ، حتى
بالنسبة لمن كانوا فى السلطة .

وكانت هذه الصراعات ، التى تحولت فى بعض الفترات إلى عمليات حربية
واضحة ، أو إلى حرب أهلية بين رجال السلطة ، تظهر هذا المجموع أمام أعين
الشعب فى شكل متبلور ، وعلى أنهم طبقة إجتماعية قائمة بذاتها ، منفصلة عن
غيرها ، وتختلف مصالحها عن مصالح أبناء البلاد ، ولا تأبه بما تجره الفوضى
والمعارك على التجارة والاسواق من خسائر ونهب وسلب ، ولا بما تستتبعه
من فرض أصحاب السلطة الغرامات والإتاوات على الأهالى حتى يتمكنوا من
الاستمرار فى صراعاتهم .

وكما حدث بين قادة الفرق العسكرية ، حدث بعد ذلك نفس الصراع بين
طوائف المماليك ، أو بيوتهم الكبيرة . وشهدت القاهرة ، فى سنة ١٧١٥ ، كما
ذكرنا ، ذلك الانقسام الكبير بين القاسمية والفقارية ، وانضمت فرق القوات

المسلحة إلى هذا الجانب أو الجانب الآخر . ونتج عن هذا الصراع مذابح عنيفة
إستمرت فى شوارع القاهرة مدة أيام طويلة .

وفى بعض الفترات حدثت صراعات أخرى داخل أوجاق الانكشارية نفسه ،
كما حدث بين جركس بك واسماعيل بك ، فى سنة ١٧١٩ . وتبلورت هذه
الصراعات فى شكل معارك بين هاتين القيادتين ، مات فيها ما يزيد على الالف .
ولا شك فى أن هذه الخسارة كانت تضعف أوجاق الانكشارية إلى حد بعيد ،
وبشكل يخل بالتوازن العددى بين الأوجاقات وبعضها ، كما يخل كذلك بعملية
التوازن بين السلطات الثلاث التى كانت تتولى حكم البلاد .

وكان خروج أحد البكوات من القاهرة ، مهزوما ، أو فارا من وجه
خصومه ، فرصة لتعقب البدو له ، ومحاولة نهب ماخرج به من القاهرة . وهكذا
أدت هذه الصراعات إلى انتشار الفوضى خارج العواصم والمدن ، وإلى زيادة
بطش البدو بالسلطة الحاكمة فى هذه العواصم .

كما أن نفس هذا الخروج كان يستتبع ، فى حالات أخرى ، عودة هذه القيادة
لمحاولة تولى السلطة من جديد ، على رأس رجال مسلحين ، يكون قد جمعهم من
أحد الاقاليم المجاورة ، ويحاول عن طريقهم انتزاع ، أو استعادة السلطة فى
القاهرة . وأدى ذلك إلى زيادة تفتت الوحدات ، وزيادة تحركها ، وكل منها
ضد الآخرى ، وبشكل يؤدى إلى إضعاف كل منها القوة المواجهة لها . ومن
الناحية العملية ، أصبحت هذه القوى « تتعادل » مع بعضها ؛ أى بمعنى آخر
أصبح محصلة قوتها هو الصفر ، أو ما يقرب من الصفر ، رغم سرعة حركاتها ،
وتعدد هذه الحركات واستمرارها .

ومع ضعف سلطة الولاة ، وتفتت وضعف قوة الأوجاقات ، أصبح الجو
مهيئا أمام المماليك ، لكى يصبحوا هم أصحاب الكلمة الأولى فى البلاد .

يمكن رجال الأوجاقات ، أو قادة المماليك ، يقدرون على الصبر على مثل هذا الوضع ، وعلى مثل هذه الفوضى .

كما أن نفس الشعور بالضعف أجبر رجال الأوجاقات على أن يضمنوا لأنفسهم حلفاء من بين المماليك ، وكانت هذه العملية تزيد من سلطة المماليك ونفوذهم ، فى نفس الوقت الذى يزداد فيه ضعف الفرق العسكرية ؛ الأمر الذى يؤدى إلى اختلال التوازن بين القوى الثلاث المسيطرة على السلطة .

وأخيراً ، فعلينا ألا ننسى أن الطريق لمحاولة إيجاد حل لمثل هذه الخصومات ، وفى مثل هذا المناخ من التضامن والأخوة الإسلامية ، كان يستتبع عقد جلسات بين المتخاصمين ، للتفاهم ، والتراضى ، والمصالحة . وكانت هذه الجلسات تستتبع حضور العلماء ، ونقيب الاشراف ، والقضاة ، يصلحون بين المتخاصمين ، أو يحكمون بينهم ، وبشكل يزيد من كلمة المشايخ والعلماء والقضاة أهمية ، حتى بالنسبة لمن كانوا فى السلطة .

وكانت هذه الصراعات ، التى تحولت فى بعض الفترات إلى عمليات حربية واضحة ، أو إلى حرب أهلية بين رجال السلطة ، تظهر هذا المجموع أمام أعين الشعب فى شكل متبلور ، وعلى أنهم طبقة إجتماعية قائمة بذاتها ، منفصلة عن غيرها ، وتختلف مصالحها عن مصالح أبناء البلاد ، ولا تأبه بما تجره الفوضى والمعارك على التجارة والاسواق من خسائر ونهب وسلب ، ولا بما تستتبعه من فرض أصحاب السلطة الغرامات والإتاوات على الأهالى حتى يتمكنوا من الاستمرار فى صراعاتهم .

وكما حدث بين قادة الفرق العسكرية ، حدث بعد ذلك نفس الصراع بين طوائف المماليك ، أو بيوتهم الكبيرة . وشهدت القاهرة ، فى سنة ١٧١٥ ، كما ذكرنا ، ذلك الانقسام الكبير بين القاسمية والفقارية ، وانضمت فرق القوات

المسلحة إلى هذا الجانب أو الجانب الآخر . ونتج عن هذا الصراع مذابح عنيفة إستمرت فى شوارع القاهرة مدة أيام طويلة .

وفى بعض الفترات حدثت صراعات أخرى داخل أوجاق الانكشارية نفسه ، كما حدث بين جركس بك واسماعيل بك ، فى سنة ١٧١٩ . وتبلورت هذه الصرعات فى شكل معارك بين هاتين القيادتين ، مات فيها ما يزيد على الالف .

ولا شك فى أن هذه الخسارة كانت تضعف أوجاق الانكشارية إلى حد بعيد ، و بشكل يخل بالتوازن العددى بين الأوجاقات وبعضها ، كما يخل كذلك بعملية التوازن بين السلطات الثلاث التى كانت تتولى حكم البلاد .

وكان خروج أحد البكوات من القاهرة ، مهزوما ، أو فارا من وجه خصومه ، فرصة لتعقب البدو له ، ومحاولة نهب ماخرج به من القاهرة . وهكذا أدت هذه الصراعات إلى انتشار الفوضى خارج العواصم والمدن ، وإلى زيادة بطش البدو بالسلطة الحاكمة فى هذه العواصم .

كما أن نفس هذا الخروج كان يستتبع ، فى حالات أخرى ، عودة هذه القيادة لمحاولة تولى السلطة من جديد ، على رأس رجال مسلحين ، يكون قد جمعهم من أحد الأقاليم المجاورة ، ويحاول عن طريقهم انتزاع ، أو استعادة السلطة فى القاهرة . وأدى ذلك إلى زيادة تفتت الوحدات ، وزيادة تحركها ، وكل منها ضد الآخرى ، وبشكل يؤدى إلى إضعاف كل منها للقوة المواجهة لها . ومن الناحية العملية ، أصبحت هذه القوى « تتعادل » مع بعضها ؛ أى بمعنى آخر أصبح محصلة قوتها هو الصفر ، أو ما يقرب من الصفر ، رغم سرعة حركاتها ، وتعدد هذه الحركات واستمرارها .

ومع ضعف سلطة الولاة ، وتفتت وضعف قوة الأوجاقات ، أصبح الجو مهيئا أمام المماليك ، لكى يصبحوا هم أصحاب الكلمة الأولى فى البلاد .

حقيقة أن مجموعات المماليك كانت تشهد صراعات أخرى فيما بينها ، وكانت كذلك تستعين ببعض الأوجاقات ضد المجموعات المنافسة لها . ولكنه أصبح فى وسع شيخها ، أو كبير هؤلاء الأمراء المصريين ، أن يتمتع بكلمة نافذة ، وبسلطة واضحة ، حين يتمكن من القضاء على الخلافات والصراعات الداخلية الموجودة بين المماليك . ولا شك فى أن ما تمكن على بك الكبير من القيام به فى هذه الفترة يثبت أنه أفاد من ضعف الوالى ، ومن ضعف الفرق العسكرية الموجودة ، وعمل على القضاء على منافسيه من المماليك ، ودعم سلطته وقوة رجاله وأتباعه ، كوسيلة لسيطرة التامة على الموقف . ودل ذلك على إنتهاء ذلك التوازن الذى كان السلطان سليم قد وضعه بين السلطات الثلاث الموجودة فى مصر . وبمعنى آخر نصل إلى ضعف سلطة الولاة ، وضعف سلطة الاوجاقات ، وفى صالح سلطة المماليك وأمرائهم . والنتيجة الحتمية هى المساعدة على ظهور مصر فى شكل متميز ، وبشخصية مختلفة ، عن غيرها من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن تجربة على بك الكبير لم تعش لمدة طويلة ومعنى ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن قد فقدت بعد إمكانيات عملها فى مصر . وإذا كانت هذه الدولة قد تميزت بالضعف العسكرى والمالى والإدارى فى هذه الفترة ، إلا أنها كانت قوية بعامل معنوى ، يتمثل فى سلطة الإسلام ، وفى ضرورة الاحتفاظ بالولاء للخلافة الإسلامية ، وخاصة فى وقت تعرض فيه العالم الإسلامى لأخطار خارجية . وهكذا كان الضعف أمام العدو الخارجى ، مع قوة العاطفة ، سلاحا دعم من سلطة الدولة العثمانية على مصر ، رغم إفتقارها إلى الوسائل المادية التى كان من المفروض أن تتسلح بها لكى تحتفظ بممتلكاتها ولكن هذا يوصلنا إلى إمكانية تغير القوى المادية الموجوده فى الميدان ، وتغير من يسيطرون على السلطة بالفعل ، رغم إستمرار النواحى المعنوية ، والقانونية ، على ما كانت عليه .

ولكن ، هل كان فى وسع سيطرة أمراء المماليك أن تستمر لفترة طويله ؟ لاشك فى أن ما بقى للدولة العثمانية من قوة ، مع شعورها بأهمية مصر بالنسبة للإمبراطورية ، كان دافعا لهذه الدولة إلى عدم التخلى عن المعركة ، أو التخلى عن ممتلكاتها . وكان إستقلال مصر عن الدولة العثمانية يهدد الأقاليم السورية ، ويهدد الحجاز والأراضى المقدسة ، كما حدث فى عهد على بك الكبير وكان يهدد أيضا بقيام صلات بين سادة مصر الجدد ، وبين أعداء الدولة العثمانية . كما قد يؤدى إلى السماح مثلا لسفن الاجانب بالدخول فى البحر الاحمر ، وبشكل قد ينتهى بمرور التجارة العالمية فى طريق السويس ـ القاهرة ـ الاسكندرية ، بدلا من مرورها من الخليج العربى عبر العراق إلى الموانى السورية ، أو مرورها برا من أواسط آسيا عبر تركيا والبلقان ؛ الامر الذى سينتج عنه مرور هذه الموارد المالية ، أو جزء منها ، من أيدى الدولة العثمانية ، إلى أيدى أمراء مصر الجدد . هذا علاوة على أن انفراد المماليك بالسلطة فى مصر كان سيحرم الدولة العثمانية من جزية مصر ، أو الخزنة ، ومن المعونة ، أو الصرة ، التى كانت ترسل إلى الحجاز ، فى كل عام .

وكانت حملة القبطان حسن باشا على مصر ، فى عهد ابراهيم بك ومراد بك ، تدل على سير الدولة فى هذا الاتجاه . ولقد نتج عنه زيادة إضعاف البكوات المماليك فى مصر ، وزيادة إنهاك قوات الدولة العثمانية فى عمليات حربية ، دون أن تصل من ورائها الى نتيجة حاسمة .

حقيقه أن ضعف السلطة ، أو ضعف من تولوا السلطات فى مصر فى ذلك الوقت ، قد إستتبع كذلك زيادة ضغطهم ، على الاقل اقتصاديا ، على مجموع المصريين ، حتى يتمكنوا من الاستمرار فى تجهيز الحملات والتجريدات ، اللازمة لحروبهم الداخلية المستمرة . ولكن هذا الضعف الاقتصادى كان يعوضه من

ناحية أخرى تخلخل تلك المجموعات ، أو الطبقات العليا التى تمتعت بالسلطة فى مصر ، وبشكل يقلل العبء ، ولوسياسيا ، عن كاهل المصريين ، ويسمح لقيادات مصرية ، يمكنها أن تتحدث باسم الأهالى ، مثل العلماء ، أو تكون لها أهميتها المالية والإقتصادية، مثل الأعيان والتجار ، أن تنمو ، وتتقدم الصفوف، وتناقش على الأقل ضرورة وضع نظام يضمن حياة الأهالى وممتلكاتهم، وسط هذه الفوضى التى ضربت أطنابها فى طول البلاد وعرضها . وكان سوء الأوضاع الإقتصادية ، عاملا مساعدا لهذه القيادات المصرية ، لكى تضج بالشكوى ، وتحاول وقف المظالم . وكان هذا يبشر ببداية حدوث تطور فى البلاد .

٢ ـ سوء الأحوال الإقتصادية :ـ

كانت الطبقات المسيطرة على السلطة فى مصر فى أثناء القرن الثامن عشر ، هى مجموعات « طفيلية » تعيش على عرق غيرها ، دون أن تشترك بأى نصيب فى الإنتاج . وينطبق هذا على الوالى ورجاله ، وكذلك على الصناجق والكشاف وكل المماليك ، كما ينطبق بطبيعة الحال على رجال الأوجاقات ، أو الفرق العسكرية العثمانية . وكانوا يحتاجون فى حياتهم إلى زيادة استغلالهم بطريقة مستمرة للطبقات ، أو المجموعات ، المنتجة ، والتى كانت تتمثل فى الفلاحين ورجال الحرف . ومع سرعة تحرك هذه العناصر الطفيلية ، إحتاجت إلى زيادة فى مواردها ، من مؤن وأسلحة وذخائر ، وبنود أخرى للإنفاق . ووقع كل ذلك على كاهل الفلاح المصرى فى الريف ، وكاهل أصحاب الحرف فى المدن .

ومع إنصراف أصحاب السلطة إلى صراعاتهم الداخلية ، تناسوا ضرورة إهتمامهم بالنواحى الإنتاجية ، أو أجبروا على إستنزاف كل مايحتاجون إليه من المنتجين، ووضعه فى خدمة معاركهم الشخصية والفردية ، فى الوقت الذى كان هذا الأمر يؤثر فيه على الأوضاع الإقتصادية الموجودة فى البلاد .

ولا تأتى المصائب فرادى . ونعرف أن القرن الثامن عشر شهد تعدد مجىء الفيضان منخفضا ، كما شهد تعدد إنتشار الأوبئة . وإذا كان رجال السلطة غير مسئولين عن إنخفاض النيل ، إلا أن الظروف معركتهم ، ومستوى معيشتهم ، ووضعيتهم فى مصر ، جعلتهم يطالبون الفلاح بتقديم نفس الإلتزام فى سنوات القحط ، كما لو كانت هى سنوات رخاء . أما بالنسبة لإنتشار الأوبئة، فما لاشك فيه أنها جاءت نتيجة لإهمال رجال السلطة بكل مايتعلق بالإجراءات الصحية ؛ بل إن حركاتهم المستمرة بين العواصم والاقاليم ، والمعارك التى كانت تترك القتلى ، كانت تساعد على زيادة إنتشار مثل هذه الأوبئة .

وعلاوة على القحط ، والأوبئة ، ساعدت الفوضى واختلال الأمن على إضطراب الأسواق ، وبشكل جعل الأهالى مهددين فى قوتهم . وكان الاستعداد لإحدى التجريدات يحرم عاصمة البلاد من دواب الحمل ، ومن الغلال ، وحتى من القرب التى كانوا يحضرون بها المياه من النيل .

أما عن التجارة الخارجية فإنها كانت شبه مقطوعة ، إذ لايمكن للتجارة أن تروج إلا فى ظل الأمن والاستقرار . وأجبر هذا الوضع المصريين إلى أن يرضوا بالقليل . وكانوا بطبعهم يتميزون بالقناعة ، ولكن وصول الشدة إلى مرحلة المجاعة كان ينقل المشكلة من نطاق القناعة ، إلى نطاق غريزة حب البقاء .

ويتميز الجزء الثانى من « عجائب الآثار » للجبرتى بأنه يعطينا صورة واضحة لسوء الأوضاع الاقتصادية فى مصر فى النصف الثانى من الثامن عشر ، أى فى الفترة التالية لحكم على بك الكبير . فذكر لنا فى أحداث شهر ذى الحجة سنة ١١٩٨ ، الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٧٨٤ ، وعند حديثه عن ولاية محمد باشا ، أن أيامه كلها كانت « محنا وغلاء » . ثم يذكر بعد ذلك أن هذه السنة كانت تشبه السنة السابقة لها ، « فى الشدة والغلاء ، وقصور النيل » . وربط الجبرتى بين هذه

الأوضاع وبين الفتن المستمرة ، والمظالم التى كانوا الأمراء يرتكبونها فى البلاد ، من المصادرات المستمرة . وإنتشار أتباعهم لجمع الأموال من القرى والبلدان واجبارهم الأهالى على دفع الإناوات والفردة ، ويقول أن هذه العملية قد بلغت إلى حد أنهم قد « أهلكوا الفلاحين ، وضاق ذرعهم ، وإشتد كربهم ، وطفشوا من البلاد » .

وإذا كان الأمراء قد وجدوا صعوبات فى جمع مايلزمهم من الأموال من الأهالى ، فإنهم قد حولوا العملية إلى الملتزمين ، حتى يتمكنوا من جمع هذه الفردة ، أو الإنارة ، من الأهالى . وكانت عملية الاستنزاف هذه ثقيلة على نفوس الأهالى ، وثقيلة حتى بالنسبة لمقدرة « المساتير » من الناس ، فاضطروا إلى بيع أمتعتهم ودورهم . وكان رجال السلطة يتتبعون كل من « يشم فيه رائحة الغنى » ، وكانوا يزجون به فى السجن ، ويطالبونه بأضعاف ما كان يقدر عليه . ولقد أدى ذلك إلى خراب الأقليم ، وجلاء الفلاحين عن أراضيهم بسبب هذا الظلم ، وإنتشار الكثيرين منهم فى العاصمة ، ومعهم نساءهم وأولادهم ، يصيحون من الجوع ، ويأكلون مايجدونه فى الطرقات « فلا يجد الزبال شيئا يكنسه » ، ويصل الحال ، كما يروى لنا الجبرتى ، إلى أنهم قد أكلوا مايموت من الخيل والحمير والجمال . ولقد مات الكثير من الفقراء بالجوع . وظل هذا الغلاء مستمرا ، وكانت الدراهم قليلة فى أيدى الناس ، فقل التعامل إلا فيما يؤكل ، واقتصر حديث الناس على ذكر المآكل والقمح والسمن . وضاعت مصلحة الأهالى تماما نتيجة لموقف رجال السلطة من بعضهم ، ومن غيرهم للمصريين ، ونتيجة لهذه الفوضى التى كانت تتمثل فى خروج طائفة ورجوع طائفة أخرى (١) .

حقيقة أن هذه القيادات كانت تحاول فى بعض الحالات ، كما حدث مع القبطان حسن باشا ، أن تأخذ الأموال من الأهالى والتجار على أنها سلفة ، يردونها إليهم

(١) راجع صفحة ٢٨٠ — ٢٨١ . والجبرتى : ج ٢ : ص ٨٣ — ٨٤ .

بعد وقت معين . ولكن هذه الحالات كانت نادرة . ولقد عمل حسن باشا نفسه على الحصول على أكثر مايمكنه أن يحصل عليه من أموال مراد بك وابراهيم بك ، وكذلك من أموال الأمراء التابعين لهم وإستتبعت هذه العملية القيام بالتفتيش لإخراج الخبايا من البيوت . ونجد أن حسن باشا قد إلتجأ إلى عملية بيع جوارى ومحظيات ، وحتى بعض أولاد هؤلاء الأمراء . ولاشك فى أن مثل هذا الجشع ، أو الانتقام ، قد قلل كذلك من هيبة رجال السلطة فى أعين المصريين ، سواء أكانوا من المماليك أو من الأتراك . ولقد ذكرنا (١) أن مشايخ الأزهر قد ذهبوا إلى القلعة ، وأن الشيخ السادات تحدث مع حسن باشا ، وذكر له أن السلطان قد أرسله إلى مصر لإقامه الشريعة ومنع الظلم ، وأنه لايجوز ولايحل « بيع الأحرار وأمهات الأولاد » . وهكذا نرى أن عملية التفرس ، أو الشراهية فى جمع الأموال ، من جانب رجال السلطة ، أعطت فرصا للمشايخ والعلماء ، أى لقيادات المصريين ، للتدخل ، واقول الحق ، حتى وإن كره الظالمون .

ولكى يصل أصحاب السلطة إلى مبتغاهم ، أى إلى المال ، عصب الحياة ، الذى كانوا يبتزونه من المصريين ، كان من اللازم أن يستندوا إلى قوات أمن ، أو قوات عسكرية ، كانت تبذل كل حماسها وقوتها فى جمع أكبر مايمكنها جمعه . ويؤدى هذا بالتالى إلى زيادة إنتشار المظالم . أما إذا كان لهؤلاء الجنود عادات وتقاليد تختلف عما عهده المصريون ، مثل عساكر حسن باشا الذين تعدوا على أهل الحرف فى القاهرة (٢) ، ومشاركتهم لأصحاب المحلات نظير منحهم الحماية لهم ، فإن هذا الأمر كان يؤدى كذلك بالإهالى إلى الضجر ، وعدم قبول مثل هذه الطريقة للتعامل ونعرف أن أهالى القاهرة قد ضجوا من هذه العملية ، وتظلموا

(١) أنظر صفحة ٢٨٧ .

(٢) أنظر ص ٢٨٦ .

منها الباشا، وأنه قد اضطر إلى إصدار التعليمات بوقفها. ومعنى ذلك أن الأهالى لم يعودوا سلبيين متواكلين، بل أخذوا يتذمرون، ويشكون، ويطالبون بوقف المظالم. وحتى إن كانوا قد وصلوا إلى مستوى الصفر، فإنهم قرروا عدم النزول إلى ماتحت الصفر. وحتى الوقوف عند الصفر يعتبر فى غاية الأهمية بالنسبة للقوى الوطنية، إذ أن هذا الخط هو خط الإنطلاق، إن لم يكن هو خط الثورة.

٣ - بداية تحرك القيادات الوطنية :-

تكاتفت عوامل ضعف السلطة، مع سوء الأوضاع والأحوال الاقتصادية، على الوصول إلى إزدياد روح التذمر بين الوطنيين. وظهر أمام المصريين أن هذه المعارك المستمرة بين رجال الأوجاقات وبعضهم، وبين البكوات المماليك وبعضهم، كانت معارك شخصية، تستهدف الوصول إلى السلطة، وتحاول استغلال المصريين لكى تحصل منهم على كل ما كان فى وسعها أن تصل إليه، لتدعيم حركاتها وانقلاباتها بما يلزمها من أموال ومن إمكانيات. وظهرت هذه القيادات، وقت إنتصاراتها، وكذلك وقت هزائمها، على أنها ضعيفة، مادامت تلتجىء إلى المصرى، بصفته عول لها. وظهرت كذلك ضعيفة، حين إنحرفت عن العرف والتقاليد، وعملت على إستحداث المظالم، وإستحداث الضرائب، والفرد، والاتاوات؛ إذ أنها بدت عاجزة عن الاستمرار فى السلطة مالم يمولها المصريون، حتى ولو كان هذا التمويل بطرق استبدادية تعسفية.

ومع زيادة المظالم، إنحرف الحكام وأصحاب السلطة، وبشكل أظهر إفتئاتهم على ميادين تدخل فى إختصاص الشريعة، وتمس بالتالى أساس الإسلام. ولم يكن من السهل على علماء الأزهر أن يسكتوا على أمر حسن باشا، القائد العام للبحرية العثمانية، ببيع محظيات وأمهات أولاد إبراهيم بك ومراد بك. وكان هذا الجهل من جانب رجال السلطة بأهمية تطبيق الشرع فى عاصمة يرتفع فيها

منار الأزهر، كافية لسقوط هيبة رجال السلطة فى أعين علماء المسلمين، حتى وإن كانت هذه السلطة قد أتت من دار الخلافة نفسها. وهكذا أعطت السلطة لعلماء الأزهر الفرصة لإثبات وجودهم، والقيام بعملية مراجعة لما تقوم به من أخطاء. وكانت مقابلة علماء الأزهر لحسن باشا، ومناقشتهم معه، تدل على قيام هؤلاء العلماء بدور المعارضة، لمن هم فى الحكم، ومحاولة إعادتهم إلى الطريق السليم. ومعنى ذلك أن علماء مصر شعروا بقوتهم، حتى وإن كانت معنوية، للوقوف فى وجه الحاكمين. ومعناه أيضاً بداية ظهور قيادة فى مصر توقف إستبداد الحاكمين عند حد معين، هو حد الشرع، الذى لا تقبل التقهقر عنه. ولاشك فى أن إتخاذ مثل هذا الموقف، علناً، وفى القلعة، كان يدل على أن علماء مصر قد أصبحوا سلطة للمراجعة، وسلطة لوقف المظالم، والحد من الإستبداد.

وشهدت السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، بداية تحرك هذه القيادة، التى كانت وطنية وإسلامية، وإزدياد سرعة تحركها، مع سرعة تحرك البكوات المماليك، ورجال السلطة، وسرعتهم فى إرتكاب الأخطاء، وفى ظلم الرعية. وإذا كانت هذه القيادة قد وقفت مثل هذا الموقف فى مسألة شرعية، دينية وإسلامية، فإنها ستقف مواقف مماثلة فى مسألة ضرورة دفع ضرائب جديدة لتمويل التجريدة التى كان إسماعيل بك يحاول إعدادها لمحاربة كل من إبراهيم بك ومراد بك فى الصعيد، بعد عودة القبطان باشا إلى تركيا. ذلك أن الشيخ العروسى قد وقف أمامه فى الديوان، وذكر له أن الحال قد ضاق بالناس، وأن أحداً من المصريين لايمكنه أن يصل إلى بحر النيل، وأن ثمن قربة الماء قد بلغ خمسة عشر نصف فضة، ثم إنتقد طريقته فى بناء الإستحكامات والمتاريس عند طره، وفى الجيزة، رغم أن طبيعة الحرب فى ذلك الوقت كانت هى حرب فرسان، تعتمد على الصدام ثم الإنفصال السريع، ويظهر فيها الغالب والمغلوب

فى الحال . ومعنى ذلك أن العلماء كانوا لايثقون حتى فى مقدرة المماليك فى الميدان الذى تخصصوا فيه ، وهو ميدان الحرب .

ومرة أخرى وقف إسماعيل أفندى الخلوتى أمام اسماعيل بك ، حين طالب بالمشاركة فى تحمل النفقات العسكرية ، وقال له : « ونحن ، أى شىء تبقى عندنا حتى نصرفه ، وقد صرنا كلنا شحاتين ... » (١). إن علماء مصر قد رفضوا الاشتراك فى تحمل مصاريف جديدة ، وفى تحمل غيرهم من المصريين مثل هذه الأعباء . ويعتبر هذا الموقف موقفاً سياسياً ، لقيادة وطنية ، ترفض الموافقة على مايرسمه لها رجال السلطة .

وشهد شهر يوليو سنة ١٧٩٥ إنتفاضة شعبية جديدة على ظلم الامراء المماليك ، وكانت هذه الإنتفاضة بقيادة شيوخ الأزهر وعلمائه كذلك ، وإن كانت قد ضمت إليها التجار وكتلت جماهير الشعب للوقوف بها فى وجه المماليك . وبعد أن إستغاث بعض أهالى قرية من قرى بلبيس بالشيخ الشرقاوى ، من ظلم رجال محمد بك الألفى ، جمع هذا الشيخ بقية مشايخ الأزهر ، وأقفلوا أبواب الجامع ، وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت ، وتوجهوا ، ووراءهم « خلق كثير من العامة » إلى البيت الشيخ السادات . وكانت هذه المظاهرة كافية لإرهاب إبراهيم بك ومراد بك . وارسل إليهم إبراهيم بك يسألهم عن سبب سخطهم ، فردوا بأنهم كانوا يريدون « العدل ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع ، وإبطال الحوادث والمكوسات » (٢) التى إبتدعها المماليك وإستحدثوها . وإذا كان ابراهيم بك قد تعلل باحتياجهم الى هذه الأموال حتى لاتضيق عليهم المعايش ، فان زعماء المتظاهرين قد ردوا عليه متسائلين : « وما الباعث على الإكثار من

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ١٥٣

(٢) المرجع السابق — نفس الجزء — ص ٢٥٨ .

النفقات وشراء المماليك ، والأمير يكون أميراً بالإعطاء ، لا بالاخذ ؟ »

ولم تنته المظاهرة عند هذا الحد ، اذ أن المشايخ قد عادوا الى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية ، وباتوا بالمسجد . أنه إعتصام . وأصبح أمام رجال السلطة إما أن يستخدموا القوة مع علماء المسلمين المعتصمين بالجامع الأزهر ، وإما أن يرضخوا لمطالبهم ، ويسيروا وفق مايرغبون . ولم يكن الإختيار سهلا أمام المماليك ، ورغم قوتهم ، فإن أحداً منهم لم يجرؤ على التفكير فى إقتحام مكان العلم ، ومنار الإسلام . وظهرت فاعلية هذا السلاح المعنوى أمام قوة المماليك المادية ، ومضاء سيوفهم ، وحدة حرابهم . وسعى البكوات المماليك أنفسهم لمصالحة المشايخ والعلماء . ويذكر لنا الجبرتى أنهم أخذوا فى ملاطفة العلماء ، وأنهم إلتمسوا منهم السعى فى الصلح . وفى اليوم التالى أعلن سادة مصر ، وبكواتها المتحكمين فيها ، أنهم قد « تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم » (١) ، كما تعهدوا برفع المظالم المحدثة ، والكشوفيات والتفاريد والمكوس . ولم يكتف العلماء بمثل هذا الوعد الشفهى . وكان القاضى حاضراً ، وكتب حجة عليهم بذلك ، وصدق عليها الباشا الوالى ، وختمها كل من إبراهيم بك ومراد بك . وتعتبر هذه الحجة دلالة كبيرة على أن علماء مصر ومشايخها أجبروا رجال السلطة على أن يسيروا وفق قواعد محددة ، ومكتوبة ، وكأنها دستور التعامل بين الحاكم والمحكوم . لقد أصبح العلماء والمشايخ قيادة وطنية أصيلة ، عاملة وبصيرة ، تراقب رجال السلطة ، وتوقفهم عند حدهم ، بقوة الحجة ، وبقوة الشرع ، وبتأييد الجماهير . ولانعتقد أن هؤلاء العلماء والمشايخ كانوا قد تأثروا بأنباء نشوب الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض ، بل إنهم قد شعروا ، وسط هذه الفوضى وزيادة التحكم ، وبفطرتهم ، بضرورة وقف الظلم ، والدفاع عن مصالح الرعية . وكان إعتزازهم

(١) الجبرتى : ج ٢ — ص ٢٠٩ .

بعلمهم ، وشعورهم بمسئوليتهم العلمية ، وبصفتهم علماء الاسلام ، دين الحق والفطرة ، أكبر دعامة لهم على إتخاذ هذا الموقف الثورى ، الذى كان يتجاوب مع طبيعتهم ، فى تلك الظروف ، ويتجاوب مع نفسيتهم أكثر من تجاوبه مع أحداث الثورة الفرنسية ، كما يدعى البعض .

وعاد العلماء من القلعة فى جمهرة عظيمة ، وتلتف حول كل منهم مجموعة كبيرة من الجماهير ، وكانت هناك صيحات ، يقول عنها الجبرتى أنهم كانوا ينادون « حسب ما رسم سادتنا العلماء » ، فقد رفعت المظالم والمكوس من « مملكة الديار المصرية » .

وكان هذا تغييراً كبيراً حدث داخل المعسكر المصرى ، بدأ بضعف السلطة التى كان يمارسها الحكام والمتحكمين ، فى رقاب عباد الله الصالحين ، وكنتيجة لاستمرار المنازعات بين المتطلعين إلى السلطة، أو بين مراكز القوى الموجودة فى السلطة وبعضها . ثم إستمر بعد ذلك مع سوء الأوضاع الاقتصادية ، ووصول الأهالى إلى خط الصفر ؛ واستتبع ذلك ظهور قيادة وطنية جديدة ، أخذت تمثل رغبات المصريين ، وتدافع عن مصالحهم . ومعنى ذلك تزايد نمو هذه القيادة الوطنية ، فى الوقت الذى إضمحلت فيه السلطة . إنه تغيير كبير . ولكن ، هل كان فى وسع هذا المعسكر الوطنى أن يظل مقصوراً على نفسه ، لا يتأثر بالقوى الخارجية ؟ لقد نمت هذه القيادة الجديدة فى مصر ، وظهرت بداية تحركها ، أى بداية التغيير فى العلاقات بين القوى الموجودة ، رغم تدعيم الدولة العثمانية ومساندتها لرجال السلطة ونفوذهم فى البلاد . ولكن ، ماذا سيكون عليه الحال، أو يصل إليه الأمر ، لو تدخلت قوى أخرى فى الموقف ، خاصة وأن كل من إنجلترا وفرنسا كانت قد بدأت فى الإتجاه بأنظارها نحو مصر ، وبصفتها مفارق طرق هامة توصل إلى الهند؟

٤ - الأطماع الأجنبية وازدياد أهمية طريق الهند :-

كان إزدياد ضغط العامل الاقتصادى ، ومحاولة التجارة الأوربية أن تصل إلى الهند بطريق قصير ، سببا فى تفكير بعض الأوربيين فى ضرورة استخدام طريق البحر المتوسط ، والبحر الأحمر ، أى طريق الشرق الاوسط ومصر ، من جديد ، للإتصال بالشرق الأقصى . وحدثت فى هذا المجال ضغوط عديدة للوصول إلى هذا الهدف ، ومن جانب القوى الأوربية ذات المصلحة . أما التعامل بين سلطات مصر وبين التجار الأجانب المقيمين فيها ، فإنه قد إستخدم كذلك كوسيلة للضغط ، ولتحطيم العقبات ، والوصول إلى تمهيد الطريق لسهولة تحقيق هذا الهدف . وكانت الفرد والإتاوات التى يفرضها رجال السلطة فى مصر على التجار الأجانب ، أسباباً تدفعهم إلى الشكوى لقناصلهم ، ولسفراء دولهم فى استانبول ، وتدفعهم كذلك إلى الكتابة لحكوماتهم ، طالبين التدخل ، لحمايتهم من هذه المظالم . ولاشك فى أن هذا التدخل كان إضعافاً للسلطة الموجودة فى مصر ، وبشكل يساعد على سهولة إتمام التطور الاجتماعى والسياسى ، الذى يتمثل فى علاقة القوى والطبقات الموجودة فى مصر ببعضها .

وكانت جالية التجار الفرنسيين فى مصر تتمتع بالمكانة الأولى بين جاليات التجار الأجانب ، وكانت أكثر عدداً ، ولها قنصل يتحدث باسمها . ولكن إنجلترا حصلت على براءة من الباب العالى ، فى سنة ١٦٩٨ ، بتعيين قنصل لها فى مصر ، وتنص على ألا تزيد قيمة الضرائب على البضائع التى يستوردها تجارها المقيمين فى مصر عن ٣ ٪ ؛ أى على أن يتمتع الإنجليز بنفس المزايا التى كان يتمتع بها الفرنسيون . وأصبحت للقنصل الانجليزى فى القاهرة ، فى أثناء القرن الثامن عشر ، نفس المكانة التى كان يتمتع بها القنصل الفرنسى من قبل . وزادت قيمة صادرات إنجلترا لمصر ، وبشكل ينافس التجارة الفرنسية . وكان هناك تجار

آخرون من البندقيـة وجنوا وهولندا وغيرها ، ولـكنهم كانوا يطلبون حماية القنصل الفرنسى أو القنصل الانجليزى ، نتيجة لعـدم وجود قنصل لهم بشكل منتظم . وكان هذا الوضع يساعد على وجود تنافس بين هذين القنصلين .

وزاد إلتفات الانجليز إلى مصر ، لا بصفتها سوقا للبضائع الانجليزية، ولـكن بصفتها ممراً يوصل إلى الهند ، وبخاصة فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر . وكانت معاهدة باريس سنة ١٧٦٣ قد ساعدت على التنبؤ بسرعة إزدهار عملية استغلال إنجلترا للهند، وستساعد على محاولة هذه الدولة زيادة مصالحها ونفوذها فى مصر ، وبصفتها مفرق طرق هام بالنسبة لإتصالها بالهند . ولقد حصل الرحالة الاسكتلندى جيمس بروس ، من محمد بك أبو الذهب فى سنة ١٧٧٣ ، على وعد بالسماح للتجار الانجليز بأن يصلوا بسلعهم إلى ميناء السويس ، بعـد أن كانت الملاحة مفتوحة أمامهم حتى جدة فقط . ومعنى ذلك أن ميناء السويس بدأت فى « الإنفتاح » فى وجه الإنجليز . وتأيد هذا الوعد بمعاهدة عقدها وارن هيستنجس فى سنة ١٧٧٥ مع أبى الذهب ، وكانت شروطها فى صالح التجارة الانجليزية . وإعتقد جورج بلدوين أن انجلترا ستتصل بالهند عن طريق مصر ؛ ولـكن هذه الفكرة إختفت بعد وقت قصير ، ونتيجة لرفض كل من ابراهيم بك ومراد بك تنفيذ اتفاقية وارن هيستنجس مع سيدهم السابق، ونتيجة لإصرار الباب العالى على رفض السماح للسفن الأجنبية المسيحية بالوصول فى البحر الأحمر إلى شمال جدة . ولقد عينت إنجلترا جورج بلدوين قنصلالها فى مصر، وكان قد أصر فى سنة ١٧٨٦ على أهمية هذا الطريق بالنسبة لانجلترا ، ولـكنه لم يحقق أى نجاح فى هذا السبيل، ولم يتمكن من أقناع سفير انجلترا فى استانبول ، أو من إقناع حكومة لندن ، بأهمية التدخل فى الأمر . وعلى العكس من ذلك نجد أن الماريشال دى كاسترى، يرسل أحد ضباط البحرية الفرنسية ، وهو الضابط ترجيه ، إلى مصر ، وينجح

هذا الضابط فى أن يعقد فى سنة ١٧٨٥ ثلاث اتفاقات: الأول مع مراد بك ، ويتضمن الترحيب بالتجـار الفرنسيين وتقديم الحماية اللازمة لهم؛ والثانى مع ملتزم الجمارك؛ والثالث مع شيخ العرب الحاج ناصر شديد ، الذى تعهد بحماية الفرنسيين وقوافلهم فيما بين القاهرة والسويس . والمهم أن هذه المحـاولات كانت تدل على وجود بعض القوى الجديد وتزايد ظهورها ، وكانت تتمثل فى مرور بعض الضباط والموظفين والتجار ، وكذلك طرود البريد والسلع ، عبر مصر فى تلك الفترة ، وتفـكير الأوربيين فى ضرورة تسهيل وتأمين وضمان إستمرار مثل هذه العملية النامية . وكانت هذه العملية تعتبر قوة جديد ، خارجية ، تزيد الضغط على مصر .

وإلى جانب هذه الضغوط الاقتصادية والتجارية ، التى قامت بنشاط سياسى ، كانت هناك مشروعات أوربية حربية ، أى استراتيجية ، محددة تهدف السيطرة على مصر ، وإتخاذها قاعدة للاتصال بالشرق الأقصى .

ومنذ عهد لوى الرابع عشر ، كان ليبنيتز Libniz قد شرح ، منذ سنة ١٦٧١ ، فـكرة تعاون ملك فرنسا مع الامبراطور لمحاربة الدولة العثمانية ، وكان يهدف السماح لفرنسا بالحصول على مصر ، فى هذه الحرب التى إدعى أنها ستكون لنصرة الصليب على الهلال ، وفى مقابل توجيه مجهودات لوى الرابع عشر بعيداً عن الحدود الغربية للأقاليم الألمـانية . ولـكن الوزير الفرنسى علق على ذلك بأن « مشروعات الحروب الدينية قد فقدت جديتهـا منذ عهد القديس لوى » [١] . وبذلك ظلت هذه المحاولة دون الوصول إلى نتيجة إيجابية .

ولكن أنظار لوى الرابع عشر وحكومته توجهت ، فى فترات مختلفة ، صوب مصر ، لا لإحتلالها بقوات عسكرية ، ولـكن لفتح طريق تجارى لفرنسا فيهـا ،

---

(١) أنظر : —

DEHERAIN, Henri L'Egypte; Turque. p. 201.

بين الأسكندرية والسويس . وحاول السفراء الفرنسيون فى استانبول أن يحصلوا على تصريح من الباب العالى بسير السفن الفرنسية فى البحر الأحمر، وعلى وعد منه بحماية قوافل التجارة التى تمر بالقاهرة عابرة بين البحرين الأحمر والمتوسط . ولكن معارضة كل من الباب العالى ، والسلطات الموجودة فى مصر ، كانت قوية لمثل هذه المشروعات .

وبعد هزيمة الدولة العثمانية فى سنة ١٧٦٩ أمام القوات الروسية ، بدت الدوله العثمانية وكأنها مهددة بالتفكك والإنهيار . ووجد الدوق دى شوازيل Choiseul ، وزير خارجية فرنسا ، أنه يمكن لروسيا أن تسيطر على القرم ، فى نفس الوقت الذى تفيد فيه فرنسا من الموقف ، وتوجه أنظارها إلى مصر ، وتعوض بها ما فقدته فى أمريكا والهند ، فى أثناء حرب السنوات السبع . ولقد تأثر الكونت دى سان بريست Saint _ Priest ، السفير الفرنسى فى استانبول ، بما رآه هناك من مظاهر الفوضى والتفكك والضعف وانتشار الثورات والفتن ، فى هذا الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وحين عاد إلى فرنسا فى سنة ١٧٧٧ . أوصى وزير الخارجية بضرورة عمل فرنسا على الاستيلاء على مصر. وبنى حجته على أساسين : خصوبة أرض مصر؛ وسهولة عملية الغزو نتيجة لضعف السلطات والقوات الموجودة فيها .

وعهدت فرنسا ، فى سنة ١٧٧٧ ، إلى البارون دى توت Tott بمهمة دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية للأقاليم العثمانية فى شرق البحر المتوسط ؛ وأقام فى مصر فى أثناء فترة الصيف فى نفس هذه السنة ، وقدم مذكرة لحكومته ، بعد عودته إلى بلاده ، شرح فيها الوسائل اللازمة للاستيلاء على مصر . ولكن علينا أن نذكر أن سياسة فرنسا الخارجية فى هذه الفترة كانت تتمشى ، بشكل عام ، مع فكرة المحافظة على الوضع القائم ، وعدم فتح باب تقسيم الدولة العثمانية،

الذى كان سيؤدى إلى نشأة قلاقل كبيرة بالنسبة لعلاقات الدول الأوربية مع بعضها فى ذلك الوقت وان كانت الثورة الفرنسية ، وبخاصة مجىء حكومة الإدارة الى السلطة ، ستوجه السياسة الفرنسية الى إتجاه مخالف .

وزادت شكايات التجار الفرنسيين المقيمين فى مصر لحكومة الثورة فى فرنسا ، منذ سنة ١٧٩٠ ، عن ظلم واستبداد سلطات القاهرة ، وعدم احترام هذه السلطات للقوانين واللوائح ، التى تحدد الرسوم على السلع بمقدار ٣ ٪ من قيمتها ، وإجبارهم التجار على دفع رسوم أخرى عديدة ، لم يقع بشأنها أى إتفاق ، وعن عدم رد البكوات المماليك للمبالغ التى كانوا يقترضونها من التجار ، واستخدامهم العنف فى الحصول على السلع بالأسعار التى تحلو لهم . وكانت فرنسا هى التى ترسم الخطوط لسيادة النظام الرأسمالى ، وتثبيت دعائم القانون ، والقضاء على الطغيان فى ذلك الوقت . فهل كانت ترضى بأن يلقى مواطنوها مثل هذه المعاملة ؟

وكان شارل مجالون Charles Magallon القنصل الفرنسى فى القاهرة قد عاد إلى باريس فى سنة ١٧٩١ ، فعينته حكومة بلاده قنصلا عاماً لها فى مصر، فى سنة ١٧٩٣ . ووصل إلى القاهرة فى عهد إدارة ابراهيم بك ومراد بك ، واستقبلوه استقبالا فخماً ، وخلعوا عليه الخلع . ولكن سرعان ماعاد سادة مصر إلى ظلمهم وتعسفهم مع التجار الأجانب، والتشدد عليهم فى الرسوم الإضافية، والعمل على مصادرة ما يحلو لهم من سلعهم .

ولاشك فى أن رفض الفرنسيين لمظالم حكام القاهرة قد زاد بعد إعلان الثورة فى فرنسا ، وشعورهم بأهمية الدور الذى كانت بلادهم قد أخذت فى القيام به فى أوربا وأصبح مجالون من أنصار تغيير وضعية مصر، وبشكل يؤدى إلى خضوعها لسلطة باشا قوى، أو يؤدى إلى إحتلالها بجيش فرنسى ؛ وأصبح مجالون من

أنصار هذا الحل الأخير . وكتب إلى ممثل الجمهورية الفرنسية فى استانبول ، فى
شهر يونيو سنة ١٧٩٥ ، بأن حكومة الجمهورية على درجة من القوة تسمح لها
بإعادة الصواب لهؤلاء الأفراد ؛ وأغراه بالمزايا التى ستحصل عليها فرنسا من
إستيلائها على مصر ، والثروات الكبيرة من الموارد التى سيعود إلى فرنسا
باقدامها على تنفيذ هذه الخطة . وكتب بعد أربعة أشهر لوزير الخارجية الفرنسية،
وعدد من جديد مزايا إستيلاء الفرنسيين على مصر : فمصر هى المكان الذى
يصل إليه بن اليمن ، ومنتجات الهند ، هذا علاوة على المنتجات المصرية . ويمكن
إتخاذها قاعدة حربية لقوات فرنسية ، يمكن لعشرة آلاف من بينهم أن يقوموا
بطرد الإنجليز من البنغال والهند . وأمرت حكومة فرنسا بدراسة هذه الإقتراحات؛
وكانت هذه هى أولى الخطوات العملية التى تتخذها فرنسا رسمياً، لتنفيذ المشروع .
وفى نفس الوقت الذى أقلع فيه مجالون فى صيف سنة ١٧٩٧ إلى فرنسا ، كانت
الحكومة الفرنسية تناقش مشروع حملتها على مصر .

وإن ما يهمنا هنا هو أن هذه الأطماع الأجنبية فى مصر ، وازدياد
أهمية طريق الهند ، كانت أسباباً يمكن إضافتها إلى ضعف السلطة الموجودة فى
البلاد ، نتيجة الصراعات الداخلية ، وإلى سوء الأحوال الإقتصادية ، لكى تؤدى
إلى قلة الضغط الموجود على القيادات الوطنية ، وتبشر بذلك بأن تكون بداية لتطور
إجتماعى واضح فى مصر .

الباب الرابع

الحملة الفرنسية على مصر

الفصل السادس عشر

الحملة وإحتلالها مصر

كانت الحملة الفرنسية على مصر قوة دفع أثرت فى القوى والأحوال الموجودة فى البلاد . وكانت تمثل إحتكاكا بين حضارتين مختلفتين : حضارة غربية تطورت منذ عصر النهضة ،وبلغت مرحلة التحرر من سيطرة الإقطاع ؛ وحضارة شرقية ، تميزت بمحافظتها على تقاليدها ، وأجبرتها ظروفها على الاستكانة تحت حكم الأتراك وتحكم المماليك . وكانت صداما عنيفا ، هز المجتمع المصرى ، أو الوطنى ، نتيجة لرؤويته هذه الحضارة الغربية المتطورة عن قرب .وإذا كانت فترة الحملة الفرنسية تعتبر جزءا لايتجزأ من تاريخ مصر القومى ، فإنها كذلك حلقة من سلسلة العمليات العسكرية والاستعمارية التى قامت بها فرنسا فى العصور الحديثة ، وتعتبر كذلك فترة هامة بالنسبة لعلاقات الدول ببعضها فى عهد الثورة الفرنسية ، أى عند نهاية القرن الثامن عشر .

١ – مشروع الحملة والاستعداد :–

كان إنشاء حكومة الادارة فى فرنسا عاملا قويا يساعد على تفرغ هذه البلاد لبحث المشكلات العاجلة ، مثل الدفاع عن فرنسا وإتخاذ قرار فى المشكلات الاستعمارية . وتزايدت الآراء التى كانت تشير الى مصر على أنها مكان صالح للبدء فى تجربة إستعمارية جديدة ، بعد أن كانت فرنسا قد خسرت الكثير من مستعمراتها ، سواء فى العالم الجديد ، أو فى الشرق الأقصى ، فى أثناء النصف الثانى من القرن الثامن عشر . وساعدت شكايات مجالون والتجار الفرنسيين الموجودين فى مصر على إعادة بحث المسألة الشرقية ، فى حد ذاتها ، وإمكانية بقاء الدولة العثمانية أو

تقسيمها بين الدول ، وكذلك بالنسبة لمجموع العلاقات بين الدول الأوربية فى تلك الفترة التى تلت تقسيم بولندا بين روسيا وبروسيا والنمسا ، والتى أخذت فيها إمبراطورية القياصرة فى الزحف جنوبا على الممتلكات العثمانية المحيطة بالبحر الأسود ، سواء فى البلقان ، أو القرم ، أو فى منطقة جورجيا .

وتعددت التقارير التى كتبها الرحالة والقناصل والتجار الفرنسيين عن طبيعة الأحوال الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت ، وإمكان إفادة فرنسا منها. وكانت تجربة على بك الكبير السابقة ، وامكانية تدخل روسيا فى مصر والشام ، كفيلة بأن تفتح عيون كل من الفرنسيين والانجليز إلى المزايا التى يمكن أن تعود عليهم إذا ماحاولوا السيطرة على هذه الولاية الهامة. وأصرت هذه التقارير على نقطتين: الأولى هى خصوبة أرض مصر ، وإمكانية إستغلالها كمستعمرة لإنتاج الحاصلات الزراعية ، وكسوق لتوزيع السلع المصنعة ، والثانية هى ضعف مصر عسكريا ، نتيجة لضعف الأوجاقات العسكرية ، وإشتباك المماليك فى الحروب والعمليات العسكرية الداخلية شبه المستمرة ، وبشكل يجعلهم ضعفاء ، فى مجموعهم ، ولايقدرون على مواجهة قوة غزو أوربية . ولا يمكننا أن ننسى طبيعة التسليح الذى إعتمد عليه الأتراك والمماليك فى مصر ، سواء فى قلة الأسلحة النارية الموجودة ، أو فى إعتمادهم على السيوف والرماح ، فى الوقت الذى إعتمدت فيه القوات الفرنسية على كميات كبيرة من النيران ، كما إعتمدت على مدفعية تفوقت فى معارك أوربا نفسها . وكان التكتيك العثمانى المملوكى ، الذى يعتمد على الحركات السريعة ، من الكر والفر والإلتفاف ومعاودة الإلتحام ، ثم الانفصال بسرعة ، ضعيفا أمام خطوط وصفوف الفرنسيين المنظمة الثابتة، وكان من الصعب عليه أن يؤثر فيها . فكانت عملية الإستيلاء على مصر إذاً عملية مغرية بالنسبة لدولة أوربية ترغب فى التوسع ، وترغب فى البدء بتجربة إستعمارية من جديد .

ويمكننا أن نذكر من بين أولئك الذين عملوا على إغراء حكومة فرنسا على إحتلال مصر كل من سان بريس ، وجان بانيست مور . هذا علاوة على كتابات البارون دى توت ، وسافارى Savary ، وفولنى Volney . وقد كتب بعضهم ، مثل مور ، تقارير تعتبر خطة تفصيلية كاملة لطريقة إحتلال مصر ، وإستغلالها ، وتحصينها حتى لاتقع فريسة فى أيدى المنافسين .

وكانت حكومة الادارة قد حاربت كل من إنجلترا والنمسا ، وتمكن الجنرال بونابرت من أن يحرز إنتصارات كبيرة ضد النمسا فى إيطاليا ، فعبر جسر لودى ، وإحتل ميلان ، ثم إنتصر على النمسويين فى أركولا ثم ريفولى فى شهر يناير سنة ١٧٩٧ ، وبشكل أجبر النمسا على الخروج من الحرب ، وعقدها هدنة لوبن فى ١٨ أبريل سنة ١٧٩٧ . وبعد هذا الانتصار أصبحت فرنسا تواجه إنجلترا بمفردها ، وأصبح على فرنسا أن توجه لهذه الدولة ضربة شديدة .

وكانت فرنسا قد إحتلت هولندا ، وحولتها إلى جمهورية بتافيا ، وكانت ترغب فى أن تحتفظ بمستعمرات هولندا السابقة لها ، وبخاصة فى الشرق الأقصى وفى رأس الرجاء الصالح . وكانت مضطرة لكى تصل إلى ذلك ، إلى أن ترغم إنجلترا على مثل هذا التنازل . وكان التفكير فى هذه المناطق يوجه أنظار فرنسا صوب البحر المتوسط ، وصوب مصر .

وكان وصول القوات الفرنسية إلى شمال إيطاليا يجعلها قريبة من شبه جزيرة البلقان ، التى كانت خاضعة للدولة العثمانية. ويجعلها تفكر فى الجزر المنتشرة فى هذا البحر ، وبصفتها ركائز يمكنها أن تستند إليها لكى تقلل من خطورة البحرية الانجليزية، والأسطول البريطانى الموجود فى البحر المتوسط . ودفع ذلك فرنسا إلى التفكير فى جزر الأيونيان ، وفى جزيرة مالطة. وفكر الجنرال بونابرت نفسه، أثناء وجوده فى شمال إيطاليا، فى ضرورة وصول فرنسا إلى هذه الجزر ، كخطوة

أولى تساعد على ضرب البحرية الانجليزية. ولقد وافقت الحكومة الفرنسية بالفعل، منذ سنة ١٧٩٧، على إحتلال جزيرة مالطة، والافادة من موقعها كقاعدة بحرية هامة، وكذلك من أجل العمل على القضاء على جماعة فرسان القديس يوحنا، الذين كانوا يعملون مع كل من النمسا وروسيا.

وكان عدو فرنسا الأساسى هو إنجلترا، ولذلك فإن حكومة الإدارة قررت، بعد عقد معاهدة كامبو فورميو، تعبئة جيش كبير على سواحل المحيط، وبقيادة الجنرال بونابرت، لغزو بريطانيا. وبعد عودة الجنرال بونابرت إلى باريس، ذهب بنفسه للتفتيش على الوحدات المتجمعة فى شمال فرنسا، وكذلك على قطع الأسطول الموجودة فى موانى هذه المنطقة. وكانت الخطة الموضوعة تتضمن ضرورة النزول فى جنوب غربى أيرلندا، وهى منطقة كانت تتمسك بشخصيتها المنفصلة، وتقاوم محاولات الإنجليز هضمهم لها. ووجد الجنرال بونابرت أن عملية التعبئة كانت تحتاج لجهودات جديدة، كما وجد ضرورة الإسراع فى تجهيز الوحدات البحرية الموجودة هناك، فى فترة لاتزيد على الشهر، حتى لا ينتهى الصيف، وتعمل الأحوال الجوية ضد هذه الحملة. وكان على حكومة الإدارة أن ترصد الميزانية بسرعة، وتتابع عملية التجهيز فى هذا الوقت القصير، وإلا فإن المشروع كله كان مهددا بالفشل.

ولقد وضع الجنرال بونابرت نفسه الخطط البديلة فى حالة فشل مشروع الحملة الكبيرة. فكان على فرنسا أولا أن تستمر فى إستعدادها فى هذه المنطقة، حتى توهم إنجلترا بأنها ستقوم بعملية الغزو، ثم تختار بعد ذلك بين توجيه ضربة سريعة لإنجلترا فى إقليم هانوفر، وذلك بعبورها السريع لنهر الراين وإحتلال هذا الاقليم الذى كانت تنتسب إليه الأسرة المالكة الانجليزية، وبين إرسال حملة إلى منطقة شرق البحر المتوسط، وتحاول أن تؤثر على تجارة الهند. أما إذا

تعذر على فرنسا القيام بأى من هذه المشروعات، فان بونابرت قد نصحها بعقد الصلح مع انجلترا. وكان بونابرت قد تأكد من صعوبة غزو انجلترا، ووجد أن أصلح مكان للقيام بعمليات فى شرق البحر المتوسط هو مصر وسوريا، الموصلة إلى الهند.

وهكذا تضافرت العوامل من أجل إقناع حكومة الإدارة بتوجيه مجهودها صوب الشرق، حتى تتمكن من الانتقام من إنجلترا، وتتمكن فى نفس الوقت من إنشاء مستعمرة جديدة، تعوضها عن فقد مستعمراتها السابقة. وبعد أن كانت حكومة الإدارة قد درست وجهات نظر ماجالون، أخذت فى دراسة تقرير تاليران، الذى وضعه بعد دراسة لكتابات الرحالة المختلفين فى هذه المنطقة.

وإشتمل تقرير تاليران على وصف دقيق عن الحالة الموجودة فى مصر، وذكر أهمية منتجات الإقليم، وأهمية موقعه الاستراتيجى، باعتباره نقطة إرتكاز على أقصر طريق يؤدى إلى الهند. وشرح أن إحياء الطريق البرى سيحدث إنقلابا فى المواصلات العالمية، وسيجعل فرنسا تسيطر على طريق تتزايد أهميته باستمرار. وإذا كانت تجارة شرق البحر المتوسط قد أفلتت من الفرنسيين فى السنوات الأخيرة، فإن إحتلال القوات الفرنسية لمصر سيعيد فتح الأسواق هناك أمام تجارتها.

أما بالنسبة للقوى المضادة أو المعارضة لمثل هذا المشروع، فكانت تتمثل فى الدولة العثمانية، وفى مجموعة الدول الأوربية، علاوة على القوات العسكرية التى كانت موجودة فى الإقليم. ورأى تاليران أن الدولة العثمانية ستتردد كثيراً قبل إعلان الحرب على فرنسا، نتيجة لضعفها أولا، ونتيجة لقرب ممتلكاتها فى البلقان من مناطق الإحتلال الفرنسية فى شمال إيطاليا ثانياً، ونتيجة لوجود صلات بين الفرنسيين وعدد من العناصر اليونانية والبلقانية ثالثاً، وأخيراً نتيجة لحركات

التمرد المستمرة فى شبه جزيرة البلقان ضد الحكم العثمانى . هذا علاوة على أنه سيصعب على الدولة العثمانية مهاجمة الفرنسيين فى مصر إلا عن طريق الشام ، وكان على القوات العثمانية أن تجتاز مناطق صحراوية قبل أن تصل إلى إشتباك مع القوات الفرنسية التى تحتل مصر . ولم يكن هناك وجه للموازنة بين تدريب وتسليح كل من القوات العثمانية والقوات الفرنسية .

أما بالنسبة لإنجلترا فإنها ستظل فى حيرة ما دامت لا تعرف وجهة الحملة الفرنسية بشكل محدد ، وما دامت تخشى من عملية غزو بلادها نفسها . وكان هذا الوضع يسمح للحملة الفرنسية بأن تصل إلى مصر ، أى تجتاز المرحلة الحرجة ، وهى على السفن ، قبل أن تتمكن البحرية البريطانية من الوقوف فى وجهها . وأما بالنسبة لكل من روسيا وبروسيا والنمسا ، فإنها كانت مشغولة بعملية إقتسام بولندا الأخيرة ، وكانت كل منها تراقب الأخرى ، وبشكل لا يسمح لأى من بينها أن ترسل قوات إلى ما وراء البحار ، هذا علاوة على أن الإقدام على مثل هذا العمل سيكون مغامرة كبيرة . هذا بالنسبة للدول الاوربية .

أما بالنسبة للقوات العسكرية الموجودة فى الإقليم ، فإن تاليران رأى أن عملية غزو مصر لن تكلف فرنسا حياة جندى واحد ، وإستند فى ذلك إلى عداء المصريين للمماليك ، وعدم اطمئنان المماليك لهم ، وبشكل يحرمهم من إستخدامهم فى القوات العسكرية ، حتى لا يوجهوا أسلحتهم إلى صدور سادتهم . ورأى أن المماليك كانوا ضعافا ، ولا يزيد عددهم على ثمانية آلاف فارس ، وأنهم كانوا يجهلون وسائل الحرب الحديثة ، ويجهلون إستخدام المدفعية . واذا كانوا من الفرسان الشجعان ، فإنهم كانوا لا يعرفون النظام .

ووضع تاليران خطة تفصيلية لتنفيذ هذا المشروع ، مع توصيات لضمان الدفاع عن الإقليم ، سواء من البحر المتوسط ، أو من أقاصى الصعيد . ورأى

إمكانية جمع الفرنسيين للسفن فى السويس ، واتصالهم بسلطان ميسور ، تيبو صاحب ، وذلك كخطوة أساسية تهدف إثارة المشكلات أمام البريطانيين فى الهند ، والعمل على طرد الإنجليز من هناك ، حتى يتمكن الفرنسيون من البقاء فى مصر . كما أعطى بعض النصائح الخاصة بإحترام تقاليد الأهالى وعاداتهم ، حتى لا يعتقد المصريون أنهم قد إستبدلوا ظلماً بظلم آخر ، ونصح بضرورة إحترام وتبجيل العلماء والشيوخ وأهل الرأى ، إذ أنهم يسيطرون على الشعب . وبالإجمال فإنه ذكر أن غزو مصر سيكون وسيلة للاقتصاص من الباب العالى الذى لم يحترم حقوق الفرنسيين وإمتيازاتهم ، وذكر أن هذه العملية ستكون سهلة ، وأنها لن تتطلب نفقات كبيرة ، ويمكن لفرنسا أن تجد فى مصر ما يعوضها عما تكون قد أنفقته ، هذا علاوة على أن غزو مصر سيعود على فرنسا بفوائد كثيرة ، فى ميادين متعددة حقيقة أن تاليران قد أخطأ فى تقدير موقف الأهالى تجاه الفرنسيين ، وفى إعتقاده أنهم لن يقاوموا عملية الغزو الأجنبى . ولكنه تمكن من رسم الخطوط العامة لتلك السياسة التى سينتهجها الجنرال بونابرت تجاه المصريين ، وهى السياسة التى عرفت باسم « السياسة الوطنية الاسلامية » .

وأصبح على حكومة الإدارة أن تختار لنفسها مشروعاً ، بعد فشل مشروع الحملة الكبيرة على إنجلترا ، وتختار بين غزو هانوفر ، وبين غزو مصر . وفى جلسة ٥ مارس سنة ١٧٩٨ قدم الجنرال بونابرت مذكرة بشأن « الاستيلاء على مالطة وعلى مصر » . وفى نفس الوقت وصلت الانباء إلى باريس بانتصار قوات الثورة ودخولها كل من روما وبرن ، الأمر الذى كان يساعد الحكومة الفرنسية على الحصول على رءوس الأموال اللازمة لتجهيز الحملة . وإستقر الرأى على تجهيز « جيش الشرق » وإرساله لإحتلال مصر ، بقيادة الجنرال بونابرت ، وبشكل نهائى ، فى ١٢ أبريل سنة ١٧٩٨ .

وتضمن القرار مقدمة وست مواد ؛ إشتملت المقدمة على الأسباب التى وجهت حكومة الإدارة إلى إرسال حملتها على مصر ، لعقاب البكوات المماليك الذين كانوا على صلات ودية مع الانجليز ، والذين أساءوا معاملة الفرنسيين، وإعتدوا على أموالهم وأرواحهم؛ وكذلك للبحث عن طريق تجارى آخر بعد أن إستولى الانجليز على رأس الرجاء الصالح، وجعلوا إستخدام هذا الطريق متعذرا على السفن الفرنسية. أما المواد فنصت على إعطاء الجنرال بونابرت قيادة القوات البرية والبحرية اللازمة للإستيلاء مصر ؛ وكلفته بطرد الانجليز من ممتلكاتهم فى الشرق وفى الجهات التى يمكنه أن يصل إليها ، وكذلك بأن يقضى على مراكزهم التجارية فى البحر الأحمر؛ وطلبت إليه أن يعمل على شق قناه فى برزخ السويس ، وعلى أن يبذل جهده لبسط سلطان فرنسا على البحر الأحمر؛ وطلبت إليه أن يعمل على تحسين أحوال المصريين؛ وأن يحتفظ بعلاقات الود والصداقة مع السلطان العثمانى ورعاياه ؛ وأن يحتفظ بهذه الاوامر سرية (١) .وفى نفس اليوم صدر قرار آخر بشأن الإستيلاء على مالطه.

وسارت الإستعدادات من أجل تجهيز الحملة على قدم وساق . وأصبح على الجنرال بونابرت أن يقوم بنفسه بعملية إختيار القواد والضباط والعلماء والمهندسين والجغرافيين وغيرهم ممن سيتجه معه الى مصر . ووضع الاميرال بروى وأسطوله تحت قيادة الجنرال بونابرت . وجرى نشاط كبير فى موانى فرنسا الجنوبية، وموانى إيطاليا ، للبحث عن السفن الصالحة لنقل الجنود ؛ وبدأ الجيش فى التجمع على السواحل الجنوبية لفرنسا، وأطلقوا عليه إسم والجناح الأيسر لجيش إنجلترا، وذلك ، لتضليل العدو(٢) واجتمعت السفن المعدة لنقل الجيش والمؤن والعتاد فى طولون وجنوه وأجاكسيو وسيفيتا فيكيا . وظل الجنرال بونابرت يشرف

(١) د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر ، القاهرة ، دار الفكر العربى ص ٨٠ .

(٢) أنظر المرجع السابق ، ص ٨١ .

على اعداد الحملة ، ويعتنى بكل صغيرة وكبيرة ، وقام بتنظيم ادارة الخدمة الطبية، وزودها بالأدوات والعقاقير وآلات الجراحة . كما أشرف بنفسه على تشكيل لجنة من العلماء عرفت باسم لجنة العلوم والفنون ، وجمع كل حروف الطباعة العربية الموجودة فى باريس ، لكى يزود الحملة بمطبعة خاصة بها .

وكاد مشروع الحملة أن يتأخر بعض الوقت أو يتحول عن هدفه ، نتيجة لإهانة السفير الفرنسى فى فينا ، ولكن حكومة النمسا اعتذرت عن الحادث . وكان كبار القواد قد وصلوا إلى مراكزهم قرب طولون منذ أواخر شهر أبريل ، ووصل الجنرال بونابرت إلى هذا الميناء يوم ٩ مايو . وفى يوم ١٩ ، خرجت الحملة من طولون ، وانضمت إليها بقية السفن التى كانت تحمل القوات المجهزة فى جنوه ، وفى أجاكسيو . وكانت وجهة الحملة هى جزيرة مالطه . وهكذا أصبح إحتلال مصر أمرا مقررا وبدأ تسلسل الأحداث .

٢ - احتلال الاسكندرية والقاهرة :-

وصلت الحملة الفرنسية إلى جزيرة مالطة فى يوم ٩ يونيو سنة ١٧٩٨ ، وكانت تحت حكم فرسان القديس يوحنا؛ واستولى عليها الجنرال بونابرت بسهولة نسبية ، وترك بها ثلاثة آلاف جندى ؛ وجند بدلهم مايقرب من الالفين من أبناء الجزيرة ، أخذهم معه عند سفره منها فى يوم ١٩ ؛ كما أخذ معه منها الأسرى من الترك والعرب والمغاربة ، الذين كانوا يعملون فى التجديف فى السفن ويجبرون على القيام بالاعمال الشاقة ، وذلك لإستغلالهم فى مصر .

وكان الأسطول البريطانى يراقب البحر المتوسط ، حتى يعرف وجهة الاسطول الفرنسى ، ويشتبك معه ويحطمه . وحضر أسطول الاميرال نلسون إلى الاسكندرية فى يوم ٢٨ يونيو ، ولم يكن الأسطول الفرنسى قد وصل إلى هذه المدينة بعد ، نتيجة لقيامه بالاستيلاء على مالطة . ووقف الاسطول

البريطانى فى عرض البحر ، وإن كانت وحداته فى مدى رؤية أهل الثغر . ثم ارسلوا « قايق » صغير ، يحمل عشرة افراد ، للتفاهم مع سلطات الميناء وقابلوا السيد محمد كريم ، حاكم المدينة ، وأفهموه أنهم حضروا للتفتيش عن الفرنسيين ، الذين خرجوا بعمارة كبيرة ، لايعرفون وجهتها ، وقد يقوموا بمهاجمة الاسكندرية ، ولاتتمكن سلطات المدينة من دفعهم ، ولامن منعهم من الاستيلاء على الاسكندرية . ولكن السيد محمد كريم لم يأمن لهذا القول ، وإعتقد فى أنها ربما تكون خدعة من جانب الإنجليز ، لاحتلال المدينة بدعوى مساعدة المصريين على صد الفرنسيين القادمين ؛ وجاوبهم المصريون « بكلام خشن » . وعرض الانجليز أن تقف سفنهم فى عرض البحر ، لملاقاة القادمين ، وقالوا أنهم لايحتاجون إلا للتموين بالماء والزاد ، وبثمنه ، ولكن سلطات المدينة رفضت هذا العرض ، وذكرت أن هذه البلاد كانت « بلاد السلطان ، وليس للفرنسيس ولا لغيرهم عليها سبيل ، فإذهبوا عنا » (١) فإضطر الإنجليز إلى الإنسحاب ، وإستمروا فى عملية تفتيشهم عن الاسطول الفرنسى فى البحر المتوسط .

ولكن سلطات الإسكندرية أسرعت بالإتصال بكاشف البحيرة ، حتى يجمع الفرسان ، ويجمع العربان ، ويأتى معهم للمحافظة على الثغر ؛ كما إتصلت بسلطات القاهرة ، وأنبأتها بما حدث ؛ فكثر اللغط ، كما كثرت الإشاعات والاراجيف . ولكن الأمراء لم يهتموا بالامر كثيراً ؛ وكانوا مغترين بقوتهم ، ويعتقدون انه إذا جاء كل الإفرنج فإنهم لن يتمكنوا من مقابلتهم ، وأنهم سيدوسونهم بخيولهم .

ولقد وصلت سفن الحملة الفرنسية تجاه سواحل غربى الاسكندرية فى يوم ٣٠ يونيو ، وأرسل بونابرت إحدى السفن لإحضار القنصل الفرنسى من الميناء ، ولإبلاغ الفرنسيين الموجودين فى الاسكندرية بمجىء الحملة . وعادت هذه السفينة

(٢) الجبرتى : ج ٣ — ص ٣ .

تحمل القنصل ، وعلم منها القائد العام بحالة التوتر والهياج التى سادت المدينة ، واستعداد الاهالى للدفاع عنها فقرر بونابرت ضرورة العمل بسرعة ، قبل أن تتم المدينة إستعدادها ، وقبل أن يعود الاسطول البريطانى من جديد .

وكتب بونابرت إلى أبى بكر باشا ، الوالى العثمانى ، وهو لايزال على ظهر البارجة « أوريان » :

« إن حكومة الجمهورية الفرنسية قد طلبت غير مرة من الباب العالى عقاب بكوات مصر ، الذين كانوا يرهقون التجار الفرنسيين بمختلف أنواع الإيذاء والإعتداء ، وصرح الباب العالى بأن أولئك البكوات قد تمادوا فى أطماعهم وأهوائهم ، وتنكبوا سبيل العدالة والإستقامة ، وأنه لايقرهم على إساءة معاملة أصدقائه الفرنسيين الأوفياء ، ولايراهم جديرين بعطفه وحمايته . وعلى ذلك فقد إعتزمت الجمهورية تجريد جيش جرار للقضاء على مظالم البكوات المماليك ، كما إضطرت إلى أن تجرد حملات فى خلال القرن الحالى على بكوات تونس والجزائر . ويقينى أنك وأنت الذى يجب أن يكون حاكم البلاد ، ومع ذلك فقد سلب منك البكوات كل حول ونفوذ ، وجعلوك فى القاهرة رهن إرادتهم ، لابد أن تقابل حضورى هنا بالسرور والإرتياح ، ولعله قد وصل إلى علمك أنى ماحضرت بنيات عدائية نحو القرآن أو نحو السلطان ، وأنك تعلم أن الامة الفرنسية هى الحليفة الوحيدة للسلطان فى أوربا . فبادر إلى مقابلتى واشترك معى فى إستنزال اللعنات على المماليك وعنصرهم الخبيث » (١) .

وعمل بونابرت بهذه الرسالة على فصل البكوات المماليك عن ممثل سلطة الدولة العثمانية ؛ وحاول أن يستبقى صداقة هذه الدولة حتى يتمكن القضاء على المماليك.

(١) أنظر مراسلات نابوليون بونابرت : الجزء الرابع — وثيقة رقم ٢٧٩١ — بتاريخ ١٢ مسيدور من العام السادس (٣٠ يونيو سنة ١٧٩٨) .

وكانت إحدى السفن الحربية العثمانية «عقاب بحرى»، راسيه فى ميناء الاسكندرية، فإتصل بونابرت بقبودانها كذلك ، وأبلغه أن البكوات المماليك قد أمعنوا فى سوء معاملتهم للتجار الفرنسيين ، وأنه قد جاء ليطلب إليهم حساباً عما فعلوا . وأنه سيكون فى اليوم التالى فى الاسكندرية . وطلب اليه ألا يكون ذلك باعثاً لأى قلق ، مادام هذا القبودان من رجال صديقهم العظيم سلطان تركيا ؛ كما طلب إليه أن تكون خطته وتصرفه مطابقة لهذه السياسة ، « أما إذا بدر منك عمل عدائى ضد الجيش الفرنسى ، فإنى أعاملك معاملة الأعداء ، وتقع التبعة عليك وحدك ، الأمر الذى هو أبعد مايكون عن رغبتى وعواطفى » .

وإختـــار بونابرت مكان العجمى ، الواقع إلى غرب الاسكندرية ، مكانا للنزول إلى الساحل . وبدأت عملية انزال الجنود والعتاد والمهمات ليلا ؛ وفى منتصف الثالثة من صبيحة يوم ٢ يوليو بدأت قوات الفرنسيين فى الزحف فى حذاء الساحل صوب المدينة ؛ ووصلت تجاه أسوار المدينة مع شروق الشمس ، وأخذت تحاصرها ، فى الوقت الذى أشرف فيه بونابرت عـــلى العمليات من المرتفعات التى يعلوها عمود السوارى .

وكان الرعب قد ساد أهالى الإسكندرية منذ أن قدم الاسطول الفرنسى ، والتى كانت سفنه العديدة منتشرة على خط الأفق . وأسرع السيد محمـــد كريم بطلب النجدة من مراد بك . ولكن أبناء الاسكندرية صمموا فى نفس الوقت على الدفاع عن مدينتهم ، وعملوا على تحصين الأسوار ، وشحن القلاع بالمديرة والذخيرة ، جهد ما وصلوا إليه ، وفزعوا إلى السلاح لحمله القادرون منهم ، وركبوا المدافع العتيقة على أسوار المدينة استعداداً للكفاح ، وعهدوا إلى جماعة من الفرسان بمناوشة القوات الفرنسية[1].

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . القاهرة ، النهضة ، ١٩٥٥ . ص ١٧٠

ويقول الجبرتى أن الفرنسيين كانوا « كالجراد المنتشر حـــول البلد »[1] ؛ ولقد « خرج أهل الثغر وما انضم إليهم من العربان المجتمعة ، وكاشف البحيرة ، فلم يستطيعوا مدافعتهم ، ولاأمكنهم ممانعتهم ، ولم يثبتوا لحربهم ، وانهزم الكاشف ومن معه من العربان ، ورجع أهل الثغر إلى التترس فى البيوت والحيطان »[2].

وأصدر الجنرال بونابرت أمره بالهجوم على المدينة ، ومن ثلاث جهات ؛ وأخذ الاهالى يطلقون النار من المدافع المركبة على الابراج والاسوار فى غير إحكام ، وكان الدفاع قويا ، ولكنه لم يستمر لفترة طويلة ، نتيجة لاختلاف التنظيم وللفرق الشاسع بين فاعلية الاسلحة . ودخل الفرنسيون المدينة ، « كل ذلك وأهل البلد لهم بالرمى يدافعون ، وعن أنفسهم وأهليهم يقاتلون ويمانعون . فلما أعياهم الحال ، وعلموا أنهم مأخوذون بكل حال ، وليس ثم عندهم للقتال استعداد ، ظلوا الابراج من آلات الحرب والبارود ، وكثرة العدو وغلبته ، طلب أهل الثغر الامان فأمنوهم ، ورفعوا عنهم القتال ومن حصونهم أنزلوهم » .

وكان السيد محمد كريم لايزال معتصما بطابية قايتباى ، فكف عن القتال وسلم القلعة . « ونادى الفرنسيس بالأمان فى البلد ، ورفع بنديراته عليها ، وطلب أعيان الثغر لحضروا بين يديه ، فألزمهم بجمع السلاح وإحضاره إليه » . ولقد ثبت الجنرال بونابرت السيد محمد كريم حاكما للاسكندرية ، فى الوقت الذى عهد فيه بالقيادة العليا للجنرال كليبر ، الذى كان قد جرح فى المعركة ، وإحتاج للبقاء فى هذه القاعدة ، بدلا من إستمرار إشتراكه فى العمليات .

وإتفق شيوخ الاسكندرية وعلماؤها مع الجنرال بونابرت عـلى السياسة التى ستطبق فى هذه المدينة بعد الاحتلال ؛ فيستمر الأهالى يتعاملون حسب قوانينهم،

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٣ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ . ص ٣ .

ويقومون بشعائر دينهم ، ويختارون القاضى من بين العلماء المشهود لهم بالاستقامة والتقوى . وتعهد الأعيان بألا يخونوا الجيش الفرنسى أو يقوموا بعمل يضر بصالحه ، وبألا يشتركوا فى مؤامرة تدبر ضده . وتعهد الجنرال بونابرت من ناحيته لهم بعدم التعرض للدين أو للأنفس والأموال ، وبمعاقبة من ينحرف من بين الجنود ، أو من يرتكب ظلماً أو عدواناً على الأهالى .

وما أن وصلت أخبار احتلال الفرنسيين للاسكندرية إلى القاهرة حتى «حصل للناس إزعاج ، وعول أكثرهم على الفرار والهجاج » . أما بالنسبة لأمراء مصر فان ابراهيم بك قد ركب إلى قصر العينى ، وحضر عنده مراد بك من الجيزة ، واجتمع باقى الأمراء والعلماء والقاضى ، وتباحثوا فى الأمر ؛ واستقر الرأى على الاتصال باستانبول ، وعلى أن يجهز مراد بك العساكر ويخرج لقتالهم . وصاروا يصادرون ما يحتاجون إليه بدون ثمن . وكان مع مراد بك كل من على باشا الطرابلسى ، وناصف باشا وأخذ مراد بك معه عدة كبيرة من المدافع والبارود . وسار من البر مع العساكر الخيالة ، أما المشاة من القليونجية والأروام والمغاربة فانهم ساروا فى النيل ، وعلى السفن الصغيرة التى كان مراد بك قد أمر بانشائها .

وكان على باشا يعتقد أن الفرنسيين لن يقدروا على محاربة المصريين فى البر ، ولذلك فانه أشار بعمل « سلسلة من الحديد فى غاية الثخن والمتانة ، طولها مائة ذراع وثلاثون ذراعا ، لتنصب على البغاز عند برج مغيزل من البر إلى البر ، لتمنع مراكب الفرنسيس من العبور لبحر النيل »(١) ؛ وأشار كذلك بأن يعمل عندها جسر من المراكب ، وينصب عليها المتاريس والمدافع ؛ وأن يصابرهم ويطاولوهم فى القتال حتى تصل النجدة . ولكنه كان مخطئا فى تقديره ، إذ أن الفرنسيين سيزحفون من الاسكندرية براً ، صوب رشيد ، وصوب دمنهور ؛

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٤ .

وسيلتحم الفرنسيون مع قوات المماليك قبل أن يتمكنوا من صنع هذه السلسلة السميكة ، وتحصين المداخل المائية لمصر .

وبدت القاهرة موحشة فى ذلك الوقت ، وكثر سريان الإشاعات بين الناس ؛ وأخذت اللصوص تهاجم أطراف المدينة ، « وانقطع مشى الناس من المرور فى الطرق والأسواق من الغروب » ، ووصل إليها المنشور الأول الذى كان الجنرال بونابرت قد وجهه إلى المصريين عند نزوله إلى الاسكندرية ، صحبة الأسرى المغاربة السابقين فى مالطة :

بسم الله الرحمن الرحيم ، لا إله إلا الله ، لا ولد له ولا شريك له فى ملكه .

من طرف الفرنساوية المبنى على أساس الحرية والتسوية .

السر عسكر الكبير أمير الجيوش الفرنساوية بونابارته .

يعرف أهالى مصر جميعهم أن من زمن مديد الصناجق الذين يتسلطون فى البلاد المصرية يتعاملون بالذل والإحتقار فى حق الملة الفرنساوية ويظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدى لحضر الآن ساعة عقوبتهم ، وأخرنا من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراكسة يفسدون فى الإقليم الحس الأحسن الذى لا يوجد فى كرة الأرض كلها . فأما رب العالمين القادر على كل شىء فانه قد حكم على إنقضاء دولتهم .

يا أيها المصريون .

قد قيل لكم أننى ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب صريح ، فلا تصدقوه ، وقولوا للمفترين أننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين . وإننى أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى ، وأحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله ، وإن الشىء الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط . وبين المماليك والعقل

والفضائل تضارب فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يتملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شيء أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيل العتاق والمساكن المفرحة ؟ فان كانت الأرض المصرية إلتزاما للماليك فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رءوف وعادل وحليم . ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعداً لاييأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية وعن إكتساب المراتب العالية . فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها . وسابقا كان فى الأرض المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر ، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من المماليك .

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والشوربجية وأعيان البلد ، قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون ، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية الكبرى وخربوا فيها كرسى البابا الذى كان دائماً يحث النصارى على محاربة الاسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطردوا منها الكوالرية الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ومع ذلك فالفرنساوية فى كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثمانى ، وأعداء أعدائه أدام الله ملكه ، ومع ذلك أن المماليك إمتنعوا من إطاعة السلطان غير ممتثلين لأمره ، فما أطاعوا أصلا إلا لطمع أنفسهم .

طوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير ؛ فيصلح حالهم وتعلى مراتبهم . طوبى أيضا للذين يقعدون فى مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين ، فاذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب ، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك فى محاربتنا ، فلايجدون بعد ذلك طريقا إلى الخلاص ، ولايبقى منهم أثر .

المادة الأولى : جميع القرى الواقعة فى دائرة قريبة بثلاث ساعات عن المواضع التى يمر بها عسكر الفرنساوية فواجب عليها أن ترسل للسر عسكر من عندها وكلاء كيما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا ، وأنهم نصبوا علم الفرنساوية الذى هو أبيض وكحلى وأحمر .

المادة الثانية : كل قرية تقوم على العسكر الفرنساوى تحرق بالنار .

المادة الثالثة : كل قرية تطيع العسكر الفرنساوى أيضا تنصب صنجاق السلطان العثمانى محبنا دام بقاؤه .

المادة الرابعة : المشايخ فى كل بلد يختمون حالا جميع الارزاق والبيوت والأملاك التى تتبع المماليك ، وعليهم الإجتهاد التام لئلا يضيع أدنى شيء منها .

المادة الخامسة : الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلازمون وظائفهم . وعلى كل أحد من أهالى البلد أن يبقى فى مسكنه مطمئناً ، وكذلك تكون الصلاة قائمة فى الجوامع على العادة . والمصريون بأجمعهم ينبغى أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لإنقضاء دولة المماليك قائلين بصوت عال أدام الله إجلال السلطان العثمانى ، أدام الله إجلال العسكر الفرنساوى ، لعن الله المماليك، وأصلح حال الأمة المصرية[1] .

ولقد كشف هذا المنشور عن مبلغ مابذله الجنرال بونابرت فى سبيل تفهم نفسية المصريين ، وأشار بوضوح إلى القواعد العامة التى إعتزم أن يبنى عليها سياسته الاسلامية تجاه الوطنيين . فحرص على إظهار إسلامه وإسلام جنوده ، وبدأ منشوره بالشهادتين . وأكد إعتناقه الدين الاسلامى ، وحاول أن يثبت

(١) صدر فى معسكر الاسكندرية فى ١٣ ميسيدور من السنة السادسة ، الموافق ١٨ من محرم سنة ١٢١٣ هـ . أنظر : الجبرتى : ج ٣ ، ص ٤ — ٥ .

صحة مايدعى ، إستناداً إلى ما قام الفرنسيون به فى كل من روما ومالطه . وفى نطاق هذا التسلسل ذكر الجنرال بونابرت ضرورة زوال حكم المماليك ، وأظهر فساد حكومتهم ، وافتقارها إلى سند تعتمد عليه لكى تفرض سيطرتها الغاشمة على المصريين ولما كان البكوات المماليك قد استأثروا بشئون البلاد ، وأبعدوا المصريين عن مناصب الحكم ، وحرموهم الاستمتاع بكل ماتضفيه هذه المناصب على شاغليها من مظاهر السيادة ، فقد رسم بونابرت صورة لتلك الحكومة الوطنية ، التى اعتزم انشاءها فى مصر ، والتى ستضم بين أعضائها نخبة من كبار المصريين وأفاضلهم ، يعملون على إسعاد أهل البلاد جميعا . وأدرك بونابرت قيمة تلك الروابط التاريخية والدينية التى جمعت بين المصريين والعثمانيين تحت لواء الخلافة الاسلامية ، الأمر الذى كان سيظهره فى غزوه لمصر بمظهر المعتدى على حقوق السلطان العثمانى ؛ فعمل على إقناع المصريين بأن الفرنسيين كانوا هم أصدقاء السلطان العثمانى ، وأنهم كانوا لايفكرون أبدا فى مناصبة الباب العالى العداء . ورغب فى إزالة ماقد يجول فى أذهان المصريين من أنه قد جاء لمصر كعدو للسلطان العثمانى ، أو كقوة تعتدى على حقوقه ، فطلب إلى كل قرية أن تنصب علم السلطان ، فى نفس الوقت الذى تنصب علم الفرنساوية[1] . واختتم منشوره بالدعاء للسلطان العثمانى ، وللجنود الفرنسيين ، وباصلاح حال الأمه المصرية ، فى نفس الوقت الذى لعن فيه المماليك .

نشر الجنرال بونابرت هذا المنشور وهو لايزال فى الاسكندرية ، ثم بدأ فى الزحف على القاهرة فى يوم ٣ يوليو . وأرسل قوة للاستيلاء على رشيد ،

(١) أنظر : د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ٩٤ — ٩٦ .

وقوة بحرية صغيرة للسير فى فرع رشيد جنوبا ، حتى تقابله فى زحفه البرى عبر إقليم البحيرة قرب الرحمانية . ودخلت القوات الفرنسية دمنهور فى يوم ٧ يوليو . وغادر الجنرال بونابرت مع أركان حربه الإسكندرية ، ثم إستأنف الجيش زحفه من دمنهور إلى الرحمانية ، ثم إلى شبراخيت ، التى وقعت بقربها معركة مع فرسان مراد بك فى يوم ١٣ يوليو ، إنهزمت فيها قوات مراد بك . « ولم تكن إلا ساعة وإنهزم مراد بيك ومن معه ... واحترقت مراكب مراد بيك بما فيها من الجبخانة والآلات الحربية ، واحترق بها رئيس الطبجية خليل الكريدلى ، وكان قد قاتل فى البحر قتالا عجيبا ، فقدر الله أن علقت النار بالقلع وسقط منها نار إلى البارود ، فاشتعلت جميعها بالنار ، واحترقت المركب بما فيها من المحاربين وكبيرهم ، وتطايروا فى الهواء . فلما عاين ذلك مراد بيك ، داخله الرعب ، وولى منهزما ، وترك الأثقال والمدافع ، وتبعته عساكره ، ونزلت المشاة فى المراكب ، ورجعوا طالبين مصر »[1] .

وصلت هذه الأنباء إلى القاهرة فاشتد إنزعاج الأهالى ، وذهب إبراهيم بك إلى ساحل بولاق ، كما حضر الباشا والعلماء وكبار المصريين . وإستقر رأيهم على إقامة متاريس وعمل إستحكامات فى المنطقة الممتدة من بولاق إلى شبرا ، على أن يتولى القيادة فى هذا القطاع إبراهيم بك مع كشافه وماليكه . وكان العلماء يجتمعون بالازهر ، منذ خروج مراد بك ، ويقرأون فى كل يوم البخارى ، ويقرأون الدعوات ، وانضم إليهم رجال الطرق الصوفية ، وتلاميذ الكتاتيب . أما مراد بك ، فإنه تمكن من الوصول إلى إمبابة ، وأخذ فى إقامة الاستحكامات على البر الغربى ، وكان معه على باشا الطرابلسى ، ونصوح باشا . وأحضروا السفن وأوقفوها أمام الساحل ، وشحنوها بالعساكر والمدافع ، فصار البر الغربى

(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ٦ .

والشرق مملوئين بالمدافع والعساكر والمتاريس والخيالة والمشاة »[1] ولكن ، هل كان المماليك مطمئنين إلى نتيجة المعركة ؟ كان المماليك منذ أن علموا باستيلاء الفرنسيين على الاسكندرية قد شرعوا فى نقل أمتعتهم من بيوتهم الكبيرة ، وعملوا على إخفائها فى الليل ، وتوزيعها على أصدقائهم فى القاهرة ، وفى القرى المحيطة بها . ولاشك فى أن هذه العملية قد أظهرتهم بمظهر الحريصين على ممتلكاتهم أكثر من حرصهم على استقلال البلاد . ولاشك كذلك فى أن هذه العملية قد أثارت خوف المصريين ، وقللت ثقتهم فى نتيجة المعركة .

وأعلنت سلطات القاهرة التعبئة العامة ، أى أنهم نادوا بالنفير العام . وخرج الأهالى للمتاريس . وأغلقوا حوانيتهم ، وذهبوا إلى بولاق . وكانت كل طائفة من الطوائف تجمع الأموال من أفرادها ، وتنصب خياما لهم ، أو تجعلهم يتجمعون فى مكان خرب أو فى مسجد ، ثم تقوم بالانفاق عليهم مما جمعته . وكان بعض المصريين يتبرع للانفاق على غيره ، أو لتجهيز بعض المغاربة والشوام بالسلاح ، وإمدادهم بالتموين . وبذل الجميع ما فى وسعهم وطاقتهم ، « فلم يشح فى ذلك الوقت أحد بشىء يملكه » . وخرج الفقراء ، وأهالى الطرق ، ومعهم الطبول والزمور ، وكانوا يحملون الأعلام ، وترتفع أصواتهم بالذكر . وصعد السيد عمر مكرم إلى القلعة ، وأنزل منها علما كبيراً أسمته العامة « البيرق النبوى » ؛ وساروا بهذا العلم من القلعة حتى بولاق ، وتجمع الألوف من حوله ، يحملون العصى والنبابيت . وخرج كل رجال القاهرة ، وأصبحت الطرق خالية ، ولم يبق فى البيوت سوى النساء والأطفال والشيوخ . وإرتفعت أسعار السلاح والبارود ، وتسلح معظم أبناء الشعب بالعصى والنبابيت .

وإتصل كل من إبراهيم بك ومراد بك بعربان الشرقية ، وعربان الجيزة

(1) الجبرتى : ج ٣ — ص ٦ .

والبحيرة والصعيد ، وجاءت منهم جماعات كبيرة ، للاشتراك فى المعركة . ولكن مجموعات أخرى إنتهزت الفرصة ، وكررت هجماتها على العاصمة ، وعلى غيرها من المدن والقرى ، وأعملت السلب والنهب ، فى الوقت الذى إنشغل فيه الرجال فى التعبئة .

وإتخذت سلطات القاهرة الإحتياطات الضرورية للموقف ، فجمعت التجار الأجانب ، وألقت القبض عليهم ، وسجنت بعضهم فى القلعة ، وسجنت الآخرين فى بيوت المماليك . وفتشوا مساكنهم ، وكذلك بيوت النصارى والأقباط ، بحثا عن السلاح . ومع هذه التعبئة، فإن سلطات القاهرة كانت لا تعلم على وجه التحديد المكان الذى سيصل منه الفرنسيون . « وليس لأحد من أمراء العساكر همة أن يبعث جاسوساً أو طليعة تناوشهم القتال ، قبل دخولهم وقربهم ووصولهم إلى فناء المصر ؛ بل كان كل من ابراهيم بيك ، ومراد بيك ، جمع عسكره ومكث مكانه لا ينتقل عنه ، ينتظر ما يفعل بهم ، وليس ثم قلعة ولا حصن ولا معقل ، وهذا من سوء التدبير ، وإهمال أمر العدو »[1] وكان الجنود متنافرين فيما بينهم ، مختلفين فى آرائهم ، حريصين على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم ، يحتقرون شأن عدوهم ، غارقين فى غفلتهم .

وتقدمت القوات الفرنسية صوب إمبابة فى صبيحة يوم ٢١ يوليو . وكان عدد المصريين المرابطين على هذه الضفة يقرب من عشرين ألف ، متحصنين وراء المتاريس ، ومعهم عدد من المدافع ، هذا علاوة على فرسان المماليك ومتطوعى القاهرة ، الذين كانوا يرابطون على خط يمتد بين النيل والأهرام ، ويبلغ عددهم مايقرب من سبعة آلاف . وفى أقصى اليسار كان هناك فرسان العرب . وفى مواجهة هذه القوة ، كانت قوات الفرنسيين تقترب من عددها من ثلاثين ألف

(1) الجبرتى : ج ٣ — ص ٧ .

مقاتل ، تميزوا بكفاءة التدريب فى الحروب الأوربية ، وتميزوا بالنظام ، وكفاية القيادة . ورتب الجنرال بونابرت فرق جيشه فى شكل مربعات ، ووضع المدفعية فى زوايا هذه المربعات . ولم تكن إستحكامات إمبابة منيعة ، كما أن مدفعية المماليك كانت مثبتة لا يسهل تحريكها ، فقرر الهجوم على قلب الجيش ، الممتد على هذا الخط الطويل صوب الأهرام ، حتى يفصله ، ويفصل الميسرة التى كانت تتألف من فرسان العرب ، عن بقية الجيش المتحصن فى إمبابة ؛ وكان فى وسعه أن يقوم بهذه العملية بسهولة ، وهو بعيد عن مدى مدفعية مراد بك . ثم يقوم بعد ذلك بالتوجه صوب إستحكامات إمبابة ، والإطباق عليها ، ودفعها صوب النيل الذى يمر من خلفها .(١)

وشعر مراد بك بخطورة هذا الموقف ، فانسحب بجزء من قواته الموجودة فى إمبابة ، لكى يساند بها الوسط ويبدأ الهجوم على الفرنسيين ، ولكن نيران الفرنسيين كانت قوية ، وكثيفه ، وفتكت فتكا سريعا بصفوف المماليك . وزاد ضرب المدفعية الفرنسية على هذه الأهداف المتحركة التى وصلت إلى مداها ، وفتكت بهم فتكا ذريعاً . وكان دوى المدافع يشبه الرعد ، فى الوقت الذى حجب فيه الدخان وجه الشمس . وحاول مراد بك أن يعود إلى إمبابة ، ولكن المربعات الفرنسية غيرت مواقعها ، وبشكل أوقعه بين عدة نيران ، بين ثلاث فرق . وقتل كثير من الشجعان ، بأسلحة لم يقدروا مدى خطورتها . وكانت هذه هى المرحلة الأولى من المعركة .

وفى أثناء ذلك الوقت كانت القوات الموجودة فى البر الشرقى ترتفع أصواتها ، وحولهم الأهالى ، يستغيثون بالله ، وترتفع أصواتهم إلى عنان السماء . وحاول بعض الامراء والاجناد أن يعبروا إلى البر الغربى ، فتزاحموا على السفن والمراكب ،

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، جزء ١ ، ص ٢٠٩ — ٢١٠

التى كانت قليلة العدد ، وكانت الرياح شديدة ، وأمواج النيل قوية ، وكانت الرياح تسفوا الغبار والرمل فى وجوه المصريين .

ثم بدأت المرحلة الثانية من المعركة ، وفى الوقت الذى كان فيه فرسان مراد بك محصورين بين المربعات الفرنسية . وحاولت القوات الموجودة فى إمبابة أن تدافع عن نفسها أمام الهجوم العنيف عليهـا ، فأطلقت المدافع الموضوعة فى الاستحكامات . ولكن هذه المدافع كانت من طراز عتيق ، فلم تطلق قنابلها إلا مرة واحدة ، ولم يتمكن رماتها من أن يعيدوا الضرب بها ؛ فأختل نظام الجيش فى إمبابة ، وأحاطت به القوات الفرنسية ، وقطعوا خط رجعة المصريين إلى النيل . « وإشتد هبوب الريح ، وإنعقد الغبار ، وأظلمت الدنيا من دخان البارود وغبار الرياح ، وصمت الاسماع من توالى الضرب ، بحيث خيل للناس أن الأرض تزلزلت ، والسماء عليها سقطت . وإستمر الحرب والقتال نحو ثلاثة أرباع ساعة ، ثم كانت هذه الهزيمة على العسكر الغربى » .(١)

ولقد غرق الكثير من الفرسان فى البحر ، ووقع غيرهم أسرى فى أيدى الفرنسيين . وذهب مراد بك إلى قصره فى الجيزة ، ثم إنسحب منه مسرعا إلى الصعيد . وظل بر إمبابة مفروشا بالقتلى والثياب والأمتعة ، تحت أقدام الفرنسيين .

وحول الفرنسيون مدافعهم صوب البر الشرقى ، وأخذوا فى اطلاق بعض القنابل . فتحققت الهزيمة . وإنسحب الوالى ، وإبراهيم بك ، وكذلك الأمراء ، أما الأهالى فإنهم عادوا إلى القاهرة أفواجا « وهم جميعا فى غاية الخوف والفزع ، وترقب الهلاك ، وهم يضجون بالعويل والنحيب ، ويبتهلون إلى الله من شر هذا اليوم العصيب ، والنساء يصرخن بأعلى أصواتهن من البيوت » .

(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ٨

وانسحب الأمراء والمماليك بأسرهم وحريمهم ، وخرجوا يركبون البغال أو الحمير ، أو سائرين على أقدامهم . وظل الأهالى طوال هذه الليلة يخرجون من القاهرة ، مهاجرين عنها ، والكل مشغول بنفسه ، حتى خرج معظم أهل القاهرة إما للصعيد أو لجهة الشرقية ، ولم يبق فى القاهرة إلا من عجز عن الخروج .

وكانت ليلة عصيبة ، إنتشرت فيها الاشاعات ، مع هذا الجو من الخوف ، عن أن الفرنسيين قد عبروا النيل إلى بولاق ، وأنهم قاموا بإحراقها ، وأنهم أخذوا فى قتل الاهالى ، وفى الاعتداء على البيوت وعلى الحرمات . والواقع أن إحدى السفن المصرية كانت قد توقفت عن السير بعد أن ركنت إلى الطمى ، واضطر البحارة إلى اشعال النار فيها ، الامر الذى أوهم المصريين بأن الفرنسيين قد أشعلوا النار فى البر الغربى . وساعد ذلك على زيادة الفزع ، وعلى اسراع الأهالى بالهرب من القاهرة ، دون أن يدروا أى طريق يتجهون . فكان التسابق والتلاحق ، والبحث عن الدواب . «وخرج غالب النساء ماشيات حاسرات ، وأطفالهن على أكتافهن يبكين فى ظلمة الليل ... فلما خرجوا من أبواب البـــلد ، وتوسطوا الفلاة ، تلقتهم العربان والفلاحون ، فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحمالهم ، بحيث لم يتركوا لمن صادفوه ما يستر به عورته ، أو يسد جوعته . فكان ما أخذته العرب شيئا كثيرا يفوق الحصر ».[1]

وفى صبيحة اليوم التالى كان المصريون لا يعلمون بحقيقة ما يقع بهم وببلادهم ، ولكنهم كانوا يتوقعون دخول الفرنسيين إلى عاصمة البلاد . وعاد الكثير من المهاجرين ، أو الفارين ، وهم فى أسوأ حال من العرى والفزع . ثم تبينوا أن الفرنسيين لم يعبروا الى البر الشرقى ، وأن الحريق كان فى بعض السفن .

وفى ذلك الوقت إجتمع فى الأزهر بعض العلماء والمشايخ ، وإستقر رأيهم

(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ٩ .

على أن يتصلوا بالفرنسيين ، وكتبوا رسالة إلى الجنرال بونابرت ، أرسلوها مع مندوبين . وقرأها المترجم على القائد العام ، الذى أحسن استقبالهم ، وسألهم عن عظمائهم ومشايخهم ، وطلب إليهم حضورهم لترتيب الامر معهم . وأكد لهم أن هناك الأمان بالنسبة للمصريين ، وكرر لهم أنه لم يحضر إلا للقضاء على المماليك ، وأنه قد قابلهم بما يستحقونه حين خرجوا لمواجهته فى البر الغربى ، وأنه قتل بعضهم وأسر البعض الآخر ، وأنه لا يزال فى طلبهم حتى يقضى عليهم جميعا من البلاد . « وأما المشايخ والعلماء وأصحاب المرتبات والرعية ، فيكونون مطمئنين ، وفى مساكنهم مرتاحين » . وطلب إليهم ضرورة حضور المشايخ والأعيان لكى يرتبوا ديوانا منتخبا من سبعة أشخاص عقلاء يدبرون الأمور .

وهدأ روع العلماء ، وذهب بعض المشايخ وعلى رأسهم الشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ سليمان الفيومى ، إلى الجنرال بونابرت . وحين علم القائد العام أن كبار المشايخ قد خرجوا من القاهرة ، طلب إليهم أن يكاتبوهم لكى يحضروا حتى يتمكن من تشكيل الديوان « لأجل راحتكم وراحة الرعية وإجراء الشريعة » . ولقد حضر إلى القاهرة بعد ذلك كل من الشيخ السادات ، والشيخ الشرقاوى ، أما السيد عمر مكرم فإنه لم يرجع إلى القاهرة ، وانسحب مع قوات إبراهيم بك ، والوالى ، التى سارت صوب الصالحية .

وهكذا نجد أن قوات المماليك قد إنقسمت بعد معركة إمبابة إلى قسمين : الأول بقيادة مراد بك وقد انسحب من الجيزة جنوبا ، على البر الغربى ، إلى الصعيد ؛ أما الثانى فقد انسحب بقيادة إبراهيم بك ، واصطحب معه الوالى ، من القاهرة إلى المطرية صوب الصالحية . أما القاهرة فلم يجد الفرنسيون عقبة تمنعهم من دخولها .

ولقد أصبحت القاهرة بلا حكومة ، أى بدون سلطة . وكان فى وسع الجنرال

بونابرت أن يملأ هذا الفراغ الناتج عن انسحاب السلطة الفعلية من القاهرة . ولكن هذا القرار كان سيجبره على مواجهة الأهالى، بصفته محتل أجنبي، ومواجهة الباب العالى ، بصفته معتديا على حقوقه . فى نفس الوقت الذى كان عليه أن يكرس جهوده ضد المماليك. وكانت الخطة التى عمل الجنرال بونابرت على تطبيقها فى مصر تهدف لمحاولة الاحتفاظ بود المصريين ، وبعلاقة الصداقة مع الدولة العثمانية ، حتى يتمكن من إتمام إنشاء القاعدة العسكرية فى مصر ، وربما تحويل هذه البلاد إلى مستعمرة، يمكنه منها توجيه ضربات قوية للإمبراطورية البريطانية . ولذلك فان الجنرال بونابرت حاول إعطاء سلطة لقيادات المصريين ، والتى كانت تتمثل فى ذلك الوقت فى مشايخ القاهرة وعلماء الأزهر ، سيراً على سياسته الإسلامية تجاه الوطنيين .

وكانت توجيهات الجنرال بونابرت إلى قواته قبل دخول العاصمة شديدة فى صرامتها، وخاصة فيما يتعلق باحترام الأهالى ، وإحترام عاداتهم ومعتقداتهم وممتلكاتهم وحرماتهم . ولقد دخلت القوات الفرنسية إلى القاهرة، وسكن الجنرال بونابرت فى بيت محمد بك الألفى فى الأزبكية ، وإحتل عددا من بيوت الأمراء المماليك فى القاهرة . ويذكر لنا الجبرتى أن الفرنسيين كانوا يسيرون فى الأسواق بدون سلاح ، وأنهم كانوا لايعتدون على أحد ، بل إنهم كانوا يضاحكون الناس ، ويشترون ما يحتاجوه بأغلى ثمن « فيأخذ أحدهم الدجاجة ويعطى صاحبها فى ثمنها ريال فرانسه ، ويأخذ البيضة بنصف فضة ، قياسا على أسعار بلادهم ، وأثمان بضائعهم . فلما رأى منهم العامة ذلك ، أنسوا بهم ، وإطمأنوا لهم ، وخرجوا إليهم بالكعك وأنواع الفطير والخبز والبيض والدجاج وأنواع المأكولات ... وصاروا يبيعون عليهم بما أحبوا من الأسعار» .(١)

---

(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ١١ .

٣ — نظم الحكم الجديدة :

إستتبعت السياسة التى وضعها الجنرال بونابرت فى إجتذابه للمصريين وضع نظم جديدة لحكم البلاد، وإشراك الأهالى معه فى السلطة ، أو فى الرأى . ولاشك فى أن خروج الوالى من مصر ، وخروج البكوات المماليك وضباط الأوجاقات من القاهرة ، كان يسمح للقيادات الوطنية بأن تحتل جزءاً من مكانهم ، وتأخذ شيئا من سلطتهم ، خاصة وأن القائد العام كان يشجع على ذلك . وكان هذا تغييراً كبيراً بالنسبة لنظم الحكم فى البلاد ، وسيعطى بالتالى نتائج هامة على نمو هذه المجموعات المتميزة من المجتمع المصرى ، وتدريبها على المشاركة فى مناقشة مايهم البلاد ، وإعطاء رأى فيما يتعلق بالشئون العامة .

وما أن إستقر الجنرال بونابرت فى القاهرة حتى عمل على تطبيق هذه السياسة الجديدة تجاه الوطنيين ، وعمل على إنشاء الديوان . فأمر باستدعاء المشايخ والعلماء ، وما أن استقروا حتى خاطبوهم فى شأن إنتخاب تسعة مشايخ ، يتشكل منهم الديوان ، الذى سيتولى حكم مدينة القاهرة . ولقد إستقر الرأى على أسماء المشايخ : السادات ، والشرقاوى ، والصاوى ، والبكرى ، والفيومى ، والعريشى ، وموسى السرسى ، ومصطفى الدمنهورى ، ويوسف الشبرخيتى ، ومحمد الدواخلى ؛ وإن كان الشيخ السادات قد إعتذر عن قبول عضوية الديوان رغم إعتداد بونابرت اترشيح إسمه . وذكر الجبرتى هذه الأسماء التسعة ، وأضاف إليها إسما عاشرا ، هو اسم الشيخ المهدى ، وبنى على ذلك أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء . والواقع أنه كان يتألف من تسعة أعضاء فقط، وكان الشيخ المهدى سكرتيراً للديوان ، دون أن يكون عضوا فيه. ولاشك فى أن نفوذ الشيخ المهدى كان كبيراً فى الديوان نفسه، الأمر الذى جعل منه قطبا من أقطابه ، وجعل الجبرتى يعتبره عضوا فيه ، ويعتبر بالتالى أن الديوان كان يتألف من عشرة أعضاء .

وكان نابليون قد أصدر أمراً بتشكيل هذا الديوان ، منذ يوم ٢٥ يوليو سنة ١٧٩٨ ؛ وذكر هذا الأمر أن اختصاص الديوان هو حكم مدينة القاهرة ، وأن له الحق فى تعيين إثنين من الأغوات (رؤساء الجند) لإدارة الشرطة ، أو رعاية الأمن ، وأن عليه أن ينتخب لجنة تؤلف من ثلاثة أعضاء لمراقبة الأسواق وتموين المدينة ، ولجنة أخرى من ثلاثة أعضاء كذلك تكلف بعملية الاشراف على دفن الموتى فى القاهرة وضواحيها . وعلى هذا الديوان أن يجتمع يوميا ، إبتداء من الظهر ، ويبقى ثلاثة من أعضائه على الدوام فى مقره . كما نص هذا الأمر على تعيين حرس فرنسى ، وآخر تركى ، أمام باب الديوان ؛ ونص كذلك على حضور كل من الجنرال برتييه Berthier والجنرال ديبوى هذا الديوان لإجراء مايلزم لأعضائه ، ولكى يأخذا عليهم عهداً بعدم القيام بأى شىء ضد مصلحة الجيش .

وكان معنى إسناد حكم مدينة القاهرة للديوان ، أن اختصاص الديوان بوجه عام كان هو السلطة المدنية الحكومة . ولكن هذا الديوان لم يتمتع « بالسلطة القطعية فى أى من الأمور ، بل كان المرجع الأعلى للسلطة العسكرية »(١) التى كانت تتمثل فى جيش الفرنسيين .

وكان من حق أعضاء الديوان اختيار رئيس من بينهم ؛ وتعيين سكرتير ، من غير الأعضاء ، وإثنين من السكرتيرين المترجمين الذين يعرفون الفرنسية والعربية . وكان له صوت مسموع فى تعيين كبار الموظفين . وعين الديوان محمد المسلمانى أغات مستحفظان (أى أغا المدينة) ؛ وعلى أغا الشعراوى « والى الشرطة ، وحسن محرم « أمين إحتساب » ؛ وكان الفرنسيون يعارضون فى تقليد هؤلاء الأشخاص لهذه المناصب ، إذ أنهم كانوا من المماليك ، ولكن أعضاء

(١) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، ج ١ — ص ٩٧ .

الديوان أقنعوهم بأنهم كانوا من بقايا البيوت القديمة ، الذين لا يتجاسرون على السرقة ، وبأن السوقة ، كما يقول الجبرتى ، كانوا لا يخافون إلا منهم .

ومعنى ذلك أن تعيين رؤساء الموظفين كان يدخل فى إختصاصات الديوان ، علماً بأن هؤلاء الموظفين كانوا تابعين للرؤساء الفرنسيين ، ومجردين من كل سلطة .

ورغم ذلك فإن الفرنسيين قد عينوا بعض كبار الموظفين ، دون استشارة الديوان ، فعين بونابرت المسيو بوسليج لإدارة الشئون المالية الحكومة ، أو الروز نامجى ، وعين برتلمى الرومى كتخدا مستحفظان ، أى وكيلا للمحافظ ، وقسم القاهرة وبولاق ومصر القديمة إلى عشرة أخطاط ، وعين لكل خط آمراً (قومندان) فرنسياً ؛ كما عين أحد الفرنسيين أميناً للبحرين ، أى مديراً للجمارك ، وفرنسياً آخر فى منصب « أغا الرسالة » أى المسئول عن البريد .

وأصدر الجنرال بونابرت أمره إلى الجنرال برتييه ، رئيس أركان حرب الجيش ، بأن يحضر إجتماع الديوان ، وكانت تعليماته له تتعلق قبل أى شىء بأمن الحملة الفرنسية فى مصر ، ومحاولة استخدام هذا الديوان لتوفير مثل هذا الأمن لهم . وكان مراد بك قد إنسحب مع بقايا قواته إلى الصعيد ، أما إبراهيم بك فكان قد إنسحب إلى الشرقية ، وكانت هناك قوة حربية ثالثة مع أمير الحج الذى كان عائداً فى ذلك الوقت مع قافلة الحج من الحجاز . وكان من الممكن لأى من هذه القوى ، وبخاصة الأخيرة منها ، أن تثير القلاقل أمام الفرنسيين ، وتساعد على إشتداد ساعد المقاومة المسلحة ضدهم . ولذلك فإن الجنرال بونابرت طلب إلى الجنرال برتييه أن يستكتب أعضاء الديوان رسالة إلى أمير الحج بالحضور بالحجاج فى أمان ، وأن يكتبوا إلى زعماء العرب بالاخلاد إلى السكينة والكف عن محاربة الفرنسيين ، وأن يصدروا منشوراً إلى الاهالى يدعونهم فيه

إلى الطمأنينة ، ويبينون لهم فيه مقاصد الفرنسيين الحسنة تجاههم . وكان الجنرال بونابرت حريصا على تتبع مداولات الديوان ، وعهد الى الجنرال بوفوازان ، الذى عينه مندوباً له فى الديوان ، بأن يحضر الجلسات ، وكلفه بأن يرفع إليه عقب كل جلسة تقريراً بما دار فيها .

ويظهر من ذلك بوضوح أن سلطة هذا الديوان لم تكن تتعدى مدينة القاهرة ، وأنها كانت سلطة إستشارية ، وأنها كانت مقيدة بتعهد الأعضاء بعدم القيام بأى عمل يكون موجهاً ضد مصلحة الجيش الفرنسى ، وأنها كانت سلطة تعمل وتتداول تحت رقابة وأعين السلطات الفرنسية .

وعمل الجنرال بونابرت على تعميم نظام الديوان فى مديريات مصر كلها ، وأصدر أمراً ، فى يوم ٢٧ يوليو سنة ١٧٩٨ ، بتأليف هذا الديوان فى كل مديرية من سبعة أعضاء ، يقومون بالسهر على مصالح المديرية ، ويعرضون عليه كل الشكاوى التى تصل إليهم ، ويمنعون إعتداء القرى بعضها علــى بعض ، ويراقبون ذوى السمعة السيئة ويعاقبونهم ، مستعينين فى ذلك بالقوات الخاضعة لأوامر القوادالفرنسيين ، ويرشدون الأهالى إلى مافيه مصلحتهم . واشتمل هذا الأمر على تعيين أغا أو رئيس للانكشارية ، فى كل مديرية ، يتصل بالآمر أو بالقومندان الفرنسى ، وتكون تحت إمرته قوة ، تبلغ ستين رجلا مسلحا ، يحافظ بها على الأمن والنظام والسكينة . وكذلك على أن يعين فى كل مديرية « مباشر » لجباية أموال الميرى والضرائب ، وإيراد أملاك المماليك التى صودرت لصالح الجمهورية ، ويكون إلى جانبه وكيل فرنسى ، لكى يتصل بمدير المالية ، ويراقب تنفيذ الأوامر التى يصدرها ، وتكون من إختصاص الادارة المالية .

وكانت هذه الواجهة من مشاركة المصريين فى الحكم تهدف التقرب إلى المصريين عموما ، والعمل على الاستقرار فى البلاد ، وبالتالى إعطاء أكبر فرصة

للفرنسيين للقيام بما كانوا يرغبون . وكانت إستمالة المصريين تساعد على القضاء على كل سلطة ونفوذ للماليك ، الأمر الذى إستتبع مواصلة مطاردتهم ، ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم .

ولقد فتح الفرنسيون بعض بيوت الأمراء ، ودخلوها وأخذوا منها أشياء ، وخرجوا وتركوها مفتوحة ، فعندما يخرجون منهـا يدخلهـا طـائفة الجعيدية ويستأصلون ما فيهـا ، واستمروا عـلى ذلك عـدة أيام ، ثم إنهم تتبعوا بيوت الأمراء واتباعهم ، وختموا على بعضها ، وسكنوا بعضها ، فكان الذى يخاف على داره من جماعة الوجاقلية أو من أهل البلد يعلق له بنديرة على باب داره ، أو يأخذ له ورقة من الفرنسيس بخطهم يلصقها على داره »(١)

وأعلن الفرنسيون الأمان بالنسبة لنساء الأمراء المماليك ، والسماح لهن بسكنى بيوتهن ، ولكن على أساس إظهار مالديهن من أمتعه أزواجهن ، « فإن لم يكن عندهن شىء من متاع أزواجهن يصالحن على أنفسهن ويأمن فى دورهن . فذهبت السيدة نفيسة ، زوجة مراد بك ، وصالحت على نفسها وأتباعها من نساء الأمراء والكشاف ، بمبلغ قدره مائة وعشرون ألف ريال فرانسا ، وأخذت فى تحصيل ذلك من نفسها وغيرها »(٢) وتمكن الفرنسيون بذلك من جمع أموال كثيرة . وأخذوا كذلك فى طلب الخيول والجمال والسلاح . « وكسروا عدة دكاكين بسوق السلاح وغيره ، وأخذوا ماوجدوه فيها من الأسلحة ، هذا وفى كل يوم ينقلون على الجمال والحمير من الامتعة والفرش والصناديق والسروج وغير ذلك بما لايحصى ، ويستخرجون الخبايا والودائع »(٣) .

(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ١١ .
(٢) الجبرتى : ج ٣ — ص ١٢ .
(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ١٣ .

وكان أعضاء الديوان هم الذين يكتبون بالأمان للغائبين ، ويختمون على تلك الاوراق . « وتشفع أرباب الديوان فى أسرى المماليك ، فقبلوا شفاعتهم وأطلقوهم ، فدخل الكثير منهم إلى الجامع الأزهر ، وهم فى أسوأ حال ، وعليهم الثياب الزرق المقطعة ، فمكثوا به يأكلون من صدقات الفقراء المجاورين به، ويتكففون المارين ، وفى ذلك عبرة للمعتبرين ».(١)

وفى أثناء ذلك الوقت استمر دخول الجنود الفرنسيين الى القاهرة ، حتى حتى امتلأت بهم الطرقات . ويذكر لنا الجبرتى أنهم « لم يشوشوا على أحد » ؛ ولكنه لاحظ أنهم كانوا يأخذون السلع « بزيادة فى ثمنها » الأمر الذى استتبع تغيراً فى أحوال السوق : « ففجر السوقة وصغروا أقراص الخبز ، وطحنوه بترابه » . كما حدثت حالة رواج، وظهرت المطاعم فى القاهرة « وفتح الناس عدة دكاكين بجوار مساكنهم يبيعون فيها أصناف المأكولات ، مثل الفطير والكعك والسمك المقلى واللحوم والفراخ المحمرة ، وغير ذلك . وفتح النصارى عدة دكاكين لبيع أنواع الأشربة وخمامير وقهاوى ، وفتح بعض الإفرنج البلديين بيوتا يصنع فيها أنواع الاطعمة والاشربة على طرائقهم فى بلادهم ؛ فيشترى فيشترى الأغنام والدجاج والخضارات والاسماك والعسل والسكر وجميع اللوازم، ويطبخه الطباخون ، ويصنعون أنواع الأطعمة والحلاوات ، ويعمل على بابه علامة لذلك يعرفونها بينهم ؛ فاذا مرت طائفة بذلك المكان تريد الاكل ، دخلوا الى ذلك المكان ، وهو يشتمل على عدة مجالس ، دون وأعلى ، وعلى كل مجلس علامته ومقدار الدراهم التى يدفعها الداخل فيه ، فيدخلون الى ما يريدون من المجالس ، وفى وسطه دكة من الخشب ، وهى الخوان التى يوضع عليها الطعام ، وحولها كراسى ، فيجلسون عليها ، ويأتيهم الفراشون بالطعام على قوانينهم ،

(١) الجبرتى : ج ٣ — ص ١٢ .

فيأكلون ويشربون على نسق لا يتعدونه ، وبعد فراغ حاجتهم يدفعون ماوجب عليهم من غير نقص ولا زيادة ، ويذهبون لحالهم » .(١) إن القاهرة تتحضر ! !

ويبدو أن القوات الفرنسية كانت ترغب فى الحصول على أكثر ما كان فى وسعها الحصول عليه من الأهالى ؛ ولا شك فى أن الحملة الفرنسية قد جاءت إلى القاهرة وهى تحلم بالاستيلاء على كنوز وعلى قناطير من الذهب والفضة. وكان خروج المماليك بسرعة من العاصمة يحملون ما خف حمله وغلى ثمنه من حوائجهم ، قد ترك الفرنسيين فى حاجة إلى مزيد من الأموال ، وقت دخولهم القاهرة . وشهدت الجلسات الأولى للديوان طلب الفرنسيين « دراهم سلفة، وهى مقدار خمسمائة ألف ريال من التجار المسلمين والنصارى القبط والشوام وتجار الافرنج أيضا » .(٢) وحاول أعضاء الديوان أن يعملوا على تخفيف هذا المبلغ، ولكنهم لم ينجحوا فى مسعاهم ، وإضطروا إلى البدء فى جمعها . وبعد ذلك بثلاثة أيام ، قرر الفرنسيون على أهل الحرف ، من التجار بالأسواق ، « دراهم على سبيل القرض والسلفة ، مبلغا يعجزون عنه ، وأجلوا لها أجلا مقداره ستون يوماً » .(٣) وكانت نتيجة ذلك أن ضج هؤلاء الحرفيون والتجار ، وإستغاثوا ، وذهبوا إلى الجامع الأزهر والمشهد الحسينى ، « وتشفعوا بالمشايخ ، فتكلموا لهم ، واطفوها إلى نصف المطلوب ، ووسعوا لهم فى أيام المهلة » (٤) .

وواصل الفرنسيون سيطرتهم على القاهرة ، رغم وجود قوات المماليك فى الصعيد وفى الشرقية . ولكن أمير الحج ، صالح بك ، عند عودته من الحجاز،

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ١٢ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ ، ص ١٣ .

(٣) الجبرتى : ج ٣ ، ص ١٣ .

(٤) الجبرتى : ج ٣ ، ص ١٣ .

انضم إلى قوات ابراهيم بك . وكان أعضاء الديوان قد طلبوا له أماناً من «باش العسكر» ، ولكنه رفض ذلك ، إلا بشرط أن يأتى فى عدد قليل ، ولا يدخل القاهرة ومعه مماليك كثيرة ، ولا عسكر . وربما كان هذا العامل هو الذى وجه القوات الفرنسية فى القاهرة صوب ضرورة الخروج لتوجيه ضربة لقوات المماليك، التى تزايد عددها ، فى الشرقية ، بعد عودة صالح بك من الحجاز .

وكان من السهل على الفرنسيين أن ينتصروا على قوات المماليك فى الشرقية، رغم إستبسال المماليك وإظهار شجاعتهم الفائقة . ولكن الفرنسيين كانوا يواجهون أكثر من عدو وهم فى مصر . وكانت أولى القوى الخارجية المعادية لهم هى بريطانيا .

٤ — موقعة أبى قير البحرية :

كانت أولى الصدمات التى أصابت الحملة الفرنسية هى تلك الكارثة التى نزلت بأسطولها . ومنذ مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر كان الأسطول الفرنسى قد تحول من منطقة العجمى إلى منطقة أبى قير ، والتجأ هناك فى أول الخليج من ناحية الغرب ، محتميا فى رأس أبى قير ، وفى الجزيرة المواجهة لهذه الرأس ، وهى التى عرفت فيما بعد بجزيرة نلسون . ولقد فكر الفرنسيون فى إرسال أسطولهم إلى جزيرة كورفو ، كما فكروا فى إدخاله إلى ميناء الاسكندرية ، ولكن الايام مرت دون أن يصلوا فى ذلك إلى قرار . وكان الأسطول الفرنسى يخشى من مباغتة الأسطول البريطانى له . وعلى أى حال فان بعض قطع المدفعية كانت منصوبة على البر ، فى رأس أبى قير ، ونصب الفرنسيون غيرها على الجزيرة الصغيرة المواجهة للساحل ، وكانت هذه المدفعية غير كافية كوسيلة دفاع ساحلية ضد الأسطول البريطانى .

وظل الاميرال نلسون قائد الاسطول البريطانى فى البحر المتوسط ، يبحث عن الأسطول الفرنسى فى شرق هذا البحر ، حتى علم بنزول الحملة الفرنسية إلى

مصر ، فأسرع بالعودة إلى سواحل الاسكندرية ، لكى يباغت الأسطول الفرنسى، وينزل به ضربة قاضية ، خاصة وأن الأسطول الفرنسى لم يكن مستعداً ، وكان الكثير من ضباطه وبحارته قد نزلوا إلى الساحل .

وكان الأسطول البريطانى يتألف من خمسة عشر سفينة حربية ، منها أربعة عشر بارجة ، تحمل ١٠٥٠ مدفعاً ، وعليه ٨٢٤٠ بحاراً . أما الأسطول الفرنسى فكان يتألف من سبعة عشر سفينة حربية ، منها ثلاثة عشر بارجة ، وأربع فرقاطات ، علاوة على عدد كبير من السفن الحربية الصغيرة المسلحة ، وكان يحمل ١١٨٠ مدفعاً ، وعليه ٨٩٠٠ بحاراً . فكانت قوة الأسطول الفرنسى إذن تفوق قوة الأسطول البريطانى ، رغم تفوق البريطانيين عليه ببارجة واحدة . ولكن علينا أن نذكر أن الأسطول البريطانى كان يتميز عن الأسطول الفرنسى أولا من ناحية كفاءة التدريب ، وثانياً من ناحية شخصية القائد ، وثالثاً من حيث أنه كان يحمل كل قوته المحاربة ، فى الوقت الذى كان جزء كبير من بحارة وضباط الأسطول الفرنسى موجودين على الساحل ، وأخيراً حظى الأسطول البريطانى بميزة المبادءة ، أو المباغتة ، والتى كانت لها قيمة كبيرة فى إعطاء الصدمة الاولى .

وظهرت سفن الأسطول البريطانى أمام سواحل أبى قير فى الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم أول أغسطس . وتردد الأميرال الفرنسى دى بروى فى أول الأمر، وإعتقد أن الاسطول البريطانى يرغب فى محاصرة الخليج ؛ ولكن سرعان ما تحقق من أن البوارج البريطانية كانت تسير بأقصى سرعة صوب سفن أسطوله ، وفى تشكيل الإستعداد لأخذ مواقع الضرب . وأصدر الأميرال الفرنسى أمره بالإستعداد ، ولكنه كان مقيداً فى حركته : فالأشرعة مضمومة ، ومعظم البحارة على الشاطىء ؛ بينما إمتلك الاميرال نلسون كل حرية للحركة ، وإستند

إلى كل قواته . ولم يتمكن الأسطول الفرنسى من التحرك من مكانه ، لا للخروج من الخليج ، ولا حتى لاتخاذ مواقع للقتال . وكان الاسطول الفرنسى راسيا فى شكل خط مقوس ، وتمكنت البوارج البريطانية من أن تنفذ بين السفن الفرنسية ، وتحاصرها من الجانبين . وكانت جرأة البوارج البريطانية فى هذه العملية واضحة . وأحاطت بوارج نلسون بثمانية بوارج فرنسية ، أما بقية البوارج الفرنسية فإنها ظلت خارج تكتيك المعركة ، وكان فى وسعها أن تلتف حول أحد جناحى البريطانيين ، ولكنها لم تتحرك من مكانها . وفقد بذلك الأسطول الفرنسى الميزة الوحيدة بالنسبة للبحرية ، وهى ميزة سهولة الحركة فى توجيه النيران على الأهداف المعادية .

وسرعان ما بدأ الضرب ، حوالى الساعة الخامسة ، وكان شديداً مروعاً ، وامتلأ الخليج بدخان البارود ، ووصلت أصوات المدافع إلى كل من الاسكندرية ورشيد . وإشتد الضرب بكل تصميم من الجانبين . وركز الانجليز نيران مدفعيتهم على سفينة الأميرال الفرنسى ، البارجة أوريان ، وبشكل أنزل بها خسائر ، وجعل الأميرال يصاب فى رأسه وفى يده ؛ ولكنه إستمر يقاتل حتى أصابته قنبلة مدفع إصابة مباشرة ، وفصلت فخذه ، وقضت على حياته . وسرعان ما إشتعلت النيران فى هذه البارجة ، ووصلت إلى مستودع الذخائر ، فانفجر ونسف البارجة ، التى تطايرت أجزاؤها فى الفضاء ، بدوى مروع ، وقضى على كل من كان بها حرقا وغرقا .

وتلى هذا الانفجار الرهيب سكون مروع لمدة تقرب من نصف ساعة ، ثم بدأ الضرب من جديد ، وإستمر إلى الثالثة صباحا ؛ ثم تجدد مرة أخرى فى الخامسة صباحا ، وإستمر حتى الظهر .

وقضى على الأسطول الفرنسى بأكمله فيما عدا أربع بوارج ، إضطرت إلى

الفرار والإنسحاب بسرعة صوب مالطة . وغنم الانجليز ست سفن فرنسية ، ضموها إلى أسطولهم . وهكذا تضاعف إنتصار الانجليز ، بخروجهم من المعركة بعدد من السفن يفوق عدد تلك التى دخلوا بها إليها . وكانت خسارة الفرنسيين فادحة فى الارواح ، إذ أنهم خسروا ما يزيد على أربعة آلاف بحار ، ولم يبق لهم فى هذا السلاح سوى ثلاثة آلاف بحار ، بدون سفن . وإعتز الانجليز بهذه المعركة ؛ وعدوها من بين إنتصاراتهم الحربية الكبيرة ، وسموها « معركة النيل البحرية » .

وكانت لهذه المعركة نتائج جسيمة فى خطورتها على الحملة الفرنسية فى مصر . فكانت أشد ضربة أصابت الحملة الفرنسية . وقضت هذه المعركة على وسائل إتصال الحملة بفرنسا ، وقضت على أحلام إتخاذ الاسطول الفرنسى وسيلة للضغط على الدولة العثمانية ، أو وسيلة مساعدة لإمتداد الحكم الفرنسى من مصر فى منطقة سوريا والشرق الأدنى ؛ كما أنها قضت على حلم الفرنسيين بالوصول إلى مراكز الامبراطورية البريطانية فى الهند . وقضت هذه المعركة على البحرية الفرنسية فى البحر المتوسط ، وضمنت لإنجلترا السيادة على البحار . كما أنها أظهرت ضعف القوة الضاربة الفرنسية ، وبشكل شجع أعداء فرنسا على التكتل العمل ضدها من جديد . وكانت هذه المعركة أساساً لاتفاق روسيا مع انجلترا ، ومع النمسا ونابولى ، وإنضمام الدولة العثمانية لهذا التكتل من أجل محاربة فرنسا . وإستندت إنجلترا إلى هذا الموقف لكى تغرى الباب العالى على الدخول فى تحالف ، مع روسيا ، عدوته التقليدية ، الأمر الذى سهل على الأسطول الروسى الخروج للبحر المتوسط ، وأدى بالتالى إلى تغير المعطيات العامة للموقف الدولى .

وكان تأثير هذه الموقعة قاسياً على نفوس جنود وضباط الحملة الفرنسية على مصر ، وشعروا بأنهم قد أصبحوا مقطوعى الصلة بوطنهم ، وأنهم أصبحوا

منفيين فى القارة الإفريقية وكانت الواقعة أشد ألما على نفوس الحاميات الفرنسية الاسكندرية ورشيد ، وهى الحاميات التى شهدت الموقعة ، ورأت مئات الجرحى، ومئات الجثث ، التى كان البحر يلقى بها إلى الساحل وإنخفضت الروح المعنوية لدى الفرنسيين ، وقلت هيبتهم أمام الأهالى . وأثر حصار السفن البريطانية للسواحل المصرية على حالة التجارة ، وأخذ الأهالى يشعرون بفداحة الخسائر التى كانت تنزل بهم نتيجة لهذه الحرب ، ونتيجة لإنقطاع الواردات والصادرات، وتهيأت النفوس للثورة .

وأصبح الفرنسيون يخشون من أن ينزل البريطانيون فى الاسكندرية نفسها ، فعملوا على تحسين المواصلات بين هذا الثغر وبين القاهرة ، كما عملوا على تحصين الاسكندرية ، وإقامة الطوابى على التلال المرتفعة الموجودة بها ، ونصبوا المدافع على كوم الدكة ، وكوم الناضورة ، حماية للميناء ، مما قد يحاوله الاسطول البريطانى .

وأخيراً فإن هذه الموقعة وضعت الحملة الفرنسية أمام الامر الواقع . وجعلتها تعرف تماما أنه قد كتب عليها أن تعيش فى مصر ، ومع المصريين ، وبالموارد الموجودة فى البلاد ، الامر الذى يستتبع إستمرار الجنرال بونابرت فى تطبيق سياسة التقرب من المصريين ، ويستتبع كذلك الحصول على كل مايلزمة من البلاد ، حتى وإن كان ذلك عن طريق القيادات المصرية التى أشركوها معهم فى الحكم . وأخيراً فإن الجنرال بونابرت قد عمل على رفع الروح المعنوية لرجال الحملة الفرنسية ، وعمل على إتمام نظم الحكم التى رسمها للبلاد ، وذلك بانشائه « الديوان العام » . وكل ذلك وهو لايزال مهدداً ، هو وحملته ، بقوات المماليك، وقوات الدولة العثمانية ، وأساطيل بريطانيا .

٥ - الديوان العام :

لاشك فى أن موقعة أبى قير البحرية قد غيرت نظرة المصريين إلى الفرنسيين، وزيادة شعورهم بأن هؤلاء الفرنسيين يحتلون بلادهم ، وأن هـــذا الاحتلال سينتهى فى يوم من الايام . وظهر ذلك بوضوح فى عمليـة رفض الزعمـاء حمـل شعار الثورة الفرنسية . فلقد طلب الجنرال بونابرت المشايخ فى أول شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ للحضور عنده . « فلما استقروا عنده نهض بونابرته من المجلس ، ورجع وبيده طيلسانات ملونة بثلاثة ألوان كل طيلسان ثلاثة عروض أبيض وأحمر وكحلى ، فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرقاوى ، فرمى به إلى الارض ، وإستعفى وتغير مزاجه وانتقع لونه واحتد طبعه ، فقال الترجمان يا مشايخ أنتم صرتم أحبابا لصارى عسكر ، وهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلامته ، فإن تميزتم بذلك عظمتكم العساكر والناس ، وصار لـــكم منزلة فى قلوبهم ، فقالوا له لـكن قدرنا يضيع عند الله وعند اخواننا من المسلمين ، فاغتاظ لذلك ، وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المترجمين أنه قال عن الشيخ الشرقاوى أنه لايصلح للرياسة ، ونحو ذلك ، فلاحقه بقية الجماعة واستعفوه من ذلك فقال إن لم يـكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكار فى صدوركم ، وهى العلامة التى يقال لها الوردة ، فقالوا أمهلونا حتى نتروى فى ذلك »(1) . وفى ذلك الوقت حضر الشيخ السادات ، وكانت له مكانة رفيعة لدى المصريين ولدى الفرنسيين . ورحب به الجنرال بونابرت ، وتحدث معه بواسطة الترجمان ، واهـــدى له خاتما من الألماس ، وأوثق له جوكارا أوثقه بفراجته . وسكت الشيخ السادات على ذلك، وقال الجبرتى أنه « سايره ، وقام وانصرف ، فلما خرج من عنده رفعه »(2) .

(١) الجبرتى : ج٣ ، ص ١٦ .

(٢) الجبرتى : ج٣ ، ص ١٧ .

ويدل هذا على أن المصريين كانوا لا يرغبون فى التشبه بالفرنسيين ، حتى لا يضيع قدرهم عند الله ، وعند إخوانهم من المسلمين . وهذا التميز بين الشخصيتين كان يمثل عقبة فى سبيل التقارب بين المصريين والفرنسيين .

ومع ذلك فان الجنرال بونابرت قد عمل على زيادة التقرب من المصريين ، وزيادة إشراكهم مع الفرنسيين فى النظام الذى وضعه لحكم البلاد . وكان الجنرال بونابرت يرغب فى الاستنارة بوجهات نظر شيوخ وأعيان العاصمة والأقاليم فى المسائل التى تفرعت عن نظام الحكم الجديد ، فدعاهم إلى الاجتماع فى جمعيه عامة يؤخذ رأيها فى النظام النهائى فى الدواوين التى أسسها ، وفى إدارة الحكومة ، وفى أمر وضع نظامها الادارى والمالى والقضائى . وحدد يوم أول اكتوبر موعداً لانعقاد هذه الجمعية التى سميت باسم « الديوان العام » تمييزاً لها عن ديوان القاهرة . ثم أجل الموعد إلى يوم ٥ أكتوبر .

واختار الجنرال بونابرت هؤلاء المشايخ والأعيان من « الأشخاص الذين لهم نفوذ بين الأهالى ، ومن الذين إمتازوا بمركزهم العلمى وكفايتهم ، وطريقة استقبالهم للفرنسيين » . ولقد اشتملت هذه الجمعية العامة على مندوبين من القاهرة ومن الاسكندرية ، وعن رشيد ودمياط ، والبحيرة والغربية ، والمنصورة والشرقية ، والمنوفية والقليوبية ، والجيزة وإطفيح ، وبنى سويف والفيوم والمنيا ، وأسيوط وجرجا . وكل لكل مديرية وفد يتكون من ثلاثة من العلماء ، وثلاثة من التجار ، وثلاثة من الأهالى ، من مشايخ البلاد ورؤساء العربان . وكان مندوبو القاهرة فى الديوان العام ثلاثة أمثال كل مديرية ، ولكل من الشرقية والمنوفية الضعف .

وكلف الجنرال بونابرت العالمين مونج وبرتوليه ، عضوى المجمع العلمى ، بالاشتراك فى جلسات « الديوان العام » كمندوبين لحضور المناقشات ، ولعرض

مشروعات الحكومة على الأعضاء . ومن تعليمات الجنرال بونابرت ، نجد أن الهدف من عقد « الديوان العام » كان هو تعويد أعيان المصريين على نظم المجالس الشورية والحكم ، وأن يعرفوا أن الجنرال قد دعاهم لاستشارتهم ومعرفة وجهات نظرهم ، فيما يعود على الشعب بالخير . ويظهر من هذه التوجيهات أن الجنرال كان يرغب فى أن يبدى « الديوان العام » رأيه فى أربعة مسائل : الأولى هى أصلح نظام لتأليف مجالس « الديوان » فى المديريات ، والمرتب الذى يحدد للأعضاء ؛ والثانية هى النظام الواجب تطبيقه فيما يتعلق بالقضاء المدنى والجنائى ؛ والثالثة هى التشريع الذى يكفل ضبط المواريث ؛ والرابعة هى الإصلاحات والإقتراحات التى يراها الديوان لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب . وكلف الجنرال بونابرت المندوبين الفرنسيين بأن يشاركا فى وضع النظام الداخلى للديوان ، وذلك بأن يقوم الأعضاء بانتخاب رئيس له ، ونائب رئيس ، وإثنين من السكرتيريين المترجمين ، وثلاثة من المراقبين ، على أن يكون ذلك بطريق الانتخاب والإقتراع . كما كلفهما بتتبع المناقشات ، وبتدوين أسماء الأعضاء الذين يمتازون عن زملائهم فى الديوان ، سواء بنفوذهم ، أو بكفايتهم .

وحضر نواب الأقاليم الذين دعوا إلى حضور الديوان العام إلى القاهرة ، ثم نبهوا عليهم ، وعلى نواب القاهرة من المشايخ والأعيان والتجار ، بالحضور إلى الديوان العام ، الذى إنعقد بدار ديوان القاهرة ، الذى كان هو بيت قائد أغا الأزبكية . وإستقر هذا الجمع الحافل فى صباح يوم ٦ اكتوبر سنة ١٧٩٨ . وقام ملطى القبطى بقراءة خطبة الافتتاح :

« إن قطر مصر هو المركز الوحيد ، وأنه أخصب البلاد ، وكان يجلب إليه المتاجر من البلاد البعيدة ، وإن العلوم والصنائع والقراءة والكتابة التى يعرفها الناس فى الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول . ولكون قطر مصر بهذه

الصفات ، طمعت الامم فى تملكه ، فملكة أهل بابل، ومملكة اليونانيون والعرب والترك الآن ، إلا أن دولة الترك شددت فى خرابه لانها إذا حصلت الثمرة قطعت عرونها ، فلذلك لم يبقوا بأيدى الناس إلا القدر اليسير ، وصار الناس لاجل ذلك مختفين تحت حجاب الفقر ، وقاية لانفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طائفة الفرنساوية بعد ما تمهد أمرهم ، وبعد صيتهم بقيامهم بأمور الحروب إشتاقت أنفسهم لاستخلاص مصر عما هى فيه ، وإراحة أهلها من تغلب هذه الدولة المفعمة جهلا وغباوة ، فقدموا وحصل لهم النصرة ، ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد من الناس ، ولم يعاملوا الناس بقسوة . وإن غرضهم تنظيم أمور مصر ، وإجراء خلجانها التى دثرت ، ويصير لها طريقان، طريق إلى البحر [الأبيض] وطريق إلى البحر الأحمر ، فيزداد خصبها وريعها ، ومنع القوى من ظلم الضعيف ، وغير ذلك ، إستجلابا لخواطر أهلها ، وإبقاء للذكر الحسن . فالمناسب من أهلها ترك الشغب وإخلاص المودة . وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جليلة، لانهم أهل خبرة وعقل، فيسألون عن أمور ضرورية ويجيبون عنها ، فينتج لصارى عسكر من ذلك ما يليق صنعة » . [1]

وكانت لهجة خطبة الافتتاح ، التى أشادت بأن مصر علمت الامم ، وحملت لواء الحضارة والمعرفة ، كفيلة بأن تبعث فى النفوس روح العزة القومية ، فتحدو بهم إلى التطلع لإحياء عظمة مصر القديمة وتصرفهم عن الإذعان لحكم الفرنسيين وغير الفرنسيين » [2] . ونلاحظ فى هذه الخطبة أن الجنرال بونابرت قد غير سياسته السابقة ، التى كان يدعى فيها وجود المودة مع السلطان العثمانى ، وجاهر لأول مرة فى خطاب علنى بعدائه للدولة العثمانية . وكان هذا نتيجة لاشتراك

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٢٢ — ٢٣ .

(٢) أنظر : عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . ج ١ ص ١٠٥ .

السلطان فى محالفة مع الدول المتكتلة ضد فرنسا ، وإعلانه الحرب على الجمهورية الفرنسية فى الشهر السابق ، أى فى شهر سبتمبر . وكان هذا الوضع طبيعيا من جانب الجنرال بونابرت تجاه الدولة التى أعلنت الحرب على بلاده ولكن مهاجمة بونابرت للدولة العثمانية كانت لا تساعد على عملية تقربه إلى المصريين ؛ وهكذا بدأت التناقضات فى زيادة الظهور أمام الفرنسيين فى مصر .

وبدأت، بعد قراءة خطبة الافتتاح ، عملية انتخاب رئيس الديوان العام .

« ثم قال الترجمان : نريد منكم يامشايخ أن تختاروا شخصاً منكم يكون كبيراً ورئيساً عليكم ، ممتثلين أمره وإشارته ، فقال بعض الحاضرين الشيخ الشرقاوى، فقال نو نو ، وإنما ذلك يكون بالقرعة ، فعملوا قرعة بأوراق ، فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوى، فقال حينئذ يكون الشيخ عبد الله الشرقاوى هو الرئيس». [1] فكان إنتخاب الرئيس إذن بالاقتراع السرى ، كما يحدث المجالس النيابية ، ولم يتم بالتصويت العلنى الذى أراده المصريون .

وعلينا أن نذكر أن سلطة الديوان العام كانت مقصورة على الإجابة عما يسألون عنه فيما يتعلق بنظم الحكم ، ويكون لبونابرت إقرار « ما يليق صنعه » . وبهذا كانت قرارات الديوان مجرد رغبات ، ووجهات نظر استشارية بالنسبة لصاحب الأمر ، القائد العام ، صارى عسكر الفرنسيين .

وكانت المسألة الأولى التى عرضت هى مسألة نظام مجالس الديوان فى الأقاليم . ولم يذكر لنا الجبرتى شيئا عنها ، ويبدو أنه لم يحضر الجلسة التى نوقشت فيها هذه المسألة . ولقد رأى الديوان أن يكون لكل من الاسكندرية ودمياط ورشيد ديوانا يتشكل من ١٢ إلى ١٥ عضواً ، وذلك نظراً لأهمية هذه الثغور. أما باقى المديريات فيكون بكل منها ديوانان أو ثلاثة أو أربعة دواوين ، ينعقد كل ديوان فى بندرعن البنادر المهمة فيها ، ويوفد كل ديوان ثلاثة مندوبين لتمثيله فى الديوان

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٢٣ .

العام بالقاهرة . وعرض هذا الموضوع على الجنرال بونابرت ، فاستقر رأيه على أن يتشكل الديوان العام من ٢٥ عضوا ، منهم تسعة عن القاهرة ، وواحد عن كل مديرية من المديريات الستة عشر الموجودة فى مصر ؛ ويكون للديوان إثنان من السكرتيرين المترجمين ، وإثنان من الحجاب ، وعشرة من الحراس ؛ ويكون ثلث أعضاء الديوان العام من مشايخ البلاد ، وثلثهم من التجار ، والثلث من العلماء ؛ ويجتمع كلما دعاه القائد العام إلى الاجتماع ؛ ويختار من بينهم تسعة أعضاء يتألف منهم الديوان الخصوصى الذى يجتمع باستمرار فى القاهرة . ويكون فى كل مديرية ديوان مؤلف من تسعة أعضاء، ينتخبون بمعرفة جمعية عمومية ، تتألف فى كل مديرية من العلماء والأئمة ومشايخ البلاد وأكابر وأعيان التجار والصناع ، الذين يعينهم آمر أو قومندان المديرية . ويكون لديوان القاهرة الرئاسة على دواوين المديريات ، كما يكون لكل ديوان فى مديريته الرئاسة والإشراف على القضاة ومشايخ البلاد .(١)

أما المسألة الثانية التى عرضت فكانت هى مسألة النظام القضائى المدنى والجنائى. ورأى الديوان أن يبقى نظام القضاء على ماكان عليه ، وأن لا يتغير شىء من ترتيب المحاكم ونظامها . ولكنه طلب أن تحدد رسوم التقاضى التى تدفع للقضاة وموظفى المحاكم ؛ وطلب كذلك أن يكون تعيين القضاة فى كل مديرية من بين حقوق الدواوين المشكلة فيها .

وأما المسألة الثالثة التى بحثها الديوان العام فكانت هى نظام المواريث ، وطلب الأعضاء من العلماء شرح طريقة إقتسام الميراث ، فذكر العلماء أنها كانت تسير حسب القواعد الشرعية ، المستمدة من القرآن . وحدث نقاش بين الفرنسيين والعلماء المصريين المسلمين فى هذا الشأن، ولم يكن هؤلاء العلماء مستعدين

(١) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . ج ١ — ص ١٠٧ .

للتنازل عن حدود شريعتهم ، وقدموا فى الجلسة التالية قواعد تقسيم المواريث طبقاً لأحكام الشريعة، مع مراجعها من الآيات . وكان المسلمون هم الذين يقسمون مواريث القبط والمسيحيين الشرقيين ، وإطلع الجنرال بونابرت على هذه القواعد، واضطر إلى إقرارها كنظام للتوريث الشرعى .

وأما المسألة الرابعة التى عرضت على الديوان فكانت هى مسألة تسجيل عقود الملكية ، ومسألة الضرائب العقارية .

وكان الجنرال بونابرت ، قبل انعقاد الديوان قد ابتكر وسائل تساعد على زيادة ما يجبى من الأهالى من الأموال والضرائب، ووضع نظاما جديداً لإثبات الملكية فى مقابل دفع رسوم التسجيل ، ومهد لذلك بانشاء محاكم جديدة تسمى « المحاكم التجارية » ، وهى التى يسميها الجبرتى «محكمة القضايا» أو «محكمة النظام». وأصدر الجنرال بونابرت أمره ، فى ١٠ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، بانشاء هذه المحاكم فى القاهرة وفى الاسكندرية ودمياط ورشيد ، وجعلها تختص بنظر المنازعات المدنية والتجارية ، ونص على اختيار أعضائها من التجار الموجودين من كل الجنسيات ، على أن يعينهم القائد العام لمدة ثلاث سنوات . وتشكلت محكمة القاهرة من ستة أعضاء من التجار المسلمين وستة أعضاء من الأقباط برئاسة القاضى القبطى ملطى . وحدد الأمر رسوم التقاضى باثنين فى المائة من قيمة المنازعات، ثم أصدر الجنرال بونابرت أمراً ثانيا، فى ١٦ سبتمبر، بانشاء إدارة لتسجيل مستندات التمليك ، باسم «مصلحة التسجيلات وإدارة أملاك الحكومة»؛ وأمر بأن يقدم جميع ملاك العقارات حجج تمليكهم القديمة والجديدة لتسجيلها فى مقابل رسم ٢ ٪ من قيمة العقارات ، ويدفعها كل الملاك . وأنشأ فى عاصمة كل مديرية مكتب لتسجيل جميع سندات التمليك والعقود ، نظير دفع الرسم المحدد ، ولا يعترف بالملكية إلا للعقود والسندات المسجلة ، وإلا فان الملكية تصادر فى

صالح الجمهورية . وكان على جميع الملاك أن يسجلوا ممتلكاتهم فى مدة شهر من نشر هذا الأمر ، وإلا فإن مقدار الرسوم تضاعف ، وإذا مضى شهر ثان دون إتمام التسجيل تتم عملية المصادرة . أما العقود الجديدة الخاصة بالبيع والتنازل والهبة فكان من الضرورى تسجيلها فى مدة عشرة أيام ، وإلا فانها تعتبر باطلة . وكان من الواجب كذلك تسجيل الوصايا فى مدى ثلاثة أشهر على الاكثر من وفاة الموصى ، وتسجيل عقود التخاريج والقسمة بين الورثة فى مدى عشرة أيام من تاريخ تحريرها . وكان الجنرال بونابرت يهدف خلق موارد جديدة للدولة . وأردف ذلك بفرض ضرائب جديدة على أصحاب الحرف والصنائع . وشعر الاهالى بثقل عبء هذه الضرائب الجديدة ، وإعتبروها غرامات بدون وجه حق ، الأمر الذى أثارهم ، وأثار الصناع وأصحاب الحرف .

ويروى لنا الجبرتى ذلك قائلا : « وجعلوا لذلك الديوان قواعد وأركان من البدع السيئة ، وكتبوا نسخا من ذلك كثيرة أرسلوا منها إلى الأعيان ، ولصقوا منها نسخا فى مفارق الطرق ورؤس العطف وأبواب المساجد ، وشرطوا فى ضمنه شروطاً ، وفى ضمن تلك الشروط شروطاً أخرى ، بتعبيرات سخيفة ، يفهم منها المراد بعد التأمل الكثير لعدم معرفتهم بقوانين التراكيب العربية ، ومحصله التحيل على أخذ الأموال ، كقولهم بأن أصحاب الأملاك يأتون بحججهم وتمسكاتهم الشاهدة لهم بالتمليك ، فاذا أحضروها وبينوا وجه تملكهم لها ، إما بالبيع أو الانتقال لهم بالإرث ، لا يكتفى بذلك ، بل يؤمر بالكشف عليها فى السجلات ، ويدفع على ذلك الكشف دراهم بقدر عينوه فى ذلك الطومار ، فان وجد تمسكه مقيداً بالسجل طلب منه بعد ذلك الثبوت ، ويدفع على ذلك الإشهاد بعد ثبوته وقبوله قدراً آخر ، ويأخذ بذلك تصحيحا ، ويكتب له بعد ذلك تمكين ، وينظر بعد ذلك فى قيمته ، ويدفع على كل مائة إثنين ، فإن لم يكن

له حجة ، أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل ، أو مقيدة ولم يثبت ذلك التقييد ، فإنها تضبط لديوان الجمهور وتصير من حقوقهم . وهذا شىء متعذر ، وذلك أن الناس انما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء ، أو بأيلولتها لهم من مورثهم أو نحو ذلك ، بحجة قريبة أو بعيدة العهد ، أو بحجج أسلافهم ومورثيهم ، فإذا طولبوا باثبات مضمونها تعثر أو تعذر ، لحادث الموت أو الاسفار ».[1]

وكان هذا الأمر يحمل الكثير من التعنت ، خاصة وأنه كان يسرى على كل العقود القديمة ، أى على كل العقود العقارية الخاصة بمصر ، وعلى أن يتم ذلك فى مدة شهر واحد . والمهم أن كل ذلك قد حدث قبل انعقاد الديوان العام . فلما اجتمع هذا الديوان ، أبدى أعضاءه استياءهم من هذا النظام ، واعترض المشايخ على اكراه جميع الملاك على تقديم مستندات تمليكهم القديمة لتسجيلها ، وقالوا أنه إذا كان الغرض هو فرض ضريبة على الأملاك ، فلتفرض على العقارات نفسها ، ولكن دون مناقشة أصول الملكية وشرعيتها ، هذا علاوة على أن القاهرة وحدها كانت تضم مايزيد على مائة الف منزل ، يمتلكها مايقرب من ستين الف مالك . واقتنع الجنرال بونابرت بوجهة نظر أعضاء الديوان ، واستعاضوا عن هذا المشروع بمشروع لفرض ضريبة على العقارات نفسها ، وقسموا المبانى على أنواع ، ربطوا على كل نوع منها ضريبة معينة ، تدفع سنويا على قسطين ، وعمموا هذه الضريبة على بقية مدن مصر . أما عقود المبايعات الجديدة ، وعقود نقل الملكية والتنازل والايجارات ، وعقود الزواج ، والتوكيلات وجوازات السفر وشهادات الميلاد وإثبات الوفيات والتركات ، فان الجنرال بونابرت قد أمر بفرض هذه الضرائب الجديدة عليها ، دون أن ينتظر رأى الديوان فيها .

« وكتبوا بذلك مناشير على عادتهم ، وألصقوها بالمفارق والطرق ، وأرسلوا منها

---

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ١٩ — ٢٠ .

نسخاً للأعيان » .

ولا شك فى أن فرض هذه الضرائب جاء شيئاً جديداً على أصحاب الأملاك وأصحاب الحوانيت ، الذين لم يتعودوا دفع ضريبة عقـــارية فى عهدالمماليك ، فعظم استيـاؤهم ، واشتد سخطهم ، وكان ذلك من الأسباب الرئيسية لنشـوب ثورة القاهرة . ولقد إنفض الديوان فى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، ونشبت الثورة فى القاهرة فى اليوم التالى . حقيقة أن القوات الفرنسية كانت قد إحتلت مصر ، ولـكنها كانت تواجه قوى معادية خارجية مثل انجلترا والدولة العثمانية ، وتواجه قوى معادية داخلية ، تتمثل فى قوات مراد بك فى الصعيد ، وقوات ابراهيم بك فى الشرقية ؛ والآن أصبح عليها أن تواجه خطراً جديداً ، وهو خطر مواجهة مقاومة المصريين لها فى مصر ، وثورة المصريين على حكمها فى عاصمة البلاد .

الفصل السابع عشر

مقاومة الحملة

رغم احتلال قوات الحملة الفرنسية القاهرة ، فانها كانت تواجه قوى تقاومها . وكانت قوى المقاومة هذه داخلية ، وتمتد فى طول البلاد وعرضها ، وخارجية ، وتتمثل فى كل من انجلترا والدولة العثمانية .

وبعد موقعة أبى قير البحرية ثبتت أمام الجنرال بونابرت فاعلية مقاومة إنجلترا لعملية بقاء الحملة الفرنسية فى مصر ، وساعدت نتائج هذه الموقعة على إنضمام الدولة العثمانيه إلى أعداء فرنسا ، وإعلانها الحرب على الجمهورية الفرنسية . ورغم تعقب قوات الحملة الفرنسية المماليك فى الصعيد ، فان هذه القوات لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة حاسمة فى هذا الميدان وأخيرا فان ظروفا متعددة أجبرت الحملة الفرنسية على مواجهة جماهير الشعب المصرى ، فى العاصمة ، التى قامت بالثورة على حكم المستعمرين . ولاشك فى أن الجنرال بونابرت قد عمل على مواجهة كل قوة من قوى المقاومة هذه الموجودة فى مصر ، وحاول أن يأخذ كل منها على انفراد . ولاشك كذلك فى أنه كان على قدر المسئولية ، فيما يتعلق على الأقل باتخاذ إجراءات الأمن اللازمة بالنسبة لبقاء الحملة فى مصر ، وربما يـكون هذا هو الذى دفعه إلى أن يـكون قاسياً فى اتخاذه لبعض القرارات ، مادامت قوى المقاومة كانت تهدد وجود الحملة نفسه . وعلينا أخيراً أن نسأل : هل نجح فيما هدف ؟

١ — ثورة القاهرة الأولى :

كانت مجهودات الجنرال بونابرت الخاصة بالتقرب إلى المصريين عن طريق

اشراك زعمائهم فى السلطة ، حتى وان كانت إختصاصاتهم إستشارية ، قد فشلت فى الوصول الى نتيجة ايجابية . وذكرنا كيف أن الشيخ الشرقاوى ، رئيس للديوان قد ألقى الجوكار ، شعار الجمهورية الفرنسية ، على الأرض ، حين حاول الجنرال بونابرت أن يعلقه على كتفه . وكان شعور الزعماء المصريين بأن سلطتهم استشارية ، وبأن بعض القرارات الهامة تتخذ دون الرجوع اليهم ، أو تنفذ بطريقة مخالفة لما أبدوه من مشورة ، يدفعهم الى النظر الى السلطات الفرنسية على أنها كانت تحتفظ لنفسها بالسلطة الفعلية ، الأمر الذى لم يساعد على ازدياد التفاهم بين الحاكم والمحكوم ، بين الأجنبى والوطنى .

ولقد تكاتفت عوامل كثيرة ، اقتصادية ، وادارية ، ومعنوية من أجل زيادة شعور المصريين بالإنفصال عن الفرنسيين ، وزيادة شعورهم بتضارب المصالح بينهم وبين المحتلين الاجانب ، ومن أجل شعورهم بأن الفرنسيين يستغلون الوطنيين الى أقصى درجة ممكنة .

أما من الناحية الاقتصادية والمالية ، فنجد أن الفرنسيين كانوا يمنون أنفسهم قبل دخول القاهرة بالحصول على ثروات طائلة ، من أموال وأملاك المماليك . ولكنهم لم يجدوا الشىء الكثير بعد دخولهم القاهرة ، خاصة وأن المماليك هربوا كل ما يمكنهم تهريبه معهم فى عملية خروجهم أو فرارهم الى سوريا . وجاءت عملية تحطيم الاسطول الفرنسى فى أبى قير ، ومحاصرة السواحل المصرية بقطع الاسطول البريطانى سبباً يؤدى الى وقف التجارة ، مما أدى الى سوء الأوضاع الاقتصادية ، وأدى بالتالى الى شعور الفرنسيين بضرورة الحصول على موارد بطرق أخرى ، فعملوا على فرض الضرائب . وفرضوا على سكان القاهرة ضريبة فادحة ، فى شكل سلفة اجبارية ، ولم يتمكن « الديوان » من ان يمنعها ، رغم تدخله فى الأمر وتوسطه لدى السلطات وطلبه تخفيفها . ولاشك فى أن

فشل أعضاء الديوان فى عملية التوسط هذه ، جعلتهم يحنقون على رجال السلطة الفرنسية ، وجعلت هيبتهم تسقط فى نفس الوقت فى نظر الأهالى ، الأمر الذى قد يدفعهم إلى التمسك برأيهم أمام الفرنسيين ، وإتخاذهم موقف المدافع عن مصالح الوطنيين أمام السلطة الأجنبية . فيصل بنا الأمر إلى زيادة تبلور الموقف بين القوتين : الأجنبية الحاكمة ، والوطنية المحكومة . وفى هذا المجال نجد أن سياسة الجنرال بونابرت قد وصلت إلى عكس النتيجة التى كان يرغب فى الوصول إليها .

وتمادى الفرنسيون فى فرض القروض الاجبارية على جميع أنحاء البلاد ، ففرضوا على تجار الاسكندرية ٣٠٠ر٠٠٠ فرنك ، وعلى تجار رشيد ١٠٠ر٠٠٠ فرنك ، وتجار دمياط ١٥٠ر٠٠٠ ، وعلى تجار المنسوجات بالقاهرة ٦٠ر٠٠٠ ريال نقداً ، و ٤٠ر٠٠٠ نوعا ، وعلى تجار البن والبهار بالقاهرة ٢٠٠ر٠٠٠ ريال ، وعلى الاقباط الذين يتولون تحصيل الضرائب فى الأقاليم ١٠٠ر٠٠٠ ريال . ثم فرضوا على تجار خان الخليلى عشرة آلاف ريال ، ووكائل الصابون عشرة آلاف ريال ، ووكائل الفاكهة ستة آلاف ريال ، والسقائين ١٥ ألف ريال ، وتجار السكر ١٠ر٠٠٠ ريال وتجار الأقمشة الهندية بالغورية ١٥ ألف ريال[1] . وكانت هذه الغرامات فادحة ، وخاصة فى الوقت الذى ركدت فيه التجارة ، وانقطع فيه الاستيراد والتصدير ، واختفت فيه العملة تقريبا من الاسواق .

ولقد تفنن الفرنسيون فى إبتزاز الأموال ومصادرة الممتلكات بمختلف الوسائل . ومن ذلك أنهم أذنوا لنساء البكوات المماليك أن يفتدين أنفسهن بالمال ليسكن فى بيوتهن ، وإذا كان عندهن شىء من متاع أزواجهن ، فكان عليهن تقديمه ، وإلا فيصالحن على أنفسهن . وتشدد الفرنسيون فى هذه العملية ، وبطريقة أقوى من تشددهم فى دفع الغرامات الحربية . ويذكر لنا الجبرتى أن

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . ج ١ . ص ٢٦٧ .

السيدة نفيسة زوجة مراد بك قد ظهرت وصالحت عن نفسها وأتباعها من نساء الأمراء والكشاف بمبلغ ١٢٠ر٠٠٠ ريال فرنساوى ، وأخذت فى تحصيل ذلك من نفسها وغيرها . وتذكر لنا المصادر الفرنسية أنها دفعت ٦٠٠ر٠٠٠ فرنك فرنسى عن نفسها وعن نساء المماليك من أتباع مراد بك وحده .

وعمل الفرنسيون على الاستيلاء على الخيول والجمال والابقار والسلاح ، وكانوا يصالحون على ذلك ، أى يأخذون مقابلها نقداً . كما أنهم قطعوا رواتب الاوقاف الخيرية عن مستحقيها من الفقراء وزادت شراهية الفرنسيين فى عملية جمع الأموال بشكل واضح بعد تحطيم الاسطول الفرنسى فى موقعة أبى قير البحرية ، فأخذوا يتفننون فى إستنزاف الاموال ، وتذرعوا إلى ذلك بوضع النظام الذى ابتدعوه لإثبات الملكية وتسجيل العقود والوثائق . وكانت هذه المغارم الكبيرة تناقض ماذكره الجنرال بونابرت فى منشوراته ووثائقه الاولى ، حين نزل بالبلاد ، كما كانت كافية لصرف المصريين عن الوثوق به ، وكافية لكى ينظروا إليه على أنه أشد ظلما عليهم من المماليك .

وإلى جانب هذه العوامل الاقتصادية والمالية ، يمكننا أن نذكر تشدد الفرنسيين مع المصريين ، وخاصة فى عملية مصادرة بعض الاملاك ، وهدم بعض المبانى . وأسف المصريون على هدم الفرنسيين لبعض أجزاء من القلعة ، على تغييرهم معالمها ، وإبدالهم محاسنها ، ومحوهم ماكان بها من معالم السلاطين وآثار الحكماء والعظماء ، وهدمهم قصر يوسف صلاح الدين ، ومحاسن الملوك والسلاطين ، ذوات الاركان الشاهقة ، والاعمدة الباسقة ، كما يروى لنا الجبرتى ، حين يتحدث الاصلاحات التى رغبوا فى إستحداثها فى القلعة ، من بين أحداث شهر ربيع الثانى سنة ١٢١٣ هجرية .

وكان قيام الفرنسيين بهدم أبواب الحارات والدروب مثيراً لقلق الاهالى ،

إذ أنهم كانوا قد ألفوا الاحتماء بها من هجمات اللصوص والجنود ، وكان هدمها سبباً فى انتشار الشائعات عن أن الفرنسيين سيقتلون الناس وهم فى صلاة الجمعة ، أو يهاجمون بيوتهم فى أى وقت يرغبون . والواقع أن قرار الفرنسيين هدم هذه الابواب التى كانت تفصل الحارات كان يهدف سهولة انتقال الجنود فى حالة انتشار الفتنة أو الثورة ؛ أى أنها كانت اجراء أمن بالنسبة للفرنسيين ، وشعر المصريون بأن عملية الهدم كانت تضر بأمنهم .

وزاد ظهور تشدد الفرنسيين وضوحا فى موقفهم من السيد محمد كريم ، الحاكم الوطنى لمدينة الاسكندرية ، الذى ثبتوه فى سلطته ، ثم حكموا عليه بالاعدام . وكان هذا العمل كفيلا بإثارة نفوس المصريين ، وبتقليل همة من يتعاون معهم من المصريين . وكانت الانباء ترد باستمرار عن عمليات اخضاع الفرنسيين للمدن والقرى المصرية ، وكان الاسرى يصلون فى جماعات ، لكى يسجنوا فى القلعة ، وهم يحملون معهم معانى كثيرة عن شدة الفرنسيين فى فرض سلطتهم على البلاد . وكانت عملية المقاومة تجبر الفرنسيين على التشدد فى الاجراءات العسكرية ، والتشدد فى عملية التفتيش على السلاح وجمعه ؛ مما أظهر الحملة الفرنسية فى شكل المحتل الاجنبى الغاصب .

وكانت هناك أسباب أخرى اجتماعية تدفع المصريين إلى عدم التجاوب مع الفرنسيين ؛ فرغم تظاهر الفرنسيين باحترام الدين الإسلامى ، وعادات الاهالى وتقاليدهم ، كانوا فى حقيقة الأمر لايأبهون بها كثيراً . وكان من الطبيعى أن تظهر دور الشراب ، وأن يزداد التبذل ، نتيجة لإختلاف عادات الفرنسيين عن عادات المصريين ، ونتيجة لتحررهم فى سلوكهم . هذا علاوة على أن وجود جيش إحتلال أجنبى فى إحدى العواصم ، كان يستتبع التفاف بعض النساء الساقطات حول الجنود ، وبشكل يخدش من كرامة الوطنى الحر . ولهذا فإن

المصريين قد نظروا الى الفرنسيين على أنهم فجرة. أطلقوا العنان لشهواتهم، وأكثروا من التبذل والفجور. وكان هذا سبباً كافياً بالنسبة للمصريين للحكم بكل قسوه على وجود الفرنسيين فى بلاد الإسلام.

وأخيراً فلا يمكننا أن ننسى وجود قوى معادية لبقاء الفرنسيين فى مصر، بذلت مجهوداً لتحريض الاهالى، ولنشر الثورة ضد الفرنسيين. ويمكننا أن نشير فى هذا النطاق الى مجهودات ابراهيم بك والى مجهودات السيد عمر مكرم، وغيرهم من المصريين الذين كانوا قد انسحبوا من مصر الى الشام. وكانوا يواصلون إيفاد الرسل، وتوزيع المنشورات سراً، وتشجيع وتشجيع الاهالى بالقول والوعد، بأن الباب العالى كان يعد حملة كبيرة بالاتفاق مع الانجليز، لطرد الفرنسيين من مصر، وما على المصريين إلا أن يقوموا بالثورة فى الداخل تسهيلا لمهمة الجيش المهاجم من الخارج. وكان انسحاب الوالى من القاهره الى الشام بعد دخول الفرنسيين مصر، وبقائه هناك، يدل على أن الدولة العثمانية لن تترك الفرنسيين يقيمون فى مصر لفتره طويلة. وجاءت موقعة أبى قير البحرية، وعمل الفرنسيين على منع نشر أخبارها، دليلا كافيا على أن هناك قوات خارجية يمكن للقوات الوطنية أن تتعاون معها للتخلص من حكم الفرنسيين، وكانت كل هذه العوامل مشجعة على الثورة، وجاءت الاسباب الاقتصادية والمالية، وفداحة الضرائب، كأسباب مباشرة لنشوب الثورة فى القاهرة.

كان الرأى العام اذاً مهيئاً للثورة، وكانت هناك عناصر تشجع عليه، وجاءت مسألة الضرائب المقررة على الاملاك والعقارات لكى تدفع الاهالى إلى التحرك. « ولما أشيع ذلك فى الناس كثر لغطهم، واستعظموا ذلك . . . ووافقهم على ذلك بعض المتعممين »[1]. وهكذا بدأت روح المقاومة، والاستعداد للوقوف

(١) الجبرتى: ج ٣، ص ٢٥.

فى وجه الظلم. ويروى لنا الجبرتى أن الحركة بدأت تلقائية، وبدون تنظيم: « فتجمع الكثير من الغوغاء من غير رئيس يسوسهم، ولا قائد يقودهم، وأصبحوا يوم الاحد متحزبين، وعلى الجهاد عازمين، وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح، وآلات الحرب والكفاح. وحضر السيد بدر، وصحبته حشرات الحسينية، وزعر الحارات البرانية، ولهم صياح عظيم، وهول جسيم؛ ويقولون بصياح فى الكلام، نصر الله دين الإسلام »[1]. لقد بدأ التجمهر، وعبثت النفوس، وظهرت الأسلحة، وتجمع الرجال بطريقة تلقائية، وأخذت الهتافات تشق عنان السماء. وبدأت هذه المظاهرات فى التحرك ويبدو أنها كانت ترغب فى إلغاء ما تقرر من رسوم وضرائب على العقارات والأملاك، إذ أنها إتجهت إلى بيت القاضى عسكر. ولكن هذا القاضى خاف من عاقبة الموقف « فأغلق أبوابه، وأوقف حجابه؛ فرجموه بالحجارة والطوب، وطلب الهرب، فلم يمكنه الهروب »[2]. وكان هذا التخاذل يدل على خوف القاضى من نتيجة هذه المظاهرة، ويدل على معرفته بعدم فاعلية أى قرار يتخذ، ولا أى وساطة فى سبيل إلغاء ما قرره الفرنسيون. وتطور الحال إلى تجمهر الأهالى بالأزهر، الذى سيصبح مركز قيادة الثورة، نتيجة لما تمتع به العلماء من مكانة رفيعة بصفتهم القيادة الوطنية الموجودة فى البلاد.

وحدث أول إحتكاك حين حضر الجنرال ديبوى، حاكم القاهرة، ولم يكن قد قدر للموقف ما يستحقه من إستعداد. وعزم ديبوى على مواجهة الموقف بنفسه، ومضى ومعه كوكبة من الفرسان، ومر بشارع الغورية، ثم على الصنادقية، لكى يتفاهم من الاهالى المتجمعين عند بيت القاضى. ولكن الشوارع كانت ممتلئة

(١) الجبرتى: ج ٣. ص ٢٥.

(٢) الجبرتى: ج ٣. ص ٢٥.

بالجماهير ، التى إتخذت موقفاً عدائياً له ، فحاول الخروج من بين القصرين . وكانت « تلك الأخطاط بالخلائق مزحومة ، فبادروا اليه وضربوه ، وأثخنوا جراحاته ، وقتل الكثير من فرسانه ، وأبطاله وشجعانه » . وكان هذا الاشتباك سبباً فى تزايد إطلاق النيران، وفى تحول الموقف إلى التحام سالت فيه الدماء . وكان لإنتشار خبر مقتل الجنرال ديبوى تأثيراً كبيراً على الحالة المعنوية فى القاهرة، وساعدت الدماء التى سالت فى المعركة على زيادة الحماس الثورى ، وعلى الشعور بضرورة الاستمرار فى المعركة ، والقضاء على الفرنسيين . وبطريقة تلقائية إتجه الثوار إلى تأمين مواقعهم ومراكزهم . « وأخذ المسلمون حذرهم ، وخرجوا يهرعون، ومن كل حدب ينسلون ، ومسكوا الاطراف الدائرة ، بمعظم أخطاط القاهرة ، كباب الفتوح وباب النصر والبرقية ، إلى باب زويلة وباب الشعرية ، وجهة البندقانيين وما حاذاها ، ولم يتعدوا جهة سواها ؛ وهدموا مصاطب الحوانيت ، وجعلوا أحجارها متاريس للكرنكة ، لتعوق هجوم العدو فى وقت المعركة . ووقف دون كل متراس ، جمع عظيم من الناس » .[1] ومعنى هذا أن الثورة قد سيطرت على قلب العاصمة ، وأنشأت الاستحكامات للدفاع عن نفسها أمام إعتداء أو إنتقام الفرنسيين . ونلاحظ أن الجهات البرانية لم تتحرك مع الثورة، سواء أكان ذلك يتعلق بمصر القديمة ، أو بمنطقة بولاق ؛ ويبرر الجبرتى ذلك بقربهم من ثكنات القوات الفرنسية .

ولقد ظل الثوار متترسين فى الحارات والأزقة ، الى أن هاجمت إحدى الكتائب الفرنسية بعض المتاريس التى كانت موجودة فى ناحية المناخلية ؛ وتمكنت هذه القوة من زحزحة الثوار من أماكنهم . وعندئذ زاد الخوف والهلع ، وخرجت العامة عن حدودها ، وربما تكون قد فقدت سيطرتها على

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٢٥ .

موقفها ، أو على مشاعرها . ونجد أن الثائرين فى هذه المنطقة يتحولون فجأة ، وتمتد أيديهم إلى النهب والسلب ، لبيوت النصارى والشوام والأروام ، وحتى بيوت المسلمين المجاورين لهم ؛ وكان من بين ما نهبوا خان الملايات الذى كان موجوداً فى هذة المنطقة . وكانت قلة التنظيم سبباً فى هذا التقهقر الذى حدث فى هذه المنطقة .

وإنقضت هذه الليلة والوطنيين « سهرانين ، وعلى هذا الحال مستمرين ، وأما الإفرنج فانهم أصبحوا مستعدين ، وعلى تلال البرقية والقلعة واقفين ، وأحضروا جميع الآلات من المدافع والقنابر والبنبات ، ووقفوا مستحضرين ، ولأمر كبيرهم منتظرين » .[1] إنه الاستعداد للمعركة بدون أدنى شك ، وبين قوات مختلفة عن بعضها ، من حيث التنظيم ، والتسليح ، والروح المعنوية . وكان الجنرال بونابرت قد أرسل يطلب المشايخ ، ولكنهم لم يردوا عليه . واستمر تبادل اطلاق النيران فى أثناء ذلك الوقت ، وحتى العصر ، وعندئذ أخذ الفرنسيون فى توجيه ضربات المدفعية على منطقة الجامع الازهر ، وعلى المنطقة المجاورة له ، كسوق الغورية والفحامين ، التى كانت مركز نشاط الثوار . « فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ، ولم يكونوا فى عمرهم عاينوه ، نادوا ياسلام ، من هذه الآلام ، ياخفى الألطاف ، نجنا مما نخاف ؛ وهربوا من كل سوق ، ودخلوا فى الشقوق ؛ وتتابع الرمى من القلعة والكيمان ، حتى تزعزعت الأركان ، وهدمت فى مرورها حيطان الدور ، وسقطت فى بعض القصور ، ونزلت فى البيوت والوكائل ، وأصمت الآذان بصوتها الهائل » .[2] لقد كانت مفاجأة للمصريين أن يخضعوا فى أحيائهم الوطنية لضرب منظم من المدفعية الحديثة عليهم وكان هذا

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٢٦ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٢٢ .

كافيا لتغيير الروح المعنوية ، وشعور المصريين بقوة فتك أسلحة المحتلين الأجانب، الذين لا يتورعون عن استخدامها حتى فى ضرب حى الأزهر . لقد زاد الخطب، وعظم الكرب ، فركب المشايخ يقصدون الجنرال بونابرت « ليرفع عنهم هذا النازل ، ويمنع عسكره من الرمى المتراسل ، ويكفهم ، كما نكف المسلمون عن القتال » .(١) وعاتبهم الجنرال بونابرت عن هذا التأخير ، ولكنه أمر بوقف الضرب ، وعاد العلماء والمشايخ يبشرون الأهالى ويطمئنونهم . ولكن بعض الأهالى فى منطقة الحسينية ظلوا متحصنين ، واستمروا فى التراشق بالنيران مع الفرنسيين لمدة ثلاث ساعات بعد الغروب . وعندئذ انتهت المقاومة ، وبدأ الفرنسيون فى الدخول فى شوارع القاهرة ، وأخذوا فى هدم المتاريس ، وسيطروا على الموقف . ولكنهم ارتكبوا خطأ كبيراً ، فى عملية سيطرتهم على القاهرة ، وعملية سيطرتهم على مركز قيادة الثورة . ذلك أنهم « دخلوا الى الجامع الازهر وهم راكبون الخيول ، وبينهم المشاة كالوعول ، وتفرقوا بصحنه ومقصورته وربطوا خيولهم بقبلته ، وعاثوا بالأروقة والحارات ، وكسروا القناديل والسهارات ، وهشموا خزائن الطلبة ، والمجاورين والكتبة ، ونهبوا ما وجدوه من المتاع ، والاوانى والقصاع ، والودائع والمخبئات ، بالدواليب والخزانات ، ودشتوا الكتب والمصاحف ، وعلى الارض طرحوها ، وبأرجلهم ونعالهم داسوها ، وأحدثوا فيه وتغوطوا ، وبالوا وتمخطوا ، وشربوا الشراب ، وكسروا أوانيه ، وألقوها بصحنه ونواحيه ، وكل من صادفوه به عروه ، ومن ثيابه أخرجوه » . (٢)

ولقد إستمرت هذه العملية الانتقامية فى اليوم التالى ، فاصطفت جماعة من قوات الفرنسيين بباب الجامع الأزهر ، وكان كل من يحضر للصلاة يراهم فيرتد

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٢٦ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٢٦ .

على أعقابه . وأحاطت القوات الفرنسية بهذه المنطقة إحاطة تامة . « ونهبوا بعض الديار ، بحجة التفتيش على النهب ، وآلة السلاح والضرب ؛ وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون ، وللنجاة بأنفسهم طالبون . وانتهكت حرمة تلك البقعة ، بعد أن كانت أشرف البقاع ، ويرغب الناس فى سكناها ، ويودعون عند أهلها ما يخافون عليه الضياع ، والفرنساوية لا يمرون بها إلا فى النادر ، ويحترمونها عن غيرها فى الباطن والظاهر ، فانقلب بهذه الحركة منها الموضوع ، وانخفض على غير القياس المرفوع » . (١) وأخذت قوات الفرنسيين تقف فى الأسواق ، وتفتش المارة ، وتأخذ ما تجده فى الجيوب ؛ كما قامت وحدات أخرى بتنظيف أماكن المتاريس ، ورفع الأحجار والأتربة الموجودة فيها ، حتى يعود المرور إلى ما كان عليه من قبل .

ويلاحظ الجبرتى أن النصارى الشوام وجماعة الأروام كانوا منفصلين عن إخوانهم المصريين فى هذه العملية ، وأنهم ذهبوا وشكوا إلى الجنرال بونابرت أمر نهب ممتلكاتهم رغم أن هذه العملية كانت قد امتدت إلى الكثير من ممتلكات المسلمين المجاورين كذلك : « وإغتنموا الفرصة فى المسلمين ، وأظهروا ما هو بقلوبهم كمين ... وكأنهم شاركوا الافرنج فى النوائب » .

وإنتشرت قوات الفرنسيين تبحث عن السلاح ، وكانوا يقبضون على بعض الأهالى ، وقتلوا بعضهم « وكثير من الناس ذبحوهم ، وفى بحر النيل قذفوهم ، ومات فى هذين اليومين وما بعدهما أمم كثيرة لا يحصى عددها إلا الله » (٢) .

وفى اليوم التالى إضطر الأهالى إلى الذهاب من جديد إلى الجنرال بونابرت ، لكى يطلبوا منه العفو ، ويلتمسوا منه الأمان ، حتى تطمئن قلوب الرعية ، ولكن

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٢٧ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٢٧ .

الجنرال بونابرت رغم ملاطفته لهم ، أخذ فى التسويف ، وطالبهم بذكر أسماء المشايخ أو المتعممين ، الذين شاركوا فى إثارة الجماهير . « وحرضهم على الخلاف والقيام ، فغالطوه عن تلك المقاصد ، فقال على لسان الترجمان : نحن نعرفهم بالواحد . فترجوا عنده فى إخراج العسكر ، من الجامع الأزهر ، فأجابهم لذلك السؤال ، وأمر بإخراجهم فى الحال . وأبقوا منهم السبعين ، أسكنوهم فى الخطة كالضابطين ، ليكونوا للامور كالراصدين ، وبالأحكام متقدمين » . (١)

ولقد عمل الفرنسيون على القبض على بعض العلماء ، مثل الشيخ سليمان الجوسقى ، والشيخ أحمد الشرقاوى ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوى ، والشيخ يوسف المصيلحى ، والشيخ إسماعيل البراوى ، وحبسوهم فى بيت الشيخ البكرى . كما أنهم اتهموا غيرهم بتوزيع الأسلحة على الأهالى ، وألقوا القبض عليهم ، ولم يستجيبوا لطلب المشايخ وتشفعهم ، وعلى رأسهم الشيخ السادات، فى أمر إطلاق سراحهم ، وطلبوا إليهم ألا يتعجلوا الأمر . ثم أمر الجنرال بونابرت بإبطال إجتماع الديوان ، وإهتم بإنشاء التحصينات حول القاهرة ، حتى يضمن إستمرار سيطرته عليها .

ومع عمليات التفتيش ، عرف الفرنسيون الكثير عن إتصال بعض المصريين بأحمد باشا الجزار ، وبكر باشا فى الشام ، وتحريض الآخرين للمصريين على الجهاد ، والثورة فى وجه الفرنسيين . وكانت هذه المراسلات سبباً فى إلقاء الفرنسيين القبض من جديد على بعض المشايخ الذين كانوا محجوزين فى بيت الشيخ البكرى ، وفى سجنهم فى القلعة ، ثم قتلهم لهم بالرصاص فى اليوم التالى ، وإلقائهم لجثثهم من خلف السور .

ونشر الفرنسيون منشوراً بالعفو ، وحذروا من العودة إلى الفتنة كما أنهم أخذوا من

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٢٧ .

جديد فى إحصاء الأملاك تمهيداً لفرض الضرائب عليها « فلم يعارض فى ذلك معارض ، ولم يتفوه بكلمة » . (١) كما أنهم إستمروا فى نزع أبواب الدروب والحارات الصغيرة. وأخذوا فى الكتابة على لسان المشايخ إلى أعيان البلاد والقرى، ينصحون بالهدوء ، وينهون عن الفتنة ، كما ينهون عن سماع الإشاعات ونشرها ، وينهون عن الاتصال بكل من كان يرغب فى خراب البلاد . وشككوا الاهالى فى صحة المراسلات التى تأتى عن طريق الشام ، وعلى أساس أن الفرنسيين كانوا أنفسهم أصدقاء للسلطان . والمهم هو عدم التحرك بالفتن ، والمساعدة على نشر الشر ، ومعارضة قوات الفرنسيين (٢) .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا من مواجهة ثورة القاهرة والقضاء عليها ، وبصفتها إحدى القوى التى قاومت وجود الحملة الفرنسية فى مصر ، فان نفس هذه العملية قد أدت إلى شعورهم بخطورة الموقف فى سوريا، واشتماله على قوة معارضة أو مقاومة ضخمة وخطيرة بالنسبة لوجود الحملة الفرنسية فى مصر . ولذلك فان الجنرال بونابرت سيأخذ للأمر عدته ، ويستعد للقضاء على هذا الخطر بعيداً عن مصر ، وقبل أن يصل إليها ، بما قد يسمح له بالإستناد إلى حلفاء له من بين المصريين ؛ خاصة وأن المقاومة كانت لا تزال مستمرة ضد الفرنسيين فى جميع أنحاء البلاد ، وفى معظم الاقاليم ، سواء فى الوجه البحرى أو فى الوجة القبلى .

٢ — المقاومة فى الاقاليم :-

إستمرت عملية مقاومة المصريين للحملة الفرنسية منذ نزول قواتها مصر ، وإمتدت هذه العملية إلى كل أقاليم البلاد ، التى لم ترضخ للإحتلال إلا بعد مقاومة مجيدة . وظهر ذلك بوضوح فى كل من الوجهين القبلى والبحرى ، وفى الثغور

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٢٩ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٣١ .

وفى العواصم ، وفى المدن وفى البادية . وزادت حدة هذه المقاومة فى أوقات معينة ، نتيجة لظروف داخلية أو خارجية .

وكان طائف الثورة يطوف فى مختلف البلاد ؛ وكلما أخمدت فى جهة إنبعثت فى جهة أخرى وكان الجنود الفرنسيون يعملون على إخماد هذه الثورة باطلاق الرصاص على الفلاحين ، وفرض الغرامات على البلاد . ولكن الثورة كانت ، كما قال ريبو ، كحية ذات مائة رأس، كلما أخمدها السيف والنار فى ناحية ، ظهرت فى ناحية أخرى أقوى وأشد مما كانت ، فكأنها كانت تعظم ويتسع مداها كلما إرتحلت من بلد إلى بلد آخر . وكانت مصر قد فوجئت بالحملة الفرنسية ، فأخذت تصارع للتخلص من قبضة الفاتح الحديدية . ورغم إحتلال الحملة للبلاد ، والمجهودات التى بذلتها لكى تظهر بمظهر المحرر فى أعين الوطنيين ، فان سلطة الفرنسيين ظلت قائمة على القوة ، لا على الإقناع . وكان إختلاف الدين واللغة والطباع والعادات يصعب كثيراً من عملية التقارب بين الغالب والمغلوب. وكانت سياسة الفرنسيين قائمة على إكراه الشعب على الإذعان ، بالحزم مرة ، وبالقوة مرة أخرى ، وقمع كل ثورة ومكافأة من يخدم السلطة الفرنسية. ولكى يصل إلى هذه الغاية ، فان الجنرال بونابرت قد وزع جيشه على مختلف أنحاء البلاد لإخضاعها ، وتشديد الرقابة عليها ؛ وكان قواد الفرق يتولون ، فضلا عن إختصاصاتهم الحربية ، الإشراف على الأعمال الإدارية والمالية فى مديرياتهم ، ويراقبون جباية الأموال والغرامات ، ويشرفون على مجالس الدواوين فى الأقاليم حتى لا تتعدى إختصاصاتها . وكانت عملية صعبة ، وتتطلب مجهوداً متواصلا من جانب الفرنسيين ، وفى جميع أنحاء البلاد .

وكانت الحملة قد شهدت مقاومة فى الاسكندرية منذ نزولها بها ، وإستمرت هذه المقاومة فى إقليم البحيرة أمام تقدم القوات الفرنسية صوب القاهرة . وكان

إجتياز القوات الفرنسية لمنطقة صحراوية يدفع الجنود إلى نهب القرى التى يصادفونها فى الطريق ، وكان من الصعب على القيادة أن تسيطر على الجنود فى مثل هذه الاحوال ، ولكن هذه العمليات كانت سبباً كافياً لدفع الاهالى إلى مقاومة الفرنسيين.

وفى الوقت الذى تقدمت فيه الحملة صوب الرحمانية ، سارت قوة أخرى إلى رشيد ، التى كانت ميناءاً نهريا له أهميته ، وكان فى وسع سفن الحملة الصغيرة أن تتخذها قاعدة لها فى عملية صعودها فرع رشيد ، تحمل المؤن والذخائر ، وتسير بها صوب القاهرة . ولم تكن عملية إحتلال رشيد بالمهمة الصعبة ، ولكن المنطقة المحيطة برشيد، قرب إدفيناومطوبس،شهدت قيام الأهالى بمقاومة القوات العسكرية، وشهدت كذلك مهاجمتهم للسفن الفرنسية التى تسير فى النيل . وستزيد قوة هذه المقاومة بعد القضاء على أسطول الحملة الفرنسية فى أبى قير . وقتل الأهالى بعض الجنود الفرنسيين عند السالمية ، بمركز فوة ، وإنتقمت القيادة الفرنسية منهم بقتل عدد من الأهالى ، وباشعال النار فى القرية . وحاول الجنرال مينو قائد رشيد أن يستند إلى هذا العنف لكى يرهب الأهالى فى المنطقة ، ولكن سرعان ما واجه مقاومة عنيفة فى يوم ١٦ سبتمبر ، قرب شباس عمير ، أخذت شكل المعركة بين الأهالى المسلحين بالبنادق، وبين القوات الفرنسية التى كانت بقيادة الجنرال مينو نفسه . وقتل فرس الجنرال فى هذه المعركة ، ولم يتمكن من إخضاع القرية، وإن كان قد تمكن من إشعال النار فيها . وقرب الليل تجمع الأهالى من المنطقة المحيطة حول القوة الفرنسية ، وبلغت أعدادهم ما يقرب من ثلاثة آلاف رجل، فاضطر إلى الانسحاب والعودة إلى رشيد .

وتتالت الهجمات على ترعة الاسكندرية التى كانت تزودها بالماء العذب فى موسم الفيضان ، وعمد الأهالى إلى ردم هذه الترعة ، فاضطر الفرنسيين إلى إرسال

كتيبة إلى بركة غطاس ، وأحرقت القرية . ووجه الجنرال بونابرت قواده إلى إستخدام العنف مع أهل دمنهور ، وتجريد الأهالى من السلاح ، وإعدام بعض أعيان المدينة ، والمشايخ الموجودين بها ، وأى فرد يجدوا أنه من المحرضين على العدوان . ولولا هذا العنف والشدة لما تمكن الفرنسيون من تأمين مواصلاتهم فى إقليم البحيرة ، وتأمين وصول الماء إلى مدينة الاسكندرية . ولا شك فى أن قرب إقليم البحيرة من البحر ، أى قربه من مندوبى الأتراك ومندوبى الأنجليز ، كان يسهل عملية انتشار المقاومة فى أرجائه ، ولكن الفرنسيين إستخدموا كل وسائل العنف تجاه الأهالى، واحتلوا دمنهور فى شهر نوفبر سنة ١٧٩٨ ، وأعدموا بعض الزعماء الوطنيين رميا بالرصاص ، وفرضوا على المدينة إتاوة كبيرة من الغلال والمواشى ورغم ذلك فان عناصر المقاومة تمكنت من الانسحاب من المدينة، وإتجهت عربا صوب وادى النطرون والصحراء ، ولم تتمكن القوات الفرنسية من القضاء عليها ، بل أنها ستكون شوكة فى جانب الاحتلال الفرنسى لهذه المنطقة ، وستعمد إلى زيادة أعدادها ، وزيادة تسليحها ، وتعود لمنازلة الفرنسيين من جديد .

أما وسط الدلتا فانه شهد كذلك مقاومة عنيفة للإحتلال الفرنسى ، سواء فى منطقة الغربية ، أو منطقة المنوفية . وظهرت المقاومة فى هذه المنطقة بشكل واضح فى أثناء شهر أغسطس سنة ١٧٩٨ ، أى بعد هزيمة الفرنسيين فى موقعة أبى قير البحرية ، وعمل الفرنسيون على تجريد الأهالى من السلاح ، ومصادرة خيولهم ، وإعتقال أعيانهم كرهائن . وإصطدمت القوات الفرنسية بالأهالى على مسيرة ساعة من منوف ، عند قرية غمرين . ودافع الأهالى عن قراهم دفاعا مستميتا ، واستمرت المعركة فى طرقات القرية الضيقة ، التى امتلأت بالدماء وبجثث القتلى . وذكر القائد المسئول أنهم قتلوا مابين ٤٠٠ و ٥٠٠ من الأهالى ، ومن بينهم عدد كبير

من النساء ، كانوا يهاجمون الفرنسيين بكل بسالة وإقدام . وبعد أن استقر الفرنسيون فى المحلة الكبرى ، ظهرت أعراض الثورة فى طنطا فى شهر اكتوبر ، وامتنع الأهالى عن دفع الضرائب ، وعن دفع الغرامات . وكان الوقت هو مولد السيد أحمد البدوى ، ورفض الأعيان التعهد بالمحافظة على الهدوء والسكينة. وأخذ القائد أربعة أفراد كرهائن ، ولكن ما أن حاول إنزالهم فى السفن ، حتى هجمت الجماهير المسلحة بالبنادق، وكانت تحمل الرايات ، ومعها ما يقرب من ١٥٠ فارس ، على الكتيبة الفرنسية . وكانت معركة، دافعت فيها الكتيبة عن نفسها . ورغم إنسحاب الجماهير أكثر من مرة إلى داخل المدينة، إلا أنها عاودت الهجوم، رغم الخسائر الجسيمة التى أنزلتها قوات الفرنسيين بها . ودامت المعركة أربع ساعات، وقتل فيها الكثير من الأهالى . وحدثت معركة أخرى فى قرية عشما ، التى تولى المقاومة فيها « أبو شعير » والذى كان من كبار المزارعين ، وكان يسير دائماً على رأس قوة تزيد ١٢٠ رجل مسلحين .

أما القليوبية والشرقية فكانت هى المنطقة التى شهدت إنسحاب ابراهيم بك مع مماليكه بعد موقعة الاهرام ، وتحصنه فى بلبيس . وكانت هذه المنطقة خطيرة بالنسبة لأمن القاهرة ، خاصة وأنها كانت قريبة من طريق عودة أمير الحج من الحجاز ؛ ولذلك فان الجنرال بونابرت عمل على السيطرة عليها ، حتى يضمن الأمن اللازم لقواته فى العاصمة. وفى يوم ٤ أغسطس، وقف أهالى قرية أبى زعبل المسلحين بالبنادق والعصى فى وجه إحدى الكتائب التى كانت تتقدم صوب بلبيس، وإضطروها إلى العودة إلى معسكرها فى الخانكة . وعمدوا فى اليوم التالى إلى مهاجمة المخافر الامامية لمعسكر الخانكة ، وأطلقوا النار على الفرنسيين من كل جانب. وإذا كانت مدفعية الفرنسيين قد أجبرت الأهالى على عدم إقتحام المعسكر، إلا أن قائد الكتيبة إضطر إلى الإنسحاب من مواقعه صوب القاهرة ، ولم يعد

إليها ثانيا إلا بعد حصوله على المدد .

وكانت هذه الكتيبة هي طليعة القوات الفرنسية التي خرج الجنرال بونابرت بنفسه على رأسها لمهاجمة قوات إبراهيم بك في منطقة الشرقية . وبعد وصول التجريدة ، التي بلغ عدد قواتها ثلاث فرق ، تمكن الفرنسيون من إحتلال بلبيس ، في يوم ٩ أغسطس ، التي كان إبراهيم بك قد أخلاها . وفي يوم ١١ أغسطس وقعت بين قوات الفرنسيين ، وقوات إبراهيم بك معركة الصالحية ، التي أبدى المماليك وفرسان العرب فيها ضروباً واضحة من الشجاعة ، وكادوا أن يهزموا فيها القوات الفرنسية . وبعد عودة الجنرال بونابرت إلى القاهرة ، ظلت منطقة الشرقية منطقة حساسة بالنسبة للفرنسيين . وحين نشبت ثورة القاهرة الأولى ، في شهر أكتوبر ، هاجم فرسان العرب قوات الفرنسيين الموجودة في بلبيس . ولم تتمكن هذه القوات من تعقب فرسان العرب إلا بعد وصول المدد إليها . ورغم ذلك فان الحركات الحربية لم تهدأ حول بلبيس ، ولم يكف الجنرال رينييه عن طلب المدد من الجنرال بونابرت في القاهرة ، حتى بعد أن أخذ الفرنسيون عدداً من الرهائن ، ومن شيوخ العبابدة ، وأبناء أسرة أباظة ، وأعداد كبيرة من المواشي ، ليجبروا الأهالي على الهدوء .

وأسهمت منطقة المنصورة ودمياط ، بدور فعال ، في مقاومة إحتلال الفرنسيين للبلاد . وشهدت المنصورة ، يوم ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٨ ، واقعة مهولة ؛ وكان هذا اليوم هو يوم السوق ، والمدينة مزدحمة بأبناء البلاد المجاورة . وإنتشرت روح الثورة العامة في المدينة ، وأخذ النساء يحرضن الرجال على الفتك بالفرنسيين . وحاول الجنود البقاء في معسكرهم ، ولكن الأهالي أشعلوا فيه النيران . وحاول الجنود الفرار من المعسكر ، ولكن الجموع تكاثرت عليهم ، وقتلتهم عن آخرهم .

وإشتعلت الثورة في كل المنطقة المحيطة ، وجاءت القوات الفرنسية من القاهرة ، بقيادة الجنرال دوجا ، بعد أسبوع ، وتوقع الأهالي أن ينتقم منهم الفرنسيون . وأسرع أعيان المدينة بالتبرؤ من الحادثة ، ونسبوها إلى أبناء القرى المجاورة ، وإستجاروا بأعضاء الديوان ، ولكن الجنرال بونابرت أمر باستخدام كل شدة ممكنة مع أهالي هذه المدينة ، وبقتل عدد من أعيانها . وفرض الفرنسيون غرامة على المنصورة بلغت ستة آلاف ريال ، ولكنهم لقوا مقاومة جديدة حين عمدوا إلى جمع هذه الغرامة . وأحرق الفرنسيون قرية سنباط ، كما عاقبوا ميت غمر ، وعملوا على تجريد أهلها من السلاح . ورغم إستخدام الشدة ، فان العناصر المسئولة عن المقاومة كانت تفلت بسرعة من أيدي الفرنسيين ، وكان العقاب لا يقع في الغالب إلا على الأهالي المسالمين .

وكانت منطقة المنزلة تتمتع بأهمية خاصة نتيجة لموقعها الاستراتيجي بين دمياط والمنصورة وبلبيس ومدخل مصر الشرقي من ناحية فلسطين . وكانت القيادة الوطنية الموجودة هناك تتمثل في حسن طوبار الذي كان يتزعم الصيادين والأهالي المقيمين في جزر البحيرة ، وكان هو الذي يحتكر الصيد نظير جعل يقدمه للحكومة ، وله ثروة وعصبية ، وسيطرة تامة على المنطقة . وحاولت القوات الفرنسية أن تتوغل في منطقته إبتداء من يوم ١٦ سبتمبر ، وكان الفرنسيون يخشون بأسه ، خاصة وأنه كان يمتلك عدداً ضخماً من القوارب ، وقرروا أن يأسروه ، ويحطموا أسطوله . ووجد الفرنسيون بعض القرى خالية من أهاليها ، ولكن سرعان ما أحدقت بهم الأهالي ، ووقعت معركة إستمر القتال فيها مدة أربعة ساعات ، في الجمالية ، إضطر الفرنسيون بعدها إلى الإنسحاب ، بعد أن تركوا الكثير من قتلاهم ، وأعداد أكثر من قتلى المصريين . وكان الجنرال بونابرت يخشى من الدور الذي يمكن لحسن طوبار أن يقوم به بالإتفاق مع

العثمانيين فى سوريا ، إذ يمكنهم الدخول بمساعدته إلى بحيرة المنزلة ، عن طريق فم الديبة ؛ ولذلك فان الجنرال بونابرت قد أرسل إليه بعض الهدايا ، وحاول أن تستقدمه القوات الفرنسية لتسلمها ، بما يسهل أمر القبض عليه . ولكن حسن طوبار لم يقع فى هذا الفخ ، وكان يستعد لمهاجمة دمياط .

واشتعلت الثورة فى دمياط منذ أوائل شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وتضاعفت الأحوال فيها بهجوم سفن حسن طوبار عليها فى يوم ١٦ . ولم يتمكن الفرنسيون من المحافظة على مواقعهم إلا بصعوبة كبيرة ، خاصة وأن كل المنطقة كانت فى ثورة معلنة ضد الفرنسيين . ولكن فشل هجوم حسن طوبار على دمياط ، والخوف من إنتقام الفرنسيين، دفع بكثير من الأهالى إلى ركوب السفن والتوجه إلى سوريا .

وبعد مجىء المدد للقائد الفرنسى فى دمياط ، هجم على إحدى القرى الثائرة ، وهى قرية الشعراء ، والتى كان يدافع عنها ما يقرب من ١٥٠٠ من الثوار ، تحميهم البحيرة من جانب ، والنيل من الجانب الآخر . وكان مع الأهالى بعض قطع المدفعية . ولكن الفرنسيين إستولوا على القرية عنوة ، ونهبوها وأضرموا فيها النيران . ومع تعدد عمليات الاعتداء على السفن الفرنسية ، زاد الفرنسيون من عمليات الانتقام والتنكيل، ولم يفرقوا فى ذلك بين القرى الثائرة والقرى الهادئة، مما ترك للفرنسيين أسوأ ذكرى فى هذه المنطقة ، التى شهدت الهدم والنهب والسلب والسبى وإشعال النيران . ولقد ظل موقف الفرنسيين فى هذه المنطقة مزعزعا ، إلى أن قرر الجنرال بونابرت إرسال حملة ثانية إليها ، وتزويد دمياط ببعض القطع البحرية ، حتى تتمكن القوات الفرنسية هناك من القيام بعمليات مشتركة ، برية وبحرية ، ضد المقاومة . ونجحت الحملة البرية فى الاستيلاء على المنزلة ، ولكن حسن طوبار قام بعملية إلتفاف بمراكبه التى اقترب عددها من

المائة ، وحاولت مهاجمة السفن الفرنسية ، التى بلغ عددها ١٦ سفينة ، منها ثلاث سفن حربية ؛ كما حاولت الهجوم على دمياط . ولكن الفرنسيين تمكنوا من الإحتفاظ بدمياط ، رغم استبسال المصريين فى الهجوم عليهم . وبعد إحتلال الفرنسيين المنزلة والمطرية ، إضطر حسن طوبار إلى الانسحاب إلى غزة . وأظهر قادة الفرنسيين دهشتهم من أن تقوم جماعة من الصيادين بمثل هذا الهجوم الذى كان شديداً فى جرأته ، محكما فى تدبيره .

هذا بالنسبة للمقاومة التى لقيتها الحملة الفرنسية فى الوجه البحرى . وكانت المقاومة التى لقيتها فى الصعيد لا تقل عنها شدة ولا ضراوة ، وإن كان المماليك قد إشتركوا فى عمليات الصعيد ، أكثر من إشتراكهم فى عمليات الدلتا . ولا شك كذلك فى أن طبيعة الأرض فى الصعيد ، ووجود العصبيات فى هذه المنطقة ، ونظرة الأهالى إلى معنى الحياة وقيمتها ، كانت عوامل تساعد على زيادة ضراوة عمليات المقاومة فى الصعيد .

وكان مراد بك قد إتجه ببقية قواته بعد معركة امبابة إلى الصعيد ، فأمر الجنرال بونابرت قبل دخوله القاهرة الجنرال ديزيه باحتلال المنطقة الواقعة جنوبى الجيزة والاستحكام بها لمنع المماليك من العودة ومهاجمة القاهرة . واستقر مماليك مراد بك فى الصعيد وإقليم الفيوم ، ولم يفكروا فى مهاجمة الفرنسيين ، إلا بعد احتكاكهم بالأهالى وبدء الاشتباكات بين الفرنسيين وأبناء الصعيد أنفسهم . ولكن وجود المماليك فى البهنسا والفيوم كان خطراً يهدد الفرنسيين فى القاهرة ، ويمنع عليهم وصول القمح ومواد التموين من الصعيد ، خاصة وأنهم عطلوا الملاحة فى النيل فى الأشهر الأولى من إحتلال الفرنسيين للقاهرة . فقرر الجنرال بونابرت ضرورة احتلال الصعيد، على أن يترك المماليك مديرية جرجا والمنطقة الواقعة إلى الجنوب منها ، نظير إتفاق ونظير تعهد مراد بك بتأدية

الخراج الخاص بهذه الجهات له . وتفاهم الجنرال بونابرت مع روستى ، قنصل النمسا ، ليقوم بالوساطة بينه وبين مراد بك ، من أجل الصلح على هذا الأساس. وكان الجنرال بونابرت يوافق على إحتفاظ مراد بك بقوة تبلغ من خمسمائة إلى ستمائة فارس من فرسان المماليك معه فى هذه المنطقة ، على أن ينتقل إليها فى ظرف خمسة أيام ، ولا يتخطاها بعد ذلك شمالا إلا بإذن من القائد العام ، وعلى أن يفهم مراد بك جيداً أنه سيكون تابعاً لفرنسا ، وسيدفع لها الخراج الخاص بهذا الإقليم . ومعنى ذلك أن الجنرال بونابرت كان يحاول الاتفاق مع بقايا المماليك ، بعد أن كان قد أعلن للمصريين أنه جاء لمصر للقضاء على دولتهم ، وإستئصال شأفتهم . ولكن مراد بك إعتز بقوته ، واعتقد أن الفرنسيين لن يتمكنوا من إخضاع الصعيد . ولا شك أنه كان فى موقفه يستند إلى قوة معارضة الأهالى فى هذا الاقليم لإمتداد حكم الفرنسيين إلى بلادهم . ففشل مشروع التفاهم إذن، وعول الفرنسيون على إستخدام القوة . وبدأت العمليات الحربية الفرنسية فى الصعيد قرب نهاية شهر أغسطس ، أى بعد وقوع موقعة أبى قير البحرية ، وتحطيم الأسطول الفرنسى، وستكون الحملة الموجهة لغزو مصر العليا حملة برية وبحرية ، يبلغ عدد جنودها ما يقرب من خمسة آلاف جندى ، وستلقى مقاومة عنيفة ومستمرة ،من الأهالى ومن المماليك ، على طول خط تقدمها ، وطوال فترة بقائها هناك .

وبعد أن وصلت حملة الجنرال ديزيه إلى بنى سويف ، وإحتلتها ، إنتظرت وصول الذخائر والمؤن من القاهرة ، وعلمت بوجود قوات مراد بك فى ناحية البهنسا ، بين بحر يوسف والجبل ، وعلمت أنه جمع أسطوله فى هذا البحر ، وشحنه بالزاد والذخيرة . وكان من اللازم لكى يصل الفرنسيون إلى مواقع قوات مراد بك أن يصلوا مع النيل حتى ديروط، ثم يسيروا مع بحر يوسف تجاه قوات المماليك . ولكن مراد بك شعر باقتراب الفرنسيين ، فأخلى البهنسا ،

وانسحب بأسطوله إلى أسيوط ، حتى لايقع فى أيدى الفرنسيين . وأصبحت طلائع المماليك موجودة عند اللاهون ، فى الوقت الذى وصل فيه أسطولهم إلى أسيوط . وأخذ الجنرال ديزيه فى السير جنوبا لكى يستولى على ديروط ، ويقفل بذلك الطريق أمام سفن المماليك قبل خروجها من بحر يوسف إلى النيل ، ولكنه وصل إليها متأخراً ، وكانت سفن المماليك قد سارت فى النيل جنوبا ، فى الوقت الذى إتجهت فيه قوات المماليك صوب جرجا . وخشى الجنرال ديزيه من الابتعاد عن القاهرة أكثر من ذلك ، ثم جاءته الاخبار بأن جزءاً كبيراً من قوات المماليك لايزال موجوداً فى الفيوم ، فاضطر إلى الرجوع ، والاتجاه صوبها . وكان الجنرال ديزيه قد أضاع بعض الوقت فى هذا السير صوب الجنوب ، وكانت مياه الفيضان قد غمرت الأراضى الزراعية ، وأصبح من الصعب على الفرنسيين التقدم فيها . ورغم ذلك فإن طلائع الفرنسيين بدأت فى الاشتباك مع طلائع قوات المماليك فى أوائل شهر أكتوبر . ومع أصوات طلقات الرصاص ، أخذ الأهالى يتجمعون من كل صوب ، ويهاجمون الفرنسيين ، ويهاجمون سفنهم ، وبشكل إضطر الفرنسيين إلى التراجع من جديد ، حتى يستكملوا استعدادهم ويقوموا بمعركة لها قيمتها تجاه المماليك . وبعد أيام قليلة شاهد الفرنسيون قوات المماليك على المرتفعات المشرفة على بحر يوسف ، وحاولوا تعقبها ، ولكنها واصلت انسحابها شمالا ، وبشكل أرهق الفرنسيين من سيرهم فى رمال الصحراء . ومع تقدم الفرنسيين ، زادت مناوشة الأهالى لهم حتى كان يوم ٧ أكتوبر ، الذى إلتقى فيه الفريقان عند بلدة صغيرة تقع إلى غرب بحر يوسف ، اسمها سدمنت ، ودارت هناك معركة شديدة ، كادت قوات الجنرال ديزيه أن يقضى عليها فيها ، لولا وجود المدفعية .

وتحصن مراد بك فى هذه المرتفعات ، مع مماليكه ، ومن انضم إليه من الأهالى.

وكان عدد قوات المماليك والمصريين يزيد على ضعف عدد قوات الفرنسيين ، هذا علاوة على إحتلالهم المرتفعات وتحصنهم فيها . ولكن الفرنسيين استندوا الى حسن النظام ، وكفاءة القيادة ، وقوة نيران المدفعية . وهجم ما يقرب من أربعة أو خمسة آلاف فارس ، على صوت قرع الطبول ، وبشجاعة فائقة ، وأحاطوا بقوات الجنرال ديزيه من كل جانب ، وأنزلوا بها خسائر كبيرة . ولكنهم إضطروا إلى الارتداد بسرعة ، نتيجة لقوة نيران المدفعية ، وان كان ذلك لم يمنعهم من معاودة الهجوم السريع مرة ثانية وثالثة ، وبكل حماس واضح. وكان مراد بك قد نصب ثمانية مدافع على إحدى المرتفعات ، وأخذ فى اطلاق النار منها على مربعات الفرنسيين . فعمد الجنرال ديزيه الى مهاجمة موقع مدفعية المماليك ، التى أنزلت بقواته خسائر جسيمة ، وأنزل بالمدافعين عنها خسائر واضحة . ولكن هجوم فرسان المماليك وفرسان المصريين إستمر موجها ضد الفرنسيين فى أثناء هجومهم على مواقع المدفعية . وبعد قتال مرير ، انسحب المماليك والمصريون من مواقعهم ، بعد أن نزلت بهم خسائر فادحة ، واستولى الفرنسيون على بعض قطع مدفعيتهم ، وان كانوا قد خسروا ما يقرب من أربعمائة قتيل و ١٥٠ جريح . وتعتبر هذه الموقعة من أهم المعارك التى خاضها الفرنسيون فى صعيد مصر ، إذ أنها كانت المعركة البرية الثانية ، فى أهميتها ، بعد معركة امبابة ؛ وأنزلت بقوات المماليك خسائر فادحة ، وأعطت الفرنسيين حكم منطقة بنى سويف والفيوم ، وهى منطقة غنية بمنتجاتها الزراعية ، التى كانت لازمة لتموين القاهرة .

ورغم ذلك فان الحرب لم تنتهى فى مصر العليا ، بل تحولت فى شكلها من حرب منظمة إلى عمليات مناوشة مستمرة ، أخذت شكل حرب العصابات ، وان كانت حرب عصابات يقوم بها الفرسان . وكان هذا النوع من المعارك شديداً فى

خطره على القوات الفرنسية ، اذ أنه كان يعرضهم للخطر المستمر ، فى مواقع مختلفة ، وفى أوقات مختلفة ، ودون أن يتمكنوا من اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهته. ولا شك فى أن طبيعة الأرض فى الصعيد ، ووجود المزروعات العالية فيه ، وكذلك وجود كل من الجبل الغربى والجبل الشرقى ، سيسمح لقوات المماليك وقوات أبناء الصعيد ، بالقيام بحركات التفاف سريعة ، وبمهاجمة كتائب وفصائل الفرنسيين ، التى ستصبح مبعثرة فى الوادى ، وتحاول تأمين المواقع المختلفة . وهذا النوع من المعارك سيفقد الفرنسيين معنى الراحة والطمأنينة ، وسيجبرهم على مداومة السير والانتقال ، وبشكل يرهق قواتهم ، دون أن يتمكنوا من الإشتباك مع خصم واضح ، وفى معركة لها أهميتها ، قد يتمكنوا فيها من التغلب عليه .

وبعد معركة سدمنت ، احتل الفرنسيون هذه القرية ، وانسحبت قوات المماليك والفرنسيين فى الصحراء فى الاتجاه الجنوبى الغربى . ولم يفكر الجنرال ديزيه فى تعقب المماليك ، نظراً لإرهاق قواته ، وخوفه من وقوع مفاجآت جديدة ، وقرر أن يبقى فى اللاهون لإراحة جنوده ، وأرسل الجرحى الى القاهرة. ودخل الجنرال ديزيه بعد ذلك إلى الفيوم . وأقام بها لبضعة أيام ، ولكنه اضطر الى الانسحاب منها من جديد ، حين علم بعودة المماليك الى سدمنت ، وتهديدهم خطوط اتصاله مع وادى النيل ، فاضطر الى العودة إلى اللاهون من جديد ، وانتظر وصول مدد له من القاهرة . وشرح ديزيه لبونابرت الصعوبات التى لقيها ، وفتك الرمد بأعين ما يقرب من ٧٠٠ جندى .

ولم تستقر الاحوال للفرنسيين رغم احتلالهم لثلاث مديريات ، هى بنى سويف والمنيا والفيوم . ووجدوا صعوبات كبيرة فى الحصول على ما يلزمهم من الغلال والخيول ، وفقدوا فى حالات كثيرة ، ما كانوا قد جمعوه منها ، نتيجة لهجوم الاهالى على الشون ، وهجومهم على تجمعات هذه الخيول . وإستمرت الإشتباكات

مع الاهالى ، خاصة وأن بعض الفرنسيين كانوا يحاولون إغتصاب بعض وسائل التموين من الاهالى ، الأمر الذى كان يدفع أبناء القرى الى مهاجمتهم ، بالعصى ، وبالأسلحة النارية .

ورغم رغبة الجنرال بونابرت الشديدة فى القضاء على قوة المماليك فى الصعيد قبل نهاية موسم الفيضان ، فإن نشوب ثورة القاهرة الأولى فى ٢١ أكتوبر ، صرف الفرنسيين جزئيا عن عمليات الصعيد ، وجعلهم يحافظون على ما استولوا عليه ، ويؤجلون التفكير فى توسيع هذه المنطقة صوب الجنوب . وانتقل الجنرال ديزيه ، قرب نهاية شهر أكتوبر ، الى مدينة الفيوم ، وانتظر مجىء مدد من القاهرة . وأخذ يستعد لإستئناف الهجوم ، وذلك باستيلائه على الخيول التى كانت تنقص حملته ، وتنقص الحملة الفرنسية كلها . وواجه هناك نوعا من العصيان المدنى ، إذ أن أهالى القرى رفضوا تسليم ماطلبه منهم ، ونسب الجنرال ديزيه هذه الحالة الى تحريض مراد بك لهم . والحقيقة أن رسل مراد بك لم تنقطع عن المرور فى القرى ، وعن اثارة الأهالى فى وجه الفرنسيين ، وأن نفوس الاهالى كانت مستعدة للمقاومة ، ولعدم دفع أو تسليم أى شىء للفرنسيين ؛ والدليل على ذلك هو تضخم وتزايد أعداد المصريين الذين كانوا ينضمون للماليك ، أو يقومون بمناوشاتهم للفرنسيين بمفردهم . وكانت حماسة أبناء الصعيد ، وعقليتهم ، وروح فروسيتهم ، عوامل تتجمع لكى تخلق منهم قوات هجوم ممتازين ، ورجال عصابات ومقاومة لهم خطرهم على أى جيش يتوغل فى بلادهم .

وبعد إنحسار مياه الفيضان ، حاول الجنرال ديزيه إخضاع بعض القرى فى منطقة الفيوم ، ولكنه وجد مقاومة عنيفة ، من جانب الأهالى ، الأمر الذى تطور فى بعض القرى إلى معارك مسلحة ، إنتصر فيها الفرنسيون فى نهاية الأمر ، وإن كانت قد تركت دماء على أرض الصعيد ، ظلت تنادى بالثأر . وتحـــول

الموقف من مجرد عمليات حربية ، إلى حقد وضغينة ورغبة فى الانتقام . وتزايدت هذه الاشتباكات فى خطورتها على الفرنسيين ؛ الامر الذى أجبر الجنرال ديزيه إلى العودة إلى الفيوم ، والذى سيتطور سريعاً إلى هجوم للأهالى ، من الفلاحين والعرب ، على مدينة الفيوم نفسها فى صبيحة يوم ٨ نوفمبر . وهاجم أبناء الصعيد معسكر الفرنسيين فى مدينة الفيوم ، وكان على رأسهم بعض الفرسان ، وبعض المماليك . ودافع الفرنسيون عن المدينة دفاعا مستميتاً ، وأخذوا يطلقون النار من المساكن والبيوت على أبناء الصعيد الذين إنتشروا فى شوارع المدينة . وكانت نيران الفرنسيين شديدة ومركزة ، فانسحب المصريون . ولكنهم عادوا ثانية للهجوم بعد الظهر ، ولم يتركوا المدينة إلا بعد أن نزلت بهم وبالفرنسيين خسائر جسيمة ، وامتلأت الطرقات بجثث القتلى . وكان هذا الهجوم دليلا على إستهانة المصريين فى الصعيد بقوة الفرنسيين ، ومقاومتهم لها ، وعملهم على إخراجهم من البلاد . وكان هجوم الوطنيين على الفيوم سبباً كافياً لإجبار الجنرال بونابرت على الاسراع بإرسال الجنرال بليار إلى الصعيد ، وتعيينه حاكما عسكريا للجيزة ، وتكليفه بمعاونة ديزيه فى العمليات الحربية بشكل مشترك . وطلب ديزيه إلى بونابرت أن يسرع كذلك بإرسال سفن ، وبإرسال خيول إليه فى الصعيد ، إذ أن الأهالى والمماليك كانوا يقتلون الكثيرين من رجال الجيش الفرنسى ، الذين أرهقوا دون أن يتمكنوا من تعقبهم . وتحول مركز قيادة الفرنسيين فى الصعيد من الفيوم إلى بنى سويف ، التى أصبحت قاعدة لهم ، سواء بالنسبة لإخضاع الصعيد ، أو بالنسبة لجمع الغلال ومواد التموين من القرى . ورغم أن الجنرال بونابرت كان قد بدأ فى ذلك الوقت فى التفكير فى الإعداد للحملة على سوريا ، إلا أنه أمد الجنرال ديزيه بما يقرب من ١٢٠٠ من الفرسان ، وبضعة مئات من المشاة ، وبأسطول نهرى يتألف من ست سفن مسلحة بالمدفعية . وعند منتصف شهر ديسمبر ،

أصبح فى وسع الجنرال ديزيه أن يهجم على الصعيد .

وبدأ زحف الفرنسيين بسير الجنود على الشاطىء الأيسر للنيل ، وبسير السفن فى حذائهم فى النيل ، وهى تحمل الأقوات والذخائر والمهمات . وكانت العملية صعبة ، ومحفوفة بالمخاطر ، إذ أنهم كانوا يتوغلون بعيداً عن القاهرة ، وفى بلاد تتزايد درجة عدائها بالنسبة للأجانب ، وبخاصة بالنسبة للمعتدين ، وبلاد يحمل أهلها السلاح . وكان الأهالى يهاجمون الحملة طوال سيرها ؛ وحتى الأطفال كانوا يحاولون سرقة الأسلحة من الجنود . وحين وصل الفرنسيون إلى المنيا ، كان المماليك قد تركوها قبل قدومهم بساعات بسيطة . واستمرت الحملة فى تقدمها بعد المنيا ، فاستولت على ملوى التى عثرت فيها على ثمانية مدافع كان المصريون يستخدمونها فى ضرب سفن الفرنسيين . ثم وصلت الحملة إلى أسيوط فى ٢٥ ديسمبر ، التى كان المماليك قد إنسحبوا منها مسرعين ، بعد أن أغرقوا إحدى سفنهم، واستولى الفرنسيون هناك على ست سفن أخرى . ثم انقسمت القوات الفرنسية إلى قسمين ، الأول سار مع سفح الجبل ، وكان يتكون من الفرسان ، والثانى مع الوادى ، وكان يتكون من المشاة ، والتقيا من جديد عند الغنايم، التى إحتلوها ونهبوها. وأخيرا وصلوا فى زحفهم إلى جرجا ، التى أخلاها المماليك قبيل قدومهم كذلك . وهكذا قطع الفرنسيون المسافة من بنى سويف إلى جرجا فى ثلاثة عشر يوما ، وهم يطاردون المماليك ، دون أن يتمكنوا من أن ينالوا منهم . وفى جرجا، إضطر الفرنسيون إلى الانتظار للراحة ، قبل أن يواصلوا زحفهم من جديد . ولكن هذه الراحة كانت فرصة لكى يقوم الأهالى بالثورة ، ويهاجموا الفرنسيين فى كل المواقع الممتدة من أسيوط إلى جرجا .

ولقد نشبت هذه الثورة فجأة فيما يقرب من أربعين قرية ، وتجمع فيها ما يقرب من سبعة آلاف رجل ، فى عمليات عدائية ضد الفرنسيين . وكانت

فرصة فريدة أمام مراد بك يتمكن فيها من إعادة تنظيم قواته ، وبشكل يسمح له بمهاجمة الفرنسيين من جديد . ولاشك فى أن مراد بك كان قد قام بنشاط تجاه الأهالى ، إذ أنه قد اتصل بأشراف مكه ، وعرب الحجاز ، واتصل بمشايخ العرب فى إقليم النوبة . وإستنفرهم جميعاً لحرب الفرنسيين . واتصل كذلك بحسن بك الجداوى ، الذى كان مقيما فى إسنا ، وصالحه ، رغم العداء القديم المستحكم بينهما، ليتحدا سويا لمحاربة الفرنسيين . ولقد لبى حسن بك الجداوى هذه الدعوة ، وانضم إلى خصمه القديم لكى يحارب العدو الأجنبى الجديد .

وأمام هذه الثورة المشتعلة ، واشتعال روح المقاومة ، إضطر الفرنسيون إلى تغيير مواقعهم ، نتيجة لخوفهم على أمنهم ؛ وإضطروا كذلك إلى تغيير تكتيكهم ، فعملوا على تجميع القوات المتفرقة ، حتى يقللوا من الاشتباكات مع الأهالى فى خطوط طويلة ، وإستعدوا للنزول إلى معارك ، تعتمد على تنظيم ، وتعتمد على قوة تسليح ، وكذلك على قوة نيران ، وبطريقة منهجية

ووقعت أولى المعارك عند سوهاج يوم ٣ يناير سنة ١٧٩٩ ؛ وكان عدد المصريين يقرب من أربعة آلاف مسلحين بالبنادق والحراب ، ومعهم ما يقرب من سبعمائة من الفرسان . وكانت المعركة حامية ، وذكر الفرنسيون أنهم قتلوا فيما يقرب من ثمانمائة من المصريين، قبل أن يعودوا ثانية إلى جرجا . ولاشك فى أن مثل هذا الانتصار رفع الروح المعنوية عند الفرنسيين، وخفض من الروح المعنوية عند المصريين ، وحولها من الحماس إلى الرغبة فى الانتقام والثأر ، وسمح للفرنسيين بإرهاب بعض البلاد ، ونهبها .

ولكن سرعان ماظهرت تجمعات المصريين من جديد قرب أسيوط ، ومعهم الفرسان كذلك ، وقدموا إلى هناك من المنيا وبنى سويف والفيوم . وكانت أسيوط فى غاية الأهمية بالنسبة للفرنسيين ، إذ أن أسطولهم النهرى كان راسيا

أمامها ، ويحمل المؤن ، ويحمل كذلك كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر .
وخرجت قوات الفرنسيين من جديد للدفاع عن أسيوط ، وعند زحفها شمالا ،
قابلت طلائع المصريين تجاه طهطا وعند هذه البلدة وقعت موقعة أخرى ، إنضم
فيها الأهالي من القرى إلى بقية قوات المصريين والمماليك . ومرة جديدة سقط
في ميدان المعركة مايقرب من ١٥٠ فارس ومن ٨٠٠ مقاتل من أبناء الصعيد .
وبعد المعركة إنتقم الفرنسيون أفظع انتقام من القرى المحيطة ، وذكروا أنفسهم
أنهم قتلوا فيها ما يزيد على ٥٠٠ رجل ، وأحرقوا عدداً من القرى . وأمن
الفرنسيون على سفنهم ، وعملوا على الاشتباك مع المصريين والمماليك في معركة
فاصلة .

وكانت قوات مراد بك قد زاد عددها ، بإنضمام رجال حسن بك الجداوي ،
وعثمان بك حسن إليها ؛ وكذلك بمجيء قوات من الحجاز ، ومن عرب جدة
وينبع لمساعده المصريين في حربهم ضد الفرنسيين . وقدر الفرنسيون
عدد قوات مراد بك في ذلك الوقت بـ ١٥٠٠ مملوك ، ٧ر٠٠٠
فارس مصري ، و ٣ر٠٠٠ من المشاة ، علاوه على ألفين من عرب الحجاز ، أي
أنها بلغت مايقرب من ١٢ر٠٠٠ مقاتل . وعسكرت هذه القوه قرب سمهود ،
التي قرر الجنرال ديزيه أن يصل إليها ، وانتقل الى هناك على رأس قوة بلغت
٥ر٠٠٠ مقاتل ، مزودين بالمدفعية والأسلحة الحديثة . وهناك وقعت موقعة
حامية يوم ٢٢ يناير ، قسم فيها الجنرال ديزيه قواته الى ثلاث مربعات ، وقسم
بينها المدفعية . وأثبتت هذه الموقعة أهمية التنظيم ، وأهمية المدفعية ، وأهمية
كفاءه القيادة ، بالنسبة لخمسة آلاف مقاتل في مواجهة ١٢ر٠٠٠ مقاتل .
وانتهت المعركة بهزيمة مراد بك وانسحابه جنوبا ، وبفتح الطريق أمام الجيش
الفرنسي لمواصلة زحفه دون أن تعترضه عقبات لها قيمتها .

ويمكننا أن نضيف معركة سمهود إلى معركة سدمنت ومعركة إمبابة ،
بصفتها المعارك الفاصلة ، والتي تستحق هذا الإسم ، في تاريخ مصر الحربي ، في
عهد الحملة الفرنسية .

ووصلت القوات الفرنسية حتى دندرة يوم ٢٤ يناير سنة ١٧٩٩ ، وظلت
تتعقب فلول المماليك حتى وصلت الى إسنا في يوم ٢٧ يناير ، ثم الى إدفو بعد
يومين ، ووصلت تجاه أسوان يوم أول فبراير . واجتاز الفرنسيون النيل ،
واحتلوا أسوان ، ، واستولوا على سفن المماليك ، وبذلك إستولوا على كل الصعيد ؛
وانسحبت قوات المماليك الباقية إلى ما وراء الشلال ، الأمر الذي كان يزيد قلق
الفرنسيين رغم إحتلالهم للصعيد .

وفي هذا الهجوم السريع ، كان المماليك ينسحبون من أمام الفرنسيين ،
وبشكل يحرم قوات الاحتلال من الاشتباك معهم ، ويسمح للمماليك ومن معهم
من المصريين بمعاودة الهجوم ، في شكل مناوشات سريعة ومتعددة على طول
خطوط قوات الاحتلال . وكان الفرنسيون يرون، من وقت لآخر، إلتفاف قوات
المماليك ، من وراء الجبل ، وعودتهم تجاه الوادي ، داخل خطوط الفرنسيين
أنفسهم ، كما حدث مع قوات حسن بك الجداوي ، وقوات عثمان بك حسن ،
التي ظهرت على البر الشرقي فيما بين إسنا وأسوان . وكانت هذه القوات تبتعد عند
مجيء الفرنسيين ، ثم تظهر من جديد ، وتستمر في مناوشتها لهم . وإذا كان
الفرنسيون قد إحتفظوا بقوات مراد بك فيما وراء الشلال ، إلا أنهم قد لقوا
مناوشات مستمرة في هذا القطاع ، الأمر الذي إضطرهم إلى إحتلال جزيرة فيلة،
وإلى إحراق عدد كبير من القرى إلى جنوب أسوان ، وقلع مزروعاتها ، ونهب
بهائمها ، حتى يؤمنوا على وجودهم في أسوان .
وتجدد القتال ثانية بين الفرنسيين من جانب ، والمماليك والوطنيين من

جانب آخر ، خلال الأيام الأولى من شهر فبراير ، فيما بين جرجا وأسوان ، ووقعت موقعة الرديسة بين قوات حسن بك الجداوى وعثمان بك حسن ، وبين قوات الفرنسيين يوم ١١ فبراير . وكانت معركة بين الفرسان . وإستمرت لمدة ثلاث ساعات كاملة ، وكانت تشبه إلى حد بعيد معركة الصالحية ، التى وقعت بين قوات الجنرال بونابرت وبين قوات ابراهيم بك ، التى كانت قد إنسحبت إلى الشرقية . وإستمرت المعركة بالسلاح الأبيض ، وخسر الفرنسيون فيها كثيراً من القتلى ومن الجرحى . وكانت خسارة المماليك لاتقل عن خسارة الفرنسيين ، وكان عثمان بك حسن من بين الجرحى . وإنتهت المعركة بانسحاب قوات المماليك إلى الصحراء ، على طريق القصير ، وتمكن حسن بك الجداوى من أن ينقذ رجاله ومؤونته من أن تقع فى أيدى الفرنسيين . ولم يتمكن أحد الفريقين كذلك من الانتصار على الفريق الآخر ، وظلت قوة المماليك والأهالى سليمة ، وتترقب فرصة جديدة لمعاودة الهجوم .

ووقعت موقعة أخرى فى يوم ١٢ فبراير بين الفريقين قرب قنا ، فى وادى القصير ، والذى كان طريقا هاما للمواصلات بين الصعيد والحجاز ، أى طريقا هاما بالنسبة للمقاومة . وهجم الوطنيون على مدينة قنا ، ولكنهم إضطروا إلى الانسحاب منها ، والعودة إلى وادى القصير . كما حدثت معركة ثانية قرب أبو مناع يوم ١٧ فبراير ، ومعركة ثالثة قرب إسنا يوم ٢٥ فبراير ، مع قوات بدو الحجاز ، ومع قوات مراد بك .

وستستمر هذه العمليات الحربية ، طوال فترة وجود الحملة الفرنسية فى مصر . ولكن ، مادمنا قد وصلنا إلى شهر فبراير سنة ١٧٩٩ ، فعلينا أن نترك سرد وقائع المقاومة ، مؤقتاً ، إذ أن الجنرال بونابرت قد خرج من القاهرة فى يوم ١٠ فبراير على رأس الحملة التى وجهها على سوريا ؛ وستأخذ المقاومة شكلا آخر فى مصر ، وقت

وجود الجنرال بونابرت فى سوريا ، وبعد عودته من هذا الإقليم إلى مصر من جديد . فلنترك الصعيد مؤقتا ، ونتجه إلى القاهرة ، وإلى أهلها وشيوخها ، وقوات الإحتلال الموجوده فيها ، والقائد العام ، الصارى عسكر .

٣ — الحملة على سوريا :

كانت عملية الحملة على سوريا تهدف فى واقع الأمر محاولة من جانب الفرنسيين للقضاء على خطر آخر من أخطار المقاومة التى واجهت وجودهم فى مصر ، وهو خطر قوات المماليك التى كانت قد انسحبت بعد معركة الصالحية إلى سوريا الجنوبية ، وخطر التجمعات العثمانية التى أخذت الدولة فى القيام بها ، بعد إعلانها الحرب على فرنسا ، للقيام بعملية غزو لمصر ، تستهدف إستخلاصها من أيدى الفرنسيين . وزاد من خطورة الموقف أن الدولة العثمانية جاهرت بالعداء تجاه الجمهورية الفرنسية ، وأخذت فى إعداد قوات أخرى لها فى جزيرة قبرص ، لكى تتعاون بها مع القوات البريطانية فى البحر المتوسط ، فى عملية للهجوم على سواحل مصر الشمالية وكانت السلطات العثمانية فى سوريا ، مع من إنسحب إلى هذا الإقليم من المصريين ومن المماليك قد أخذت فى الاتصال بشيوخ مصر ، وعلمائها وأعيانها ، لكى تدفع المصريين إلى الثورة فى وجه الفرنسيين فى الوقت الذى تقوم فيه القوات العثمانية بالهجوم على مصر . ووجد الجنرال بونابرت أنه من الأصوب أن يلتقى بهذا الخطر الذى يتجمع فى سوريا ، كقوة للمقاومة ، قبل أن يتم إستعداده ، ويصل لمصر ، وقد يكون ذلك فى وقت تأتى فيه حملة أخرى ، عثمانية إنجليزية ، إلى سواحل مصر الشمالية . فكان عليه إذا أن يأخذ بالمبادأة . ولكن جزءاً كبيرا من قوات الحملة كان مشغولا فى الصعيد ، وكان خروج حملة جديدة إلى سوريا يستتبع من الجنرال بونابرت أن يقوم من جديد بمحاولة لإستمالة المصريين ، وإظهار رغبته فى إشراكهم فى حكم البلاد ، حتى يؤمن ، فى عاصمة البلاد ،

أمن قواته الموجودة فى الصعيد ، وأمن قواته التى سيسير على رأسها زاحفاً إلى سوريا .

وقرر الجنرال بونابرت إعادة الديوان ، الذى كان قد ألغاه بعد ثورة القاهرة . وكانت الاحوال الاقتصادية سيئة ، واضطر الفرنسيون إلى جمع الضرائب عن طريق رجال السلطة العسكرية ، وظهرت هذه الضرائب فى شكل الغرامات أوالإتاوات العسكرية، مادام المصريون أصبحوا لا يشتركون فى حكم بلادهم . وكان إعادة العمل بالديوان يعيد الاتصال المباشر بين السلطات الفرنسية، وبين قادة المصريين ، ويسهل إعادة السكينة إلى النفوس ، والحالة الطبيعية إلى البلاد وكان أمر الجنرال بونابرت بإعادة العمل بالديوان يعطيه معنى القوة ، إذ أنه هو الذى رسم أو منح ، هذه المنحة للمصريين . وكان الجنرال بونابرت محتاجا لرضاء المصريين عنه ، حتى يتمكن من تنفيذ سياسته تجاه إنجلترا ، أو يتمكن على الأقل من القضاء على قوى المقاومة التى أخذت تواجهه . ولقد صدر الامر بإعادة الديوان فى يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ، أى فى الوقت الذى أخذ فيه فى الاستعداد لحملة سوريا ، وبعد أن كان قد تعطل لمدة شهرين .

ولقد وضع الجنرال بونابرت للديوان الجديد نظاما جديدا ، فجعله مؤلفاً من هيئتين : الديوان العمومى، وهو الذى يسميه بونابرت بالديوان الكبير، والديوان الخصوصى .

أما الديوان العمومى فانه قد أصبح يتكون من ٦٠ عضوا ، عينهم الفرنسيون تعيينا من بين أعيان المصريين ، وممثلى طبقاتهم ؛ وكان يجتمع بناء على دعوة حاكم القاهرة ، ولمدة ثلاثة أيام، ثم ينفض ، ولايجتمع ثانياً إلى بدعوة من نفس الحاكم . وقد إشتمل هذا الديوان على ١٤ من العلماء والمشايخ و ٢٦ من التجار والصناع و ١١ من الرجال العسكريين ، و ٢ من مشايخ الأخطاط و ٤ من

الأقباط و ٣ من الأجانب . وكان الجنرال بونابرت يرغب فى جعل هذا الديوان هيئة تمثل سكان القاهرة ، وتمثل قطاعات الرأى العام الموجودة فيها .

أما بالنسبة للديوان الخصوصى، فقد نص أمر التأسيس على أن يقوم أعضاء الديوان العمومى بانتخاب ١٤ عضواً من بينهم، لكى يكونوا الديوان الخصوصى ؛ ولكن تشكيل هذا الديوان لا يتم إلا بتصديق القائد العام . وكان هذا الديوان الخصوصى أن يجتمع يومياً « النظر فى مصالح الناس ، وتوفير أسباب السعادة والرفاهية لهم ومراعاة مصالح الجمهورية الفرنسية » . (1) ولقد إنتخب هذا الديوان الخصوصى شيخ الشرقاوى رئيساً والشيخ مهدى سكرتيراً ، وتعينت رواتب شهرية لأعضائه ولاشك فى أن السلطات الفرنسية قد تدخلت فى إنتخاب هذا الديوان الخصوصى، أو على الأقل فى إنتخاب أو تعيين الأعضاء الاوربيين فيه. ولقد أصدر هذا الديوان بيانا للشعب ، فى ٢٨ يناير سنة ١٧٩٩ ، يحثه فيه على إلتزام الهدوء والسكينة، ويعلنه فيه أن بونابرت قد عفا عفواً كاملا عن كل ما قام به الثوار ، وأنه سيعمل على رفع المظالم ، وإجراء المشاريع التى تزيد من رفاهية البلاد. وذكر هذا البيان أن الجنرال بونابرت سيقوم بفتح الخليج الموصل من النيل إلى بحر السويس ، إشارة إلى المشروع الخاص بوصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر وكان الجنرال بونابرت قد عاد فى ذلك الوقت من السويس ، التى تعتبر رحلته إليها نقطة ثانية أساسية ، بعد إعادة العمل بالديوان ، للإستعداد للحملة على سوريا .

ولاشك فى أن رحلة الجنرال بونابرت إلى السويس كانت تعنى تفكيره فى ضرورة تأمين هذه المنطقة ، وبصفتها قاعدة للسيطرة على البحر الاحمر ، وربما للسيطرة كذلك على الموانى الحجازية ، التى كانت تزود المقاومة فى الصعيد بالرجال والأسلحة. كما كانت السويس هى مفتاح الهند ، وبداية الطريق البحرى الموصل إلى

---

(1) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ ص ١٨ . م ٢٧

الإمبراطورية البريطانية فى الشرق ، والتى كان قد جاء إلى مصر من أجل محاربتها وضربها . وتم إحتلال القوات الفرنسية للسويس فى بداية شهر ديسمبر سنة ١٧٩٨ ؛ ولقد هاجر منها الكثير من أهلها ، وذهبوا إلى الطور ، أو إلتجأوا إلى العربان ، عند سماعهم بقرب قدوم القوات الفرنسية . ونهب الفرنسيون ما وجدوه فى هذه المدينة من البن والسلع والأمتعة ،وخربوا الكثيرمن البيوت فى المدينة ، حتى تدخل الجنرال بونابرت بنفسه ، وأمر بوقف هذه العمليات .

ووصل الجنرال بونابرت بنفسه إلى السويس فى يوم ٢٦ ديسمبر ، وإصطحب عدد من القواد ، وكذلك عدداً من العلماء أعضاء المجمع العلمى ، وأيضاً كبير تجار القاهرة ، السيد أحمد المحروقى ، وكاتب جرك البهار ، إبراهيم أفندى. وتجوب الجنرال بونابرت حول السويس ، وحاول إستطلاع آثار ترعة الفراعنة القديمة، وخليج أمير المؤمنين ، وعهد إلى المهندس لبير، كبير مهندسى الطرق والكبارى، بدراسة مشروع حفر ترعة تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر ، وكتابة تقرير عن ذلك . ثم عاد إلى القاهرة فى يوم ٦ يناير سنة ١٧٩٩ .

وبعد إعادة العمل بالديوان ، وزيارة السويس ، إستعد الجنرال بونابرت للخروج على رأس حملته إلى سوريا .

وكان الجنرال بونابرت قد علم ، وهو بالسويس ، باحتلال جنود أحمد باشا الجزار والى عكا لقلعة العريش يوم ٢ يناير . وكان هذا الاحتلال دلالة على تقدم طلائع الجيش العثمانى صوب مصر ، إذ أن هذه المدينة كانت أولى المدن المصرية . وبعد إتفاق الدولة العثمانية مع روسيا فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٨ ، تحالفت مع إنجلترا فى ٥ يناير سنة ١٧٩٩ . وعلم الجنرال بونابرت بذلك ، فصمم على ضرورة مهاجمة أعدائه قبل أن يهاجموه ، خاصة وأن إجتياز العثمانيين لبرزخ السويس كان يهدد بأن يحرج مركزه فى وادى النيل ، إذ أنه سيجدد فى

نفوس المصريين الأمل فى هزيمة الجيش الفرنسى ، وقد يدفعهم إلى الثورة من جديد . وهكذا كان قرار الجنرال بونابرت بالقيام بحملة على سوريا يدخل فى نطاق تثبيت أقدام الفرنسيين فى مصر نفسها ، وإرغام الدولة العثمانية على الاتفاق معه ، وإتخاذ سوريا كمواقع للدفاع عن مصر ، ومنع الأسطول البريطانى من أن يتمون منها . ولا شك فى أن سيطرة الجنرال بونابرت على سوريا ، كانت ستؤدى إلى إنشاء كتلة قوية من الأقاليم العربية ، قد تمتد إلى جبال طوروس ، تحت سيطرة الفرنسيين ، الأمر الذى يظهر الجنرال بونابرت صاحب مشروع كبير لإنشاء دولة عربية .

ونسب المؤرخون إلى الجنرال بونابرت، فى هذه المرحلة من حياته ، العمل على تحقيق مشروعات ضخمة ، الوصول إلى الهند ، برياً ، والتعاون مع تبو صاحب. سلطان ميسور ، لإخراج البريطانيين منها ، ولمواصلة الزحف شمالا فى سوريا ، ثم فى آسيا الصغرى والبلقان ، حتى يستولى على ڤينا . ويعود إلى فرنسا من الشرق بعد أن يسيطر على أوربا . ولم تكن مثل هذه المشروعات خيالية ، وكان الإسكندر قد وصل إلى الهند منذ ثمانية عشر قرناً . ولكن المهم هو أن هذه المشروعات كانت مجرد مشروعات ، ولم تستند إلى دعائم تاريخية لإثباتها ، أو للعمل على تحقيقها . ولذلك فاننا نعتبر أن الحملة على سوريا تدخل فى نطاق الحملة الفرنسية على مصر نفسها .

وكان الجنرال بونابرت يخشى من قيام الثورة فى القاهرة بعد خروجه منها ، فأمر بتقوية قلاع العاصمة ، وإمدادها بالمدافع والذخائر والمهمات . وزاد الجنرال بونابرت من تودده إلى الأهالى ، وقرر أن يصطحب معه أربعة من أعضاء الديوان ، هم الشيخ الفيومى ، والشيخ الصاوى ، والشيخ العريشى ، والشيخ الدواخلى ، ومعهم قاضى القضاة التركى إبراهيم أدهم أفندى ، وأمير الحج

مصطفى بك ، نائب الوالى التركى السابق . وربما كان ذلك لكى يظهر أمام المصريين أن أعضاء الديوان يوافقون على حملته على سوريا ، أو ربما كان بغرض إستخدامهم رسلا للتفاهم مع أهالى سوريا ، أو مع السلطات العثمانية ؛ وإن كان بعضهم قد إنفصل عن الحملة أثناء سيرها ، وقبل الخروج من حدود مصر .

وإجتمع الجنرال بونابرت بأعضاء الديوان ، وأفهمهم أن هدف حملة سوريا هو محاربة المماليك ، وفتح طريق التجارة مع الشام ، وذكر لهم أنه لن يغيب إلا شهر واحد ثم يعود ، وطلب إليهم أن يعملوا على ضبط الأهالى حتى لاتقع الفتن مع العسكر الباقين بمصر . كما ظهر تودد الجنرال بونابرت من المصريين من الإحتفالات التى أقامها بمناسبة رؤية هلال شهر رمضان ، الذى جاء يوم ٦ فبراير سنة ١٧٩٩ ، والتى إستمرت لمدة أربعة أيام . وفى اليوم التالى لهذه الإحتفالات، خرج الجنرال بونابرت من القاهرة للحاق بقواته التى كانت قد بدأت فى الزحف صوب الشرق .

وبدأت العمليات العسكرية بالمعركة التى وقعت فى العريش بين الفرنسيين والجيش العثمانى . وكانت معركة عنيفة ، إنتهت فى يوم ١٥ فبراير بهزيمة العثمانيين ، وإن كانت قلعة العريش نفسها قد إستمرت فى المقاومة ، ولم تستسلم إلا فى يوم ٢٠ . ثم واصل الفرنسيون زحفهم شمالا ، فاستولوا على خان يونس ، ثم على غزة ، دون مقاومة تذكر ؛ وإستولوا فى يوم ٢٨ فبراير على اللد والرملة ، ثم وصلوا أمام يافا يوم ٣ مارس وقاوم الجيش العثمانى الموجود فى هذه المدينة مقاومة عنيفة ، فقدوا فيها ما يقرب من ألفى قتيل ، وإنتهت يوم ٧ مارس بدخول الفرنسيين المدينة ، وبإعمالهم السيف والنار فى كل من وجدوه بها . ونهب الجنود الفرنسيون مدينة يافا ، وإرتكبوا فيها الفظائع ، وإستمر القتل والنهب فيها لمدة يومين ، حتى إضطرت القيادة إلى الأمر بقتل بعض الجنود الفرنسيين

لإعادة النظام . وينسب المؤرخون إلى الدماء التى سفكت فى يافا ، والجثث التى تركت فى الشوارع لمدة أيام ، مسألة إنتشار الوباء بين الجنود ، وهو الذى سيضطر الحملة ، مع غيره من الأسباب، إلى العودة من سوريا . والواقع أن هذا الوباء كان قد بدأ فى الظهور فى دمياط بين جنود الفرقة التى شاركت فى حملة سوريا . وأدى إنتشار الوباء إلى زيادة إنتشار الفزع بين الجنود . وبذل الجنرال بونابرت مجهودات ضخمة لإعادة رفع الروح المعنوية . وبعد إنتشار الوباء وقعت مأساة أخرى . ذلك أن ثلاثة آلاف من الجنود العثمانيين كانوا قد سلموا للفرنسيين كأسرى حرب ؛ ولكن الجنرال بونابرت فكر طويلا فى أمرهم ، ثم أمر بإعدامهم جميعاً رمياً بالرصاص ، مدعيا عجزه عن إطعامهم ، وعن حراستهم ، فى بلاد بعيدة عن قواعده ، ولم يستتب له الامر فيها بعد . فساقوا هؤلاء الأسرى إلى شاطىء البحر ، وأعدموهم جميعاً رمياً بالرصاص . وأثارت هذه الطريقة الوحشية روح السخط والانتقام فى نفوس الجنود العثمانيين الباقين فى سوريا ، وبخاصة تلك الفرق التى كانت موجودة فى عكا . وأدركوا أن مصيرهم سيكون الإعدام فى حالة إستسلامهم ، فاستبسلوا فى الدفاع عن مدينتهم ، واستماتوا للمحافظة على أسوار عكا .

ولقد وجد الجنرال بونابرت فى مدينة يافا بعض المصريين ، نحو أربعمائة ، فاستثناهم من القتل . وكان من بينهم السيد عمر مكرم ، نقيب الأشراف ، الذى كان قد هاجر من مصر بعد موقعة الأهرام . فأكرمه الجنرال بونابرت ، وأعاده إلى القاهرة ، عن طريق دمياط ، ثم مع النيل إلى بولاق . ولقد قابله المصريون أحسن مقابلة فى القاهرة . أما بقية المصريين الذين وجدهم الجنرال بونابرت فى يافا ، فانه حاول تجنيدهم فى القوات الفرنسية ، ولكنهم رفضوا ، فأمر بإعادتهم إلى مصر .

ولقد غنم الفرنسيون مغانم كثيرة فى مدينة يافا ، وبخاصة من المدفعية والذخائر ، واستخدموا ذلك فى عملية حصارهم لعكا . وأبلغ الجنرال بونابرت نبأ انتصاره فى يافا إلى الديوان فى القاهرة ، وأثر ذلك على معنوية المصريين الذين لم يتوقعوا انتصار الفرنسيين بهذه السرعة . وأبلغ الجنرال بونابرت الديوان أنه قتل فى يافا أربعة آلاف من جنود الجزار باشا ، ولكنه لم يذكر لهم أمر قتله للأسرى .

وبعد يافا ، إستولى الفرنسيون على حيفا دون مقاومة . ثم وصلوا أمام عكا ، وبدأت عملية الحصار يوم ١٩ مارس ؛ ثم استمر الفرنسيون فى ضربها بالمدفعية ، دون أن يتمكنوا من الاستيلاء عليها . وإنسحب الجنرال بونابرت عن أسوارها ، وكان ذلك أول عملية انسحاب يقوم بها . ولكنه سرعان ماخشى من أن يؤثر الانسحاب على معنوية جنوده ، فعاد إلى حصارها من جديد ، وحاول اقتحامها فى أول أبريل . وتمكنت المدفعية من فتح ثغرة فى الأسوار . ولكن المدافعين إستماتوا فى منع الفرنسيين من المرور منها ، الأمر الذى أدى إلى فشل الهجوم الثانى .

ولقد استمات أحمد باشا الجزار فى الدفاع عن مدينته ، وساعده على المقاومة وجود الاسطول الانجليزى بقيادة السير سيدنى سميث أمام الميناء ، وقيام هذا الأسطول بمنع وصول مدافع الحصار إلى الفرنسيين بطريق البحر . بل أن الاسطول البريطانى كان قد أسر السفن الفرنسية التى حملت المدفعية والذخائر وإتجهت بها صوب سواحل سوريا ، وسلمها إلى أحمد باشا الجزار الذى دافع بها عن عكا أمام الفرنسيين .

وفى أثناء حصار الجنرال بونابرت لمدينة عكا سارت بعض القرى الفرنسية وإحتلت صفد وصور وطبرية ، وإنتصرت على الجيش التركى فى موقعة تل طابور فى شهر أبريل . ولكن هذه الموقعة الأخيرة لم تغير من الموقف العسكرى ، مادامت بقية الجيش كانت تحيط بمدينة عكا ، ولاتتمكن من الاستيلاء عليها .

ولقد إستمر الحصار لمدة تزيد على شهرين ، وعجز الفرنسيون عن إقتحام عكا . وتداول الجنرال بونابرت مع قواده ، فى أمر الوباء ، والخسائر التى لحقت بالحملة فى الضباط والقواد ، وإستحالة مجىء مدد من مصر ، فى الوقت الذى وصلت فيه الامدادات إلى أحمد باشا الجزار ، وتزايد نقص الذخائر والأسلحة والمؤونة لدى الفرنسيين ؛ هذا علاوة على معرفة الجنرال بونابرت بأن الباب العالى كان يعد حملة أخرى قوية ينزل بها إلى الاسكندرية ، ويحارب بها بقية القوات الفرنسية الموجودة فى مصر ، فى الوقت الذى يشغل فيه أحمد الجزار الجزء الأكبر من قوات الجنرال بونابرت أمام أسوار عكا ؛ وعلم الجنرال بونابرت كذلك بقيام الدولة العثمانية بحشود كبيرة فى رودس ، وعلى سواحل الأناضول ، للإستعداد لغزو مصر ؛ كما علم بتجدد الاضطرابات فى مصر ، وتجدد المعارك فى الصعيد ، وخروج أمير الحج ، ونشوب ثورة المهدى فى البحيرة ، وظهور البوارج الانجليزية فى البحر الاحمر وإقترابها من السويس ؛ هذا علاوة على سماعه بسوء الأوضاع فى أوربا نفسها ، وضد مصلحة فرنسا . وكانت كل هذه الأسباب تدفع الجنرال بونابرت إلى ضرورة إتخاذ قرار بالإنسحاب من أمام أسوار عكا .

واذا كانت سفن الحملة الفرنسية قد غرقت فى مياه أبى قير ، إلا أن ذلك لم يحدث فى وجود الجنرال بونابرت . أما عملية ارتداده عن عكا فكانت تمثل هزيمة له أمام قوات شرقية ، أو قوات وطنية ، وكان هذا العامل يقلل من هيبة الجنرال بونابرت فى أعين الوطنيين .

ولقد بلغ عدد خسائر الفرنسيين فى حملة سوريا مايزيد على ألفى قتيل ، علاوة على ألف ماتوا بالأمراض ، و ٢٫٥٠٠ جريح ومريض ؛ وهى خسارة جسيمة بالنسبة لعدد جنود الحملة . ولكن الجنرال بونابرت حاول أن يشد من عزيمة جنوده ، فى الوقت الذى إستعد فيه للإنسحاب والعودة الى مصر ، وذكر للجنود

أنهم قاموا بأعمال مجيدة ، لصد هجوم يأتى من الشرق ، وعليهم أن يقوموا بأمجاد
أخرى ، ويكتسبوا المجد والفخر ، بصد هجات تأتى من الغرب . ووزع الجنرال
بونابرت منشوراً بذلك على الجنود ، فى يوم ٢١ مايو ، بعد أن أخذ كل
استعداده للإنسحاب . وحاول الجنرال بونابرت فى نفس الوقت أن يستر فشله
أمام عكا عن المصريين ، ويظهر أمامهم بمظهر المنتصر الذى أدرك أهدافه من
حملته على سوريا .

وإنسحبت القوات الفرنسية من عكا إلى يافا ، ثم واصلت الانسحاب ، وسار
معظم القواد على الأقدام ، وتركوا خيولهم لنقل الجرحى والمرضى . وخرب
الفرنسيون مدفعيتهم ، نظراً لصعوبة جرها ، وأغرقوا بعض قطع منها فى البحر .
كما أتلفوا كميات كبيرة من القنابل والذخائر ، وإستخدموا عربات المدافع فى
نقل المرضى والجرحى . ونسف الفرنسيون حصون يافا ، ثم حصون غزة ، حتى
لا يفيد منها العثمانيون فى زحفهم على مصر . وبعد وصول الفرنسيين إلى العريش
رمموا القلعة الموجودة هناك ، باعتبارها مفتاح مصر ، أو المعقل الأمامى لها من
الجهة الشرقية ، وترك بونابرت فيها بعض القوات الفرنسية ، وبعض قطع المدفعية
والذخائر . ثم واصل إنسحابه صوب القاهرة ، عن طريق الصالحية وبلبيس .
وعاد الجنرال بونابرت إلى القاهرة ، بعد أن غاب عنها ١٢٥ يوما ، وعاد إليها
لكى يواجه قوات أخرى للمقاومة من جانب المصريين فى كل من الصعيد والدلتا ،
وكانت تهدد أمن القوات الفرنسية فى مصر نفسها .

٤ - استمرار المقاومة :

كانت القاهرة قد عاشت أياما هادئة بعد خروج القوات الفرنسية صوب
الشام . ولكن هذا الهدوء كان مؤقتا ؛ ورغم مجىء الأنباء بإنتصار الفرنسيين
وإستيلائهم على يافا ، فإن بوادر الروح العدائية قد ظهرت من جديد تجاه

الفرنسيين . وتطور الأمر إلى إشتداد حركة المقاومة من جديد فى ثلاث مناطق
من البلاد : هى منطقة الشرقية ، ومنطقة البحيرة ، وفى الصعيد .

أما فى منطقة الشرقية ، فإن العلاقات أخذت تتأزم بين الفرنسيين والأهالى ، إبتداء من
أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ، خاصة وأن الفرنسيين كانوا قد فرضوا بعض الاتاوات
على بعض القرى ، وأرسلوا جنودهم لمصادرة الجمال والحمير والماشية ، الأمر الذى أدى
إلى وقوع بعض الاشتباكات ، وخاصة قرب بردين . ولقد تجمع الأهالى فى هذه
المنطقة لمقاومة عمليات المصادرة ، وأجبروا إحدى الكتائب الفرنسية على الرجوع ،
ولكن الكتيبة عادت بعد يومين معززة بكتيبة أخرى ؛ وحين إقتربت القوات
من القرية قابلها الأهالى بطلقات الرصاص فبدأت المعركة المسلحة . وأسرع
الفلاحون من القرى المجاورة لمساعدة جيرانهم ، وخشى الفرنسيون من أن يقعوا
بين نارين ، فاضطروا إلى التقهقر ، الذى كان يشبه الفرار ، وتعقبهم الأهالى ،
وأنزلوا بهم الكثير من الخسائر . ورفعت هذه المعركة من الروح المعنوية لدى
الفلاحين ، وزادت من إشعال روح المقاومة ، حتى أن الأهالى عزموا على
مهاجمة بلبيس نفسها .

ولكن القيادة الفرنسية خشيت من إستفحال الأمر ، فأرسلت القوات
الكبيرة ، المعززة بالمدفعية ، إلى هذه المنطقة فى يوم ١٦ مارس . ودارت موقعة
ثانية ، إنتهت بإحتلال القرية ، ونهبها ، وسفك دماء أبنائها ، وإضرام النار فيها .
وأنزل الفرنسيون نفس هذا الانتقام بالقرى المحيطة ببردين ، وبخاصة قرية
الزنكلون .

ومع ذلك فإن حركة المقاومة قد إستمرت فى منطقة الشرقية . وكان مصطفى
بك ، أمير الحج ، ونائب الوالى التركى السابق ، قد تخلف فى هذه المنطقة عن
اللحاق بقوات الجنرال بونابرت عند خروجها فى حملتها على الشام ، وتعلل بفقد

جماله ، وبقلة الأمن على الطرق وسرعان ما أعلن تمرده على السلطات الفرنسية ، وأخذ يعمل على نشر الدعوة إلى الثورة ، ومعه القاضى التركى والشيخ الفيومى . وإمتدت الثورة وروح المقاومة من الشرقية إلى الدقهلية ، وانضمت إلى مصطفى بك جموع كبيرة من الأهالى ، بلغت الآلاف ، إنتقل على رأسها من قرية الى أخرى ، حتى وصل تجاه ميت غمر فى يوم ٢٥ مارس سنة ١٧٩٩ . ومرت فى النيل فى ذلك الوقت بعض السفن الفرنسية ، التى كانت تحمل المؤن والذخائر ، وتحرسها سفينة مسلحة ، فى طريقها الى دمياط ثم الى الشام ؛ فهاجم الأهالى هذه السفن ، واستولوا عليها ، وقتلوا من كان بها من الفرنسيين . وعادت السفينة المسلحة الى القاهرة ، وعليها كثير من الجرحى . وكانت غنيمة الأهالى كبيرة ومهمة وخطيرة ، وتهدد باشعال نار الثورة ، وباشتداد ساعد المقاومة بدرجة أعظم .

وكانت هذه الثورة تهدد بالانتشار فى منطقة وسط الدلتا ، وفى وقت غاب فيه الجنرال بونابرت فى الشام ، وانشغلت فيه قوات الجنرال ديزيه فى الصعيد . فعملت السلطات الفرنسية فى القاهرة كل ما فى وسعها لتضييق الخناق على هذه الحركة ، فاستعانت بالديوان لعزل مصطفى بك من إمارة الحج ، على أساس أن القوات الموجودة معه معينة لحراسة المحمل والحجاج ، وأنه أساء استخدامها ؛ ثم قبضت على وكيله فى القاهرة وصادرت ممتلكاته . ولم تشهد هذه السنة خروج الحجاج من مصر ، ولا ارسال الكسوة والصرة ؛ « وهذا لم يقع نظيره فى هذه القرون ، ولا فى دولة بنى عثمان ، والأمر لله وحده » وأعدت سلطات القاهرة القوات العسكرية للخروج ولإخضاع مصطفى بك ، ولكن هذه القوة ظلت تتعقبه من مكان لآخر ، دون أن تلحق به ، ويبدو أنه قد ترك مصر الى الشام .

وتجددت عملية المقاومة فى منطقة القليوبية ، والمنطقة المحيطة بميت غمر ،

عند أواخر شهر مايو ، وهاجم الأهالى سفينة حربية فرنسية ، واستولوا عليها ، وغنموا منها بعض المدافع ، وقتلوا بحارتها . وأسرعت القوات الفرنسية الموجودة فى المنوفية الى مكان الحادث ، وأخذت فى تعقب الأهالى ، واشتبكت معهم فى معركة حامية ، بالقرب من كفور نجم ، فى ٥ يونيو سنة ١٧٩٩ . وقتل فى هذه المعركة الكثير من الأهالى . وحين عاد الجنرال بونابرت من سوريا ، أمر باقامة حصنين فى كل من ميت غمر والمنصورة ، حتى يثبت دعائم الحكم الفرنسى هناك ، ويتمكن من القضاء على المقاومة بقوة الحديد والنار .

أما فى منطقة غرب الدلتا ، فإن المقاومة قد إشتد ساعدها بعد خروج الحملة الفرنسية على الشام بشكل واضح . وكانت سفن الأسطول البريطانى قد قامت بضرب الاسكندرية ورشيد ، واستمرت فى محاصرة المنطقة الساحلية الموجودة بين هاتين المدينتين طوال شهر فبراير . وأدى ذلك الى إشتداد ساعد المقاومة ، وانتشار الاشاعات عن قرب مجىء الأتراك . وأخذ الأهالى فى المنطقة المجاورة لرشيد فى مهاجمة السفن الفرنسية . وفرض الفرنسيون غرامة حربية على المنطقة ، ولكن الأهالى لم يدفعوها كاملة ؛ فخرجت الحملات العسكرية لجمع هذه الغرامة بالقوة . ووقعت فى أثناء ذلك الوقت معارك كثيرة بين الفرنسيين والأهالى ، وعند كثير من القرى .

واشتد ساعد المقاومة فى منطقة البحيرة عند نهاية شهر أبريل ، وأخذت روح الثورة تنتشر فى كل الإقليم ، وبشكل أظهر اقليم البحيرة على أنه أشد خطرا على الحملة الفرنسية من منطقة الشرقية . وظهر فى البحيرة فى ذلك الوقت أحد رجال الغرب ويذكرون أنه جاء من درنه ، ويلقبونه بالمهدى ، وحث الناس على قتال الفرنسيين . وانضم اليه كثير من الأهالى ، علاوة على عربان أولاد على . وهجم على مدينة دمنهور فى ليلة ٢٤ — ٢٥ أبريل ، وفاجأ الحامية الفرنسية الموجودة

فيها ، وقتل كل رجالها . وكان لهذا الانتصار تأثيراً كبيراً على روح المقاومة وزيادة إنضمام الاهالى اليها ، واتساع منطقة عملها حتى سيطرت على الإقليم المجاور لرشيد ، وهددت بامتداد المقاومة لمنطقة وسط الدلتا . وحين وصلت القوات الفرنسية الى دمنهور ، خشيت من أن تتعقب قوات المهدى ، فتحصنت داخل القلاع التى كان الفرنسيون قد بنوها فى الرحمانية ، انتظاراً لمجىء المدد من الاسكندرية . واشتبك هذا المدد مع قوات المهدى قرب دمنهور ، فى معركة إستمرت خمس ساعات ، واضطر بعدها الفرنسيون إلى العودة إلى الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من نجدة القوة الموجودة فى الرحمانية . وظلت هذه القوة فى مكانها، إلى أن وصلتها إمدادات أخرى ؛ فسارت والتقت بقوات المهدى عند سنهور يوم ٣ مايو ، حيث وقعت معركة حامية .

وقدر الفرنسيون قوات المهدى فى هذه المعركة بخمسة عشر ألف مقاتل من المشاة ، وأربعة آلاف من الفرسان . واستمر القتال فيها مدة سبع ساعات ، وأخذ شكل الالتحام ، أو المجزرة . وكانت من أفظع المعارك التى خاضتها القوات الفرنسية فى مصر ، وأبدى فيها المغاربة والعرب والفلاحين شجاعة يعجز القلم عن وصفها ، وإستخفافا بالموت أذهل الفرنسيين أنفسهم . ولكن المعركة دارت بين قوتين غير متكافئتين ، من حيث التنظيم ، وقوة التسليح ، وقوة النيران . وإستمرت المعركة حتى سقوط الليل ، وكانت مربعات الجنود الفرنسية قد خارت قواها من طول المعركة ، رغم إعتمادها على مدفعية قوية . أما الوطنيون فإنهم ركبوا المدفع الوحيد الموجود معهم ، والذى كان قد غنموه من دمنهور ، على إحدى العربات التى كانت تجرها الثيران ، وأحسنوا إستخدامه إلى أقصى درجة ممكنة . وحاول الفرنسيون أن ينسحبوا صوب الرحمانية ، ولكن حشود الوطنيين كانت تسد أمامهم الطريق ؛ فاضطروا لإقتحامها بمربعاتهم ، وقد ركبوا المدافع على رءوس

المربع لإقتحام هذه الجموع ، وتمت عملية الانسحاب بخسائر فادحة . ولقد خسر الوطنيون فى هذه المعركة مايقرب من ألفى قتيل ، وكان ثمنا باهظا لإنتصار مؤقت، يجبر الفرنسيين على الإنسحاب إلى الرحمانية ، ولكنه كان إنتصارا على أى حال ، ومنعوا الفرنسيين من الوصول إلى دمنهور . وحاول المهدى أن يهاجم بعد ذلك الرحمانية ، ولكنه لم يتمكن من الاستيلاء عليها ، نتيجة لقوة الاستحكامات التى كان الفرنسيون قد أنشأوها هناك .

وأسرعت سلطات القاهرة بإرسال قوات من منطقة شرق الدلتا ، ووسطها، إلى إقليم البحيرة ، وتركزت هذه القوات فى الرحمانية ، ثم أخذت فى الزحف على دمنهور ، التى إنسحب منها الثوار ، وإحتلتها القوات الفرنسية ، وأعملت فيها السيف والنار ، وقتلت فيها كثيرا من الاهالى ، ودمرت كثيرا من البيوت . « وأراد الفرنسيون أن يطبعوا هذه المدينة بطابع الغضب والانتقام ، فأحرقوا مساكنها بالنار ، وقتلوا كل من وجدوه من الشيوخ والنساء والأطفال ، بحد السيف ، وفى اليوم التالى كانت دمنهور ركاما من الأحجار السوداء ، إختلطت بها أشلاء الجثث ودماء القتلى » .(١) وبعد هذا الانتقام سلمت المدينة لفظائع النهب ، التى إعترف بها كل من كتب مذكرات ، من ضباط وقواد الحملة .

وحاولت القوات الفرنسية تعقب المهدى حتى حدود البحيرة ، وذكر بعض المؤرخين أنه قدقتل ، وإن كان البعض الآخر قد ذكر أنه ظهر فى القاهرة ، وتم ثورتها الثانية ، وأنه كان يحرض الناس على القتال ، وذكروا أن إسمه هو مولاى محمد ، أو المولى محمد .

وإذا كان الفرنسيون قد تمكنوا بذلك من إنزال ضربة قوية بالمقاومة فى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . ص ٥٩.
عن : التاريخ العلمى والحربى للحملة الفرنسية . الجزء الخامس .

منطقة غرب الدلتا ، إلا أن أنباء الإنتصارات الأولى لقوات المهدى ، أو المولى محمد ، كانت تشد من عزيمة المقاومة ضد الفرنسيين فى إقليم الصعيد ، وبدرجة أن بعض البكوات المماليك كانوا قد عزموا ، بعد إستلائه على دمنهور ، على ترك الواحات الخارجة ، التى كان يقيمون بها ، وعلى المجىء للعمل معه فى دمنهور .

أما فى الصعيد فإن قوات الفرنسيين كانت موزعة على خطوط طويلة ، وكانت ترتكز على المدن التى تعسكر بها الحاميات . وكان من الصعب على الفرنسيين القضاء على المقاومة فى هذه المنطقة التى تمتد لمايقرب من ألف كيلو متر . وكانت نفوس أبناء الصعيد متمردة ، وتميل بطبعها إلى المقاومة ، هذا علاوة على أن المعارك السابقة تركت أحقادا كثيرة ، ورغبة فى الإنتقام والثأر . وكان هناك عرب الصحراء الشرقية ، والعرب القادمون من الحجاز من جانب ، وبقايا قوات المماليك من جانب آخر ، تساعد على إستمرار روح النزال فى هذا الإقليم .

وكان الجنرال ديزيه قد أبلغ الجنرال بونابرت قبل خروجه إلى سوريا ، بسوء أحوال القوات الفرنسية فى الصعيد ، وبإنتشار روح التمرد فى كل مكان ؛ وطالب بإرسال الذخائر ، وبتجميع قوات كبيرة فى أسيوط ، وبتجميع قوات أخرى فى المنيا ، حتى يتمكن من تأمين الملاحة على النيل . ولما كان الجنرال بونابرت يستعد للخروج إلى الشام فى ذلك الوقت ، فإنه لم يتمكن من تزويد الجنرال ديزيه بعدد كبير .

وظهرت المقاومة قرب طهطا من جديد ، فى أوائل شهر مارس سنة ١٧٩٩ ، فسارت إليها إحدى الفرق الفرنسية ، التى إلتقت عند الصوامعة بما يقرب من ثلاثة آلاف من الفلاحين وكانت موقعة ، إنتصرت فيها القوات الفرنسية ، بعد أن دفعت الأهالى صوب النيل ، وقتلت منهم مايقرب من الألف ، بين قتيل وغريق ولكن أسطولا فرنسيا ، من إثنى عشر قطعة ، سار فى النيل يحمل المؤن والذخائر لهذه الحملة ، إشتبك معه الأهالى ، وأطلقوا عليه الرصاص . ولكن العرب والمصريين

تجمعوا ، ونزلوا فى النيل سباحة ، وهجموا على السفن ، وإستولوا عليها عنوة ، وأفرغوا شحنتها من الذخائر على شاطىء النيل وكانت إحدى السفن الحربية الفرنسية ، وهى سفينة الجنرال بونابرت الخاصة ، تسير مع هذا الأسطول الصغير ، ووجهت مدافعها صوب الأهالى ، فحاولوا أسرها بنفس الطريقة ، الأمر الذى أجبر قائدها على نسفها ، حتى لا تقع فى أيدى الثوار . وخسر الفرنسيون فى هذه الموقعة مايقرب من خمسمائة قتيل من الجنود والبحارة ، وكانت أكبر خسارة نزلت بالفرنسيين فى المعارك التى خاضوها فى مصر .

وعند قفط ، وقعت موقعة أخرى بين الفرنسيين والمصريين ، فى يوم ٨ مارس سنة ١٧٩٩ ، وكانت معركة شديدة ؛ وإن كان الأهالى قد إضطروا إلى الإنسحاب بعدها إلى أبنود . متحصنين فى كل قرية من القرى التى تصادفهم ، مستخدمين فى ذلك قطع المدفعية التى كانوا قد إستولوا عليها من سفن الفرنسيين . وشعر الفرنسيون لأول مرة بشدة نيران مدفعيتهم عليهم ، وهى فى أيدى الخصوم . فعمد الفرنسيون إلى الإستيلاء على هذه المدفعية ، حتى يتمكنوا من السيطرة على الموقف . وإستمرت موقعة أبنود أيام ٨ و ٩ و ١٠ مارس ، ودار جزء منها فى طرقات القرية وبيوتها ؛ ولم يتمكن الفرنسيون من السيطرة على الموقف إلا بعد أن أشعلوا النيران فى القرية ، التى تحولت إلى أكوام من الخرائب . ومع ذلك فقد إستمرت المقاومة ، وتحصن المصريون فى إحدى البيوت التى كانت لأحد المماليك ، وفى أحد المساجد المجاورة ، وإستمرت المعركة حتى الليل . وفى صبيحة اليوم التالى إستخدم الفرنسيون النار وسيلة فعالة لإجبار المصريين على الخروج من المواقع التى كانوا قد تحصنوا فيها وحين إقتحموا القصر ، وجدوا فيه ما يقرب من الثلاثين ، أثخنتهم الجراح ، وإن كانوا قد استمروا فى المقاومة . وإسترد الفرنسيون مدفعيتهم ، وإستولوا هناك على ستة أعلام ، كانت بعضها لرجال

الحجاز . ولم يقل عدد القتلى من المصريين فى هذه المعارك عن ٥٠٠ أو ٦٠٠ قتيل . ودامت هذه المعارك أطول وقت لمعركة خاضها جيش الشرق فى مصر ، إذ أنها إستمرت لمدة ٧٢ ساعة متواصلة .

ولا شك فى أن مثل هذه المعارك لم تكن تسهل على الفرنسيين أمر التفاهم مع المصريين ، وكان على الفرنسيين أن يأخذوا حذرهم فى كل لحظة من لحظات وجودهم فى مصر العليا . وإستمر الأهالى مع من إنضم إليهم من العرب والمماليك يجمعون فلولهم ، هنا وهناك، لنزال المصريين ، والأخذ بثأرهم منهم . ولم تكن إحدى المواقع تنتهى ، إلا لكى تبدأ موقعة أخرى . وكان من الصعب على الفرنسيين سحق هذه المقاومة ، إلا بإنزال ضربات عنيفة بالمصريين ، ولم تكن قوتهم العددية ، ولا المادية، تسمح لهم بفرض مثل هذه السياسة ، على أهالى تمتد قراهم على خط يبلغ طوله ألف كيلومتر .

وكانت الوديان التى تصل وادى النيل بسواحل البحر الأحمر مراكز لتجمع عرب الحجاز، وتجمع بعض المماليك معهم ، وخصوصاً رجال حسن بك الجداوى. ووقعت إحدى المعارك عند بئر عنبر، قرب قنا، فى يوم ٢ أبريل، وكانت شديدة كذلك، وإنتهت بانسحاب حسن بك الجداوى فى طريق القصير. وإستمرت المعارك قرب جرجا ، فى يوم ٧ أبريل ، التى حاول الأهالى أن يستولوا عليها، وتكبدوا فى ذلك خسائر جسيمة . ولكن الثوار تمكنوا من الاستيلاء على طهطا ، فحضرت إليهم إحدى الكتائب الفرنسية ، وإشتبكت معهم ، فى يوم ١٠ أبريل ، فى واقعة جهينة ، التى قاوم فيها الاهالى عدة ساعات ، وخسروا فيها ما يقرب من ثلاثمائة قتيل ، وإستخدم فيها الفرنسيون المدفعية ، وأشعلوا النار فى القرية .

ثم إنسحبت قوات الاهالى بعد ذلك شمالا صوب أسيوط ، وعسكرت عند

بنى عدى ، التى تقع غرب منفلوط ، على الطريق المؤدى إلى الواحات ، والتى كان مراد بك مقيما بها . وتجمع هناك ما يقرب من أربعة آلاف بين مصرى وعربى ومملوك ، ووصلت إليها القوات الفرنسية فى يوم ١٨ أبريل . ودارت هناك معركة حامية ، قتل فيها القائد الفرنسى ، واشتد ضغط الوطنيين على الفرنسيين ، وإستمرت المعركة داخل المدينة وبيوتها ، ولقى فيها الفرنسيون مقاومة عنيفة . وإستمرت المعركة إلى الليل ، وإستخدمت فيها المدفعية ، ولم يتمكن الفرنسيون مرة جديدة من الإستيلاء عدى القرية ، إلا بعد أن أشعلوا فيها النيران . وإختلف تقرير الفرنسيين لعدد القتلى فى بنى عدى ، فذكر البعض أن عددهم كان ألف ، وذكر الجنرال ديزيه أن عدد القتلى بلغ ثلاثة آلاف . وغنم الفرنسيون من هذه القرية الكثير .

وكانت مقاومة المصريين للفرنسيين تظهر فى كل وقت ، وفى كل بلدة وقرية من قرى الصعيد ، وبشكل يصعب على المؤرخ حصرها أو إعطاء هيكل عام عن تحركاتها . فلقى الفرنسيون مقاومة فى المنيا وفى بنى سويف وفى إطفيح ، وأظهر الفرنسيون فى كل ذلك تشدداً وقسوة ، ورغبة فى الانتقام ، وبشكل جعل أعداد القتلى من الاهالى تتجاوز الألف فى كل منها .

وكانت المنيا مركزاً لثورة عارمة، إمتدت لمدة ثلاثة أيام ، منذ ٢٣ أبريل ، وإشترك فيها الأهالى مع العرب ، ومع بعض المماليك ، وهاجوا فيها معسكر الفرنسيين فى المدينة بكل شجاعة وإقدام ، وأجبروا الفرنسيين على إتخاذ موقف الدفاع ، والتحصن داخل البلد .

ولقد إستمرت هذه المقاومة تستمد قوتها الأساسية من أبناء الصعيد ، ومن روحهم المعنوية المرتفعة ، ومن تصميمهم على المقاومة ، وإن كانت قد إعتمدت كذلك على عرب الحجاز وعرب الصحراء الشرقية ، الذين كانوا يفدون إلى

وادى النيـل ، عن طريق الوديان الصغيرة المنتشرة فى الصحراء الشرقيـة ؛ ويعتمدون أيضـا على بقايا قوات المماليك التى كانت منتشرة فى الصعيد ، والتى كانت تتمركز بشكل أساسى فى منطقة الواحات ، بقيادة مراد بك .

وفى الوقت الذى عمد فيه الفرنسيون على إخضـاع الصعيد بالحـديد والنار ، والذى إرتفعت فيه ألسنة الحرائق والنيران فى قرى مصر العليا ، شعرت القيادة الفرنسية بخطر سواحل البحر الاحمر عليها ، إذ أنها كانت تشتمل على ثغور تزود الصعيد بما يلزم المقاومة من رجال وأسلحة كانت تأتيهـا من الحجاز ، وكان وسع البحرية البريطانية كذلك أن تصل إلى هذه الثغور وتحصر القوات الفرنسـية بين نارين ، من البحر المتوسـط ، ومن البحر الأحمر . ولذلك فإن القيادة الفرنسية قررت إرسال حملة إلى القصير ، لإحتلال هذا الميناء وتحصينه ، ومنع ورود المدد منه إلى وادى النيل . وقد تم للفرنسيين إحتـلال القصـير فى يوم ٢٩ مايو سنة ١٧٩٩ . وإعتـبر الفرنسيون أن هذه العملية كانت نهـاية المقاومة فى الصعيد ؛ وإن كانوا قد نسوا أو تناسوا خطر المماليك فى الواحات عليهم ، وكذلك خطر عرب الصـحراء الغربية ، والعرب المغاربة ، على القوات الفرنسية فى مصر . وكان من الصـعب على الحملة الفرنسية ، وهى تسيطر بالـكاد على الصعيد ، أن تسيطر كذلك على واحات الصحراء الغربية . وظل هذا الخطر مسلطـاً على الفرنسيين فى مصر ، وإن كانت فاعليته ضعيفـة ، ويمكن لخطورته أن تتضـح كقوة مساعدة ، فى حالة وقوع أزمات أخرى للحملة الفرنسية ، أو خضوعهـا لضغوط عسـكرية . وسرعان ما يحدث هـذا الضغط ، ويواجـه الفرنسيون هذا الخطر ، مع نزول قوات حملة عثمانية فى منطقة أبى قـير فى شهر يوليو سنة ١٧٩٩ .

٥ ـ معركة أبى قير البرية :

وكانت الدولة العثمانية تواصل استعدادها لإرسال حملة عسكرية الى مصر ، تهدف اخراج الفرنسيين منها . وحاولت أن ترسل هذه الحملة بحريا الى المنطقة الساحلية الممتدة بين الاسكندرية ورشيد ، والتى كانت تعتبر مدخل مصر الشمالى ، فى الوقت الذى استمرت فيه استعداداتها فى الشام ، لإرسال حملة برية أخرى على مصر من مدخلها الشرقى . وكان من حسن حظ الفرنسيين أن كان العثمانيون يفتقرون الى التنظيم الذى كان يحتم عليهم ارسال الحملتين فى نفس الوقت ، حتى يأخذوا الفرنسيين بين نارين . وجاءت الحملة العثمانية الى أبى قير ، قبل أن تتم الحله الثانية استعداداتها فى سوريا .

ووصلت الحملة العثمانية تجاه أبى قير فى يوم ١١ يوليو سنة ١٧٩٩ ، وكانت بقيادة كوسه لى مصطفى باشـا ، سر عسكر الروميللى ؛ ونزلت إلى السـاحل فى يوم ١٤ يوليو ، وكان عدد قواتها يصل إلى عشرة آلاف ، وبدأت فى محـاصرة قلعة أبى قير ، وتم لها أمر احتلالها فى يوم ١٧ .

ووصلت أنباء استيلاء العثمانيين على أبى قير إلى القاهرة ، ولم يـكن الجنرال بونابرت يعتقد فى إمكانية حدوثها بمثل هذه السرعة . وكان فى وسع الأتراك أن يتقدموا بسهولة لإحتلال الاسكندرية ، ولاحتـلال رشيد ، ويتخذوا من هـذه المنطقـة قاعـدة لهم يتحصنون فيهـا ، ويضايقون منهـا الفرنسيين . ولذلك فان الجنرال بونابرت قرر الاسراع بمواجهة العثمانيين ، قبل أن تستقر أقدامهم فى المنطقة ، وبشكل يجعله يفيد من القوات الفرنسية الموجودة فى كل من الاسكندرية ورشيد ، فى عملية تطويق للقوات العثمانية التى نزلت فى أبى قير . واتصل الجنرال بونابرت بسرعة بقواده فى المنصورة والغربية والمنوفية والشرقية ، لـكى يتقابلوا معه عند الرحمانية ، على رأس قواتهم ، بعد أن يتركوا فى مناطقهم العدد

الضرورى من الجنود اللازمين للمحافظة على الهدوء . وكانت خطته هى التقدم من الرحمانية بعد ذلك صوب مواقع العثمانيين فى أبى قير ، وتطويقها ، وتوجيه الضربة إليها . وأتم الجنرال بونابرت هذه العملية بمنتهى السرعة ، بالنسبة لذلك الوقت ؛ إذ أن حركة التجمعات الجديدة تمت فى مدة خمسة أيام .

أما من ناحية العثمانيين ، فيبدو أن قيادتهم لم تكن قد وضعت أية خطة حربية بعد ، وكانت قواتهم تنزل إلى الساحل على فترات متتالية . ورغم نزول ١٥٫٠٠٠ جندى عثمانى إلى الساحل ، فان مصطفى باشا لم يفكر فى التقدم للاستيلاء على الاسكندرية أو حتى للاستيلاء على رشيد . وأفاد الجنرال بونابرت من هذا التردد أو التمهل ، لكى يقوم بتوجيه ضربته إلى العثمانيين فى أبى قير ، قبل أن يتم إستعدادهم .

وزحفت القوات الفرنسية من الرحمانية صوب بركة غطاس التى أصبحت نقطة التجمع الجديدة السابقة للمعركة ؛ وكان هذا الموقع يسيطر على الطرق المؤدية إلى رشيد ، بين بحيرة إدكو والنيل ؛ وإلى أبى قير ، وكذلك إلى الاسكندرية . وتم هذا التجمع فى يوم ٢٣ يوليو ، ونقل الجنرال بونابرت قيادته العامة إلى الاسكندرية . وصدرت الأوامر بالزحف على الجسر الموجود بين بحيرتى ادكو أو المعدية من ناحية ومريوط من ناحية أخرى ، وهو الجسر الذى كانت تمر فيه ترعة مياه الاسكندرية . ثم توجهت القوات الفرنسية بعد ذلك صوب أبى قير ، فى الوقت الذى قدمت فيه قوات أخرى من رشيد صوب المنطقة التى إحتلها العثمانيون .

ونشبت الموقعة فى يوم ٢٥ يوليو ، بهجوم عام من الفرنسيين ، ومن ثلاثة جهات ، على مواقع العثمانيين فى أبى قير . وكانت المعركة حامية ، وإستبسل فيها كل من الفرنسيين والعثمانيين . وكرر الفرنسيون هجماتهم على الخطوط التى كان

العثمانيون قد أنشأوها ، ثم تمكنوا من إقتحامها ، الأمر الذى أجبر مصطفى باشا على الإلتجاء إلى قرية أبى قير ، لكى يستند إلى القلعة . ولكن قوات الفرسان الفرنسية تمكنت من أن تتوغل بين القرية والقلعة، فحوصر مصطفى باشا وجنوده فى القرية ، فى الوقت الذى أطبقت فيه القوات الفرنسية الخناق على العثمانيين الموجودين فى القلعة. وتمكنت القوات الفرنسية من إقتحام قرية أبى قير، فكانت الهزيمة على العثمانيين .

وفقد العثمانيون فى هذه الموقعة مايقرب من ثمانية آلاف ، بين قتيل وجريح وغريق ، وإستولى الفرنسيون على ثلاثة آلاف أسير ، كان من بينهم مصطفى باشا ، وغالبية ضباط أركان حربه ؛ كما إستولوا على مدفعية الجيش العثمانى وذخائره . وعلى قدر هزيمة العثمانيين كان إنتصار الفرنسيين . ومع ذلك ، فقد ظلت القلعة تقاوم ، وكان بداخلها ثلاثة آلاف جندى ، فحاصرها الفرنسيون حتى إستسلمت فى يوم ٢ أغسطس . وأسر الفرنسيون كل من بقى فى القلعة ، وكان من بينهم إبن مصطفى باشا ، ووكيله ، ومحمد رشيد أفندى ، أحد موظفى الديوان السلطانى ، وعثمان خوجه أفندى .

وكان هذا الانتصار الجديد للقوات الفرنسية سببا فى زيادة سطوتهم فى البلاد . وإحتفل الفرنسيون به ، وأقاموا الزينات لمدة ثلاثة ليالى فى القاهرة .

ولا شك فى أن خروج الجنرال بونابرت إلى سوريا ، ثم توجهه بعد ذلك صوب أبى قير ، كان يشعر المصريين بأن هناك قوى خارجية كانت تسعى لإخراج الفرنسيين من البلاد ، الأمر الذى يستتبع توقع المصريين لمثل هذا الحدث ، وتمنى بعضهم وقوعه ، وتمنيهم هزيمة الفرنسيين .

وكانت القاهرة هادئة فى وقت معركة أبى قير البرية ، وكان الفرنسيون قد أخفوا عن المصريين بنأ مجىء العثمانيين ، ولكن سرعان ما انتشرت الاشاعات عن مجىء

العثمانيين ، وأضاف إليه الرواة والمحرضون أن العثمانيين قد دخلوا الاسكندرية نفسها . ورغم ذلك فإن الجنرال بونابرت لم يرغب فى ذكر تفاصيل لأعضاء الديوان عن جنسية المراكب والجنود القادمين ، بل ذكر أن فيها خلقا كثيرا من الموسكو والإفرنج ، وكان هذا تمويها على المصريين .

ولقد إبتهج كثير من المصريين حين علموا بإستيلاء قوات مصطفى باشا على أبى قير ، نتيجة لوجود شعور بالترابط ، والتضامن ، مع العثمانيين . ولكن سرعان ماوصلت الأنباء بإنتصار الفرنسيين ، فأطلقت المدافع من القلعة ، وعقدت الزينات .

ولقد لاحظ الفرنسيون أنفسهم تغييرا واضحا فى نفسية المصريين ، وفى موقفهم تجاههم ، وأخذت تبدو على أعضاء الديوان روح جديدة مشربة بالعداء للفرنسيين . ولا شك فى أن هذا الشعور هو الذى دفع الفرنسيين إلى توقع حدوث إضطرابات فى القاهرة ، وقت معركة أبى قير ، وإلتجائهم إلى إعتقال مشايخ الحارات والأخطاط .

وعاد الجنرال بونابرت إلى القاهرة ، وشعر بالروح العدائية التى كانت موجودة لدى بعض أعضاء الديوان ، وبخاصة لدى الشيخ المهدى والشيخ الصاوى ، فقدم لهما اللوم على موقفهما ويذكر لنا الجبرتى هذه المقابلة قائلا : « ولما إستقر سارى عسكر بونابرته فى منزله ، ذهب للسلام عليه المشايخ والأعيان ، وسلموا عليه ، فلما إستقر بهم المجلس قال لهم على لسان الترجمان إن سارى عسكر يقول لكم أنه لما سافر إلى الشام كانت حالتكم طيبة فى غيابه ، وأما فى هذه المرة فليس كذلك ، لأنكم كنتم تظنون أن الفرنسيس لا يرجعون ، بل يموتون عن آخرهم ، فكنتم فرحين مستبشرين ، وكنتم تعارضون الآغا فى أحكامه ، وأن المهدى والصاوى ماهم بونو ، أى ليسوا بطيبين ، ونحو ذلك .... فلاطفوه حتى إنجلى خاطره ،

وأخذ يحدثهم على ماوقع له من القادمين إلى أبى قير ، والنصر عليهم ».(١)

ثم توارد وصول الاسرى العثمانيين إلى القاهرة ، وعرضوهم فى الأزبكية ، وساروا بهم فى الشوارع ، لكى يؤثروا على معنوية المصريين . ولكن الجنرال بونابرت كان يرغب فى الافادة من هذا الانتصار لكى يعطى إستقرارا معينا للموقف العام للحملة الفرنسية فى مصر ، ولو كان ذلك على أساس التفاهم مع الدولة العثمانية من جديد . وكان وجود مصطفى باشا أسيرا لديه يشجعه على إستخدامه وسيطا للوصول إلى مثل هذا الهدف .

وكان الجنرال بونابرت يعلم أنه ، رغم انتصاره فى معركة أبى قير ، قد كان عليه أن يواجه خطرا جديدا يتمثل فى قدوم جيش آخر من سوريا ، كان الصدر الاعظم يوسف ضيا باشا قد أتم إعداده . فلم تكن موقعة أبى قير البرية إذن سوى مقدمة لمعركة ثانية . وكان على الجنرال بونابرت أن يستعد لهذا الخطر الجديد ، ويحيى الأمل فى نفوس جنوده ، بقرب وصول المدد لهم من فرنسا نفسها .

ولكن الجنرال بونابرت كان يرغب فى نفس الوقت فى سرعة الافادة من نتائج انتصاراته فى موقعة أبى قير البريه لكى يجبر انجلترا على عقد صلح مع الجمهورية الفرنسية ، وكان بذلك يضع نفسه وقواته الموجودة فى مصر كعامل له قيمته فى ميزان القوى الأوربية نفسها .

ولكن سرعان ما بلغته أنباء ، عن طريق السير سيدنى سميث ، والصحف التى حصل عليها منه ، عن إضطراب الأحوال فى فرنسا نفسها ، وهزيمة الجيوش الفرنسية فى كل من النمسا وإيطاليا ، وبشكل جعله يوقن باستحالة وصول مدد له من فرنسا فى مثل هذه الظروف ، ويفكر كذلك فى عدم جدوى بقائه فى مصر ، مادامت فرنسا نفسها قد أصبحت مهددة . ولكن عملية إنسحاب الحملة الفرنسية

(١) الجبرتى : ج ٣ ص ٧٧ — ٧٨ .

من مصر كانت ستحرم فرنسا من عامل إيجابى يمكنها أن تضغط به على أعدائها، أو يمكنها فى حالة بقائها فى مصر من أن تحول هذا الإقليم إلى مستعمرة تعوض عليها بعض ما خسرته فيما وراء البحار. ولذلك فان الجنرال بونابرت قد فكر فى إنتهاز الفرصة السانحة، بعد الانتصار، لكى يعود إلى فرنسا، ويقوم بدور فعال فى إنقاذها، فى نفس الوقت الذى يبقى فيه على الحملة الفرنسية فى مصر، ويفيد فيه من هذا البقاء إلى أكبر درجة ممكنة بالنسبة لفرنسا، وبالنسبة لسلامة الحملة وأمنها.

وبدأت فكرة الرحيل إلى فرنسا تستقر فى ذهن الجنرال بونابرت منذ وجوده فى الاسكندرية، ولكنه أخفاها عن الجميع. وأخذ يستعد من أجل الاطمئنان على تحصين سواحل مصر، ومداخلها الشرقية، وإعادة توزيع القوات الفرنسية فى البلاد، سواء فى الوجه البحرى أو فى الوجه القبلى، واهتم كذلك بطريق قنا — القصير، خاصة وأنه كان قد علم بإمكان توجيه البريطانيين إحدى ضرباتهم بواسطة هذا الطريق. وشارك الجنرال بونابرت أثناء وجوده فى القاهرة فى احتفالات المولد النبوى، وحضرها وبصحبته مصطفى باشا وكبار الضباط العثمانيين الذين كانوا قد أسروا فى أبى قير. وسافر الجنرال بونابرت من القاهرة، دون أن يعلم أحد أنه سيترك البلاد. وأوعى أنه ذاهب إلى منوف، وطلب إلى السلطات أن تراسله هناك. ولكنه استمر فى سفره، وطلب إلى الجنرال كليبر، الذى كان قد عاد إلى مقر قيادته فى دمياط، أن يقابله فى رشيد، لكى يتباحث معه فى شئون هامة. ولكن الجنرال بونابرت لم يتمكن من التوقف فى رشيد، خاصة وأنه علم بابتعاد السفن العثمانية والانجليزية عن السواحل المصرية، ورغب فى إنتهاز الفرصة، والسفر إلى فرنسا فى أسرع وقت. ولذلك فان الجنرال بونابرت ترك تعليماته مع الجنرال مينو، وأقلع من الاسكندرية فى يوم ٢٢

أغسطس سنة ١٧٩٩، ومعه عدد من كبار الضباط، وعدد من العلماء الذين كانوا قد إصطحبوا الحملة إلى مصر.

وكان الجنرال بونابرت قد قرر، وهو لايزال فى القاهرة، أن يفاتح الباب العالى فى أمر إنهاء الحرب، وعقد الصلح بينه وبين فرنسا، وكلف مصطفى باشا أن يتصل بالصدر الأعظم فى هذا الشأن، وترك له رسالة أعرب فيها عن حسن مشاعر فرنسا تجاه الدولة العثمانية، والصداقة القديمة التى كانت تربط بين البلدين، وعدائهما التقليدى لكل من روسيا والنمسا. وشرح فيها أن احتلال فرنسا لمصر لم يكن مبنيا على روح عدائية للدولة العثمانية، بل كان يهدف محاربة المماليك؛ وأنه لم يكن يهدف فصل مصر عن الدولة العثمانية، بل يهدف محاربة إنجلترا فى الهند. وذكر أن الحملة الفرنسية قد احترمت حقوق السلطان ورعاياه وسفنه وأعلامه، وأبدى أسفه لتعجل الدولة العثمانية الأمر، وإعلانها الحرب على فرنسا؛ وأعرب عن أمله فى قيام المفاوضات سريعاً بين الطرفين، إما عن طريق سفير عثمانى يصل إلى باريس، أو عن طريق مندوب يصل إلى مصر.

وهكذا وضع الجنرال بونابرت، قبل ذهابه من مصر، أسس سياسة جديدة، يمكنها أن تغير الموقف فى صالح فرنسا بشكل عام، وفى صالح الحملة الفرنسية فى مصر بنوع خاص.

وكذلك ترك الجنرال بونابرت رسالة خاصة إلى أعضاء الديوان، ذكر لهم فيها أنه ذهب إلى فرنسا من أجل « راحة أهل مصر، وتسليك البحر، فيغيب نحو ثلاثة أشهر، ويقدم مع عساكره ». والواقع أن عملية سفره من مصر بهذه الطريقة قد أثارت دهشة المصريين، خاصة وأنهم كانوا يعلمون بمحاصرة سفن الأسطول البريطانى للسواحل المصرية.

وترك الجنرال بونابرت رسالة ثانية للجنرال كليبر، عن الأحوال العامة فى

مصر ، وأعطاه فيها التوصيات اللازمة وهى رسالة هامة، شرح له فيها إضطراره للاسراع بالسفر قبل أن تعود السفن الانجليزية أمام السواحل ، وترك له بيانا بالشفرة لكى يتراسل به مع الحكومة ، وبيانا ثانيا لمراسلته هو ؛ وطلب إليه أن يوفد الأفندى الذى كان قد أسر فى موقعة أبى قير ، وهو رشيد أفندى الكاتب بالديوان الهمايونى ، برسالته التى كتبها إلى الصدر الأعظم يعرض عليه فيها أمر الصلح .

وكان الجنرال بونابرت يعرف دقة موقف الجنرال كليبر فى مصر ، فصرح له بأن يتفاوض مع الدولة العثمانية فى أمر عقد الصلح :

« فإذا حالت ظروف قهرية دون امدادكم ، وحل شهر مايو المقبل (سنة ١٨٠٠) دون أن تتلقوا المدد من فرنسا ، أو يصلكم نبأ منها ، واستمر الطاعون هذا العام يفتك بالجنود رغم الاحتياطات الصحية ، وزادت ضحاياه على ١٥٠٠ جندى ، فعليك فى هذه الحالة ألا تغامر بالجيش فى الحرب والقتال ، ولك أن تعقد الصلح مع تركيا ، ولو كان شرطه الأساسى الجلاء عن مصر . ولكن يجب بقدر المستطاع فى هذه الحالة تأجيل تنفيذ هذا الشرط إلى أن يعقد الصلح العام . إنك تقدر مثلى أهمية امتلاك فرنسا للديار المصرية ، وتعلم أن السلطنة العثمانية التى يتهددها الفناء من كل جانب قد أخذت تنهار دعائمها ، وتتفكك أوصالها ؛ فجلاؤنا عن مصر سيكون نكبة ، وسندرك عظم هذه النكبة عندما نرى هذه البلاد الجميلة تحتلها دولة أوربية أخرى . ولابد من أن يدخل فى حسابك أثناء مفاوضات الصلح أنباء انتصارات الجمهورية فى ميادين القتال أو هزائمها . فإذا لبى الباب العالى دعوة الصلح التى وجهتها اليه ، ودخلتم فى مفاوضات الصلح قبل أن تأتيكم أنباء فرنسا ، فعليكم أن تصرحوا بأن لديكم السلطة التى كانت لى فى إجراء المفاوضات ، وأن تؤيدوا وجهة النظر التى

أبديتها فى دعوة الصلح ، وأن فرنسا لم تكن تقصد فى أى وقت انتزاع مصر من السلطنة العثمانية . وعليكم أن تطلبوا من تركيا أن تخرج من التحالف الانجليزى ، وأن تجعل لنا حرية الملاحة والتجارة فى البحر الأسود ، وتطلق سراح الفرنسيين المسجونين فى بلادها ؛ وأن تعقد هدنة لمدة ستة أشهر ، يوقف فيها القتال ، ويجرى فيها تبادل التصديق على معاهدة الصلح . وإذا رأيتم أن الظروف تقضى بإبرام تلك المعاهدة مع الباب العالى ، فعليكم أن تبرهنوا أنه ليس فى مقدوركم تنفيذ المعاهدة قبل التصديق عليها ، وأنه يجب عقد هدنة بعد إمضاء المعاهدة ريثما يتم التصديق عليها » . (١)

ونصح الجنرال بونابرت الجنرال كليبر بأن يعمل على كسب ثقة العلماء والمشايخ فى القاهرة ، حتى يحصل على ثقة الأهالى . وأشار عليه بالاستمرار فى عمل الاستحكامات اللازمة للاسكندرية والعريش ، وإقامة خطوط تحصينات واستحكامات عند الصالحية ، إذ أنها كانت مفاتيح البلاد . ونصحه بالتريث فى إدخال الاصلاحات على نظام الضرائب ، والتريث فى عملية تحصيلها . كما أوصاه بإعتقال خمسمائة أو ستمائة من المماليك ، أو من رهائن العرب ، ومشايخ البلاد ، أو العمد وإرسالهم إلى فرنسا ، فى حالة استئناف المواصلات البحرية ، ليبقوا بها سنة أو سنتين ، لكى « يروا عظمة الأمة الفرنسية ، ويقتبسوا عاداتنا وأخلاقنا ، وأفكارنا ولغتنا ، ويعودوا إلى مصر ، فينشروا هذه المقتبسات بين مواطنيهم » . وهكذا لم ينس الجنرال بونابرت ، وقت سفره من مصر ، إعطاء كل

---

(١) أنظر : عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية ، ج ٢ ، ص ٩٣ .
عن : مراسلات نابليون : وثيقة رقم ٤٣٧٤ .

التوجيهات اللازمة ، وكل السلطات المطلوبة للجنرال كليبر ، حتى يفيد منها ، إلى أقصى درجة ممكنة ، من أجل فرنسا أولا ، ومن أجل الحملة الفرنسية الموجودة فى مصر ثانياً .

وبعد سفره ، دخلت الحملة فى مرحلة جديدة من تاريخها . وكانت مرحلة جديدة كذلك فى تاريخ مصر الحديث .

الفصل الثامن عشر

مصر وقيادة الجنرال كليبر

تولى الجنرال كليبر القيادة العامة لقوات الحملة الفرنسية فى فترة دقيقة من تاريخ وجودها فى مصر ؛ فرغم أن الجنرال بونابرت كان قد انتصر على الحملة العثمانية فى أبى قير ، فان الفرنسيين كانوا يشعرون بان وجودهم فى مصر مهدد بقوى داخلية وخارجية ، تتعارض مصالحها الفعلية مع مصالح الفرنسيين ، وترغب فى الوصول إلى اخراجها من مصر . وفى نفس الوقت بدأت فكرة الجلاء وعن مصر ، أو إعلان الموافقة على مثل هذه الفكرة ، تختمر فى أذهان قادة الحملة . ولذلك فقد كان على الجنرال كليبر أن يواصل السير بين هذه العقبات بحذر وبشجاعة فى نفس الوقت ، حتى لايقع فى مأزق تضيع به هيئة الحملة ، أو يتعرض به أمنها للخطر . ولاشك فى أن شخصية الجنرال كليبر وشجاعته كانت أكبر مساعد له على ممارسة هذه القيادة ، بعد اختيار الجنرال بونابرت له ، حتى وإن كانت شخصيته قد اصطدمت فى بعض الأوقات بالجنرال بونابرت . وستكون التجربة التى يقوم بها الجنرال كليبر فى هذا الميدان هى تجربة الاتفاق من أجل الجلاء عن البلاد ؛ فهل تسمح له الظروف والمعطيات العامة بالنجاح ؟

١ — اتفاقية العريش :-

كانت شخصية الجنرال كليبر مختلفة عن شخصية الجنرال بونابرت ؛ ففى الوقت الذى كان فيه الجنرال بونابرت بسيطا فى تصرفاته ، ضئيلا فى حجمه ، كان الجنرال كليبر فارع القامة ، له مظهر الجندى الصلب ، قليل الضحك والبشاشة ، وبشكل يجعل منه حاكماً عاما ، ويضع حاجزاً بينه وبين المحكومين . ولقد ظهر

هذا التأثير منذ أول اجتماع للجنرال كليبر مع أعضاء الديوان ، فلم يروا منه بشاشة ولا طلاقة وجه مثل بونابارته . وكان عظيما فى نفسة،وعظيما فى مظهره، وعظيما فى مواكبة التى كان يخرج فيها مارآ فى شوارع القاهرة . وكان هذا الاختلاف فى شخصيته عن شخصية الجنرال بونابرت يضع حاجزاً بينه وبين الأهالى.

وتميزت الفترة الأولى من قيادة الجنرال كليبر بإنتشار الهدوء والسكينة فى القاهرة والأقاليم ، خاصة وأن إنتصار الفرنسيين على العثمانيين كان لايزال ماثلا أمام المصريين . وإنتهز الجنرال كليبر هذا الهدوء للإشراف على تحصينات القاهرة والأقاليم ، وزيارة المصانع والمستشفيات الخاصة بالقوات الفرنسية . وكان الانجليز قد حاولوا ، فى منتصف شهر أغسطس، أن يقوموا بهجوم على ميناء القصير فى البحر الأحمر ، ولكن القوات الفرنسية المعسكرة هناك قاومتهم ، وأجبرتهم على الرجوع إلى سفنهم ، وإستولت على بعض أسلحتهم كما أن مراد بك حاول القيام ببعض المناوشات فى الصعيد ، قرب أسيوط ، ولكن قوات الجنرال ديزيه أجبرته على الإخلاد إلى السكون . وكان من المعروف أن القوات العثمانية التى كانت الدولة تجهزها فى سوريا ، كانت فى حاجة إلى كثير من التدريب والتنظيم والتسليح كما أن إقتراب فصل الشتاء كان ينبىء بصعوبة قيام محاولات من جانب العثمانيين أو الانجليز للهجوم على مصر من ناحية البحر. ولكن ، هل كان ذلك يعنى أن الحملة الفرنسية قد استقرت بهدوء واطمئنان فى مصر؟ وهل معنى ذلك أن هذا الهدوء والاطمئنان الذى ساد الموقف سيستمر ؟

كان من الواضح أن الحملة الفرنسية قد أصبحت محصورة فى مصر ، وأن خطوط مواصلاتها قد قطعت مع فرنسا ، ومع كل البلاد . وكان من الواضح كذلك أن الحملة الفرنسية كانت ترابط وسط أمة معادية لها . وكانت المهمة الملقاة على عواتق الفرنسيين شاقة وصعبة ، فكانت قواتهم موزعة على مثلث كبير ، يمتد

ضلعه الشمالى من العريش شرقاً إلى الاسكندرية غرباً ، ثم يمتد بعد ذلك بعمق ، ويشتمل على الدلتا والصعيد ، حتى أسوان . وكان على هذه القوات الفرنسية أن توطد الامن فى هذه المنطقة ، وتجمع الضرائب ، وتحكم البلاد ، فى نفس الوقت الذى تواجه فيه دولتين معاديتين لها ، هما انجلترا والدولة العثمانية ، بينما تفتقر إلى تأييد الأهالى لها ، وتعجز عين ضمان بقائهم ساكنين . وكانت المعارك والأمراض قد أنهكت قوى الحملة الفرنسية ، وأنقصت من عدد رجالها ، الذى إنخفض من ٣٦٫٠٠٠ عند مجيئها إلى مصر ، وإلى ٢٣٫٠٠٠ عندما تولى الجنرال كليبر قيادتها العامة . وكانت قد خسرت عدداً كبيراً من قادتها الاكفاء ، إما فى المعارك والثورات،وإما باصطحاب الجنرال بونابرت لهم عند عودته إلى فرنسا. وكان الملل قد دب فى نفوس الكثير من الفرنسيين ، وشعر البعض باليأس ، نتيجة لشعورهم باستحالة وصول المدد والأسلحة والذخائر من فرنسا . وكانت المصانع التى انشئت فى مصر ، لاصلاح المدفعية أو لإنتاج الذخائر ، سواء فى ترسانة مراد بك فى الجيزة ، أو فى مصنع الروضة ، لا تكفى لسد حاجة الجيش ، ولا تكفى لاصلاح ما يفسد من السلاح . وبليت ملابس الجنود ، وصعب على القيادة الحصول على ملابس غيرها. وكان الجيش موزعاً على كل المناطق العسكرية ، وبشكل يضعف من قوته ؛ وكانت العريش ، مفتاح مصر من الناحية الشرقية ، ضعيفة، ويصعب تموينها، ولا يمكنها أن تصد هجوما يأتى من الشام،أما الاسكندرية فانها كانت ضعيفة فى تسليحها ، خاصة وأن الجنرال بونابرت كان قد نزع بعض قطع المدفعية من طوابيها لتسليح السفن الأربع التى أقلته إلى فرنسا . هذا من الناحية العسكرية .

أما من الناحية المالية والاقتصادية ، فانها قد إزدادت سوءاً فى كل يوم عن اليوم السابق . وكان إستمرار فرض الضرائب والغرامات ، والسير على سياسة

لمصادرات ، والنهب والسلب ، والاحراق والتدمير — كان كل ذلك قد أتلف الزراعة ، وأوقف التجارة والصناعة ، وأفقر البلاد ، وزاد من أحوالها سوءاً على سوء ، وبؤساً على فقر . وجاء النيل منخفضا فى سنة ١٧٩٩ ، فبارت مساحات واسعة من الأراضى ، وعجز الفلاحون عن دفع الأموال . وكان الحصار البحرى الذى فرضته بريطانيا على السواحل قد عطل المواصلات ، وشل الحركة التجارية ، وأدى إلى كساد الأحوال . ورغم أن الجنرال كليبر كان قد عارض الجنرال بونابرت من قبل فى عملية فرض الضرائب والمصادرات ، فانه قد لجأ إلى نفس هذه الوسائل حين تولى القيادة العامة . وفرض على الصيارفة الاقباط ١٥٠٫٠٠٠ ريال فرنسى نظير بواقى أموال العام السالف، ونظير أقساط لم تكن قد استحقت بعد . وفرض الجنرال كليبر غرامات فادحة على الأقاليم ، واتبعت فى عهده طريقة السندات على الخزانة لتأدية ما على الحكومة من ديون . وكانت هذه الطريقة نذيراً بالإفلاس . وكان الجنرال كليبر على علم بسوء الأحوال المالية والاقتصادية فى البلاد ؛ كما كان يعلم أن زيادة إرهاق الأهالى بالضرائب والغرامات الجديدة ، سيؤدى حتما إلى قلقلة سلطة الفرنسيين ، وإلى تجدد الثورات والإضطرابات فى طول البلاد وعرضها . ولكن ، هل كان هناك بديل ؟ كانت الحملة تحتاج إلى أموال مادامت باقية فى مصر ، أى أنها كانت ستواجه حتما حدوث الإضطرابات من جانب الأهالى . والبديل الوحيد كان هو إيجاد مورد آخر للانفاق على قوات الحملة ، ولن يكون هذا المورد سوى حكومة الجمهورية نفسها ، بعد عودة الحملة إلى فرنسا .

أما من الناحية المعنوية ، فان الحملة أصبحت تشعر بانها تعيش بين شعب لايرحب بها ، وينتظر بصبر فرصة خروجها من البلاد . وكان إشتداد شعور الاهالى بالضيق ، وبسوء أحوال البلاد الاقتصادية ، يزيد من سخطهم على

الحكم الفرنسى ، وبشكل قد يعجز القوة المسلحة عن الاستمرار فى فرض سيطرتها على الموقف واذا كان الشعب المصرى قد عرف بالوداعة والصبر ، أو وصف بالخنوع ، فانه قد مارس المقاومة ، وأعلن الثورة ، وإن أشد ثورة هى ثورة الحليم وكان استمرار بقاء الحملة لايساعد على إذابة الفوارق ، ولا على التقريب بين الطرفين؛ بل على العكس من ذلك نجد أن تضارب المصالح الفعلية لكل منها قد إزداد وضوحا ، وتعارضا ، مع مصلحة الطرف الآخر ؛ وبلغ الأمر مرحلة الوعى بهذا التعارض والتناقض ، الأمر الذى كان يؤدى حتما إلى وقوع الاصطدام من جديد . وكانت هذه الناحية المعنوية ، أو النفسية ، أكبر عقبة تحول دون توطيد سلطة القوات الفرنسية فى مصر ، إذ أنها نشأت كبنيان فوق على أسس إجتماعية واقتصادية واضحه المعالم ولقد تمعن الجزال كليبر فى أسس هذا الموقف ، ووجد أن الاحتلال الفرنسى لمصر مهدداً بالفشل ، مهما طال عليه الزمن . وكان تفكيره فى الأوضاع العامة فى أوربا يساعده كذلك على الوصول إلى إستنتاج يحتم ضرورة العمل على إنهاء الاحتلال الفرنسى لمصر . ولم يكن هناك خوف من الدخول فى مفاوضات مع الدولة العثمانية بشأن الجلاء عن مصر. مادام الجنرال بونابرت نفسه كان قد فاتح الصدر الأعظم فى الموضوع، بالرسالة التى كان قد بعثها إليه قبل سفره من مصر ، ومادام قد رسم الخطوط العامة لهذه العملية للجنرال كليبر نفسه ، فى تعليماته التى كان قد تركها له . ولقد كتب الجنرال كليبر إلى حكومة الإدارة ، وشرح لها أنه مضطر إلى التفاوض مع العثمانيين، لكى يخلص الحملة ، ويفتح لها طريقا شريفا ، بعد أن عجزت عن تحقيق أهدافها ؛ وبخاصة نتيجة لعجز القوة البحرية . وكتب فى نفس الوقت رسالة مطولة إلى الصدر الاعظم ، ذكره فيها برسالة الجنرال بونابرت له قبل سفره ، وجدد طلب إنهاء حالة الحرب بين الدولتين ، وأعرب عن نيات فرنسا

الودية نحو تركيا ، وذكر أن فرنسا لاترغب إلا فى محاربة إنجلترا ، وأنها لم تقاتل إلا المماليك . وأنها قد تركت الإدارة المدنية فى البلادلهيئة من العلماء والأعيان ، وأنها إحترمت رعايا السلطان وأملاكهم ، وأبقت على الوجاقلية ومندوبى السلطان ؛ وأنها لاتجادل فى حقوق الباب العالى فى مصر . وختم رسالته بان طلب اليه أن يوفد مندوبا يتفاوض معه فى قواعد الصلح بين الطرفين . ويبدو أن رسالة الجنرال بونابرت للصدر الاعظم ورسالة الجنرال كليبر من بعدها اليه ، قد أشعرت الدولة العثمانية بحرج مركز الحملة الفرنسية فى مصر ؛ فتلكأت الدولة العثمانية فى الرد ، وإستمرت فى إستعداداتها الحربية من أجل الهجوم العسكرى .

ومرة جديدة نجد أن الدولة العثمانية كانت لاتزال تفتقر إلى التنظيم ، وإلى الكفاءة ؛ ذلك أنها كانت قد أتمت استعداد أسطولها ، قبل أن تتم إستعداد قواتها البرية فى سوريا ؛ وبدلا من الانتظار حتى يتم الإستعداد ، قامت القوات البحرية العثمانية بالهجوم على سواحل مصر الشمالية ، قبل أن تتمكن القوات البرية من البدء فى السير صوب العريش . وهكذا كررت الدولة العثمانية نفس الخطأ الذى كانت قد إرتكبته فى شهر أغسطس بإنزالها قواتها فى أبى قير قبل أن يزحف الجيش البرى من الشام . وفى أواخر شهر اكتوبر سنة ١٧٩٩ ، ظهر الاسطول العثمانى أمام سواحل دمياط ؛ وكان مؤلفا من ٥٣ سفينة ، ويحمل ٧٠٠٠ جندى ، ونزلت هذه القوات على الساحل بالقرب من البوغاز ، وإحتلت البرج الموجود هناك . وكانت إحدى الكتائب الفرنسية تعسكر بالقرب من عزبة البرج . فزحفت على مواقع العثمانيين يوم أول نوفمبر وهم فى موقع صعب ، على شاطىء البحر ، بين البوغاز وبحيرة المنزلة ، والبحر من ورائهم . ودارت معركة عنيفة خسر فيها العثمانيون ٣٠٠٠ر٣ قتيل و ٨٠٠ أسير لقد قضى على هذه الحملة . ولاشك فى أن هذا لانتصار قد رفع روح الفرنسيين المعنوية ، ولكنه لم يصرفهم عن فكرة الصلح مع تركيا ، وعن الجلاء عن مصر .

وكان الفرنسيون يعلمون بأن قوات الصدر الأعظم ، يوسف ضيا باشا ، كانت ترابط فى غزة ، تمهيدا للزحف على مصر ، وأن سفن الأسطول البريطانى كانت تراقب السواحل المصرية . ولذلك فان الجنرال كليبر قرر إتخاذ مصطفى باشا ، قائد الحملة التركية فى موقعة أبى قير البرية ، وسيطا لفتح باب المفاوضات . وبدأت المفاوضات بين الطرفين ، على الشروط التى ستتضمنها المعاهدة ؛ وإتفق الطرفان على جعل مسألة جلاء القوات الفرنسية عن مصر أساساً للصلح ، على أن تترك شروط الجلاء للمفاوضات الرسمية . وفى أثناء ذلك الوقت ، عاد رشيد أفندى ، الموظف بالديوان الهمايونى ، يحمل رد الصدر الأعظم على الرسالة التى كان الجنرال بونابرت قد أرسلها إليه . وكان هذا الرد مليئا بالتهديد والوعيد ، وذكر فيه الصدر الأعظم أنه قد أعد جيشاً جراراً لطرد الفرنسيين من مصر ، ولكنه مستعد ، نتيجة لمفاتحة الجنرال بونابرت له ، بأن يقوم باعداد السفن اللازمة لترحيل الفرنسيين إلى فرنسا ؛ وأنه يضمن أن لايتعرض لهم الروس ولا الانجليز فى الطريق ، وأنه يقبل المفاوضة ، بعد إتمام إجلاء الفرنسيين ، من أجل إعادة الصلح بين الدولة العثمانية والحكومة الفرنسية . ولقد انتهز الجنرال كليبر هذه الفرصة وكتب من جديد إلى الصدر الأعظم ، يطلب إليه التفاوض من أجل الصلح . أما من ناحية الانجليز ، فان السير سيدنى سميث ، كان يوافق ، ولو ظاهريا ، على عقد صلح يقوم على هذا الأساس ؛ ويفضل ذلك على إجبار الفرنسيين بقوة السلاح على تسليم أنفسهم كأسرى حرب ، إذ أنه كان يعرف مدى كفاءة الجيش الفرنسى ، ولايضمن إنتصار القوات العثمانية عليه ، هذا علاوة على أن الجنرال كليبر كان سيرفض مبدأ التسليم بلا قيد ولاشرط ، وسيفضل على ذلك الاستمرار فى الحرب . ولذلك فان السير سيدنى سميث لعب دورا فى إقناع يوسف ضيا باشا بفكرة التفاوض كوسيلة لاجلاء الفرنسيين عن مصر ؛ وتبادل الرسائل مع الجنرال

كليبر من أجل الدخول فى مفاوضات ، يتفقون فيها على عقد هدنة عسكرية ، تمهد لانسحاب الفرنسيين من مصر . وكان عقد هذه الهدنة يسمح للجيش العثمانى باتمام استعداده الزحف على مصر .

وبدأت مفاوضات الصلح بين مندوبى تركيا ، وإنجلترا ، وروسيا ، من جانب وبين الجنرال ديزيه ، والمسيو بوسليج ، بصفتهم يمثلون الحملة الفرنسية ، من جانب آخر ، على ظهر السفينة الحربية البريطانية « تايجر » أمام سواحل دمياط ، فى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٧٩٩ . وكان السير سيدنى سميث يتحدث باسم بريطانيا وحلفائها ، بينما كان يوسف ضيا باشا مشغولا فى عملية الاستعداد الزحف على مصر . وعرض الفرنسيون شروطهم للجلاء ، وكانت تتلخص فى أن تعاد لفرنسا أملاكها فى البحر المتوسط ، وتلغى الدولة العثمانية تحالفها مع روسيا وبريطانيا ، وتعقد صلحاً نهائياً مع فرنسا ، وتعيد العلاقات معها إلى ما كانت عليه قبل الحرب ؛ وأن تتعهد بريطانيا من جديد بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ؛ وأن يجلو الجيش الفرنسى عن مصر ، بأسلحته وأمتعته ، ويكون له مطلق الحرية فى إختيار الثغر الذى ينزل إليه فى أوربا . ولم يكن السير سيدنى سميث يتوقع مثل هذه الشروط ، وأجاب بأنه سيعرضها على حلفائه فى يافا . وهنا حدثت حادثة أثرت على سير المفاوضات ، وهى إحتلال القوات العثمانية لقلعة العريش ، فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٧٩٩ .

وكان الجيش العثمانى قد أتم إستعداده ، فى أثناء المفاوضات ، وزحف من غزة إلى العريش فى يوم ٢٢ ديسمبر ، وطلب إلى حاميتها التسليم . وكان عدد رجال الحامية بسيطاً ، ولا يكفى لصد هجوم جيش زاحف لفترة طويلة . وكانت الروح المعنوية منخفضة بين رجال هذه الحامية ، فطلب البعض إلى قائدهم التسليم ، ثم إمتنعوا عن المقاومة ، حين قامت القوات العثمانية بالهجوم على

القلعة فى يوم ٢٩ ديسمبر . وإحتل العثمانيون القلعة فى اليوم التالى ، وأسروا نصف حاميتها ، وقتلوا النصف الآخر . وما أن علم الجنرال كليبر بذلك ، حتى إنتقل إلى معسكر الصالحية ، ليكون مستعداً لما تأتى به الايام ؛ أما الجنرال ديزيه والمسيو بوسليج فانهما قد إنتقلا من يافا على نفس السفينة « تايجر » إلى معسكر العثمانيين العام فى العريش ، لعرض شروط الصلح على يوسف ضيا باشا ؛ وكان نبأ إستيلائه على العريش يخفض من الروح المعنوية للمفاوضين الفرنسيين . ووصلوا إلى هناك فى يوم ١٣ يناير ، وإستمرت المفاوضات عدة أيام . وفى أثناء ذلك الوقت ، جمع الجنرال كليبر مجلساً عسكرياً فى الصالحية ، وعرض على الجنرالات الموقف ؛ وإتفق رأيهم على وجوب قبول الصلح والجلاء ، بدلا من المغامرة فى قتال لن ينتهى إلى نتيجة مرضية ، حتى فى حالة انتصار الجيش الفرنسى ؛ خاصة وأن مثل هذا الإنتصار لن يترتب عليه تحسين حالة الفرنسيين ؛ ونصح القواد بضرورة التعجيل بعقد الصلح ، حتى لا يجبر الجيش ، بعد وقت قصير ، على قبول شروط أقل ملاءمة مع شرفه العسكرى ؛ وطلبوا إلى المفاوضين أن يحرصوا على أن يكون موعد الجلاء عن القاهرة فى أبعد وقت ممكن ، وطلبوا إليهم أخذ ضمانات بشأن تنفيذ المعاهدة ، وبشأن سلامة القوات العسكرية ولم يكن فى وسع الفرنسيين ، الذين لم يكن عددهم يزيد إلا قليلا على ثمانية آلاف مقاتل ، الدفاع عن المدخل الشرقى لمصر ، ومواجهة جيشاً يبلغ عدده ٢٥٫٠٠٠ مقاتل ؛ وكان تسليم قلعة العريش يدل على إنتشار الملل فى نفوس الفرنسيين ؛ وكان من الممكن نشوب ثورات داخلية فى مصر ؛ هذا علاوة على أن الجنرال بونابرت كان قد ترك مصر منذ ما يقرب من خمسة أشهر ، ولم تكن أية مراسلة قد وصلت الفرنسيين من حكومتهم منذ ذلك الوقت . ولذلك فقد نص القرار على ضرورة قبول الصلح والجلاء . ولقد أبلغ الجنرال كليبر هذه القرارات إلى المفوضين الفرنسيين فى

محادثات العريش ، وكلفهم بالتعجيل بإتمام الصلح ؛ ولفت نظرهم إلى تفصيلات الجلاء ، وبخاصة مواعيد التنفيذ ، وضرورة تدبير وسائل النقل ، والإتفاق على خط سير الجيش ، وتسليمه المواقع الحصينة عند الجلاء .

ولقد تمت المفاوضات بالتوقيع ، فى ٢٤ ينـاير سنة ١٨٠٠ ، على إتفاقيـة العريش ؛ ووقعها مندوبون عن الدولة العثمانية ، وعن القائد العام للقوات الفرنسية فى مصر ، ولم يوقع عليها أحد من جانب بريطانيا . وتضمنت هذه الإتفاقية بيان الغرض منها ، ونصت على أنه هو جلاء الفرنسيين عن مصر ؛ وذكرت أنه نظراً لرغبة الجيش الفرنسى فى وضع حد لسفك الدماء ، ولإنهاء النزاع القائم بين الجمهورية الفرنسية والباب العالى ، فانه قد قبل أن يجلو عن مصر ، على النحو الوارد فى الإتفاقية ، مؤملا أن يكون هذا النزول منه تمهيداً للصلح العام . ولذلك فان إتفاقية العريش لم تكن معاهدة صلح بالمعنى السياسى المعروف بين فرنسا ، وبين الدولة العثمانية ؛ بل كانت مجرد إتفاقيـة أو بروتوكولا للجلاء عن مصر ؛ وتنفذ بنفسها ؛ وما لم يصل الطرفان المتعاقدان إلى عقد الصلح بينهما ، فإن حالة الحرب تظل قائمـة ، فى كل العلاقات بينهما ، إلا فيما يتعلق بتنفيذ هذه الإتفاقية .

أما عن الشروط ، فإن هذه الإتفاقية قد نصت على إنسحاب الجيش الفرنسى بأسلحته وأمتعته ومنقولاته ، وإقلاعه بحراً عن ثغور الاسكندرية ورشيد وأبى قير ، على السفن الفرنسية ، والسفن التى يقدمهـا الباب العالى لهـذا الغرض ؛ ويرسل الباب العالى إلى الإسكندرية ، بعد شهرين من التصديق على هذه الإتفاقية ، مندوباً يصحبه خمسون شخصاً لتعجيل تهيئة السفن اللازمة لنقل الجنود .

وتعقد هدنة لمدة ثلاثة أشهر فى مصر ، تبتدىء من يوم التوقيع على الإتفاقية ؛ وإذا مرت هذه المدة قبل أن يعد الباب العالى السفن اللازمة ، فان الهـدنة تمد إلى أن يتم نقل الجنود بحراً ، مع إتخـاذ اللازم لعدم الإخـلال بطمأنينة الجيش والأهالى خلال مدة الهدنة .

ويتبع فى نقل الجيش الفرنسى نظاماً يضعه مندوبين عن الباب العالى ، وعن الجنرال كليبر ؛ وفى حالة حـدوث خـلاف بين المندوبين أثناء إنتقـال الجنود إلى السفن ، يختار السير سيدنى سميث منـدوباً عنه ليفصـل فى الخـلاف طبقـاً للوائح البحرية البريطانية .

ووضعت الاتفاقية جدولا زمنياً لجلاء الجنود الفرنسيين عن قطية والصالحية ، وعن المنصورة ودمياط ، وعن بلبيس والسويس ، وكذلك عن القاهرة ، ثم عن المدن الواقعة بالبر الشرقى للنيل ، وعن بلاد الدلتا ، وعن المدن الواقعة بالبر الغربى للنيل.

ونصت الإتفاقية على ضرورة تسليم المواقع التى يجلو عنها الفرنسيون إلى الجيش العثمانى ، بنفس الحـالة التى هى عليهـا وقت التوقيع على الاتفاقيـة ، مع المحافظة على سلامة الجنود الفرنسيين . وتنسحب هذه القوات بأسلحتها ، وبأمتعتها ، نحو معسكر الجيش العام ؛ ولا تضـار أو تؤذى فى أشخـاصها ولا فى أموالهـا وكرامتها ، سواء من أهالى مصر ، أو من جنود السلطان العثمانى . وتتخذ الوسائل اللازمة لجعل مواقع الجنود العثمانيين بعيدة عن مواقـع الجنود الفرنسيين أثناء عملية الجلاء ، حتى لا يقع تصادم بينهما .

ونصت هذه الاتفاقية على ضرورة إطلاق سـراح الأتراك والرعايا العثمانيين المحجوزين أو المأسورين فى فرنسـا ، أو الذين إعتقلتهم السلطـات الفرنسية فى مصر ؛ وكذلك على إطـلاق سراح الفرنسيين المحتجزين فى مدن الدولة العثمانية ، والأشخاص التابعين للقنصليات والوكالات الفرنسية . ونصـت على أن يسـترد الأشخاص الذين صـودرت أموالهم وأملاكهم ، من الجانبين ، هـذه الأموال والأملاك ، وأن يعوضوا عن قيمتها ؛ ويبدأ هذا العفو العام بعد الجلاء عن مصر مباشرة ، وتتم تسويته فى لجان خاصة ، تعقد فى إستانبول. ونصت على ألا يضار أحد من سكان مصر ، من أى دين كان ، ولا يؤذى فى ملكه ولا فى شخصـه ، بسبب إتصاله أو إرتباطه بالفرنسيين مدة إحتلالهم لمصر .

ونصت هذه الاتفاقية على إعطاء جوازات سفر ، مع تركيا وحلفائها ، أى من انجلترا وروسيا ، للجيش الفرنسى ، تنص على وعد بعدم التعرض لأفراده ؛ وكذلك على أن تقدم له السفن اللازمة لعودته إلى فرنسا .

ونصت كذلك على تعهد الباب العالى وحلفائه بعدم التعرض للجيش الفرنسى حتى يصل إلى فرنسا ، على تعهد من الجنرال كليبر والجيش الفرنسى بعدم القيام فى أثناء هذه المدة بأى عمل عدائى ضد أساطيل الدولة العثمانية أو حلفائها ؛ وعلى ألا ترسو السفن المقلة للجيش فى أى جهة سوى السواحل الفرنسية .

كما نصت على أنه لا يحق للجيش الفرنسى ، إبتداء من يوم التصديق على الاتفاقية ، أن يجبى أى ضريبة من مصر ، وأن يترك للباب العالى قيمة الضرائب العادية التى يحل موعد تحصيلها حتى يوم رحيله ؛ وكذلك الجمال والدواب والمدافع والذخائر وغيرها من المهمات ، التى يملكها ، ولا يرى أن يأخذها معه ، على أن تقدر قيمتها فى حدود مبلغ ثلاثة آلاف كيس ، وهو المبلغ المتفق على أدائه للجيش الفرنسى ، كنفقة لازمة لتعجيل الجلاء والرحيل . وصرح لتركيا بأن ترسل مندوبين إلى القاهرة وبقية المدن ، بمجرد التوقيع على الاتفاقية ، لدفع نفقات ترحيل الجنود ، وتوفير المؤنة اللازم لهم . وتعهد الفرنسيون بعدم جباية أموال بعد التصديق على الاتفاقية .

ولقد إشتملت هذه الإتفاقية على ٢٢ مادة ، وتم التوقيع عليها فى العريش فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ ؛ وصدق عليها الجنرال كليبر فى يوم ٢٨ يناير .

وفى القاهرة ، جمع قائممقام الجنرال كليبر أعضاء الديوان ، وقرأ عليهم شروط هذا الصلح الذى ذكر الفرنسيون أنهم قد عقدوه مع الباب العالى ويقول الجبرتى : « وورد الخبر بذلك إلى مصر ، وفرح الناس بذلك فرحا شديدا » . (١)

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٨٣ .

والواقع أن إتفاقية العريش كانت تنص على جلاء القوات الفرنسية عن مصر ، بدون شروط مبادلة ؛ أى أنها تعتبر عملية إنسحاب قائمة بذاتها ، وتدخل بالتالى فى نطاق إتفاقيات الهدنة ، والاتفاقيات العسكرية ، دون أن يكون لها أثر سياسى ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ولا شك فى أن هذه الاتفاقية قد وضعت حداً للآمال التى كانت تدور فى ذهن الجنرال بونابرت وبعض الفرنسيين الآخرين ، بشأن إنشاء مستعمرة فرنسية فى وادى النيل . وكان فى وسع هذه الاتفاقية أن توقف العمليات الحربية ، وينتج عنها مباشرة خروج الفرنسيين من مصر ولقد عاد إلى القاهرة كل من الجنرال ديزيه ، والمسيو بوسليج ، مع الجنرال كليبر ، بعد أن إلتقيا به فى الصالحية . وكان ذلك فى يوم ١٨ فبراير ، وأخذوا يستعدون للجلاء عن مصر . وألف الجنرال كليبر لجنة للإشراف على تنفيذ عملية الجلاء ، وتنفيذ الإتفاقية ؛ وكان لا يعتقد فى أنه سيواجه بمفاجآت . وأحضر الجنرال كليبر معه عند عودته إلى القاهرة أحد رؤساء العثمانيين ، المسمى محمد أغا ، وكان من حاشية يوسف ضيا باشا ، لكى يتولى إدارة الحكومة ، وأكرمه ، واحتفل به . « فلما كان بعد العشاء ، دخل ذلك الآغا إلى مصر فى موكب ، فحصلت بين الناس ضجة عظيمة ، وإزدحموا على مشاهدتهم له ، والفرجة عليه ، وإرتفعت أصواتهم وعلا ضجيجهم ، وركبوا على مصاطب الدكاكين والسقائف ، وإنطلقت النساء بالزغاريت من الطيقان » (١) .

وسيخيب ظن المصريين فى هذا المندوب العثمانى منذ اليوم التالى لحضوره وسيظهر بوضوح أن العلاقة بين المصريين والعثمانيين قد تغيرت ، وأن النفوس قد تطورت . وسيتدهور الموقف بشكل يصل إلى تغيير العلاقة بين العثمانيين والفرنسيين كذلك ؛ وإلى إلغاء إتفاقية العريش ، وإستئناف المعارك الحربية بين الطرفين .

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٨٧ .

٢ — موقعة عين شمس :-

كان أول إتصال بين محمد أغا والمصريين قد أظهر أن هذا المندوب سيتولى أمور الجمارك ، وجمع هذا المندوب العلماء والأعيان، ثم تلا عليهم أمراً بذلك من الصدر الأعظم ، وينص فى نفس الوقت على إحتكار الدولة لجميع الواردات ، وخصوصا مواد التموين ؛ فيشتريها مدير الجمارك بالسعر الذى يعينه المحتسب ، ويودعها المخازن . وأظهر لهم مرسوما آخر من الصدر الأعظم كذلك، يبلغهم فيه تعيين مصطفى باشا ، الذى كان قد أسر فى معركة أبى قير البرية ، وكيلا عن الصدر الأعظم ، وقائمقام له فى مصر إلى أن يحضر . ونص على تكليف السيد أحمد المحروقى بتحصيل مبلغ الثلاثة آلاف كيس اللازمة لترحيل القوات الفرنسية ، وأخذ السيد أحمد المحروقى فى تحصيل ذلك المبلغ الذى فرضوه على التجار وأبناء الحرف . ويقول الجبرتى فى ذلك : « وشرعوا فى تحكير الأقوات، فغلت أسعارها ، وضاقت مؤن الناس ، ودهى الناس من أول أحكامهم بهاتين الداهيتين ، وكان أول قادم منهم أمير المكوسات ، ومحكر الأقوات ، وأول مطلوبهم مصادرة الناس وأخذ المال منهم وتغريمهم » .(١)

ولقد عمل مندوب العثمانيين على جمع الأموال بكل همة ونشاط ، حتى جمع هذا المبلغ فى أيام قليلة . ويبدو أن الأهالى قد رحبوا بدفع هذه الأموال ، حتى يتخلصوا من الإحتلال الفرنسى ، « فكان كل من توجه عليه مقدار من ذلك إجتهد فى تحصيله ، وأخرجه عن طيب قلب ، وإنشراح خاطر ، وبادر بالدفع من غير تأخير ، لعلمه أن ذلك لترحيل الفرنساوية ، ويقول سنة مباركة ويوم سعيد بذهاب الكلاب الكفرة ، كل ذلك بمشاهدة الفرنسيس ومسمعهم ». (٢)

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٨٨ .
(٢) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٨٨ .

وإستخدمت نفس هذه الهمة فى جمع الأموال والغلال من الأقاليم ، وأرسل العثمانيون إلى كل بندر أميراً وكيلا لجمع الغلال والمطلوبات من الذخيرة وجمعها بالحواصل .

ويبدو أن الأهالى قد نظروا إلى الفرنسيين على أن خروجهم من البلاد كان سريعا ومحققا ، وأظهروا شماتتهم فيهم ، دون تمعن فى العواقب . ويقول الجبرتى: « أما الرعايا وهمج الناس من أهل مصر فإنهم استولى عليهم سلطان الغفلة ، ونظروا للفرنسيس بعين الاحتقار، وأنزلوهم عن درجة الاعتبار ، وكشفوا نقاب الحياء معهم بالكلية ، وتطاولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية . ولم يفكروا فى عواقب الأمور ، ولم يتركوا معهم للصلح مكانا ، حتى أن فقهاء المكاتب كانوا يجمعون الأطفال ويمشون بهم فرقا ... وهم يجهرون ويقولون كلاما مقفى بأعلى أصواتهم ، بلعن النصارى وأعوانهم ، وأفراد رؤسائهم ، كقولهم الله ينصر السلطان ، ويهلك فرط الرمان ». (١)

وأخذ العثمانيون يدخلون تدريجيا إلى القاهرة ، وأخذوا يشاركون الناس فى صناعاتهم وحرفهم ، الأمر الذى إضطر الأهالى إلى الشكوى لمصطفى باشا ، إلا أنه لم يلتفت إليهم ، نظراً لأن هذه المشاركة كانت من تقاليد جنود العثمانيين . وفى أثناء ذلك الوقت وصل الوزير إلى بلبيس ، وكان فى صحبته عدد من أمراء المماليك ، الذين طلبوا إلى مراد بك الحضور إليهم من الصعيد . وأخذت القوات الفرنسية فى إخلاء قلعة الجبل ، وباقى القلاع ، ولكن دون أن يحتلها العثمانيون. وحضر كذلك أغلب المصريين الذين كانوا قد تركوا البلاد وقت نزول الحملة الفرنسية إليها واستأذن العلماء والتجار والأعيان مصطفى باشا والجنرال كليبر للخروج وتحية العثمانيين ، فأذنا لهم ؛ وذهبوا إلى نصوح باشا والى مصر ، الذى

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٨٨ .

٢ — موقعة عين شمس :-

كان أول إتصال بين محمد أغا والمصريين قد أظهر أن هذا المندوب سيتولى أمور الجمارك ، وجمع هذا المندوب العلماء والأعيان، ثم تلا عليهم أمراً بذلك من الصدر الأعظم ، وينص فى نفس الوقت على إحتكار الدولة لجميع الواردات ، وخصوصا مواد التموين ؛ فيشتريها مدير الجمارك بالسعر الذى يعينه المحتسب ، ويودعها المخازن . وأظهر لهم مرسوما آخر من الصدر الأعظم كذلك، يبلغهم فيه تعيين مصطفى باشا ، الذى كان قد أسر فى معركة أبى قير البرية ، وكيلا عن الصدر الأعظم ، وقائمقام له فى مصر إلى أن يحضر . ونص على تكليف السيد أحمد المحروقى بتحصيل مبلغ الثلاثة آلاف كيس اللازمة لترحيل القوات الفرنسية ، وأخذ السيد أحمد المحروقى فى تحصيل ذلك المبلغ الذى فرضوه على التجار وأبناء الحرف . ويقول الجبرتى فى ذلك : « وشرعوا فى تحكير الأقوات، فغلت أسعارها ، وضاقت مؤن الناس ، ودهى الناس من أول أحكامهم بهاتين الداهيتين ، وكان أول قادم منهم أمير المكوسات ، ومحكر الأقوات ، وأول مطلوبهم مصادرة الناس وأخذ المال منهم وتغريمهم » .(١)

ولقد عمل مندوب العثمانيين على جمع الأموال بكل همة ونشاط ، حتى جمع هذا المبلغ فى أيام قليلة . ويبدو أن الأهالى قد رحبوا بدفع هذه الأموال ، حتى يتخلصوا من الإحتلال الفرنسى ، « فكان كل من توجه عليه مقدار من ذلك إجتهد فى تحصيله ، وأخرجه عن طيب قلب ، وإنشراح خاطر ، وبادر بالدفع من غير تأخير ، لعلمه أن ذلك لترحيل الفرنساوية ، ويقول سنة مباركة ويوم سعيد بذهاب الكلاب الكفرة ، كل ذلك بمشاهدة الفرنسيس ومسمعهم » . (٢)

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٨٨ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ . ص ٨٨ .

وإستخدمت نفس هذه الهمة فى جمع الأموال والغلال من الأقاليم ، وأرسل العثمانيون إلى كل بندر أميراً وكيلا لجمع الغلال والمطلوبات من الذخيرة وجمعها بالحواصل .

ويبدو أن الأهالى قد نظروا إلى الفرنسيين على أن خروجهم من البلاد كان سريعا ومحققا ، وأظهروا شماتتهم فيهم ، دون تمعن فى العواقب . ويقول الجبرتى: « أما الرعايا وهمج الناس من أهل مصر فإنهم استولى عليهم سلطان الغفلة ، ونظروا للفرنسيس بعين الاحتقار، وأنزلوهم عن درجة الاعتبار ، وكشفوا نقاب الحياء معهم بالكلية ، وتطاولوا عليهم بالسب واللعن والسخرية . ولم يفكروا فى عواقب الأمور ، ولم يتركوا معهم للصلح مكانا ، حتى أن فقهاء المكاتب كانوا يجمعون الأطفال ويمشون بهم فرقا ... وهم يجهرون ويقولون كلاما مقفى بأعلى أصواتهم ، بلعن النصارى وأعوانهم ، وأفراد رؤسائهم ، كقولهم الله ينصر السلطان ، ويهلك فرط الرمان » . (١)

وأخذ العثمانيون يدخلون تدريجيا إلى القاهرة ، وأخذوا يشاركون الناس فى صناعاتهم وحرفهم ، الأمر الذى إضطر الأهالى إلى الشكوى لمصطفى باشا ، إلا أنه لم يلتفت إليهم ، نظراً لان هذه المشاركة كانت من تقاليد جنود العثمانيين .

وفى أثناء ذلك الوقت وصل الوزير إلى بلبيس ، وكان فى صحبته عدداً من أمراء المماليك ، الذين طلبوا إلى مراد بك الحضور إليهم من الصعيد . وأخذت القوات الفرنسية فى إخلاء قلعة الجبل ، وباقى القلاع ، ولكن دون أن يحتلها العثمانيون. وحضر كذلك أغلب المصريين الذين كانوا قد تركوا البلاد وقت نزول الحملة الفرنسية إليها واستأذن العلماء والتجار والأعيان مصطفى باشا والجنرال كليبر للخروج وتحية العثمانيين ، فأذنا لهم ؛ وذهبوا إلى نصوح باشا والى مصر ، الذى

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٨٨ .

رحب بهم ، وخلع عليهم الخلع . وفى نفس الوقت حضر كذلك درويش باشا ، الذى عينته الدولة واليا على الصعيد ، وتوجه إلى مقر عمله فى مصر العليا . ووصلت مجموعات العثمانيين إلى السويس ، وإلى دمياط والمنصورة ، واستعدوا لإستلام البلاد . ولكن توتر النفوس كاد أن يؤدى إلى إشتباكات بين بعض عناصر العثمانيين الذين تمكنوا من دخول القاهرة وبين بعض القوات الفرنسية. واشترط الفرنسيون على الاتراك بعد ذلك الدخول إلى القاهرة بدون سلاح .

وفى الوقت الذى وصلت فيه طلائع الجيش العثمانى إلى المطرية ، إستمر الفرنسيون فى بيع أمتعتهم والانسحاب من المواقع والوصول إلى الاسكندرية . وحاول بعض الفرنسيين أن يسافروا إلى بلادهم ، إلا أن الانجليز تعرضوا لهم . وهنا ظهر واضحا أن السلطات البريطانية لا توافق على إتفاقية العريش ، الأمر الذى أثر على الموقف العام ، وأثر على تسلسل الأحداث .

ولقد كان السير سيدنى سميث هو الذى توسط فى الاتفاق بين الفرنسيين والعثمانيين ، وكان أخوه سبنسر سميث هو الوزير المفوض البريطانى فى إستانبول ، ووافق على موقف الاتفاق بين الانجليز والعثمانيين ، وعلى أساس إعطاء جوازات مرور للقوات الفرنسية للعودة إلى بلادها دون التعرض لها . ولكن سرعان ما وصل اللورد إيلجن ، إلى إستانبول سفيرا لبلاده[1] ، واقنع الوزارة البريطانية بخطأ هذه السياسة ، مادام فى وسع الانجليز أن يحصلوا على القوات الفرنسية كأسرى حرب ، وبدون قيد أو شرط ، بدلا من أن تستخدمهم فرنسا من جديد فى معاركها على القارة الأوربية ضد بريطانيا وحلفائها .

وإستند السفير البريطانى فى ذلك الى سوء أحوال الحملة الفرنسية فى مصر من ناحية ، كما إستند الى طبيعة العلاقة البريطانية العثمانية الموجودة فى ذلك

---

(١) أنظر : محمد فؤاد شكرى. الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص١٨٨.

الوقت ، وهى علاقة التحالف ، التى لا تسمح للدولة العثمانية بعقد اتفاق منفرد ، أو بالتوقيع على صلح منفرد مع الجمهورية الفرنسية ، إذ أن ذلك يتعارض مع وضعية التحالف .

وهكذا وقع الجنرال كليبر بين خطرين : هما وضوح موقف البريطانيين من جانب ، واستمرار زحف العثمانيين حتى وصلوا الى المطرية من جانب آخر . فاضطر الجنرال كليبر إلى إصدار الأمر من جديد بإعادة تحصين القلاع المحيطة بالقاهرة ، وأرجع الذخائر والمهمات إلى المعسكر العام ، واستدعى كتائب الجيش التى كانت لاتزال موجودة فى الرحمانية ورشيد والوجه القبلى ، وجمع قواته عند القبة ، واستعد لملاقاة الجيش العثمانى الزاحف . وأبلغ الجنرال كليبر يوسف ضيا باشا بنقض البريطانيين لاتفاقهم ، فكتب الصدر الأعظم الى السير سيدنى سميث ، وطلب اليه ضرورة احترام شروط الاتفاقية ؛ ولكنه واصل الزحف ببقية جيشه الى الخانكة ، وتقدمت طلائع قواته بقيادة ناصف باشا ، حتى صارت وجها لوجه أمام القوات الفرنسية المرابطة فى القبة . وفى نفس الوقت ، وصل إلى الجنرال كليبر خطاباً من الأميرال اللورد كيث ، كان يشبه الانذار ، ذكر له فيه أنه لن يقبل أى اتفاق مع الجيش الفرنسى الا فى حالة قبوله القاء السلاح ، وتسليم ما لديه من الأسلحة والذخائر والأمتعة والسفن ، وتسليم الجنود أنفسهم كأسرى حرب ؛ وأنه لن يسمح بوصول الجنود الى فرنسا الا حسب القواعد المعروفة لتبادل الأسرى . وأعلنه أنه سيضبط فى البحر كل سفينة تقل جنودا فرنسيين ، حتى ولو كانت تحمل جواز مرور من أحد الحلفاء ، وأنه سيعتبرها غنيمة حربية ، ويعتبر الجنود الموجودين عليها أسرى حرب .

وكان معنى هذا الخطاب هو عدم موافقة انجلترا على إتفاقية العريش ، الأمر الذى يؤثر على النتائج المترتبة على هذه الاتفاقية . حقيقة أن انجلترا كانت تحاول

الحصول على أقصى ما كان فى وسعها أن تحصل علية من الفرنسيين ، وأنها كانت ترغب فى إذلال الحملة الفرنسية إلى أقصى درجة ممكنة . ولكن ، هل كانت السلطات البريطانية تعتقد فى أن الحملة الفرنسية ستوافق وتسلم نفسها كأسرى حرب ؟ كان فى وسع القوات البريطانية البحرية أن تعترض الحملة الفرنسية فى عرض البحر ، ولكن وسيلة عملها البرية فى مصر كانت تتمثل فى الجيش العثمانى ، بقيادة يوسف ضيا باشا ، وكانت السلطات البريطانية تعلم أنه ليس فى وسع هذا الجيش أن ينتصر على الوحدات الفرنسية إلا بعد إعادة تدريب وإعادة تسليح ، الأمر الذى كان يتطلب بعض الوقت . وربما كانت السلطات البريطانية ترغب فى مجرد القيام بعملية مجسات لمعرفة درجة احتياج القوات الفرنسية للجلاء عن مصر ، ولكنها قامت بالعملية بطريقة قاطعة ، ودون أن ترتب لها مع القوات العثمانية ، وبشكل أعطى للجنرال كليبر الحرية فى وضعهم أمام مسئولياتهم ، وعلى أساس أنهم قد نقضوا إتفاقية العريش .

وإعتبر الجنرال كليبر أن خطاب اللورد كيث كان إعلانا للحرب . وطلب إلى الصدر الأعظم أن ينسحب بجنوده من الأراضى المصرية إلى بلبيس ، ثم الصالحية ، ثم إلى سوريا ، وإلا فانه سيكرهه بقوة السلاح على الانسحاب . وعندئذ ظهر أمام الانجليز فشل تكتيكهم ، إذ أن القوات العثمانية ستضطر إلى الانسحاب ، أو إلى تحمل الصدمة ، التى سيوقعها الفرنسيون بها .

وعمل الجنرال كليبر بكل سرعة ، وانتقل إلى القبة فى مساء يوم ٢٠ مارس ، وأتم استعداداته ليلا ، والعثمانيون لا يدرون عن هذه الاستعدادات شيئا . ونظم الجنرال كليبر قواته فى شكل مربعات ، ووضع فيها المدفعية ، وجعل الفرسان فى القلب . وتمكن الجنرال كليبر من أن يجمع لهذه العملية عشرة آلاف جندى فى الوقت الذى ترك فيه ألفين آخرين للدفاع عن القاهرة . وأمام هذه

المربعات كانت طليعة القوات العثمانية تبلغ ما يقرب من ستة آلاف جندى من الانكشارية تمتد مواقعها من المطرية إلى النيل ، بقيادة ناصف باشا ، بينما كانت بقية القوات ترابط إلى خلف هذه المواقع ، فيما بين الخانكة وأبى زعبل . وبدأ الجنرال كليبر بإصدار الاوامر بالتحرك فى الثالثة من صباح يوم ٢٠ مارس ، وبالهجوم على مواقع ناصف باشا فى المطرية ، بينما قامت ميمنة الفرنسيين بالالتفاف حول مواقع طلائع العثمانيين ، وبشكل يفصل بينهم ، وبين بقية الجيش العثمانى . وهكذا فوجىء العثمانيون بهذا الهجوم ، وعجزوا عن إمداد طليعتهم . وتحرج موقف الجيس العثمانى ، وإن كانت فرقة من الفرسان الأتراك قد انفصلت عن الجيش ، وإتجهت صوب القاهرة بقيادة نصوح باشا ، وعجز الفرنسيون عن تعقبها ، كما عجزوا عن منعها من دخول القاهرة ، إذ أن المعركة الأساسية كانت قد بدأت بين الطرفين .

وتمكن الفرنسيون من الانتصار على جيش ناصف باشا ، وإحتلوا المطرية ، وأدى ذلك إلى مواجهتهم للقوة العثمانية الرئيسية المعسكرة خلفه بقيادة الصدر الأعظم وبدأ يوسف ضيا باشا فى التقدم بقواته الرئيسية ، وبدأ فى ترتيبها وتوزيعها على المواقع بين المرج وسرياقوس ؛ ولكن الجنرال كليبر لم يترك له الفرصة لترتيب قواته ، وأمر بالهجوم العام على العثمانيين ، فانتقل ميدان المعركة من المطرية إلى ما بين المرج وسرياقوس . ولقد عملت المدفعية الفرنسية عملها ، وكانت رمايتها محكمة . ونزلت قنابلها وسط العثمانيين ، وأوقعت بهم خسائر جسيمة . فاضطر يوسف ضيا باشا إلى الانسحاب ، وارتد إلى الخانكة ، وبذلك إنتصر الفرنسيون .

وعمل الجنرال كليبر على تعقب العثمانيين فى الخانكة ، ولكن الصدر الأعظم إستمر فى انسحابه حتى بلبيس ، ثم انسحب منها إلى الصالحية ، وتفرق جزء كبير من الجنود العثمانيين ، وإنتشروا فى البلاد والقرى . أما بقية الجيش العثمانى فانه

قد إنسحب بعد ذلك إلى حدود فلسطين . ولكن انتصار الفرنسيين لم يكن كاملا، إذ أن القاهرة ستغلى فى ذلك الوقت فى ثورة عارمة

٣ - ثورة القاهرة الثانية :

بدأت ثورة القاهرة الثانية فى صبيحة يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠ ، أى فى نفس الوقت الذى دارت فيه معركة عين شمس وما أن سمع المصريون صوت طلقات المدافع حتى كثر نقاشهم ، فهاجوا ورمحوا إلى أطارف البلد ، وقتلوا أشخاصا من الفرنساوية صادفوهم خارجين من البلد ليذهبوا إلى أصحابهم ».(١)

وقام بعض العامة بالتسلح بكل ماوجدوه من أخشاب وعصى ومعادن . وخرج السيد عمر أفندى نقيب الأشراف ، والسيد أحمد المحروقى ، وانضم اليها أتراك خان الخليلى والمغاربة الموجودين بمصر ، وتبعهم كثير من العامة ، وتجمعوا على التلال التى كانت تقع خارج باب النصر « وبأيدى الكثير منهم النبابيت والعصى والقليل معه السلاح » . وتجمع كذلك كثير من العامة ، وأخذوا يطوفون بالازقة وأطارف البلد ، ولهم صياح وضجيج ، وتجاوب بكلمات يقفونها من اختراعاتهم.

وخرج الكثير من أهالى القاهرة على تلك الصورة إلى خارج المدينة ؛ وفى وقت الضحى، قدم إلى القاهرة بعض الجنود المصريين ، وبعضهم من الجرحى ، وكانوا لايعرفون حقيقة ماحدث على وجه الدقة . وبعد الظهر ، وصل إلى القاهرة جمع عظيم من العامة الذين كانوا خارج المدينة ، وكانوا يهتفون ويصيحون ، ووصل بعدهم إبراهيم بك .ثم حضرت جماعة ثانية ومعها سليم أغا ، وجماعة ثالثة ومعها عثمان كتخدا الدولة . ثم جاء نصوح باشا ، ومعه عدد وافر من الجنود ، ومعهم السيد عمر النقيب ، والسيد أحمد المحروقى ، وحسن بك الجداوى ، وعثمان بك المرادى ، وصحبتهم الكثير من البكوات والمماليك ، ودخلوا من باب النصر

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩١ .

وباب الفتوح ، وأمر نصوح باشا العامة بقتل النصارى وجهادهم . وهكذا نرى أن إنفصال إحدى الفرق العثمانية ومعها المماليك ، بقيادة نصوح باشا ، عن ميدان المعركة فى عين شمس ، ووصلها إلى القاهرة ، كان عاملا فى تغيير الموقف، إذ أنها ستزيد من حماس الجماهير ، وتشجع روح الثورة فى نفوس الشعب .

وذهبت طائفة من الأهالى إلى حارات النصارى «بيوتهم وقتلوا بعض من صادفوه من أهلها، وإمتد الأمر إلى المسلمين المجاورين للنصارى وأمضى نصوح باشا، وكتخدا الدولة ، وابراهيم بك ، مع بعض الصناجق والكشاف والجنود الليل فى الجمالية . وفى الصباح أحضروا من المطرية ثلاثة مدافع ». وقام ناصف باشا وشمر عن ساعديه ، وشد وسطه ، ومشى وصحبته الأمراء المصرية على أقدامهم، وجروا أمامهم الثلاثة مدافع ، وسحبوها إلى الأزبكية ، وضربوا منها على بيت الألفى ، وكان بها أشخاص مرابطون من عساكر الفرنساوية ، فضربوهم أيضا بالبنادق والمدافع ، وإستمر الحرب بين الفريقين إلى آخر النهار ».(١)

وصدرت أوامر نصوح باشا بضرورة السهر . وشرع أهل مصر مع العسكر فى إقامة المتاريس حول المدينة وبأطرافها ، وكذلك فى ناحية الأزبكية ، وأخذوا فى بناء بعض الأجزاء من السور ، وحاولوا تحصين البلد على قدر طاقتهم .

ولقد أمضى الأهالى هذه الليلة وراء المتاريس . إنها الثورة وروح الاستقلال والمقاومة .

ولكن القوات الفرنسية أخذت فى إطلاق المدافع ليلا على القاهرة من اقلاع المحيطة بها، وركزت الضرب على منطقة الجمالية ، التى كانت تعتبر مركزا لأكبر تجمع للثوار . فلما عاين ذلك الجميع ، أجمع رأى الكبراء والرؤساء على الخروج من البلد فى تلك الليلة ، لعجزهم عن المقاومة وعدم [توفر] آلات الحرب ، وعزة

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩٢ .

الأقوات ، والقلاع بيد الفرنساوية ، ومصر لايمكن محاصرتها لإتساعها وكثرة أهلها ، وربما طال الحال فلايجدون الأقوات ، لأن غالب قوت أهلها يجلب من قراها فى كل يوم ، وربما إمتنع وصول ذلك إذا تجسمت الفتنة ».(١) فإتفق رأى الكبراء والرؤساء إذن على الخروج من القاهرة ليلا ، وإنتشر الخبر بسرعة بين الناس ، وإزدحمت بعض النواحى بالدواب المحملة بالأثقال ، والتى أخذت فى الإستعداد للخروج . « ووقع للناس فى هذه الليلة من الكرب والمشقة ، والانزعاج والخوف مالايوصف » . وسرعان ما إنتشر الخبر ، فأخذ الأهالى يشنعون على من يريد الخروج ، ووقفت جماعة من الانكشارية تعضد الأهالى « وعمدوا إلى خيول الأمراء ، فحبسوها ببيت القاضى والوكائل ، وأغلقوا باب النصر ».(٢) ولقد أمضى معظم الأهالى هذه الليلة على مصاطب الحوانيت ، وفى الأزقة والحارات لقد منعوا القاده والكبراء من الانفصال عن القاعدة . إنه التضامن الطبيعى فى مواجهة العدو ، وفى حالة الشعور بالانصهار الوطنى فى المعركة .

وفى صبيحة اليوم التالى تهيأ كبار العسكر والجنود وعدد كبير من المصريين وذهبوا إلى الأزبكية ، وسكنوا فى البيوت الخالية ، وأقام الباقون خلف المتاريس . وأحضروا عدة مدافع علاوة على الثلاثة السابقة ، وجدوها مدفونة فى بيوت الأمراء ، « وأحضروا من حوانيت العطارين من المثقلات التى يزنون بها البضائع من حديد وأحجار ، واستعملوها عوضا عن الجلل للمدافع ، وصاروا يضربون بها بيت سارى عسكر بالأزبكية » (٣)

وإستمر الأهالى فى اقامة المتاريس ، وتحصنوا وراء الأبواب المحيطة بالمدينة ،

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩٢ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩٢ .

(٣) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩٣ .

« وبالجملة كل من كان فى حارة من أطراف البلد إنضم إلى العسكر الذى بجهته بحيث صار جميع أهل مصر والعساكر كلها واقفة بأطراف البلد عند الأبواب والمتاريس والأسوار . وبعض عساكر من العثمانية ، وما انضم اليهم من أهل مصر المتسلحين ، مكثت بالجمالية ، إذا جاء صارخ من جهة من الجهات ، أمدوه بطائفة من هؤلاء . وصار جميع أهل مصر إما بالأزقة ليلا ونهاراً ، وهو من لايمكنه القتال ، وإما بالأطراف وراء المتاريس ، وهو من عنده إقدام ، وتمكن من الحرب . ولم ينم أحد ببيته سوى الضعيف والجبان والخائف » .(١) وقام عثمان كتخدا بإنشاء معمل للبارود ، فى بيت قائد أغا ، وأحضر الحدادين والسباكين لصنع المدافع والقنابل ، واصلاح المدافع التى وجودها فى بعض البيوت ، وصناعة العجلات والعربات . وأرسلو الإحضار بعض المدافع التى كانت موجودة فى المطرية « فكانوا كلما أدخلوا مدفعاً أدخلوه بجمع عظيم من الأوباش والحرافيش والاطفال ، ولهم صياح ونباح » . ان جماهير القاهرة تغلى بالثورة ، وتفرح بوصول الأسلحة ، وإن كان الجبرتى ينظر اليهم نظرة طبقية ، ويستهزىء بهم . ولقد ظهرت من محمد بك الألفى ومماليكه همة كبيرة وشجاعة فائقة ، وكذلك أظهر غيره من الأمراء والقادة . « وكذلك حضر أيضا رجل مغربى يقال أنه الذى كان يحارب الفرنسيس بجهة البحيرة سابقا ، والتف علية طائفة من المغاربة البلدية ، وجماعة من الحجازية » .(٢) وقتل الأهالى كثير من الفرنسيين ، ونهبوا دورهم ، واستولوا على ما وجدوه فيها . كما إتهموا الشيخ خليل البكرى بأنه يحتفظ بصلات ود مع الفرنسيين ، فهاجموا داره ونهبوها « وسحبوه مع أولاده وحريمه ، وأحضروه الى الجمالية وهو ماشى على أقدامه ، ورأسه مكشوفة ، وحصلت له إهانة بالغة ، وسمع من العامة كلاما مؤلما وشتما » .(٣) ولكن

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩٣ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩٤ .

(٣) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩٤ .

سرعان مارد له عثمان كتخدا إعتباره .

ولقد قام السيد أحمد المحروقى ، مع بقية التجار والأعيان ، بمباشرة الكلف والنفقات ، والمآكل والمشارب ، وشارك فى ذلك جميع أهل مصر « كل انسان سمح بنفسه ، وبجميع مايملكه ، وأعان بعضهم بعضا ، وفعلوا مافى وسعهم وطاقتهم من المعونة » .

وفى ذلك الوقت كان الفرنسيون قد تحصنوا فى القلاع المحيطة بالقاهرة ، ثم وردت الأنباء بهزيمة العثمانيين ، فعمد الباشا والأمراء الذين كانوا فى القاهرة إلى إخفاء هذه الأنباء ، وإشاعة أنباء مخالفة لها ، حتى لاتهبط وتفتر عزائم النـــاس على القتال . وكان مراد بك بناحية الجبل ، فانسحب بقواته عن الفريقين ، واستمر فى إظهار صلحه مع الفرنسيين . واستمر الباشا التركى فى نشر الدعاية ، وفى إبلاغ الناس أن « حضرة الصدر الأعظم مجتهد فى محاربة الفرنسيس ، وفى غد أو بعد غد يقوم بالعساكر والجنود بعد قطع العدو . وعند حضوره ووصوله يحصل تمام الفتح ، وتهدم العساكر القلاع ، وتقلبها على من يبقى من الفرنساوية ... فاجتهدوا فيما أنتم فيه ؛ وتابعوا المناداة ، والعسكر ، باللسان العربى والتركى ، بالتحريض والإجتهاد ، والحرص على الصبر والقتال وملاقاة العدو » .(١)

أما فى بولاق ، فإن الأهالى فيها قد قامت على ساق واحد ، وقام الحاج مصطفى البشتيلى بتهييج العامة ، وباعداد الأسلحة والرماح ؛ ثم قاموا بالهجوم عـــلى معسكر الفرنسيين الذى كان على ساحل النيل ، فقتلوا الحرس الموجود هنـاك ، ونهبوا كل مافيه من خيام ومتاع .

وبعد أسبوع من معركة عين شمس وبدء الثورة فى القاهرة ، عاد الجنرال كليبر صوب العاصمة ، ووصل إلى داره فى الأزبكية ، وبدأ فى معالجة الثورة .

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٩٥ .

« وأحاطت العساكر الفرنساوية بالمدينة وبولاق من خارج ، ومنعوا الداخل من الدخول ، والخارج من الخروج .. وقطعوا الجالب عن البلدين ، وأحاطوا بها إحاطة السوار بالمعصم . . . وإشتد الحرب ، وعظم الكرب ، وأكثروا من الرمى المتتابع ، بالمكاحل والمدافع ، وأكثروا وأوصلوا وقع القنابر والبنبات ، من أعالى التلول والقلعات ، خصوصا البنبات الكبار على الدوام والإستمرار ، آناء الليل وأطراف النهار ، فى الغدو والبكور والاسحار » (١) ولاشك فى أن مثل هذا الحصار قد أثر على الروح المعنوية للمصريين ، وأثر كذلك على حالة تموين القاهرة . « وعدمت الأقوات ، وغلت أسعـــار المبيعات ، وعزت المأكولات ، وفقدت الحبوب والغلات ، وارتفع وجود الخبز من الأسواق ، وامتنع الطوافون به على الأطباق . وسارت العساكر الذين مع النـاس بالبـلد يخطفون مايجدونه بأيدى الناس من المآكل والمشارب ، وغلا سعر الماء المأخوذ من الآبار والأسبلة ، حتى بلغ سعر القربة نيفاً وستين نصفاً ، وأما البحر فلا يكاد يصل اليه أحـد » . (٢) ولقد قام التجـار والأعيـان بالتكفل بمـا يلزم الجنود المقيمين على المتاريس من نفقات ؛ وشارك فى ذلك الشيخ الســادات ، كما شـارك فيها أثرياء القبط ، مثل جرجس الجوهرى ، وفلتيوس ، وملطى ، الذين كانوا قد حوصروا فى بيوتهم ، ثم طلبوا الأمان ، وقابلوا الباشا والكتخدا والامراء ، وشاركوا بالاعانة بالأموال أما يعقوب ، فانه تحصن فى داره ، واستعد بالسلاح ، بقلعته التى كان قد شيدها هناك بعد الواقعة الأولى . وكان ليعقوب وضعه الخاص مع الفرنسيين .

إنهـا سياسـة فرض الحصـار من جانب القوات الفرنسية عـلى العاصمـة ،

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٩٦ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٩٦ .

وتصميم الأهالى على الإستمرار فى مقاومتهم ، رغم الضغط عليهم . ومعنى ذلك أن الجنرال كليبر كان لا يرغب فى إقتحام القاهرة ، قبل أن يفعل الجوع والإرهاق فعله فى المقاومين . فما هى الأسباب التى دعته لإتخاذ مثل هذا الموقف ؟

كانت قوات الفرنسيين قد قلت فى عددها عما كانت عليه من قبل . كما أن ثورة القاهرة الثانية تميزت عن الثورة الأولى بانضمام بعض قوات العثمانيين وفرسانهم إليها ، مما يجعلها أكثر قوة وأشد بأساً . وكانت المتاريس التى قام الثوار بانشائها عند مداخل العاصمة تصعب على الفرنسيين عملية الإقتحام . هذا فى الوقت الذى إحتاج فيه الجنرال كليبر لكل قواته ، خاصة وأن الاضطرابات كانت قد إنتشرت فى الاقاليم ، واحتاج فيه إلى إرسال قوات إلى دمياط وإلى الإسكندرية . ولذلك ، فان الموقف كان يملى على الجنرال كليبر ضرورة التمهل ، حتى يفعل الحصار فعله فى المقاومين .

أما من ناحية الموقف العام ، فان الجنرال كليبر قد وجد أن عناصر المقاومة تتمثل فى ثلاث قوى : هى العثمانيين ، والمصريين ، وأمراء المماليك . وكان الزمن كفيلا بأن يفعل فعله ويؤثر فى روح التضامن التى سادت بينهم عند إعلان الثورة ؛ وكان أى إنشقاق يحدث بين هذه المجموعات ، سيساعد على إعادة سيطرة الفرنسيين على الموقف من جديد . ولذلك فان الجنرال كليبر سينتهز فرصة هذا الحصار لكى يحاول أن يقوم بنفسه بتفتيت هذا الاتحاد الموجود بين المقاومين .

وسيعمد الجنرال كليبر إلى أن يخرج العثمانيين من المعركة ، كما سيعمد إلى شراء المماليك إلى ناحيته ، بحيث يمكنه بعد ذلك مواجهة جماهير القاهرة بمفردهم ، ويمارس الضغط اللازم عليهم ، حتى يستسلموا . ويمكنه فى أثناء ذلك الوقت كذلك أن يدعم سيطرته على الأقاليم التى كان نفوذ الفرنسيين قد تقلقل فيها .

ولقد عمد الجنرال كليبر إلى البدء بالعثمانيين ، وتفاوض مع زعمائهم على وقف

القتال ، وإستخدم فى هذه المفاوضات مصطفى باشا ، الذى كان أسيرا عنده ، وكان الفرنسيون يحسنون معاملته . وتدخل مصطفى باشا لإقناع ناصف باشا بضرورة الكف عن القتال ، وأطلعوه على تفاصيل هزيمة الصدر الأعظم ، وإنسحاب قواته إلى حدود سوريا . ولا شك فى أن التفاوض مع العثمانيين سيعطى نتيجة ، على الأقل من الناحية النفسية ، وسيجعل العثمانيين أقل همة من غيرهم فى المقاومة .

وعمد الجنرال كليبر فى نفس الوقت إلى محاولة الإتفاق مع مراد بك ، الذى كان قد إنسحب بقواته إلى الصعيد ؛ وتمت المقابلة بجزيرة الذهب جنوب القاهرة ، حيث قابل مراد بك الفرنسيين بكل ود وترحيب ، وأقام لهم وليمة فخمة . وقبل مراد بك أن يتحالف مع الفرنسيين ، ويتخذ موقف عداء تجاه كل من السلطات العثمانية الموجودة فى مصر ، وتجاه المصريين الثائرين وكان درويش باشا قد ذهب فى ذلك الوقت إلى الصعيد ، بصفته ممثلا للدولة العثمانية ، وأخذ فى جمع المدد والتموين اللازم لإمداد حملة الصدر الأعظم ، فقام مراد بك بتعقبه وطرده من الصعيد ، وإستولى على كل ما كان هذا الباشا قد جمعه ، وسلمه للفرنسيين ولا شك فى أن مراد بك قد شعر فى ذلك الوقت بتضارب مصالحه مع مصالح سلطات العثمانيين بعد عودتهم إلى مصر ؛ ووجد أن من مصلحته الإتفاق مع الفرنسيين ، حتى يستمر فى الاحتفاظ بهيبته ونفوذه ، وبمنطقة إستغلاله فى البلاد . ولقد ذهب مراد بك فى ذلك إلى حد بعيد ، هو حد الصلح والتحالف مع العثمانين وتم عقد وثيقة بين الطرفين بذلك ، فى يوم ٥ أبريل سنة ١٨٠٠ . وإشتملت مقدمة هذه الوثيقة على أنه « نظرا لما أبداه الأمير سامى المقام ، الحائز لكال الشرف والاعتبار ، مراد بك محمد ، من الرغبة فى أن يعيش فى سلام ووفاق مع الجيش الفرنسى فى مصر ، ولما يرغبه القائد العام كليبر من الإعراب عما له فى نفوس الفرنسيين من الاحترام الذى إستوجبته شجاعته وإقتضاه مسلكه حيالهم ، تم الإتفاق

على ما يأتى » . (١)

وتتألف هذه الاتفاقية من عشر مواد ، تنص على إعتراف القائد العام للجيش الفرنسى ، وبصفته ممثلا للحكومة الفرنسية ، بمراد بك أميرا وحاكما للوجه القبلى مع الاعتراف له بهذه السلطة على البلاد الممتدة من مديرية جرجا إلى أسوان ، فى نظير تأديته للجمهورية الفرنسية للخراج الواجب دفعه لصاحب الولاية على مصر ؛ وتحددت قيمته بمقدار ٢٥٠ كيس ، علاوه على ١٥٠٠٠ أردب من القمح و ٢٠٠٠٠ أردب من الشعير والحبوب ، ويخصص لمراد بك إيراد جمرك القصير وإسنا ، ويحتل الجيش الفرنسى ثغر القصير ، ويدفع مراد بك نفقات هذه القوة ويكون له الحق فى وضع فصيلة من المماليك هناك . وتعهد كل من الطرفين بتسليم الطرف الآخر الجنود الذين يفرون إلى منطقته ، ويلتجؤن إليها ، وكذلك الفلاحين الذين يمتنعون عن دفع الضرائب . وأصبح لمراد بك أن يرسل أحد أتباعه من البكوات مندوبا عنه يقيم بالقاهرة ، وضمن الجنرال كليبر لمراد بك تمتعه بإيراد المنطقة التى يحكمها ، وتعهد له بحمايته فى حالة الهجوم عليه وكذلك تعهد مراد بك بإرسال قوة ، لا تقل عن نصف قوته ، لمعاونة الفرنسيين فى حالة وقوع هجوم عليهم . وتعهد القائد العام بإن لا يقبل أى إتفاق فيه مساس بالمزايا التى يتمتع بها مراد بك ، وبإبلاغ هذه الاتفاقية إلى الحكومة الفرنسية ، حتى تراعى شروطها وقت دخولها فى أى إتفاقية خاصة بمصر . وبالإجمال فإن مراد بك قد أصبح يحكم الصعيد « تحت الحماية الفرنسية » .

ولا شك فى أن موقف الجنرال كليبر تجاه العثمانيين ، ثم تجاه المماليك ، وبخاصة تجاه مراد بك ، كان يسمح له بعزل هذه القوى عن رجال الثورة والمقاومة الموجودين فى القاهرة ، وبشكل يؤدى إلى إضعافهم .

ولم ينس الجنرال كليبر أن ينتهز فرصة حصار القاهرة لتثبيت دعائم حكمه فى

(١) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . ج ٢ . ص ١٥٦ .

الأقاليم ، وبخاصة فى منطقة دمياط ، التى كانت بعض القوات العثمانية قد إنسحبت إليها ؛ وكذلك فى مناطق المحلة الكبرى ، وطنطا ومنوف وسمنود ؛ وأخمد الثورة المنتشرة هناك ، وإستخدم فى ذلك القسوة وسفك الدماء ، ومصادرة الأموال ، وإعتقال الأعيان ، وفرض الغرامات الباهظة ونهبوا كل ماوجدوه فى هذه المناطق ، حتى عساكر مقام (تيجان) السيد أحمد البدوى ، وكانت من الذهب الخالص ، وكانت زنتها تقرب من ٥٠٠٠ مثقال .

وبعد ذلك ، أصبح فى وسع الجنرال كليبر أن يضيق الخناق على ثورة القاهرة ، ويقوم بإقتحام المدينة بالقوة المسلحة .

وكانت أحوال القاهرة قد إزدادت صعوبة مع إستمرار الحصار . وكان الأهالى يقضون الليالى فى الأزقة والأسواق ، وهلكت البهائم من الجوع ، بعد إختفاء العليق ، والتبن والدريس . وتهدمت أجزاء كثيرة من القاهرة ، وتحولت إلى تلال وخرائب . وإتصل العثمانيون والمصريون بمراد بك ، ولكنه رفض المجىء إلى القاهرة ، وأرسل ينصحهم بعقد الصلح مع الفرنسيين .

« وإستمر الحال على ماهو عليه من اشتعال نيران الحرب ، وشدة البلاء والكرب ، ووقوع البنبات على الدور والمساكن من القلاع ، والهدم والحرق وصراخ النساء من البيوت والصغار من الخوف والجزع والهلع ، من القحط وفقد المآكل والمشارب ، وغلق الحوانيت والطوابين والمخابز ، ووقوف حال الناس من البيع والشراء ، وتفليس الناس وعدم وجدان ماينفقونه ، إن وجدوا شيئا . وإستمر ضرب المدافع والقنابل والبنادق والنيران ليلا ونهاراً ، حتى كان الناس لا يهنا لهم نوم ولا راحة ، ولا جلوس لحظة لطيفة من الزمن ، ومقامهم دائما أبدا بالأزقة والأسواق ، وكأنما على رءوس الجميع الطير . وأما النساء والصبيان ، فمقامهم بأسفل الحواصل والمعقودات تحت الأبنية » . (١)

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩٨ .

وكان الجنود الفرنسيون يهجمون فى كل وقت من الأوقات على جهة من الجهات ، ويحاربون من بها ، وينتزعون منهم بعض المتاريس فكان المقاومون يصيحون على بعضهم بضرورة نجدتهم للموقع المهاجم، ويسرعون إلى تلك الجهة ، ويبعدون الفرنسيين عنها ، ثم ينتقلون إلى غيرها . ولقد وقع العبء الأكبر من عملية الدفاع هذه على كاهل حسين بك الجداوى ؛ فكان يبادر ومن معه بنجدة المواقع التى يهاجمها الفرنسيون « ورأى الناس من إقدامه وشجاعته وصبره ، على مجالدة العدو ليلا ونهارا، ماينبىء عن فضيلة نفس ، وقوة قلب وسمو همة ، وقل أن وقع حرب فى جهة من الجهات إلا وهو مدير رحاها ، ورئيس كماتها » . (١) وفى أثناء ذلك الوقت كان الأغا والوالى ، والمشايخ والفقهاء ، والسيد احمد المحروقى ، والسيد عمر النقيب يمرون على المقاتلين ، ويحرضونهم على الجهاد. ويبدو أن هذا الوضع كان لايعجب الجبرتى إذ أنه يقول : « وجرى على الناس مالا يسطر فى كتاب ، ولم يكن لأحد فى حساب ، ولا يمكن الوقوف على كلياته ، فضلا عن جزئياته ؛ منها عدم النوم ليلا ونهارا ، وعدم الطمأنينة ، وغلو الأقوات ، وفقد الكثير منها ، خصوصا الأدهان ، وتوقع الهلاك كل لحظة ، والتكليف بما لا يطاق، ومغالبة الجهلاء على العقلاء ، وتطاول السفهاء على الرؤساء ، وتهور العامة ، ولغط الحرافيش ، وغير ذلك مما لا يمكن حصره . ولم يزل الحال على هذا المنوال إلى نحو عشر أيام » (٢) وإستمر التراسل مع أتباع مراد بك فى شأن الصلح وخروج الجنود العثمانيين من مصر والتهديد بحرق القاهرة إذا لم ينسحبوا منها . ومع ذلك فقد إستمر العناد. ولكن الفرنسيين أبطلوا الضرب، وأرسلوا رسولا إلى الباشا والكتخدا والأمراء ، وطلبوا المشايخ للتحدث معهم فى الأمر. وذهب

---

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٩٨ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٩٨ - ٩٩ .

الشيخ الشرقاوى ، والمهدى ، والسرسى ، والفيومى ، وغيرهم ، وقابلهم القائد العام ، وذكر لهم أنه يعطى الأمان الكامل لأهل القاهرة ، على أساس خروج القوات العثمانية الموجودة فى المدينة ولحاقهم بجيشهم ، وستتكفل السلطات الفرنسية بتقديم مايحتاجون إليه، حتى يصلوا الى معسكرهم. وأما الجنود المصرية المشتركة معهم ، فلها أن تبقى فى مصر ، أو تخرج منها . أما الجرحى العثمانيين ، فيجردون من سلاحهم ، ويمكنهم أن يخرجوا مع الكتخدا ، أو يبقوا للمداواة فى القاهرة حتى الشفاء . ولقد وبخ الجنرال كليبر العلماء على القيام بالثورة بعد أن إنهزم الوزير ، وأصبح من الصعب عليه أن يعود قبل ستة أشهر أخرى . ونسب العلماء ماحدث إلى ناصف باشا ، وكتخدا الدولة، وإبراهيم بك ومن معهم ، فهم « الذين أثاروا الفتنة ، وهيجوا الرعايا، ومنوا الناس بالأمانى الكاذبة، والعامة لاعقول لهم » (١) فأمرهم الجنرال كليبر بأن يطلبوا إليهم ترك القتال والخروج واللحاق بوزيرهم ، لأنهم لايقدرون على حرب الفرنسيين ، وسيكونوا سببا فى هلاك الرعية .

وتوسط العلماء بين الفرنسيين والعثمانيين فى عقـــد الصلح ، فى حالة قبول العثمانيين ، وإجتماعهم بهم وبالفرنسيين لإتمام عقد الصلح، ولتقديم مايلزم للعثمانيين للخروج من القاهرة .

ولكن سرعان ماعاد العلماء إلى القاهرة، وواجهوا الأهالى وجنود الإنكشارية بهذا الكلام ، فثارت ثائرة الجماهير ، وقاموا عليهم، «وسبوهم وشتموهم ، وضربوا الشرقاوى والسرسى ، ورموا عمائمهم ، وأسمعوهم قبيح الكلام ، وصاروا يقولون هؤلاء المشايخ إرتدوا وعملوا فرنسيس ، ومرادهم خذلان المسلمين ، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيس . وتكلم السفلة والغوغاء من أمثال هذا الفضول

---

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٩٩ .

بتجفيف المياه والأوحال . وإنتهز الفرنسيون هذه الفرصة ، وهجموا على القاهرة وبولاق من كل ناحية . وأخذوا فى ضرب القاهرة بالمدافع من جامع الظاهر ، ومن قنطرة الليمون . وأخذوا فى إشعال النار فى الحوانيت وشبابيك البيوت ، وهم يتقدمون شيئاً فشيئاً . وقاوم الأهالى بكل مالديهم من همة . وهجم الفرنسيون كذلك على بولاق ، التى إستبسل أهلها فى الدفاع عنها، حتى غلبهم الفرنسيون ، بعد أن حصروهم من كل الجهات « وقتلوا منهم بالحرق والقتل ، وبلوا بالسلب والنهب ، وملكوا بولاق ، وفعلوا بأهلها ما يشيب من هوله النواصى، وصارت القتلى مطروحة بالطرقات والأزقة ، وإحترقت الأبنيـة والدور والقصور ، وخصوصاً البيوت والرباع المطلة على البحر ؛ ثم أحاطوا بالبلد ، ومنعوا من من يخرج منهـا ، وإستولوا على الوكائل والبضائع ومخازن الغلال ؛ والذى وجدوه منعكفاً فى داره ، أو طبقته ولم يقاتل ، ولم يجدوا عنده سلاحاً ، نهبوا متاعه ، وعروه من ثيابه ، ومضوا وتركوه حيا ، وأصبح من بقى من ضعفاء أهل بولاق وأهلها وأعيانها الذين لم يقاتلوا فقراء لا يملكون مايستر عوراتهم ».(١)

لقد تم للفرنسيين للسيطرة على منطقة بولاق، واستمرت هذه المأساة من يوم ١٤ أبريل حتى يوم ١٧ . ورغم إستبسال الأهالى فى الدفاع ، وتحصنهم فى البيوت ، فإن قوة الأسلحة الحديثة هى التى إنتصرت وأحرق الفرنسيون منطقة بولاق ، وأسلموها للنهب ، ولإنتقام الجنود. ولم يكتف الفرنسيون بهذا الخراب والتدمير ، بل فرضوا على أهالى بولاق غرامة جسيمة بلغت قيمتها مائتى ألف ريال ، علاوة ثلاثمائة ألف ريال على المتاجر ؛ وفرضوا على الأهالى أن يسلموا ماديهم من مدافع وذخائر ، وغلال وحبوب ، علاوة على أربعمائة بندقية ، ومائتى طبنجة .

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ١٠٢ .

وتشدد فى ذلك الرجل المغربى الملتف علية أخلاط العالم ، ونادى من عند نفسه الصلح منقوض ، وعليكم بالجهاد، ومن تأخر عنه ضرب عنقه ».(١) وساد انقسام فى الرأى ، وخرج الشيخ السادات ، وأظهر إصراراً على ضرورة الاستمرار فى المقاومة ، وأخذ ينادى على الناس بضرورة البقاء خلف المتاريس . ومع هذا الإصرار على المقاومة، إنتشرت الاشاعة بأن سبب طلب الفرنسيين للصلح هو عجزهم عن الاستيلاء على القاهرة ، وأنه قد إنتهى مالديهم من ذخيرة . وأجاب الباشا والكتخدا الجنرال كليبر بإصرار الجنود على الإستمرار فى الحرب حتى يظفروا بهم ، أو يموتون عن آخرهم . وحاول الفرنسيون الاتصال بمجموعة المقاومة التى كانت موجودة فى منطقة بولاق ، ولكنها رفضت الصلح مرات عديدة .

« فأرسلوا فى خامس مرة فرنساويا يقول أمان أمان ، سوا سوا ، وبيده ورقة من سارى عسكر ، فأنزلوه من على فرسه وقتلوه . وظن كامل أهل مصر أنهم إنما يطلبون صلحهم عن عجز وضعف . وأشعلوا نيران القتال ، وجدوا فى الحرب من غير إنفصال . والفرنساوية لم يقصروا كذلك ، وارسلوا رمى المدافع والقنابر ، والبندق المتكاثر » .(٢)

وكان الجميع يعتقدون بأن هناك قوات نجدة ستأتى للقاهرة ، ففكروا فى أن يرفعوا على المآذن أعلاما بالنهار ، وقناديلا بالليل ، حتى تتمكن قوات النجدة القادمة من أن تهتدى بها ، وتتأكد من أن المدينة لاتزال فى أيدى المسلمين . وساد نفس الاعتقاد منطقة بولاق التى إستمات فيها الثائرون فى الدفاع .

ولقد إنهمرت الأمطار سيولا بعد ذلك على القاهرة ، وامتلأت الطرقات بالوحل ، وتلطخت ملابس الأمراء والعسكر ، وأخذ الأهالى يعملون على

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٩٩ .

(٢) الجبرتى ج ٣ . ص ١٠١ .

واستولى الفزع على سكان القاهرة ، وإنتهز الجنرال كليبر هذه الفرصة، وأمر بالهجوم على القاهرة . وشدد الفرنسيون هجومهم ، وأخذوا فى نسف المساكن وفى إحراقها ، وبشكل جعل ألسنة النيران ترتفع فى سماء القاهرة ، وتحاصرها من كل جانب ، وبطريقة تثير الرعب والهلع فى نفوس الأهالى . وأثرت هذه الطريقة القاسية أو الوحشية ، على قوة المقاومة ، وخاصة بعد أن إحترقت أحياء بأكملها ، ودفن الأهالى فيها تحت الأنقاض ، وبخاصة فى المنطقة الممتدة من الأزبكية إلى باب الشعرية .

وبدأ الهجوم العام على القاهرة فى يوم ١٨ أبريل، وصحبه إطلاق المدافع على المدينة من كل جانب. ومالت نفوس العقلاء صوب المفاوضة لكف هذه النوازل ، وظهرت هذه الفكرة لدى العلماء ، وإنضم عثمان بك البرديسى، وكيل مراد بك، إلى العلماء ، فى ضرورة السعى للوصول إلى الصلح ؛ فوافق الثوار على ذلك . وإستمرت المفاوضات فى شروط التسليم حتى يوم ٢١ أبريل ، وشارك فيها مندوبين عن ناصف باشا، خاصة وأن الأمر كان يتعلق بانسحاب القوات العثمانية التى كانت قد دخلت القاهرة وقت موقعة عين شمس من هذه المدينة . وتضمنت هذه الشروط تعهد الجنود العثمانيين وقوات المماليك بالانسحاب من القاهرة ، على أن يتم ذلك فى مدة ثلاثة أيام ، ويخرجوا من العاصمة حاملين أسلحتهم وأمتعتهم، فيما عدا المدافع ، التى يتركونها فى مواقعها للفرنسيين ؛ وأن يتم الجلاء يوم ٢٥ ظهراً ، ويستمروا فى إنسحابهم حتى حدود الشام . أما من ناحية الجنرال كليبر فانه قد تعهد بالعفو العام عن كل سكان القاهرة ، وعن كل المصريين الذين كانوا قد اشتركوا فى الثورة ؛ وإن كان قد إشترط على المصريين ألا يغادر أحد منهم العاصمة ويلحق بالجيش العثمانى . وكانت هذه الاتفاقية أساساً لرحيل الأتراك والمماليك عن القاهرة إلى بلبيس ؛ وخرج معهم بعض زعماء الثورة من

المصريين ، مثل السيد عمر مكرم ، نقيب الأشراف ، والسيد أحمد المحروقى كبير التجار ؛ كما خرج من القاهرة بضعة آلاف من الأهالى مهاجرين خوفا من إنتقام الفرنسيين .

وإستعد الجنرال كليبر لدخول القاهرة دخول الغزاة المنتصرين ، وأقام عرضاً كبيراً للقوات الفرنسية فى سهول القبة ، ودعى أكابر القاهرة وأعيانها لمشاهدته . ثم دخلت القوات الفرنسية العاصمة ، فى إستعراض كبير ، فى الوقت الذى كانت المدفعية تدوى فيه بطلقاتها . إن الجنرال كليبر سيحكم القاهرة على أساس أنه قد فتحها من جديد . ولا شك فى أن هذا التمادى فى سياسة القوة، وفرض الغرامات وإذلال أعيان البلد ، سيكون عاملا فعالا فى القضاء عليه وإغتياله .

٤ — مقتل الجنرال كليبر :

كانت ثورة القاهرة الثانية قد إستمرت لمدة ثلاث وثلاثين يوما ، وتكبد فيها أهالى القاهرة الكثير . وكان أول عمل للجنرال كليبر بعد دخوله المدينة هو نقض العهد الذى كان قد أعطاه بالعفو العام عن كل من شارك فى الثورة ، وأمر بالاقتصاص من سكان القاهرة جميعاً ، بفرض غرامة باهظة على الأهالى ؛ وكانت شديدة فى وطأتها على سكان العاصمة ، وخاصة بعد ما كان قد حل بها من خراب .

وبعد دخول الجنرال كليبر إلى القاهرة ، دعا الأعيان والمشايخ للحضور لديه، بدعوى أنه كان يرغب فى أن يدبر الأمر معهم ، ويرتب الديوان من أجل تنظيم البلد ، وإصلاح حال الرعية . وبكر الأعيان والمشايخ بالذهاب إليه ، ولبس كل منهم أفخر ثيابه ، وكان كل منهم يطمع فى أن يقلده القائد العام أكبر المناصب ؛ وربما يحدث تغيير فى أعضاء الديوان ، أو يختاره الفرنسيون عضوا فى الديوان الخصوصى . ويذكر لنا الجبرتى كيف تمت هذه المقابلة ، وكيف أنهم تركوهم جلوساً، وأهملوهم وقتاً طويلا دون أن يخاطبهم أحد ؛ ثم فتحت الأبواب وطلب

إليهم الدخول ، وانتظروا من جديد، حتى وصل القائد العام ، ومعه جماعة من القادة . وتحدث الجنرال كليبر طويلا مع الترجمان ، ثم قام الترجمان بتلخيص ماقاله للأعيان والمشايخ باللغة العربية ، وذكر أنه يطلب منهم عشرة آلاف ألف ، أى عشرة ملايين . وكان حديثه يعنى التوبيخ لهم ، إذ أن الترجمان ذكر لهم أن الفرنسيين اعتقدوا أن أهل العلم كانوا أعقل الناس ، وأن الأهالى كانوا يقتدون بهم ، وأنهم قد اختاروهم لتدبير الأمور، وميزوهم عن غيرهم ورتبوا لهم الديوان، وغمروهم بالإحسان ، وجعلوهم مسموعى القول ، مقبولى الشفاعة . ولكنهم فرحوا بعد ذلك بقدوم العثمانيين ، وانضموا إليهم ، مما يدل على نفاقهم تجاه الفرنسيين . وحاول العلماء والأعيان أن يدافعوا عن أنفسهم ، وذكروا أن الفرنسيين أنفسهم كانوا قد عرفوهم. منذ اليوم الثانى لرمضان ، بأنهم قد عادوا إلى حكم العثمانين ، وأن البلاد والأموال صارت لهم ، خاصة وأن سلطان العثمانيين كان صاحب البلاد سابقاً ، وخليفة المسلمين . ولم يعرفوا ما تم بعد ذلك إلا وقد وقع هذا الاشتباك بين الفرنسيين والعثمانين ؛ ثم استمر النقاش مع الترجمان حول مسئوليتهم فى عدم توجيه الأهالى صوب الاخلاد إلى السكون، والابتعاد عن الثورة . وإشتد عليهم القائد العام وذكر لهم أنه كان فى وسعه أن يفعل معهم ما فعله مع أهل بولاق ، من قتلهم عن آخرهم ، وحرق بلدهم ، وسبى حريمهم وأولادهم . « ولكن حيث أننا أعطيناكم الامان ، فلا ننقض أماننا ، ولا نقتلكم ، وانما نأخذ منكم الاموال ، فالمطلوب منكم عشر آلاف ألف فرنك » . (١) وقاموا بتوزيع هذا المبلغ على المشايخ والاعيان ، وتوزيع الباقى على أهل البلد . وطلب اليهم فى نفس الوقت أن يتركوا عندهم خمسة عشر شخص من بينهم كرهينة . « أنظروا من يكون فيكم رهينة عندنا حتى تغلقوا ذلك المبلغ ».

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ١٠٧ .

وقام بعد ذلك من فوره الجنرال كليبر ، ومعه أصحابه إلى داخل الدار ، وأغلق بينه وبينهم الباب ، ووقف الحراس على الباب ، الآخر يمنعون من يخرج من الجالسين » . وكانت مفاجأة . « فبهتت الجماعة ، وإنتقعت وجوههم ، ونظروا إلى بعضهم البعض ، وتحيرت أفكارهم ... ولم تزل الجماعة فى حيرتهم وسكرتهم ، وتمنى كل منهم إنه لم يكن شيئاً مذكوراً ، ولم تزالوا على ذلك الحال إلى قريب العصر ، حتى بال أكثرهم على ثيابه ، وبعضهم شرشر ببوله من شباك المكان ، وصاروا يدخلون على نصارى القبط ، ويقعون فى عرضهم ، فالذى إنحشر فيهم ولم يكن معدداً من الرؤساء أخرجوه بحجة أو سبب ، وبعضهم ترك مداسه ، وخرج حافياً ، وما صدق بخلاص نفسه » . (١)

وعملوا على توزيع هذه الغرامة على الملتزمين لكى يجمعوها من الأهالى وأصحاب الحرف « حتى على الحواة والقرداتية ... والصاغة والنحاسين ، والدلالين والقبانية ... وكذلك بياعون التنباك والدخان والصابون، والخردجية والعطارون والزياتون ... والجزارون والمزينون » .

وتشددوا فى جمع هذه الغرامة ، وخصوصاً من الشيخ السادات ، الذى إستخدموا معه القسوة ووسائل الإهانة ، حتى يدفع المبلغ الذى فرضوه عليه ، فاستدعوه ليلا إلى القلعة ، وحبسوه هناك ، وهددوه بالقتل إن لم يدفع المبلغ . ثم نقلوه بعد ذلك إلى دار وكيل الحاكم ، ثم صعدوا به ثانية إلى القلعة « وحبسوه فى حاصل ، ينام على التراب ، ويتوسد بحجر ، وضربوه تلك الليلة » . ومع هذه المعاملة القاسية ، طلب الشيخ السادات أن يرجع إلى داره ، لكى يبيع متاعه ، ويوفى بالغرامة . وجمع بعض المبلغ ، كما جمع ما وجده من مصاغ وفضيات وملابس ، فثمنوها بثمن بخس ، ثم حفروا الأرض فى داره ، بحثا عما يكون

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ١٠٧ .

قد خبأه ورغم ذلك ، فإنهم قد احتجزوه ، ونقلوه ماشيا فى الشوارع ، وصاروا يضربونه خمسة عشر عصا فى الصباح ، ومثلها فى الليل » . (١)

نزلت هذه النازلة بأهالى القاهرة ، فى الوقت الذى تعرض فيه من هاجر من العاصمة لإعتداءات قطاع الطرق واللصوص . وظلت الأسواق كاسدة ، والحوانيت مقفولة ، والأرزاق عاطلة ، والمطالب عظيمة . ولاشك فى أن هذا التشدد وهذه الإهانات التى نزلت بأعيان البلاد وشيوخها ، كانت من بين الأسباب الرئيسية التى حركت النفوس ، وبشكل أدى إلى مقتل الجنرال كليبر . ونسى الفرنسيون فى إنتقامهم أن بعض هؤلاء الأعيان والمشايخ كان يتمتع بمقام رفيع فى بلده ، نتيجة لنسبه أو لعصبيته ، وأتباعه ومريديه . ويذكر أكثر من مؤرخ أن إهانة الشيخ السادات كانت سبباً مباشراً فى قتل الجنرال كليبر ، رغم أنهم كانوا قد إحتفظوا به سجيناً فى القلعة ، ولم يفرجوا عنه إلا فى ١٩ يوليو سنة ١٨٠٠ ، أى بعد مقتل كليبر ، وتولى الجنرال مينو القيادة .

ولا شك فى أن موقف الجنرال كليبر من أهالى القاهرة ، مع مايشتمل عليه من بطش وشدة ، راجعاً إلى شعوره بأنه قد فتح القاهرة من جديد . ورفض بعد ذلك الدخول فى مفاوضات مع البريطانيين ، ومع العثمانيين ، فى شأن الجلاء عن مصر ، حتى بعد أن قامت محاولات من جانب بريطانيا ، لإبلاغه بأنها توافق على إعطاء جوازات مرور للقوات الفرنسية التى تنسحب من مصر . وإعتز الجنرال كليبر بقواته ، ورفض الاستماع إلى الانجليز الذين ظهروا على أنهم لا يمكن الوثوق فى كلمتهم ؛ كما أمر بعدم السماح لأى مندوب عثمانى بالنزول إلى الثغور بدعوى التمهيد للمفاوضات من جديد ، وعلى أساس أنهم قد يكونوا من الجواسيس ، الذين يحاولون معرفة توزيع القوات الفرنسية فى مصر . وإستند الجنرال كليبر إلى

---

(٤) الجبرتى : ج ٣ ، ص ١٠٨ .

سيطرته على الوجه البحرى والقاهرة ، وإلى هدوء الأحوال فى الصعيد ، نتيجة لسيطرة مراد بك على هذه المنطقة ، وعمله لحساب الفرنسيين . وربما يكون الجنرال كليبر قد فكر فى الاتصال بالباب العالى رأساً ، لكى يظهر له عدم جدوى محالفته مع البريطانيين ، الذين كانوا طامعين فى ممتلكاته ، وطامعين فى إحتلال مصر ، حتى يدفع الباب العالى بذلك صوب الخروج من التحالف مع بريطانيا ، والإلتزام على الاقل بمبدأ الحياد تجاه فرنسا والفرنسيين ، وأفضى الجنرال كليبر بهذه السياسة لبعض المقربين إليه ، ولكن الزمن لم يمهله لإتخاذ أية خطوة فى سبيل تنفيذ هذه السياسة ؛ إذ أنه قتل فى يوم ١٤ يونيو سنة ١٨٠٠ .

وكان الجنرال كليبر قد ذهب فى صبيحة ذلك اليوم إلى جزيرة الروضة ، لكى يستعرض كتيبة الأروام التى جندها الفرنسيون ، وألحقوها بقواتهم ؛ ثم عاد بعد ذلك إلى الأزبكية ، لتفقد أعمال الترميم التى كانت تتم فى دار القيادة العامة ، وفى مسكن القائد العام ، بعد الاضرار التى كانت قد لحقت بها من ضرب المدافع فى أثناء فترة الثورة . وبعد الظهر خرج الجنرال كليبر يتمشى فى حديقة القصر ، وبجانبه المهندس بروتان ؛ وفجأة اقترب منهم أحد الشبان ، وكأنه يتوسل إليه أو يستجديه ، ومد له يده اليسرى ، كأنه يريد تقبيل يده ، فمد له الجنرال يده ، التى قبض عليها وأخرج يده اليمنى وفيها خنجر ، وطعن به الجنرال أربع طعنات فى الصدر ، دون أن يتمكن الجنرال من الابتعاد عنه . وسقط كليبر على الأرض مضرجا بدمائه ، وحاول بروتان مساعدته ، فضربه الرجل وفر هاربا . وأسلم الجنرال كليبر الروح دون أن ينطق بكلمة .

وكانت مفاجأة للجميع ، سواء للمصريين أو للفرنسيين . وظهرت الرغبة فى الانتقام على جنود القوات الفرنسية الموجودين فى القاهرة . وضرب النفير العام لتجميع الجنود . وخاف الأهالى ، وأقفلوا الحوانيت ؛ وفى لحظات قليلة خلت

الشوارع من المارة ، واعتقد الفرنسيون أن المشايخ هم الذين حرضوا على هذه العملية . وأخذوا فى البحث عنهم .

وأخذ الفرنسيون فى البحث عن القاتل ، الذى لم يكن قد إبتعد كثيراً عن مكان الجريمة ؛ ووجدوه مختفياً فى الحديقة المجاورة لدار القيادة ، وتمكنوا من القبض عليه ، وكانت ملابسه تحمل آثار دماء ؛ كما عثروا على الخنجر مدفونا فى المكان نفسه ، وعليه آثار دماء كذلك . وتعرف عليه بروتان ، وذكر بعض الشهود أنه كان يتتبع الجنرال كليبر ، ويستقصى خطواته منذ بضعة أيام . وكان القاتل يسمى سليمان الحلبي ، وكان طالباً ، ويبلغ من العمر ٢٤ سنة ؛ وذكر أنه جاء إلى القاهرة منذ واحد وثلاثين يوما لقتل الجنرال كليبر ، أى أنه إعترف بالجريمة وذكر أنه قضى الفترة السابقة للاغتيال فى الجامع الازهر ، وأنه أفضى بنيته على القتل إلى أربعة من زملائه . كما إعترف بأنه قد استقصى حركات الجنرال ، حتى تمكن من التسلل إلى حديقة دار القيادة العامة ، التى كانت هى بيت الالفى بك فى الأزبكية ، وإرتكب جريمته هناك . فاحتفظت السلطات بالقاتل ، وأمرت بالقاء القبض على الطلبة الأربعة الآخرين .

واستتبعت محاكمة الجناة صدور أمر من قائد عام جديد بتشكيل مجلس عسكرى يقوم بهذه المهمة . وكان القانون العسكرى الفرنسى ينص على تولى أقدم قائد منصب القيادة ، بصفة مؤقتة ، إلى أن تقوم الحكومة بتعيين قائد عام جديد . وكان أقدم قائد هو الجنرال مينو ، الذى كان قد تولى قيادة منطقة رشيد فى عهد الجنرال بونابرت ، ثم تولى قيادة منطقة القاهرة بعد نشوب الثورة للمرة الثانية فيها . وأصدر الجنرال مينو أمراً فى اليوم التالى ينعى فيه إلى الجيش مقتل الجنرال كليبر ، وينوه فيه بخدماته العسكرية ، ويذكر فيه أنه سيسير على نفس سياسته ، ويهدي من السياسة التى كان الجنرال بونابرت قد وضع

أسسها فى مصر . كما أصدر أمراً بتشكيل المحكمة العسكرية الخاصة بمحاكمة قتلة الجنرال كيلبر ، من تسعة أعضاء ، كانوا من كبار ضباط قوات الاحتلال .

وتم التحقيق مع المتهمين بسرعة ، وكذلك مع الشهود ؛ ثم إستمعت المحكمة فى فى يوم ١٦ إلى مرافعة المدعى العمومى ، وإلى دفاع المتهمين . وصدر الحكم باعتبار سليمان الحلبي وشركائه الأربعة مذنبين ، وحكمت المحكمة باحراق يد سليمان الحلبي اليمنى ، ثم إعدامه على الخازوق ، وترك جثته تأكلها الطيور ؛ واعدام شركائه الاربعة بقطع رؤوسهم وإحراق جثثهم بعد الإعدام ، مع مصادرة أموال المتهم الرابع ، الذى لم يتمكنوا من إلقاء القبض عليه ، ولم يكن له مال . وكان هذا الحكم نزيهاً وعادلا ، وبخاصة بالنسبة لأهمية شخصية المجنى عليه ، ولأهمية الظروف التى وقع فيها حادث الاغتيال وكان يدل على أن الفرنسيين كانوا لايرغبون فى إظهار روح الإنتقام من المصريين ، رغم أنه كان فى وسعهم القيام بذلك .

وإستعدوا بعد ذلك لتشييع جنازة الجنرال كليبر ، وكان قد قتل منذ ثلاثة أيام . ويصف لنا الجبرتى هذه الجنازة وصفاً دقيقاً : « فلما أصبحوا ، إجتمع عساكرهم وأكابرهم وطائفة عينها القبط والشوام ، وخرجوا بموكب مشهده ركبانا ومشاه ، وقد وضعوه فى صندوق من رصاص ، مسنم الغطاء ، ووضعوا ذلك الصندوق على عربة ، وعليه برنيطته وسيفه والخنجر الذى قتل به ، وهو مغموس بدمه . وعملوا على العربة أربعة بيارق صغار ، فى أركانها معمولة بشعر أسود ، ويضربون بطبولهم بغير الطريقة المعتادة ، وعلى الطبول خرق سود ، والعسكر بأيديهم البنادق ، وهى منكسة إلى أسفل ، وكل شخص منهم معصب ذراعه بخرقة حرير سوداء . ولبسوا ذلك الصندوق بالقطيفة السوداء ، وعليها قصب مخيش . وضربوا عند خروج الجنازة مدافع وبنادق كثيرة . وخرجوا من بيت الأزبكية على باب الخرق إلى درب الجماميز إلى جهة الناصرية . فلما

وصلوا إلى تل العقارب ، حيث القلعة التى بنوها هناك ، ضربوا عدة مدافع .
وكانوا أحضروا سليمان الحلبى والثلاثة المذكورين ، فأمضوا فيهم ما قدر عليهم .
ثم ساروا بالجنازة إلى أن وصلوا باب قصر العينى ، فرفعوا ذلك الصندوق ،
ووضعوه على علوة من التراب ، بوسط تخشيبة صنعوها وأعدوها لذلك ، وعملوا
حولها درابزين وفوقه كساء أبيض ، وزرعوا حوله أعواد سرو ، ووقف عند
بابها شخصان من العسكر ببنادقهما ملازمان ليلا ونهاراً ، يتناوبان الملازمة على
الدوام » .(١)

وفى أثناء هذه الأيام الثلاث ، كانت القاهرة فى حالة رعب وفزع ، وحالة
خوف دائم . وخشى علماء الأزهر من إنتقام السلطات الفرنسية منهم ، أو من
قيام طالب آخر بحادث مماثل أو مشابه ، فطلبوا الإذن من السلطات العسكرية
الفرنسية بإقفال الجامع ؛ فإذن لهم كبير الفرنسيس ، الجنرال مينو ، بذلك . وفى
صبيحة اليوم التالى ، أقفلوه ، وسمروا أبوابه . وظلت أبواب الأزهر مغلقة طوال
الفترة الباقية للحملة الفرنسية على مصر ، ولم يفتح من جديد إلا فى نهاية شهر
محرم سنة ١٢١٦هـ ، أى فى ٢ يونيو سنة ١٨٠١ .

(١) الجبرتى ج ٣ . ص ١٣٣ — ١٣٤

الفصل التاسع عشر

قيادة الجنرال مينو وخروج الحملة

كان الجنرال مينو قد تولى القيادة العامة وقد بلغ عمره ٥٠ عاماً ، فكان أقل همة على المعارك والالتحام من غيره من القواد الذين كانوا يصغرونه فى السن ؛ وكان أقرب إلى الرغبة فى الاستقرار ، خاصة وأنه كان قد تزوج من إحدى المصريات ، وأشهر إسلامه ، وسمى نفسه عبد الله باشا مينو . ورغم رغبته فى الاستقرار فى مصر ، أى فى إبقاء الاحتلال الفرنسى فى البلاد ، ومجهوداته المتعددة التى بذلها من أجل تحقيق هذه السياسة ، فقد كتبت عليه هذه الظروف أن يواجه قوى ضغط كبيرة ، من جانب كل من الدولة العثمانية ومن بريطانيا ، وأجبرته هذه القوى على أن يخرج بالحملة الفرنسية من مصر . فيعتبر حكمه هى الفترة الأخيرة ، والمرحلة النهائية ، من مراحل تاريخ مصر تحت الإحتلال الفرنسى ؛ وفتح جلاء الفرنسيين عن مصر عهداً جديداً من تاريخ البلاد . فمن هو الجنرال مينو ؟ وما هى سياسته ؟ وما هى القوى التى واجهته ؟ وكيف تطورت الأحداث إلى خروج الفرنسيين من البلاد ؟

١ — الجنرال مينو وسياسته : —

كان الجنرال مينو قد تخرج من المدرسة الحربية قبل نشوب الثورة الفرنسية ، وكان من طبقة النبلاء ، ويحمل لقب بارون ؛ ولكنه تنازل عن هذا اللقب ، وانضم إلى جانب الشعب بعد إعلان الثورة ، وأصبح عضواً فى الجمعية العمومية . ثم عاد إلى الجندية واشترك فى بعض المعارك ، وإن كان لم ينجح فى إظهار كفاءة حربية لها قيمتها . وحين مجيئه إلى مصر ، أصيب بإحدى الجراح فى عملية الهجوم على

الاسكندرية ، الأمر الذى جعل الجنرال بونابرت يعينه قائداً لمنطقة رشيد ؛ ولم يتمكن من الاشتراك فى عمليات لها قيمتها ، سواء فى إحتلال مصر ، أو حتى فى الحملة الفرنسية على سوريا . وعينه الجنرال كليبر قائداً لمنطقة القاهرة بعد إخماد ثورة القاهرة الثانية . وتولى القيادة « بصفة مؤقتة » نتيجة لكونه أقدم جنرال فى الحملة ، وإنتظاراً لمجىء الأوامر بتعيينه أو بتعيين غيره فى هذا المنصب .

ولم يكن الجنرال مينو يتمتع بمظهر يمثل العظمة ، مثل كليبر ، بل إنه كان ضخما مع بعض الترهل ؛ ولم تكن طريقته فى معاملة الضباط والجنود هى طريقة القائد الشجاع ، بل كانت تقرب أكثر من ذلك إلى طريقة رجل الإدارة ، حتى أن البعض أسماه بالسلطان مينو . وكانت بقية القواد ينظرون إليه على أنه لا يمثل شجاعة الجندى الفرنسى ، ويعتقدون أنه لا يصلح لتولى القيادة العامة . هذا علاوة على أن الجنرال مينو كان من أنصار بقاء الحملة فى مصر ، وكانت غالبية الضباط والجنود قد بدأت تشعر وكأنها منفية عن فرنسا ، مقطوعة الصلة بالوطن الأم ، وبدأت تفكر فى ضرورة العودة إلى أوربا . ورغم ذلك فقد وقع عبء هذه القيادة على الجنرال مينو ، وكان هذا العبء يزيد عن ذلك الذى تحمله الجنرال كليبر ، فيما يتعلق بمعارضة بعض الجنرالات له ولسياسته .

ولقد سار الجنرال مينو فى سياسته على أساس بقاء الإحتلال الفرنسى فى مصر . وما دامت قوات الحملة عاجزة عن الاتصال بفرنسا ، فعليها أن تعيش فى البلاد ، وبموارد البلاد ، ومع أهل البلاد ؛ أى النظر إلى مصر على أنها مستعمرة فرنسية . وتدل جميع الخطوات التى اتخذها الجنرال مينو بالنسبة للإدارة والضرائب ، وبالنسبة للصناعة والتجارة والزراعة ، وكذلك بالنسبة لعلاقات الفرنسيين بالوطنيين ، على أنه كان يعتبر مصر مستعمرة فرنسية ، أو يحاول الوصول بها إلى هذا الوضع .

أما فيما يتعلق بنظم الادارة ، فقد إعتبر الجنرال مينو نفسه نائباً عن حكومة القنصلية فى حكم البلاد ؛ وما دامت الصلات صعبة مع أوربا فانه قد أعطى نفسه صفة رئيس الدولة فى معالجة كل شئون البلاد . وأصبح الجنرال مينو بالتالى هو الذى يصدر الأوامر ، وكأنها القوانين ، حتى فيما يتعلق بشئون الأهالى ، علاوة على سلطانه العسكرية بصفته قائداً عاماً للحملة . وعمل الجنرال مينو على أن يشرف بنفسه على الإدارات وعلى حساباتها ، وعلى كل ما يتعلق بالتموين . وأشرف على عملية جمع الأموال من الأقاليم ، بعد أن كان بعض التلاعب قد ظهر فيها ، رغم إشراف قواد المناطق العسكرية عليها . وكان الجنرال مينو يهدف من وراء ذلك إلى أن تتوفر لدى القيادة العامة الأموال اللازمة للانفاق على جيش الشرق ، حتى تتحسن أحوال الجند ، وسائر رجال الحملة . (١) وكان يرغب كذلك فى التمكن من دفع مرتبات الجنود بصورة منتظمة ، ودفع نفقات الإدارة العامة . وكان الجنرال مينو يعلم بأن البكوات المماليك كانوا يجمعون من الأهالى ما يقرب من ٦٠ مليون فرنك ، ولا يقدمون للإدارة الفرنسية سوى ثمانية عشر مليوناً . وكانت الثورة التى انتشرت فى طول البلاد وعرضها ، وإستمرت مشتعلة فى العاصمة منذ وقت مجىء حملة يوسف ضيا باشا ، قد أعطت السلطات الفرنسية فرصة ، مع إخضاع هذه الثورة وإخضاع الأقاليم ، لفرض الكثير من الضرائب والغرامات على الأهالى ؛ كما أنها أسلمت للفرنسيين كميات كبيرة من السلع والحبوب التى قاموا بمصادرتها . فعمد الجنرال مينو إلى بيع هذه السلع والبضائع ، حتى تتوفر فى يديه الأموال .

ولقد إستمر الجنرال مينو فى فرصة الضرائب على الأهالى ، ولم يكن الناس قد أتموا بعد دفع الغرامات الأولى ، رغم ما قاسوه فى دفعها ، ورغم بقاء بعضهم

(١) د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ٢٤١ .

فى الحبس ، وفرار البعض الآخر من البلاد . وأمر الجنرال مينو بأن تصادر أملاك الفارين الذين لا يعودون بعد اثنين وثلاثين يوماً . وكان الفرنسيون يحضرون لجمع المال ، ومعهم الجنود والفعلة ، وبأيديهم القزم ، ويأمرون بهدم الدار إن لم يدفع صاحبها فى الحال . كما أغلقوا كثيراً من الوكائل والحوانيت « على غفلة فى يوم واحد » ؛ ثم صاروا يفتحونها بعد ذلك ، ويسعرون ما فيها بأبخس الأثمان . وكانت الغرامة جماعية ، فإن كفى ثمن السلع كان بها ، وإن زاد إحتفظوا بالباقى لإكمال قيمة غرامة الجار ، وكانت السلع ، فى غالب الأحيان ، لا تكفى لسداد الغرامة ، طبقا لتسعيرهم لها .

وإلى جانب هذه العملية فكر الجنرال مينو فى مشروع لإصلاح نظام الضرائب التى كان يدفعها المصريون ، وعلى أساس توحيدها ، ووصولها كاملة إلى خزائن الحكومة . وكان هذا المشروع يقر مبدأ المساواة بين المصريين فيما يؤدونه من ضرائب ، ويقضى بحرمان الملتزمين من استغلال عملية جمع الضرائب ، وكذلك حرمان الصرافين الأقباط مما كان يصل إلى جيوبهم من هذه العملية . وكان الفلاح يدفع ضرائب متعددة ، كالميرى والبرانى والفائض ، علاوة على الغرامات والضرائب التى كانت فى صالح الملتزمين . ووضع الجنرال مينو مشروعه الذى نص على الاستعاضة بكل ذلك بضريبة موحدة ، تحدد حسب عدد الأفدنة ، وتحدد فى كل عام فى تناسب مع فيضان النيل ، وطبقاً لجودة الأرض . ورسم هذا المشروع بتقسيم الأموال المتحصلة إلى أربعة وعشرين جزءاً ، منها إثنى عشر جزءاً كنصيب للجمهورية الفرنسية ، وسبعة أجزاء يأخذها الملتزمون نظير ما فقدوه من الأموال التى اعتادوا تحصيلها من القرى التى كانوا قد إلتزموا بها ، ثم ثلاثة أجزاء تعطى لمشايخ البلد ، تعويضا لهم عن الإتاوة التى كانوا يحصلونها من القرى ؛ أما ما تبقى بعد هذا التوزيع ، قد خصص للإنفاق عن أعمال الرى

والقنوات والجسور ، ولدفع أجور العمال ، حتى يعفى الفلاح من السخرة . (١)

وكان معنى إعطاء دخل معين للملتزمين ، ولمشايخ البلد أو العمد ، هو منع ممارستهم السلطة أو الاستغلال تجاه الأهالى ، وجعل إتصالهم بخزانة الدولة ، الأمر الذى يستتبع ظهور هذا الدخل بمظهر المعاش . أما الخزانة العامة ، فإن إيراداتها ستزيد نتيجة لحصولها على نصف ما يدفعه الفلاح بالفعل . وأما الفلاح فإن علاقته ستصبح مباشرة مع خزانة الدولة ، الأمر الذى سيحوله من مجرد منتج فى الأرض ، إلى صاحب حيازة من الدولة ، وهى أولى خطوات الملكية العقارية .

وكان هذا المشروع يشتمل على ثمان وعشرين مادة ، وعزم الجنرال مينو على تطبيقه ابتداء من سنة ١٢١٥ هـ . ولقد تطلب هذا المشروع القيام بعملية مسح للأراضى المصرية ، وأمر الجنرال مينو بالبدء فيها منذ ٢ مارس سنة ١٨٠١ ، وشكل اللجنة الخاصة بذلك من عدد من المهندسين الفرنسيين ، « لتحديد قيمة ضريبة الأرض السنوية ، أو الميرى ، وتحصيلها بالعدل والقسطاس » . ولكن الوقت لم يمهل الجنرال مينو لإتمام هذه العملية ، إذ أن بداية شهر مارس سنة ١٨٠١ قد شهدت بدء العمليات العسكرية من جديد .

أما من ناحية الزراعة والصناعة والتجارة ، فنجد أن حاجة الجنرال مينو المستمرة والشديدة إلى الأموال ، قد دفعته إلى الاهتمام بهذه الميادين . واستتبع مشروعه الخاص بتعديل النظام الضرائبى إعادة النظر فى الأراضى الزراعية فى مصر ، ومسحها والاهتمام بها . وحين جاء فيضان النيل منخفضا فى سنة ١٨٠٠ ، أمر الجنرال مينو بتوزيع التقاوى والبذور على الفلاحين . ولا شك فى أن الجنرال مينو كان يخطط لإنتاج بعض المحاصيل المدارية فى مصر ، وقام

---

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية . ص ٢٤٧ .

بمحاولات فى هذا السبيل بإنشاء حديقة خاصة للنباتات فى القاهرة ، وطلب إلى فرنسا إرسال عدد من عمال الفلاحة ، والآلات الزراعية ، وأمر بإجراء تجارب لزراعة البن وقصب السكر ، وأمر بمنع قطع الاشجار ، ووجه الفلاحين إلى ضرورة الاكثار من زراعة أشجار الاخشاب ، حتى ينتفعوا بأخشابها. وكانت مشروعات الجنرال مينو فيما يتعلق بالصناعة تسير على نفس الطريق ، وكان يهدف الوصول إلى إنشاء صناعة فى مصر ، وخاصة فيما يتعلق بالنسيج ، وإن كانت اللجنة الفنية التى شكلها لذلك قد عارضت فى إستخدام المصريين فى الصناعة، حتى لا تتسرب أسرار الصناعة إليهم . ومع ذلك فقد أقامت الحملة مصنعا للنسيج والأقمشة ، وقام بعض الفرنسيين والأجانب الموجودين فى البلاد بانشاء بعض مصانع للصابون ، والمشروبات وغيرها .

وكانت حالة الركود التى أصابت مصر نتيجة لمحاصرة الاساطيل الانجليزية والعثمانية لسواحلها مع الغرامات التى فرضها الفرنسيون على التجار ، تهدد بوقف إيرادات الحملة ، وتهدد بوقف أحوال كل المصريين . ولذلك فإن الجنرال مينو قد حاول أن يهتم بتشجيع التجارة ، وسمح لإدارة الجمارك بأن تعطى للسفن الحق فى مغادرة الموانى ، وفى التصريح لها بالتصدير . وسمح الجنرال مينو بإتجار الانجليز مع مصر ، على أن يكون ذلك على سفن يونانية ، وعلى أساس أن اليونانيين محايدين ، رغم أنهم كانوا من رعايا السلطان ، وإن كان الجنرال مينو قد نظر إليهم على أساس أنهم من سكان الايونية ، والتى كانت هناك منازعات بشأن السيادة عليها . ورغم كل هذه المجهودات ، فقد كان من الصعب احياء النشاط التجارى فى مصر ، ما دامت الأساطيل المعادية مسيطرة على البحار . ولكن سواحل البحر الاحمر كانت لا تخضع للحصار البحرى بنفس القوة التى كانت تخضع بها سواحل البحر المتوسط . ولذلك فإن الجنرال مينو قد اهتم بتشجيع التجارة من السويس ، ومن

القصير ، وإن كانت هذه التجارة محدودة بعمليات بسيطة مع جدة ومع اليمن . وحاول الجنرال مينو كذلك أن يشجع التجارة مع سنار ودارفور ، ومع أقاليم السودان المختلفة ، ومع الحبشة ، ولكن وسائل النقل البرى كانت ضعيفة ، والطرق غير آمنة ، والسلطة ضعيفة ، وقيمة العمليات محدودة . ولكن المهم هو أن الجنرال مينو قد قام بمحاولات فى هذا السبيل ، وأن هذه المحاولات كانت تدل على أنه ينظر إلى مصر على أنها قد اصبحت قاعدة فرنسية فى الشرق ، أو أنها مستعمرة فرنسية ، يرتبط مصيرها بمصير فرنسا .

أما فيما يتعلق بالصلات مع القوى الوطنية ، فإن الجنرال مينو كان يعلم بأهمية إستمرار الود مع الأهالى ، وقيام التعاون مع المصريين ، حتى يتمكن من إبعاد الأخطار الخارجية . وعمل الجنرال مينو على إعادة النظر فى إختصاصات السلطات المحلية ، خاصة وأن حادثة اغتيال الجنرال كليبر كانت تدل على وجود إنفصال واضح بين المصريين والفرنسيين ، وأن فى وسع القيادات الوطنية ، وفى وسع العلماء والمشايخ ، أن يتحولوا إلى المعارضة ، إن لم يتحولوا إلى المقاومة . وكانت أوامر الجنرال مينو إلى السلطات الفرنسية تشتمل دائما على توصيات بضرورة الابتعاد عن كل ما يمس الفضيلة ، أو يتعارض مع الأخلاق ، وعلى توصيات للجنود بملاحظة سلوكهم ، وظهورهم بمظهر لائق أمام الاهالى . وأمر بمكافحة بعض العادات الذميمة التى كانت قد إنتشرت فى القاهرة نفسها فى ذلك الوقت ، مثل إستهتار المغنيات والراقصات ، الامر الذى حظى بتأييد وإستحسان العلماء وسكان القاهرة .

وأخذ الجنرال مينو فى تنظيم الحكومة المركزية فى القاهرة ، وحكومات الاقاليم ، وأعطى لقادة المناطق العسكرية سلطات كبيرة فيما يتعلق بالشئون

العسكرية ، وشئون الامن والدفاع عن البلاد . ولكنه إحتفظ لنفسه ، وبصفته القائد العام للحملة ، بحق تعيين مشايخ البلد فى القرى . وكان الجنرال مينو يهدف من وراء ذلك بممارسة سلطة فعلية على المشايخ والعمد ، وجعلهم يتبارون فى خدمة الحكومة ، إذ أنهم سيعينون لمدة عام واحد ؛ وكان يهدف كذلك الحصول على إيراد للدولة ، إذ أن هناك رسم لتولى هذه الشياخة ، ويدفع كل عام . ولكن هذا الاتجاه لم ينجح ، بل أثار السخط ، ويروى لنا الجبرتى أن مشايخ البلاد ضجت ، « لأن منهم من لا يملك عشاءه » .

وكان ديوان القاهرة قد تعطل العمل به منذ ثورة القاهرة الثانية ، وكذلك دواوين الأقاليم ؛ فاتجه الجنرال مينو إلى إعادة تأليف ديوان القاهرة من جديد ، والاستغناء عن دواوين الأقاليم . وجعل من حق هذا الديوان تفسير القوانين الإسلامية ، وكذلك الإشراف على تعيين القضاة فى المحاكم . وأصدر أمره بذلك فى ٢ أكتوبر سنة ١٨٠٠ ، وجعله بالإنتخاب من بين علماء مصر المسلمين دون غيرهم . واقتصر عدد الأعضاء على تسعة فقط ، ورسم بأن تصرف لهم مرتبات ، ثم أضاف إليهم « أعضاء شرف » ، وعددهم أربعة عشر ، ولهم رأى إستشارى . وأصبح هذا الديوان يشكل هيئة قضائية عليا ، يقترح عزل القضاة وموظفى المحاكم ، وله الحق فى إلغاء الأحكام وتعديلها ؛ الأمر الذى حوله إلى محكمة إستئناف . وإشترك الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، المؤرخ ، فى هذا الديوان ، كما اشترك فيه السيد على الرشيدى ، صهر القائد العام . وكان هذا الديوان أداة طيعة وطائعة فى أيدى الجنرال مينو .

وكانت هذه السياسة التى حاول الجنرال مينو أن يسير عليها تلقى معارضة من جانب عدد من القواد والجنرالات الفرنسيين ، الذين وجدوا فيها دليلا على رغبته فى البقاء فى مصر بشكل مستمر ؛ وجاء هذا العامل ، علاوة على قلة تقديرهم للجنرال

مينو ، سببا فى زيادة معارضتهم له ولسياسته . وشعر الجنرال مينو بأن هناك حركة بين القواد تدل على عدم الرضاء ، فحاول توجيهها لوجهات أخرى ، حتى لا يصطدم بهذه المعارضة ، ويعرض وحدة الفرنسيين للخطر .

وبالإجمال ، يمكننا أن نقول بأن سياسة الجنرال مينو كانت تتلخص أولا وقبل كل شىء فى البقاء فى مصر ، على أنها مستعمرة فرنسية ، وأنه قد بذل مجهوداً من أجل تطبيق هذه السياسة بشكل عملى . ولكنه واجه قوى وظروف عملت على معارضته ، وكانت سبباً فى عدم تمكنه من القيام بمنجزات لها قيمتها فى هذا السبيل .

فمن الناحية الأولى ، كان من الصعب على المصريين أن يميلوا إلى قبول الحكم الفرنسى طالما بدا لهم أن هم الفرنسيين الاول كان يتمثل فى فرض المغارم عليهم ، وإبتزاز الأموال منهم ، وكان الأهالى قد جاءوا يشكون من كل جانب لأعضاء الديوان ، ويطلبون إليهم رفع هذه المظالم ، ولكنهم لم يصلوا فى ذلك إلى نتيجة . كما ضج مشايخ البلد والملتزمون وغيرهم من كل تلك الانظمة التى وضعها مينو لضبط أعمالهم ، ولحسن سير دولاب العمل بكل دقة ؛ فنتج عنها إرهاقهم ، وترتب على تطبيقها إغفال تقاليد أهل البلاد وعاداتهم . وكان يحز فى نفوس الأهالى ، فى القاهرة بنوع خاص ، رؤية الفرنسيين يهدمون بيوتهم ووكائلهم وحوانيتهم ، لكى يستخدموا أحجارها فى أعمال التحصينات التى أقاموها حول العاصمة ، أو لكى يوسعوا الطرقات ، حتى تتمكن القوات الفرنسية من التحرك بسهولة فى قلب المدينة .

ومن ناحية ثانية ، ظل مينو يواجه معارضة قوية وفعالة ، من جانب عدد كبير من قواد الحملة وضباطها ، ومعارضة صامتة ، أو سلبية ، وإن كانت لا تقل فى أثرها عن المعارضة الأولى ، من جانب طائفة كبيرة من علماء الحملة الذين أصبحوا

يشاركون جيش الشرق رغبته فى العودة سريعاً إلى فرنسا .

ومن ناحية ثالثة ، لم يجد الجنرال مينو متسعا من الوقت لتنفيذ مشروعاته وإصلاحاته ، إذ سرعان ما يجىء العثمانيون والانجليز إلى مصر لمحاربة الحملة الفرنسية وإخراجها من البلاد بقوة السلاح ، بعد أن فشلت جهودهم فى إقناع الجنرال مينو بضرورة تنفيذ إتفاقية العريش ، والجلاء عن مصر ، بإتفاق سياسى وبدون حاجة إلى الإشتباك فى معارك جديدة . (١)

وكل هذه الأسباب وقفت عقبات كأداء أمام الجنرال مينو ، وحرمته من أن يتمكن من تنفيذ سياسته ، ويبقى فى مصر ، ويحتفظ بها مستعمرة فرنسية .

٢ — الحملة الإنجليزية العثمانية ومعركة كانوب : —

كانت انجلترا قد واصلت عداءها لفرنسا بشكل عام ، وعداءها لوجود القوات الفرنسية فى مصر بشكل خاص . وكان نزول الحملة الفرنسية إلى مصر قد أظهر أهمية موقع مصر الجغرافى ، وبصفته مفرق هام للطرق والمواصلات بين الشرق والغرب ، وبصفته مركزاً يمكن الدولة المسيطرة عليه من أن تقول كلمة لها وزنها فى حوض البحر المتوسط . ولم تكن أهمية مصر بالنسبة لبريطانيا تقتصر على مجرد الرغبة فى إخراج الحملة الفرنسية منها ، بل كانت تمتد كذلك إلى إمكانية وضع بريطانيا أقدامها فى مصر ، كنقطة إرتكاز يمكنها أن تفيد منها فى عملياتها الاستراتيجية ، اللازمة لإحتفاظها بمناطق إستغلالها فى الشرق الأقصى . ولذلك فإن بريطانيا قد إختارت أن تعمل فى مصر ، إلى جانب الدولة العثمانية ، حتى تحصل بالود على تلك المزايا التى كانت الحملة الفرنسية قد فشلت فى الحصول عليها بالقوة .

ولكن مصلحة فرنسا كذلك كانت تملى عليها أن تحاول الاحتفاظ بقواتها

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية . ص ٢٧٩ — ٢٨٠ .

فى مصر ، خاصة وأن الجنرال بونابرت كان قد وصل ، بعد عودته إلى فرنسا ، إلى منصب القنصل الأول ، وشعر باهتمام الانجليز بالبحر المتوسط ، وبإعدادهم القوات فى الجزر الأيونية وجبل طارق للقيام بعمليات مشتركة مع العثمانيين ضد القوات الفرنسية الموجودة فى مصر . وكان مشروع جيش الشرق عزيزاً على قلبه ، وعلى فكره وعلى مشاعره ، فحاول أن يرسل بعض المدد إلى الحملة الفرنسية فى مصر ، حتى يتمكن من الاحتفاظ بها كعامل هام على خريطة العمليات الحربية ، وخريطة القوى السياسية . ولكن الأمر لم يكن سهلا بالنسبة للجنرال بونابرت ، وبخاصة أمام تفوق بريطانيا البحرى فى البحر المتوسط ، وتمكنها ، بعد حصار دام فترة عامين ، من الاستيلاء على مالطة . وكان معنى إحتلال الإنجليز لمالطة من الفرنسيين أنه سيصبح فى وسع بريطانيا مهاجمة الحملة الفرنسية فى مصر بسهولة أكبر ، وأن العبء سيزيد على كاهل الفرنسيين عما كان عليه فى الماضى ، وستزداد عملية إمداد فرنسا حملتها الموجودة فى مصر صعوبة ، كما ستزداد أمر دفاع الحملة عن مواقعها فى مصر صعوبة كذلك .

ولقد حاول القنصل الأول أن يتصل بقوات فرنسا الموجودة فى مصر ، بكل الوسائل الممكنة ، ورغم تفوق الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط ، وذلك للعمل على تقوية الروح المعنوية للجنود ، وإحياء الأمل فى نفوسهم بأنه لم ينساهم ، وبأنه سيمدهم بالجند والعتاد . ووصلت سفينتان حربيتان فرنسيتان إلى الاسكندرية فى يوم ٣ فبراير سنة ١٨٠١ ، وكان على ظهر كل منهما ثلاثمائة جندى ، وكثير من الذخائر والمدافع . وسادت الفرحة الفرنسيين ، « وضربوا مدافع كثيرة ... ويستدل بذلك على أن مملكة مصر صارت فى حكم الفرنسيس ، لا يشاركهم غيرهم فيها . هكذا قالوا » . ولا شك فى أن نشر هذه الدعاية كان يهدف رفع الروح المعنوية للفرنسيين ، ومحاولة تثبيت أقدامهم فى مصر . وتكرر مجىء السفن

الفرنسية إلى الإسكندرية فى يوم ٦ مارس سنة ١٨٠١ ، وكان له نفس التأثير .
وحاول الجنرال بونابرت أن ينقل الأسطول الفرنسى من ميناء برست على المحيط الأطلسى إلى ميناء طولون ، حتى يتمكن من زيادة قوته فى البحر المتوسط . وحاول أن يوجه جزءاً من سفن هذا الأسطول إلى الإسكندرية ، وعليها ما يقرب من خمسة آلاف جندى ، مع كثير من المهمات والذخائر ، لتدعيم قوة الفرنسيين فى مصر . ولكن قائد هذا الأسطول خشى من مواجهة الأسطول البريطانى ودخل إلى ميناء طولون ، ولم تصل إلى الاسكندرية إلا سفينة واحدة من سفن أسطوله . ورغم قيام هذا الأميرال بمحاولات عديدة للخروج من طولون ، فانه فشل ، وظل فى هذه القاعدة البحرية فى جنوب فرنسا ، دون أن يتمكن من إمداد الحملة الفرنسية فى مصر . ومعنى هذا أن فرنسا رغم وجود الجنرال بونابرت على رأس حكومتها ، قد فشلت فى إمداد القوات الفرنسية فى مصر بما يلزمها من رجال وعتاد وأسلحة وذخائر . وفى نفس هذا الوقت الذى إنقطعت فيه المواصلات بين فرنسا والموانى المصرية ، كانت بريطانيا قد أتمت إستعدادها للحملة التى ستوجهها على مصر .

وكان الجنرال مينو غارقا فى مشروعاته وتأملاته ، ولم يصدق الأنباء التى جاءته بقرب مجىء حملة عثمانية وحملة بريطانية للهجوم على مصر . وكان مراد بك قد علم ، وهو فى الصعيد ، وعن طريق الرسل الذين كانوا يتصلون به من جانب إبراهيم بك ، الموجود فى سوريا مع العثمانيين ، بوجود إستعدادات ضخمة للهجوم على مصر . وكان مراد بك مواليا للفرنسيين ، وقرر أن يوصل هذه الأنباء إلى الجنرال مينو ، وأوفد إليه عثمان بك البرديسى بمناسبة سداد خراج الصعيد ، وأطلعه على رسائل إبراهيم بك ، وأبلغه نبأ إقتراب الحملة العثمانية البريطانية من البلاد ، وطلب إليه أن يحافظ ، فى حالة الدخول فى مفاوضات مع

الدولة العثمانية ، على المزايا التى نالها مراد بك فى إتفاقيته مع الجنرال كليبر ؛ وأكد له أنه سيضع قواته تحت تصرف القيادة الفرنسية ، وطبقاً للإتفاق ، فى حالة إخفاق المفاوضة . ولكن الجنرال مينو لم يلتفت لهذه التحذيرات ، ولم يعطها الأهمية الجديرة بها .

وكانت إستعدادات بريطانيا من أجل الحملة على مصر قد تمت ، وأقلعت قوات الجيش البريطانى من جبل طارق، منذ أوائل شهر نوفمبر سنة ١٨٠٠ ، ونزلت إلى بعض موانى آسيا الصغرى فى أواخر شهر ديسمبر وأوائل شهر يناير ، وأخذت هذه القوات فى التمرن على عمليات النزول من السفن على السواحل ، إلى أن تتم الدولة العثمانية إستعداداتها ، وتتفق القيادات على وضع الخطة المشتركة . أما الدولة العثمانية فإنها كانت قد أعدت جيشين ، الاول بقيادة يوسف ضيا باشا ، الصدر الأعظم ، وكان عليه أن يزحف بالطريق البرى من سوريا إلى مصر، والثانى يبحر من ميناء مرمريس فى الاناضول ، وعلى سفن الاسطول العثمانى، بقيادة أمير البحار حسين باشا ، قبطان باشا البحرية العثمانية ، ويتجه إلى سواحل مصر الشمالية .

ولقد أبطأت سفن أسطول حسين باشا فى السفر ، فأقلعت سفن الاسطول البريطانى فى ٢٢ يناير سنة ١٨٠١ ، وبقيادة الاميرال اللورد كيث ، قائد القوات البحرية البريطانية فى البحر المتوسط ، وصحبتها بعض سفن المدفعية العثمانية ، وكتيبة من الجنود العثمانيين ، فوصلت تجاه الاسكندرية مساء أول مارس . وألقى هذا الأسطول مراسيه فى مياه خليج أبى قير ، وكان يحمل على ظهره حملة بريطانية بقيادة الجنرال السير رالف أبركرومبى Ralph Abercromby ، يبلغ عدد جنودها ١٧٫٥٠٠ جندى . وظلت هذه السفن عدة أيام فى البحر ، مما أعطى فرصة لقائد موقع أبى قير الفرنسى للإستعداد لمواجهتها .

وكان من المفروض أن تحضر لسواحل مصر فى نفس هذه الفترة القوة البحرية العثمانية ، وعدد رجالها يقرب من ستة آلاف جندى ، وتسير فى فرع رشيد صوب القاهرة بقيادة حسين باشا ؛ وأن يصل كذلك جيش الصدر الأعظم، الذى كان عدد قواته يبلغ ٢٥٫٠٠٠ جندى ، لمهاجمة القاهرة من منطقة الشرقية ؛ وتصل قوة رابعة تبلغ ستة آلاف جندى ، ترسلها حكومة الهند إلى القصير والسويس ، حتى يطبقوا على الفرنسيين من كل جانب . ولكن هذه القوات تأخر وصولها مما أدى إلى التأثير على فاعلية الخطة الموضوعة ، والتأثير بالتالى على إمكانية مقاومة الحملة الفرنسية لفترة أطول .

وكانت القوات الفرنسية الموجودة فى الاسكندرية فى ذلك الوقت يتراوح عددها بين ١٥٠٠ ،و٢٠٠٠ جندى ، وحاولت جهدها أن تمنع القوات البريطانية من النزول إلى سواحل أبى قير . وإستخدم الفرنسيون مدفعيتهم ، وخسر الإنجليز كثيراً من القتلى فى سفنهم ، أثناء نزول قواتهم إلى الساحل . ثم إستمر القتال على البر ، وكانت القوات البريطانية أكثر عدداً ، فهزمت الفرنسيين ، وحاصرت قلعة أبى قير ،وإضطرت الفرنسيين إلى التقهقر غربا صوب الاسكندرية، وعملوا بسرعة خطوطا جديدة قرب المندرة . وفى أثناء ذلك الوقت تمكنت بقية قوات البريطانيين من النزول إلى الساحل ، وإستعدت للضغط على القوات الفرنسية المرابطة إلى غربها .

وكانت عملية إنزال الجنود البريطانيين قد بدأت فى أبى قير فى يوم ٨ مارس ، وبدأ ضغط البريطانيين على الفرنسيين يوم ١٢ مارس . وإضطر الفرنسيون إلى التقهقر غرباً صوب التلال التى كان يقع عليها معسكر القياصرة ، والتى تسمى الآن بمعسكرات مصطفى باشا ، وتحصنوا فى هذه التلال ، ولكن البريطانيين واصلوا زحفهم ، ودارت معركة حامية بين الجانبين فى يوم ١٣ ، هجم فيها البريطانيون

على مواقع الفرنسيين ، وإستماتت المدفعية الفرنسية فى إنزال الخسائر الفادحة بالقوات المهاجمة . ثم حاولت القوات الفرنسية القيام بهجوم مضاد على البريطانيين، ولكنها إنهزمت ، فتراجعت إلى أسوار مدينة الاسكندرية ، عند باب رشيد ، أو باب شرقى ، وتحصن البريطانيون فى مرتفعات معسكر القياصرة ، أو مصطفى باشا . والواقع أن المعركة لم تكن متعادلة ، إذ أنها حدثت بين ١٤٫٠٠٠ جندى بريطانى ، وبين مالا يزيد على ٥٫٠٠٠ جندى فرنسى . وإنتهت بسيطرة البريطانيين على كل المنطقة الواقعة شرقى مدينة الاسكندرية ، دون أن يتمكنوا من الدخول إلى الاسكندرية ، التى دافع عنها الفرنسيون دفاعا مستميتاً ، وأنزلت مدفعيتهم المنصوبة على كوم الدكة وعلى كوم الناضورة خسائر فادحة بالبريطانيين .

ووصلت أنباء مجىء الاسطول البريطانى إلى أبى قير إلى الجنرال مينو فى القاهرة ، فظهر إرتباكه ، وظهر عدم إستعداده . وبدلا من أن يسير على الخطة التى كان الجنرال بونابرت ، ومن بعده الجنرال كليبر قد سار عليها ، لمواجهة الهجمات الخارجية عن طريق تجميع القوات العسكرية الموجودة فى البلاد، والتقدم بها كقوة ضاربة ، بدلا من ذلك ، أخذ الجنرال مينو فى إصدار بعض الأوامر المتضاربة ، وأخذ يوزع جنوده شرقا وغربا ، بين القاهرة والاسكندرية ، وأبى قير ورشيد ودمياط والسويس ، والمنصورة والصالحية ، والجيزة والوجه القبلى ؛ ثم عمل على تجميع بعض قواته ، والسير بها صوب الاسكندرية .

وزاد ظهور قلق الفرنسيين وخوفهم من منعهم نشر أى أخبار عن عملية نزول البريطانيين فى أبى قير ، على الأهالى ، ومن تحذيرهم لهم بعدم تصديق الاشاعات ، وإنذارهم كل من ينقل هذه الاشاعات ويروجها بالحكم عليه بالاعدام. ولم يكن من السهل ، بأى شكل من الأشكال ، إخفاء الأنباء عن شعب يتناقل الروايات ، من فم لأذن ، وبطريقته الخاصة عندئذ شعر الجنرال مينو بضرورة

مكاشفة أعضاء الديوان فى الأمر ، وجمع أعضاء الديوان ، وقرأ عليهم منشوراً إدعى فيه أن القوات البريطانية التى جاءت إلى أبى قير قد عادت أدراجها ، وطلب فيه إلى المصريين السكون والهدوء ، وتوعد كل من يحرك الفتنة بالقتل ، وأشار إلى ما كان قد وقع للمصريين من القتل والمغارم فى ثورة القاهرة الأخيرة . ثم دارت مناقشة بعد ذلك بين أعضاء الديوان والمندوبين الفرنسيين فيه عما يجب عمله ، وكان أعضاء الديوان لايعرفون كيف يمكن تحميلهم مسئولية فى هذا النطاق ، ولكن الفرنسيين شرحوا لهم بأنه من واجب العقلاء نصيحة المفسدين . وأصر أعضاء الديوان على أن « كل نفس بما كسبت رهينة » ، وعلى أن « لاتزر نفس وزر أخرى » . وإنتهت جلسة الديوان دون الوصول إلى نتيجة . وخشى الجنرال مينو من موقف العلماء ، وكتب منشوراً آخر أبلغه لأعضاء الديوان فى بيوتهم ، ويشتمل على إنذار يلقى عليهم فيه تبعة كل ثورة تحدث من الأهالى وكان يرغب فى إرهابهم ، وفى إجبارهم على إستخدام نفوذهم لمنع قيام أى حركة فى البلاد . وكانت مسئولية جسيمة على العلماء ، ولم يكن فى وسعهم ضمان مشاعر وتحركات الجماهير . فاجتمعوا فى دار الشيخ الشرقاوى ، ورئيس الديوان ، « وأحضروا مشايخ الحارات ، وكبراء الأخطاط ، ونصحوهم وأنذروهم ، وأمروهم بضبط من هو دونهم ، وألا يغفلوا أمر عامتهم ؛ وحذروهم وخوفوهم العاقبة ، وما يترتب على قيام المفسدين ، وجهل الجاهلين ، وأنهم هم المأخذون بذلك ، كما أن من فوقهم مأخوذ عنهم ، فالعاقل يشتغل بما يعنيه » .[1] ولم تكن ظروف سكان القاهرة ، بعد مالاقوا من ضغط وإرهاب ووقوف حال ، تسمح لهم بالقيام بثورة جديدة . ولكن الفرنسيين كانوا يخشون من هذه الإمكانية .

وأخذ الفرنسيون فى إعتقال بعض الشخصيات ، مثل الشيخ محمد السادات ،

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ١٤٩ .

الذى أصعدوه إلى القلعة من جديد ، وإن كان هذا الأمر قد تم بدون إهانة فى هذه المرة ، وكان ذلك خوفا من إثارة الفتنة والعمل على تهييج العامة ، خاصة وأنهم قد نظروا إليه على أنه من العناصر المعادية لهم . واستمرت حركة الاعتقالات وإتسعت بعد مجىء الأخبار بتقدم القوات العثمانية برأ من سوريا ، وإحتلالها العريش . وزاد إضطراب السلطات الفرنسية فى القاهرة ، وأمرت بجمع الديوان ، فى يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٠١ ، وأبلغت الأعضاء أنها رأت إعتقال بعض الأعيان ، لمقتضيات الحرب ، وتلطفت فى إبلاغ هذا القرار للأعضاء . « فلزم الأمر لتعويق بعض الأعيان ، وذلك من قوانين الحروب عندنا ، بل وعندكم ، ولا يكون عندكم تكدر ولاهم بسبب ذلك ، فليس إلا الإعزاز والإكرام أينما كنتم » .[1] وإنتهى الأمر بإلقاء القبض على أربعة من أعضاء الديوان هم الشيخ الشرقاوى ، والشيخ المهدى ، والشيخ الصاوى ، والشيخ الفيومى ، وأصعدوهم إلى القلعة ، مكرمين ، ونقلوا معهم الشيخ السادات ، فى المسجد الموجود هناك . أما بقية المشايخ أعضاء الديوان ، فإنهم تركوهم للاجتماع بالجنرال بليار ، حاكم القاهرة ، وللاستمرار فى تصريف أمور البلد معه . وسرعان ماساد الاضطراب مدينة القاهرة ، نتيجة لورود الأنباء بوقوع اشتباكات جديدة بين الفرنسيين والانجليز.

أما الجنرال مينو فإنه قد أسرع فى ذلك الوقت بالذهاب صوب الاسكندرية ، ماراً بالرحمانية ودمنهور ، ووصل إلى الاسكندرية فى يوم ١٩ مارس ، وأخذ فى الإستعداد للمعركة . وخشى الجنرال مينو من أن يضيع الوقت أكثر من ذلك ، وبشكل يسمح للقوات البريطانية بمهاجمته فى الاسكندرية ، الأمر الذى يؤدى إلى حصاره داخل أسوارها ، ويؤدى بالتالى إلى تهديدهم بالمجاعة . هذا علاوة على أن مثل هذا الموقف كان سيفقد نصف قوات الحملة الموجودة مع الجنرال مينو سيولة

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ١٥٢ .

الحركة ، فى الوقت الذى ستتمتع فية القوات المهاجمة بهذه السيولة ، ودون أن
تلقى قوات ضخمة تواجهها . وإستقر رأى الجنرال مينو على أن يبدأ بالهجوم ،
قبل أن يتم البريطانيون إستعدادهم . ونسى الجنرال مينو أن قوات الحملة البريطانية
كانت تفوق قواته عدداً ، وأنها كانت قد أتمت إستعداداها ، وأنها لم تكن
تقاسى بما قاست منه القيادة الفرنسية من إختلاف فى الرأى ، وإختلاف فى
الإتجاهات .

وخرج الجنرال مينو على رأس قواته من باب رشيد ، أو باب شرقى ،
وإتجه صوب القوات البريطانية المرابطة أمامه ، وذلك فى يوم ٢١ مارس سنة
١٨٠١ . ووقعت المعركة على طول الخط الممتد من النزهة ، على ترعة الاسكندرية ،
شمالا إلى ساحل البحر ، وسميت باسم كانوب ، نسبة إلى باب رشيد . وكانت
هذه المعركة من أهم المعارك التى أثرت فى مستقبل الحملة الفرنسية فى مصر .
وكانت القوات الفرنسية فيها بقيادة الجنرال مينو ، والقوات البريطانية بقيادة
السير رالف أبر كرومبى ، وكان عدد القوات البريطانية يقرب من ضعف عدد
القوات الفرنسية المشتركة فى المعركة ، وكانت بعض قطع البحرية البريطانية تساند جناحه .
وكانت المعركة حامية ، قتل فيها عدد من الجنرالات ، وظهرت فيها كفاءة المدفعية
من الجانبين ، وبذل فيها الفرسان تضحيات كبيرة . وبدأت المعركة فى الصباح ،
وإستمرت إلى قرب الظهر ، وكانت الخسارة متقاربة من الجانبين ، وبلغت ما يقرب من
١ر٥٠٠ قتيل ، وخسر الفرنسيون بعض الجنرالات ، وخسر البريطانيون قائدهم
السير رالف ؛ وجرح فيها السير سيدنى سميث . وبعد المعركة تولى السير هتشينسون
Hutchinson قيادة البريطانيين . وإضطر الفرنسيون إلى التراجع إلى أسوار
الاسكندرية ، والتحصن وراءها . وهكذا حوصرت نصف قوة الحملة الفرنسية
الموجودة فى مصر فى الاسكندرية ، بينما أصبح الطريق مفتوحا أمام البريطانيين

للاستمرار فى زحفهم إلى داخل البلاد .

وتريث البريطانيون قليلا قبل بدئهم بالزحف ، وكانوا ينتظرون مجىء
الأسطول العثمانى ، الذى كان يحمل ستة آلاف جندى ، بقيادة حسين باشا .
ووصل هذا الاسطول إلى أبى قير فى يوم ٢٥ مارس سنة ١٨٠١ ، وكان مدداً
له قيمته فى العمليات المقبلة . وسيقوم أربعة آلاف من الجنود العثمانيين ، فى
خلال شهر أبريل ، مع ألف من البريطانيين ، بالزحف من أبى قير إلى رشيد
بحذاء الساحل ؛ وسيتمكنون من إحتلال هذه المدينة وقلعتها بعد مقاومة .

وهكذا سيصبح الطريق مفتوحا أمام العثمانيين والبريطانيين للتقدم صوب
القاهرة ، براً فى إقليم البحيرة ، وبحراً فى فرع رشيد ، فى الوقت الذى سيظل
فيه الجنرال مينو وجزء كبير من قواته محصورين فى الاسكندرية ، وسيزيد من
حصار الفرنسيين فى الاسكندرية قيام الانجليز بقطع السد الذى كان يفصل بحيرة
أبى قير عن بحيرة مريوط ، والذى كانت تسير عليه ترعة الاسكندرية . وأدى
ذلك إلى إنقطاع مياه الشرب عن الاسكندريه ، وإلى طغيان مياه بحيرة أبى قير ،
التى كانت مفتوحة على البحر عند المعدية ، على بحيرة مريوط ، وإغراق هذه
المياه المالحة مساحات واسعة من الأراضى الزراعية فى شمال غرب الدلتا ،
« وإن الانجليز ... أطلقوا المحبوس عن المياه السائلة من البحر المالح منه إلى
الجسر المقطوع ، حتى سالت المياه ، وعمت الأراضى المحيطة بالاسكندرية ،
وأغرقت أطيانا كثيرة ، وبلاداً ومزارع ؛ وأنهم قصدوا فى الأماكن التى يمكن
الفرنسيس النفوذ فيها ، بحيث أنهم قطعوا عليهم الطرق من كل ناحية » (١)

٣ — الزحف وتسليم القاهرة :

بدأت القوات العثمانية والبريطانية فى الزحف جنوبا من رشيد ، وكانت

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ١٧٧ .

هناك قوات فرنسية متمركزة قرب الرحمانية . وكانت السلطات الفرنسية فى القاهرة ، بقيادة الجنرال بليار ، عاجزة عن إرسال المدد إلى أية منطقة ، خاصة فإن الجنرال مينو كان قد وزع القوات بدلا من أن يعمل على تجميعها . واضطر الجنرال مينو ، وهو فى الاسكندرية ، إلى أن يرسل إحدى الكتائب لتدعيم القوة الموجودة فى الرحمانية ، ولكنها كانت غير كافية لهذه المهمة ؛ فاضطر إلى إرسال إحدى الفرق إلى هناك ، خاصة وأن مركز الرحمانية ، مع فوه والعطف ، كانت تعتبر نقطة إتصال هامة للفرنسيين بين الاسكندرية والقاهرة .

ولكن ضغط القوات البريطانية والعثمانية ، والتى كانت قد سارت فى حذاء النيل بعد رشيد صوب الجنوب ، وفى صحبتها بعض سفن المدفعية فى النيل ، زاد على القوات الفرنسية ، وبشكل أجبرها على الانسحاب من فوه والعطف صوب الرحمانية . وتقابلت القوتان عند هذا المعسكر فى يوم ١٠ مايو ؛ ولم يكن هناك أى تعادل بينهما . وبعد مقاومة بسيطة ، إضطر القائد الفرنسى إلى أن يخلى الرحمانية ، ويترك بها سفنه المحملة بالإمداد بالذخائر . وإحتل البريطانيون والعثمانيون هذا الموقع ، وإستولوا على السفن الفرنسية وكان قد مضى ٦٣ يوما على نزول هذه القوات فى أبى قير ، الأمر الذى كان يدل على بطء الانجليز والاتراك فى حركتهم صوب العاصمة . ووصلت إلى القاهرة جماعات من الجنود الفرنسيين تحمل إليها نبأ إستيلاء البريطانيين والعثمانيين على هذا الموقع . ثم وصلت بقية القوات الفرنسية المنسحبة من الرحمانية إلى القاهرة . ويمكننا أن نقول بدون كبير خطأ أن القوات الفرنسية قد فقدت فى ذلك الوقت سهولة حركتها ، إذ أنها أصبحت مقسمة إلى قسمين : الأول محاصر فى الأسكندرية ، والثانى متحصن فى منطقة القاهرة . أما البريطانيين والعثمانيين ، فإنهم قد سيطروا على الطريق الموصل إلى القاهرة ، ومنعوا نصف قوات الحملة الفرنسية تقريبا ، وهى التى

كانت موجودة فى الاسكندرية ، من الخروج من هذه المدينة ، فى الوقت الذى أصبح الطريق مفتوحاً أمامهم للوصول إلى القاهرة ، ولمواجهة نصف قوات الحملة الفرنسية الثانى المتحصن فى هذه المدينة . وفى الوقت الذى أصبح من المتوقع فيه أن يصل جيش يوسف ضيا باشا من جديد من سوريا إلى مشارف القاهرة .
وكانت القوات العثمانية الزاحفة من سوريا ، ويقرب عددها ٢٥٠٠٠ جندى ، قد بدأت فى التحرك من العريش فى أثناء شهر أبريل ، وتابعت سيرها دون مقاومة ، خاصة وأن الفرنسيين إضطروا أمام زحفها إلى إخلاء مواقع الصالحية وبلبيس ، ونسفوا ما بها من طوابى وقلاع ، وإرتدوا إلى القاهرة . وعند وصول جيش يوسف باشا إلى بلبيس ، عزم الجنرال بليار على الخروج من القاهرة ومواجهته ، قبل أن تصل القوات البريطانية العثمانية التى كانت تزحف صوب القاهرة مع فرع رشيد . وإعتقد أن فى وسعه أن ينزل بهم هزيمة ، مثل تلك التى كان الجنرال كليبر قد أنزلها بهم فى موقعة عين شمس . وترك الجنرال بليار القاهرة ، بعد أن ترك بعض الحاميات فيها ، وفى المنطقة المحيطة بها ، وقاد ما تبقى بعد ذلك من العشرة آلاف جندى الذين كانوا تحت قيادته لملاقاة الجيش العثمانى.
ووصل فى يوم ١٦ مايو إلى منتصف المسافة بين الخانكة وبلبيس ، عند الزوامل التى بدأ فيها الاشتباك بين طلائع القوتين . وإذا كانت بداية المعركة قد أظهرت تفوق الفرنسيين نسبياً ، إلا أنه سرعان ما ظهر تحول النتيجة بوضوح إلى صالح العثمانيين . وانهزم الفرنسيون ، واضطروا إلى التراجع صوب القاهرة من جديد .

وزاد ظهور حرج موقف القوات الفرنسية فى القاهرة ، فى الوقت الذى إزداد فيه الضغط عليها . وكان الجنرال بليار قد إتصل بمراد بك فى الصعيد ، وطلب إليه القدوم للوقوف مع الفرنسيين ، طبقاً لشروط الإتفاق المعقود بينهما.

وبدأ مراد بك فى إعداد قواته والزحف بها من جرجا شمالا ، ولكنه أصيب بالطاعون فى سوهاج ، ودفن هناك . وحرم الفرنسيون من المدد الذى كان فى وسع هذا الأمير المملوكى تقديمه لهم . وكانت ضربة قاسية للقوات الفرنسية ، فى الوقت الذى إحتاجت فيه إلى مثل هذه المعونة . وحاول الفرنسيون أن يعترفوا بتابعه ، عثمان بك الطنبورجى ، أميراً على الصعيد الأعلى ، بنفس الشروط التى وضعوها مع مراد بك . وأعرب هذا الأمير المملوكى عن ولائه وولاء مماليكه للفرنسيين ؛ ولكنه أبطأ فى حركته ؛ وحين رجحت كفة البريطانيين والعثمانيين على كفة الفرنسيين ، رفض عثمان بك تنفيذ إلتزاماته تجاه حلفائه ، وإتصل بابراهيم بك ، الذى كان قد جاء إلى مصر من جديد مع جيش يوسف ضيا باشا ، أى أنه إنضم إلى المعسكر العثمانى ، بدلا من بقائه مع المعسكر الفرنسى .

وكما قاسى الفرنسيون من نقص الحلفاء ، وعدم وقوفهم إلى جانبهم ، قاسوا كذلك من إنتشار وباء الطاعون فى ذلك الوقت بين صفوفهم . وكان هذا الوباء قد فتك بالأهالى فتكا سريعاً ، وبخاصة فى إقليم الصعيد ، ولكنه وصل كذلك إلى القاهرة ، وأخذ يفتك برجال القوات الفرنسية ، الذين كانوا يفقدون ما بين ثلاثين وأربعين جندياً يومياً بهذا الوباء . وكان أشد وباء للطاعون يجتاح مصر منذ سنة ١٧٩١ . وأدى إنتشار هذا الوباء إلى زيادة وقوف الحال ، وإلى إشاعة جو يخفض من الروح المعنوية ، ولا يساعد على الإستمرار فى المقاومة .

وأمام هذا الموقف الصعب ، حاول الجنرال بليار ، أن يثبت صموداً ، وبخاصة أمام المصريين . الذين كان يخشى من قيامهم بالثورة ضد حكمه فى القاهرة . وجمع الديوان ، وأخبرهم بأن الأعداء قد اقتربوا من القاهرة ، وطلب إليهم أن يحافظوا على العهد الذى كانوا قد أعطوه للفرنسيين ، وأن ينصحوا أبناء البلد والرعية بأن يستمروا فى سكونهم وهدوئهم ، وألا يقوموا بأعمال

الفتن والشغب . وهدد فى نفس الوقت باستخدام الشدة ضدهم ؛ « وإن حصل منهم خلاف ذلك نزلت عليهم بالنار ، وأحرقت دورهم ، ونهبت أموالهم ومتاعهم ، ويتمت أولادهم وسبيت نساؤهم ، وألزموا بالأموال والفرد التى لا طاقة لهم بها ؛ فقد رأيتم ما حصل فى الوقائع السابقة ، فاحذروا من ذلك ، فإنهم لا يدرون العاقبة ؛ ولا نكلفكم المساعدة لنا ، ولا المعاونة لحرب عدونا ، وإنما نطلب منكم السكون والهدوء لا غير . فأجابوه بالسمع والطاعة » . (١) وأذاع بياناً على الأهالى بأنهم قد يسمعون أصوات المدافع من ناحية الجيزة ، وعليهم ألا ينزعجوا من ذلك إذ أنه «شنك وعيد لبعض أكابرهم» . وكان الجنرال بليار يخشى معرفة الاهالى بحقيقة الموقف ، ويخشى أكثر من ذلك قيامهم بالثورة ضد الفرنسيين .

وفى أثناء ذلك الوقت بلغت طلائع قوات يوسف ضيا باشا إلى قرب شبرا ، وكان مع الصدر الأعظم وزير خارجية الدولة العثمانية ، وعدد من كبار موظفى الدولة ، وكذلك إبراهيم بك ، من أمراء المماليك المصرية . أما القوات البريطانية فإنها تقدمت بقيادة الجنرال هتشنسون إلى إمبابة ، وإحتلت المنطقة الممتدة منها حتى الجيزة . وكان هذا الجنرال الإنجليزى قد سار ببطء ، حتى يصل إلى مشارف القاهرة وفى نفس الوقت الذى يصل فيه جيش يوسف ضيا باشا من الشام . وكان ينتظر كذلك مجىء الحملة البريطانية التى كانت قد أعدت فى الهند ، والتى كان عليها أن تنزل فى القصير ، وتسير فى وادى النيل شمالا صوب القاهرة . وعند إمبابة ، إتصلت به أولى كتائب هذه الحملة ، التى كانت قد نزلت فى السويس ، وأسرعت بالزحف صوب القاهرة . وهكذا التقى فى البر الغربى للنيل جيشاً بريطانيا عثمانيا ، جاءت قواته من الاسكندرية ورشيد والسويس ، فى الوقت الذى تجمع جيش يوسف ضيا باشا فى البر الشرقى . وبلغ مجموع هذه القوات ما يقرب من ٤٠,٠٠٠

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ١٧٩ .

جندى ، فى الوقت الذى بلغ فيه مجموع القوات الفرنسية فى القاهرة عشرة آلاف فقط ، وكانت هذه القوات موزعة على حدود القاهرة ومشارفها ، وتخشى من قيام المصريين بالثورة ضدها .

وأمام هذا الموقف الصعب ، ونتيجة لحصار الجنرال مينو مع بقية القوات فى الاسكندرية ، جمع الجنرال بليار مجلسا عسكريا من قواد الجيش الفرنسى وكبار ضباطه ، لكى يقرروا ما يرونه فى الموقف . واجتمع هذا المجلس فى القلعة ، وشرح الجنرال بليار الموقف العام ، وحالة الجنود الفرنسيين ، وتأثير إنتشار الوباء عليهم ، وضخامة عدد قوات العثمانيين والبريطانيين ، وإمكانية إنضمام الأهالى إليهم وقت نشوب المعركة ؛ وكان مجرد هذا العرض يدل على الرغبة فى التسليم ، وعلى إتخاذ قرار لا يتحمل بمفرده مسئولية إتخاذه . وإنقسم رأى القواد الفرنسيين ؛ فرأى البعض أن التسليم يدخل فى إختصاصات القائد العام ، الجنرال مينو ، الموجود فى الاسكندرية ، إذ أنه سيترتب عليه الجلاء ؛ ورأى البعض الآخر أنه يمكنهم الانسحاب من القاهرة الى الصعيد ، ومقاومة البريطانيين والعثمانيين بطريقة المماليك ، من مدينة الى مدينة ، والى أن تقوم فرنسا بإرسال المدد إليهم ؛ ورأت مجموعة ثالثة أنه من الواجب مواجهة الموقف بكل شجاعة ، وأن الجنرال مينو محصور فى الاسكندرية ، ولا يمكنه اتخاذ قرارات بشأن بقية قوات الحملة الموجودة فى الاقاليم ، وأن الوضع قد بلغ مرحلة من الخطورة تحتم اتخاذ قرار حاسم قبل أن تقع القوات الفرنسية فى الأسر ، وتسلم بدون قيد ولاشرط ؛ أما مسألة الانسحاب إلى الصعيد ، فإنها ستوصل الفرنسيين إلى الشلال ، وفى أعقابهم العثمانيون والانجليز ، وهى حالة لا ينصحوا بالإتجاه إليها ، خاصة وأن الحملة كانت معها معدات ثقيلة، وكانت تفتقر إلى سلاح الفرسان، الذى كان فى وسعه أكثر من غيره القيام بعمليات حربية لها مثل هذا الطابع .

وكان هذا الرأى الأخير هو رأى الواقعيين ، ورأى أنصار الجلاء عن مصر ، وكانوا هم الأغلبية. وهكذا جاءت قرارات المجلس الحربى مؤيدة لضرورة المفاوضة على أساس الجلاء عن مصر . وفى الوقت الذى إستعدت فيه القوات العثمانية والبريطانية بالهجوم على القاهرة ، فى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٨٠١ ، وصل إلى معسكر البريطانيين مندوب عن الجنرال بليار، يطلب وقف القتال ، والبدء فى التفاوض على أساس الجلاء عن مصر . ووافق كل من الجنرال هتشنسون ويوسف ضيا باشا على هذه الطلبات . وفى اليوم الثانى بدأت المفاوضات بين الطرفين فى الجيزة، وحضرها مندبون عن يوسف ضيا باشا وعن حسين باشا قائد البحرية العثمانية ، وعن قائد القوات البريطانية .

ولقد إستمرت هذه المفاوضات لمدة أربعة أيام ، وإنتهت بالإتفاق على جلاء القوات الفرنسية عن مصر . ونصت هذه الاتفاقية على إنسحاب القوات الفرنسية البرية والبحرية الموجودة تحت قيادة الجنرال بليار عن القاهرة والمناطق المحيطة بها ، وجلائها من كل موقع تحتله فى مصر ، وأن يكون هذا الجلاء بأسلحتهم وأمتعتهم ، ومدافعهم وذخائرهم ، بطريق فرع رشيد ؛ ثم يبحرون من رشيد وأبى قير ، وفى مدة لا تتجاوز خمسين يوما من تاريخ التصديق على الاتفاقية ، إلى فرنسا ، وعلى نفقة الحلفاء . وتعهد قواد الجيش العثمانى والجيش الانجليزى بتقديم السفن اللازمة لنقل الجنود ، وأمتعتهم ومهماتهم ، وبأن ترافقهم فى عملية إنسحابهم بعض كتائب الجيش العثمانى والجيش البريطانى ، لتقديم المؤن اللازمة للجنود . وكان هذا الاتفاق يسرى كذلك على الموظفين الملكيين الموجودين مع الحملة، وكذلك على أعضاء لجنة العلوم والفنون، وبشكل يجعلهم يتمتعون بالمزايا التى منحت للعسكريين، ويعطيهم الحق فى أن يحملوا معهم أوراقهم الخاصة والمستندات والوثائق الخاصة بعملهم. ونصت إحدى الفقرات على أنه يجوز لأى مصرى أن يرافق الجيش الفرنسى

عند جلائه عن مصر ، دون أن يؤدى ذلك إلى مصادرة أملاكه أو إضطهاد أسرته وذويه ، كما لايجوز إيذاء أى مصرى يكون قد أظهر ولائه للقوات الفرنسية وقت إحتلالها لمصر . وكان من اللازم إبلاغ هذه الاتفاقية إلى الجنرال مينو فى الاسكندرية حتى يقبلها فيما يتعلق بالجنود الموجودين معه فى هذه المدينة.

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية فى يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ ، وصدق عليها القائد العام العثمانى ، والقائد العام البريطانى ، فى اليوم التالى . ولاشك فى أن هذه الاتفاقية كانت خطوة حاسمة فى تاريخ الفرنسيين فى مصر ، وفى تاريخ مصر الحديثة نفسها ، إذ أنها كانت أساس عملية جلاء الفرنسيين عن مصر ، وتغير المعطيات الموجودة بشكل واضح.

ولقد قابل المصريون أنباء الصلح بابتهاج كبير . وقام الفرنسيون بالإفراج عن الأسرى العثمانيين الذين كانوا لديهم ، ثم أفرجوا عن المشايخ والأعيان الذين كانوا معتقلين فى القلعة ، وبقية المعتقلين من الفلاحين والعرب . وإستعدت القوات الفرنسية للجلاء عن القاهرة ، وأخذت فى نقل مهماتها من القلعة وبقية المواقع الحصينة المحيطة بالعاصمة . وجمع الفرنسيون أعضاء الديوان فى يوم ٢٠ يونيو ، وأبلغوهم بنبأ الصلح ، وبعودة السلم . وقاموا بطبع منشورات عن المواد الخاصة بعدم إيذاء المصريين الذين كانوا قد أظهروا ولاءهم للقوات الفرنسية ، وألصقوها فى الشوارع والحارات . وفى يوم ٦ يوليو سنة ١٨٠١ ، جمع الفرنسيون الديوان من جديد ، وقرأوا عليه شروط الصلح . وكانت هذه هى آخر جلسة للديوان وأظهر الفرنسيون كثيراً من الود تجاه الأعضاء . وذكروا لهم أنهم قاموا بالكثير من أجل مصر ، وأنهم يخرجون عن البلاد من أجل توقيع الصلح العام ، وسيادة السلام . ورغم أن الجنرال مينو لم يكن قد علم بشروط إتفاقية العريش بعد ، فإن السلطات الفرنسية فى القاهرة قد أدعت أنه أرسل رسالة لأعضاء الديوان ، وأوصاهم فيها بزوجته المصرية ، وبإبنه منها ؛ وأنه قد عزى السيده نفيسة فى زوجها مراد بك ،

وأعرب عن تمنياته لمصر والمصريين . ولقد أعرب الفرنسيون عن أملهم فى أن يكون فراقهم لمصر مؤقتاً ، وفى أن تعلم الدولة العثمانية بأن بريطانيا كانت تهدف السيطرة على العالم ، وأن الفرنسيين لم يأتوا لمصر إلا لمحاربتهم وكانت جلسة للوداع .

ولقد شعر المصريون بذلك . وبعد أن فرغ الفرنسيون من قراءة كلماتهم ، رد عليهم بعض أعضاء الديوان بأن الأمر لله وحده ، والملك له ؛ وهو الذى يمكن منه من يشاء « وإنفض الديوان ، وركب المشايخ ، وخرجوا للسلام على الوزير يوسف باشا ، الذى يقال له الصدر الأعظم ، والسلام على القادمين معه أيضا من أعيان دولتهم ، والأمراء المصرية . وكانوا عزموا على الذهاب فى الصباح ، فعوقوا لبعد الديوان . وأما الشيخ السادات ، فانه خرج للسلام من أول النهار ... فلما وصلوا إلى العرضى ، سلموا على ابراهيم بيك ، وتوجه معهم إلى الوزير . فلما وصلوا إلى الصيوان ، أمروهم برفع الطيلسان التى على أكتافهم ، وتقدموا للسلام عليه ، فلم يقم لقدومهم ، فجلسوا ساعة لطيفة ، وخرجوا من عنده ، وسلموا أيضا على محمد باشا المعروف بأبى مرق ، وعلى المحروقى والسيد عمر مكرم ، وباتوا تلك الليلة بالعرضى ، ثم عادوا إلى بيوتهم (وفى ثانى يوم) عدوا إلى البر الغربى ، وسلموا على قبطان باشا ، ورجعوا إلى منازلهم ».[1] لقد تغير الموقف. وتغيرت السلطة ، وجاء حكام جدد .

أما الأقباط ، فان إبراهيم بك قد أرسل أمانا لكبرائهم ، فخرجوا كذلك ، وسلموا ، ورجعوا إلى دورهم . « وأما يعقوب فانه خرج بمتاعه وعازقه ، وعدى إلى الروضة ، وكذلك جمع إليه عسكر القبط ، وهرب الكثير منهم وإختفى. واجتمعت نساؤهم وأهلهم ، وذهبوا إلى قائمقام ، وبكوا وولولوا ، وترجوه فى إبقائهم عند عيالهم وأولادهم ، فانهم فقراء وأصحاب صنائع ، ما بين نجار

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ١٨٦ .

وبناء وصائغ ، وغير ذلك . فوعدهم أنه يرسل إلى يعقوب أنه لايقهر منهم من لايريد الذهاب والسفر معه » .[1]

وحتى القوات الفرنسية فى القاهرة، فانها قد إعترفت بالموقف الجديد ، وخرج الجنرال بليار بنفسه ، ومعه ثلاثة من كبار الفرنسيين ، وتوجهوا إلى مكان الجيش العثمانى ، « وقابلوا الوزير ، فخلع عليهم ، وكساهم فراوى سمور ورجعوا » .[2]

وبدأ الفرنسيون فى الجلاء عن القاهرة، وانتقلوا إلى الروضة والجيزه بأمتعتهم. وصحبتهم جماعة كبيرة من الأقباط وتجار الافرنج ، وحتى بعض المسلمين الذين كانوا قد تداخلوا معهم ، وخشوا من التخلف ، بعد أن باعوا أمتعتهم بأبخس الاثمان . وقام العلماء بفتح الجامع الازهر ، وأمروا بكنسه وتنظيفه ، بعد أن طال إغلاقه . وانسحب الفرنسيون ليلا من القاهرة ، وأصبح الأهالى ولم يجدونهم فى الشوارع .

وبدأت القوات العثمانية فى دخول القاهرة « ففرح الناس كعادتهم بالقادمين . وظنوا فيهم الخير ، وصاروا يتلقونهم ويسلمون عليهم ويباركون بقدومهم ؛ والنساء يلقلقن بألسنتهن من الطيقان وفى الأسواق ؛ وقام للناس جلبة وصياح، وتجمع الصغار والاطفال كعادتهم ، ورفعوا أصواتهم بقولهم نصر الله السلطان » .[3] وكانت قوات العثمانيين قد دخلت من أحد الأجزاء المحطمة من السور ، وكان باب الفتوح فى ذلك الوقت مسدوداً بالبناء . « فلما تضحى النهار، حضر قبى قول ، وفتح باب النصر والعدوى ، وأجلس بهما جماعة من الينكجرية،

(1) الجبرتى : ج ٣ ، ص ١٨٦ — ١٨٧ .

(2) الجبرتى : ج ٣ . ص ١٨٧ .

(3) الجبرتى : ج ٣ ، ص ١٨٧ .

ودخل الكثير من العساكر مشاة وركبانا ، أجناساً مختلفة ، ودخلت بلوكات الينكجرية ، وطافوا بالأسواق ، ووضعوا نشاناتهم وزنكهم على القهاوى والحوانيت والحامات ، فامتعض أهل الاسواق من ذلك . وكثر الخبز واللحم والسمن والشيرج بالاسواق ، وتواجدت البضائع ، وإنحلت الأسعار ، وكثرت الفاكهة ... وتعاطى بيع غالبها الاتراك والارنؤد ، فكانوا يتلقون من يجلبها من الفلاحين بالبحر والبر ، ويشترونها منهم بالاسعار الرخيصة ، ويبيعونها على أهل المدينة وبولاق وبأغلى الاثمان » .[1] لقد عادت القاهرة سيرتها الأولى ، وعاد إليها الانكشارية ، دون أن يتغيروا ، رغم تغير الأوضاع .

وقبيل الظهر ، وكان يوم الجمعة ، ظهرت فى شوارع القاهرة بعض وحدات من الجنود والاغوات ، سارت لتفتح الطريق لحضرة يوسف باشا الصدر الأعظم ، الذى شق من وسط المدينة ، « وتوجه إلى المسجد الحسينى ، فصلى فيه الجمعة ، وزار المشهد الحسينى » . وبعد زيارته للشيخ السادات ، زار الجامع الازهر ، وأنعم على خدامه وخدام المسجد الحسينى . وكانت أصوات المدافع تدوى من كل مكان، من معسكر العثمانيين ، ومن القلعة فوق الجبل . لقد عادت القاهرة إحدى عواصم الدولة العثمانية . ودخل يوسف باشا إلى القاهرة رسميا بعد ذلك بأربعة أيام ، وفى إستعراض حافل ، تجمعت الأهالى من كل الطوائف للفرجة عليه ، وأخذوا فى إستئجار الدور المطلة على الشارع الذى سيمر منه بأغلى الاثمان . وجلس الاهالى على السقائف والحوانيت ، واستمر الموكب فى سيره من الصباح إلى قرب الظهر. وكان استعراضا كبيرا سارت فيه الفرق العثمانية المختلفة، من الارنؤود والانكشارية والعساكر الشامية ، وأمراء مصر ، وقوات المغاربة ، وقوات البحرية أو القليونجية ، وشارك فيه طاهر باشا قائد الارنؤود ، وابراهيم باشا والى حلب ،

(1) الجبرتى : ج ٣ ، ص ١٨٧ .

ومحمد باشا والى مصر، وكذلك نائب الدولة، وكبار الأغـــوات، وكانت تصحبهم الطبول والنقرزانات؛ كما إشترك فيه العلماء والمشـايخ والدراويش. وصار فيه يوسف باشا وهو يرتدى كرك صوف سنجـابى مطرز، وعـلى رأسه شلنج بفصوص الماس، وإلى جواره من ينثر دراهم الفضة التى ضربت فى إستانبول على المتفرجين (١). وسارت بعـده فى الموكب فرقة الموسيقى العسكرية التركية، وبعدها المدافع، وعربات الذخائر. وكان يوما مشهوداً، وعيداً كبيراً، ضربت فيه المدافع، وظلت المنارات موقدة سبعة ليالى متواليات.

ويعلق الجبرتى على ذلك العيد بحمد الله على هذه النعمة، وبرجاء توفيقه أولى الأمر لما فيه الخير والعدل، وهديهم إلى الصراط المستقيم.

٤ - خروج الحملة من مصر :

كان عدد القوات الفرنسية التى خرجت من القـاهرة يقرب من ١٣٫٠٠٠ جندى، كان ٩٫٠٠٠ منهم صالحين للقتال، أما الباقون فكانوا من المرضى والموظفين المدنيين. وكانوا يمثلون نصف القوات الفرنسية الموجودة فى مصر تقريبا، أما النصف الآخر فكان موجودا فى الاسكندرية، مع الجنرال مينو، ومحصورا فى هذا الميناء، عن طريق البر وطريق البحر.

وكان عدد القوات البريطانية والعثمانية المحاصرة للاسكندرية يتزايد نتيجة لوصول المدد، وبخاصة بعد تسليم القاهرة. ولكن الجنرال مينو إتخذ موقف العناد، بعد أن علم بتسليم الجنرال بليار فى القاهرة، وثار غضبه، ونشر بلاغا على الجنود حمل فيه على الجنرال بليار حملة شعواء، واعتبر فيه أن عقد الاتفاقية فى ٢٧ يونيو مع العثمانيين والبريطانيين تفريطا فى الشرف العسكرى، وأرسل تقريراً إلى بونابرت فى فرنسا، يلقى فيه تبعة الجلاء عن القاهرة على هذا الجنرال.

(١) الجبرتى : ج ٣، ص ١٨٩.

ولـكن مينو إضطر، بعد خمسين يوما من تسليم القاهره، إلى التسليم فى الاسكندرية، وبشروط كانت أسوأ من تلك التى كان الجنرال بليار قد وافق عليها.

وشدد البريطانيون والعثمانيون الحصار على الاسكندرية، وإلتفوا حولها من ناحية الغرب، وإحتلوا طابية العجمى فى ٢٢ أغسطس، ثم دخلت بعض السفن البريطانية إلى الميناء الغربية، لتحكم الحصار على المدينة. وتقدمت القوات البريطانية من العجمى شرقا صوب الاسكندرية، وإحتلت طابية القمرية بعد معركة عنيفة؛ كما إحتلت متاريس الفرنسيين التى كانت موجوده إلى غرب المدينة فى مناطق المتراس، والورديان، أى منطقة الحرس. وأصبح الفرنسيون محصورين داخل المدينة وأبراجها. وساءت أحوال الجيش الفرنسى فى الاسكندرية، وفتكت بجنوده الأمراض، وقلت لديهم الأقوات، حتى إضطروا إلى أكل لحوم الخيول الهزيلة، ولم يعد يصلح للقتال من بين رجال هـذا الجيش أكثر من ٧٫٠٠٠ جندى. وظهرت بين قواد الجيش حركة لإتخاذ قرار بشأن ضرورة الجلاء عن الاسكندرية. وكانت زوجة الجنرال مينو المصرية قد وصلت مع ابنها إلى زوجها فى الإسكندرية، الأمر الذى ساعد الجنرال مينو على أن ينظر إلى علاقاته بخصومه نظرة أكثر إنسانية.

وفى يوم ٢٦ أغسطس، أرسل الجنرال مينو إثنين من ياورانه إلى الجنرال هتشنسون بطلب وقف القتال لمدة ثلاثة أيام، حتى يعد طلب التسليم. ووافق الجنرال الانجليزى على ذلك. وجمع الجنرال مينو مجلساً حربياً لإتخاذ قرار حاسم، وذلك يوم ٢٨ أغسطس. وتداول هذا المجلس فى الأمر، ثم إستقر رأيه عـلى أن الحالة لاتسمح باستمرار الدفاع عن الاسكندرية، وعلى تكليف الجنرال مينو بالتفاوض مع قواد الجيوش البريطانية والعثمانية من أجل جلاء الجيش الفرنسى

عن الاسكندرية ، وعلى أن تكون شروط الاتفاق مشرفة لرجال الجيش ومن يتبعه .

وأخذ القواد فى وضع شروط الجلاء ، ولكنهم إختلفوا فيما بينهم . وإنتهى ميعاد الثلاثة أيام المتفق عليها لتقديم طلب الجلاء ومدت المهلة إلى صبيحة يوم ٣٠ أغسطس ، وأرسل الجنرال مينو شروطه ، ولكن الجنرال هتشنسون أرسل إليه شروطا أخرى . وتم الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية فى يوم ٣١ أغسطس سنة ١٨٠١ . ووقع عليها كل من اللورد كيث القائد العام للأسطول البريطانى فى البحر المتوسط ، والجنرال هتشنسون القائد العام للحملة البريطانية على مصر ، وحسين باشا ، قبطان باشا البحرية العثمانية ، والجنرال مينو . ونصت هذه الاتفاقية على جلاء القوات الفرنسية عن الاسكندرية فى مدة عشرة أيام ، وعلى أن يسلم الفرنسيون سفنهم الموجودة فى الميناء ، وينقلون على سفن الحلفاء ، ومعهم أسلحتهم وأمتعتهم ، وعشرة مدافع من مدافعهم ، ويسلموا باقى مدفعيتهم وذخيرتهم ، ثم تقلهم السفن إلى إحدى الموانى الفرنسية ؛ وأن يسلم أعضاء المجمع العلمى ، ولجنة العلوم والفنون ، جميع الآثار والخرائط والرسوم والمخطوطات التى جمعوها من مصر إلى قواد البريطانيين والعثمانيين . ووصلت أنباء عقد هذه الاتفاقية إلى القاهرة ، واحتفلت بها العاصمة احتفالا كبيرا ، وأطلقت المدافع .

وأخذ الفرنسيون إبتداء من يوم ٢ سبتمبر سنة ١٨٠١ فى تسليم قلاع المدينة واستحكاماتها ، وكذلك مدافعهم ، وسفنهم التى كانت فى الميناء . ثم جاء دور تسليم مقتنيات أعضاء المجمع العلمى ، ولكن العلماء إحتجوا على حرمانهم ثمرة أبحاثهم واكتشافاتهم . ولما رفض القائد العام البريطانى طلبهم الاحتفاظ بها ، أجمعوا رأيهم على ضرورة الامتناع عن تسليمها ، وأنذروه باحراقها ، وألقوا عليه تبعة حرمان العلم من هذه النفائس ، وفى حالة اصراره على طلبه . وأمام هذا التهديد ، إضطر القائد البريطانى الى التنازل عن تنفيذ هذا الشرط ، وترك لهم مقتنياتهم ، وان

كان قد منعهم من أخذ قطع الآثار التى كانوا يرغبون فى نقلها ، وأمر بحجزها على أساس أنها كانت ملكا لمصر . وتركوا هذه الآثار ، وقام البريطانيون بنقلها الى بلادهم .

وأخذت السفن تنقل الجنود الفرنسيين من الاسكندرية ابتداء من يوم ١٤ سبتمبر حتى نهاية ذلك الشهر ، وتتجه بهم صوب فرنسا . وكان عدد الفرنسيين يزيد على سبعة آلاف من الجنود ، منهم ١٫٥٠٠ من البحارة ، ومايقارب هذا العدد من المرضى ، علاوة على المدنيين ، ومجموعة العلماء . وكان الجنرال مينو آخر من ترك الاسكندرية ، إذ أنه قد أصيب بمرض الطاعون وإضطر الى البقاء فى الإسكندرية حتى يوم ١٨ أكتوبر .

وبخروج الحملة الفرنسية من مصر ختمت صفحة من تاريخ مصر الحديثة ، وفتحت صفحة جديدة ، إختلفت فيها القوى الموجودة فى الميدان ، عن تلك التى كانت فى مصر وقت وجود الحملة الفرنسية فى البلاد . ورغم أن الحملة الفرنسية قد تركت مصر ، إلا أن فترة بقائها القصيرة فى البلاد ، وسرعة حركاتها ، وضرباتها السريعة التى وجهتها هنا وهناك ، والمؤثرات العامة التى أنزلتها ببقية القوى الموجودة تركت فى مصر تأثيراً عميقاً ، وساعدت على حدوث نقلة كبيرة فى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذى يؤدى بلاشك الى حدوث تغيرات واضحة فى « البنيان الفوقى » ، أى فى الاتجاهات السياسية ، وفى البنيان السياسى الذى سيظهر فى البلاد بعد خروجها منها .

الفصل العشرون

نتائج الحملة على مصر

كان مجىء الحملة الفرنسية لمصر صدمة عنيفة لسلطة النظام العثمانى المملوكى ، وهو فى مرحلة الضعف ، وللمجتمع المصرى عموما ، فى قيمه ونظمه ، التى كان قد حافظ عليها ، وتمسك بها ، حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ومطلع القرن التاسع عشر . وكانت هذه الحملة عاملا خارجيا له خصائصه ومميزاته وفاعليته ، وبشكل جعل من إصطدامه بالنظم السائدة ، وبالعادات والتقاليد المتعارف عليها ، عملية إيقاظ لأذهان المصريين ، نتيجة لرؤيتهم أنماط جديدة من طرق الحكم ، والحرب ، والإنتاج ، والبحث العلمى ، والتعامل السياسى بين الحاكم والمحكوم . وإذا كانت الحملة قد جاءت إلى مصر تحمل مشروعات معينة ، فيما يختص بأهدافها السياسية ، والاقتصادية والعسكرية ، فإن مايهمنا بالدرجة الأولى هو نتائج مجىء الحملة على مصر ، وتأثيرها فى هذه القطاعات ، أكثر من اهتمامنا بنتائج الحملة على السياسة الفرنسية فى أوربا وفى العالم . فما هى نتائج الحملة ، على مصر ، فى هذه القطاعات العسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والعلمية ؟ وإذا كانت الحملة قد فشلت فى تحقيق الأهداف التى كانت حكومة الجمهورية قد وضعتها لها ، فإنها أثرت إلى حد ما على البنيان الاجتماعى الاقتصادى لمصر فى هذه الفترة. وبتركيزنا البحث فى هذا القطاع ، مادمنا نتحدث عن تاريخ مصر ، يمكننا أن ننظر إلى هذه العملية العسكرية فى ضوء جديد .

١ - النتائج العسكرية :

يردد كثير من المؤرخين شعاراً محدداً ، يتلخص فى أن الحملة الفرنسية على

مصر قد فشلت فى تحقيق أهدافها العسكرية . وهذا الشعار يعتبر حقيقة بالنسبة لسياسة حكومة الإدارة التى كانت قد أرسلت الحملة إلى مصر ، للاستيلاء عليها، والبقاء فيها ، وإتخاذها قاعدة ترتكز إليها فى عملية ضرب بريطانيا فى مستعمراتها فى الشرق . ونعرف أن الحملة فقدت حرية حركتها ، وبخاصة بعد معركة أبى قير البحرية ، ولم تتمكن من السيطرة على سوريا ، وإضطرت فى نهاية الأمر إلى الجلاء عن مصر ؛ أى أنها أخفقت فى تحقيق الهدف الذى وضعته لها حكومة الجمهورية . أما بالنسبة لمن يكتب تاريخ مصر الحديث ، فإن الموضوع يطرح نفسه من زاوية أخرى : هل أثرت الحملة الفرنسية على مصر من الناحية العسكرية ؟

كانت القوات العسكرية الموجودة فى مصر قبيل مجىء الحملة الفرنسية إليها تتمثل فى أوجاقات القوات العثمانية ، وفى قوات المماليك . أما الأوجاقات فإنها كانت ضعيفة ، وقلت درجة إنضباطها ، وكاد تنظيمها يتحول إلى ما يشبه الفوضى . وكانت هذه الأوجاقات تعتبر جزءاً لايتجزأ من قوات الدولة العثمانية ، وإن كانت بعضها قد تحولت إلى فرق إقليمية ، تجند قواتها من الشوام والمغاربة ، أو من بين العربان المحليين . وأما قوات المماليك فانها كانت فى غالبيتها تتكون من الفرسان ، وكان القسم الأكبر من بين رجالها مستورداً من الخارج ، ويخضع للبكوات المماليك قبل خضوعه للدولة . وكانت هذه القوات كذلك قد أصابها الضعف ، نتيجة لقلة ورود عناصر المماليك إليها ، ومحاولة الدولة العثمانية التحكم فى هذا المورد للمماليك ، وبخاصة بعد حركة على بك الكبير ، منعاً لبكوات مصر من الشعور بالقوة ؛ الأمر الذى قد يدفع بهم إلى محاولة الاستقلال بمصر من جديد . وكانت قلة الحروب تدفع رجال الأوجاقات ، وكذلك قوات المماليك ، إلى الانشغال بأمور الإدارة ، وتدفع البعض منهم حتى إلى الاشتغال

بالتجارة والزراعة . أى بمعنى آخر أن القوات العسكرية الموجودة فى مصر وقت مجىء الحملة الفرنسية إليها كانت تفتقر إلى التنظيم ، وتفتقر إلى حسن التدريب . أما من ناحية التسليح ، فإن المدفعية كانت قد أصابها الضعف ، وتحولت من سلاح يساعد على الهجوم ، ويستخدم فى عمليات الحصار ، إلى سلاح دفاعى ؛ وتوزعت وحدات المدفعية فى مصر على الموانى والثغور ، وتركزت بشكل خاص فى الطوابى والقلاع ، وأصبحت توجه فوهاتها إلى داخل البلاد ، بدلا من أن تستعد لمواجهة الأعداء الخارجين . ولم يكن فى وسع الدولة العثمانية أن تعمل على تجديد هذا السلاح ، نتيجة لما يتطلبه ذلك من نفقات باهظة ، ولعدم توفر الأموال فى خزائن الدولة . فتحولت المدفعية العثمانية ، التى كانت من أقوى الأسلحة فى العالم فى القرن السادس عشر ، إلى سلاح ضعيف إلى حد بعيد بالنسبة الى غيرها ولاشك فى أن اهتمام الدولة العثمانية بالمدفعية كان موجها الى المناطق العسكرية القريبة من عاصمة الدولة ، سواء فى البلقان ، أو فى منطقة أرمينيا ، وعلى حدود ايران ، وبشكل جعل المدفعية الموجودة فى مصر تفقد قيمتها ، سواء من حيث قوة النيران ، أو من حيث المدى . وكانت هذه القطع الموجودة فى القلعة تصلح للاحتفالات وتأدية التحية ، ولمدفع الإفطار فى شهر رمضان المعظم ، أكثر مما تصلح لاستخدامها فى معارك . هذا من ناحية المدفعية أما من ناحية المشاة ، فإن الأوجاقات كانت تحتاج الى تدريب ، والى تنظيم ، والى إعادة تسليح ، وكانت البنادق والقرابينات التى يستخدمها المشاة ، أو البيادة ، متخلفة عن غيرها فى الجيوش الأوربية بكثير . وأما الفرسان ، فانهم كانوا يمتازون بالشجاعة والاقدام ، وكان تدريبهم يتميز عن تدريب غيرهم ، وبشكل جعل منهم السلاح الوحيد الذى كانت له فاعلية وسهولة حركة بالنسبة للدفاع عن البلاد . وفى هذا النطاق تفوق المماليك على العثمانيين ؛ وكانت قوات فرسان المماليك لها فاعلية كبيرة ،

وكانت أقوى من فرق فرسان الدولة .

ولأول مرة منذ عدة قرون ، إضطرت هذه القوات المسلحة الى مواجهة عدو يهاجمها ، واضطرت الى أن تعمل فى توافق مع بعضها لمواجهة هذا الخطر . وكانت هذه هى الصدمة العنيفة التى هزت هذه القوات ، وأثرت فيها ، وأوصلتها الى الهزيمة ، وأظهرت قلة فاعليتها .

أما من ناحية القيادة ، فانها كانت هزيلة ، ان لم تكن جاهلة ، ومغرورة . وبمجرد وصول أنباء نزول القوات الفرنسية الى غرب الاسكندرية ، أظهر المسئولون عن مصر غروراً وتعالياً ، وثقة عمياء فى قوتهم وقدرتهم ، وبدون أى أساس ؛ إذ أنهم لم يصلوا الى هذا الاعتداد بالقوة نتيجة لمعرفتهم بقوة العدو ، بل كانت نعرة ، وعنجهية لا أكثر ولا أقل .

وبعد هذا العامل النفسانى ، وهذا الغرور ، بدأ سير الأحداث بشكل يظهر سلسلة طويلة من الأخطاء والجهل ، فى ميدان تخصصهم ، أى فى ميدان الحرب .

ولم يكن هناك نظام للتعبئة ، ورغم صدور الأوامر بالإستعداد ، فان القيادة قد اضطرت الى أن تلتجىء ، وفى آخر وقت ، لقوات العربان والأهالى ، وبدون أى تنظيم ولا تدريب ، لكى تجمعهم ، وتقف بهم فى وجه العدو .

ولم يكن هناك نظام للاشارة ، ونعرف أن أنباء نزول الفرنسيين بالإسكندرية قد وصلت الى القاهرة بعد بضعة أيام ، وبعد أن كان الفرنسيون قد إحتلوا هذا الثغر الهام .

ولم يكن هناك تفكير حربى سليم ، حتى بطريقة فطرية ، أو على السليقة ؛ وقام مراد بك بتجميع قواته وتصفيفها فى خط طويل يمتد من إمبابة حتى الأهرام ، وكأنه يحاول أن يمنع الفرنسيين من الوصول الى الجيزة ، أو يحاول منعهم من الوصول الى شاطىء النيل ؛ وكان من الأجدى به أن يترك لهم مهمة عبور النيل ،

ولم تكن مهمة سهلة ، ويحاول إغراق سفنهم فى أثناء عملية العبور نفسها ، ويحتفظ لنفسه على الأقل بالوحدات المتخصصة سليمة ، أى وحدات الفرسان ووحدات المدفعية ، وبشكل يسمح له باستخدامها فى معارك تالية ، سواء عند بلبيس ، أو عند الصالحية . وإنتهت هذه المعركة بضياع جزء كبير من قوة الفرسان ، وبضياع كل المدفعية .

وكان هناك إنقسام فى القيادة ، لا على أساس التخصص ، ولكن على أساس الأشخاص : فهناك مراد بك ، وهناك إبراهيم بك ؛ ولاشك فى أن هؤلاء الأشخاص كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أهم من القوات العسكرية وأهم من مسألة الدفاع عن البلاد ؛ وإلا لما قسموا القوات العسكرية بهذه الطريقة، أو تحركوا بنفس الطريقة التى قاموا بها ، إلى الصعيد وإلى الشرقية ، بعد المعركة ، وتركوا العاصمة تواجه خطر الهجوم الأجنبى عليها .

وأظهرت المعارك مع القوات الفرنسية هذا الغرور والضعف والانقسام والجهل الذى سيطر على قيادة القوات الموجودة فى مصر . كما أدت المعارك إلى إضعاف هذه القوات ، وتفرق المشاة ، وفقدان المدفعية ، وإضعاف الفرسان إلى حد بعيد . وأدت هذه المعارك كذلك إلى إظهار الفارق الكبير بين تنظيم القوات العثمانية المملوكية وتنظيم القوات الفرنسية الحديثة . كما أدت إلى ضياع هيبة هذه القيادات العسكرية العثمانية والمملوكية فى نظر المصريين ، بعد أن هزموا ، وعجزوا عن الوقوف فى وجه المعتدى ، وانتقدهم العلماء ، حتى فى عملية التنظيم والتكتيك ، الذى استخدموه فى معاركهم . وكانت هذه هى النتيجة الأولى التى ترتبت عسكرياً على مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر . أى إنزال ضربة شديدة بالقوات العثمانية المملوكية الموجودة فى مصر .

حقيقة أنه كان فى وسع الدولة العثمانية أن تعيد إرسال قوات جديدة لمصر ،

وخاصة عن طريق الشام ، وأن تتعاون مع بريطانيا فى أمر إرسال حملات مشتركة بطريق البحر إلى سواحل مصر الشمالية . ولكن هذه العملية ستظهر الحرب الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت فى شكل جديد، هو شكل حرب دولية ، تشترك فيها قوات تأتى من سوريا أو من البحر ، لكى تواجه القوات الفرنسية ، الأمر الذى يؤدى بالمصريين إلى الشعور بأن هناك تنافساً ، من الخارج ، للسيطرة على إقليمهم ؛ ويساعد على إظهار القوات العثمانية نفسها على أنها خارجية ، رغم كونها قوات السلطان ، خليفة المسلمين .

وكان فى وسع الدولة العثمانية أن تعوض ما فقدته قواتها البرية الموجودة فى مصر بأوجاقات جديدة ، وبفرق مدفعية جديدة ؛ ولكنها عملت فى نفس الوقت على عدم تزويد بكوات المماليك بالعناصر الصالحة لتكوين فرق فرسانهم. وهذا التنافس العثمانى المملوكى ، أو هذا التناقض ، أدى إلى زيادة ضعف مركز كل من العثمانيين والمماليك فى مصر ؛ إذ أنه كشف عن وجود منافسة وتضارب فى المصلحة ، ومحاولة كل من الطرفين زيادة سلطته على مصر ، حتى فى الوقت الذى كان يفرض عليهم التحالف لمواجهة وجود الفرنسيين فى مصر .

فاذا كانت الحملة الفرنسية قد فشلت فى تحقيق أهدافها العسكرية ، بالنسبة لفرنسا ، إلا أنها قد أعطت نتائج حاسمة بالنسبة لمصير القوات العسكرية الموجودة فى مصر ، سواء أكانت هذه القوات تتمثل فى الأوجاقات العسكرية ، أوفى قوات البكوات المماليك . وهو أمر فى غاية الأهمية بالنسبة لمصر والمصريين ، الذين شاهدوا هذه المعارك ، وقيموا من إشترك فيها ، بطريقة مبسطة وستكون الهزائم التى نزلت بالقوات العثمانية فى مصر من بين الأسباب الرئيسية التى ستدفع الدولة العثمانية إلى محاولة تجديد قواتها العسكرية بشكل عام ، والعمل على القضاء على فرق الانكشارية ، حتى تتمكن من إصلاح قواتها المسلحة ، الأمر الذى ستتم

مراحله فى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر . وأما بالنسبة لمصر ، فان هذه النتائج العسكرية ستنعكس فى شكل نتائج سياسية ، فيما بين العثمانيين والمصريين، وعلى موقف المصريين تجاه المماليك .

٢ - النتائج الاقتصادية :

وكان تأثير الحملة الفرنسية على مصر كبيراً من وجهة النظر الاقتصادية . ذلك أن مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر أدى إلى قيام الأسطول البريطانى بفرض الحصار على السواحل ، الأمر الذى أدى إلى منع الاستيراد والتصدير بطريقة شبه كاملة من ناحية البحر، رغم إستمرار العلاقات التجارية مع الأقاليم المجاورة بطريق البر ، وإن كانت هذه المبادلات البرية قد إنخفضت فى قيمتها كذلك بدرجة محسوسة نتيجة لتغيير الوضعية العامة فى البلاد ، ولإستمرار العمليات العسكرية . ولاشك فى أن هذا العامل قد أثر على التجارة ، وبشكل جعلها تعيش فى أزمة حادة ، وجعل التجار ينظرون إلى هذه الفترة على أنها فترة بلاء .

وكان الفرنسيون قد حضروا إلى مصر ، وهم يحلمون بثرواتها ، وبالمغانم الكثيرة التى سيحصلون عليها من البلاد . وجاء إنفصال الحملة عن فرنسا ، بعد موقعة أبى قير البحرية ، عاملا يدفع الفرنسيين إلى ضرورة الحصول على مايلزمهم من أموال من المصريين أنفسهم . وأخذ ذلك شكل الغرامات والضرائب والاتاوات ، حتى تتمكن الحملة من الانفاق على نفسها . ومع إستمرار الحملة فى مصر ، زاد إحتياجها للأموال ، وزاد إحتياجها إلى إنتهاز كل فرصة لفرض الاتاوات . وكانت الثورات ذريعة لكى يضاعف الفرنسيون الضرائب ، بفرضهم غرامات حربية جديدة على الأهالى . وقد أدى ذلك ، سياسياً، إلى تذمر التجار والملاك من الفرنسيين ؛ ولكنه أدى ، من وجهة النظر الاقتصادية ، إلى تقليل سيولة رأس المال الموجود فى أيدى التجار ، وخوف الأهالى من إظهار مالديهم

من أموال ، الأمر الذى إنتهى الى ركود الأحوال ، أى الى ضائقة مالية يعانى منها كل المصريين .

وكانت الحملة الفرنسية تمثل ، من وجهة النظر الاقتصادية ، قوة تمكنت فى بلادها من توجيه ضربة قوية إلى النظام الاقتصادى الاقطاعى ، وتمهد الطريق أمام سيطرة الطبقة الوسطى ، أى الطبقة الرأسمالية . وكان جيشها لمصر يحمل هذا المعنى ، ويرسم لها القوى التى كان من الواجب عليها أن تعاديها ، والقوى التى كان عليها أن تتعايش معها ، حتى تتمكن من أن تتكامل معها ، أو أن تقوم بعملية إستغلالها . وفى هذا النطاق ، نجد أن الحملة الفرنسية قد نظرت إلى المماليك نظرة عداء ، وهو عداء حقيقى ، من وجهة النظر الاقتصادية ؛ إذ أن تنظيمهم لحكم مصر وإستغلالها كان يقرب من النظام الإقطاعى ، حتى وإن كان نظاماً إقطاعياً إلتزامياً ، عن قربه إلى النظام الحر ، النظام الرأسمالى ، الذى تسود فيه الطبقة الوسطى .

وعملت الحملة الفرنسية على أن تمول نفسها فى مصر عن طريق الضرائب ، وإن كانت قد فرضتها بطريق مباشر ، وفى شكل غرامات أو إتاوات ؛ وكان هذا النظام يقرب فى أسسه من نظام التمويل الرأسمالى ؛ وإن كانت قد إحتفظت ببعض الأسس السابقة ، واستعانت كذلك ببعض العناصر الملوكية . وفى هذا التسلسل نجد أن الجنرال مينو قد فكر فى ضرورة وضع نظام ضرائبى جديد للبلاد ، ترتبط فيه الضرائب بالأرض ، وتدفع مباشرة إلى خزانة الدولة ، دون وساطة الدولة أو صاحب الإلتزام . ولو نفذ هذا المشروع لكان ضربة قوية تصيب النظام القديم فى أهم أساس من أسسه ، وهو الأساس الاقتصادى ، وتؤدى بالتالى إلى إضعاف نفوذ السادة فى مناطق الإنتاج الزراعى ، وإلى القضاء على سطوتهم .

ولكن علينا أن نذكر أن مجيء ٣٦٫٠٠٠ مقاتل إلى مصر ، قد خلق سوقا جديدة ، لإشباع ما يحتاجه هؤلاء الرجال من سلع وخدمات ؛ ودفع بعض المصريين ، حتى وإن كان أكثرهم من النصارى والشوام والأقباط ، إلى النزول إلى هذا المجال ، وإلى فتح المطاعم ودور السهر واللهو ، وتقديم ما يلزم من خدمات ؛ وكان هذا تطويرا لبعض قطاعات الاقتصاد الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت . وحتى إذا كانت الحملة الفرنسية قد إمتصت جزءاً من رأسمال المصريين السائل بالضرائب والإتاوات ، فإنها عادت إلى إنفاق جزء منه على ما يلزمها فى نفس البلد . وأدى ذلك إلى تقلقل إقتصادى ، وإلى حركة إلى أعلى وإلى أسفل بين أصحاب رؤوس الأموال ، وإرتفاع البعض ، وهم من يتعاملون مع الفرنسيين ويقدمون لهم الخدمات ، وإلى إنخفاض البعض الآخر ، وهم من كانوا يصرون على التعامل فى نفس نطاق نشاطهم . وهى حركة ستبدأ من هذا العصر ، وتؤثر على توزيع رؤوس الأموال فى السوق خلال فترات الاحتلال التى ستشهدها مصر فى تاريخها الحديث . وشهدت القاهرة حركة نشاط واضح فى ذلك الوقت فى كل ما يتعلق بتسلية جنود الاحتلال ، وإنتشرت فيها ظاهرة ركوب الخيل والبغال والحمير ، التى أعجب بها الفرنسيون ، أو إستخدموها وسيلة للتسلية بدلا من الملل فى شوارع القاهرة .

ولقد شعر المصريون بشراهية الفرنسيين فى جمع الأموال منهم ، الأمر الذى أدى إلى تحول التجار إلى مجموعات معادية للحكم الأجنبى . ورغم خوف التجار من الفوضى ومن الاضطرابات ، فإنهم قد شاركوا العناصر الوطنية فى الثورة على الحكم الأجنبى ، وأسهموا فى تمويل هذه الثورة ، والإنفاق على الثائرين . وهذا الضغط الفرنسى من أجل المال سيدفع بالتجار إلى الضجيج والشكوى ، وإلى شعورهم بأنهم أصحاب مصلحة ، عليهم أن يدافعوا عنها ، حتى لا يكلفوا

ما لا طاقة لهم به ؛ وأدى ذلك إلى إنصهارهم ، مع بقية قطاعات المجتمع ، فى إتخاذ موقف معادى للحملة الفرنسية ، وإتخاذ مكانهم القومي في مواجهة قوات إحتلال أجنبية .

ولم تسمح الفترة القصيرة التى بقيتها الحملة الفرنسية فى مصر بإنشاء مشروعات إقتصادية جديدة لها أهميتها بالنسبة للبلاد . حقيقة أن الحملة قد شعرت بأن عليها أن تعتمد على نفسها ، وعلى البلاد ، وبخاصة بعد معركة أبى قير البحرية . ولكن إنشغال الجنرال بونابرت فى حرب الشام ، ثم إضطراره إلى العودة إلى فرنسا ، وتولى الجنرال كليبر قيادة الحملة من بعده ، وكان من أنصار الجلاء عن مصر ، كل ذلك لم يسمح للحملة الفرنسية بوضع أسس لنشاط إقتصادى له قيمته من الناحية الإنتاجية فى ذلك الوقت . وتغير الحال بعد تولى الجنرال مينو الحكم ، وكان من أنصار البقاء فى مصر ، والاحتفاظ بها كمستعمرة فرنسية . ولكن ظروفه الخاصة ، وعلاقته بغيره من القواد ، وخوف الفرنسيين من تعليم المصريين أسرار الصناعة ، حرم الحملة من أن تقوم بتجربة لصنع ما يلزمها فى مصر ، وحرم مصر بالتالى من مشاهدة مثل هذه التجربة ، التى كانت ستفيد منها بلا شك .

وبالإجمال ، فإن الحملة الفرنسية على مصر ، قد عملت على هز وقلقلة النظام الإقتصادى الموجود فى البلاد ، وساعدت على هدمه ، دون أن تتمكن من وضع أسس لبنيان إقتصادى جديد . وساعد ذلك على سيادة الفوضى والاضطراب ، وتسهيل عمل من يأتى من بعدها .

٣ — النتائج الاجتماعية : —

أثرت الحملة الفرنسية على مصر كذلك من الناحية الاجتماعية . وكان الجنرال بونابرت قد أظهر منذ دخوله القاهرة تقربه إلى العلماء ، وإحترامه لعادات

الأهالى وتقاليدهم، وقام بتنفيذ ما أسماه بعض المؤرخين بسياسته الاسلامية الوطنية.
وأظهر الجنرال بونابرت إهتماما بالاحتفال بالأعياد الوطنية ، أو الأعيـــاد الاسلامية ، مثل الاحتفال بالمولد النبوى ، وبشهر رمضان ، وبفيضان النيل ؛ وأصدر أوامره مشددة باحترام جنود الحملة لعادات الأهالى وتقاليدهم . وكان إشراك الجنرال بونابرت للمشايخ والعلماء فى الديوان أثراً كبيراً فى هذا المجال . أى أنه يمكننا أن نقول بطريقة أخرى أن الفرنسيين لم يحاولوا تغيير نظم وعادات وتقاليد المصريين ، بل حاولوا أن يظهروا للوطنيين أنهم يشاركونهم فى عاداتهم وتقاليدهم وهى نقطة هامة حاول الجنرال بونابرت بها أن يدعم من نفوذه فى البلاد.

ولكن الحملة الفرنسية كانت تمثل مجتمعاً يختلف إلى حد كبير عن المجتمع المصرى الموجود فى ذلك الوقت ، من حيث العادات والتقاليد ، ومن حيث درجة التحرر، هذا علاوة على كونها حملة عسكرية، لها وضعيتها الخاصة ، كمجتمع من الرجال فقط ، الأمر الذى يؤدى بالتالى إلى ظهور الخلافات الاجتماعية بشكل واضح بينهم وبين المجتمع الذى إدعوا أنهم يحترمونه . وجاءت الضرورات العسكرية ، والضرورات الإدارية والمالية والصحية ، لكى تجبر الحملة الفرنسية على إتخاذ قرارات تؤثر فى عادات الأهالى وتقاليدهم ؛ هـذا علاوة على أن مجرد عملية التعايش بين هذه القوات العسكرية والأهالى ستعطى بعض النتائج فى الميدان الاجتماعى .

وأمر الجنرال بونابرت بهدم أبواب الحـــارات والأزقة ، وبشكل يسمح لقواته بسهولة الحركة فى القاهرة . كما أمر بضرورة تنظيف الشوارع ، ورشها ، وإضاءتها ليلا . ووضع نظاما لدفن الموتى فى أماكن مخصصة لهم بعيدة عن العمران . وظهر كل ذلك أمام المصريين فى أول الأمر على أنه نوع من التحكم، وإن كانت هذه القرارات ستعتبر أسساً ضرورية لتنظيمات إجتماعية فيما بعد.

وشهدت القاهرة أنواعا جديدة من النشاط، مثل خروج الرجال مع السيدات للتنزه، وكذلك إنشاء المطاعم ، ودور الشراب . وكانت هذه الأنماط من النشاط الاجتماعى غير معروفة لدى المصريين ، ونظروا إليها أنها طفرة ، ونظروا إليها على أنها تحمل من السوء أكثر مما تحمل من الخير . وإن كانت تمثل تطوراً، حتى وإن كان دخيلا، على مجتمع القاهرة .

أما عن علاقة الرجال بالسيدات ، فإنها كانت جانباً خاصاً يمثل صدمة عنيفة بالنسبة لمجتمع شرقى إسلامى محافظ. وبعد أن كانت قوات الحملة الفرنسية تحترم مشاعر المصريين ، جاءت الاحتفالات العامة ، وظهر فيها تحرر الفرنسيين . وساعد التطور الذى أصاب العلاقة الموجودة بين الوطنى والمحتل ، وبخاصة بعد ثورة القاهرة ، على ظهور الفرنسيين على حقيقتهم ، كمتحررين فى هذا النطاق ، وكقوات إحتلال لا تأبه كثيراً بمشاعر الخاضعين لها. وأخذ الفرنسيون يتنزهون فى القوارب فى النيل ، ومعهم السيدات ، ويغنون ويضحكون . ونظر المصريون إلى ذلك على أنه فجور وفحش . وأدى الإحتلال الأجنبى لمصر إلى ظهور مجموعات من النساء الساقطات وبنات الهوى، اللاتى تعيشن مع جنود الاحتلال ، وباتساع لم تشهده القاهرة من قبل ، نتيجة لضخامة عدد قوات الاحتلال، بالنسبة لسكان القاهرة فى ذلك الوقت . وزاد من هول هـذا الموقف أن الفرنسيين تفرسوا فى بعض مناطق القاهرة بعد إعلان الثورة فيها ، وإحتفظوا ببعض النسـاء لديهم ، كعملية إنتقام من الثورة . وكانت هذه الظاهرة الاجتماعية ، التى تحدث نتيجة لأى إحتلال ، ولأية مدينة ، تمثل صـــدمة ، وجرحا عميقاً فى نفوس المصريين . وكانت عاملا يساعد على زيادة تمسك المصريين بعـاداتهم وتقـاليدهم ، وزيادة إصرارهم على رد الاهانة ، وعلى الانتقام من الفرنسيين وإخراجهم من البـلاد ، وعلى أساس أنهم قد إعتدوا على الشرف ، وإنتهكوا الحرمات ، وأضاعوا القيم .

ولذلك فإن الصدمة التى أعطتها الحملة الفرنسية للمجتمع المصرى ، كمجتمع شرقى إسلامى ، قد أدت بالتالى إلى زيادة تمسك المصريين بعاداتهم وتقاليدهم ؛ وتمسكهم بشرقيتهم كسلاح من الأسلحة التى يحافظون بها على شخصيتهم وعلى مقدساتهم . هذا من حيث العادات والتقاليد الاجتماعية .

أما من ناحية البنيان الاجتماعى ، فلا شك فى أن مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر قد أنزل ضربة قوية بالطبقات الحاكمة . وبشكل يقلل من الضغط الموجود على الطبقات المحكومة . وإختفت أهمية الطبقة العثمانية الحاكمة بمجرد دخول القوات الفرنسية الى القاهرة . وحتى القاضى التركى ، فإنه إستبدل فى أول فرصة بقاضى قضاة من المصريين . أما بالنسبة للمماليك ، فإن مكانتهم الاجتماعية قد ضعفت بشكل واضح ، نتيجة لخروجهم بعيدا عن مناطق إستغلالهم ، ونتيجة لضياع جزء كبير من ممتلكاتهم . وإذا كان المماليك قد واصلوا الكفاح من أجل بقائهم ، إلا أن قوتهم العسكرية قد ضعفت نتيجة للمعارك . ونتيجة لعدم تمكنهم من الاستمرار فى تجديدها . وانقسم المماليك إلى مجموعتين ، إضطرت إحداها إلى الخروج من مصر إلى سوريا ، بقيادة ابراهيم بك ، وإلى العمل مع العثمانيين ، وإضطرت الأخرى إلى الذهاب إلى الصعيد ، والتنقل من مكان إلى آخر أمام ضغط الفرنسيين ، وإنتهى الأمر بكبيرها ، مراد بك ، الى الاتفاق والتحالف مع الفرنسيين . وكان هذا تغييرا واضحاً بالنسبة للمستوى الاجتماعى الذى عاشه المماليك ، وتغييرا واضحا كذلك بالنسبة للخط الذى ساروا عليه فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، أى قبيل مجىء الحملة الفرنسية الى مصر ، وهو الخط الذى كان يتمثل فى ازدياد سلطة المماليك ونفوذهم بشكل مستمر ، وبطريق يؤدى إلى إستئثارهم بالسلطة فى مصر دون العثمانيين . لقد أصبحوا الآن إما ملحقين بالعثمانيين ، أو ملحقين بالفرنسيين . وحين تجلو الحملة الفرنسية عن

مصر ، سيظهر إتجاه ثالث بين المماليك ، يتمثل فى ضرورة إستعادة السلطة القديمة التى كانت لهم فى البلاد ، ويحاول الاستناد إلى إنجلترا الوصول إلى هذا الهدف . أى أن المماليك قد إنقسموا على أنفسهم إلى ثلاث إتجاهات ، وأصبحوا مرتبطين بالقوى الخارجية ، بعد أن كانت أقدامهم راسخة فى مصر ، وعلى المصريين .

أما بالنسبة للطبقة الوسطى ، والتى كانت تشتمل على العلماء والمشايخ والتجار ، وهى الطبقة التى كانت ضامرة فى العهد العثمانى المملوكى ، فإنها ستشارك فى الديوان ، وستشعر بأن الفرنسيين يستشيرونها فيما يتعلق بإدارة البلاد . كما أن أصوات التجار سترتفع فى وجه الظلم وضد الغرامات والاتاوات ، وسيساهم هؤلاء التجار فى قيادة الثورة وفى الاتفاق عليها مع المشايخ والعلماء . حقيقة أن المقومات المادية لهذه الطبقة الوسطى لم تتمكن من النمو فى وقت الاحتلال الفرنسى لمصر ، ولكن المقومات المعنوية لهذه الطبقة تزايدت ، وفى تضامن مع الطبقة الشعبية ، وعلى حساب الطبقة العليا التى قلت هيبتها وضعفت سلطتها فى البلاد .

أما بالنسبة للطبقة الشعبية ، من صناع وصغار حرفيين ، وفلاحين ، فإنها هى التى صدمت ، أكثر من غيرها ، وهى التى دفعت ثمن العمليات الحربية ، ودفعت القيمة الفعلية للغرامات والاتاوات ، وهى التى كانت وقودا لنيران الثورة ، ومادة أساسية للمقاومة فى الأقاليم . ودفعت ذلك ثمنا لكونها جزءا لا يتجزأ من البلاد ، والجزء الأساسى الموجود فيها ، ودفعت ذلك عن طيب خاطر ، وسارت وراء كل قيادة ، سواء أكانت من الطبقة الوسطى فى القاهرة ، أو من المماليك وبعض العثمانيين فى الأقاليم ، وبذلت ، دون أن ترجو من ذلك نتيجة سوى طرد المحتلين الأجانب ، والمحافظة على البلاد للأجيال القادمة . ولم تكن لهذه الطبقة الاجتماعية أية تطلعات ، أو أية أهداف للوصول إلى السلطة ، التى كانت قد أبعدت عنها منذ أجيال بعيدة . ولم تكن اتجاهات مشاعرها تكفيها

النظر إلى ما هو أبعد من هذه المعركة ، وكان أبناء الطبقات المميزة لا يرضون بوصولهـا إلى السلطة . وستحتاج هذه الطبقة إلى وقت طويل لكى تصل إلى اليقظة ، وإلى الشعور بالمصالح ؛ وإن كانت قد أصيبت بصدمة عنيفة جعلتها تتحرك ، ولو على أسس معنوية ، وبعد عصور طويلة من النوم والنعاس .

ولا شك فى هذا التأثير الذى أصاب البنيان الاجتماعى فى الفترة القصيرة التى أمضتها هذه الحملة فى البلاد ، سيكون له نتائج واضحة فى الفترة التالية لخروج الفرنسيين من مصر . ويمكننا أن نقول . بدون كبير خطأ ، أن الحملة الفرنسية قد هزت المجتمع المصرى من أساسه ، ومهدت الطريق أمام حدوث تغيرات إجتماعية هامة فى الفترة التالية .

٤ — النتائج السياسية : —

كانت للحملة الفرنسية نتائج سياسية ، أشد ظهورا من النتائج الاقتصادية والاجتماعية . ويمكننا تقسيم النتائج فى هذا المجال إلى قسمين : أحدهما يتعلق بالمجال السياسى الخارجى ، والثانى يتعلق بالمجال السياسى الداخلى .

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، فإن الحملة الفرنسية قد لفتت أنظار العالم، عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، إلى أهمية مصر فى المجالات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والمعنوية. فظهرت مصر على أنها مركز هام ، ونقطة إتصال ، أو مفرق طرق، يوصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، ويمكنه أن يوصل أوربا بالشرق الأقصى . كما ظهرت على أنها سوق توزيع له قيمته بالنسبة لتصريف المنتجات الأوربية ، ومنطقة إنتاج مواد خام تحتاج إليها الصناعات الأوربية . وظهرت سهولة الاستيلاء على مصر ، نتيجة لضعفها العسكرى ، وإنقسام القوى التى كانت تسيطر عليها . وكل هذه العوامل تكاتفت سويا، وبشكل حولت أنظار الدول الاستعمارية إليها وخرجت الحملة الفرنسية

من مصر ، وظل بعض الفرنسيين يفكرون فى ضرورة العودة إليها ، وضرورة الاحتفاظ ببعض العلاقات والصداقات فيها، تسهيلا لما قد تسمح به الأيام المقبلة. وكذلك إنجلترا، فإنها شعرت من جانبها بخطورة وقوع مصر فى أيدى الفرنسيين من جديد، أو فى أيدى غيرهم من الدول المنافسة لها . وحاولت إنجلترا، بعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، أن تستبقى قواتها البريطانية على ضفاف النيل لأطول فترة ممكنة ؛ كما عملت على خلق صلات مع بعض القيادات فى مصر ، وخاصة مع المماليك ، كركائز تستند إليها فى الاحتفاظ بنفوذ لنفسها فى المنطقة . وحتى بعد جلاء القوات الفرنسية عن مصر ، ستحاول إنجلترا العودة إلى مصر من جديد ، وبقوات عسكرية ، كما سيحدث مع حملة الجنرال فريزر . أما من جانب الدولة العثمانية، فإنها ستجد أن مجىء الحملة الفرنسية كان تهديداً واضحا لإقليم يعتبر أغلى درة فى عمامة السلطان العثمانى ؛ وأن فقدان الدولة العثمانيـة لمصر يعتبر خطراً كبيراً على بقية الأقاليم العثمانية ، سواء فى شمال إفريقيـة ، أو فى منطقـة الشرق الأوسط . ولذلك فان الدولة العثمانية قد عملت على الاحتفاظ بمصر تحت سلطتها، حتى لا تعرض نفسها لإحدى عمليات البتر الاقليمى ، التى كانت تهدد بالانفصال على أقاليم عثمانية عديدة . وكما كانت الظروف مساعدة بالنسبة للدول الأوربية الاستعمارية ، التى حاولت السيطرة على مصر ، مثل فرنسا وإنجلترا ، فيما يتعلق بالانقسام الموجود بين قيادات المماليك ، وبضعف المصريين عسكريا عن مواجهة أية قوات عسكرية أجنبية ، كانت هذه الظروف مساعدة كذلك بالنسبة للدولة العثمانية ، وتسهل عليها عملية إعادة سيطرتها على البلاد ، خاصة وأنه كان فى وسع الدولة العثمانية أن تستند إلى التنافس الدولى من ناحية ، وتقرر من ناحية أخرى عدم تزويد بكوات المماليك فى مصر بما يلزمهم من عناصر جديدة يضمونها إلى قواتهم المملوكية .

وهكذا نجد أن إزدياد أهمية مصر ، نتيجة لمجىء الحملة الفرنسية إليها ، وفى نطاق السياسة الخارجية ، قد أدى إلى ظهور تنافس واضح من كل من فرنسا وإنجلترا والدولة العثمانية للسيطرة على مصر ، وكل منها يعمل لإرضاء مصلحته، وضد مصلحة الآخرين وهذا مايسمى سياسيا « بالمسألة المصرية » ؛ ولقد نشأت بالفعل فى هذه الفترة من تاريخ مصر الحديثه ، وستظل هذه المسألة مطروحة سياسياً ، حتى بداية النصف الثانى من القرن العشرين . وكان إزدياد ظهور أهمية مصر ، وفى كل المجالات ، هو السبب الأساسى فى إزدياد الأطماع الخارجية الاستعمارية فيها .

أما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، فلقد أثرت الحملة الفرنسية فيها إلى حد بعيد كذلك . وتنقسم السياسة الداخلية إلى نظم سياسية ، وإلى شعور سياسى ورأى عام .

أما بالنسبة للنظم السياسية فنجد أن الحملة الفرنسية قدعملت على خلق مؤسسات سياسية فى مصر ، وبشكل لم يعهده المصريين من قبل . وكان إنشاء الديوان خطوة أساسية على هذا الطريق . ونلاحظ أن الفرنسيين كانوا قد شكلوا هذا الديوان من عناصر المشايخ والعلماء ، وبعض التجار ، وذلك فى الوقت الذى لم يسلموا فيه القيادات الاقطاعية الالتزاميه ، أو قيادات الارستقراطية غير الوراثية ، أية سلطة فى البلاد . فكان تسليم السلطة ، حتى وإن كانت إستشارية ، لرجال الطبقة الوسطى ، يعتبر ضربة للطبقات الحاكمة السابقة ، ويدل على تغيير ، أو على الأقل على الرغبة فى التغيير ؛ وهى نقطة هامة بالنسبة للبنيان الاقتصادى الاجتماعى لمصر فى هذه الفترة ، عبر تطوره على مر العصور .

كما يهمنا من هذه العملية شعور المصريين بأهميتهم بالنسبة للادارة المدنية لبلادهم ، وحتى وإن كان رأيهم إستشارياً . وستكون هذه التجربة بذوراً أولى

تلقى قبولا من جانب الاهالى ، إذ أنها بذرت فى مجتمع إسلامى ينص دينه على أن أمرهم شورى بينهم . ورغم أن السلطات الفرنسية قد إستندت إلى أعضاء الديوان للظهور بمظهر من يتقرب إلى الاهالى ، إلا أن عدداً من أعضاء الديوان شارك فى أحداث ثورة القاهرة الاولى ، وأحداث ثورة القاهرة الثانية فيمكننا أن نقول أن هذه المنظمات السياسية . والتى كانت تتمثل فى ديوان القاهرة ودواوين الأقاليم ، قد وجدت تجاوبا من جانب المصريين ، إلا أنها فشلت فى أن تكون أداة طيعة فى أيدى الفرنسيين ، ينفذون بها سياستهم الإستعمارية فى مصر .

أما الشعور السياسى العام الذى أحدثه مجىء الحملة الفرنسية إلى مصر ، فلاشك فى أنه كان شعوراً قومياً ، أو وطنياً واضحاً ، وتزايد على مرور الأيام ، مع إستمرار وجود القوات الفرنسية فى مصر ، وزيادة إنتشارها فى طول البلاد وعرضها . وتكاتفت عوامل مختلفة ، فى خلق هذا الشعور العدائى بين الوطنيين والأجانب ، عوامل معنوية وإقتصادية وإجتماعية . فكان المصرى يشعر بأن بر مصر هو بلاد الإسلام ، وبأنه يخضع عموما للسلطان خليفة المسلمين ، وكان هذا الشعور يمنع المصريين من قبول حكم أجنبي ، خاصة وأن إدعاء الفرنسيين حبهم للاسلام ، أو رغبتهم فى التحول إلى الاسلام ، لم تكن من الأمور التى يعتقدها المصريون بسهولة . وجاءت بعد ذلك العوامل الاقتصادية ، والغرامات والضرائب والاتاوات ، وبشكل جعل المصريين يشعرون بأن الفرنسيين ينهبون كل مايمكنهم أن يصلوا إليه ، وجعلهم بالتالى يشعرون بتضارب مصلحتهم مع مصلحة الفرنسيين . أما فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية فإن سلوك جنود قوات الاحتلال فى الشوارع ، وبخاصة مع السيدات ، وعدم تقديرهم للحرمات والمقدسات ، وإستحداثهم بعض البدع ، كانت تدفع المصريين دفعا الى الشعور باختلافهم إجتماعيا عن الفرنسيين . وهذا الشعور بالتميز ، أو بالاختلاف ، يدفع

المصرى الى الشعور بحقيقته ، والشعور بشخصيته ، وبمقومات هـذه الشخصية ، يدفعه الى الشعور بقوميته . وهذه اليقظة للشعور القومى فى مصر ، فى هذه الفترة المتقدمة ، حتى بالنسبة لخريطة البحر المتوسط ووسط وشرق أوربا ، تعتبر ثمرة قيمة، نتجت عن إحتكاك المصريين بالحملة الفرنسية .

وليس أدل على تبلور الشعور المصرى ، وهو عامل سياسى له أهميته ، من ثورات القاهرة ، وحركات المقاومة التى إمتدت فى أقاليم مصر ، سواء فى الدلتا أو فى الصعيد ، والتى استمرت منذ مجىء الحملة الفرنسية الى البلاد حتى وقت خروجها منها . ولـكن علينا أن نذكر أن هذا الشعور لم يـكن مصريا خالصا ، بالمعنى المفهوم فى النصف الاول من القرن العشرين ، بل كان هناك تضامنا واضحا مع عرب الحجاز ، ومع السوريين ، ومع المغاربة ، وحتى مع الاتراك العثمانيين ، إنه تضامن عربى اسلامى ، وإن كانت غالبية الأقلية المسيحية الموجودة فى مصر قد إضطرت الى المشاركة فيه .

وكان شعور المصريين بالعداء ضد المحتل الاجنبى ، واعتـدادهم بشخصيتهم ، وتمرنهم على المشاركة فى الحكم ، يفتح أمامهم الطريق لمحاولة العمل على تصريف أمور بلادهم بأنفسهم . وسيؤدى ذلك الى قيام ممثلى الطبقة الوسطى فى مصر بدور هام فى السياسة الداخلية لبلادهم فى الفترة التالية لخروج الحملة وعودتها الى فرنسا .

وهكذا يظهر أنه رغم فشل الحملة الفرنسية ، سياسياً ، فى تنفيذ ما رسمته لنفسها فى مصر ، فإن هذه الحملة كانت قوة فعالة ، وقوة تغيير ، أثرت على القوى الوطنية ، وإلى حد بعيد .

٥ – النتائج العلمية :

تركت الحملة الفرنسية آثاراً واضحة ، فى ميدان العلوم والفنون والآداب ،

على مصر ، وعلى الدراسات المتعلقة بها . ورجع ذلك الى أنها قد إصطحبت معها فى جيشها لمصر مجموعة من العلماء كانوا هم أعضاء لجنة العلوم والفنون ، ثم قامت بإنشاء المجمع العلمى فى القاهرة ، وقامت بأعمال جليلة ، رغم قصر الوقت الذى أمضته الحملة فى مصر ، ورغم الصعوبات التى إعترضت طريقها . وكانت النتائج العلمية للحملة الفرنسية هى أهم نتائج ذلك الاحتكاك الحضارى بين مصر وفرنسا .

وكانت لجنة العلوم والفنون قد تشكلت فى فرنسا ، بأمر من حكومة الادارة ، فى وقت الاستعداد لإرسال الحملة إلى مصر . واشتملت هذه اللجنة على مهندسين وعلماء وفنانين ، وأعضاء بعض الهيئات المهتمة بالدراسات الخاصة بما وراء البحار . فضمت عددا من علماء الفلك ، ومن علماء الرياضة ، وعلماء الـكيمياء والطبيعة ، وعلماء الميكانيكا ، وعدداً من المعماريين ، ومن مهندسى الطرق والـكبارى ، ومن مهندسى المساحة ، ومهندسى السفن والهندسة البحرية ، هذا علاوة على عدد من المتخصصين فى علوم الأحياء ، من حيوان ونبات ، وعلماء المعادن ، وعدد من الأدباء ، وعلماء الآثار ، والاقتصاد ، وكذلك عدد من الفنانين ، والرسامين ، والموسيقيين ، وبعض المسؤلين عن الطباعة ، وعدد المستشرقين .

ولـكن هذه اللجنة لم تصل بكامل عددها الى مصر ، فتخلف البعض فى فرنسا ، وتخلف غيرهم فى مالطة . وحضر الى مصر ١٧٥ عالماً منهم .

وقسمت لجنة العلوم والفنون الى ثلاث أقسام : الأول فى القاهرة ، والثانى فى الاسكندرية ، والثالث فى رشيد . وبعد دخول الفرنسيين الى القاهرة جمعوا علماءهم فى العاصمة ، ولم يبق إلا بعضهم مبعثرين فى بعض المناطق ، مكلفين ببعض الدراسات أو المهمات . واشرفوا فى القاهرة على معامل البارود ، وعلى

الورش ، وعلى دار صك العملة ؛ وأنشأ علماء الأحياء حظيرة للحيوانات ، وأعدوا أماكن فيها للطيور . وقامت لجنة العلوم والفنون بانشاء مكتبة للعلوم الطبيعية ، وأخرى للتاريخ الطبيعى ، ومعملا للكيمياء كما إستجابوا لأمر قائد الحملة بانشاء مرصد فلكى . وأشرفوا على مصانع دباغة الجلود ، وصناعة السروج والأحذية ، وبنوا معامل لتقطير الكحول ، وأنشأوا ورشا للتجارة . وقام عدد من علماء هذه اللجنة بالذهاب إلى الصعيد ، لدراسة هذا الاقليم ، ودراسة الآثار الموجودة فيه . وتمكنوا من الوصول إلى وادى الملوك والكرنك ، وحققوا مواقع بعض المدن القديمة ، ووصلوا حتى أسوان وجزيرة فيله .

وبعد عودة الجنرال بونابرت إلى فرنسا ، إهتم الجنرال كليبر بأعضاء هذه اللجنة اهتماما كبيرا ، وأظهر رغبته فى أن يقوم العلماء بدراسة عادات الأهالى وأساليب معيشتهم ، ومعتقداتهم وتقاليدهم والقوانين التى يسيرون عليها ، كما رغب فى أن يدرسوا شئون التعليم والتجارة ، وأن يقوموا بعمل الخرائط ، ويجمعوا الوثائق الهامة المتعلقة بكل هذه الموضوعات ، ثم يقوموا بكتابة تاريخ البلاد من وقت مجىء حملة القبطان حسن باشا الى مصر فى سنة ١٧٨٦ حتى وقت مجىء الحملة الفرنسية إلى البلاد ؛ وأن يهتموا كذلك بدراسة صلات مصر ببقية الأقاليم الإفريقية .(١) ولذلك فإن الجنرال كليبر قد أضاف إلى مجموعات العلماء السابقة لجنة جديدة ، كلفها بدراسة هذه الموضوعات الجديدة . وإجتمعت هذه اللجنة عدة إجتماعات ، وبذلت جهوداً كبيراً فى ميدان عملها .

ومن بين لجنة العلوم والفنون كان الجنرال بونابرت قد جمع عدداً من العلماء لكى يصبحوا نواة « المجمع العلمى » ؛ الذى صدر الأمر بتكوينه فى ٢٢ أغسطس سنة ١٧٩٨ ، والذى ألحقت به مطبعة الجيش ، والمعمل الكيميائى ، ومكتب

(١) د. محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر . ص ٦٢١ .

العلوم الطبيعية ، والمرصد ، علاوة على صالة للاجتماعات والمحاضرات . وهكذا أصبح المجمع العلمى المصرى هيئة جديدة منفصلة عن لجنة العلوم والفنون ، ولها تنظيمها الخاص بها . وكانت أغراض المجمع العلمى تتلخص فى ضرورة العمل على إشاعة نور العلم والعرفان فى مصر ؛ والقيام بدراسة المسائل والأبحاث الطبيعية والصناعية والتاريخية الخاصة بمصر ، ونشر هذه الدراسات ؛ وكذلك إبداء الرأى فيما قد تعرضه الحكومة على المجمع من مسائل وقسم المجمع إلى أربعة أقسام : للرياضيات ، والطبيعيات ، والاقتصاد ، والآداب والفنون ؛ على أن يتألف كل منها من إثنى عشر عضواً .

وأصبح العالم مونج هو رئيس المجمع العلمى ، فى الوقت الذى قبل فيه الجنرال بونابرت منصب نائب الرئيس . ولقد طلب مونج إلى الأعضاء ضرورة دراسة الآثار القديمة ، وكشف النقوش والكتابات الموجودة على الجرانيت ، وكذلك دراسة أحوال البلاد وأهلها ، وأوصى بوضع خريطة دقيقة ، ودراسة طرق الزراعة ، ووسائل تحسين الرى . أما الجنرال بونابرت فإنه عرض بعض الموضوعات ، مثل توفير مواد الوقود للجيش ، وترشيح مياه النيل ، ودراسة طواحين الماء وطواحين الهواء . كما عرضت للبحث موضوعات كثيرة تتعلق ملح البارود وغيرها مما يلزم الحملة .

ولا شك فى أن نشاط العلماء فى مصر قد واجهته صعوبات كثيرة ، وأنهم قاموا بمجهودات لا يمكن لأحد أن ينكرها عليهم . وقد سجل لنا الجبرتى بعض ما رآه عند تردده على سراى المجمع العلمى ، ولجنة العلوم والفنون . ورأى هناك بعض الكتب فى المكتبة « ... وصور البلدان ، والسواحل والبحار ، والأهرام وبرابى الصعيد ، والصور والأشكال والأقلام المرسومة بها ، ومايختص بكل بلد من أجناس الحيوان والطيور والنبات والأعشاب وعلوم الطب والتشريح

والهندسيات وجر الأثقال وكثير من الكتب الاسلامية مترجم بلغتهم . ورأيت عندهم كتاب الشفاء للقاضى عياض ، ويعبرون عنه بقولهم شفاء شريف ، والبردة للبوصيرى ، ويحفظون جملة من أبياتها ، وترجموها بلغتهم . ورأيت بعضهم يحفظ سوراً من القرآن ، ولهم تطلع زائد للعلوم » .(١)

وإشتملت هذه المكتبة على عدد كبير من الكتب ، وخصصوا لها المباشرين لحفظها ، ولتقديمها للقراء « فتجتمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعتين ، ويجلسون فى فسحة المكان المقابلة لمخازن الكتب على كراسى منصوبه موازيه لتختاة عريضة مستطيلة ، فيطلب من يريد المراجعة مايشاء منها ، فيحضرها له الخازن ، فيتصفحون ويراجعون ويكتبون حتى أسافلهم من العساكر . وإذا حضر إليهم بعض المسلمين ممن يريد الفرجة لا يمنعونه من الدخول إلى أعز أماكنهم ، ويتلقونه بالبشاشه والضحك وإظهار السرور بمجيئه إليهم ، وخصوصا إذا رأوا فيه قابلية أو معرفة أو تطلعاً للنظر فى المعارف بذلوا له مودتهم ومحبتهم ، ويحضرون له أنواع الكتب المطبوع بها أنواع التصاوير وكرات البلاد والاقاليم والحيوانات ، والطيور والنباتات ، وتواريخ القدماء ، وسير الامم » .(٢)

وشاهد الشيخ الجبرتى القسم الخاص بعلماء الفلك ، وما به من آلات فلكية غريبة فى شكلها ، متقنة فى صنعها . وكذلك « آلات الإرتفاعات البديعة ، العجيبة التركيب ، الغالية الثمن ، المصنوعة من الصفر المموه ، وهى تركب ببراريم مصنوعة ومحكمة ، كل آلة منها عدة قطع تركب مع بعضها البعض برباطات وبراريم لطيفة ، بحيث إذا ركبت صارت آلة كبيرة ، أخذت قدراً من الفراغ ، وبها نظارات وثقوب ينفذ النظر منها إلى المرئى ، وإذا إنحل تركيبها وضعت فى

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٣٤ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٣٤ .

ظرف صغير ؛ وكذلك نظارات للنظر فى الكواكب وأرصادها ، ومعرفة مقاديرها وأجرامها وإرتفاعاتها وإتصالاتها ومناظراتها وأنواع المنكابات والساعات التى تسير بثوانى الدقائق ، الغريبة الشكل ، الغالية الثمن ، وغير ذلك » . (١)

وبنوا فى بيت حسن كاشف جركس مكانا خاصا لصناعة الحكمة والكيمياء « بنوا فيه تنانير منهدمة ، وآلات تقاطير عجيبة الوضع ، وآلات تصاعيد الأرواح وتقاطير المياه وخلاصات المفردات ، وأملاح الأرصدة المستخرجة من الاعشاب والنباتات ، واستخراج المياه الجلاءة والحلالة . وحول المكان الداخل قوارير وأوان من الزجاج البلورى المختلف الأشكال والهيئات على الرفوف والسدلات ، وبداخلها أنواع المستخرجات » .

ولاشك فى أن كل هذا كان غريبا بالنسبة لمن يراه من المصريين ، خاصة إذا ماشاهد بنفسه بعض التجارب العلمية تجرى أمامه . ويروى لنا الجبرتى أن أحد من يعملون هناك « أخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها بعض المياه المستخرجة ، فصب منها شيئاً فى كأس ، ثم صب عليها شيئاً من زجاجة أخرى ، فعلا المآن وصعد منه دخان ملون حتى إنقطع وجف مافى الكأس ، وصار حجراً أصفر ، فقلبه على البرجات حجراً يابساً أخذناه بأيدينا ونظرناه . ثم فعل كذلك بمياه أخرى فجمد حجراً أزرق ، وبأخرى فجمد حجراً أحمر ياقوتياً ؛ وأخذ مرة شيئا قليلا جداً من غبار أبيض ، ووضعه على السندال وضربه بالمطرقة بلطف ، فخرج له صوت هائل كصوت القرابانة إنزعجنا منه ، فضحكوا منا . وأخذوا مرة زجاجه فارغه مستطيلة فى مقدار الشبر ، ضيقة الفم ، فغمسها فى ماء قراح ، موضوع فى صندوق من الخشب . مصفح الداخل بالرصاص ، وأدخل

(١) الجبرتى : ج ٣ ، ص ٣٥ .

معها أخرى على غير هيئتها ، وأنزلهما فى الماء ، وأصعدهما بحركة لمحبس بها
الهواء فى أحدهما ، وأتى آخر بفتيلة مشتعلة وأبرز ذلك فم الزجاجة من الماء ،
وقرب الآخر الشعلة إليها فى الحال ، فخرج مافيها من الهواء المحبوس ، وفرقع
بصوت هائل أيضا . وغير ذلك أمور كثيرة وبراهين حكيمة ، تتولد من إجتماع
العناصر ، وملاقاة الطبائع.(١)

كما تعجب الجبرتى أيضا من تجربة أخرى وقعت أمامه حول توليد الكهرباء
بطريقة معملية . ورأى « الفلكة المستديرة ، التى يديرون بها الزجاجة ، فيتولد
من حركتها شرر يطير بملاقاة أدنى شىء كثيف ، ويظهر له صوت طقطقة ، وإذا
مسك علاقتها شخص ، ولو خيطا لطيفا متصلا بها ، ولمس آخر الزجاجة الدائرة
أو ما قرب منها بيده الأخرى ، إرتج بدنه ، وإرتعد جسمه ، وطقطقت عظام
أكتافه وسواعده فى الحال برجة سريعة . ومن لمس هذا اللامس أو شيئا متصلا
به حصل له ذلك ، ولوكانوا ألفا أو أكثر » .(٢) ويعلق الجبرتى على ذلك بأن
لهم أمور وأحوال وتراكيب غريبة ، ينتج منها نتائج لايسعها عقول أمثالنا » .

ولقد إشتملت النتائج العلمية للجنة العلوم والفنون ، و للمجمع العلمى ،
على محققات واضحة ، وكبيرة الاهميه بالنسبة لمصر الحديثة .

وكان العمل الاول فى هذا الميدان هو دراسة برزخ السويس ، تمهيداً لشق
لشق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط . ولقد شارك الجنرال بونابرت
بنفسه فى هذه الدراسة ، بعد إحتلال مدينه السويس ، وقبيل خروجه فى حملته
إلى سوريا ، أى فى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٧٩٨ ، وأوائل شهر يناير سنة
١٧٩٩ . وتتبع أعضاء اللجنة المكلفة بدراسة هذا الموضوع معالم القناة القديمة

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٣٥ — ٣٦ .
(٢) الجبرتى ج ٣ . ص ٣٦ .

التى كانت تربط النيل بالبحر الأحمر ، عن طريق وادى طميلات . ثم إستمرت
الدراسة فيما بعد ، وإن كانت قد وصلت إلى نتيجة ترجح إرتفاع مياه البحر
الأحمر عن مياه البحر المتوسط بتسعة أمتار . والمهم هو أن هذه الدراسة قد تمت
بالفعل ، وفى المنطقة التى حفرت فيها قناة السويس فيما بعد ؛ وأن هذه الدراسة
كانت أساساً لدراسات لاحقة عملت على تصحيح الخطأ الحسابى .

أما الميدان الثانى الذى خدم النشاط العلمى فكان هو العثور على حجر رشيد ،
مع بقايا بعض الأبنية المصرية القديمة ، التى كان سلاطين مصر قد شيدوا عليها
برج رشيد . وعثر عليه بوشار فى شهر يوليو سنة ١٧٩٩ . وهو حجر من
الجرانيت الأسود ، يقرب إرتفاعه من المتر ، ويقرب عرضه من ثلاثة أرباع
المتر ، ويبلغ سمكه ٢٥ سم . وحمل هذا الحجر نقوشا على وجه واحد منه ، فى
ثلاث مجموعات منفصلة عن بعضها ، كانت المجموعة الأولى بالهيروغليفية ،
والمجموعة الثانية بلغة لم يعرفوها ، وظهرفيما بعد أنها اللغة المصرية العامية القديمة ،
وكانت المجموعة الثالثة مكتوبة باللغة اليونانية القديمة . وأرسل الحجر إلى
القاهرة ، وحاول العلماء فك رموزه . وساد الاعتقاد بأن المجموعة الوسطى
كانت من حروف مصرية قديمة ، وإن كانت قد كتبت على عجل . ومن ترجمة
المجموعة الثالثة المكتوبة باليونانية القديمة ظهر أن هذا النقش قد تم فى عهد
البطالمة . ولقد إستمرت المجهودات مع هذا الحجر ، ومع موازنة الاسماء الموجودة
فى المجموعات الثلاث ، حتى تمكن العالم شامبليون فى سنة ١٨٢٢ من فك رموزه
كاملة . وكان هذا العمل هو مفتاح اللغة المصرية القديمة ، والأساس اللازم لمعرفة
تاريخ مصر القديمة .

أما الميدان الثالث فكان هو دراسة بقية الآثار الفرعونية الموجودة
فى مصر بشكل عام ، والموجودة فى الصعيد بنوع خاص . ووصف العلماء تلك

الآثار التى زاروها بشكل دقة ، ورسموا بعضاً منها ، وكانت أعمالهم ثروة ضخمة بالنسبة للتاريخ .

كما قام العلماء بجمع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية التى تساعد على وضع خريطة مفصلة لمصر ؛ وشجع كل من الجنرال كليبر ، ثم الجنرال مينو ، على الاستمرار فى هذا العمل ، خاصة وأن الجنرال مينو كان يرغب فى عمل مسح تام للأراضى الزراعية فى مصر ، ويكون هذا المسح أساسا لتنظيم الضرائب العقارية .

وحملت الحملة الفرنسية مطبعتها معها إلى مصر ، وستكون هذه المطبعة فاتحة لمعرفة المصريين بشئون الطباعة ، وأهمية المطبوعات .

وأخيرا ، وليس آخرا ، فهناك كتاب وصف مصر ، الذى إشترك فى وضعه عددا كبيرا من العلماء ، كل فى نطاق دراساته وبحوثه التى تتعلق بتاريخ مصر الحديثة ، وجرافيتها ، وأحوال أهلها ، وعاداتهم ، وثروتها الطبيعية . ونشر هذا الكتاب بعد عودة العلماء ، مع الحملة ، إلى فرنسا ؛ وتكفلت الحكومة الفرنسية بالانفاق عليه . وظهر أول أجزائه فى سنة ١٨٠٩ ، مع إهداء إلى الامبراطور نابليون ، وإن كان ظهور بقية الأجزاء قد تم فى سنة ١٨٢٢ ، وفى شكل مجموعة من تسعة مجلدات تشتمل على أبحاث العلماء ، ثم أحد عشر مجلدا أخرى تضم الرسوم . ثم ظهرت بعد ذلك الطبعة الثانية فى سنة ١٨٢٩ ، فى ٢٦ مجلدا للأبحاث ومثلها للرسوم .

ويعتبر هذا الكتاب ثروة ضخمة بالنسبة لكل من يرغب فى التعرف على مصر وقت مجىء الحملة الفرنسية إليها ، حتى بالنسبة للفترة التى تمتد منذ الغزو العثمانى للبلاد . وهو ثروة بالنسبة للأجانب ، وثروة بالنسبة للمصريين الذين يرغبون فى التعمق فى دراسة هذه الفترة .

وهكذا كانت للحملة الفرنسية نتائج كبيرة على مصر ، فى الميادين العسكرية

والاقتصادية والاجتماعية والعلمية . وأحدثت الحملة صدمة قوية للمصريين ، فى مشاعرهم ، وهزت القيم التى كانت موجودة لديهم . وكانت هذه النتيجة كافية لإحداث تغيير ، حتى وإن كان التغيير التاريخى يحتاج لفترة من الوقت .

وخرجت الحملة الفرنسية من مصر لكى تترك فيها القوات العثمانية ، والقوات البريطانية ، وقوات المماليك ؛ هذا علاوة على عباد الله الصالحين ، سكان البلاد المصريين . فماذا ستكون عليه العلاقة بين هذه القوى ؟

الباب الخامس

عصر الفوضى

والنزاع على السلطة

الفصل الواحد والعشرين

القوى فى الميدان

جلت قوات الحملة الفرنسية عن مصر ، وتركتها فى أيدى القوات العثمانية ، والقوات البريطانية ، وقوات المماليك ، وجلت عنها وتركتها فى أحوال اقتصادية سيئة ، بعد عمليات حربية انتشرت فى طول البلاد وعرضها مدة تزيد على ثلاث سنوات ، وبعد أن قاسى الأهالى من التخريب والتدمير ، ومن فرض الإتاوات والغرامات . ولا شك فى أن ضعف الأحوال الإقتصادية والإدارية فى مصر ، علاوة على وجود قوى عديدة فى البلاد ، كان يخلق وضعاً يتسم بالفوضى ، وتحاول فيه كل قوة أن تسيطر لنفسها على الإقليم ، أى أنه خلق وضعاً يمكننا أن نسميه بأنه نزاع على السلطة . فما هى القوى الموجودة فى مصر بعد خروج الحملة الفرنسية منها ؟ وما هى إمكانيات عمل كل من هذه القوى ؟

أ — الفرنسيون :

ترك الفرنسيون مصر بعد احتلال دام أكثر من ثلاث سنوات ، وجلوا عنها ، نتيجة لضغط عسكرى . ولكن هل كان ذلك يعنى أن فرنسا لم يعد لها تأثير فى مصر ؟ .

كانت الحملة الفرنسية قد عملت على قلقلة الأوضاع الموجودة فى مصر ، وأثرت على وضعية العثمانيين ، وقوة المماليك ، وكذلك على الإمكانيات الموجودة أمام المصريين وكانت الحملات الفرنسية قد أنزلت ضربات شديدة بقوات المماليك ، وأضعفتها إلى حد بعيد ، وأظهرتها أمام المصريين على أنها قوات دخيلة ، تعمل على استغلال المصريين والسيطرة عليهم دون وجه حق . واستمرت فرنسا كعامل مؤثر فى هذا الاتجاه إلى أن قام الجنرال كليبر بالإتفاق مع مراد بك ، ومنحه

حكم الصعيد تحت السيطرة الفرنسية . وظلت فرنسا معادية لبقية المماليك ، والذين كانوا يتمثلون فى قوات إبراهيم بك ، الذى كان قد خرج من مصر إلى الشام . وهذه الثنائية فى السياسة الفرنسية كانت تؤدى فى النهاية إلى نشوء تعادل فى النتيجة النهائية تجاه المماليك ، بين كل من مراد بك وإبراهيم بك . وكان هذا التعادل فى صالح فرنسا ، مادامت قواتهـا موجودة فى مصـر ، ومادامت قد كسبت قوات مراد بك ، لتعادل بها قوات إبراهيم بك الذى كان قد انضم للعثمانيين .

ولـكن هذه الوضعية تغيرت قبيل جلاء الفرنسيين عن مصر ، نتيجة لموت مراد بك ، وانشقاق مماليكه على انفسهم ، وبشكل فتت هذه القوة المملوكية التى كان فى وسع فرنسا أن تستند إليها .

أما بالنسبة للمصريين ، فإن الحملة الفرنسية كانت قد فتحت مجـالات واسعة أمام قادتهم ، حين اشركتهم فى الديوان ، وعاملتهم بصفتهم أهالى البلاد وأصحابها . وسيظل بعض المصريين متعلقين بذكرى الفرنسيين بعـد خروج الحـملة الفرنسية من مصر ، ولكنه تعلق بمجرد الذكرى ، ونتيجة لشعور المصريين عامة بإنفصالهم عن الفرنسيين ، وتبلور شخصيتهم بشكل واضح ومستقل . ولـكن عودة الفوضى والمظالم إلى البلاد ، بعد أن كان المصريون قد آمـلوا فى عودة السـلام والرخاء ، جعلت بعض المصريين يأسفون على « إنقضاء دولة الفرنسيس » .

وبوجه عام سنجد أن فرنسا ، بسحب قواتها العسكرية من مصر ، ستحتفظ ببعض التأثير المعنوى فى البلاد ، دون أن يتركز هذا النفوذ على قوة مادية لهـا قيمتها ؛ الأمر الذى سيدفع البعض إلى القول بأن سياسة فرنسا أصبحت « سلبية » فى مصر بعد جلاء حملتها عن البلاد . وستقف فرنسا موقف المتفرج على ذلك النزاع الذى سينشب فى مصر بين القوى المتعددة للوصول إلى السلطة . ولن تدخل مصر كعامل له قيمته فى السياسة الفرنسية إلا فيما يتعلق بمصلحة فرنسا

نفسهـا ، وكعـامل من عوامل المسـاومة الدبلوماسية ، للوصـول إلى تسويات سياسيـة .

٢ - الانجليز :

كانت أهمية مصر قد ازدادت فى نظر الانجليز منذ مجىء الحملة الفرنسية إليها . وشعرت إنجلترا منذ ذلك الوقت بخطورة عودة النفوذ الفرنسى إلى هذه المنطقة الحساسة بالنسبة لعلاقاتها ومواصلاتها مع الشرق الأقصى .

وقامت انجلترا بدور فعال فى إخراج الحملة الفرنسية من مصر ، وشاركت بمجهودات حربية لها قيمتها فى هذا السبيل . وخرجت الحملة الفرنسية من مصر فى الوقت الذى سيطرت فيه القوات البريطانية على أجزاء كثيرة من السواحل المصرية المطلة على كل من البحر المتوسط والبحر الأحمر .

وخرجت الحملة الفرنسية من مصر فى الوقت الذى بلغ فيه عدد القوات البريطانية ما يقرب من ستة عشر ألف جندى ، بقيادة الجنرال هتشنسون ، يحتلون الاسكندرية ورشيد ودمنهور ؛ علاوة على قوات تلك الحملة ، التى كانت قد وصلت إلى السويس قادمة من الهند ، ووصلت طلائعهـا إلى الجـيزة بقيـادة الجنرال بيرد ، وكانت قواتها تبلغ ستة آلاف جندى . ولاشك فى أن وجود هذا العدد من القوات البريطانية فى مصر كان يمثل قوة فعالة ، ووسيلة عمل لها قيمتها بالنسبة لبريطانيا ، يمـكنها أن تـكسب بها الـكثير .

حقيقة أن بريطانيا كانت قد أرسلت قواتها لمصر استناداً إلى معاهدة التحالف التى كانت قد عقدتها مع الدولة العثمانية فى ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، وهى المعاهدة التى نصت على ضمان بريطانيا لاستقلال الدولة العثمانية وسلامة أراضيها .

ولـكن وجود القوات البريطانيـة فى مصـر ، وقيامهـا بدور فعـال فى اخراج الفرنسيين من البلاد ، دفع الحـكومة البريطانية إلى محاولة الافادة من هذه

القوات فى عملية الحصول على ميزات فى هذا الاقليم ، الأمر الذى يستلزم بقاء هذه الحملة البريطانية إلى أطول وقت ممكن ، ويستلزم كذلك محاولة إيجاد ركائز تستند إليها الحكومة البريطانية داخل مصر نفسها . وبعد جلاء الفرنسيين، ومطالبة العثمانيين للانجليز بالجلاء عن مصر ، لم يكن أمام بريطانيا سوى قطاع المماليك ، أو بعض القطاعات الداخلية منه ، لكى تستند إليها ، وتتخذها ركائز لها . ويشرح لنا ذلك موقف مماليك مراد بك ، بعد موت سيدهم بالطاعون فى سوهاج ، وهو يتحرك شمالا لنجدة القوات الفرنسية ، وإتصال مماليكه بالانجليز، نتيجة لمعرفتهم بانتهاء حكم الفرنسيين لمصر ومحاولتهم الاستناد إلى قوة خارجية جديدة يستندون إليها ، ماداموا قدشعروا بعداء كل من العثمانيين والمصريين لهم.

وبالإجمال ، فان الانجليز سيحاولون الإفادة من وجود قواتهم العسكريه فى مصر إلى أبعد وقت ممكن ، وسيحاولون كذلك الاستناد إلى قطاع من المماليك كركيزة لهم ، وخاصة بعد جلائهم عن البلاد .

٣ - الأتراك .

كان العثمانيون هم أصحاب الحق الشرعى فى مصر ، أو أصحاب السيادة على هذا الاقليم ؛ وكان من حقهم ، قانونا ، أن يعيدوا سلطتهم على مصر ، بعد جلاء الحملة عن البلاد .

وكانت الدولة العثمانية قد شعرت بضرورة تثبيت حكمها فى مصر ، بشكل فعال، منذ الفترة السابقة لمجىء الحملة الفرنسية إلى البلاد . وحاولت أن تخضع المماليك وتجعلهم يعودون إلى وضعيتهم السابقة ، وقت دخول القوات العثمانية مصر فى عهد السلطان سليم ، وبصفتهم احدى القوى التى تشترك فى حكم البلاد ، وفى خضوع لسلطة الدولة العثمانية ، المتمثلة فى شخص الوالى وجاء نجاحها فى المشاركة فى اخراج الحملة الفرنسية من مصر مشجعا لها على التطلع إلى بسط سلطتها

المطلقة على الاقليم ، وعلى أساس أنها قد أعادت فتح مصر بحد السيف . ويدل هذا على أن الدولة العثمانية رغبت فى انتهاز فرصة ضعف المماليك ، وانقسامهم على بعضهم ، لكى تستأثر بالسلطة المطلقة فى البلاد ، وتستحوذ لنفسها على موارد استغلالها .

وفكرت الدولة العثمانية فى أن تعيد مصر ولاية عثمانية ، أو مجموعة من الولايات ، تخضع لوالى ، أو لبعض الولاة ، الذين يستأثرون بالسلطة ، مرتكنين فى ذلك إلى قوات الاحتلال العثمانية ، دون المماليك . وكانت الوضعية الحربية التى جدت على مصر ، من وجود قوات عسكرية تخضع لقيادات مختلفة فى مناطق متعددة ، مثل وجود الانجليز فى الاسكندرية ، ووجود قوات البحرية العثمانية فى أبى قير ورشيد وإقليم البحيرة ، ووجود قوات برية بقيادة يوسف ضيا باشا الصدر الأعظم فى منطقة شرق الدلتا والقاهرة ، هذا علاوة على عدم خضوع الصعيد للعثمانيين خضوعا تاما فى ذلك الوقت ، نتيجة لوجود المماليك فيه . كانت هذه الوضعية هى التى أوحت لسلطات الدولة العثمانية بامكانية تقسيم مصر إلى عدة ولايات . ولكن الدولة العثمانية كانت ترغب فى الاحتفاظ بسيطرتها المطلقة على البلاد ، دون المماليك ، ودون الانجليز ، سواء أكانت ستحتفظ بمصر ولايه واحدة ، أو تقسمها إلى عدة ولايات .

ولقد أصدرت الدولة العثمانية تعليماتها لقادة قواتها فى مصر بضرورة التخلص من بقية المماليك ، حتى لاتقوم لهم قائمة فى البلاد بعد ذلك . وكان فى وسع الدولة العثمانية أن تتخلص منهم بطريقة الغدر والقتل نتيجة لمؤامرة ، أسهل من تمكنها من القضاء عليهم فى ميدان المعركة . وفى حالة فشل مثل هذه السياسة ، كان فى وسع الدولة العثمانية أن تعرض عليهم أمرخروجهم من مصر، واستقرارهم فى إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية .

ولكن هذه السياسة ، فى الوقت الذى كانت تمهد فيه لسيطرة العثمانيين سيطرة تامة على البلاد ، كانت تهدد بوقوع خلاف جديد ، بين العثمانيين والانجليز ، علاوة على الخلاف الناشىء عن مماطلة الانجليز فى الجلاء عن مصر ، نتيجة لإستقناد إنجلترا ، أومحاولتها الإستناد ، إلى المماليك ، كركيزة لهم فى مصر . وهكذا وقع العثمانيون فى نزاع وصراع مع كل من المماليك والإنجليز ؛ وإن كانوا يستندون إلى حقهم الشرعى فى حكم مصر ، وإلى وجود قوات عسكرية كبيرة لهم فى البلاد .

وكانت قوات العثمانيين الموجودة فى مصر ، بعد خروج الحملة الفرنسية من البلاد ، تتألف من جيشين : الاول كان بقيادة الصدر الاعظم يوسف ضيا باشا ، وكانت قواته تتألف من الانكشارية ، وبقية الرجال الذين كانوا قد جندوا فى سوريا قبل الزحف على مصر . وكانت قوات هذا الجيش تبلغ ما يقرب من خمسة وعشرين ألف جندى ، وكانت تحتل القاهرة ، ومنطقة شرق الدلتا ، وبعض مناطق من الصعيد . وكان الثانى بقيادة أمير البحار حسن باشا ، قبودان باشا البحرية العثمانية . وكانت قواته تتألف فى غالبيتها من الارنؤود مع بعض الإنكشارية ، وكان عددها يقرب من ستة آلاف جندى . وكان الأسطول العثمانى راسيا فى مياه أبى قير ، وكانت القوات الخاضعة لقيادته تحتل أبى قير ورشيد ، وحضر جزء منها إلى منطقة الجيزة .

وكان معنى ثنائية القيادة ، إمكانية وقوع تنافس بين قيادات البحرية والجهادية ، حتى فى أصغر الأمور ، مثل ترشيح احدى الشخصيات لولاية مصر . ونعرف أن حسن باشا قائد الأسطول ، كان قد تربى مع السلطان سليم الثالث ، وله تأثير عليه ؛ هذا فى الوقت الذى كانت القوات البرية فيه تخضع مباشرة الصدر الاعظم ، أى لرئيس الوزراء ، وكان معه فى معسكره الريس أفندى ،

أى وزير خارجية الدولة العثمانية . وسينعكس التنافس بين السلطان والصدر الأعظم على الحالة الموجودة فى مصر عند ترشيح محمد خسرو باشا واليا على القاهرة . هذا من ناحية النفوذ . أما من ناحية التأثير المستمر ذو الفاعلية ، فنجد أن مصير الأسطول العثمانى كان هو الجلاء عن مصر ، إن آجلا أو عاجلا ، نظراً لإحتياج الدولة إليه فى مناطق أخرى ، الأمر الذى كان يؤدى إلى بقاء القوات البرية فى مصر وحدها . وكانت هذه القوات البرية تشتمل على فرق عديدة تتنافس مع بعضها ، ولها نوع من العصبية ، ويظهر ذلك بوضوح لدى الانكشارية ، ولدى قوات الارنؤود . أى أن هناك تنافس وتناحر داخلى بين القوات العثمانية وبعضها ، البرية والبحرية ، وتنافس وتناحر آخر داخل قطاع القوات البرية نفسها . ولاشك أن هذا التنافس سيؤثر على فاعلية هذه القوات العثمانية ، وبخاصة حين تتخذ موقعا معينا فى تحالف أو تناحر مع قوات المماليك . وكان هذا التشقق الداخلى يزيد من إمكانيات التحرك ، ويزيد من شكل الفوضى التى عمت مصر بعد جلاء القوات الفرنسية عنها ، وبشكل يؤثر على المعسكر الوطنى ، وعلى إمكانيات المصريين للوصول إلى ما كانوا يرغبون .

٤ – المماليك :

كانت قوات المماليك قد أصيبت بضربة شديدة نتيجة لمجىء الحملة الفرنسية إلى مصر . وكانت قوات المماليك هى التى حاولت جاهدة أن تزيد من سيطرتها على البلاد ، وعلى حساب سلطة العثمانيين ، منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ودخلت بذلك فى صراع طويل مع الدولة صاحبة السيادة . وفقد المماليك الكثير من رجالهم فى أثناء عملية مقاومتهم للفرنسيين ، بعد أن فقدوا بضعة آلاف منهم فى المعارك التى تمكن بها الفرنسيون من السيطرة على البلاد . وتم ذلك فى وقت حاصرت فيه الأساطيل البريطانية سواحل مصر ، واستمرت فيه

سيطرة الفرنسيين على البلاد ، وبشكل يحرم المماليك من استيراد عناصرجديدة يزيدون بها أعداد قواتهم . هـذا علاوة على أن الدولة العثمـانية نفسها كانت قد منعت تصدير عناصر الجركس إلى مصر ، حتى لاتزيد من قوة المماليك ، وحتى تفيد الدولة نفسها من هذه العناصر فى قوات الفرسان الخاصة بها . فكان الضعف النسبي إذن هو أولى المظاهر التى ظهرت على قوات المماليك .

أما الظاهرة الثانية فكانت هى إنقسام المماليك على بعضهم . وفى الوقت الذى انسحب فيـه مراد بك إلى الصعيد ، ومنه إلى الواحات ، للاستمرار فى مقـاومة الفرنسيين من داخل مصر مصر ، خرج فيه إبراهيم بك من مصـر إلى الشـام ، وانضم إلى قوات الدولة العثمـانية . وهكذا يمكننا أن نقول بأن المماليك قد انقسموا إلى قسمين : الأول يحاول إستعادة سيطرته على البلاد ، وانتزاعها من أيدى الفرنسيين ، والثانى يحاول الاستعانة بالعثمانيين على إخراج الفرنسيين من مصر ، ويقوم فى ذلك بدور التابع للدولة العثمانية .

وكان انفـاق مراد بك ، أمـير البكوات المصرية فى الصعيـد ، مع الجنرال كليبر ، يعنى تحول هذا القطاع مؤقتاً عن العمل عـلى استقـلال مصر إلى وضعية التابع للسلطات الفرنسية فى مصر . وبهذا تحول المماليك ، نتيجة لضعفهم وللضربات العسكرية التى نزلت بقواتهم ، إلى وضعية التـابع لكل من العثمانيين والفرنسيين .

ولـكن خروج الحملة الفرنسية من مصر كان يعنى تغيراً للحالة العامة للبلاد ، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل مجىء هذه الحملة . وشعر المماليك بأنهم كانوا حكام مصر السابقين ، وبأنهم كانوا قد أداروا سلطـــاتها منذ أزمان بعيدة ، فحاولوا إعادة سلطاتهم إلى البلاد . وأغراهم الموقف ، ووجود الانجليز إلى جانب العثمانيين ، عـلى محـاولة الحصول عـلى كل السلطة لأنفسهم فى البـلاد . وشعر المماليـك بأن العثمانيين يرغبون فى تقليـل نفوذهم فى البـلاد ، وحتى فى

التخلص منهم بشكل نهائى ، ودفعهم هذا الشعور ، أو دفع بعضهم ، إلى محاولة الاستناد إلى القوات الانجليزية لتثبيت أقدامهم فى مصر ، ورغم وجود القوات العثمانيـة فيها .

ولقد شعر الانجليز بحقيقة هذا الموقف منذ نزول قواتهم فى شمال الدلتـا ، وحاولوا الافادة منـه . فسعى الجنرال هتشنسون إلى محـاولة إجتذاب مماليك مراد بك إليه قبل أن يزحف إلى القاهرة ، وبعد أن كانوا مـوالـين للفرنسيين ، نتيجة لإتفاق أميرهم مع الجنرال كليبر . ووعـدهم الجنرال هتشنسون بأن يعيد إليهم سلطتهم السابقة فى البلاد ، فى حالة إنضمامهم إلى جيوش الانجليزوالعثمانيين. ورأى مماليك مراد بك أن الموقف قد تحول ضد الفرنسيين، وفى صالح الانجليز، فنقضوا إتفاقية مراد بك مع الفرنسيين ، وانضموا إلى الانجليز . ومن هذا التفاهم الجديد ، سيعمل قطاع من المماليك المرادية مع انجلترا لإستعادة سلطتهم فى البلاد ، وستستند إنجلترا إلى هذا القطاع فى محـاولة تثبيت أقدامهـا فى مصر . وكان هذا القطـاع بقيـادة محمد بك الألفى ، الذى سيسير مع الانجليز لعـدة سنوات . ولـكن هنـاك قطـاع آخر من المماليك المرادية ، كان بقيادة عثمان بك البرديسى ، وكان يرى ضرورة الاستناد إلى فرنسا ، والإستنجاد بها ، لتثبيت الأوضاع فى صالح المماليك ، واستنادا إلى نصوص اتفاقية مراد بك مع الجنرال كليبر . وكان هناك قطاع ثالث من بين المماليك المرادية يرى ضرورة إتخاذ موقف الحياد ، والاستناد إلى الدولة العثمانية وقواتها ، حتى يفوزوا بالإعتراف بسابق نفوذهم فى مصر . هذا فيما يتعلق بالمماليك المرادية .

أما فيما يتعلق بمماليك إبراهيم بك ، فنجد أن زعيمهم ، الذى كان قد إنضم إلى العثمانيين فى الشام ، قد تقدم به السن ، وفقد الكثير من نفوذه ، وأصبح

رجاله مجرد تابعين للدولة العثمانية ، ودون أن يكون لهم وزن كبير .

وبعد خروج الحملة الفرنسية من مصر ، أصبح عدد المماليك لا يزيد على أربعة آلاف . وكان من الصعب على المماليك استيراد عناصر جديدة لهم ، رغم نجاحهم فى شراء بعض المماليك السود الذين كانوا يأتون مع القوافل من سنار إلى أسوان أو أسيوط ، ونجاحهم كذلك فى ضم عدد من العربان والمغاربة ، والاستناد إلى بضع مئات من الفرنسيين الذين آثروا البقاء فى مصر بعد خروج الحملة منها ، وكانوا يقربون من ثلاثمائة رجل . ولا شك فى أن هذه القوة ، حتى فى حالة إتحادها ، كان من الصعب عليها أن تقف فى وجه القوات العثمانية ، خاصة وأن القوات البريطانية كانت ستنسحب ، إن آجلا أو عاجلا ، من البلاد . فما بالك وهذه القوات المملوكية منقسمة على بعضها فى القيادة ، وموزعة إقليميا ، إذ أن بعضها كان قد وصل إلى أبى قير ، قرب الانجليز ، وكان البعض الآخر فى الصعيد ، أو قرب القاهرة ؟

ولا شك فى أن المماليك كانوا إحدى القوى الموجودة فى الميدان ، والتى ستؤثر فى سير الأحداث ، وبخاصة مع التطورات التى ستجد فى الموقف بين العثمانيين والإنجليز . وسيطيل ذلك من أمد الصراع أو النزاع على السلطة بين هذه القوات وبعضها . ولكن ما هو موقف المعسكر الوطنى من هذا الصراع ؟ وما هى إمكانيات المصريين للوصول كذلك ، إن أمكن ، إلى السلطة فى إقليمهم ؟

٥ — القوى الوطنية :

كانت القوى الوطنية قوة حقيقية لها وزنها فى الميدان، إن لم يكن عسكرياً ، فعلى الأقل معنوياً ، خاصة وأنها كانت قد بدأت فى اليقظة، وأصبح فى وسعها أن تؤثر ، ولو إلى حد ما ، حتى على القوات العسكرية . وسنجد أن تدخلها فى

أوقات معينة سيؤثر على مسألة النزاع على السلطة ، حتى وإن كانت بين قوات تستند إلى امكانيات مادية وعسكرية .

ويسمى بعض المؤرخين هذه القوى الوطنية بشكل عام باسم قوة العامل القومى ، وإن كانت هذه التسمية تشتمل على كثير من التجاوز ، نتيجة لعدم شعور المصريين بتميز شخصيتهم ، ماديا ومعنويا ، عن شخصية الأقاليم المحيطة بهم، والتى كانت تدخل كذلك فى نطاق الدولة العثمانية فى ذلك الوقت ؛ ونتيجة لشعور المصريين بنوع من التضامن الاقليمى والمعنوى ، إلى حد كبير ، مع بقية القوات الاقليمية ، والتى كانت خاضعة للدولة العثمانية . وهذا مايدفعنا إلى اعتبارها قوى وطنية ، أكثر من اعتبارها عاملا قوميا.

وكانت الفترة التى قضتها الحملة الفرنسية فى مصر قد ساعدت على إضعاف المماليك ، حربيا ، وبشكل خفف من ثقل وعبء هذه الطبقة ، وثقل وعبء عمليات تحكمها واستغلالها للمصريين . وكان هذا العامل مشجعا على سرعة نمو القيادات الوطنية ، وبشكل يسمح لها بالمشاركة فى إدارة شئون البلاد . ولقد ساعدت السياسة الوطنية الاسلامية التى سارت عليها الحملة الفرنسية فى مصر ، مع عملية إشراك المصريين فى الديوان ، على مشاركة المصريين فى حكم بلادهم بأنفسهم ، حتى وإن كان ذلك بدون سلطة فعلية . كما أن تطور الأحداث السريع جعلهم يرقبون ما يفتح أعينهم ويثير فيهم روح التطلع إلى تحسين أحوال بلادهم؛ وكان الجنرال بونابرت نفسه قد عمل على خطب ودهم وأشاد بعظمة بلادهم ، وتغنى بماضيها المجيد . وكانت هذه القوة الوطنية قد ثارت فى وجه الحكم الفرنسى غير مرة ، فأعتادت مقاومة الاضطهاد، ومكافحة القوه المسلحة ، وألفت خوض غمار الوقائع والمعارك . قاومت الجنرال بونابرت ، قاهر الملوك ، ومزلزل العروش ، ورأت خلاصة علماء فرنسا وأطبائها ومهندسيها يعرضون عليها آثار

علمهم وفلسفتهم وحضارتهم وتجاربهم . رأت علوما وأفكارا جديدة ، ومنشآت ونظما حديثة ، ورأت « ديوانا » مؤلفا من صفوة أبنائها بعد أن كان الديوان القديم مقصوراً على المماليك . وأيقظت الحوادث فيها روح المقاومة الشعبية ، تلك الروح التى تنهض بالأخلاق ... وتغرس الفضائل فى النفوس . وأخذ ترادف الحوادث فى خلال تلك السنوات الثلاث يمزق أستار الصمت والجمود التى كانت تحجب عنها نور الحياة والنشاط . فلا غرو إن ظهرت الأمة المصرية العريقة فى الحضارة والمدنية ، بشخصية جديدة ولدتها الحوادث ، وأن تقتحم ميدان النضال السياسى بروح معنوية جديدة ، تختلف كثيراً عن حالتها القديمة ... فالأمة المصرية التى ظلت السنين الطوال رازحة تحت نير الاستبداد ، لم تفقد مواهبها القديمة التى ورثتها عن المدنيات المتعاقبة ، بل كانت هذه المواهب كامنة تحت الرماد ، يعلوها الصدأ ، فلما أن صدمتها الحمله الفرنسية حتى أخذت تبدو للعيان كما تصقل المعادن ، وتجلى جواهرها فى لهب النار . ونهضت الأمة فى وجه الاحتلال الأجنبى ، تحمل بين جنبيها قوة حيوية كبيرة ... وهذا العامل الوليد الذى تمخضت عنه المقاومة المستمرة فى عهد الحملة الفرنسية ، أخذ ينمو ويترعرع ويشتد ساعده ، وأبى أن يعود إلى نظام الحكم القديم ، أو يكون مطية لأهواء الدول الطامعة فى وادى النيل ، وجعل يتطلع إلى نظام للحكم أرقى من النظم التى رزحت تحتها البلاد السنين الطوال » .(1)

ولقد أخذ المصريون ينظرون بعين البغض إلى عودة حكم المماليك ، وينظرون بعين البغض كذلك إلى عودة حكم الأتراك . ولم يكن المصريون قد نسوا مظالم المماليك ، وماجره حكمهم على البلاد من خراب . أما الحكم التركى فقد ظهرت مساوئه ومظالمه بعد جلاء الحملة الفرنسية عن مصر ، وعودة السلطة إلى العثمانيين .

(1) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية . ج ٢ . ص ٢٥٨ .

وتمثل حكم العثمانيين فى تلك المجموعات من الفرق العسكرية التى أرسلتها الدولة العثمانية إلى مصر ، وكان رجالها يفتقرون إلى الضبط والربط ، ويفتقرون إلى النظام ، ويخضعون لقادة يتميزون بالجهل ، ويتميزون بالعنجهية والرغبة فى التحكم. وعملت هذه القوات على نهب البلاد ، وارهاق الشعب ، والاستهانة بأرواح الناس. وساعدت على هذه المساوىء على قيام شعور مضاد للعثمانيين ، شعور مضاد لحركة التضامن الاقليمى ، وإن كان هذا الشعور سيحتاج إلى وقت ، وإلى تجارب ، حتى يتمكن من النضوج ، ومن القيام بدور فعال ، كاحدى القوى الموجودة فى الميدان .

وستظهر فى مصر فى الفترة التالية لخروج الحملة الفرنسية من البلاد بعض شخصيات القادة من الوطنيين ، وسيزداد نفوذهم بعد جلاء الحملة الفرنسية ، ونتيجة لإشتداد التنافس بين الأتراك والمماليك وسيصبح لهؤلاء القادة كلمة فى سير الأمور فى البلاد ، وحتى فى اختيار الولاة الذين يتولون حكم مصر . ونذكر منهم السيد عمر مكرم ، والسيد محمد السادات ، والشيخ عبد الله الشرقاوى ، والشيخ محمد الأمير ، والشيخ سليمان الفيومى ، والشيخ مصطفى الصاوى ، والشيخ محمد المهدى ، والسيد أحمد المحروقى .

* * *

وستقوم هذه القوى الموجودة فى مصر بالتنافس فيما بينها ، وبالصراع من أجل الوصول إلى السلطة . وسيستمر هذا الصراع بينها منذ خروج الحملة الفرنسية من مصر فى سنة ١٨٠١ حتى وقت تولية محمد على شئون مصر فى سنة ١٨٠٥ . وإن كان هذا الصراع سيتم على مراحل ، تتميز كل منها بخصائص معينة، نتيجة لقوة أو ضعف كل من هذه القوى،مرحليا ، ونتيجة لتغير الموقف الدولى ، وتأثر القوى الداخلية به .

الفصل الثانى والعشرين

الصراع بين القوى

بدأ الصراع بين القوى على السلطة فى مصر بمجرد جلاء قوات الحملة الفرنسية عن البلاد . وكان من الطبيعى أن يبدأ هذا الصراع نتيجة لإختلاف مصالح القوى ، ونتيجة لإختلاف أهدافها . وبعد شهرين من مراقبة كل قوة للقوى الأخرى ، بدأ الاتراك العثمانيون فى محاولة تطبيق سياستهم الخاصة باعادة مصر إلى سيطرتهم المباشرة ، الأمر الذى كان يستتبع التخلص من المماليك . وكانت إنجلترا ، من ناحيتها ، ترغب فى إطالة أمد بقاء قواتها فى مصر ، الأمر الذى كان يتعارض مع مصالح الدولة العثمانية ؛ وكانت ترغب كذلك فى إتخاذ المماليك ، أو أحد قطاعات المماليك ، ركيزة تستند إليها فى الاحتفاظ بنفوذ لها فى مصر . فكانت محاولة العثمانيين إذن للتخلص من المماليك تستتبع وقوع صدام حتمى مع هؤلاء المماليك ، وتستتبع وقوع صراع أو نزاع مع إنجلترا . كل هذا وقوات الدولة العثمانية تثير غضب الأهالى وسخطهم نتيجة لزيادة مظالمها ، وفرضها الإتاوات والضرائب على المصريين . فما هى نتيجة هذا الصراع فى كل مرحلة من مراحله ؟ وماهى النتيجة النهائية له ؟

١ ـ محاولة التخلص من المماليك :

إصطدمت رغبة الدولة العثمانية فى إرجاع مصر كمجرد ولاية من الولايات الخاضعة للدولة برغبة المماليك فى إسترجاع نفوذهم وسلطتهم السابقة فى مصر حتى قبيل خروج الحملة الفرنسية من البلاد وظهر أمام المماليك ، رغم إشتراكهم فى الحرب التى دارت ضد الفرنسيين أن السلطات العثمانية ترغب فى القضاء على

نفوذهم ، وترغب كذلك فى إبعادهم عن البلاد . ومنذ شهر يوليو سنة ١٨٠١ أخذ القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، الجنرال هتشنسون ، فى الشكوى إلى الريس أفندى ، وزير الخارجية العثمانية ، من موقف الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا من المماليك ، ومن أنه كان قد منع هؤلاء المماليك من الإقامة بمنازلهم فى القاهرة ، وطردهم منها كما طرد السيدة نفيسة المرادية ، أرملة مراد بك . وكان الجنرال هتشنسون على علاقة مستمرة مع المماليك ، وجعلهم يشعرون بأن إنجلترا تهتم بأمرهم ، وإن كانت لاتقدر على الإعتراف بهم إلا بصفتهم رعايا للسلطان ، ووعدهم ببذل جهده لدى الباب العالى لتخفيف غضبه عنهم ، على أن يقوموا من جانبهم بزيادة الخراج الذى يرسلونه سنويا إلى عاصمة الدولة .

وكانت إنجلترا قد شعرت بأهمية إستمالة المماليك إلى جانبها ، تمهيداً لإستنادها إليهم فى خلق نفوذ لها فى مصر . وكان هذا العامل يمثل قوة دفع تختفى وراء طلبات إنجلترا العديدة إلى الباب العالى لبحث وضع الحكومة التى ستنشأ فى مصر . وإتخذ الباب العالى إزاء ذلك موقفاً حاسماً . يتمثل فى إصراره على ضرورة القضاء على نفوذ البكوات المماليك فى مصر ، وعلى إبعادهم من مصر إلى إقليم آخر من أقاليم الدولة العثمانية . وإعتبر وزير الخارجية العثمانية أن المماليك كانوا أجانب عن مصر ، وأنهم قد اغتصبوا السلطة فيها ، وكانوا يقومون بحركات مستمرة معادية لكل حكومة نظامية يحاول الباب العالى إنشاءها فى مصر . ورغم إصدار العفو العام بعد دخول الجيش العثمانى إلى مصر ، فان الموقف كان يتطلب أخذ ضمانات بالنسبة للمستقبل . واقترح الباب العالى أن يسمح للمماليك بالدخول فى خدمة السلطان ، وفى الوظائف العامة ، وبنفس الرتب التى تمنح لضباطه ، ولكن بشرط عدم إقامتهم فى القاهرة ، حتى لايكونوا مصدر قلق مستمر للدولة . وكان من اللازم كذلك فصلهم عن رئاساتهم ،

وإدخال جنودهم فى خدمة الباب العالى وكانت الحكومة العثمانيـة ترى صعوبة الموافقة على إعادة المماليك إلى وضعيتهم السابقة دون أن يؤدى ذلك إلى تهديد لسلطة الدولة ، ولا توافق على طلبات إنجلترا الخاصة بضرورة بقاء المماليك فى مصر ، وإعادة ممتلكاتهم إليهم .

وفى الوقت الذى حددت الدولة العثمانية فيه موقفها من المماليك ، وأظهرت ذلك لسفير إنجلترا فى إستانبول ، عملت على التخلص من المماليك بتوجيه ضربة قاضية لهم ، وبمحاولة لقتلهم فى أبى قير وفى القاهرة ، ويقوم بتنفيذها كل من القبطان باشا والصدر الأعظم .

وإستلم كل من يوسف ضيا باشا ، وحسين باشا قائد البحرية العثمانية ، تعليمات محددة من الباب العالى بتغيير نظام الحكم القديم فى مصر ، وإنشاء أربع باشويات تحل محل سلطة البكوات المماليك ، حتى يتم إخضاع مصر لسلطة الدولة ، وكذلك إلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من البكوات المماليك ، وإرسالهم إلى عاصمة الدولة العثمانية ، لكى يعطيهم الباب العالى هناك من الأملاك مايعادل إيراده إيراد ممتلكاتهم التى كانوا يعيشون منها فى مصر . ولم يكن الباب العالى يفكر فى أن القوات البريطانية ستتدخل فى الموقف ، خاصة وأن معاهدة التحالف المعقودة بين الدولتين ، العثمانية والبريطانية ، فى ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، كانت تنص على وقوف إنجلترا إلى جانب الدوله العثمانية ، لا على وقوفها مؤيدة لبعض رعاياها ضد سلطة الدولة نفسها .

وكان تردد الصدر الأعظم ، والقبطان حسين باشا ، وشعورهما بعدم قدرتهما على السيطرة على المماليك قد دفع هذين القائدين فى أول الأمر إلى محاولة لإستمالة المماليك ، ومحاولة التفريق بين قواتهم ، وذلك تمهيدا لإتخاذ خطوة ثانيـة تتمثل فى تدبير مؤامرة للقضاء عليهم ، وعن طريق الغدر . وقام الصدر الأعظم باعطاء

إمارة الصعيد ، وإقطاعات الوجه القبلى لمحمد بك الألفى بعد أن كانت هذه المنطقة منطقة نفوذ مشاعة بين مماليك كل من مراد بك والألفى بك . وأدى ذلك إلى زيادة التنافس بين المماليك المرادية والمماليك الألفية ، وفى صالح الدولة العثمانية . ثم إنتهز الصدر الأعظم والقبطان باشا فرصة هذا الانقسام ، الذى أضعف المماليك ، لكى يضربا ضربتهما الأخيرة . فدبر الصدر الأعظم مؤامرته ضدهم فى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٠١ ، وذلك بدعوته بكوات المماليك الموجودين فى القاهرة إلى منزله ، ثم إلقائه القبض على ابراهيم بك ، شيخ البلد ، ومرزوق بك ، وتسعة من البكوات الآخرين . وأرسل فى نفس الوقت قوات الأرنؤود بقيادة طاهر باشا إلى الصعيد للقبض على محمد بك الألفى . وكان على القبطان باشا أن ينفذ فى الاسكندرية ، وفى نفس الوقت ، نفس المؤامرة مع المماليك الموجودين بالقرب منه ، والذين كانوا على صـلات مع القوات الانجليزية فى الاسكندرية . ودعا القبطان باشا جماعة المماليك الموجودة هناك لمقابلته ، فى يوم ٢٢ أكتوبر ، لكى يبلغهم الاوامر التى كانت قد وصلت من الباب العالى بشأنهم ، وبشأن إلحاقهم بخدمة السلطان ، وترحيل من لايرضى منهم بهذه العروض إلى أى جهة يشاءون . وفى أثناء نقل البكوات إلى إحدى سفن الأسطول ، تم القضاء على عدد منهم ، فإنهال الرصاص عليهم من رجال البحرية العثمانية من كل جانب ، وشعروا أنهم قد وقعوا فى الفخ . وقتل فى هذه الواقعة عثمان بك الطنبورجى ، وعثمان بك الأشقر ، ومراد بك الصغير ، وإبراهيم بك كتخدا السنارى ، وصالح أغا ومحمد بك ؛ كما جرح الكثيرون من بينهم . وقادوا الجرحى إلى سفينة القبطان باشا ، وأرغموا هناك على القسم بألا يذهبوا إلى الاجانب ، والقسم بالولاء للسلطان العثمانى . وكان عثمان البرديسى من بين هؤلاء البكوات . ثم إستعد القبطان باشا لإرسالهم إلى إستانبول .

وإدخال جنودهم فى خدمة الباب العالى وكانت الحكومة العثمانية ترى صعوبة الموافقة على إعادة المماليك إلى وضعيتهم السابقة دون أن يؤدى ذلك إلى تهديد لسلطة الدولة ، ولا توافق على طلبات إنجلترا الخاصة بضرورة بقاء المماليك فى مصر ، وإعادة ممتلكاتهم إليهم .

وفى الوقت الذى حددت الدولة العثمانية فيه موقفها من المماليك ، وأظهرت ذلك لسفير إنجلترا فى إستانبول ، عملت على التخلص من المماليك بتوجيه ضربة قاضية لهم ، وبمحاولة لقتلهم فى أبى قير وفى القاهرة ، ويقوم بتنفيذها كل من القبطان باشا والصدر الأعظم .

وإستلم كل من يوسف ضيا باشا ، وحسين باشا قائد البحرية العثمانية ، تعليمات محددة من الباب العالى بتغيير نظام الحكم القديم فى مصر ، وإنشاء أربع باشويات تحل محل سلطة البكوات المماليك ، حتى يتم إخضاع مصر لسلطة الدولة، وكذلك إلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من البكوات المماليك ، وإرسالهم إلى عاصمة الدولة العثمانية ، لكى يعطيهم الباب العالى هناك من الأملاك مايعادل إيراده إيراد ممتلكاتهم التى كانوا يعيشون منها فى مصر . ولم يكن الباب العالى يفكر فى أن القوات البريطانية ستتدخل فى الموقف ، خاصة وأن معاهدة التحالف المعقودة بين الدولتين ، العثمانية والبريطانية ، فى ٥ يناير سنة ١٧٩٩ ، كانت تنص على وقوف إنجلترا إلى جانب الدوله العثمانية ، لا على وقوفها مؤيدة لبعض رعاياها ضد سلطة الدولة نفسها .

وكان تردد الصدر الأعظم ، والقبطان حسين باشا ، وشعورهما بعدم قدرتهما على السيطرة على المماليك قد دفع هذين القائدين فى أول الأمر إلى محاولة لإستمالة المماليك ، ومحاولة التفريق بين قواتهم ، وذلك تمهيدا لإتخاذ خطوة ثانية تتمثل فى تدبير مؤامرة للقضاء عليهم ، وعن طريق الغدر . وقام الصدر الأعظم بإعطاء

إمارة الصعيد ، وإقطاعات الوجه القبلى لمحمد بك الألفى بعد أن كانت هذه المنطقة منطقة نفوذ مشاعة بين مماليك كل من مراد بك والألفى بك . وأدى ذلك إلى زيادة التنافس بين المماليك المرادية والمماليك الألفية ، وفى صالح الدولة العثمانية . ثم إنتهز الصدر الأعظم والقبطان باشا فرصة هذا الانقسام ، الذى أضعف المماليك ، لكى يضربا ضربتها الأخيرة . فدبر الصدر الأعظم مؤامرته ضدهم فى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٠١ ، وذلك بدعوته بكوات المماليك الموجودين فى القاهرة إلى منزله ، ثم إلقائه القبض على ابراهيم بك ، شيخ البلد ، ومرزوق بك ، وتسعة من البكوات الآخرين . وأرسل فى نفس الوقت قوات الأرنؤود بقيادة طاهر باشا إلى الصعيد للقبض على محمد بك الألفى . وكان على القبطان باشا أن ينفذ فى الاسكندرية ، وفى نفس الوقت، نفس المؤامرة مع المماليك الموجودين بالقرب منه ، والذين كانوا على صـــلات مع القوات الانجليزية فى الاسكندرية . ودعا القبطان باشا جماعة المماليك الموجودة هناك لمقابلته ، فى يوم ٢٢ أكتوبر، لكى يبلغهم الاوامر التى كانت قد وصلت من الباب العالى بشأنهم ، وبشأن إلحاقهم بخدمة السلطان ، وترحيل من لايرضى منهم بهذه العروض إلى أى جهة يشاءون. وفى أثناء نقل البكوات إلى إحدى سفن الأسطول ، تم القضاء على عدد منهم ، فإنهال الرصاص عليهم من رجال البحرية العثمانية من كل جانب ، وشعروا أنهم قد وقعوا فى الفخ . وقتل فى هذه الواقعة عثمان بك الطنبورجى ، وعثمان بك الأشقر ، ومراد بك الصغير ، وإبراهيم بك كتخدا السنارى ، وصالح أغا ومحمد بك ؛ كما جرح الكثيرون من بينهم . وقادوا الجرحى إلى سفينة القبطان باشا ، وأرغموا هناك على القسم بألا يذهبوا إلى الأجانب ، والقسم بالولاء للسلطان العثمانى . وكان عثمان البرديسى من بين هؤلاء البكوات . ثم إستعد القبطان باشا لإرسالهم إلى إستانبول .

وما أن انتشرت أخبار هاتين المؤامرتين حتى أسرع القواد الانجليز ، وهما الجنرال هتشنسون فى القاهرة ، والجنرال ستيوارت فى الاسكندرية ، بالتدخل لدى الصدر الأعظم والقبطان باشا لإطلاق سراح البكوات الأسرى، وإحتجوا على هذه المعاملة إحتجاجا شديدا . فأطلق سراح البكوات ، وقرر الباب العالى لهم معاشات سنوية ، مع إسناد بعض الوظائف إليهم، وإبعاد من لا يرغب فى ذلك عن البلاد . وذهب المماليك ، بعد إطلاق سراحهم ، إلى الجيزة ، ومعهم رجالهم واتباعهم ، وإلتقوا هناك بمن فر من إخوانهم وبمن نجا من مؤامرة أبى قير . وأصبح من غير الممكن بعد ذلك وقوع إتفاق بين المماليك والعثمانيين ، بل أصبح من المرجح أن يعمد المماليك إلى محاولة الانتقام من العثمانيين . وهكذا ضعفت سلطة العثمانيين فى مصر ، نتيجة لفشلها فى تنفيذ هذه المؤامرة ، بدلا من أن تقوى ، نتيجة لتخلصها من المماليك . ونتج عن ذلك أيضا تحرج مركز القبطان حسين باشا أمام حلفائه الانجليز ، الأمر الذى تسبب فى إسراعه بالسفر من أبى قير فى أواخر شهر نوفمبر سنة ١٨٠١ . أما الانجليز ، فإنهم قد كسبوا الكثير بتدخلهم إلى جانب المماليك ، فأصبحوا حماتهم ، وأصبح هؤلاء المماليك صنائع وركائز لهم لفترة قادمة .

ولقد جمع المماليك شملهم ، وبقوا فى الجيزة ، يستعدون لقتال العثمانيين ، ويأملون فى الحصول على عون ومساعدة من الانجليز ولكن إنجلترا إضطرت بعد ذلك إلى إظهار الحياد ، إنتظاراً لتغير الموقف من جديد، خاصة وأن فرنسا كانت قد أخذت فى التقرب من الباب العالى ، وإعادة صلاتها السابقة معه ، ووقعت على معاهدة باريس فى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٨٠١ . وحاولت انجلترا أن تمنع الباب العالى من التصديق على هذه المعاهدة التى كانت تعيد لفرنسا نفوذها السابق فى منطقة شرق البحر المتوسط ، ولكن علاقتها بالمماليك حرمتها

من كل فاعلية للعمل ضد فرنسا فى الدولة العثمانية ، التى أخذت تنظر الى انجلترا على أنها تؤيد العناصر الفاسدة من بين رعاياها ، وتساعد على خلق المشكلات الداخلية لها فى امبراطوريتها ولذلك فإن انجلترا قد اضطرت الى التبرؤ من موقف الجنرال هتشنسون فى القاهرة ، وموقف الجنرال سيتوارت فى الاسكندرية ، وحتى موقف اللورد إلجين فى استانبول . وسافر الجنرال هتشنسون عن مصر ، وجاء الى مصر بعد ذلك المستر ستراتون ، سكرتير السفارة البريطانية فى الاستانة ، يحمل الى اللورد كافان ، الذى حل محل الجنرال هتشنسون فى قيادة القوات البريطانية ، وإلى زعماء المماليك ، الخطوط العامة لسياسة بريطانيا تجاه مصر ، والتى كانت تتلخص فى تخلى بريطانيا عن حمايتها للمماليك ، ولو مؤقتا ، ونصيحتها « لاصدقائها المماليك » بقبول شروط الصدر الأعظم .

وأمام هذا التخلى عنهم من جانب انجلترا ، إنتظر المماليك أن تحين لهم الفرصة من جديد للحصول على مساعدة من انجلترا ؛ وانتقلوا فى أواخر يناير سنة ١٨٠٢ الى الصعيد ، لينظموا هناك قواتهم ، استعداداً ليوم جديد مع الأتراك . أما السلطة فى القاهرة وفى الوجه البحرى فإنها قد ظلت فى أيدى العثمانيين . واعتزم الصدر الأعظم العودة الى عاصمة الدولة ، فاستدعى محمد خسرو باشا لكى يسلمه زمام الحكم قبل رحيله . فحضر خسرو باشا الى القاهرة فى يوم ٢١ يناير سنة ١٨٠٢ ، واستقر فى الحكم . ورحل الصدر الاعظم يوسف ضيا باشا الى سوريا ، واصطحب معه جزءاً من الجيش العثمانى ، وأصبح محمد خسرو باشا هو صاحب الحل والعقد فى القاهرة ، وأصبح هو ممثل السلطة الشرعية فى مصر .

٢ - ولاية خسرو باشا :

كان محمد خسرو باشا هو أول والى عثمانى يتعين لحكم مصر بعد جلاء القوات

الفرنسية عنها . وكان قد نشأ كمملوك من مماليك القبطان باشا ، ثم أصبح وكيلا له ، أو كتخدا ، وأصبح من خاصة أصدقائه . وكان الصدر الاعظم يرغب فى إسناد ولاية مصر إلى محمد باشا أبى مرق ، أحد قواد الجيش العثمانى ، الذى صحبه فى القدوم إلى مصر . ورشح حسين قبطان باشا ، محمد خسرو باشا لمنصب ولاية مصر ضد محمد باشا أبى مرق ، وتغلب نفوذ القبطان باشا على رغبة الصدر الاعظم ، خاصة وأن القبطان باشا كان مقربا إلى السلطان سليم الثالث ، وكان قد تربى معه ، وكانت له مكانة ممتازة فى الدولة ، نتيجة لتجديده الاسطول العثمانى ، فاستطاع بنفوذه لدى السلطان أن يستصدر فرمانا بتولية خسرو باشا ولاية مصر . هذا فيما يتعلق بخسرو باشا فى حد ذاته . ولكن ما يهمنا هو كيف يمكن لهذا الباشا أن يتصرف فى الموقف ، وفى حالة الصراع الموجود بين القوى ، وخاصة بين العثمانيين والمماليك ، علما بأن الانجليز لم تكن قواتهم قد جلت بعد عن البلاد؟

وكان المماليك ، بعد معرفتهم بتغير وقف إنجلترا منهم ، نتيجة للتقرب العثمانى الفرنسى ، قد تحولوا بأنظارهم صوب فرنسا ، يطلبون من القنصل الاول بونابرت تأييدهم ضد العثمانيين . وأرسل كل من إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى رسالة إلى القنصل الاول يشرحون فيها إنهيار سلطة المماليك فى مصر نتيجة لمجىء الحملة الفرنسية ، والتجاء المماليك إلى عطف القنصل الأول لكى يعيد إليهم سابق سلطتهم ، وخاصة بعد وقوع الانقسام فى صفوفهم ، نتيجة لوفاة مراد بك ، والتجائهم إلى الحماية الانجليزية . وشرحوا فى هذه الرسالة موقف السلطة العثمانية المعادى للمماليك ، ومحاولتها التخلص منهم بالغدر . وذكروا أن قوتهم كانت لاتزال تسمح لهم بالمقاومة ، ولكنهم يلتجئون إلى القنصل الاول لكى يعضدهم ، ويتوسط لهم لدى الباب العالى ، وأنهم كانوا مستعدين لقبول مايفرضه عليهم

من شروط ، ومستعدين كذلك لكى يقدموا أحسن الميزات لتجارة الفرنسيين . ولكن بونابرت كان معاديا للمماليك ، وكان كذلك قد بدأ سياسة التقرب من الدولة العثمانية ، ولم يكن يرغب فى التسبب فى فشلها بسبب تعضيده للمماليك الذين كان لايتفق فيهم نتيجة لتغيير مواجهتهم باستمرار ، بحثا عن مصلحتهم . فظلت هذه المحاولة بدون نتيجة ، وأظهرت ضعف المماليك ، وقوة سيطرة العثمانيين على البلاد .

وزاد من توطيد مركز محمد خسرو باشا إتخاذ إنجلترا قرارا بسحب القوات الهندية الموجودة فى الجيزة . والتى بدأت فى الانسحاب من معسكرها فى أثناء شهر مايو سنة ١٨٠٢ . وسلمت هذه القوات معسكرها إلى مندوبى خسرو باشا ، « وأخذ الباشا فى الاهتمام بتشهيل الانجليز المسافرين إلى السويس والقصير ، ومايحتاجون إليه من الجمال والأدوات ، وجميع مايلزم ... فلما كان يوم الجمعة ثالث عشر ، ركب الباشا وصحبته طاهر باشا فى نحو الخمسين ، وعدى إلى الجيزة بعد الظهر ، ووقفت عساكر الانجليز صفوفا ، رجالا وركبانا ، وبأيديهم البنادق والسيوف ، وأظهروا زينتهم وأبهتهم ، وذلك عندهم من التعظيم للقادم ، فنزل الباشا ودخل القصر ، فوجدهم كذلك صفوفا بدهليز القصر ومحل الجلوس ، فجلس عندهم ساعة زمانية ، وأهدوا له هدايا وتقادم ، وعند قيامه ورجوعه ، ضربوا له عدة مدافع على قدر ماضرب لهم هو عند حضورهم إليه » .[1] وكان عددها سبعة عشر طلقة مدفع . وبعد ذلك بأسبوعين « عدى حسين بك وكيل القبطان إلى الجيزة ، وتسلمها من الانجليز ، وأقام بها ، وسكن بالقصر » .[2]

وانسحبت هذه القوة إلى السويس ، حيث استقلت السفن فى أوائل شهر يونيو إلى

---

(١) الجبرتى : ج ٣ . ص ٢٢١ .

(٢) الجبرتى : ج ٣ . ص ٢٢١ .

الهند . ولم يبق من قوات الانجليز فى مصر سوى تلك التى كانت مرابطة فى الاسكندرية .

وساعد خروج القوات البريطانية من الجيزة على تدعيم موقف خسرو باشا، وقلل بالتالى من المعونة أو التأييد التى كان فى وسع المماليك أن يحصلوا عليها من بقاء القوات البريطانية قرب القاهرة . واعتمد خسرو باشا على القوات العثمانية ، والتى كانت تقرب فى عددها من سبعة عشر ألف جندى ، فى تثبيت سلطته على البلاد ؛ وكانت غالبية هذه القوات تتألف من الآرنؤود ، الذين كانوا بقيادة طاهر باشا،ويساعده فى هذه القيادة كل من حسن باشا ومحمدعلى بك واستند خسروا باشا إلى هذه القوات فى محاولة التخلص من المماليك ، الذين كانوا قد إنسحبوا إلى الصعيد ، وإنتشروا فى منطقة الفيوم وبنى سويف والمنيا؛ فأرسل إليهم بعض قوات الآرنؤود بقيادة حسن باشا . وحاول المماليك أن يتصلوا بخسرو باشا ، ويطلبوا إليه وقف القتال أو الهدنة ، لمدة خمسة أشهر ، حتى يتمكنوا من عرض الامر على الباب العالى ؛ وأكدوا فى نفس الوقت ولاءهم وإخلاصهم للدولة العثمانية . وأظهر هذا الطلب ضعف المماليك ، وبشكل دفع خسرو باشا إلى أن يطلب إليهم المجىء إلى القاهرة ، وإعلان خضوعهم ، قبل أن يتحدث معهم فى أى موضوع آخر . ولكن المماليك رفضوا هذا الامر ، ووحدوا صفوفهم ، واستعدوا لنزال القوات العثمانية الزاحفة ضدهم . وتمكنوا من إنزال الهزيمة بإحدى الكتائب العثمانية ، واستولوا على مدافعها ، وقتلوا قائدها . وينسب الجبرتى هزيمة العثمانيين فى الصعيد الى زيادة مظالمهم على الاهالى، وبشكل دفع الكثير منهم الى الاتحاد مع المماليك ضد العثمانيين . وكانت هذه ضربة مفاجئة أصابت نفوذ محمد خسرو باشا .

أما فى الوجه البحرى ، فنلاحظ أن وجود القوات البريطانية فى الاسكندرية

كان يمثل هناك عاملا مساعداً بالنسبة للمماليك ، وبخاصة بعد أن ساء بريطانيا حدوث تقارب بين فرنسا والدولة العثمانية ؛ فأخذ الجنرال سيتوارت فى مساعدة المماليك ضد سلطات الدولة العثمانية . وأمر محمد خسرو باشا بتجريد حملة على اقليم البحيرة ، الذى كان قد شهد مجىء كثير من قوات المماليك اليه ، ودخولهم فى صلات مع القيـــادة البريطانية فى الاسكندرية . وكانت هذه التجريدة تشتمل على فرقتين : الأولى بقيادة يوسف بك ، كتخدا الباشا ، والثانية بقيادة محمد على . وكان المماليك يعسكرون قرب دمنهور بقيادة محمد بك الالفى، وبقيادة عثمان بك البرديسى . وفى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٠٢ هجمت فرقة يوسف بك على المماليك ، ولكن قوات البرديسى انتصرت عليها انتصاراً كبيراً، رغم قلة عددها بالنسبة لعدد القوات العثمانية . وفقدت القوة العثمانية فى هذه المعركة مايقرب من خمسة آلاف رجل ، بين قتيل وأسير ، واستولى المماليك على مدفعية الجيش العثمانى وعلى ذخيرته . « وقتل من العساكر العثمانية مقتلة عظيمة ، وكانت الغلبة للمصريين ، وانتصروا على العثمانيين . وصورة ذلك أنه لما تراءى الجمعان ، واصطفت عساكر العثمانيين الرجالة ببنادقهم ، واصطف الخيالة بخيولهم ، وكان الالفى بطائفة من الاجناد ، نحو الثلثمائة ، قريبا منهم، وصحبتهم جماعة من الانجليز ، فلما رأوهم مجتمعين لحربهم قال لهم الانجليز ماذا تصنعون ؟ قالوا نصدهم ونحاربهم ، قال الانجليز : أنظروا ماتقولون ، ان عساكرهم الموجهين اليكم أربعة عشر ألفا وأنتم قليلون ، وقالوا النصـــر بيد الله ، فقالوا دونكم ، فساقوا اليهم خيولهم ، واقتحموا الى الخيالة ، فقتل منهم من قتل ، فانهزم الباقون ، وتركوا الرجالة خلفهم ، ثم كروا على الرجالة ، فلم يتحركوا بشىء وطلبوا الامان ، فساقوا منهم نحو السبعمائة مثل الأغنام ، وأخذوا الجبخانة والمدافع وغالب الحملة ، والانجليز وقوف على علوة ينظرون الى الفريقين

بالنظارات »[1] وكانت هذه صدمة جديده تصيب نفوذ محمد خسر باشا.

وزاد من حدة هذه الصدمة أن فرقة محمد على كانت قريبة من مكان المعركة، ولكنها لم تشترك فيها، ولم يحرك محمد على قواته لنجده قوات يوسف بك. ولاشك فى أن هذا الموقف من جانب محمد على كان يدل على إدخار قواته للوقت المناسب، وتركه قوات خسرو باشا تنهك قواها فى صراع ضد المماليك. وسيكون لهذا الموقف من جانب محمد على تأثيراً واضحاً على علاقته بمحمد خسرو باشا، وحصول الوحشة بينهم، ومحاولة خسرو باشا إصطياد محمد على، وإن كان قد فشل فى ذلك نتيجة لشدة إحتراسه، كما يقول الجبرتى.

وفى أثناء هذه الفترة كانت فرنسا قد إعتمدت على صلح إميان، وطالبت بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر. وأرسلت فرنسا الكولونيل سباستيانى إلى مصر لدراسة الموقف، والاسراع بالمطالبة بجلاء البريطانيين. وقابل الكولونيل سباستيانى فى مصر الكثير من العلماء والكبراء، وقابلوه بالحفاوة والتكريم، وكان منهم السيد عمر مكرم، والسيد محمد السادات، والشيخ الشرقاوى، والشيخ الفيومى، والشيخ المسيرى، والسيد احمد المحروقى. وأكرمه كذلك خسرو باشا، خاصة وأن الانجليز كانوا يتلكئون فى الجلاء عن مصر. وأحدثت زيارة الكولونيل سباستيانى تأثيراً قوياً فى مصر، وأخذ الأهالى يتحدثون عنها، وضربت له المدافع، وإستقبلته السلطات العثمانية إستقبالا رسمياً. وبعد عودته إلى فرنسا إشتمل تقريره إلى القنصل الأول على ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر، وإتخذته حكومة القنصلية أساساً لمطالبة بريطانيا بضرورة إجلاء قواتها عن هذا الإقليم.

وحين علم المماليك بقرب خروج الانجليز من مصر، فوجئوا، رغم أن

---

(١) الجبرتى: ج ٣، ص ٢٣١-٢٣٢.

الجنرال ستيوارت كان قد نصحهم بضرورة الإنسحاب إلى الصعيد، إنتظاراً لما تبذله الحكومة البريطانية من المساعى لصالحهم. وكان يرغب فى الاحتفاظ بالمماليك كركيزة لإنجلترا فى مصر، تمهد لها أمر السيطرة على البلاد من جديد. ولذلك فانه وافق على فكرة خروج محمد بك الألفى مع القوات البريطانية إلى إنجلترا، حتى يطلب بنفسه إلى حكومته أمر مساعدة المماليك على حكم مصر من جديد. وربما كان هذا الامر يهدف كذلك إعطاء دليل للحكومة البريطانية على سهولة إستيلائها على مصر. ونظر محمد بك الألفى إلى العملية على أنها تهدف تحقيق أطماعه فى السلطة، لا على أساس أن بريطانيا ستتخذه رهينة لضمان بقاء المماليك موالين لها، ووسيلة مسخرة فى أيديها لمحاربة الأتراك، أو لمحاربة بقية قطاعات المماليك. وأتم الجنرال ستيوارت إستعداداته للجلاء، وسلم قلاع الإسكندرية إلى خورشيد محافظ المدينة فى يوم ١٤ مارس سنة ١٨٠٢. وأقلعت السفن بالجنود البريطانيين بعد يومين، وخرج معهم محمد بك الألفى، يحمل أموالا طائلة، كان قد نهبها من البلاد وقت إمارته فى الصعيد. وأدت هذه العملية إلى سيطرة العثمانيين على الإسكندرية، كما أدت بالتالى إلى خوف المماليك الموجودين فى إقليم البحيرة من فتك القوات العثمانية بهم، الأمر الذى أدى إلى إنسحابهم إلى الصعيد.

وأخذ المماليك بقيادة عثمان بك البرديسى فى مهاجمة المنيا، التى كانت تحت حكم سليم كاشف، والذى كان كذلك من المماليك ثم انضم إلى السلطات العثمانية. وبعد قتال عنيف، تمكن المماليك من إحتلال المنيا، وأعملوا فيها النار، وأحدثوا فيها مجزرة، راح ضحيتها الكثير من الأهالى والجنود وأثر إحتلال المماليك للمنيا على الملاحة فى النيل، وجعل المماليك يتحكمون فى وصول التموين إلى القاهرة، كما جعل القوات العثمانية الموجودة فى أسيوط وجرجا فى موقف صعب، نتيجة لإنفصالها عن عاصمة البلاد. وإضطرت القوات العثمانية الموجودة

فى الصعيد إلى الالتجاء إلى الأهالى ، وفرضوا عليهم الأتاوات والغرامات . كما قام المماليك بنفس الشىء ، فى مناطقهم ، الأمر الذى أدى إلى عدم رضاء الأهالى ، وعلى كل من الأتراك والمماليك .

وكانت سيطرة المماليك على المنيا ، ومحاولة خسرو باشا معالجتها بالقوات العسكرية ، فى الوقت الذى زادت فيه المغارم ، والذى كانت الدولة قد تأخرت فيه عن دفع رواتب الجنود ، سبباً فى ثورة الجنود على الوالى ، وفى عزل خسرو باشا ، وتعيين طاهر باشا قائد الأرنؤود ، قائمقام للولاية .

٣ ـ قائمقامية طاهر باشا :

وكان محمد خسرو باشا قد تضايق من إستيلاء المماليك على المنيا ، فقرر أن يرسل حملة عسكرية لإخضاعهم بالقوة ، ولاستخلاص المنيا من أيديهم ، حتى يتمكن من الحصول على تموين العاصمة ، الذى كان يأتى من الصعيد ، بسهولة . وكانت القوات الصالحة لمثل هذه العمليات هى قوات الأرنؤود ، فاستدعاها إلى القاهرة ، ووصلت إلى هناك بقيادة طاهر باشا ، ومحمد على . وبينما دخل طاهر باشا على رأس الجزء الأعظم من قواته إلى القاهرة ، ظلت بقية القوات ، بقيادة محمد على ، خارج القاهرة . ولاشك فى أن محمد على كان قد درس الموقف ، وشعر بضرورة عدم تضحيته برجاله من أجل تدعيم سلطة خسرو باشا ؛ وكان قد اتخذ مثل هذا الموقف من قبل ، وقت موقعة دمنهور . ولاشك كذلك فى أن محمد على قد رتب الأمر مع خسرو باشا للافادة من الموقف ، ولوضع خسرو باشا أمام مسئولياته . وكانت المسألة فى منتهى البساطة ؛ فاذا كان الوالى يرغب فى تجريد حملة ضد المماليك ، فعليه على الأقل أن يقوم بدفع الرواتب المتأخرة للجنود ، أما فى حالة عدم وجود الأموال ، فسيصعب عليه أمر تسيير الرجال . ولقد أوعز كل من طاهر باشا ومحمد على إلى رجالهم بضرورة المطالبة

برواتبهم المتأخرة . ولم تصل هذه النصيحة إلى آذان صمام ، وبخاصة إذا ماجاءت من القواد . فتمرد الرجال ، وارتفعت أصواتهم ، ولوحوا بأسلحتهم وبخاصة عندما علموا بأمر الرغبة فى ارسالهم فى تجريدة إلى الصعيد . واختل النظام وساد الاضطراب القاهرة ؛ وفى يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٠٣ ، ذهبت طائفة من ضباط الأرنؤود إلى خسرو باشا ، وطالبوه بدفع الرواتب المتأخرة ؛ وبعنجهية واضحة أحالهم خسرو باشا على الدفتردار ، أى مدير الشئون المالية ؛ وحين ذهبوا إليه أحالهم إلى محمد على ، ولكن هذا الاخير شرح لهم أنه لم يستلم أية نقود ؛ ولم يخش من ثورتهم ، إذ أنه كان هو المحرض الرئيسى عليها ، وكان يعرف أن الخزانة خاوية ، ويتخذ ذلك ذريعة لعدم تنفيذ الأوامر ، وعدم التضحية برجاله والاحتفاظ بهم كقوة توصله إلى السلطة . وسرعان ما انتشر خبر هذه الفتنة فى المدينة ، وخشى التجار على حوانيتهم ، فأقفلوها ، وساد السكون العاصمة لمدة أيام ، ولكنه كان سكون يسبق العاصفة ، إذ أن الباشا كان قد وعد الجنود بدفع الرواتب المتأخرة فى ظرف ستة أيام .

وفى يوم ٢٩ أبريل ، وهو الميعاد المحدد ، تجمهر الجنود أمام منزل الدفتردار فى الأزبكية ، وطالبوا بما وعدوا به . وطلب الدفتردار من الوالى أن يوافيه بالأموال لاكمال ماعنده ، ولكن خسرو باشا أصدر أمره بتوجيه المدافع من القلعة على الجنود المتمردين ، الأمر الذى أدى إلى ثورة الجنود ، الذين أخذوا فى نهب منزل الدفتردار ، وإلى انتشار الفتنة ، وأعمال السلب والنهب فى كل العاصمة .

واعتقد خسرو باشا أن فى وسعه السيطرة على الموقف ، بقوة المدفعية ، خاصة وأن طاهر باشا صعد إليه فى القلعة ، وتظاهر بأنه يرغب فى التوسط بينه وبين الجنود المتمردين . ولكن خسرو باشا أصر على موقفه ، ورفض مقابلة طاهر باشا . واستمرت الفتنة فى القاهرة طوال اليوم التالى . ثم توجه الجنود

فى الصعيد إلى الالتجاء إلى الأهالى ، وفرضوا عليهم الأتاوات والغرامات . كما قام المماليك بنفس الشىء ، فى مناطقهم ، الأمر الذى أدى إلى عدم رضاء الأهالى، وعلى كل من الأتراك والمماليك .

وكانت سيطرة المماليك على المنيا ، ومحاولة خسرو باشا معالجتها بالقوات العسكرية ، فى الوقت الذى زادت فيه المغارم ، والذى كانت الدولة قد تأخرت فيه عن دفع رواتب الجنود ، سبباً فى ثورة الجنود على الوالى ، وفى عزل خسرو باشا ، وتعيين طاهر باشا قائد الأرنؤود ، قائمقام للولاية .

٣ ـ قائمقامية طاهر باشا :

وكان محمد خسرو باشا قد تضايق من إستيلاء المماليك على المنيا ، فقرر أن يرسل حملة عسكرية لإخضاعهم بالقوة ، ولاستخلاص المنيا من أيديهم ، حتى يتمكن من الحصول على تموين العاصمة ، الذى كان يأتى من الصعيد ، بسهولة . وكانت القوات الصالحة لمثل هذه العمليات هى قوات الأرنؤود ، فاستدعاها إلى القاهرة ، ووصلت إلى هناك بقيادة طاهر باشا ، ومحمد على . وبينما دخل طاهر باشا على رأس الجزء الأعظم من قواته إلى القاهرة ، ظلت بقية القوات ، بقيادة محمد على ، خارج القاهرة . ولاشك فى أن محمد على كان قد درس الموقف ، وشعر بضرورة عدم تضحيته برجاله من أجل تدعيم سلطة خسرو باشا ؛ وكان قد اتخذ مثل هذا الموقف من قبل ، وقت موقعة دمنهور . ولاشك كذلك فى أن محمد على قد رتب الأمر مع خسرو باشا للافادة من الموقف، ولوضع خسرو باشا أمام مسئولياته . وكانت المسألة فى منتهى البساطة ؛ فاذا كان الوالى يرغب فى تجريد حملة ضد المماليك ، فعليه على الأقل أن يقوم بدفع الرواتب المتأخرة للجنود ، أما فى حالة عدم وجود الأموال ، فسيصعب عليه أمر تسيير الرجال .
ولقد أوعز كل من طاهر باشا ومحمد على إلى رجالهم بضرورة المطالبة

برواتبهم المتأخرة . ولم تصل هذه النصيحة إلى آذان صماء ، وبخاصة إذا ما جاءت من القواد . فتمرد الرجال ، وارتفعت أصواتهم ، ولوحوا بأسلحتهم وبخاصة عندما علموا بأمر الرغبة فى ارسالهم فى تجريدة إلى الصعيد . واختل النظام وساد الاضطراب القاهرة ؛ وفى يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٠٣ ، ذهبت طائفة من ضباط الأرنؤود إلى خسرو باشا ، وطالبوه بدفع الرواتب المتأخرة ؛ وبمنهجية واضحة أحالهم خسرو باشا على الدفتردار ، أى مدير الشئون المالية ؛ وحين ذهبوا إليه أحالهم إلى محمد على ، ولكن هذا الأخير شرح لهم أنه لم يستلم أية نقود ؛ ولم يخش من ثورتهم ، إذ أنه كان هو المحرض الرئيسى عليها ، وكان يعرف أن الخزانة خاوية ، ويتخذ ذلك ذريعة لعدم تنفيذ الأوامر ، وعدم التضحية برجاله والاحتفاظ بهم كقوة توصله إلى السلطة . وسرعان ما انتشر خبر هذه الفتنة فى المدينة ، وخشى التجار على حوانيتهم ، فأقفلوها ، وساد السكون العاصمة لمدة أيام ، ولكنه كان سكون يسبق العاصفة ، إذ أن الباشا كان قد وعد الجنود بدفع الرواتب المتأخرة فى ظرف ستة أيام .

وفى يوم ٢٩ أبريل ، وهو الميعاد المحدد ، تجمهر الجنود أمام منزل الدفتردار فى الأزبكية ، وطالبوا بما وعدوا به . وطلب الدفتردار من الوالى أن يوافيه بالأموال لاكمال ماعنده ، ولكن خسرو باشا أصدر أمره بتوجيه المدافع من القلعة على الجنود المتمردين ، الأمر الذى أدى إلى ثورة الجنود ، الذين أخذوا فى نهب منزل الدفتردار ، وإلى انتشار الفتنة، وأعمال السلب والنهب فى كل العاصمة . واعتقد خسرو باشا أن فى وسعه السيطرة على الموقف ، بقوة المدفعية ، خاصة وأن طاهر باشا صعد إليه فى القلعة ، وتظاهر بأنه يرغب فى التوسط بينه وبين الجنود المتمردين . ولكن خسرو باشا أصر على موقفه ، ورفض مقابلة طاهر باشا . واستمرت الفتنة فى القاهرة طوال اليوم التالى . ثم توجه الجنود

المتمردون صوب القلعة ، وأخذوا فى مهاجمة قصر خسرو باشا ، بعد أن سيطروا على القاهرة ، وهنا وضح الموقف : فالهدف منه هو محاصرة خسرو باشا ، أى الاستيلاء على السلطة منه ، ولم تكن مسألة الرواتب المتأخرة إلا ذريعة للوصول إلى هذا الهدف .

وضاق الخناق على خسرو باشا ، وبخاصة بعد أضرموا النيران فى قصره وحاصروه . فاضطر خسرو باشا إلى الفرار مع أسرته وحاشيته وعدد بسيط من جنوده ، وخرج من القاهرة إلى قليوب . ثم استمر فى انسحابه بعد ذلك إلى المنصورة ثم دمياط ، التى استقر فيها ، وحاول منها أن يستعيد سلطته على الولاية وعمل خسرو باشا على جمع الأموال والضرائب من المناطق التى مر بهـــا أثناء فراره من القاهرة إلى دمياط ، وأظهر بذلك شراهية فى جمع الأموال ، واستهتاراً بمصلحة المحكومين .

وكانت ولاية خسرو باشا قد امتدت لفترة عام وثلاثة أشهر وثلاث أسابيع ؛ ويصفه لنا الجبرتى بأنه كان سيء التدبير ، لايحسن التصرف ، ويميل إلى سفك الدماء ، ولا يضع شيئاً فى محله .

ومهما كان الأمر ، فان ما يهمنا هو أمر السلطة ، وأمر من سيتولاها . وكان خسرو باشا واليا عينته الدولة العثمانية على مصر ، وقامت قوات نفس الدولة باجباره على الفرار من العاصمة ، فمن يتولى السلطة فى البلاد ؟ كان الأمر الواقع يستتبع استمرار طاهر باشا فى السيطرة على السلطة بعد أن كانت قواته قد سيطرت على العاصمة ، واحتلت القلعة . وحاول طاهر باشا أن يحصل من العلماء والمشايخ على تفويض ، أو ترشيح ، أو مبايعة لمنصب الوالى ، الذى ذكر لهم أنه قد خلا بخروج خسرو باشا من العاصمة . واجتمع هؤلاء العلماء والمشايخ يوم الجمعة ٦ مايو فى بيت القاضى ، واختاروا طاهر باشا قائمقاما ، إلى أن يقوم الباب العالى

بتعيين والى جديد . وظهر من ذلك أن المشايخ والعلماء كانوا سلطة ، وأنه كان فى وسعهم القيام باختيار والى مصر ، وإن كانوا قد تركوا هذا الأمر للسلطان ، صاحب السيادة على البلاد ولكنهم انتهزوا نفس الفرصة ، ونفس الجلسة ، لكى يوصوا طاهر باشا بضرورة رفع المظالم التى كان الأهالى يشكون منها . كما إنهم عرضوا فى نفس الوقت أمر الصلح مع أمراء المماليك الموجودين فى الصعيد ، وكانوا قد كاتبوهم فى ذلك ، فوافق طاهر باشا على هذا الإتجاه ، وربما كان يرغب فى الاستناد إلى قوة المماليك ، فى نفس الوقت الذى كان يحاول فيه الاستناد إلى نفوذ المشايخ والعلماء . ووافق على مجيء المماليك واقترابهم من العاصمة .

وأظهرت هذه الحادثة المشايخ والعلماء على أنهم سلطة ، حتى وإن كانت إسمية . يمكنها أن تختار واليا لمصر ، رغم وصول طاهر باشا بقوة سيفه إلى السلطة . كما أن الأيام التالية ستظهر أهمية العلماء والمشايخ فى القاهرة ، كقوة معارضة للسلطة المتحكمة ، أو كقوة مؤيدة ومعبرة عن مطالب الأهالى .

وامتاز طاهر باشا بالظلم والتحكم . وبدأ عهده باصدار الأمر بالقاء القبض على عدد من الأعيان ومن كبار الموظفين ، بدعوى أنهم كانوا من رجال خسرو باشا ، وكان من بينهم قائد الانكشارية ، والسيد احمد المحروقى كبير التجـار ، وكاتب خزانة خسرو باشا ، ومصطفى الوكيل ، وسجنهم فى القلعة . وتدخـــل العلماء والمشايخ ، وتمكنوا من اطلاق سراح السيد المحروقى ، كما تدخل الشيخ السادات لإطلاق سراح مصطفى الوكيل . وبعد يومين ، طلب جنود طاهر باشا مصطفى الوكيل من جديد ، فذهب معه الشيخ السادات ، واعترض على تصرفات طاهر باشا ، وتشاجر معه ، وانتهى الأمر باطلاق سراحه ، وبتركه فى رعاية الشيخ السادات . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن طاهر باشا ذهب لإسترضاء الشيخ السادات فى داره .

وأمر طاهر باشا كذلك بقتل المعلم ملطى ، من كبار الكتبة الأقباط ، وكذلك المعلم حنا من كبار التجار السوريين ، وكان يرغب فى الإستيلاء على أموالهم ؛ كما أمر بقتل اثنين من كبار ضباط القوات العثمانية ، هما أحمد كتخدا على باش اختيار أوجاق الانكشارية ، ومصطفى كتخدا الرزاز ، كتخدا أوجاق العزب . وتسببت هذه المظالم فى حنق الأهالى عليه ، كما حنق عليه رجال الانكشارية ، خاصة وإنه كان يقدم عليهم الأرنؤود ، ويهمل فى دفع رواتبهم . وزاد من الأمر أن الانكشارية اعتبروا طرده لخسرو باشا على أنه اهانة لاوجاقهم ، الأمر الذى أدى إلى إستخدام الانكشارية مع طاهر باشا نفس السلاح ، أو الذريعة ، التى كان قد استخدمها مع خسرو باشا .

وفى يوم ٢٦ مايو ، ذهبت فصيلة من الجنود الانكشارية ، ومعها بعض الضباط، إلى طاهر باشا ، وشكوا له من تأخر صرف الرواتب . واحتد النقاش بينهم وبين طاهر باشا ، وجرد أحد الضباط سيفه . وقطع به رأس طاهر باشا ، وألقى بها من الشباك . ثم قام الانكشارية بنهب داره وإشعال النارفيها. ولو طال حكم طاهر باشا أكثر من ذلك لأهلك الحرث والنسل بمظالمه .

ولكن ، من الذى يتولى السلطة الآن ؟ لقد حاول الانكشارية تعيين أحد كبار ضباطهم واليا على مصر . وكان أحمد باشا، والى المدينة المنورة ، فى القاهرة فى ذلك الوقت ، وكان من ضباط الانكشارية ؛ فصمموا على تعيينه واليا ، إبعاداً للأرنؤود عن السلطة . وحاول احمد باشا أن أن يستميل إليه محمد على ، الذى أصبح قائد الارنؤود بعد قتل طاهر باشا ، حتى يستند إليه فى حكم مصر ، خاصة وأن محمد على كان يستند إلى مايقرب من أربعة آلاف جندى ، وكانت قواته تحتل القاهرة ، وتحتل القلعة . فهل يوافق محمد على على أن تفلت السلطة من يده، بعد أن كان نفوذه مسيطراً ، وقام بدور فعال فى عزل خسرو باشا ؟

حقيقة أن موقف طاهر باشا كان يتمثل فى اشهار سيفه فى وجه الوالى الذى كانت الدولة العثمانية قد عينته على مصر ، ولكن موقف أحمد باشا لم يكن يمتاز عن موقف طاهر باشا فى شىء وكان أحمد باشا، بحكم الأوامر الصادرة إليه ، واليا للمدينة ، ولم يكن له أن يتدخل فى شئون مصر . ولكن ، هل كان فى وسع محمد على وقوات الارنؤود الخاضعة له أن يقف فى وجه أحمد باشا ، وبخاصة بعد إعلان الانكشارية له واليا على مصر؟ لقد كان الموقف يهدد بوقوع حرب أهلية ، أو بوقوع معركة بين فرق القوات العثمانية المختلفة . ولذلك فإن محمد على قرر الاستناد إلى المماليك حتى يدعم بهم من سلطته ، ويقضى بهم على سلطة أحمد باشا والانكشارية ، وانتظاراً لتطور الموقف من جديد .

وخرج محمد على من موقف الحياد الذى كان قد تظاهر به . وأراد أحمد باشا أن يستند إلى سلطة العلماء والمشايخ ، وطلب إليهم الذهاب إلى محمد على لإقناعه بقبول ولايته ولكن محمد على ذكر للعلماء أن احمد باشا لم يكن والياعلى مصر، وأن عليه أن يتوجه إلى المدينة . وذكر لهم أكثر من ذلك أنه هو الذى قدولى طاهر باشا محافظا للديار المصرية ، وأصر على ضرورة خروج أحمد باشا ورجال الإنكشارية من مصر . وحين طلب أحمد باشا إلى العلماء أن يثيروا الأهالى ضد الارنؤود ، ويقوموا بقتلهم ، رفضوا طلبه ، وذكروا له أن مثل هذا القرار لايتخذ إلا فى الجامع الازهر . ومعنى ذلك أن العلماء والمشايخ قد انضموا إلى وجهة نظر محمد على ، ورفضوا الإستجابة لمطالب أحمد باشا. لقد أصبح العلماء والمشايخ قوة معنوية لها أهميتها ، وأصبح الولاة يحسبون لها كل حساب .

وأعلن محمد على تحالفه مع المماليك . واجتمع بابراهيم بك فى الجيزة ، وأوعز اليه بأنه يؤيده ، وبأنه أصلح شخص لولاية شئون مصر . ثم دخل محمد على ، مع ابراهيم بك ، وعثمان بك البرديسى ، وباقى أمراء المماليك، إلى القاهرة

متحالفين . وطردوا أحمد باشا ، الذى لم تستمر ولايته إلا يوم وليلة . ونادى المنادون فى الشوارع « بالأمان حسب ما رسم إبراهيم بك حاكم الولاية وأفندينا محمد على » . ومعنى ذلك أنهما قد اقتسما السلطة فيما بينهما ، وأنهما قد تحالفا سويا ، أو اشتركا ائتلافيا ، فى حكم مصر .

الفصل الثالث والعشرين

إئتلاف المماليك والأرنؤود

دلت الأحداث الأخيرة ، وتوسيط أحمد باشا العلماء والمشايخ بينه وبين محمد على ، على قوة هذا الأخير ونفوذه فى البلاد ؛ كما دلت على أهمية الفرقة العسكرية التى كان يتولى قيادتها ، وأصبح مسئولا عنها بعد مقتل طاهر باشا ، وبخاصة إذا ما استند إلى نفوذ العلماء والمشايخ . وجاء تحالفه مع المماليك يدل على إزدياد قوته ، ويجبر غيره من باشوات الدولة على إفساح الطريق أمامه ، وعدم الوقوف فى سبيله . ولكن هذا الائتلاف بين قائد الأرنؤود وبين المماليك كان يواجه صعوبات تقف فى سبيله ، تتمثل فى وجود خسرو باشا فى البلاد ؛ وكذلك فى إمكان تعيين الدولة لوالى جديد ؛ هذا علاوة على أن قطاعات أخرى من المماليك كانت لاتزال تتطلع إلى السلطة ؛ كما أن الحكومة بشكل عام كانت ضعيفة ، وكانت تنقصها الموارد اللازمة لتسيير أمور البلاد . فكيف كان يمكن لمثل هذا الائتلاف أو يواجه هذه العقبات ؟ وإلى أى مدى كان فى وسعه أن يعيش ، خاصة وأن المماليك قد أصبحوا هم المسئولين عن الإدارة ؟ .

١ — مطاردة خسرو باشا :

كان خسرو قد استقر ، بعد خروجه من القاهرة ، فى المنصورة . وجمع لنفسه قوة بلغت ما يقرب من ثلاثة آلاف فارس ، حاول بها أن يحتفظ بمنطقة المنصورة ويتخذها قاعدة يمد منها سلطته على كل الوجه البحرى . ولكنه كان يخشى من أن يتمكن الأمراء المماليك من أن يحصلوا من الباب العالى على وعد بإعادة حقوقهم السابقة إليهم ، الأمر الذى سينتج عنه تحالف بين المماليك

وسلطات الدولة العثمانية ، وبشكل يفوت عليه مجهوداته .

وسرعان مافرر خسرو باشا ضرورة التفاهم مع المماليك ، لكي يساعدوه على إستعادة ولايته ، قبل أن ينجحوا فى التفاهم مع الباب العالى . ولكنه لم يحصل على الوقت اللازم لتنفيذ هذه السياسة ، إذ أن أحد فرق الأرنؤود خرجت لمطاردته بقيادة حسن بك ، أخى طاهر باشا ، فاضطر خسرو إلى ترك المنصورة والانتقال إلى دمياط . وفى هذه الحركة ، إنفصل عنه عدد من قواته ، وانضموا إلى قوات حسن بك . وفى دمياط إستلم خسرو رسائل من أحمد باشا وغيره تنبئه بمقتل طاهر باشا ، وتطلب إليه الحضور بسرعة إلى القاهرة . فاعتقد خسرو أن الفرصة قد أصبحت سانحة ، وأخذ فى التقدم من دمياط صوب القاهرة. وعند فارسكور ، وجد خسرو أن قوات حسن بك كانت معسكرة ، فهاجمها وانتصر عليها ، ودخل فارسكور ، وأسلمها للنهب . وفى هذه المدينة علم خسرو بطرد أحمد باشا من القاهرة ، وباستيلاء المماليك على السلطة فى العاصمة ، فعزم على العودة إلى دمياط . ولكن قوات حسن بك أخذت تلاحقه ، وتناوش مؤخرة قواته ، وإن كان قد تمكن من دخول دمياط من جديد ، وتمكن من التحصن بها . وفى أوائل شهر يوليو وصلت تعزيزات إلى قوة حسن بك ، الذى أخذ فى محاصرة دمياط ، وكانت هذه التعزيزات بقيادة كل من عثمان البرديسى ومحمد على . وسقطت دمياط فى أيدى الأرنؤود والمماليك ، وتحصن خسرو فى عزبة البرج ، ولكنه إنهزم ، وأرسلوه أسيراً إلى القاهرة ، الذى كان يتولى السلطة فيها إبراهيم بك .

وكانت الخطوة التالية بعد ذلك أمام محمد على والمماليك هى السيطرة على الوجه البحرى ، وخاصة رشيد والاسكندرية ، التى كانت بها حاميات عثمانية . وتم الاتفاق على أن تتقابل قوات محمد على وقوات البرديسى عند الرحمانية ،

تمهيداً للقيام بهذه العمليات . وأسرع البرديسى إلى الرحمانية على رأس فرسانه ، وتبعه محمد على وهو يقود المشاة والمدفعية . ولكن الوقت لم يمهل المماليك والأرنؤود لتنفيذ هذه السياسة . وفى نفس اليوم الذى أرسلوا فيه خسرو باشا إلى القاهرة ، نزل إلى الاسكندرية على باشا الجزائرلى ، وكانت الدولة قد عينته واليا على مصر . وأصبح على حكومة الائتلاف أن تواجه هذا الخطر الجديد .

٢ — ولاية على باشا الجزائرلى :

وكان الباب العالى قد أصدر أمره ، بمجرد معرفته بنبأ طرد خسرو باشا من القاهرة وتعيين طاهر باشا قائمقاما للولاية ، بتعيين خسرو باشا واليا على سالونيك ، وبإبقاء طاهر باشا مستمرا «على المحافظة» ، وتنصيب أحمد باشا قائمقام إلى أن يأتى من يتولى الولاية . وكان طاهر باشا لا يحمل إلا طوخين ، فى الوقت الذى كان منصب ولاية مصر يعهد به دائما إلى أحد الباشوات الذى يحمل ثلاثة أطواخ ؛ وهذا يفسر لنا إحجام الباب العالى عن تثبيت طاهر باشا فى ولاية مصر . ولكن هذا القرار كان يحمل فى نفس الوقت معنى إعتراف الباب العالى بالثورة أو التمرد الذى قامت به الجنود ضد الوالى ، وكان هذا دليلا على ضعف الباب العالى ، وعلى عدم تمكنه من السيطرة على قواته . ووصل هذا الفرمان إلى القاهرة فى يوم ١٩ يونيو ، أى بعد قتل طاهر باشا وطرد أحمد باشا ، فلم تعد له أية قيمة ، وبخاصة المماليك الذين سيطروا على العاصمة ، وعلى جزء كبير من البلاد. ولم يعد للباب العالى فى مصر سوى رشيد والاسكندرية ، منطقتين تسيطر جنوده عليهما بطريقة مباشرة . وكانت محاربة كل من البرديسى ومحمد على لخسرو باشا تدل على عدم اعترافهما بأوامر بالباب العالى . ولكن ابراهيم بك كان يواصل اظهار خضوعه للباب العالى ، رغم توليه شئون الإداره فى القاهرة . ومعنى ذلك أن أحد قطاعات المماليك كان يستخدم القوة لفرض نفسه على الدولة

على العكس من ذلك أن المماليك أسرعت باستدعاء قواتها الموجودة فى الدلتا وتجميعها فى القاهرة . وردوا على الخداع بالخداع ، وأعلنوا أن الوهابيين كانوا يهددون مصر ، وذكروا أن العلماء والمشايخ قد إستغاثوا بهم بعد مقتل طاهر باشا ، وبعد أن أصبحت الرعية بدون والى يسوس أمورها . وفى نفس الوقت رفض المماليك التأثر بتهديدات على باشا ، وذكروا له أنهم قد إتصلوا بالباب العالى طالبين العفو منه .

لقد قرر المماليك إذن عدم الرضوخ لعلى باشا ، والاستمرار فى سياستهم . وكان هذا الأمر يتطلب مد سيطرتهم على رشيد والاسكندرية حتى يتمكنوا من ضمان السيطرة على الملاحة فى النيل ، وضمان ورود السلع من الاسكندرية . وتمكنت بعض قوات البرديسى من دخول رشيد ، ولكن قوات على باشا الجزائرلى تمكنت من الاستيلاء على هذه المدينة منها ،وأدى ذلك إلى إصرار كل من البرديسى ومحمد على على ضرورة السيطرة على رشيد ، وزحفت قواتهما عليها ، وفشل على باشا الجزائرلى فى إمداد قواته الموجودة فيها . وأخافت هذه العملية على باشا على مصير الإسكندرية نفسها ، وخشى من هجوم الآرنؤود والمماليك عليهما ، فأمر بقطع السد الموجود بين بحيرتى مريوط والمعدية ، حتى يمنع قوات المماليك من الوصول إلى مشارف الإسكندرية . وفى أثناء ذلك الوقت حاول على باشا أن يوسط الإنجليز ، وبخاصة نائب قنصلهم فى الاسكندرية ، بينه وبين المماليك ، ولكن المماليك رفضوا التفاهم إلا فى القاهرة ، وعلى الشرط والقانون القديم » .

وكان الإتجاه السائد بين المماليك يتلخص فى ضرورة الاحتفاظ بالميزات السابقة لهم ، وضرورة مدها على المناطق التى كانت لاتزال خاضعة خضوعا مباشراً للدولة العثمانية ؛ أى مد سيطرتهم على منطقة شمال الدلتا ورشيد

العثمانية ، بينما كان القطاع الثانى يظهر خضوعه لنفس الدولة ، الأمر الذى سينتهى ، بطريق أو بآخر ، إلى إستمرار سيطرة المماليك على مصر ، سواء برضاء الباب العالى أو رغما عنه .

وحين علم الباب العالى بمقتل طاهر باشا ، وجدها فرصة مناسبة لتعيين والى جديد ، يمكنه أن يسيطر على الموقف ، ويمكنه أن يصل مع المماليك ، بالسلم أو بالحرب ، إلى التسوية التى كان الباب العالى يرغب فى الوصول إليها ، وهى التى كانت تتلخص فى اخراج المماليك من البلاد . وحاول القبطان باشا أن يستبق صنيعته خسرو باشا فى ولاية مصر ، ولكن الصدر الاعظم تغلب عليه ، ورشح لهذا المنصب على باشا الجزائرلى ، أو على باشا برغل ، ووافق السلطان على هذا الترشيح .

وكان على باشا مشهوراً بالخداع ، بينما كان الموقف فى مصر يتطلب رجلا قوياً لمواجهة الاحداث ، وللوقوف فى وجه الأرنؤود والمماليك وكان هذا الوالى الجديد من أصل جزائرى ، ثم ذهب إلى إستانبول ، وعمل فى طرابلس الغرب إلى أن طرد منها بعد سنتين . وإلتجأ بعد ذلك إلى الاسكندرية ، ونزل فى حماية مراد بك ، ثم خرج من مصر إلى الشام عند مجىء الحملة الفرنسية ، وإنضم بعد ذلك إلى قوات يوسف ضيا باشا ، الصدر الاعظم .

ولقد وصل على باشا إلى الاسكندرية فى ٨ يوليو ، وأسرع بالكتابة إلى المماليك ، ووبخهم على دخول القاهرة مع الارنؤود ، وعلى قتلهم رجال الدولة ، والانكشارية ، وذكرهم أنه لم يكن من الجائز دخول القاهرة إلا بعد الحصول على إذن من الدولة . وطلب إليهم فى نفس الوقت تنفيذ أوامر الباب العالى ، وحذرهم من عصيان أوامره . وكان المماليك يعرفون على باشا منذ فترة ، ويعرفون طبيعته وخداعه ، الامر الذى كان يستبعد قيامهم بأى تنازلات . ونجد

والاسكندرية . وكان هذا هو الموقف الأول تطرفا ، إذ أن قطاعا من المماليك كان يحاول الحصول على السيطرة التامة على مصر ، مع الإعتراف بالسيادة الإسمية للسلطان . وإعتقد البرديسى أن سيطرته على الاسكندرية سيترتب عليها طرد العثمانيين من البلاد ، وسيطرة المماليك عليها سيطرة كاملة . فقرر تجميع قواته عند دمنهور إستعداداً للزحف ، بالإشتراك مع قوات محمد على ، على الإسكندرية . ولم يكن من المتوقع أن يتمكن على باشا الجزائرلى من الدفاع عن الإسكندرية أمام هذه القوات المهاجمة ، خاصة وأن أحوال المدينة قد ساءت نتيجة لقلة ورد المياه إليها ، ولشدة حاجتها إلى التموين . ولكن ، هل كان محمد على يوافق على مثل هذه السياسة ؟ كان معنى دخول قوات المماليك الإسكندرية هو قضائهم على سلطة الدولة العثمانية ، وسيطرتهم التامة على مصر ، وبشكل يحرم محمد على من أية إمكانية للحركة فى المستقبل ، وقد يوقعه فى مأزق ، فى حالة تفكير الدولة فى إرسال حملة جديدة إلى مصر لإستعادة سيطرتها على البلاد ، إذ أن موقفه سيكون مجرد قائد القوات العسكرية التى سمحت للمماليك بالوقوف فى وجه السلطان كما أن مد سيطرة المماليك إلى الإسكندرية كان يهدد بدخول بعض قطاعات المماليك فى علاقات مع القناصل الأجانب، وبخاصة قناصل إنجلترا وفرنسا ، الأمر الذى كان يهدد بالتالى بتغيير الموقف السياسى فى مصر ، فى صالح المماليك والأجانب ، وبعيداً عن مصلحة محمد على والأرنؤود والعثمانيين . إذن لقد كانت مصلحة محمد على تملى عليه ضرورة العمل على منع المماليك من الإستيلاء على الاسكندرية من على باشا الجزائرلى ولكن ، كيف كان فى وسعه أن ينفذ ذلك ؟ كان المماليك يحتاجون إلى محمد على وقواته لدخول الإسكندرية، فما هى الذريعة التى كان فى وسع محمد على أن يتذرع بها لعدم مسايرتهم فى هذا الإتجاه ؟ كانت المسألة بسيطة ، فكان عليه أن يوعز إلى الجند بالمطالبة برواتبهم،

وكان يعرف أنه لم يكن لدى المماليك ما يدفعون به رواتب الجند وعندئذ يتحول الموقف من الخارج صوب الداخل ، وبشكل يسمح بإبقاء القوة الموجودة كما هى فى الميدان ، ولكن بشكل يحول المماليك من مواجهة قوات على باشا الجزائرلى فى الإسكندرية ، إلى مواجهة الأهالى المصريين ، الذين سيقع عليهم عبء دفع الضرائب ، اللازمة لدفع رواتب الجنود . وبمثل هذا الموقف يتحاشى محمد على أن يظهر بمظهر المعادى لولاة الدولة العثمانية ، كما يواصل إحتفاظه بثقة جنوده ، وإحتفاظه بهم كقوة لازمة له ، يستند إليها لكى تساعده على وصوله إلى الحكم . وكانت هذه الخطة تهدف كذلك إضعاف المماليك فى صراع ينشب بينهم وبين الأهالى ، بشأن جمع الضرائب ، وفى الوقت الذى يظل فيه على باشا الجزائرلى ، فيضعف الجانبان ، فى الوقت الذى يحتفظ فيه محمد على بقوته .

وفى الوقت الذى أخذ فيه عثمان بك البرديسى فى الإستعداد لمهاجمة الاسكندرية ، أعلنت قوات الأرنؤود الموجودة فى معسكره بدمنهور ، والتى كانت تكون الجزء الأعظم من قواته ، تمردها ؛ وطالبت بدفع رواتبها المتأخرة ، منذ أربعة شهور ونصف شهر ، والتى كانت قيمتها قد بلغت عشرة آلاف كيس ونشبت معركة بين المماليك والأرنؤود ، وإن كان محمد على قد تدخل فى الأمر، وسحب جنوده ، وأعلن فى نفس الوقت صداقته للماليك . ووصل محمد على بذلك إلى هدفه ، والذى يتلخص فى عدم مهاجمة الاسكندرية ، وفى شغل المماليك فى مسألة جمع الضرائب من الأهالى .

وانسحبت قوات الارنؤود من دمنهور صوب القاهرة ، وشهدت العاصمة بعد ذلك عملية فرض الغرامات والإتاوات على المسيحيين ، وعلى الأغنياء الموجودين فى القاهرة . وظهرت حكومة المماليك على أنها ضعيفة ؛ وتدهورت الأحوال الإقتصادية فى القاهرة التى أصبحت مهددة بقلة التموين والمجاعة ، والتى

ساد فيها ظهور مظالم المماليك .

وشعر محمد على بعد ذلك بأن هيبة المماليك قد قلت ، وأن سلطتهم قد ضعفت. وخشى من أن يحولوا بجهودهم بعد ذلك ضد الأرنود ، للانفراد بالسلطة ؛ فوافق على العودة إلى معالجة أمر الاسكندرية ، وأمر على باشا الجزائرلى الموجود فيها . ومادام محمد على قد عارض أمر دخول المماليك إلى الإسكندرية، فإنه لم يرمانعاًمن إخراج على باشا الجزائرلى من الاسكندرية، وإحضاره إلى العاصمة. وكان هذا الاقتراح يسمح لإئتلاف المماليك والارنؤود بالسيطرة على الوالى الجديد ، وفرض شروطهم عليه ، بعيداً عن المدينة التى كان قد تحصن فيها . وأوعز محمد على إلى العلماء والمشايخ بالكتابة لعلى باشا الجزائرلى ، ولكى يطلبوا منه الحضور إلى منصبه فى القاهرة ، حتى تنتهى الحروب ، ويسود الإطمئنان ، وبأخذوا فى تسهيل أمور الحج . وساعد على هذه السياسة وصول فرمان من إستانبول فى ذلك الوقت إلى القاهرة بالعفو عن الامراء المماليك ، والسماح لهم بالإقامة فى بر مصر ، والسماح لكل منهم بمبلغ معين يتسلمه ، حتى وإن كان هذا المبلغ يقل كثيراً عما كان يحصل عليه فى الماضى . كما وصل فرمان آخر يحمل الكثير من معانى التوبيخ لمحمد على وغيره من قادة الأرنؤود على ماقاموا به فى مصر . وساعد كل ذلك على كتابة العلماء والمشايخ ، وكذلك المماليك ، إلى على باشا الجزائرلى يطلبون منه الحضور إلى القاهرة . ولكن المماليك وضعوا شروطا معينة لدخوله العاصمة ، ورسموا له خط سير محدد ، وقرروا له قوة عسكرية لحراسته ، لاتزيد عن مائة جندى . ووعد على باشا بالحضور إلى القاهرة ، وشعر بأن المماليك يكيدون له ، وكان هو الآخر يكيد لهم ؛ فخرج إلى القاهرة ولم يتبع خط السير الذى حددوه له ، واصطحب معه مايقرب من ثلاثة آلاف جندى، وذلك فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٠٣ . وشعر المماليك بأنه يكيد لهم ،

فمنعوه من دخول القاهرة ، وطلبوا إليه إما أن يسير إلى الشام ، وإما أن يسير إلى الحجاز ، إذ لايمكنه دخول القاهرة مع مايزيد على مائة جندى . وحاول على باشا أن يعود إلى الاسكندرية ، ولكنهم منعوه ، ورفضت جنوده الاشتباك مع المماليك أو الارنؤود ، فقرر الإستسلام لإرادة البرديسى ، وإنتقل إلى معسكره . وفى ذلك الوقت أعلن للمماليك أنهم قد تثبتوا ، برسائل تثبت غدره ، من إتصاله ببعض الأمراء فى الصعيد ، وببعض الاشخاص فى القاهرة ، لتأليبهم على الحكومة . وقرروا إخراجه مع إتباعه إلى غزة، لكى يصل منها إلى إستانبول . وبين بلبيس والصالحية، حدثت معركة بين على باشا وبين القوات المملوكية التى كانت تحرسه إلى الحدود، فى الليل ، وقتل فيها . ورغم تضارب الروايات ، فان مايهمنا هو تخلص إئتلاف المماليف والارنؤود من هذا الباشا الذى كانت الدولة العثمانية قد عينته واليا على مصر ، وبصفته عقبة من العقبات التى واجهت هذا الائتلاف .

وظلت بعد ذلك مسألة الاسكندرية ، وامتداد سلطة المماليك إليها. مطروحة أمام قوات المماليك فى القاهرة . وبعد قضائهم على سلطة على باشا الجزائرلى ، حاول المماليك أن يستولوا على الاسكندرية بطريق السلم لا بطريق الحرب ؛ ووجدوا أن خير وسيلة يصلون بها إلى ذلك هو دعوة حاكمها أحمد خورشيد باشا لتولى باشوية القاهرة . وكانت هذه المناورة أمراً ضرورياً بالنسبة إليهم ، وخاصة بعد قتل على باشا الجزائرلى ، وظهورهم أمام السلطان بمظهر من نقض الإتفاق ؛ كما أن وجود أحمد خورشيد باشا فى القاهرة كان يمهد لعقد صلح جديد بين المماليك والباب العالى . وشعر المماليك كذلك بأنهم لايقدرون على توجيه الارنؤود لإحتلال الإسكندرية ، وكانت رواتبهم دائما متأخرة ؛ كما أن إستقدام أحمد خورشيد باشا للقاهرة ، وعن طريق المماليك، كان يساعد على كبت الارنؤود،

وعلى التقليل من سطوتهم . وأخيرا فان قدوم أحمد خورشيد باشا إلى القاهرة كان يسمح للماليك بالسيطرة على الإسكندرية ، وبتعيين أحد رجالهم عليها .

ودخل المماليك فى مفاوضات مع أحمد خورشيد باشا على هذا الاساس ، أى بالحضور إلى القاهره وتولى منصب والى مصر . كما قام المماليك بتمهيد الطريق إلى ذلك مع الباب العالى ، وعملوا على توسيط الانجليز فى الأمر .

وكان أحمد خورشيد باشا، من ناحيته، يطمع فى منصب والى القاهرة بعد قتل على باشا الجزائرلى ، وقام بتوسيط الإنجليز كذلك لدى إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى لإختياره لهذا المنصب . ولكن سرعان ماشعر خورشيد باشا بخطورة تسليم الاسكندرية لسلطة البكوات المماليك ، خاصة وأنه لم يكن قد تأكد بعد من موقف الباب العالى تجاه المماليك بعد قتل على باشا الجزائرلى ، وأعلن أنه لايقدر على القيام بأى شىء دون أن يصله فرمان من الباب العالى يمنحه ولاية مصر ، ثم أعلن أنه سيقاوم كل محاولة لدخول الاسكندرية عنوة ، وسيدافع عن المدينة بقوة السلاح ، وبالقطع البحرية الموجودة فى الميناء .

وهكذا فشلت محاولة المماليك مد سيطرتهم على الاسكندرية ، بعد تخلصهم من على باشا الجزائرلى . ولكن هذه المدينة شهدت فى الأيام التالية قدوم محمد بك الألفى إليها، على إحدى السفن البريطانية ، ثم نزوله على الساحل عند إدكو، الأمر الذى دفع خورشيد باشا إلى التصريح بأنه مصمم على الدفاع عن لاسكندرية ضد المماليك وضد الانجليز ، وضد الفرنسيين ، مادام بدون أوامر تنص على تسليم المدينة .

وفتحت أمام المماليك مسألة جديدة ، هى مسألة وصول محمد بك الألفى إلى أرض مصر ، وأصبح على المماليك أن يواجهوا هذه العقبة كذلك .

٣ - مطاردة محمد بك الألفى :

واصل محمد بك الألفى سيره ، بعد نزوله إلى الساحل ، متجها إلى رشيد ، التى خرج حاكمها وقائد الفرقة العسكرية الصغيرة فيها لمقابلته والحفاوة به ، وأطلقوا له المدافع ، وأبلغوا البكوات فى القاهرة بنبأ وصوله . واستعد محمد بك الألفى للسفر فى النيل على إحدى السفن ، التى رفع عليها العلم البريطانى ، صوب القاهرة . وسرعان ما وصلت إلى العاصمة أنباء وصوله ، فأسرع الألفى الصغير باطلاق المدافع فى الجيزة تحية لقدومه. وبدأ أعوانه يتجمعون ويستعدون لمقابلته .

وكان وصول محمد الألفى إلى مصر إحدى المفاجئات غير السعيدة بالنسبة لإبراهيم بك ، وبالنسبة لعثمان بك البرديسى ، وكانا قد بذلا جهدهما لدى الانجليز للاستمرار فى احتجازه لديهم ، وكان محمد بك الالفى يعتبر منافسا خطيرآ لها . حقيقة أنه كان من بيت مراد بك ، أى من نفس بيت عثمان بك البرديسى ؛ ولكن إستناده إلى الانجليز كان ينذر باستئثاره بالسلطة ، وبفرض نفوذه على بقية قطاعات المماليك . وكان إئتلاف المماليك مع الارنؤود قد قام على أساس مشاركة جماعة محمد بك الألفى فى السلطة ، مع جماعات إبراهيم بك وعثمان بك البرديسى ، وعن طريق الألفى الصغير . ولكن الأمور تطورت ، ووجد الألفى الصغير نفسه شيئاً فشيئاً مبعداً عن السلطة ، ووجد السلطة كلها تمر إلى أيدى عثمان بك البرديسى . وكان البرديسى محقا فى هذا الإبعاد للألفى الصغير ، خاصة وأنه كان متعجرفا ، ويشتط كثيراً فى معاملة الأهالى . ولكن الألفى الصغير فسر هذا الموقف على أنه يهدف إبعاد كل بيت الألفى عن السلطة ، الأمر الذى أدى إلى وقوع النفور بينه وبين البرديسى ، وتقوقعه مع قواته من السودانيين واليونانيين فى الجيزة إنتظاراً لمجىء سيده .

وفى الوقت الذى أظهر فيه الالفى الصغير ابتهاجه بمجىء سيده ، ظهر خوف البرديسى من الموقف ، خاصة وأن استناد محمد بك الألفى الى الانجليز كان يجبر البرديسى على محاربته ، وقد لاينتصر فى مثل هذه الحرب . ولذلك فان البرديسى قد التجأ الى محمد على ، وكان يثق فيه الى حد كبير ، خاصة وأنه كان قد أظهر ابتعاداً عن التدخل فى مشكلات المماليك مع بعضهم ، كما كان فى نفس الوقت يقود القوى العسكرية الرئيسية الموجودة فى البلاد ، والتى كان على الجميع أن يخطبوا ودها .

وبدلا من أن ينصح محمد على البرديسى بمصالحته على محمد بك الألفى ، انتهز الفرصة للاستمرار فى سياسته التى كان قد سار عليها منذ مجيء على باشا الجزائرلى الى مصر ، والتى كانت تتلخص فى العمل على اضعاف المماليك وكسر شوكتهم ، وتأليبهم على بعض . وكثرت الجلسات والمؤتمرات بين محمد على والبرديسى ، وانتهت بالتصميم على الغدر بمحمد بك الألفى ، والفتك برجاله . وصدرت الأوامر بذلك الى حاكم رشيد ، كما تحركت ثلاث حملات فى وقت واحد ، الاولى بقيادة ضد أحد أعوان الالفى فى منطقة امبابة ، والثانية والثالثة بقيادة محمد على ، وضد الالفى الصغير ومماليكه فى الجيزة . وقتل تابع الالفى الموجود فى امبابة ، وقامت القوتان الثانيتان بالإستيلاء على خيول الالفى بك ، وبدخول الجيزة والعمل على نهبها ، بعد فرار الالفى الصغير منها .

وكانت التعليمات التى أرسلت الى حاكم رشيد وقد وصلت متأخرة ، بعد خروج محمد بك الالفى منها قاصدا القاهرة ؛ فاستعد البرديسى ومحمد على لملاقاته ومنعه من دخول العاصمة . وفوجىء الالفى بالارنؤود الذين هاجموا سفينته ، واستولوا على مافيها ؛ ولكنه تمكن من الفرار ، ومر من القليوبية الى الشرقية ، ومنها الى الصحراء عند بعض العربان . وفشل الارنؤود فى القاء القبض عليه ،

وباعوا مانهبوه من سفنه فى أسواق القاهرة . وإختفى بذلك محمد بك الالفى ، مؤقتاً ، من مسرح الأحداث ؛ ونجح محمد على فى ضرب المماليك بعضهم ببعض ، وفى إضعافهم ، تمهيداً للتخلص منهم .

٤ – نهاية الائتلاف :

لقد ظهر من هذا التطور عجز البكوات المماليك ، منذ توليهم السلطة فى إئتلاف مع الأرنؤود بعد مقتل طاهر باشا ، عن إقامة حكومة قوية تتمكن على الأقل من إعادة السكون والهدوء إلى العاصمة . وكان ذلك يرجع إلى أسباب عديدة ، منها تقدم السن بابراهيم بك ، وعدم قدرته على كبح جماح المماليك الذين اشتطوا فى معاملة الأهالى ؛ ومنها كذلك إنشغال عثمان بك البرديسى بالعمليات العسكرية من مطاردة خسرو باشا ، إلى محاربة علـى باشا الجزائرلى ، ثم إلى مطاردة محمد بك الألفى من جديد . ويمكننا أن نضيف إلى ذلك ، وكان هذا سبباً رئيسياً ، خلو الخزانة من الأموال ؛ كما أن انتشار الاضطراب كان يهدد التجارة ، ويعرقل عملية وصول إيرادات الدولة . وزاد من الاوضاع سوءاً إنخفاض فيضان النيل ، وتهديد القاهرة بالمجاعة ؛ وعمل بعض المماليك على المتاجرة فى الحبوب لكى يحققوا من ذلك أكبر ربح ممكن . ولقد عمل كل هذا علـى إنتشار الفوضى فى القاهرة ؛ وزاد من هذه الفوضى إعتداء الجنود على الاهالى ، وعجز السلطة عن كبح جمـاح الجنود ، بل وعجزها حتى عن دفع رواتبهم المتأخرة .

وكان سوء الإدارة هذا سبباً أساسياً فى نفور الاهالى من المماليك ، وتحركهم ضد البكوات ، الأمر الذى أعطى الفرصة لمحمد على لإستغلال الموقف لإنزال ضربة شديدة بالمماليك ، وإخراجهم من العاصمة ، وإنهاء التحالف الموجود بينهم وبين الأرنؤود على تولى السلطة فى مصر .

وكما قاست العاصمة من حكم المماليك ، قاست الأقاليم كذلك من الغرامات والاتاوات التى كانوا يفرضونها على كل المناطق . وذكر الجبرتى أن إقليم البحيرة قد « خرب عن آخره » وحاول المشايخ والعلماء أن يوسطوا إبراهيم بك فى الأمر ، ولكنه رد عليهم بأنه لايحكم إلا على نفسه ، وحين ذكروا له أنهم سيهجون من البلاد ، قال لهم « وأنا معكم » . لقد فشل المشايخ ، وظهر ضعف شيخ البلد ، أمير المماليك . وزادت ضجة الاهالى ، وتشفعوا ، ووسطوا النصارى ، ولكنهم فشلوا فى كل مجهوداتهم .

وإستمر الحال كذلك طوال أشهر الصيف ، وحتى فترة الخريف ، وزادت شكايات الأجانب وقناصلهم كذلك من الموقف ، ومن الفوضى ، وانعدام الإستقرار ، والاتاوات والمغارم . وأظهر كل ذلك ضعف حكومة المماليك ، وفشل هذه الحكومة فى السيطرة على الموقف . وبعد عام واحد من حكم المماليك للقاهرة ، إمتلأ بالمظالم والمصادرات ، واعتداءات الجند على الاهالى ، وتذمر الاهالى والمشايخ من تلك الحكومة المستبدة الضعيفة ، حتم الموقف ضرورة إجراء تغيير .

وكان البكوات المماليك يخشون سلطة الباب العالى ، وخاصة بعد قتل على باشا الجزائرلى ، إذ أنهم قد وقفوا بذلك موقف العصاة المتمردين على السيادة الشرعية على البلاد ، وحرموا أنفسهم من ذلك السند الشرعى الذى كان لازما ، فى نظر الاهالى ، لإستقرارهم فى الحكم . وظهر ذلك بوضوح من رفض العلماء والمشايخ كتابة العرائض لهم حتى يبرروا للسلطان ماقاموا به من أفعال . وأدى هذا الموقف إلى زيادة اعتماد المماليك على الارنؤود ، وعلى قائدهم محمد على ، الامر الذى أدى الى سيطرته عليهم وعلى الموقف ، خاصة وأنه كان فى وسعه توجيه جنوده ضدهم ، إن لم يكن عسكريا ، فعلى الاقل ماليا ، ويجعلهم يطالبون

بالمرتبات . وعجز المماليك بالتالى عن كبح جماح الارنؤود ، رغم ماكانوا يقومون به فى البلاد ، فظهر عجز المماليك أمام الاهالى ، كما ظهر عجزهم أمام الأرنؤود وقائدهم .

ونجد من ناحية أخرى أن محمد على كان يخشى من أن يأمره السلطان بالخروج بقواته من العاصمة ، الأمر الذى سيبعده عن السلطة . كما كان يخشى من أن يحاسبه السلطان فى يوم من الايام عما تم فى مصر ، وعن طرد بعض الولاة ، وقتل غيرهم ، ولذلك فانه عمل محاولة إسترضاء السلطان . وكان كل ذلك يدفع محمد على إلى ضرورة القيام بعمل ، أو تغيير مواجهة ، أو انقلاب ، ينفى به عن نفسه صفة العصيان والتمرد ، ويقيم به الدليل على أنه كان يرغب فى إعادة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية ، ويقضى على خصومها . فيتمكن بذلك من إسترداد رضاء الباب العالى عنه ، ويتمكن من البقاء فى مصر . ولكن ، ماهى طبيعة العمل الذى كان فى وسع محمد على أن يقوم به للوصول إلى هذا الهدف ؟ كان من الضرورى أن ينهى الائتلاف القائم بينه وبين المماليك ، ويقف فى مواجهة هؤلاء المماليك وبدأ محمد على فى إظهار هذا الموقف فى الايام الاولى من شهر مارس سنة ١٨٠٤ حين صرح بأنه لايمكنه التعاون مع المماليك الذين غدروا بصديقهم ورفيقهم محمد بك الالفى . واعتمد محمد على على جنوده الارنؤود كقوة أساسية ومادية تسهل لهم تحقيق هذا العمل ؛ كما إعتمد على العلماء والمشايخ ، وتذمرهم من البكوات المماليك كقوة معنوية ، أو سياسية ، تغطى له عمليته ، وتساعده على الحصول على رضاء الاهالى عنه . أما السبب المباشر فكان من السهل العثور عليه ، وكان من الممكن أن يتلخص فى مطالبة الجنود برواتبهم المتأخرة ، وتحول المماليك إلى الأهالى لفرض الغرامات ، فيضج الجنود ، ويضج الاهالى ، ويتخذ محمد على الموقف الذى كان قد قرر إتخاذه .

وشهدت القاهرة هذه الحركة فى الفترة الممتدة من يوم ٨ إلى يوم ١٣ مارس سنة ١٨٠٤ وتجمهر الارنؤود أمام بيوت رؤسائهم ، وأعلنوا عزمهم على ذبحهم ، إذا لم يدفعوا رواتبهم ؛ كما حاصروا الحى الذى كان يسكنه عثمان بك البرديسى ، وهددوا بنهب القاهرة . وقرر البرديسى « عمل فردة على أهل البلد ، فكثرت الإحتجاجات ، ورفض الفقراء الدفع ، واشتبك الاهالى مع جامعى الإتاوة فى مناقشات حادة . وتجمعت الجماهير فى المساجد ، وخرج الفقراء والعامة والنساء « طوائف يصرخون ، وبأيديهم دفوف يضربون عليها ، والنساء يندبن وينعين ويقلن كلاما على مثل قولهن (إيش تأخذ من تفليسى يابرديسى) ، وصبغن أيديهن بالنيلة » . وذهبت هذه الجماهير إلى الأزهر ، وطالبوا بتدخل المشايخ ، وإضطر البكوات إلى إبطال هذه الإتاوة .

وبهت المماليك من هذه المقاومة الشعبية ؛ كما خشى محمد على من أن تتحول هذه المقاومة كذلك ضد الارنؤود ، وبشكل يؤثر على مكانته . فقرر ضرورة العمل فى الحال ، وضرورة التخلص من البكوات المماليك ، بالإستناد الى الارنؤود والى جماهير الشعب . وخشى الارنؤود بالفعل من حركة الجماهير ، وأخذوا يذكرون للاهالى فى الشوارع أنهم معهم « سواسوا » ، فهولاء رعية وأولئك عسكر ، وهم لم يرضوا بهذه الفردة ، كما أن علوفتهم على الميرى ، وليست على الاهالى الفقراء . ونزل محمد على وسط هؤلاء الجماهير ، وأخذ يجتمع بالمشايخ ويسير معهم فى الشوارع ، مهرولا بملابسه الفضفاضة ، ويختلط بالجماهير الصاخبة الهائجة ، ويوافق على ضرورة وقف المظالم وابطال الفردة . وأرسل وكيله الى الجامع الازهر ، لكى يذكر للأهالى المجتمعين هناك نفس الشىء . فأنس الاهالى الى محمد على ، وظهر أن حركتهم تتجه ضد البكوات المماليك وحدهم .

وظهر اتجاه بين قادة المماليك لضرورة التخلص من محمد على وجنوده الارنؤود ، ولكن البرديسى كان يثق ثقة عمياء فى محمد على ، ففشلت هذه المؤامرة . وفى يوم ١٢ مارس ، علم البرديسى بأن الارنؤود سيهاجمونه فى بيته ، عند منتصف الليل ؛ وفى نفس الوقت كان على قوات أخرى من الارنؤود أن تحاصر بيت إبراهيم بك . وسمع أهالى القاهرة طلقات الرصاص فى منتصف الليل ، واستمرت هذه الطلقات إلى اليوم التالى . وفشلت مقاومة البرديسى ، فاضطر إلى الخروج من بيته ، تحيط به كوكبة من فرسانه ، وشق طريقه بالسيف إلى أن خرج من القاهرة . وكذلك فعل إبراهيم بك . وفى أثناء ذلك الوقت كانت قطع المدفعية الموجودة بالقلعة توجه ضرباتها إلى تجمعات الارنؤود ؛ وكانت هذه المدفعية فى أيدى إحدى فرق المغاربة الموالية للمماليك . ولكن سرعان ماعلموا بخروج البكوات من القاهرة ، وفرارهم منها ، فثاروا على قائد القلعة ، شاهين بك ، وهو أحد المماليك كذلك ، وأرغموه على الفرار برجاله من باب الجبل .

وكانت هذه الحركة التى بدأت فى ٨ مارس سنة ١٨٠٤ قد سمحت لمحمد على بكسب الشعب والمشايخ إلى جانبه . ويصف لنا الجبرتى هذه الخطة التى وضعها محمد على بأنها كانت « من جملة الدسائس الشيطانية » ، والتى تدخل كحلقة من حلقات تلك السلسلة التى بدأت بدفع الجنود إلى التحرش بخسرو باشا ، ثم تحريك طاهر باشا ، وإستمرار التسلسل حتى تمكن من إخراج المماليك من القاهرة .

ورغم ذلك ، فان محمد على لن يتولى السلطة فى مثل هذا الموقف ، بل سيحاول أن يمهد بها إلى غيره ، حتى يزيد من ظهوره بمظهر من يعمل من أجل الصالح العام ، لا من يعمل من أجل نفسه . وكان فى حقيقة الأمر

يعمل عـلى إستنزاف كل القوى وكل الشخصيـات التى كان فى وسعهـا أن نقف أمامة ، أو تنافسه على السلطة . وكان احمد خورشيد باشا موجودا فى الاسكندرية ، فليحضر إذن إلى القاهرة ، لـكى يحكمها ، ولـكى يحرق سياسياً فيهـا . ولن يبقى بعـد ذلك فى الميـدان سوى محمد عـلى ، قائد الأرنؤود .

الفصل الرابع والعشرين

ولاية خورشيد باشا

ووصول محمد على إلى السلطة

كان عمل محمد على على إنهاء الائتلاف مع المماليك ، وهـو الأمر الذى إستند فيه إلى مساوىء حكمهم تجاه الشعب ، يهدف إضعاف المماليك ، ويهدف علاوة على ذلك الحصول على رضاء الباب العالى عليـه وعـلى رجاله الأرنؤود . وكان هذا الإتجاه يستتبع ضمنا عدم ظهور محمد على بمظهر الطامع فى الولاية لنفسـه ، ولذلك فإنه قد عمل على شغل هذا المنصب ، الذى كان قد ظل شاغرا منذ مقتـل على باشا الجزائرلى ، بأقدم وأرقى ضابط عثمانى موجـود فى مصـر ، وكان هـو أحمد خورشيد باشا ، حاكم الاسكندرية . ولـكن ، هل كان ذلك يعنى أن محمـد على قد تخـلى عن أطماعه فى الوصول إلى حـكم مصـر ؟ علينـا أن نتتبع حكومة خورشيد باشا ، ونتتبـع علاقته بمحمد على ، لـكى نصل من ذلك إلى الإجابة الثابتة الواضحة .

١ — حكومة خورشيد باشا :

إختار محمـد عـلى خورشيد باشـا لملء منصب الوالى بسرعة ، حتى لا يترك للباب معالى فرصة التدخل ، وتعيين أحد الولاة الآخرين لشغل هذا المنصب ، وربما تزويده بالقوة الكافية لتـدعيم سلطته . وكان هـذا الإختيار يعنى كذلك سيطرة محمد على على السلطة ، وظهوره أمام الشعب بمظهر ذلك الرجل الذى لا يهدف إلا للصالح العـام .

وبدأ محمد على العملية بصعوده إلى القلعة ، يوم ١٣ مارس ، ثم نزوله منها ، ومعه محمد خسرو باشا ، إعلانا بعودته إلى الولاية بعد أن إستمر فى حبسه مدة ثمانية أشهر كاملة ولكن سرعان ما استند محمد على إلى عدم رضاء أخوة طاهر باشا عن عودة خسرو باشا إلى السلطة ، وإلى تعيين خسرو باشا ، منذ سنة ١٨٠٣ ، واليا على سالونيك ، وقرر إرساله إلى الاسكندرية ، للابحار منها إلى عاصمة الدولة العثمانية . وتم هذا الأمر فى يوم ١٥ مارس ، أى بعد يومين من إطلاق سراحه ، وكان يدل على أن محمد على لم تكن له رغبة فى إستبقائه فى السلطة ، بل كانت رغبته الحقيقية ، وهدفه الأساسى يتمثلان فى ضرورة إبعاده عن البلاد . فكانت ولايته إذن ، إن جاز هذا التعبير ، وفى هذه المرة ، لمدة يوم ونصف يوم . ثم وقع الإختيار على أحمد خورشيد باشا لملىء هذا المنصب . ويبدو أنه كان هناك إتفاقا سابقا بين محمد على وخورشيد على هذه العملية .

ولاشك فى أن خورشيد باشا كان يتطلع إلى ولاية مصر ، وبصفته أحد كبار الضباط ، وأحد كبار المسئولين فى الولاية ، وكان قد حاول عند نهاية ولاية خسرو باشا ، وقبيل تولى طاهر باشا السلطة ، الوصول إلى القاهرة . ووصل بالفعل إلى الجيزة ، وإن كان قد رجع إلى الاسكندرية سريعاً بعد تولى طاهر باشا السلطة بالنيابة . وحاول خورشيد باشا كذلك أن يصل الولاية بعد مقتل على باشا الجزائرلى ، ووسط الانجليز للتفاوض مع المماليك فى هذه العملية أى أنه . كان يطمع ، أو يأمل ، فى شغل منصب الولاية . ويظهر أن محمد على كان يعرف هذا الموقف ، الأمر الذى دعاه ، وقت محاصرته لإبراهيم بك والبرديسى بك ، إلى إرسال جماعة من العسكر ، ومعهم فرمان ، بتولية أحمد خورشيد باشا حاكم الإسكندرية واليا على مصر . وكان هذا الإختيار يدل على أن الارنؤود خاضعين للباب العالى ، غير طامعين فى تولى الولاية . وكان محمد على

قد حرق بطاقات خسرو باشا نهائيا حين فك أسره ، وأظهر أن الارنؤود كانوا غير راضين عنه ، ومهد بذلك الطريق لتولى أحمد خورشيد باشا ، وكان من كبار الإنكشارية ، منصب الولاية ، دون أن تعارضه فى ذلك القوات المسلحة الرئيسية الموجودة فى مصر . وفى الوقت الذى تقرب فيه محمد على إلى الاهالى ، وإلى الباب العالى ، بهذه العملية ، أخفى فى نفس الوقت وبنفس العملية تلك الخيانة التى كان قد ارتكبها فى حق المماليك . ولقد شاعت فى أثناء ذلك الوقت أنباء عن إختيار الباب العالى لاحمد باشا الجزار ، والى عكا ، لولاية مصر ؛ وإن كانت هذه الأخبار تهدد ، فى حالة ثبوتها ، بإمتداد سلطة الباشا القوى من سوريا الجنوبية إلى مصر ، وبشكل يهدد الدولة العثمانية نفسها . وربما كان إنتشار هذه الإشاعة من بين الأسباب التى دفعت محمد على إلى الإسراع بإختيار خورشيد باشا لتولى شئون القاهرة ، أو لتقديم ولاية مصر له .

ولقد رضى الباب العالى عن هذا التعيين ، ووافق عليه ، إذ أنه كان إعترافا بالامر الواقع ، الذى كان يعتبر فى نفس الوقت ، تدعيما لسلطته على مصر ؛ وأرسل إلى خورشيد باشا فرمانا بالولاية . ومع هذا الفرمان ، أرسل الباب العالى إلى خورشيد باشا الطوخ الثالث ، وأرسل طوخان لمحمد على . إنها ترقية لها قيمتها ؛ إذ أن محمد على قد أصبح ، بحكم رتبته العسكرية ، أقدم ضابط بعد خورشيد باشا فى الولاية ولكن ، ألم يكن هذا الإعتراف من جانب الباب العالى بتولية خورشيد باشا السلطة يعنى كذلك رغبته فى تنفيذ سياسته الخاصة بالقضاء على سلطة المماليك من مصر ؟ كان تنفيذ هذه السياسة يتطلب تفاهم خورشيد باشا التام مع محمد على ، إذ أنه كان قائد القوة الوحيدة التى كان عليها أن تنفذ هذا التخطيط . ومعنى ذلك أن خورشيد باشا سيصبح ، ومنذ اليوم الاول ، فى حاجة إلى محمد على ، وإلى قوة محمد على . وهذا يدل على أن محمد على كان

لايزال هو الرجل القوى فى مصر ، رغم وصول خورشيد باشا إلى السلطة رسمياً .

وترك خورشيد باشا الإسكندرية فى يوم ١٧ مارس سنة ١٨٠٤ ، ووصل إلى بولاق يوم ٢٦ ، ودخل إلى القاهرة فى نفس اليوم .

والمهم هو أن خورشيد باشا قد دخل القاهرة ، وهو خالى الوفاض ، وكان من الممكن أن يقوم الجنود بالمطالبة برواتبهم المتأخرة فى أى وقت ، وكانت خزانة الولاية خاوية ، وبشكل يهدد خورشيد باشا كما هدد غيره ، بالبقاء تحت رحمة الجنود . هذا من ناحية . ونجد من ناحية أخرى أن خورشيد باشا ، وبصفته أحد قواد الإنكشارية ، كان لايحظى بتأييد الأرنؤود تأييداً كاملا . وربما دفعه هذان الإتجاهان إلى محاولة التخلص من الأرنؤود ، إذا مارغب فى الإنفراد بالسلطة . ولكن ، هل كان فى وسعه أن يبدأ مثل هذه الحركة فى الوقت الذى كانت فيه قوات المماليك تسيطر على المنطقة المحيطة بمدينة القاهرة نفسها ؟ لقد كان فى وسع خورشيد باشا أن يتخلص من الأرنؤود بإخراجهم من العاصمة ، وتوجيههم الى محاربة المماليك . وكان محمد على مضطراً إلى تنفيذ هذا الأمر ، حتى لايظهر أمام الاهالى وأمام الباب العالى أنه كان مرابطا فى القاهرة ، ويستعد للوصول الى السلطة . ولكن محمد على سينفذ هذه الأوامر ، ويحاول أن يحتفظ فى نفس الوقت بقواته سليمة ، وينتظر أول خطأ يرتكبه خورشيد باشا ، لكى يتخذه ذريعة للعودة الى القاهرة . وكان كل شىء محسوبا بدقة على خورشيد باشا .

وتدخل محمد على منذ قدوم خورشيد باشا الى القاهرة ، حتى فى تعيين حاشية الوالى . وأخذ محمد على لنفسه كل سلطة ممكنة ، دون أن يتحمل نظير ذلك أية مسئولية . وكان هذا احراجا لمركز خورشيد باشا ودفعا به الى الاصطدام

بمحمد على .

وكانت سيطرة المماليك على المنطقة المحيطة بالقاهرة تهدد وصول التموين إلى العاصمة ، وتظهر الحكومة بمظهر الضعف والهزال ، وبخاصة بعد أن إنضم بعض العربان إلى المماليك ، وأخذوا يهاجمون الفلاحين ، فى قراهم وحقولهم ، وانتشرت الفوضى فى أنحاء البلاد . ومع إضطراب حبل الأمن ، وإضطراب التموين ، إحتاج خورشيد باشا إلى المال لدفع مرتبات الجنود ؛ وتدهور الحال إلى فرض بعض الجنود المغارم والإتاوات على الأهالى والتجار والأجانب فى القاهرة ، الأمر الذى أظهر خورشيد باشا بمظهر الضعف ، وبأنه كان يحتل مركزاً حرجاً .

وحين قرر خورشيد باشا ضرورة خروج الجنود ، وكانت غالبيتهم من الأرنؤود ، لمحاربة المماليك ، طالب هؤلاء الجنود بدفع رواتبهم المتأخرة ؛ وإضطر خورشيد باشا إلى فرض المغارم على الأهالى . فقرر منذ ٢ أبريل ، أى بعد وصوله للسلطة بأسبوع واحد ، جمع المال الميرى عن السنة المقبلة ، وضرورة تحصيل ذلك من جميع المديريات . وأثار هذا القرار الملتزمين والفلاحين ، وأدى إلى تدخل المشايخ ؛ فتقهقر خورشيد باشا إلى منتصف الطريق . وقرر جمع نصف مال السنة القادمة فقط . وإستمرت الحاجة إلى الأموال ، فى أوائل شهر مايو ، حين فرض خورشيد باشا بعض الأموال على التجار ، ثم فرض « سلفة » لشدة إحتياجه للأموال . وكانت هذه الحاجة المستمرة للأموال تثير غضب الأهالى ، وتساعد فى نفس الوقت على إنتشار خبر تعيين الدولة لأحمد باشا الجزار واليا على مصر ؛ وكان إنتشار هذه الإشاعة يدل على عدم رضى الأهالى عن الوالى الجديد ، وعلى تمنيهم زوال حكمه ، حتى وإن كانت الولاية ستنتقل بعد ذلك إلى طاغية من الطغاة ، وليحدث مايحدث بعد ذلك . وفرضت الغرامات على زوجات المماليك ، وأساء خورشيد باشا معاملة السيدة نفيسة المرادية ، وعلى

أساس أنها كانت تسعى لجذب الأرنؤود لكى يؤيدوا المماليك ؛ فأدى ذلك إلى تكدر المشايخ والعلماء ، وخاصة بعد أن تحددت إقامتها ، الامر الذى أدى إلى تدخل المشايخ وإضطرار خورشيد باشا إلى الموافقة على إقامتها فى بيت الشيخ السادات ؛ وحضرت عديلة هانم ، إبنة إبراهيم بك ، للاقامة معها هناك . إن الباشا يتراجع أمام المشايخ ، والمهم أنه كان لايزال فى حاجة إلى الجنود ، ولايزال فى حاجة إلى الجنود لمحاربة المماليك . إنها حلقة مفرغة .

وإستمرت المطالبة بالأموال ، وإستمر فرض الإتاوات على أرباب الحرف والصنائع ، حتى ضج الأهالى ، وأغلقوا الحوانيت ، وتوجهوا ، فى يوم ٢٩ مايو ، إلى الأزهر . « واجتمع الكثير من غوغاء العامة والاطفال بالجامع الأزهر ، ومعهم طبول ، وصعدوا إلى المنارات يصرخون ويطلبون ، وتحلقوا بمقصورة الجامع ، يدعون ويتضرعون ، ويقولون يالطيف ، وأغلقوا الاسواق والدكاكين » . وحاول خورشيد باشا أن يوسط السيد عمر مكرم فى إعادة الهدوء نظير رفع المغارم عن الفقراء ، فرفض السيد عمر مكرم ، على أساس أن كل أرباب الحرف والصنائع من الفقراء ، وأنهم يشكون من الكساد ، وأنه ليست لهم علاقة بدفع رواتب الجند . وأصر التجار والصناع على موقفهم ، فأضطر الباشا إلى التراجع ، وأمر برفع الغرامة . إنه الضعف الواضح .

والواقع أن مسألة الاموال اللازمة لخورشيد باشا كانت أساسية لإخراج الارنؤود من القاهرة لمحاربة المماليك . وكان العجز عن دفع رواتب الجنود يهدد بإنضمام بعضهم إلى المماليك أنفسهم ، الأمر الذى كان يجبره على ضرورة مراضاة الجنود ، وكانت هذه مراضاة على حساب الاهالى . وبعد مجهود شاق ، تمكن خورشيد باشا من أن يدفع للجنود جزءاً من مرتباتهم . وأن يقنعهم بالخروج من القاهرة ، وفك حصارها ، وفتح المواصلات ، وتخفيف وطأة المجاعة .

وبدأت المناوشات بين المماليك والأرنؤود قرب الجيزة ، ولكنها لم تكن حاسمة . فاضطر خورشيد باشا إلى إستدعاء قوات أخرى من الارنؤود كانت معسكرة فى رشيد وفى دمياط ، الامر الذى جعل عدد هذه القوات الموجودة فى القاهرة يصل إلى مايقرب من ثمانية آلاف جندى . ومع زيادة عدد الجنود ، زاد إحتياج الوالى للأموال .

وحاول خورشيد باشا أن يضمن بقاء الاهالى إلى جانبه ، رغم إشتداده فى طلب الاموال منهم بإستمرار ؛ وعرض على المشايخ والعلماء أن يخرجوا معه جميعاً لمحاربة المماليك ، ولكنهم أجابوه بأن عليه هو أن يخرج مع العسكر ؛ فإذا إنهزم هؤلاء العسكر ، يمكنه أن يعود مع غيرهم لحرب المماليك ؛ أما إذا إنهزموا هم أمام المماليك ، فمن الذى سيخرج معه فى المرة القادمة ؟ هذا علاوة على أنهم لم يكونوا من أهل السيف ، وكانوا فى حقيقة الامر يفضلون المماليك على الاتراك . وكان المماليك يتصلون ، من وقت لآخر ، بالمشايخ والعلماء ، كما حدث فى يوم ٢٧ يونيو ، حين وصل مكتوب من طرف الالفى بك يحتج فيه على مصادرة الحريم والتعرض لهن . ورغم إصرار خورشيد باشا على أن المماليك كانوا قد تركوا ، فى الماضى ، نساءهم للفرنسيين ، حين خرجوا من القاهرة ، فإن هذه الإجابة لم تكن ترضى العلماء .

وزاد إطباق المماليك على القاهرة من كل جانب ، واستخدم خورشيد باشا جنوداً من الدلاة ، وهم من الفرسان ، من الشام ؛ وكانوا من رجال الأكراد ، ويشتهرون بالتهور والبطش ؛ وآمل خورشيد باشا من مجيئهم أن يتمكن بهم من كسر شوكة المماليك ، ومن استخدامهم بالتالى ضـــد الارنؤود . ولكن سرعان ما انهزموا أمام المماليك ، فى الوقت الذى حصل فيه محمد على على بعض الانتصارات ، حتى وإن كانت بسيطة ، ضد المماليك . وبعدت قوات المماليك

قليلا عن القاهرة ، وابتعد عنها بالتالى خطر المماليك ؛ ولكن وجود قوات الدلاة ، وعودة قوات الأرنؤود إلى العاصمة ، جعلت الأهالى يعيشون فى إرهاب مستمر ، ويخشون دائماً من أعمال السلب والنهب . وظهر ضعف سلطة خورشيد باشا ، رغم زيادة عدد القوات الموجودة فى ولايته .

وجاءت فرصة فريدة لخورشيد باشا ، فى النصف الثانى من شهر يوليو ، حين وصل فرمان من الباب العالى ، يأمر بخروج الأرنؤود وذهابهم إلى ينبع ، للمحافظة عليها ضد الوهابيين. وجمع خورشيد باشا الجنود الأرنؤود وضباطهم ، وقرأ عليهم الفرمان ، ولكنهم امتنعوا عن الخروج ، وأصروا على أنهم لن يخرجوا من مصر ، ولن يقوموا بأية مهمة خارج حدودها . وحاول قطاع من الأرنؤود أن ينفذ الأوامر ، ولكن بقية القوات منعتهم من ذلك ؛ وكانت ينبع قد سقطت فى ذلك الوقت بالفعل فى أيدى الوهابيين ، فهل سيذهبون هناك للحرب ، والقاهرة مفتوحة أمامهم ، وتحت أقدامهم ، للسلب والنهب والسبى ؟

لقد تحصن خورشيد باشا فى القلعة ، أعلى الجبل ، وضمن بذلك أمنه الشخصى ؛ ولكن هذا الوضع ترك القاهرة ميداناً مفتوحاً لنشاط محمد على ، ينشر فيها نفوذه ، ويقيم الصلات ، ويرتب للغد . وحرص محمد على على أن يظهر للأهالى مواساته من إجراءات خورشيد باشا التعسفية لجمع الأموال بدعوى ضرورة دفع نفقات الجنود ، وكان يطمئنهم بأن العمليات الحربية قد انتهت ، وبأن المماليك قد انسحبوا إلى الصعيد ، ولكن شراهية خورشيد باشا للأموال كانت تفوق كل وصف . وأصبح لمحمد على نفوذاً واضحاً بين الأهالى ، وتمكن من أن يقضى ، فى ٦ أغسطس سنة ١٨٠٤ ، على الإضطراب الضخم الذى نتج فى العاصمة بعد إصطدام بين بعض الجنود وبعض الأوربيين .

وحاول محمد على بعد ذلك أن يختبر تعلق أهالى القاهرة به ، فشرح لخورشيد

باشا أن فوضى الجنود تعرقل قيام الحكومة بوظائفها ، فى الوقت الذى يتعذر فيه على هذه الحكومة جمع الأموال لدفع رواتبهم ، ولذلك فإنه قرر العودة إلى بلاده . ووافق خورشيد باشا على ذلك ، وبدأ محمد على فى بيع بعض أثاث منزله ، فى يوم ١١ سبتمبر سنة ١٨٠٤ . وانتشر الخبر فى القاهرة ، وكثر لغط الناس ، وعم الإضطراب ، وأغلقت المدينة أبوابها ، وخرجت الجماهير صاخبة فى الشوارع والأسواق ، واعتبرت أن هذا الإنسحاب كارثة . ومع هذه الحركة قل الضبط والربط فى المدينة ، وارتكب بعض الجنود الكثير من المخالفات ، والتجأ الأهالى إلى المشايخ والعلماء يطلبون بقاء محمد على ، فى الوقت الذى ظهر فيه عجز خورشيد باشا عن السيطرة حتى على جنوده . وفى اليوم التالى ، عمل محمد على على تهدئة المدينة ، وطمأنة الأهالى ؛ فخرج ماشياً فى الشوارع على أقدامه ، يحيط به عدد من ضباط الأرنؤود ومن الجنود ، وذكر للأهالى أنه لن يترك القاهرة ، ولن يتركهم ، وأمر هنا وهناك بحبس هذا الجندى ، وبقتل ذاك ، نتيجة لما ارتكبوه فى اليوم السابق. وعاد الهدوء للقاهرة ، وظهر محمد على على أنه يضحى بمصلحته الشخصية من أجل المصريين ، ومن أجل الصالح العام . وبعد هذا اليوم لم يذكر محمد على أبداً رغبته فى العودة إلى بلاده ؛ لقد وجد خيراً منها ، وبمراحل ، ووجد ميداناً يسلم له نفسه على طول الخط ، وباستجداء .

وقرر خورشيد باشا بعد ذلك ضرورة خروج الأرنؤود لمحاربة المماليك فى الصعيد . ونجح فى جمع الأموال اللازمة لدفع رواتبهم المتأخرة ؛ وكان يهدف أن يتمكن ، فى وقت إبتعادهم عن القاهرة ، من أن يستقدم إليها قوات جديدة يدعم بها حكمه . وإضطر الأرنؤود إلى الموافقة ، وقاد محمد على إحدى هذه الفرق الثلاث التى كان عليها أن تسير على الضفة اليسرى للنيل ، زاحفة جنوبا ، لمحاربة المماليك . وأحرز محمد على أحد الانتصارات ، وتمكن من إنجاد القوة الأخرى

التى كانت بقيادة السلحدار ، بعد أن كانت قد إنهزمت أمام المماليك عند الفشن .
وقامت القوات العثمانية ، وقوات الأرنؤود ، بمحاصرة المنيا ، وأعطى ذلك
فرصة للمماليك ، خارج هذه المدينة ، للإنتشار فى الصعيد ، وتهديد العاصمة ،
والإنتشار حتى فى الوجه البحرى . وإستمرت هذه العملية من منتصف شهر
ديسمبر سنة ١٨٠٤ إلى منتصف شهر مارس سنة ١٨٠٥ ، حين أخلى المماليك
مدينة المنيا ، ودخلها محمد على فى يوم ١٥ مارس . وفى نفس هذا اليوم وصلت
إلى محمد على أنباء من القاهرة بوصول ما يقرب من ثلاثة آلاف من الجنود الدلاة إلى
العاصمة ، وأنه سوف تتبع هذه المجموعة مجموعة أخرى ، وربما تأتى إلى مصر
قوات جديدة من المشاة والمدفعية . وظهر أن هذا سيؤدى إلى زيادة سلطة
خورشيد باشا ، وبشكل يضعف من سلطة الأرنؤود فى مصر . وبعد أن كان
محمد على هو المسيطر على الموقف ، سيصبح مجرد قائد لإحدى الفرق المكلفة بمحاربة
المماليك ، فى الوقت الذى تسيطر فيه على العاصمة قوات جديدة . فقرر محمد
على ألا يترك لخورشيد باشا الوقت اللازم لتنظيم هؤلاء الجنود ، وترك المنيا
بسرعة ، فى يوم ١٠ أبريل ، على رأس ٣٫٥٠٠ جندى ، ووصل فى ١٤ أبريل إلى
طرة . لقد جاء إلى العاصمة لكى ينازع خورشيد باشا السلطة .

٢ ـ النزاع بين خورشيد ومحمد على :

كان خورشيد باشا قد انتهز فرصة وجود الأرنؤود ، بقيادة محمد على ،
خارج القاهرة ، لكى يعمل على تدبير أمر استقدام الجنود الدلاة إلى البلاد .
وكانت الدولة العثمانية تعرف أن من مصلحتها عدم ترك الحبل على الغارب لجنود
الأرنؤود ، وتفضل على ذلك أمر إقامة توازن ، بينهم وبين غيرهم من القوات ،
بشكل يسمح لها بأن تكون كلمتها هى العليا دائماً فى مصر . وكان رفض الأرنؤود
الخروج من مصر يثير خوف الدولة العثمانية . وساعد كل ذلك على موافقة الدولة

على رغبة خورشيد باشا ، وتجنيد هذه القوات الجديدة وارسالها لمصر .

ولقد دخلت هذه القوات القاهرة فى يوم ٢٩ فبراير سنة ١٨٠٥ ، وأدى
ذلك إلى خوف محمد على من الموقف ، واسراعه بالمجىء إلى القاهرة ، تاركاً المنيا
فى أواخر شهر أبريل من نفس السنة .

وفوجىء خورشيد باشا بانسحاب محمد على صوب القاهرة ؛ ولم يكن
خورشيد باشا قد تمكن بعد من تنظيم هذه القوات ، ومن ضمان خضوعها له .
فعمل خورشيد باشا على إستمالة العلماء والمشايخ له ، حتى يتمكن من تحكيمهم بينه
وبين محمد على ، الذى أصبح عاصياً لاوامره ، وزحف على القاهرة ، بدلا من
أن يواصل عملياته ضد المماليك . وجمع خورشيد باشا المشايخ والعلماء فى يوم
١٠ أبريل ، وشرح لهم الموقف ، وكذلك عصيان محمد على ، الذى كان قد رفض
من قبل أمر الخروج من مصر ، لمحاربة الوهابيين فى الحجاز . وشرح خوشيد أن
عودة محمد على إلى القاهرة تعنى الشر ، وأن عليه إما أن يعود مع رجاله إلى
الصعيد لقتال المماليك ، وإما أن يخرج من مصر ، ويتولى منصباً فى جهة أخرى.
وذكر خورشيد أن معه أمراً من السلطان « وكيل مفوض ، ودستور مكرم » ؛
وأنه يمكنه أن يعزل من يشاء ، ويولى من يشاء ، ويعطى من يشاء ، ويمنع من
يشاء .

وطلب خورشيد باشا إلى العلماء والمشايخ أن يساعدوه ، فى نفس الوقت
الذى أخذ يستعد فيه للدفاع عن القاهرة ضد مجىء الارنؤود . ولكن هذه
الترتيبات لم تثبت لفترة طويلة : ذلك أن محمد على تمكن من إستمالة قادة الدلاة
عند طره ، وأقنعهم بأنه لم يكن ثائراً ، وإنه لم يعد إلا لإستلام الرواتب
المتأخرة للجنود . ونتج عن ذلك إنضمام الدلاة لجنود محمد على ، ودخولهم
سوياً إلى طره ، ثم زحفهم جميعاً إلى القاهرة ، التى دخلها فى يوم ١٩ أبريل .

وبدخول محمد على إلى القاهرة بدأ النزاع الحقيقى بينه وبين خورشيد باشا، للسيطرة على السلطة .

وكان الدلاة يرتكبون الكثير من الانحرافات ، ويعتدون على الأهالى وبيوتهم ، وينهبون ويسلبون ، ويخطفون الأطفال والنساء . وأدى ذلك إلى غضب سكان القاهرة ، وإلتجائهم إلى العلماء والمشايخ . ونظر هؤلاء العلماء والمشايخ بالتالى إلى خورشيد باشا على أنه لايصلح لحكم البلاد ، ونظروا إلى محمد على على أنه الرجل القوى ، الذى يمكنه أن يعيد الأمور إلى نصابها . وكان محمد على يوامى الاهالى ، ويتشاور مع المشايخ ، ويتباحث مع الزعماء فى شأن إنهاء هذه الفوضى ، التى لايوافق عليها . فكسب محمد على ، فى الوقت الذى خسر فيه خورشيد باشا ؛ وكان مجىء قوات الدلاة إلى مصر عاملا ضد خورشيد باشا بعد أن كان قد اعتقد أنهم جاءوا لتدعيم سلطته .

ومع ازدياد المظالم ، ازدادت أهمية وقوة الأهالى ، وأهمية وقوة زعمائهم من المشايخ والعلماء ، وعرف محمد على كيف يفيد من هذ القوة ، لكى يضع خورشيد باشا أمام الأمر الواقع وينتصر عليه ، ويضع كذلك الباب العالى أمام الأمر الواقع ويظفر بولاية مصر ، التى لم يعد هناك شك فى أنها قد أصبحت هى موضوع النزاع بين خورشيد ومحمد على ، منذ عودة هذا الأخير إلى القاهرة .

ومنذ ١٩ أبريل ، أى منذ دخول محمد على إلى القاهرة ، ذكر الجبرتى أنه كان يدبر أمر خلع أحمد خورشيد باشا .

وبدأ محمد على بإثارة العملية بالمطالبة بالرواتب المتأخرة للجنود ، ولم يمهل خورشيد باشا الا وقتا قصيراً لدفعها . وأسقط فى يد خورشيد باشا ، خاصة وأن الجنود الدلاة أنفسهم كانوا يحتاجون كذلك لرواتبهم المتأخرة ، الامر الذى كان يحرم الوالى من امكانية الاستناد اليهم ضد الارنؤود وحين ذكر الوالى أن الخزانة

كانت خاوية ، طالب الجنود بتقديم حسابات الخزانة ؛ وكان محمد على نفسه وراء هذا الاقتراح ، وكان يعنى اظهار خورشيد باشا بمظهر المنحرف ، فى الوقت الذى يطالب فيه الجنود بالرواتب المتأخرة . وأدى الامر الى نقاش مرير بين خورشيد ومحمد على ، حاول فى أثنائه هذا الاخير كسب أهالى القاهرة الى جانبه ، وعمل فى نفس الوقت على منع خورشيد من فرض أى ضرائب جديدة على الاهالى ، حتى يمنعه من الخروج من المأزق . وحاول خورشيد أن يوسط العلماء والمشايخ بينة وبين محمد على ، وعلى أساس دفع الرواتب بعد بضعة أسابيع ، ولكن أحدا لم يتوقع امكانية قيام تعاون بين الوالى والقائد بعد ذلك ، وخاصة بعد هذا النقاش .

ولقد تشعب النقاش ، واقترح محمد على أن يبقى هو فى القاهرة ، ويخرج خورشيد باشا على رأس الرجال لمحاربة المماليك فى الصعيد ؛ ولكن ، هل كان فى وسع خورشيد أن يقود الجنود بعد ما حدث ؟ وبعد أن كان محمد على هو الذى طلب اليه قيادتهم ؟ وكان كل يوم يمر يقلل من هيبة خورشيد ، ويزيد من هيبة محمد على ومن قوة ضغطه ؛ ويزيد كذلك من قوة فاعلية القيادة الوطنية المتمثلة فى العلماء والمشايخ ، وبخاصة مع ازدياد مساوىء ومفاسد جنود الدلاة الذين كان خورشيد قد استقدمهم الى القاهرة . وقبل أن يتحرك خورشيد باشا ، أو يتحرك محمد على أتى رد الفعل من جانب المصريين ، أصحاب المصلحة الفعلية والحقيقية فى البلاد .

وأصابت جنود الدلاة لوثة فجائية . فنزلوا فى أول مايو وانتشروا فى أحياء مصر القديمة يهاجمون البيوت ، وينهبون ويسلبون ، ويخطفون الأطفال والنساء من الشوارع ؛ ويذكر لنا الجبرتى أنه لم ينسج منهم ، إلا من تسلق ونط على الحيطان . وما أن وصلت هذه الأنباء إلى المشايخ ، حتى أمروا بإغلاق

وبدخول محمد على إلى القاهرة بدأ النزاع الحقيقى بينه وبين خورشيد باشا، للسيطرة على السلطة .

وكان الدلاة يرتكبون الكثير من الانحرافات ، ويعتدون على الأهالى وبيوتهم ، وينهبون ويسلبون ، ويخطفون الأطفال والنساء . وأدى ذلك إلى غضب سكان القاهرة ، وإلتجائهم إلى العلماء والمشايخ . ونظر هؤلاء العلماء والمشايخ بالتالى إلى خورشيد باشا على أنه لايصلح لحكم البلاد ، ونظروا إلى محمد على على أنه الرجل القوى ، الذى يمكنه أن يعيد الأمور إلى نصابها .

وكان محمد على يواسى الاهالى ، ويتشاور مع المشايخ ، ويتباحث مع الزعماء فى شأن إنهاء هذه الفوضى ، التى لايوافق عليها . فكسب محمد على ، فى الوقت الذى خسر فيه خورشيد باشا ؛ وكان مجىء قوات الدلاة إلى مصر عاملا ضد خورشيد باشا بعد أن كان قد اعتقد أنهم جاءوا لتدعيم سلطته .

ومع ازدياد المظالم ، ازدادت أهمية وقوة الأهالى ، وأهمية وقوة زعمائهم من المشايخ والعلماء ، وعرف محمد على كيف يفيد من هذه القوة ، لكى يضع خورشيد باشا أمام الأمر الواقع وينتصر عليه ، ويضع كذلك الباب العالى أمام الأمر الواقع ويظفر بولاية مصر ، التى لم يعد هناك شك فى أنها قد أصبحت هى موضوع النزاع بين خورشيد ومحمد على ، منذ عودة هذا الأخير إلى القاهرة .

ومنذ ١٩ أبريل ، أى منذ دخول محمد على إلى القاهرة ، ذكر الجبرتى أنه كان يدبر أمر خلع أحمد خورشيد باشا .

وبدأ محمد على بإثارة العملية بالمطالبة بالرواتب المتأخرة للجنود ، ولم يمهل خورشيد باشا الا وقتا قصيراً لدفعها . وأسقط فى يد خورشيد باشا ، خاصة وأن الجنود الدلاة أنفسهم كانوا يحتاجون كذلك لرواتبهم المتأخرة ، الامر الذى كان يحرم الوالى من امكانية الاستناد اليهم ضد الارنؤود وحين ذكر الوالى أن الخزانة

كانت خاوية ، طالب الجنود بتقديم حسابات الخزانة ؛ وكان محمد على نفسه وراء هذا الاقتراح ، وكان يعنى اظهار خورشيد باشا بمظهر المنحرف ، فى الوقت الذى يطالب فيه الجنود بالرواتب المتأخرة . وأدى الامر الى نقاش مرير بين خورشيد ومحمد على ، حاول فى أثنائه هذا الاخير كسب أهالى القاهرة الى جانبه، وعمل فى نفس الوقت على منع خورشيد من فرض أى ضرائب جديدة على الاهالى ، حتى يمنعه من الخروج من المأزق . وحاول خورشيد أن يوسط العلماء والمشايخ بينة وبين محمد على، وعلى أساس دفع الرواتب بعد بضعة أسابيع ، ولكن أحدا لم يتوقع امكانية قيام تعاون بين الوالى والقائد بعد ذلك ، وخاصة بعد هذا النقاش .

ولقد تشعب النقاش ، واقترح محمد على أن يبقى هو فى القاهرة ، ويخرج خورشيد باشا على رأس الرجال لمحاربة المماليك فى الصعيد ؛ ولكن ، هل كان فى وسع خورشيد أن يقود الجنود بعد ما حدث ؟ وبعد أن كان محمد على هو الذى طلب اليه قيادتهم ؟ وكان كل يوم يمر يقلل من هيبة خورشيد ، ويزيد من هيبة محمد على ومن قوة ضغطه ؛ ويزيد كذلك من قوة فاعلية القيادة الوطنية المتمثلة فى العلماء والمشايخ ، وبخاصة مع ازدياد مساوىء ومفاسد جنود الدلاة الذين كان خورشيد قد استقدمهم الى القاهرة . وقبل أن يتحرك خورشيد باشا، أو يتحرك محمد على أتى رد الفعل من جانب المصريين ، أصحاب المصلحة الفعلية والحقيقية فى البلاد .

وأصابت جنود الدلاة لوثة فجائية . فنزلوا فى أول مايو وانتشروا فى أحياء مصر القديمة يهاجمون البيوت ، وينهبون ويسلبون ، ويخطفون الأطفال والنساء من الشوارع ؛ ويذكر لنا الجبرتى أنه لم ينسج منهم ، إلا من تسلق ونط على الحيطان . وما أن وصلت هذه الأنباء إلى المشايخ ، حتى أمروا بإغلاق

الحوانيت والجوامع وتجمهر الأهالى فى الشوارع ، وارتفعت صيحاتهم بضرورة السير صوب مصر القديمة ، وإخراج الدلاة منها . ثم أتى البعض من مصر القديمة ، يشكون إلى المشايخ ما نزل بهم ، وبأهلهم وأسرهم واتصل المشايخ بخورشيد باشا ، وطلبوا اليه اخراج الدلاة من العاصمة ، وأصدر الباشا هذا الامر ، ولكن الجنود رفضوا التنفيذ . وفى اليوم التالى ، اجتمع المشايخ والعلماء فى الجامع الأزهر ، واحتشدت الجماهير فى مظاهرات عنيفة ، واضطر خورشيد باشا إلى تهدئة العلماء ، وتعهد لهم باخراج الدلاة من القاهرة إذا ماكف الأهالى عن الهياج . ووافق العلماء على هدنة لمدة ثمانية أيام ، تنتهى يوم ١٠ مايو ، وبشرط أن يقوم خورشيد باشا ، فى خلال ثلاثة أيام، بتطهير المدينة وضواحيها من الدلاة تماما . وكان خورشيد باشا قد فقد كل هيبة له . وقام الاهالى بإلقاء الطوب والحجارة على مندوبه الذى تفاوض باسمه مع العلماء ، عند عودته إلى سيده .

ولم يكن فى وسع خورشيد باشا أن يفى بما وعد ، وكان العلماء يعرفون ذلك ، خاصة وأن جنود الدلاة كانت تطالب بمرتبات ثلاثة أشهر ، وكانت الخزانة خاوية . وفى نفس الوقت استمر محمد على يقابل المشايخ والعلماء والزعماء . ويضم صوته لصوتهم ، ويعرض عليهم خدماته ووساطته ؛ وكان قد نجح ، فى نفس الوقت ، فى منع قوات الارنؤود من القيام بعمل مشكلات مع الاهالى . ولاشك فى أن محمد على كان يتمتع ببعض الثروة التى تسمح له بشراء الرجال ، واسكات صوتهم ؛ وذكر بعض القناصل أنه كان قد أرسل أمره إلى وكيله فى استانبول بتقديم الهدايا لكبار الشخصيات باسمه فى عاصمة الدولة . وأصبح محمد على قائد قوات الارنؤود فى شبه تحالف مع الاهالى والمشايخ ، فى نفس الوقت الذى اضطر فيه خورشيد باشا إلى بذل مجهود لإخراج جزء من قوات الدلاة من القاهرة ؛ فزاد

الوالى ضعفا على ضعف ، فى الوقت الذى زادت فيه قوة محمد على .

أما فيما يتعلق برواتب الارنؤود المتأخرة ، والتى كانت قد بلغت سبعة أشهر ، فإن محمد على قد وافق على أن يتسلم نصفها ، ويؤجل النصف الآخر ؛ ووافق كذلك على أن تخرج بعض قوات الارنؤود من جديد لمحاربة المماليك فى الصعيد ، ولكن على أساس بقاء بقية هذه القوات فى القاهرة ، وبقائه معها فى العاصمة .

وكان خورشيد باشا يعلم أنه لن يتمكن من حكم مصر مادام محمد على موجودا فيها ، فسعى لدى الباب العالى لإستصدار فرمان بتولية محمد على ولاية أخرى بعيدا عن مصر ؛ ونجح فى ذلك ، وصدر فرمان بتولية محمد على ولاية جدة . وفى اليوم الثانى للهدنة المعلنة فى القاهرة ، أبلغ خورشيد باشا محمد على بنبأ وصول هذا الفرمان ، وطلب إليه أن يصعد إلى القلعة لتتم هناك مراسم التقليد والتعيين . ولكن محمد على خشى من وجود مؤامرة ، ورفض الصعود إلى القلعة ، واظهر استعداده لمقابلة خورشيد باشا فى أى مكان آخر . ثم توسط العلماء ، واختاروا منزل سعيد أغا ، وكيل دار السعادة ، وكان من أصدقاء محمد على ، مكانا للمقابلة . وفى يوم ١٠ مايو نزل خورشيد باشا من القلعة إلى هذا المنزل ، وكان محمد على قد سبقه إلى هناك ، ومعه جمهور كبير من المشايخ والعلماء ، ومن الاهالى وقرىء الفرمان ، ولبس محمد على الفروة والقاووق ، شارة الولاية ، وأصبح واليا ، مثل خورشيد باشا ، وأصبح له نفس المقام . وعند عودة محمد على إلى داره فى الازبكية ، أخذ ينثر الذهب فى طريقه على الاهالى ، وكانت لذلك دلالة كبيرة فى وقت استحكمت فيه الضائقة المالية فى البلاد . وحين طلب إليه الجنود دفع رواتبهم المتأخرة ، أحالهم إلى خورشيد باشا المسئول عنهم ؛ إذ أنه لم يعد مسئولا عما يحدث فى مصر . وزاد خوف الجنود من ضياع رواتبهم ، فزاد ضجيجهم ، وطالبوا برأس خورشيد باشا ؛ وعمل محمد على على ملاطفتهم ،

وانتشرت اشاعة فى القاهرة بأنهم قد حبسوا خورشيد باشا ، وإن كانت بدون أى أساس ؛ ولكنها أدت إلى فرح الاهالى ، وفرح الجنود بها ؛ ودل ذلك على أنهم أصبحوا لايرغبون فى بقاء هذا الوالى .

وكان حسن باشا ، القائد الثانى لقوات الانؤود ،قد اصطحب معه خورشيد باشا إلى منزله ، محافظة على حياته ؛ ثم أصعدوه فى اليوم التالى إلى القلعة ، فى آخر الليل ، تجنبا لإراقة الدماء ، وبعد أن قطع عهداً على نفسه بدفع الرواتب المتأخرة. والمهم هو أن ذلك العمل قد انقص من هيبة خورشيد باشا التى كانت قد بقت له فى نظر الاهالى ومنذ اليوم التالى ، قام خورشيد باشا باعلان نيته على فرض إتاوة على أهل البلد ، وأهالى العاصمة ، لدفع رواتب الجنود . فثارت ثائرة أهالى القاهرة ، وانتشر الهياج ، وأعلن الاهالى أنهم لن يدفعوا أى ضريبة جديدة. فأسقط فى يد خورشيد باشا ، ووقع بين نارين : نار الاهالى ونار الجنود . وظلت حوانيت القاهرة مقفلة ، وظلت الاهالى ثائرة ، خاصة وأن الانباء قد انتشرت بأن خورشيد باشا قد عجز عن إخراج بقية جنود الدلاة من البلاد ، وأنهم قد قاموا بخطف بعض النساء والأولاد « وصاروا يبيعونهم فيما بينهم » . ولم يكن فى وسع الاهالى عامة ، ولا فى وسع المشايخ والعلماء خاصة ، أن يسكتوا أكثر من ذلك عما يحدث .

٣ – وصول محمد على الى السلطة :

لقد تطلب الموقف تدخل العلماء والمشايخ لحسم الأمر ، ولإنهاء هذا النزاع ، والقضاء على هذه الفوضى التى سادت البلاد . وكانت أسهم محمد على قد ارتفعت بإستمرار ، فى الوقت الذى ضاعت فيه كل قيمة لأسهم خورشيد باشا .

وفى صبيحة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ ، ركب المشايخ والعلماء إلى بيت القاضى ، الذى كان فى نفس الوقت هو دار المحكمة ، ومجلس الشرع . وساروا فى مظاهرة

كبيرة ، شارك فيها المتعممون ، والعامة والأطفال ، وتجمهروا فى فناء المحكمة ، وأخذوا يهتفون : « شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم » ؛ وكان البعض يهتفون: « يارب يا متجلى أهلك العثمنلى » . وطلب المشايخ والعلماء من القاضى أن يحضر كبار رجال الحكومة ، حتى يستمعوا إلى مطالب الشعب ، ويعملوا على تحقيق العدالة . وبعد مجيئهم ، أعلن لهم المشايخ أن أحداً لن يدفع الضريبة التى كان خورشيد باشا قد قررها فى اليوم السابق ؛ وأنهم لن يعترفوا بسلطته إلا إذا خضع للشروط التى رأوها كفيلة بإعادة الأمن إلى القاهرة ، وإنهاء مفاسد الجنود ، ووضع حد لمظالم الباشا . وانتهى الأمر بكتابة عرضحال بالمطالب ، ضمنوه مساوىء حكم خورشيد باشا ، وضمنوه كذلك مطالبهم ، والتى كانت تتلخص فى ضرورة عدم إقامة القوات فى القاهرة ، وانتقالها إلى الجيزة ، وعدم السماح للجنود بدخول القاهرة بسلاحهم ، إلا إذا كانوا مكلفين بحفظ الأمن ، وبمنع فرض أية ضريبة على المدينة ، وإعادة المواصلات مع الصعيد ، وإعداد الحراسة اللازمة لقوافل الحجاج .

وكان خورشيد باشا فى القلعة ، واعتقد أن فى وسعه أن يتخلص من رؤساء هذه الحركة ، ودعاهم إلى الحضور لديه ، ولكنهم لم يجيبوه إلى ذلك ، وخشوا من وجود مؤامرة بعد أن فرضوا عليه شروطهم . ثم اجتمعوا فى بيت القاضى ، فى يوم ١٣ مايو ، وفى هذا اليوم أصر السيد عمر مكرم على ضرورة خلع خورشيد باشا ، وعزله عن الولاية . وكانت الجماهير تملأ الشوارع المحيطة ، وكانت تأمل فى وقوع أى تغيير يبشر بإنهاء هذه الأوضاع الفاسدة فارتفعت الصيحات بضرورة عزل خورشيد باشا . ثم استقر رأى العلماء والمشايخ وزعماء الأهالى على ضرورة تعيين محمد على ولياً على مصر . وذكروا لمحمد على أنهم لا يريدون خورشيد باشا ، وذكروا له أنهم لا يريدون غيره هو : « وتكون والياً علينا

بشروطنا ، لما نتوسمه فيك من العدالة والخير ، وتمنع محمد على فى أول الأمر ، ثم رضى ، وأحضروا له كركا ، وألبسوه له ، ونادوا بذلك فى الشوارع . ووافق محمد على على تولى الولاية ، بنفس الشروط التى لم يوافق عليها خورشيد باشا ، نتيجة لعدم وجود الأموال لديه ، لدفع رواتب الجنود ، وإخراجهم بالتالى من القاهرة . وأبلغ المشايخ هذا الخبر لخورشيد باشا ، ولكنه رفض الامتثال ، وذكر أنه مولى من طرف السلطان ، فلا يعزل بأمر الفلاحين . واستقر عزمه على المقاومة ، خاصة وأنه كان فى القلعة ، وربما كان يأمل فى الاستناد إلى المماليك ، أو فى وقوف الباب العالى إلى جانبه ولكن خورشيد باشا وجد نفسه محاصراً فى القلعة ، رغم وجود ١٥٠٠ جندى معه . وكتب خورشيد باشا إلى جنود الدلاة ، الذين كانوا لايزالون فى قليوب ، وطلب إليهم العودة إلى القاهرة ، لمعاونته فى المحافظة على سلطة الدولة ، والقضاء على خطر الفلاحين . ولم يكن الأمر سهلا أمام محمد على : فهناك المماليك الذين قد ينضمون لخورشيد باشا ، وهناك جنود الولاة ، وهناك الباب العالى ؛ هذا علاوة على إصرار خورشيد باشا على المقاومة . وكان فى وسع محمد على أن يعمد إلى تسليح الأهالى ، ولكنهم قد يهددوه يوماً بتوجيه نفس السلاح ضده . ولذلك فإنه عمل على حسم الموقف بكل سرعة ، وعلى أساس التفاهم مع خورشيد باشا لإنهاء هذا الوضع ، حتى يقول الباب العالى كلمته فى الموقف . وعهد محمد على إلى المشايخ باقناع خورشيد باشا بترك العناد وكتبوا وثيقة بما استقر الرأى عليه ، حتى يعطوا للموقف صيغة قانونية وشرعية ، وذلك فى يوم ١٦ مايو . كما كتب المشايخ إلى استانبول ، فى يوم ١٩ مايو ، يبررون موقفهم فى أمر عزل خورشيد باشا وتولية محمد على . ومنذ ذلك اليوم قرر محمد على أن يستخدم القوة لمساندة قرار العلماء والمشايخ ، حتى لاتفلت منه الفرصة وقام محمد على بمحاصرة القلعة ، وقام السيد عمر مكرم واجتهد فى

تحريض الناس على الاجتماع والاستعداد . واشترك فى حصار القلعة عدد كبير من أبناء القاهرة المسلحين ، ومن قوات الأرنؤود ، وأخذوا يطلقون النيران من على الأسطح ، ومن منارات المساجد لإزعاج حامية القلعة وسرت روح الثورة فى الأهالى ، الشيوخ والأطفال والأغنياء والفقراء ، والكل بالأسلحة والعصى والنبابيت ، ولازموا السهر بالليل فى الشوارع والحارات » . ومع استمرار الحصار ، واستمرار عناد خورشيد باشا ، أمر محمد على بالصعود بالمدافع إلى المقطم ، لضرب القلعة من أعلى الجبل ، وذلك فى الوقت الذى تولى فيه السيد عمر مكرم قيادة الجماهير .

وأثبت السيد عمر مكرم أنه قيادة لها قيمتها ؛ وحافظ الأهالى على الأمن ، وأثبتوا أنهم عناصر صالحة لحكم أنفسهم بأنفسهم ؛ وأقاموا المتاريس فى الشوارع ، ومنعوا جنود خورشيد باشا من الخروج من القلعة . وشارك فى هذه العمليات ما يقرب من أربعين ألفا من الأهالى ، كانوا جميعاً يأتمرون بأمر السيد النقيب ، السيد عمر مكرم .

وكان محمد على يرغب فى إنهاء الموقف بطريقة سلمية حتى لايظهر من جديد بمظهر العاصى حيال من يمثل سلطة الدولة فى مصر ؛ وكان لا يثق فى نفس الوقت فى إمكان إستمرار الاتحاد بين قوات الأرنؤود ، كما كان يخشى من موقف المماليك ومن موقف الدلاة ؛ ولذلك فإنه كان دائما من أنصار التفاهم مع خورشيد باشا .

وبدأت المفاوضات بين كبار الضباط الموجودين فى القلعة ، وبين قادة الحركة الثورية فى القاهرة ؛ واشتملت هذه المفاوضات على ظهور مبدأ جديد بالنسبة للسلطه فى مصر ، وكا فى غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل البلاد ، ومستقبل أهلها ؛ إذ أنه كان قد بلور فكرة اختيار الأهالى للحاكم الذى يتولى أمورهم ، وبلور كذلك فكرة عزل الأهالى لمن لايرضون عنه من الحكام : إنها الجمهورية ، والسلطة

فيها للشعب ، والانتخاب بطريق مباشر ، بطريق الاستفتاء .

وتواجهت هاتان النظريتان : حق حكومة الباب العالى ، وعدم الالتفات إلى موقف الفلاحين من ناحية ، وحق أبناء البلاد فى عزل الولاة وتعيين غيرهم ، من ناحية أخرى لقد سارت القاهرة بخطوات سريعة ، وأجبرتها الظروف على أن تقطع فى أيام نفس المسافة التى قطعتها بلاد أخرى فى أجيال وقرون .

ولم يأت هذا المبدأ من الخارج ؛ بل لقد نادى به العلماء والمشايخ ، وبصفتهم المسئولين عن الشرع . وإذا كان البعض قد ذكر ضرورة إطاعة الله والرسول وأولى الأمر ، فإن السيد عمر مكرم قد أجاب بأن المقصود بأولى الأمر فى الآية الكريمة هم العلماء ، وحملة الشريعة ، والسلطان العادل ، الذى يسهر على تنفيذ أحكام الشريعة ؛ ومادام خورشيد قد أصبح طاغياً مستبداً فمن حق الشعب أن يعزله .

واستمرت مقاومة خورشيد باشا فى القلعة ، وزاد اصرار الاهالى على ضرورة التخلص منه . وحتى الفقراء ، فإنهم باعوا ملابسهم ، واستدانوا ، واشتروا الأسلحة . وإستمر اطلاق المدافع بين رجال خورشيد باشا فى القلعة وبين مدافع محمد على المنصوبة على جبل المقطم . وكاد هذا السلاح أن يكف عن الضرب ، حين طالب رجاله بدفع رواتبهم ؛ ولكن محمد على استدان مبلغاً من المال ، لكى يواجه به هذه المشكلة . وحاول خورشيد باشا أن يحيك بعض المؤامرات مع بعض الضباط الارنؤود ، ولكن محمد على أظهر يقظة لمواجهتها .

واستمر حصار القلعة إلى أن وصلت من الاسكندرية فى يوم ٢٨ يونيو أنباء بوصول مندوب من الباب العالى إلى هذا الثغر فى يوم ٢٤ ، لإنهاء الإنقسامات الداخلية الموجودة فى مصر ففرح الأهالى كثيرا بهذه الانباء ، واحتفلوا بها .

وفى نفس الوقت حاول خورشيد باشا أن يكسب الموقف ، ونزلت بعض قواته من القلعة إلى القاهرة ، للدخول إليها ، والسيطرة عليها . ولكن الثوار واجهوا الموقف ، واشتبكوا معهم فى معركة هزموا فيها جنود خورشيد باشا . واضطر مندوب الباب العالى إلى التوقف قليلا فى رشيد ، إذ أن البلاد كانت فى حالة فوضى تامة ؛ وأسرع محمد على والمشايخ والأعيان بإرسال وفد لإستقباله ، وحراسته على الطريق . ووصل هذا المندوب إلى القاهرة فى يوم ٩ يوليو ، وقرأ فى بيت محمد على مرسوما موجها لمحمد على باشا ، والى جدة سابقا ، ووالى مصر حاليا إبتداء من عشرين ربيع الاول ١٢٢٠ (١٨ مايو ١٨٠٥) حيث رضى بذلك العلماء والرعية . وذكر أن أحمد باشا معزول عن مصر ، وعليه أن يتوجه إلى الاسكندرية حتى يأتيه الامر بالتوجه إلى ولاية جديدة . وشرح البعض أن المندوب العثمانى كان يحمل فرمانين ، أحدهما لخورشيد باشا ، والثانى لمحمد على ، وكل منهما لتولية الواحد ولاية مصر ، وعزل الآخر عنها ، حسبما تملى الظروف وكان مجىء هذا المندوب إلى القاهرة يعنى شعوره بسلطة محمد على ، أو بسلطة الجماهير والقيادة الشعبية التى كانت تصر على توليه الولاية . واضطر خورشيد باشا إلى تقليل ضرب المدفعية من القلعة على القاهرة ؛ ولكنه رفض النزول من القلعة ، وعلى أساس أنه يتولى الولاية بخط شريف ، ولايعزل عنها إلا بأمر السلطان . فاستمر الوضع على ماكان عليه ، إلى أن وصل القبطان باشا إلى مياه أبى قير فى يوم ١٩ يوليو ، ومعه ثلاث بوارج ، وفرقاطة وأبريق ؛ وكان السلطان قد خوله سلطات واسعة لإنهاء الوضع الشاذ الموجود فى مصر بأى ثمن . وكان السلطان قد شهد فى ذلك الوقت خروج الحجاز من حكمه ، واستيلاء الوهابيين عليه ؛ وكان يخشى من تدخل الانجليز فى مصر ، ويخشى كذلك من عودة سلطة المماليك إلى ما كانت عليه ؛ فأعطى قائد الاسطول هذه السلطات .

وقرر العلماء والمشايخ ارسال عرضحال إلى القبطان باشا يشرحون فيه ماحدث ، ولكن سرعان ما جاء وكيل القبطان باشا إلى القاهرة يحمل أمراً إلى خورشيد باشا بالنزول من القلعة ، والتوجه حالا إلى الاسكندرية ؛ وأمراً آخر إلى محمد على بالبقاء فى القائمقامية ، حيث ارتضاه العلماء ، على أن يرسل جنوداً إلى الحجاز . وتذرع خورشيد باشا بحاجته إلى الاموال ، لدفع رواتب الجنود الموجودين معه فى القلعة قبل أن ينزل منها ، وفى يوم ٥ أغسطس أحضر محمد على له الخمسمائة كيس التى كان قد طلبها . وفى اليوم التالى نزل خورشيد باشا من القلعة ، وتوجه إلى بولاق ، التى أبحر منها فى يوم ١١ صوب الاسكندرية .

وكتب القبطان باشا إلى استانبول ، لتثبيت محمد على فى ولاية مصر ، وبذل وكلاء محمد على جهدهم فى العاصمة لاقناع الباب العالى بنفس الشىء ، مستندين فى ذلك إلى رغبة العلماء والمشايخ فى توليته ، وإلى تمكنه من السيطرة على الموقف فى مصر ، وتمكنه من إرسال النجدات لقتال الوهابيين ، واستخلاص الحرمين الشريفين من حكمهم . ونجحت هذه المجهودات ، وصدر فرمان بتعيين خورشيد باشا واليا على سالونيك ، وتثبيت محمد على فى حكم مصر . وأبحر خورشيد باشا من الاسكندرية ، مع القبطان باشا فى ١٢ أكتوبر ، وترك مصر لرجل أثبتت الايام المقبلة قوة شخصيته ، وقوة عناده ، وإصراره على الهدف الذى يرغب فى الوصول إليه . وفرح الأهالى بهذا الانتصـــار ، إذ أنه كان تدعيما لرغبتهم ، وإقراراً لسلطتهم . وإذا كان محمد على سيواجه صعوبات كبيرة فى السنوات الأولى لحكمه لمصر ، فإن المصريين سيكونون سنده الرئيسى فى التغلب على هذه الصعوبات .

ودخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل تاريخها الحديث ، مرحلة تميزت بوصول قيادة فى السلطة انتخبها الشعب . ولكن الموقف كان لايزال يشتمل على كثير من التناقضات ، والتى ستؤثر حركتها وتطورها ، وفى علاقاتها مع بعضها ، على المرحلة القادمة من تاريخ مصر الحديث .

المراجــــع

ابن إياس ؛ محمد بن أحمد ... الحنفى ؛
بدائع الزهور فى وقائع الدهور . الطبعة الثانية .
القاهرة ، ١٩٦٠ — ١٩٦١ .
الجزئين الرابع والخامس .

أحمد بن زنبل ؛
تاريخ السلطان سليم خان ...
القاهرة ، سنة ١٢٧٨ هـ

إسماعيل سرهنك ؛
حقائق الأخبار فى دول البحار .
بولاق مصر ، سنة ١٣١٢ هـ — ٣ أجزاء .

د. حسين خلاف ؛
التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث
القاهرة ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٢ .

صبحى وحيده ؛
فى أصول المسألة المصرية .
القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٠ .

عبد الرحمن بن حسن بن ابراهيم الجبرتى ؛
عجائب الآثار فى التراجم والأخبار .
القاهرة ، سنة ١٣٢٢ هـ . ٤ أجزاء .

عبد الرحمن الرافعى ؛
تاريخ الحركة القومية ، وتطور نظام الحكم فى مصر .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٥ .
جزءان .

على مبارك ؛
الخطط التوفيقية .
القاهرة ، بولاق ، سنة ١٣٠٦ .
(عشرون جزءاً فى خمسة مجلدات) .

د. محمد أنيس ؛
النشاط الأوربى بمصر وجيرانها ؛ أواخر القرن الثامن عشر الميلادى ؛
مصادره ووثائقه .
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ؛ ص ١١٣ — ١٣٤) .

د. محمد أنيس ؛
الخطوط الرئيسية لسياسة إنجلترا تجاه الدولة العثمانية فى القرن الثامن عشر .
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثامن ؛ ص ١٨٩ - ٢٠٠) .

د. محمد أنيس ؛
حقائق عن عبد الرحمن الجبرتى ، مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية .
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلدان التاسع والعاشر ؛ ص ٦٩ - ١١٥) .

محمد بن أبى سرور البكرى الصديقى ؛
الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة .

د. محمد رفعت رمضان ؛
على بك الكبير .
القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٠ .

محمد شفيق غربال ؛
الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع إستقلال مصر فى سنة ١٨٠١
القاهرة ، ١٩٣٢ .

محمد شفيق غربال ؛
مصر عند مفترق الطرق ، ١٧٩٨ - ١٨٠١ (المقالة الأولى) ترتيب

الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية
الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية . القاهرة ، ١٩٣٦ .
(مجلة كلية الآداب ـ المجلد الرابع ـ الجزء الأول) .

د. محمد فهمى لهيطة ؛
تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة .
القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛
الحملة الفرنسية وظهور محمد على .
القاهرة ، ١٩٤٢ .

د. محمد فؤاد شكرى ؛
الحملة الفرنسية ، وخروج الفرنسيين من مصر .
القاهرة ، دار الفكر العربى .

د. محمد فؤاد شكرى ؛
مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ، ١٨٠١ - ١٨١١ .
القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٨ . ٣ أجزاء

د. محمد مصطفى زيادة ؛
نهاية السلاطين المماليك فى مصر .
(المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع ، العدد الأول ؛ ص ١٩٧-٢٢٨)

نقولا الترك (المعلم) ؛
ذكر تملك جمهور الفرنساوية الاقطار المصرية والبلاد الشامية .
طبع فى مدينة باريز المحمية ، ١٨٣٩ .

نقولا ترك ؛
مذكرات ... نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فييت .
القاهرة ، مطبعة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية ، ١٩٥٠ .

Abbate, M. W. ;

Bonaparte et l'Institut d'Egypte.
Le Caire, 1890.

Aubigné, d' ;

Vie de Kléber.
Paris, 1891.

Bahgat, A. ;

Acte de mariage du général Abdallah Menou.
Le Caire, 1899.
(Bull. de l'Inst. Eg. 3e Série. No 9.).

Bahgat, A. ;

La famille musulmane du général Abdallah Menou.
Le Caire, 1901.
(Bull. de l'Iust. Eg. 4e Série. No 1. Année 1900.).

Bainville, J. ;

L'Expédition française en Egypte; 1798 - 1801.
Le Caire, 1935.
(Précis de l'Histoire d'Egypte. Vol. III.).

Baldwin, G. ;

Narrative of facts of the plunder of the English merchants by the Arabs.
London. (1781. ?).

Baldwin, G. ;

Political recollections relative to Egypt. London, 1801.

Belliard, le Comte;

Mémoires .... écrits par lui-même.
Paris, 1842. (3 Vols.)

Berlhier, (Maréchal) ;

Mémoires du ..., Campagne d'Egypte. Paris, 1827.

Bouchard, Cap. ;

Journal historique; La chute d'El-Arich ; (Déc. 1799.).
Le Caire, 1945.

Bréhier, L. ;

L'Egypte de 1798 à 1900.
Paris, 1900.

Browne, W. G. ;

Travels in Africa, Egypt and Syria.
London, 1799.

Bruce, J. ;

Travels to discover the Source of the Nile,
Edinburgh, 1799.

Carré, J. - M.;

Voyageurs et écrivains français en Egypte.
Le Caire, 1932. (2 Vols.)

Cattaui, Joseph-Edmond ;

Histoire des rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte du XVIII e siècle a 1841.
Paris, 1919.

Champolion-Figeac;

Fourier et Napoléon. - L'Egypte et les cent jours.
Paris, 1844.

Charles-Roux, F. ;

L'Isthme et le canal de Snez.
Paris, 1901.

Charles-Roux, F.;

La politique française en Egypte à la fin du XVIII e Siécle.
(Rev. Hist., 1906. Tome 91. P. 567).

Chales-Roux, F.;

Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIII e Siècle.
Paris, 1907.

Charles-Roux, F.;

Les origines de l'Expédition d'Egypte.
Paris, 1910.

Charles-Roux, F. ;

Autour d'une route; L'Angleterre, L'Isthme de Suez et l'Egypte au XVIII e siècle.
Paris, 1922.

Charles-Roux, F. ;

Le Projet français de commerce avec l'Inde Par Suez sous La règne de Louis XVI.
Paris, 1925.

Charles-Roux, F. ;

L'Angleterre et l'Expédition française en Egypte.
Le Caire, 1925. (2 Vols.)

Charles-Roux, F. ;

Bonrparte Gonverneur d'Egypte.
Paris, 1936.

Combe, Et. ;

L'Egypte Ottomane.
Le Caire, 1935.
(Précis de l'Histoire d'Egypte. Vol. III.)

Dehérain Henri ;

L'Egypte Turque.
Paris, 1931.
(Histoire de la Nation Egyptienne. Tome V.).

Delacroix, D. ;

Bonaparte en Egypte (1798-1801).
Paris, 1899.

Description de L'Egypte, ou recueil des observations et des recherches qui ont été faites en Egypte pendant l'expédition de l'armée française.
Paris, 1809-1828. 9 Vols. de texte et 14 Vols. de Planches.

Douin, G. ;

La flotte de Bonaparte sur les côtes d'Egypte. Les prodromes d'Aboukir.
Le Caire, 1922.

Douin, G. ;

L'Egypte de 1802 à 1804. Correspondance des consuls be France en Egypte.
Le Caire, 1925.

Douin, G. ;

L'Egypte indépendante « projet du 1801. »
Le Caire, 1927.

Douin, G. ;

L'Angleterre et L'Egypte : la politique mameluke.
Le Caire, 1929. (2 Vols.)

Douin, G.;

Le retour de Bonaparte d'Egypte en France.
Le Caire. 1941.

Ernouf, le baron;

Le Général Kléber.
Paris, 1876.

Garçon, M. ;

Kléber (1753-1800) .
Paris, 1936.

Ghorbal, Shafik;

The beginnings of the Egyptian Question and the rise of Mehemet Ali.
London, 1928.

Guitry, Comt. ;

L'Armée de Bonaparte en Egypte 1798-1799.
Raris, 1897.

Hoskins, H. L.;

British routes to India.
London, 1928.

Kammerer, A.;

La Mer Rouge.
Le Caire, 1929-1949. (3 Tomes en 7 Vols.)

La Jonquière, de ;

L'Expédition d'Egypte (1798-1801).
Paris, 1899-1907. (5 Vols.).

La Meurthe, Le Cte Boulay de ;

Le Directoire et l'Expédition d'Egypte.
Paris, 1885.

Lucas-Dubreton, J.;

Kléber (1753-1800).
Paris, 1937.

Lusignan, S. ;

A history of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman Porte.
London, 1783.

Masson, P.;

Histoire du commerce français dans Le Levant au XVIII e siècle. Paris.

Menzies, J. ;

History of the late expedition to Egypt, under the command of Lieut.General Sir Ralph Abercromby.
Glascow, 1803.

Manier, H.;

Tables de la Descripiton de L'Egypte.
Le Caire, 1943.

Rigault, G. ;

Le Général Abdallah Menou et la dernière phsae de l'expédition d'Egypte (1799-1801.)
Paris, 1911.

Rousseau, M. F.;

Kléber et Menou en Egypte ... documents.
Paris, 1900.

Saint-Priest, Le Comte de,

Memoires sur L'Ambassade de France en Turquie.
Paris, 1877.

Savant, Jean ;

Les Mamelouks de Napoléon.
Paris, 1949.

Savary, C. ;

Lettres sur L'Egypte.
Paris, 1785. (3 Vols.).

Sonnini, Ch.;

Voyage dans la haute et basse d'Egypte.
Paris, 1798.

Testa, Le baron de ;

Recueil des traités de la Porte Ottomane.
Paris, 1864-1898. (Vol. II.)

Tott, baron de ;

Mémoires sur les Turcs et les Tartares.
Amesterdam, 1784. (4. Vols.)

Trecourt, Jean-Baptiste;

Mémoires sur L'Egypte; année 1791.
Le Caire, 1942.

Turc, Nicolas;

Chroniques d'Egypte, 1798-1804.
Le Caire, 1950.

Vagnier, R. et Venture, J.;

Kléber en Egypte.
Paris, 1899.

Volney, C. F. :

Voyage en Syrie et en Egypte.
Paris, 1787. (2 vols.).

Wiet, Gaston. ;

Deux Mèmoires inédits sur L'Expédition d'Egypte.
Le Caire, 1941.

Wilson, Sir R. T.;

History of the British Expedition to Egypt.
London. 1802. (2 vols)

Wood, A. ;

History of the Levant Company.
Oxford, 1935.

محتويات الكتاب

الباب الثانى

الباب الثالث

الباب الرابع

تم بحمد الله ، طبع هـــذا الكتاب فى
شركة الاسكندرية للطبـــاعة والنشر
تليفون ٣٥٨٤١
السيد ابراهيم محمد
مدير شركة الاسكندرية للطباعة والنشر